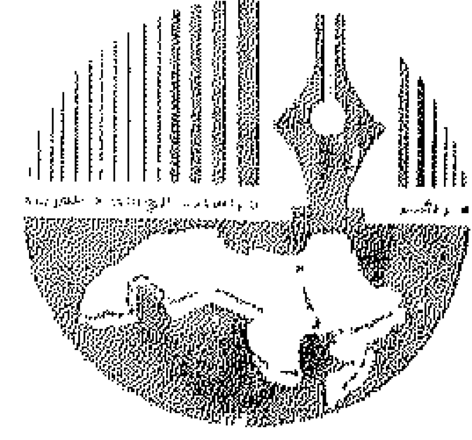
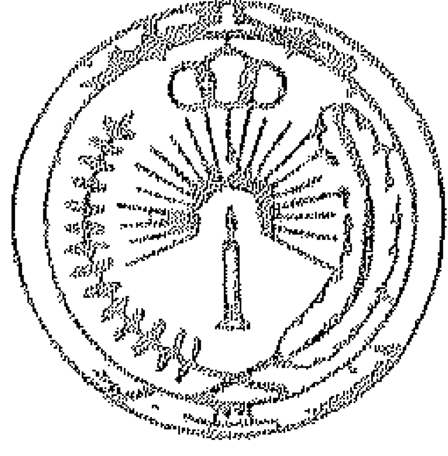


مركز دراسات الوحدة العربية



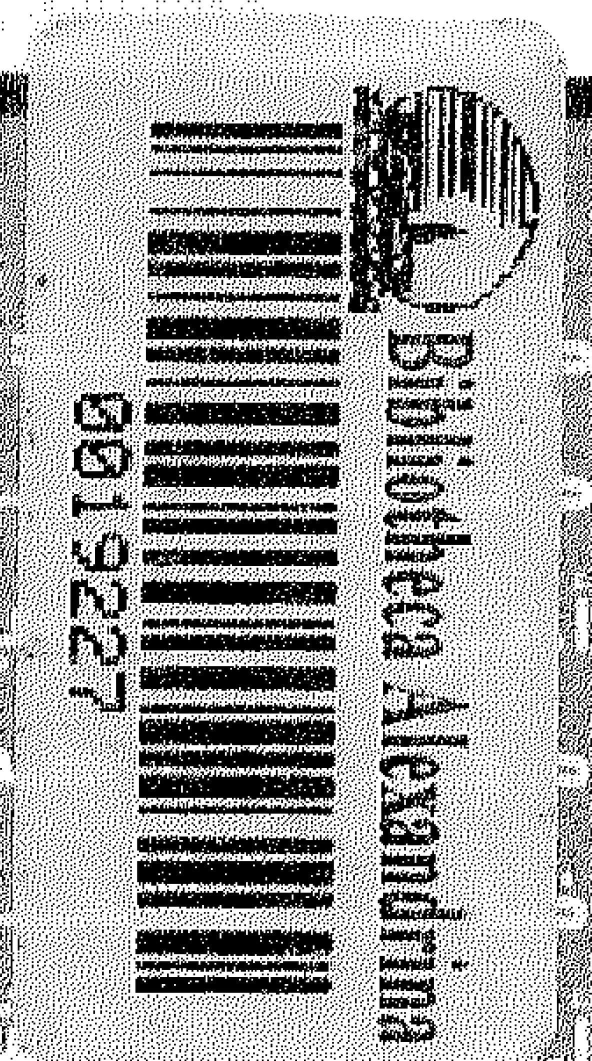
جمعية الخريجين - الكويت

القضية الفلسطينية في أربعين عامًا

بين ضراوة الواقع ... وطموحات المستقبل

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية

التي نظمتها جمعية الخريجين في الكويت



[illegible] نوفل
[illegible] رجان
[illegible] بكر
[illegible] مة
[illegible] لة
[illegible]

أ. صلاح حزين
اللواء طلعت مسلّم
أ. عبد العزيز السيّد
د. عبد الوهاب المسيري
أ. بهجت ابوغربية

د. عدنان عبد الرحيم
د. محمّد صالحية
د. منذر العنبتاوي
د. نصير عاروري
د. هاني فارس
د. يوسف صايغ

القضية الفلسطينية في أربعين عامًا

بين ضراوة الواقع ... وطموحات المستقبل





مركز دراسات الوحدة العربية   جمعية الخريجين - الكويت

القضية الفلسطينية في أربعين عامًا

بين ضراوة الواقع ... وطموحات المستقبل

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية
التي نظمتها جمعية الخريجين في الكويت

د. احمد سعيد نوفل
د. باسم سرحان
أ. توفيق ابو بكر
د. جورج طعمة
خليل نخلة
أ. سليمان الشيخ
أ. صلاح حزين
اللواء طلعت مسلم
أ. عبد العزيز السيد
د. عبد الوهاب المسيري
أ. بهجت ابو غربية
د. عدنان عبد الرحيم
د. محمد صالحية
د. منذر العنبتاوي
د. نصير عاروري
د. هاني فارس
د. يوسف صايغ

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

الطبعة الأولى
بيروت: ايلول / سبتمبر ١٩٨٩

المحتويات

الملاحق

كلمة جمعية الخريجين

عبد الله الطويل(*)

يسرني أن أرحب بكم في افتتاح أعمال ندوة «القضية الفلسطينية في أربعين عاماً، بين ضراوة الواقع وطموحات المستقبل» التي تقيمها جمعية الخريجين، واللجنة العربية للقضية الفلسطينية في أربعين عاماً، ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وذلك بمناسبة انقضاء أربعين عاماً على النكبة العربية الكبرى باستلاب فلسطين على أيدي الاستعمار والصهيونية.

إن إقامة هذه الندوة لم تأت لتكون مهرجان ذكرى يذكّر بالحدث، ثم ينفضّ السامرون، وقد بكوا على الاطلال، وندبوا حظ أمة عاثر، أو رثوا لاجئاً مشرداً أو آزروا شعباً ثائراً. كلا، إن ذلك أبعد ما يكون عما تبتغيه هذه الندوة، ومنظموها، إنه أبعد من أن يكون مناسبة احتفالية كمعظم تلك المناسبات التي حفل بها الوطن العربي على امتداد عقود النكبة، فكانت حصاد الهشيم. إن اقامة هذه الندوة عنوان صريح لمحاولة تأسيس نظرة علمية تعالج القضية الفلسطينية بمنظور موضوعي، شمولي وتفصيلي، لا يهاب الحقيقة بكل مرارتها ولا يتوجس من الواقع بكل ضراوته، ولا يفقد إيمانه بحتمية النصر المستقبلي، وان بَعُد مداه. وهذا دور آن للأمة العربية، مؤسساتها ومفكريها كل في ميدانه، أن يهيئوا له من عنايتهم وينفقوا فيه من جهدهم ما يعين على التماس الدرب السوي، وإنه لدى أمتنا من القدرات والطاقات ما يجعل النهوض بهذا العبء، إن تضافرت أمراً يسيراً غير عسير.

إذا كانت جمعية الخريجين تشهد باعتزاز هذا الحدث الفكري المهم، فإن ذلك امتداد لاهتمامها بالقضية الفلسطينية التي تحتل مكانة عليا من اهتمامات الجمعية منذ نشأتها. ولنذكر إقامة ندوة فلسطين العالمية التاريخية في شباط/ فبراير ١٩٧١ التي أقامتها الجمعية بالتعاون مع الاتحاد العام لطلبة فلسطين. ولئن جاءت تلك الندوة في أيام مشرقة بالعمل الفدائي المتصاعد في أعقاب هزيمة حزيران/ يونيو، فإنه لما يسعدنا أن تجيء هذه الندوة والأرض

(*) رئيس جمعية الخريجين الكويتية.

الفلسطينية المحتلة تضطرم بلهيب الثورة الشعبية العملاقة، وهي انتفاضة كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، في أعقاب تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية على أكثر من صعيد، لتبرهن من جديد أن الشعب العربي الفلسطيني لم يفقد قوّته في صراع الحق. وموقف الجمعية من القضية الفلسطينية نابع من الشعور الوطني العميق، والايمان القومي الراسخ بمركزية القضية في حياة الأمة، عقلاً ووجداناً، تعززه عرى علاقة كويتية فلسطينية متينة لا انفصام لها منذ أكثر من نصف قرن، حين أرسلت الكويت إلى ثوار فلسطين المال، على شحه، والسلاح، على ندرته، وحين أوفدت فلسطين رغم جراحها النازفة، رسل العلم والخير أعضاء البعثة التعليمية الأولى، الذين تلقّى العلم على أيديهم كثير من أبناء الجيل الماضي، والذين يحملون لهم كل تقدير، ويذكرونهم بكل خير. وهي علاقة اخاء حميم لم تنقطع، ولن تنقطع على امتداد التاريخ لأن الألم واحد، والأمل واحد، ذلك أن المصير واحد. وإننا لنتطلّع بالثقة الكبرى إلى يوم تدنو فيه ساعة النصر، وتعود فيه إلى شعبنا العربي الفلسطيني حقوقه الكاملة، حين يرفع راية التحرير على كامل ترابه الوطني المغتصب، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ممثله الشرعي والوحيد. وإن ذلك اليوم ليس يوم النصر الفلسطيني فحسب، ولكنه نصر للشعوب العربية، فحين يقضى على الخطر الصهيوني الجاثم أخطبوطاً في فلسطين، يمدّ أذرعه بالاحتلال العسكري، والاختراق الاقتصادي في أجزاء من الوطن العربي، ويرفع راية البغي الصهيونية عبر الحدود العربية، يكون في ذلك قضاء على قاعدة العدوان الامبريالي الأمريكي، التي تتجذر يوماً بعد يوم في شرايين الوطن العربي. ولذلك فإن معركة تحرير فلسطين ينبغي أن تكون جهداً عربياً مشتركاً، الساعد العربي فيه يسند الساعد الفلسطيني تكافلاً نضالياً في المسؤولية، ذلك أن اخواننا الذين يواجهون بصدورهم وايمانهم وحجارة وطنهم أعتى قوى الشر في الكون إنما يذودون عن الحمى العربي، وهم في كل يوم يقضونه في الصمود والمواجهة انما يوجهون إلينا رسالة تلو الرسالة بأن هذا العدو قابل للهزيمة، ومن حقنا أن نجيب عن رسالتهم، بأن نرفض منطق الهزيمة، والخوف من ترسانة السلاح الأمريكي في القضية الصهيونية، وأن نرفض قوة اللوبي الصهيوني المزعوم، وأن نرفض اختلال موازين القوى، لأن درس الدروس القادم إلينا بتباشير النصر من وراء أسوار الوطن المحتل يقول إن قوة الارادة تصنع إرادة القوة، فهي السلاح الذي يقف السلاح أمامه عاجزاً. وان الشعوب حينما تكون حرة الارادة تمتلك حرياتها الأساسية، وتتفاعل آراؤها وأفكارها في رحاب الديمقراطية التي تخلق الجبهة الداخلية المتماسكة بنياناً مرصوصاً، لقادرة على أن تتخذ قرارها، وتواجه أعداءها في كل ساحة وميدان.

لقد أعادت الثورة الشعبية في فلسطين الأمل في النفوس، وأزاحت عن كاهلنا اليأس والإحباط الذي حملته اتفاقات كامب ديفيد. وإن ما يشهده الشارع العربي في الشقيقة الكبرى مصر، من رفض لهذه الاتفاقات، لدليل على عظمة شعب النيل والكنانة وصدق انتمائه العربي.

وإن ما تشهده الساحة العراقية من صولات التصدي للعدوان الايراني بإصرار وايمان تدحر الغزاة، وتصنع النصر تلو النصر على أرض الرافدين، ما هو في واقع الأمر إلّا دفاع

عن الأمة العربية في جناحها الشرقي ضد الأطماع الإيرانية التوسعية في الخليج العربي، واستمرار للدور البطولي الذي قام به العراق الشقيق في الدفاع عن قضايا الأمة العربية.

وان المقاومة الباسلة في الجنوب اللبناني، لتشكّل أرقاً للعدو الصهيوني وشوكة في خاصرته، تذكّره كلما انطلقت صوبه قذيفة أو رصاصة، بأن غزوه للبنان كان خيبة أمل. وفي حمى صراع اللامعقول فوق أرض لبنان الجريح، ينبغي أن يكون الجنوب أسوة وقدوة ترفع من شرف الوطن، وتوحّد صفوف أبنائه، وتوقف هذا الدم الجاري في غير مكانه. ويستوي في ذلك ما يدور في المخيمات بين حين وآخر من إهدار الدم الفلسطيني في غير مكانه، وعلى غير ساحته. ذلك صوتنا للبنان وللمخيم الفلسطيني من على هذا المنبر، وهو صوت الانتفاضة التي أفلحت في فك حصار المخيمات.

قبل أن أترككم لفاعليات هذه الندوة أتوجه بالتحية إلى أمير البلاد الذي تلقى منه ندوتنا، وكل جهد مخلص لفلسطين وقضايا الأمة، الدعم والتأييد، كما أتوجه بالشكر إلى وزارات الدولة ومؤسساتها التي قدمت إلينا التسهيلات اللازمة لاقامتها، ولاسيما وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ووزارة الداخلية، ووزارة الخارجية، ووزارة الاعلام، والمجلس الوطني للثقافة والآداب، والخطوط الجوية الكويتية، وأحيّي اللجنة العربية بالذكرى الأربعين لاغتصاب فلسطين على مبادرتها القومية هذه، وأحيّي بالشكر والثناء مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، على مساهمتها الفعالة في تغطية جزء كبير من نفقات الندوة، وأتوجه بالشكر خالصاً إلى الأخوة الذين تفضلوا بالاستجابة إلى دعوتنا للمشاركة في أعمال الندوة، وبتقديم البحوث وادارة الندوات والتعقيب عليها والمشاركة في المناقشة. كما أشكر رجال الصحافة والاعلام على اهتمامهم بالندوة وتغطية أعمالها.

كلمة اللجنة العربية في الذكرى الأربعين لاغتصاب فلسطين

صبحي غوشة (*)

أرحب بكم أجمل ترحيب وأشكركم على تجاوبكم وحضوركم ومشاركتكم في هذه الندوة الفكرية العلمية التي تنعقد بمناسبة مرور ٤٠ عاماً على اغتصاب فلسطين ـ ندوة «القضية الفلسطينية في ٤٠ عاماً، بين ضراوة الواقع وطموحات المستقبل». وأعتقد أن ندوتنا هذه وما ستحفل به من أبحاث ومناقشات تتسم بالموضوعية والعلمية، بعيدة عن الحماسة والانفعالات والشعارات. وستشكّل بمجملها وقفة جدية وموضوعية ومسؤولة أمام واجباتنا ومهامنا على الصعيدين الوطني والقومي، وستشكل مساهمة نضالية تتكامل مع أشكال النضال الأخرى التي يخوضها شعبنا العربي الفلسطيني وأمتنا العربية من أجل تحقيق أهدافنا الوطنية والقومية.

ولا شك في أن معالجة مثل هذه الموضوعات سوف تكشف لنا من هم الذين أوصلوا القضية الفلسطينية إلى ضراوة الواقع هذا، وإلى الأخطاء والسلبيات التي حفلت بها المسيرة العربية والفلسطينية خلال هذه الفترة وكيفية معالجتها. فنحن أحوج ما نكون إلى ممارسة نقد ذاتي علمي، لم تُتح لأمتنا فرصة ممارسته مثلما أتيحت لشعوب وأمم أخرى، وذلك لأسباب عدة لا تخفى عليكم.

يكتسب انعقاد ندوتنا في هذا المنعطف التاريخي الكبير أهمية كبرى. وتتصاعد حدة الصراع العربي الصهيوامبريالي، وتشتد المؤامرات الخارجية والداخلية لتصفية القضية الفلسطينية وطمس الهوية الفلسطينية. ويظهر فيه بوضوح التناقض الصارخ حول قضية فلسطين. ويتضح فيه الصراع بكل أبعاده بأنه صراع وجود وليس نزاع حدود بين الكيان الصهيوني وبين الشعب العربي الفلسطيني. كما تنعقد عشية مؤتمر قمة غورباتشيف ـ ريغان، ومؤتمر القمة العربي الذي سوف ينعقد في الجزائر في أوائل حزيران/ يونيو المقبل.

(*) طبيب ومفكر فلسطيني ـ الكويت.

تنعقد هذه الندوة بعد أربعين عاماً من الاغتصاب الصهيوني لفلسطين، وكأن شيئاً لم يتغيّر في وطننا العربي طوال هذه الأعوام التي تقدّم فيها العالم خطوات واسعة إلى الأمام في مختلف المجالات التقانية والسياسية والعلمية والثقافية والصحية والغذائية وغيرها من المجالات. وما زال وطننا العربي يعاني التمزق والتشتت والتناحر، وقد أدّى كل ذلك إلى تعميق التجزئة والاقليمية البغيضة بين أقطار الأمة العربية وأبنائها، وهو يعاني حروب استنزاف على ساحات مختلفة تضعف من مساهماته الفعّالة في التصدي للقضايا القومية عامة وقضية فلسطين خاصة. كما يعاني التخلف في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والعلمية والتقانية والثقافية والصحية وغيرها من المجالات، على الرغم من بعض التقدم الضئيل هنا وهناك. وما زال هذا الوطن يعاني هيمنة القوى الخارجية على معظم أجزائه وعلى ثرواته ومقدراته. كما أنه على المستوى العسكري لم يستطع أن يقوم بدور ايجابي فعال ضد العدو الصهيوني، وبقيت أسلحته مخزونة ومكدسة وعرضة للتلف والخراب، مع أن المقاتل العربي أثبت، حين امتلك ارادته واستخدم حقه في قرار القتال، أنه قادر على اجتراح النصر كما في حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، وغزو لبنان عام ١٩٨٢، وحرب الخليج منذ ثمانية أعوام؛ فضلاً أن أمتنا لم تستطع ممارسة حقها في حرية الرأي والتعبير والمساهمة في تقدمها ورفاهيتها.

في الوقت الذي تعاني فيه أمتنا العربية ضراوة الواقع هذا، يقوم العدو الصهيوني بحشد كل امكاناته وطاقاته في سبيل الاستيطان، والتوسع في فلسطين وخارجها، والسيطرة على الوطن العربي والعربدة في أجوائه وأراضيه ومياهه دون رادع أو تصدّ لهذه العربدة والغطرسة، وفي الوقت نفسه يقيم هذا العدو تحالفات استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، تجعله في مصاف دول الناتو ـ أو ولاية جديدة في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن حصل على نهر متواصل من المال والسلاح، والدعم المادي والسياسي اللامتناهي، ومن أهم مظاهره استعمال حق الفيتو ضد أي قرار ادانة يتخذه المجتمع الدولي الممثل بمجلس الأمن ضد الكيان الصهيوني. في هذا الوقت الذي تقدم فيه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الدعم اللامتناهي للعدو الصهيوني، تقف موقفاً عدائياً من الشعب الفلسطيني خاصة والأمة العربية عامة، وتساهم مساهمة فعّالة في ضرب حركة التحرير العربية أينما وجدت. تفعل كل هذا وهي تدعي صداقة العرب.

على الرغم من كل ضراوة الواقع هذا، فإن هناك رفضاً عربياً لكل هذا الواقع المؤلم. وقد قام شعبنا العربي الفلسطيني وأمتنا العربية بالتمرد على هذا الواقع، واستطاع اثبات أصالته النضالية خلال الأربعين سنة الماضية وقبلها بكثير. ولا حاجة بنا إلى الدخول في تفاصيل حول هذا الموضوع، ولكن شعبنا العربي الفلسطيني توّج كل نضالاته السابقة بثورة أو ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، وهي ثورة شعبية عارمة استطاعت تحقيق انتصارات عدة على العدو الصهيوني، لم تستطع تحقيقها الجيوش النظامية.

لن أتغنى بهذه الثورة أو أمجادها، فإن انجازاتها تثير الفخر والاعتزاز؛ فقد رسخت

وحـدة وطنية فلسـطينية شـاملة في الوطن المحتـل، وأوصلت صوت شعب فلسـطين المـدوي المطالب بحقوقه الوطنية الثابتة إلى كل بقاع العالم، واستـطاعت كسر حاجـز الرهبـة من القوة العسكرية الصهيونية الذي فقد بريقه بعد اجتياح لبنـان ١٩٨٢؛ وكذلـك كشفت الادعاءات الصهيونية باستكانـة شعب فلسطين وخنـوعه والتغني بـواحة الـديمقراطيـة والحريـة في الكيان الصهيوني. كما استطاعت هذه الثورة خلخلة البنية التحتية للصهاينـة، داخل وخـارج الوطن المحتل، وإشعارهم بأنه لا مجال هناك للتعـايش السلمي بين مستـوطنين مغتصبيـن وأصحـاب حق شرعيين.

لن أتغنى بهـذه الثورة أو أمجادها، فـإن مئات القتـلى وآلاف الجـرحى وآلاف المعتقلين والأسرى والمشردين هم أبلغ دليل على ضراوتها وعلى انتصارها على الرغم من وسـائل القمـع الوحشية والبطش والارهاب التي يمارسها العدو الصهيوني ضد أبناء شعبنا الذين يتصـدون له وحدهم في هذا البحر العربي الكبير الزاخر بالامكانات العسكرية والمادية والبشرية ـ يتصدون له بايمانهم وتصميمهم على تحرير وطنهم ـ بكامل ترابهم الوطني الفلسطيني، واسترداد حقوقهم الشرعية الثابتة واقامة الدولة الفلسطينية فوق أرض فلسطين بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ومتمسكـين بميثاق منـظمة التحـرير الفلسـطينية دستوراً للشعب الفلسطيني لا يجوز الخروج عنه أو تجاوزه في أي مرحلة من مراحل نضال هذا الشعب.

لقد تصدى الكيان الصهيوني ـ جيشـاً وشرطة ومستـوطنين ـ لهـذه الثورة المتصـاعدة في محاولة لإخمادها بالقوة والبطش والارهاب، وفشل في ذلك. واستعان بالحليف الأكبر الولايات المتحدة الأمريكية ومن دار في فلكها للتوسط لاجهاض هذه الثورة. ولم تنجح المساعي العربية الداعية لوقف الانتفاضة ولا جولات شولتز المكوكية الثـلاث، كما لن تنجـح جولاتـه المقبلة، وما يحمله من مشروعات تصفـوية ووعـود براقـة في تطويق هـذا المد الثـوري المتعاظم الـذي أصبح ظاهرة تاريخية من نوع فريد ترعب كل أعداء حركة التحرير العربية.

إن نضـال شعب فلسطين لم يقتصر عـلى النضال ضـد العدو الصهيـوني داخـل الوطـن المحتل وخارجه فحسب، فإن هـذا الشعب يناضـل بشرف من أجل لقمـة العيش ومن أجل العلم حتى يدعم صموده وصمود شعبه في فلسـطين، وفي ظل تعقيـدات واجراءات تحـدّ من حريته وحرية حركته وعمله من أجل قضيته وكأنها تدفعه دفعاً إلى الهجرة إلى البعيد المجهـول والتخلي عن قضيته ووطنه. ولكن هذا الشعب بقي صامداً يحقق نصراً بعد نصر في المجالات كافة.

إن اللجنـة العربية للذكرى الأربعين لاغتصـاب فلسطين، التي تضم عـدداً من أبنـاء الأمة العربية، وتؤمن بأن القضية الفلسطينية ليست قضية فلسطينية فحسب، ولكنهـا القضية المركزية للأمة العربية وجوهر الصراع العربي ـ الصهيو ـ امبريالي. ولذلك يجب التصدي لهـا ومعالجتها ضمن هذه الرؤية وهذه المفاهيم. وقد سـاهمت مع جمعيـة الخريجـين في الكويت في وضـع هذه المفـاهيم حيز التنفيـذ، وقامت اللجنـة المشتركـة باستقـطاب مفكـرين وبـاحثـين

ومشاركين من مختلف أقطار الأمة العربية لاعطاء هذه الندوة بعدها القومي. وقد كبير من الزملاء الأفاضل بالاستجابة والمشاركة وسوف يثرون هذه الندوة بأبحاثه القيّمة.

إن هـذا الجهد المتـواضع، مـا كان ليخـرج إلى حيز التنفيـذ، لولا المشـار الفعـالة من المشـاركين، ومن رئيس الهيئـة الادارية وأعضـائها، وأعضـاء جمعية الكويت كافة. وكذلك لولا المساندة الفعـالة والـرعايـة من مؤسسة الكـويت للذ ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ومؤسسة الخطوط الجوية الكويتيـة. وهذه لي الوحيدة التي قدمت فيها الكـويت، وعلى رأسهـا الأمير الشيـخ جابـر الأحمد الجـ للقضيـة الفلسطينيـة والشعب الفلسطيني، فقـد كانت الكـويت دائماً وأبـداً سبـا الدعم.

ونحن نتقدم من الكويت أميراً وحكومة وشعباً بـالشكر الجـزيل والامتنـان كل هذه الجهود وهذه المساندة والدعم.

في هذا المنعطف التاريخي الحاسم، هناك مسؤوليات جسام ملقاة عـلى كاه والباحثين العرب للمساهمة في التصدي لهذا الواقع العربي المؤلم، ولوضـع تصـور لآفاق العمل العربي المستقبلي على أسس علمية بعيدة عن العاطفة، والغوغائية، و والارهاب الفكري. هناك مهام عاجلة وملحة تتناول وسائل دعم الثورة الشعبيـة المتصاعدة، كخطوة على درب تحرير كامل التراب الفلسطيني ووسائل التحام الأمة هذه الثورة، لتقف وقفة رجل واحد ضد كل المؤامرات التصفوية الاستسلامية، و دور المؤتمرات الدولية المختلفة لاحقاق الحقوق الشرعية الثابتة للشعب الفلسطيني الـوطني وتنفيذهـا، أو للانتقـاص منها أو لسلبهـا، وكـذلـك العمـل من أجـل و العراقية - الايرانية حتى تتضافر الجهـود كافـة للتصدي للمؤامرات المختلفة ضد ا والقضية الفلسطينية. وهناك العـديد من المهـام الأخرى لـوضع الـدراسات العلم لمعالجة التخلف في مختلف المجالات في هذا الوطن العربي وهي قائمة طـويلة عري لا شيء يقف أمام الإرادة الصلبة القوية، والعزم، والتصميم.

ولا شك أنكم جميعاً تشاركوننا في التطلع إلى مـواصلة هذه النـدوات العلم وتـواصلها حتى تستـطيع أمتنـا العربيـة النهوض من كبـوتها واستعـادة حـريتهـا، ووحـدتها، وتقـدمها وتقـوم بخوض معـارك التحريـر، وتحقق الانتصـار تلو الانت الصراع العربي - الصهيو- امبريالي لمصلحـة الأمة العـربية، وتحـريـر كـامـل الـترا الفلسطيني، وعند ذلك تكون قد حققت طموحات شعبنا وأمتنا.

الفصل الأوّل

صفحات من تاريخ القضيّة الفلسطينيّة حتّى سنة ١٩٤٩
الرؤية التاريخيّة، وملامح تجربة ذاتيّة

بهجت أبو غربيّة (*)

(*) عضو المجلس المركزي الوطني الفلسطيني، وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية (سابقاً).

مقـدمـة

أربعون عامـاً مضت على نكبـة فلسطين سنـة ١٩٤٨، جديـرة بأن نقف حيـالها وقفـة تحليـل، ونقد، واعتبـار؛ نعرض أحـداثها، ونحلل أسبـابهـا، وننقـد أخـطاءنـا، ونستجـلي الـدروس المستفادة، لا لمجـرد العرض والمعـرفة، بـل لنتبين مـواطىء أقدامنـا، ولنـرسم لنـا وللأجيال القادمة طريق المستقبل، طريق التحرير، والعودة إلى فلسطين.

وليس بـأقل أهميـة من ذلك، إثـارة انتباه أمتنـا العـربيـة ووعيهـا عـلى حقيقـة الخـطر الصهيوني وجسامته على الأمـة العربيـة جمعاء، في حـاضرها ومستقبلهـا، هذا الخـطر الجسيم الذي نعتقد أن الوعي العربي لم يبلغ حتى الآن الحد الأدنى اللازم لمواجهته وتفاديه.

ولا بد لنا من أن نعود إلى الوراء لنعرض جذور القضية، ونحلل ظروفها وأسبابهـا ولو بإيجاز، لنرى كيف، ولماذا وقعت نكبة عام ١٩٤٨ وما تلاها من أحداث جسام.

أولاً: الاستعمار والصهيونية

مـع أن القرن التـاسع عشر كـان بدايـة التحرك الاستعـماري ـ الصهيـوني الحـديث في المشرق العربي، فإن أطماع الدول الغربية بفلسـطين والمشرق العربي قـديمة العهـد، والحروب الصليبية خير شاهد على ذلك على الرغم من مظهرها الديني.

وكان نابليـون بونابرت أول من دعا اليهود إلى الهجرة إلى فلسطين وتـأسيس دولة يهـودية فيها، وذلك في أثناء غزوته لمصر وفلسطين. يقول الكاتب الاسرائيـلي، يوري أفنيري: «بعـد أن احتل نابليون مصر، وواصل حملته لاحتلال سوريا، نشر الاعلان التالي في سنة ١٩٧٩ في الجريدة الرسمية:

«ان بونابرت يدعو جميع يهود آسيا وافريقيا ليحضروا وينظّموا صفوفهم تحت لوائه لاعادة تأسيس أورشليم كما كانت في الماضي»[1].

وتقول الكاتبة السوفياتية جالينا نيليتينا إنه في وقت الحملة على فلسطين، جنّد نابليون في جيشه عدداً من يهود آسيا وافريقيا، وإنه صاحب فكرة استعادة المملكة اليهودية في أورشليم، تحت رعاية فرنسا.

ويذكر أنيس الصايغ أنه: «جاء في رسالة هرتسل إلى قيصر ألمانيا في ١٨٩٩/٣/١٠ التي حثه فيها على تبنّي تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين أن هذه الفكرة كانت قد نالت عطف أحد عظماء ملوك هذا القرن هو نابليون بونابرت»[2].

وقد استعاد الغرب اهتمامه بالمنطقة العربية في أعقاب احتلال بريطانيا للهند في القرن السابع عشر، كما أثارت حملة نابليون بونابرت على مصر في أواخر القرن الثامن عشر أطماع بريطانيا ورغبتها في السيطرة على المشرق العربي، نظراً إلى ما انطوت عليه حملة نابليون من تهديد خطير لمصالح بريطانيا في الهند.

ولم يقتصر اهتمام بريطانيا بفلسطين والمنطقة العربية على تأمين الطريق التجاري إلى الهند، بل كانت بريطانيا تريد أن تحتفظ بالمنطقة أيضاً لحساب نفوذها لأغراض تتعلق بمستقبل الدولة العثمانية، ولهذا تدخلت عسكرياً عندما هزمت جيوش محمد علي باشا بقيادة ابنه ابراهيم باشا، الجيوش العثمانية، الأمر الذي عُرف تاريخياً بـ «المسألة الشرقية». واستتبع ذلك إقدام بريطانيا على الالتزام بسياسة ثابتة، هدفها الحفاظ على المصالح التجارية البريطانية في المنطقة والتدخل الاستعماري، تحت ستار حماية الأقليات الدينية. ولهذا نجد أن بريطانيا قد أقامت أول قنصلية غربية في القدس عام ١٨٣٩، وجهت معظم جهودها ونشاطها لحماية الجالية اليهودية في فلسطين. وكما يقول ألبرت هايمسون: «أصبحت مسألة حماية اليهود الشغل الشاغل للقنصلية البريطانية في القدس، وذلك على الرغم من أن عدد اليهود في فلسطين في ذلك الوقت لم يتجاوز تسعة آلاف نسمة»[3]. وكان هدف بريطانيا استقدام جاليات يهودية لأهداف ودوافع استعمارية بيّنها بوضوح بالمرستون، رئيس وزراء بريطانيا، في رسالة بعث بها إلى سفيره في استانبول، في شهر شباط/ فبراير عام ١٨٤١، لإقناع السلطان بإباحة هجرة اليهود إلى فلسطين «لكي يحول دون احتمالات توسّع مصر شمالاً»، أي لتفصل بين عرب آسيا وعرب افريقيا.

---

(١) انظر: Uri Avnery, *Israel without Zionists: A Plea for Peace in the Middle East* (New York: Macmillan, 1968).

(٢) ثيودور هرتزل، **يوميات هرتزل**، اعداد انيس صايغ، ترجمة هلدا شعبان صايغ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨).

(٣) انظر: Albert Montefiore Hyamson, *The British Consulate in Jerusalem in Relation to the Jews of Palestine, 1838-1914* (London: Goldston, 1939-1941).

ولم تقتصر هذه الأفكار على بالمرستون، بل تبنّاها من بعده أبرز رجال السياسة الاستعمارية البريطانية من أمثال: شافتزبري، وديزرائيلي، وجوزيف تشمبرلين، وتشرشل، وبلفور، وعملت لجان متعددة على نبش التاريخ والآثار القديمة في فلسطين لشد انتباه اليهود ودفعهم وتشجيعهم على محاولة العودة إلى فلسطين. وقد جرى معظم ذلك قبل أن يبدأ اليهود أنفسهم بطرح الأفكار الصهيونية. وفيما بعد، عمل الاستعمار البريطاني على رسم الأفكار الصهيونية وبلورتها، فظهرت في مطلع ستينات القرن التاسع عشر، وليس قبل ذلك، دعوات المفكرين والكتّاب اليهود للعمل من أجل العودة إلى فلسطين واستعمارها مثل هيرش كاليشر[٤]، وليون بينسكر[٥]، وثيودور هرتسل[٦]. وبذلك بدأ الفكر الصهيوني يطرح نفسه استجابة للسياسة الاستعمارية البريطانية، كما واصلت بريطانيا تبنّيها لبرامجها المعتمدة على هجرة اليهود وتوطينهم في فلسطين.

يذكر بيار ديمرون: «شكّل رئيس الحكومة البريطانية كامبل بانرمان في سنة ١٩٠٧، لجنة من كبار المؤرخين وعلماء الاجتماع، وعهد إليها بمهمة البحث عن الوسائل الكفيلة بتعميق جذور السيطرة الأوروبية، وقررت اللجنة أنه ينبغي على الاستعمار الأوروبي أن يحول دون اتحاد الجماهير الشعبية في البلاد العربية، وأن يمنعها من تبادل الأفكار التحررية، وأن يسعى لإثارة الخلافات فيما بينها، وأن يقيم على مقربة من قناة السويس حاجزاً بشرياً قوياً وغريباً عن المنطقة يكون موالياً للامبريالية وعدواً لسكان المنطقة»[٧].

وفي ذلك الحين راقت فكرة الدولة اليهودية لونستون تشرشل، فكتب يقول: «إذا قيّض لنا وشهدنا قيام دولة يهودية لا في فلسطين وحسب، بل على ضفتيّ نهر الأردن، فإننا نكون قد عاصرنا حدثاً ضخماً في مصلحة الامبريالية».

ثانياً: الصهيونية حركة فاشية نازية

تميزت الحركة الصهيونية عن غيرها من الحركات الاستعمارية الأوروبية بأنها لم تكن مجرد امتداد للدولة الامبريالية الأمّ، بل حاولت أن تكون حركة لها ذاتيتها وموالية للإمبريالية العالمية ودولها المختلفة في آن واحد، دون تحديد دائم ومستمر لعلاقتها؛ تتقرب من السلطان العثماني وتعرض خدماتها على قيصر المانيا، وترتب أمورها مع بريطانيا. كما أن الاستعمار عند الصهيونية كان أداة لخلق القومية، والدولة القومية. وفي الوقت الذي كان فيه المستوطنون الأوروبيون يتعايشون إلى حد ما، مع سكان أصليين، كان هدف الصهيونية إجلاء عرب فلسطين لإقامة دولة يهودية صرف، أو نقية - على حد تعبير شمعون بيريز - وعلى ذلك حدد

(٤) هيرش كاليشر، البحث عن صهيون (١٨٦١).

(٥) ليون بينسكر، التحرير الذاتي (١٨٨٢).

(٦) Theodor Benjamin Herzl, *A Jewish State: An Attempt at a Modern Solution of the Jewish Question* (London: Central Official of the Zionist Organization, 1895).

(٧) بيار ديمرون، ضد اسرائيل، ترجمة علياء الصلح (بيروت: دار الطليعة، [١٩٦٨]).

هـرتسل هـدف الحركـة الصهيونيـة في أعقاب مؤتمـر بـال عـام ١٨٩٧ بأنـه «اقامـة الـدولـة الصهيونية».

وكان لا بد لهـذا البرنـامج الاستعـماري الاستيطاني من فلسفـة ومبررات يستنـد إليها، فاعتمدت الحركة الصهيونية أسـطورة «شعب الله المختار» وأسـطورة الوعـد الإلهي «من النيل إلى الفـرات، ملكك يـا اسرائيل»، وكـذلك مقـولة الحق التـاريخي. فقد تـرجمت الصهيونيـة مقولة «شعب الله المختار»، و«نور الأمم» إلى مزيج من العـرقية والتعصب الـديني والشوفينية الاستغلالية العدوانية، مستندة في ذلك إلى التوراة والتلمود. فـاعتبرت العنصر اليهـودي مميزاً عن باقي البشر (الجوييم)، وأن الله قـد خلق «الجوييم» لخـدمة شعبـه المختار وسخّـرهـم له؛ وعلى ذلك فلا مانع من ترحيـل عرب فلسـطين ثم عرب شرق الأردن إلى العـراق، وبذلـك تكون الصهيونية قد سبقت النازية والهتلرية التي قالت بـامتياز الجنس الآري، ورفعت شعـار «المانيا فوق الجميع». وكما ادعت النازيـة استناداً إلى التفـوق العرقي أن لهـا الحق في التوسـع والسيطرة على شعوب أخرى «أدنى منها مرتبة»، نادت الصهيـونية أن من حقهـا أن تقيم دولة على أرض فلسطين، وأن تطرد شعب فلسطين من بلاده، وأن تعتبر من بقي من الفلسطينيين العرب في فلسطين مواطنين من الدرجة الثانية، بـل غربـاء. بل قـالت أيضاً إنهم معتـدون، لصـوص (جنافيم)، سرق أجـدادهم أرض اسرائيل من أصحـابها الحقيقيـين. ودعمت ذلك بـادعاء الحق التـاريخي لليهود في فلسطين، مـع أن فلسـطين عربيـة منذ القـدم، وعلى طـول التاريخ، ومرور اليهود بأرضها كان مروراً عابراً، فـأقدم سكـان عرفهم التـاريخ في فلسـطين هم الكنعانيون العرب. وهنا أُلفِت نظـر السادة البـاحثين العـرب إلى ضرورة تصنيف بحوث تاريخية حديثة موثّقة تفنّد هذا الادعاء الصهيوني، ولا سيما أن عدداً من المـدرسين العـرب في فلسـطين المحتلة قد أكـدوا لي أن باحثين من الصهاينـة قد عمـدوا مؤخراً إلى طـرح مؤلفات جديدة تبدو كأنها رصينة وموثّقة تاريخياً، تدعي أن اليهود سكنوا فلسطين منذ فجر التاريـخ، وأن علاقتهم بها لم تنقـطع حتى قيام الـدولة الصهيـونية سنـة ١٩٤٨، وأن الوجـود العربي في فلسطين على امتداد التاريخ لم يكن سوى «غزوات نهابين من البدو»، على حد تعبيرهـم.

ليس مبـالغة، إذاً، وصف الصهـاينة بـالنازيـين الجـدد، لادعـائهم التفـوق العـرقي، واقترافهم أبشع وسائل العنف، وسفك الدماء والمذابح، وحرق الناس أو دفنهم وهم أحياء، وطرد السكان العرب من أرضهم، ومخالفة جميع الأعراف والمواثيق الدولية، وارتكـاب جرائم ابـادة الجنس، كل ذلـك في سبيل فـرض سيطرتهم. وكـالنازيـة أيضاً تسعى الصهيـونيـة إلى التوسع المستمـر عن طريق شن الحـروب المتواصلة، فـما دامت الصهيونيـة تدعي أن من حق جميع يهود العـالم أن «يعودوا إلى فلسـطين»، على حـد قولهم، فـلا بد إذاً من التـوسع وتحقيق هدف قيام دولة اسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل، تهيمن وتسيطر اقتصـادياً عـلى منطقـة الشرق الأوسط بكاملها كمجـال اقتصادي استعـماري. فما يسمّى بـدولة اسرائيـل اليوم ليس دولة تنشد السلام مع جيرانها كما تدعي، بل حركة عـدوانية، تـوسعية، استيـطانية، وجهت ضربـاتهـا إلى الأردن ولبنـان وسـوريـا ومصر والعـراق وتـونس، وهي تهـدد اليـوم العـربيـة السعودية، وتطالب بحصة من النفط العربي.

وعلى ذلك يخطىء خطأ فادحاً كل من يتصور دولة العدو دولة جارة يمكن الاتفاق معها على حدود معيّنة، وبالتالي يمكن التعايش معها، فستظل بحكم صهيونيتها دولة عدوانية توسعية معطلة للوحدة العربية، ومعيقة لكل إمكانات التقدم والتطور والاستقرار في البلدان العربية، مهددة للسلام العالمي.

ثالثاً: الحرب العالمية الأولى ووعد بلفور

كانت الحرب العالمية الأولى فرصة لانطلاق الاستعمار والصهيونية وأهدافها في المنطقة العربية. فالاستعمار وبخاصة الانكليزي والفرنسي يرغب في الاستيلاء على أشلاء الدولة العثمانية (الرجل المريض)، ويعقد اتفاقية سايكس - بيكو سنة ١٩١٦ لاقتسام بلاد المشرق العربي، والصهيونية تريد أن تقيم لها دولة في فلسطين، وعلى ذلك يجري التعاقد بين الطرفين لمصلحتهما، على حساب العرب، فأقامت فاصلاً بشرياً غريباً في أخطر جزء من الوطن العربي، يفصل عرب المشرق عن عرب المغرب، ويقطع الإمتداد العربي، ويعرقل قيام الوحدة العربية، ويكون في الوقت نفسه قريباً من قناة السويس، صفقة تخدم أغراض الاستعمار وتحقق حلم الصهيونية، وقد ساعد على اتمام هذه الصفقة قيام الحركة الصهيونية بتقديم أفضل مساعيها لادخال الولايات المتحدة الأمريكية الحرب إلى جانب الحلفاء.

وعلى ذلك جرى التعاقد، وصدر وعد بلفور في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧. وينص القسم الأول من الوعد على ما يلي: «تنظر حكومة صاحب الجلالة بعين العطف إلى اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وستبذل أفضل مساعيها لتسهيل تحقيق هذا الهدف».

ولقد صاغ الصهيوني ماكس نورد الهدف البريطاني من هذا الوعد بوضوح تام، وصاغ معه الاستعداد الصهيوني للتوافق مع الهدف الاستعماري البريطاني، حيث قال لبلفور نفسه وبحضور لويد جورج: «نحن نعرف ما تتوقعونه منا، أن نكون حرس قناة السويس، علينا أن نكون حراس طريقكم إلى الهند عبر الشرق الأدنى، نحن على استعداد لتنفيذ هذه الخدمة العسكرية، ولكن من الضروري تمكيننا من أن نصبح أقوياء حتى نستطيع القيام بهذه المهمة»[٨].

وبعد أن يحتل الحلفاء الهلال الخصيب، وبعد تمزيقه إلى دويلات، تنشط بريطانيا في إعطاء احتلالها لفلسطين وشرق الأردن والعراق الصفة الشرعية والقانونية من الناحية الدولية، وكذلك تفعل فرنسا بالنسبة لاحتلالها سوريا ولبنان. ونتيجة لهذه المساعي وما رافقها من نشاط صهيوني، وعلى الرغم من بعض التنافس مع الولايات المتحدة، فقد قررت عصبة الأمم سنة ١٩٢٢ فرض الانتداب على هذه البلاد، وتضمنت المادة الثانية من صك الانتداب البريطاني على فلسطين، أن على الدولة المنتدبة «أن تضع فلسطين في أوضاع سياسية وادارية واقتصادية تضمن انشاء الوطن القومي اليهودي» وبذلك أصبح وعد بلفور متضمناً ومعززاً

---

(٨) اميل توما، ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية، ط ٢ (بيروت: دار ابن رشد؛ منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الاعلام والثقافة، ١٩٧٨).

بصك الانتداب وليس بتعهد بريطانيا فقط بل بقرار من أكثر من عشرين دولة، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لم تكن عضواً في عصبة الأمم فقد أعلنت موافقتها هي الأخرى على صك الانتداب على فلسطين.

رابعاً: جهود بريطانيا لقيام الدولة الصهيونية

احتل البريطانيون فلسطين عام ١٩١٨، وعدد اليهود فيها ٥٦ ألف نسمة، وغادروها سنة ١٩٤٨ وعدد اليهود الرسمي يزيد على ٧٠٠ ألف نسمة[٩]؛ احتلوها وليس لليهود فيها جندي مسلح، وغادروها ولليهود فيها نحو ٦٠ ألف جندي مسلح، وثلاثة مصانع أسلحة، وطائرات تجوب سماء فلسطين، وتقصف المدن والقرى العربية، ومنها قرية القسطل قبل مغادرة الجيش البريطاني بأكثر من شهر. غادروها بعد أن أقاموا بالفعل دولة صهيونية، وليس وطناً قومياً فقط كما نص على ذلك وعد بلفور.

فبعد أن احتلت الجيوش البريطانية الاستعمارية فلسطين شرعت بريطانيا فوراً بتنفيذ وعد بلفور، سالكة كل الطرق التي تؤدي إلى النتيجة المرسومة لإقامة الدولة الصهيونية في فلسطين.

١ - على الصعيد السياسي والاداري

أ - كان أول مندوب سامٍ بريطاني على فلسطين اليهودي هربرت صموئيل، وكان لهذا الاختيار مغزاه الواضح عن تصميم بريطانيا على تنفيذ وعد بلفور، وتشجيع بعض اليهود المترددين للسير قدماً في هذا الطريق، وقد أصدر المندوب السامي بيانه الأول في فلسطين عام ١٩٢٠ وحدّد فيه مهمته كحاكم على فلسطين بما يلي: «اتخاذ التدابير لضمان انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين بالتدريج».

ب - في شهر حزيران/ يونيو ١٩٢٣، نشرت حكومة الانتداب البريطاني نص مشروع المعاهدة البريطانية - الحجازية التي كان قد وقّعها ناجي الأصيل، ممثل الشريف حسين بن علي، وقد نصت على اعتراف الشريف حسين بالانتداب البريطاني على العراق وفلسطين[١٠]، في وقت كانت فيه مقاومة الانتداب ورفضه محور الحركات القومية العربية كلها امتداداً من العراق حتى فلسطين؛ وكانت بريطانيا تنشر نص مشروع هذه المعاهدة ونشاطات أخرى مماثلة مع الأمير فيصل بن حسين، وذلك لتحطيم معنويات الشعب العربي في مقاومته للانتداب البريطاني وسياسة وعد بلفور. إلاّ أنها بذلك كشفت عن مساعيها لكسب تأييد الطبقة الحاكمة العربية لبرامجها الاستعمارية، ومن ضمنها سياسة وعد بلفور.

---

(٩) Sami Hadawi, *Bitter Harvest: Palestine between 1914-1979* (Delmar, N.Y.: Caravan Books, 1979), p. 78-79.

(١٠) توما، المصدر نفسه.

أشارت نصوص وعد بلفور إلى أصحاب فلسطين العرب بعبارة « الطوائف»، وانطلاقاً من هذا المفهوم أقامت حكومة الانتداب المجلس الاسلامي الأعلى في شهر كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٢٢ ليشرف على شؤون المسلمين ويدير أوقافهم. وعيّنت الحاج أمين الحسيني رئيساً، وكانت قد عيّنته مفتياً للقدس في شهر أيار/ مايو ١٩٢١. وطوال عهد الانتداب تعاملت حكومة الانتداب مع المجلس الاسلامي الأعلى على أساس أنه هيئة دينية فقط وليس له أي صفة سياسية أو ادارية عامة، مع أن صك الانتداب كان قد كلّف الحكومة المنتدبة بأن تقيم بالتدريج ادارة محلية من السكان تنقل إليها سلطاتها شيئاً فشيئاً لتصبح حكومة للبلاد عند انتهاء الانتداب.

ومن الناحية الثانية اعترفت حكومة الانتداب بالوكالة اليهودية كهيئة سياسية، تمثل اليهود في فلسطين، وقد نصت المادة الرابعة من صك الانتداب على فلسطين على «الاعتراف بوكالة يهودية تشير على حكومة الانتداب وتتعاون معه في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك، مما يهيّىء لإنشاء الوطن القومي اليهودي». وقد تعاونت معها منذ البداية على أنها حكومة المستقبل، وعهدت إليها منذ تأسيسها ببعض واجبات الحكومات مثل التعليم، والمالية، والإعلام، وغيرها من الدوائر التي أصبحت تشكل حكومة داخل حكومة.

٢ ـ على الصعيد العسكري

أ ـ سمحت حكومة الانتداب للوكالة اليهودية، بل ساعدتها على ايجاد قوة عسكرية باسم الـ «هاغاناه» بحجة الدفاع عن المستعمرات الصهيونية في فلسطين، واعترفت بهذه القوة رسمياً، وعيّنت في مراحل متقدمة ضباط ارتباط عسكريين بين الجيش البريطاني في فلسطين وبين جيش الهاغاناه. وفي مراحل أخرى خصصت لتدريب الهاغاناه أمهر خبرائها في حرب العصابات القائد البريطاني وينغيت، كما قامت بتزويد الهاغاناه بالسلاح رسمياً وأنشأت مستودعات سرية له.

ب ـ كانت حكومة الانتداب تغض النظر عن عمليات تهريب السلاح الواسعة للصهاينة، وظل ذلك سراً إلى أن افتضح الأمر في ١٩ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٣٤، حين اكتشف البحارة العرب في ميناء يافا شحنة كبيرة جداً من الأسلحة المهربة في براميل إسمنت كبيرة كانت تشكّل حمولة باخرة كبيرة جاءت من بلجيكا. وقد وصلت معظم كمية السلاح هذه ـ رغم انكشاف الأمر ـ إلى أيدي الهاغاناه، ونشر في بعض المصادر اليهودية بعد قيام دولة العدو الصهيونية، أن بريطانيا نصحت اليهود بأن يكفوا عن تهريب الأسلحة لئلا يثيروا الرأي العام العربي، وأن يستعيضوا عن ذلك باقامة مصانع للسلاح يمكن استيراد آلاتها علناً على أنها آلات مصانع اقتصادية (مصانع عصير، أو طحين ... الخ). وقد أقام اليهود على الأقل ثلاثة مصانع للسلاح أثناء الانتداب البريطاني كانت تصنع الذخائر والأسلحة الخفيفة.

ج ـ كان مجلس بلدية تل أبيب في ظل حكومة الانتداب يتمتع بصلاحيات واسعة خاصة، لا تتمتع بها أي بلدية أخرى في فلسطين، وبصفة خاصة من ناحية الشرطة، فقد

كان لشرطة تل أبيب الخاضعة للبلدية، قيادة خاصة مستقلة عن قيادة الأمن العام لحكومة فلسطين، وكان لشرطة تل أبيب زي خاص بها، الأمر الذي جعل تل أبيب قبل انتهاء الانتداب بفترة طويلة مستقلة عن فلسطين.

٣ ـ على الصعيدين التشريعي والزراعي

منذ أوائل عهد الانتداب البريطاني على فلسطين، عيّنت حكومة الانتداب الخبير القانوني اليهودي الانكليزي بنتويش مستشاراً قانونياً لحكومة الانتداب، وعهدت إليه بوضع التشريعات والقوانين التي تساعد على اقامة الوطن القومي اليهودي. وقد قام هذا الخبير بتأييد من حكومة الانتداب بإلغاء كثير من القوانين المرعية، وسنّ قوانين جديدة تناولت جميع نواحي حياة السكان، وكانت تستهدف ما يلي:

أ ـ سلب السكان كل مظاهر الحرية، ووضع جميع الصلاحيات والسلطات في يد حكومة الانتداب. وكمثال على ذلك إلغاء قانون البلديات العثماني الذي كان يمنح مجالس البلديات صلاحيات واسعة، واحلال قانون جديد محله يلغي جميع صلاحيات هذه المجالس ويضعها تحت السلطة المباشرة لحكام الألوية الانكليز.

ب ـ الهدف الثاني كان تسهيل تمليك اليهود للأراضي، وكمثال على ذلك القانون الذي يسمح لحكومة الانتداب بالتنازل عن ملكية أراضي الدولة للمؤسسات «ذات النفع العام»، وكانت دوماً مؤسسات صهيونية؛ كما نشطت الحكومة في سن قانون التسوية، وعملت على تنفيذه على أوسع نطاق بالتعاون مع دوائر التسوية في الوكالة اليهودية، إذ قامت هذه الدوائر بمسح الأراضي وفرز الأراضي المشاع، الأمر الذي كان يؤدي إلى تفتيت ملكية الأراضي وتسهيل نقلها إلى اليهود.

ج ـ سهلت هذه القوانين للاقطاعيين الكبار من لبنانيين وسوريين بيع أراضيهم في فلسطين، وساعدت السلطات الادارية والعسكرية على طرد الفلاحين الفلسطينيين منها. فقد باع الاقطاعي اللبناني سرسق سنة ١٩٢٤ حوالى ١٦٠ ألف دونم من أراضي مرج ابن عامر، وهي تشكل، جميع أراضي قرية العفولة العربية، إلى شركة جاليه صهيون الأمريكية، وهي شركة صهيونية تأسست من أجل مساعدة الاستيطان الصهيوني. ثم قامت السلطات البريطانية العسكرية بطرد الفلاحين الفلسطينيين من أرضهم التي زرعوها مئات السنين دون أن يعلموا أنها كانت ملكاً لآل سرسق. وقد دافع الفلاحون عن أرضهم واستشهد بعضهم أثناء دفاعهم.

وتكررت هذه العملية ببيع أراضي وادي الحوارث سنة ١٩٢٩ حين باعت أسرة التيّان البيروتية إلى الصندوق القومي الصهيوني (الكارن كاييمت) أكثر من ثلاثين ألف دونم تقع على الساحل، وشرِّد فلاحوها وهم عرب الحوارث، وكذلك الأمر في أراضي الخالصة والحولة.

د ـ فرضت قوانين الأراضي الجديدة ضرائب باهظة على الأراضي يعجز الفلاحون عن أدائها، وبذلك كانت تتراكم عليهم الضرائب لعدة سنوات، ثم تعمد حكومة الانتداب إلى بيعها عن طريق المزاد لكي تستوفي الضرائب. وبذلك كانت تنتقل إلى الصهيونيين. ومما هو جدير بالذكر أن عرب فلسطين تمسكوا بملكية أراضيهم وقاوموا بيع الأراضي من الصهيونيين. وتبين الاحصاءات أن اليهود كانوا سنة ١٩١٨ يملكون ٢ بالمائة من أراضي فلسطين[١١].

٤ ـ على صعيد الهجرة اليهودية

أ ـ شجعت حكومة الانتداب البريطاني هجرة اليهود إلى فلسطين، فأقامت دوائر منظمة نشيطة لمنح المهاجرين اليهود جوازات السفر، وتعاونت مع الوكالة اليهودية والأجهزة الصهيونية الأخرى على اختيار عناصر المهاجرين وتسهيل استيطانهم. وكانت تعتبر هجرة اليهود إلى فلسطين «حقاً لا منحة» وتولى المندوب السامي بنفسه تحديد عدد المهاجرين سنوياً بحسب مقدرة البلاد على الاستيعاب ـ على حد تعبيرهم ـ كما قاومت بشدة هجرة العرب إلى فلسطين. ففي بعض الفترات ازدادت هجرة الأردنيين والسوريين إلى هناك، فكانت قوات الشرطة تقوم بالبحث عنهم واعتقالهم وسجنهم ثم ترحيلهم.

ب ـ وكما سبق أن ذكرنا، فقد كان عدد اليهود في فلسطين سنة ١٩١٨، ٥٦ ألفاً، وبلغ سنة ١٩٤٨ أكثر من ٧٠٠ ألف، ووصلت معدلات الهجرة إلى مستوى عالٍ جداً، ففي سنة ١٩٣٥ دخل فلسطين ٦٢ ألف مهاجر يهودي، سُمح لهم رسمياً بالهجرة إلى فلسطين، وفي الوقت نفسه قدرت حكومة فلسطين أن عدد المهاجرين الذين دخلوا فلسطين عن طريق التهريب كان سنة ١٩٣٥ أكثر من المهاجرين الرسميين، وبذلك قُدّر عدد المهاجرين في السنة بحوالى ١٢٥ ألف مهاجر، وهو أكبر عدد من المهاجرين دخل فلسطين في سنة واحدة. وتتضح ضخامة هذا العدد إذا ما قابلناه بعدد اليهود المهاجرين إلى فلسطين سنة ١٩٨٧ وهو ١٣ ألف نسمة فقط.

٥ ـ على صعيد ضرب المقاومة العربية

كانت حكومة الانتداب البريطاني تكيل بمكيالين، ففي حين كانت تساعد الوكالة اليهودية على أن تتحول إلى حكومة داخل حكومة، وتساعد الهاغاناه لكي تصبح جيشاً نظامياً قوياً، كانت تضرب جميع الحركات والتنظيمات العربية الوطنية. فكلما كان العرب يقومون بتشكيل تنظيمات شعبية مثل «اللجان القومية» كانت تعمد إلى اعتقال قيادات هذه اللجان وتنكل بأعضائها. وفي سنة ١٩٣٧ أعلنت حكومة الانتداب أن اللجنة العربية العليا هيئة غير

(١١) Hadawi, Ibid , pp. 79-80.

مشروعة، واعتقلت معظم أعضائها ونفتهم إلى جزر سيشل، وتمكّن رئيس اللجنة العليا الحاج أمين الحسيني من الهرب من فلسطين.

وكانت حكومة الانتداب، كما أشرنا سابقاً، تبني القوة العسكرية اليهودية، وفي الوقت نفسه تضرب بيدٍ من حديد كل نشاط عربي عسكري، فكانت تفتش البيوت وتنسف الأحياء أو القرى بكاملها أثناء عمليات التفتيش عن السلاح العربي، وتحكم بالاعدام على من تكتشف عنده سلاحاً أو قليلاً من الذخيرة. فأثناء عهد الانتداب أعدم مئات من العرب، وقتل أكثر من ثمانية آلاف، وامتلأت السجون والمعتقلات بعشرات الآلاف.

وعندما كانت تقع الصدامات المسلحة بين العرب واليهود كانت القوات البريطانية تقف إلى جانب الصهاينة، تحميهم وتدافع عنهم وتضرب القوات العربية بكل قسوة مستخدمة كل وسائلها وأسلحتها العسكرية من مدفعية، ودبابات، وطائرات.

وقبل انتهاء الانتداب سنة ١٩٤٨، سلّم الجيش البريطاني اليهود آلاف الأطنان من السلاح والذخيرة من مستودعات «عرتوف» التي كانت مستودعات رئيسية للجيش البريطاني خلال الحرب العالمية الثانية. وفي بعض الحوادث استولى اليهود، بل تسلموا، قطاراً كاملاً متجهاً من عرتوف إلى حيفا، كانت حمولته من قنابل الهاون عيار ٣ بوصات. وترك الجيش البريطاني لليهود في معسكر بيت غاليم قرب حيفا كميات هائلة من صفائح الفولاذ الذي استخدمها اليهود لبناء المصفحات.

والخلاصة أن حكومة الانتداب البريطاني لم تغادر فلسطين إلاّ بعد أن أقامت الدولة اليهودية بالفعل.

خامساً: مقاومة عرب فلسطين للمخططات الاستعمارية الصهيونية

يُعتبر تاريخ فلسطين العربي وتاريخ القضية الفلسطينية طوال القرن الأخير من الزمن تاريخ مقاومة وصراع عنيفين متواصلين، بين الامبريالية الغربية والصهيونية من جهة، وبين عرب فلسطين ومن يناصرونهم من جهة أخرى. وقد توسعت ساحة الصراع حتى أصبح يسمى «قضية الشرق الأوسط».

ولا نستطيع في هذا الموجز أن نحيط بتفاصيل هذا الصراع الطويل، ولذلك عمدنا إلى الايجاز والتلخيص، وايراد الملاحظات المهمة على مراحله الرئيسية.

١ ـ المقاومة في أثناء الحكم العثماني

تنبّه عرب فلسطين إلى خطر الحركة الصهيونية أيام الحكم العثماني، حين جرت في الأعوام ١٨٨٢ و١٨٩٢ و١٩٠١ و١٩٠٨ اصطدامات واحتجاجات وتظاهرات مسلحة بين العرب وبين المهاجرين الصهاينة سقط فيها عدد من القتلى، وذلك بسبب تزايد الهجرة

اليهودية إلى فلسطين واستملاك الصهاينة بعض الأراضي العربية.

وصاحب ذلك نشاط صحافي وسياسي وتنظيمي لمكافحة الخطر الصهيوني خصوصاً بعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول سنة ١٨٩٧.

٢ ـ التنظيم السياسي والشعبي

بعد صدور وعد بلفور واحتلال بريطانيا لفلسطين وفرض الانتداب عليها، أعلن عرب فلسطين رفضهم للانتداب وللوعد، ونظّموا صفوفهم لمقاومة الاحتلال، وبلوروا ميثاقاً وطنياً ينص على: النضال من أجل وقف الهجرة الصهيونية إلى فلسطين ووقف انتقال الأراضي إلى اليهود وانهاء الانتداب وتشكيل حكومة وطنية مستقلة.

فمنذ عام ١٩١٩ وحتى عام ١٩٢٨، عُقدت سبعة مؤتمرات فلسطينية رئيسية، برئاسة موسى كاظم الحسيني، كانت تنبثق من كل مؤتمر لجنة تنفيذية تعتبر القيادة الوطنية للشعب ونضاله.

وفي عام ١٩٢٩ عُقد في القدس مؤتمر نسائي مهم، وفي عام ١٩٣٠ عقد مؤتمر العمال العرب الأول، وفي عام ١٩٣١ عُقد في القدس المؤتمر الاسلامي الذي شارك فيه ٢٢ قطراً اسلامياً، وفي عام ١٩٣٣ عُقد في يافا «مؤتمر الشباب العرب». وعلى صعيد التنظيم الشعبي شكلت منذ بداية الاحتلال الجمعيات «الاسلامية ـ المسيحية» التي كونت لفترة طويلة من الزمن القاعدة الشعبية المنتظمة الواسعة، وكانت كل منها تمثل القيادة الشعبية في مدينتها، وتتمتع بتأييد شعبي واسع، ومن بين أعضائها كان يجري اختيار ممثلي كل مدينة في «المؤتمر العربي الفلسطيني». وفي عام ١٩٢٥ تأسست جمعية العمال العرب الفلسطينية. وفي أوائل الثلاثينات شُكِّلت الأحزاب السياسية التالية:

حزب **الاستقلال**، برئاسة عوني عبد الهادي، آب/ اغسطس ١٩٣٢.

حزب **الدفاع**، برئاسة راغب النشاشيبي، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٤.

الحزب **العربي الفلسطيني**، برئاسة أمين الحسيني، نيسان/ ابريل ١٩٣٥.

حزب **مؤتمر الشباب**، برئاسة يعقوب الغصين، أيار/ مايو ١٩٣٥.

حزب **الاصلاح**، برئاسة حسين فخري الخالدي، حزيران/ يونيو ١٩٣٥.

حزب **الكتلة الوطنية**، برئاسة عبد اللطيف صلاح، ١٩٣٥.

وكان الحزبان الرئيسيان قائمين بالفعل قبل ذلك، وهما الحزب العربي الفلسطيني الذي كان يعرف بحزب «المفتي» أو «الحسينية» أو «المجلسيين» وحزب الدفاع، وكان يُعرف بحزب «النشاشيبية» أو «حزب المعارضين».

وفيما بعد شُكلت اللجنة العربية العليا «الهيئة العربية العليا» في ٢٥ نيسان/ ابريل عام ١٩٣٦ على شكل جبهة وطنية، ضمت ممثلين عن جميع الأحزاب الفلسطينية وهم: أمين الحسيني، راغب النشاشيبي، أحمد حلمي عبد الباقي، حسين فخري الخالدي، يعقوب فرّاج، ألفرد روك، عوني عبد الهادي، عبد اللطيف صلاح، يعقوب الغصين، وجمال الحسيني.

٣ ـ التحركات النضالية والاصطدامات المسلحة في عهد الانتداب البريطاني

حدث أول الاضطرابات بين العرب واليهود في القدس في شهر نيسان/ ابريل عام ١٩٢٠، أثناء الاحتفال بزيارة النبي موسى، واستمرت عدة أيام قُتل فيها خمسة يهود، وأُصيب ثمانية عشر اصابات خطرة و١٩٣ اصابات بسيطة، وجرح سبعة جنود بريطانيين، وقُتل أربعة من العرب، وجُرح ثمانية وعشرون[١٢].

وفي أول أيار/ مايو ١٩٢١ حدثت اضطرابات واصطدامات بين العرب واليهود في يافا وتل أبيب، امتدت إلى مستعمرة ملبس ومنطقة طولكرم ووادي الحوارث وعرب أبي كشك، ودامت خمسة عشر يوماً أسفرت عن ٤٨ قتيلاً و٧٣ جريحاً من العرب و٤٧ قتيلاً و١٤٦ جريحاً من اليهود. وسُجن على أثرها الشيخ شاكر أبو كشك وحُكم عليه بالسجن سنتين، وقد تدخّل البريطانيون وكذلك الأسطول البريطاني لمصلحة اليهود[١٣].

في شهر آذار/ مارس ١٩٢٤ حصلت اضطرابات في يافا سقط فيها عدد من القتلى والجرحى.

وفي شهر آذار/ مارس ١٩٢٥ جرى اضراب عام وتظاهرات في القدس احتجاجاً على زيارة بلفور للقدس لافتتاح الجامعة العبرية.

وفي شهر آب/ اغسطس ١٩٢٩ جرت اضطرابات واسعة جداً في جميع أنحاء فلسطين عُرفت بثورة البراق، بدأها الصهاينة بتظاهرة سياسية عسكرية في ١٥ آب/ اغسطس ١٩٢٩، عند حائط البراق في القدس. وفي ٢٣ ـ ٢٩ آب/ اغسطس ١٩٢٩ قام العرب بتظاهرات تحولت إلى معارك بين العرب من جهة وبين الصهاينة والانكليز من جهة ثانية خصوصاً في القدس، والخليل، وصفد، ويافا، قُتل فيها ١٣٣ يهودياً وجُرح ٣٣٩، ودمرت ٦ مستعمرات، وقُتل ١١٦ عربياً وجُرح ٢٣٢، سقط معظمهم على أيدي البريطانيين[١٤].

---

(١٢) عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٠)، ص ١٤٧ ـ ١٤٩.

(١٣) عيسى السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية... سجل لقضية فلسطين في عشرين سنة، ٢ ج (يافا: مطبعة مكتبة فلسطين الجديدة، ١٩٣٧)، ص ٧٣ ـ ٧٤.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٢٤ ـ ١٢٨.

ومن الجدير بالذكر أن اليهود أشاعوا أن العرب في مدينة الخليل مثلوا بقتلاهم، فأرسلت الحكومة لجنة طبية قوامها ثلاثة أطباء من العرب وثلاثة من اليهود، وثلاثة من الإنكليز، وقد نفى تقرير هذه اللجنة حدوث تمثيل بالقتلى اليهود في الخليل أو غيرها. وعلى عكس ذلك فقد أثبتت التقارير الطبية أن يهود تل أبيب مثلوا بأسرة عوف العربية في سكنة أبو كبير.[١٥]

وقد بلغ عدد العرب الذين حُكم عليهم بسبب هذه الاضطرابات ٧٩٢، منهم ٢٠ حُكم عليهم بالإعدام، مقابل ٩٢ يهودياً حُكم على واحد منهم بالإعدام واسمه خانكيز، وكان من رجال الشرطة الفلسطينية، ولم ينفّذ فيه حكم الاعدام، في حين نفّذ حكم الاعدام بالفعل في ثلاثة من العرب هم عطا الزير ومحمد جمجوم وفؤاد حجازي، من صفد. وفرضت غرامات مالية باهظة على العرب خصوصاً على مدينة الخليل.

وقد كشفت هذه الاضطرابات لأول مرة عن وجود قوات مسلحة صهيونية لا يستهان بها، وأن العرب سيواجهون مشاكل كبيرة خطيرة ومستقبلاً مظلماً، نتيجة لوعد بلفور، وسياسة اقامة الوطن القومي اليهودي. وقد جاء في تقرير لجنة «شو» التي شكّلها الانكليز للتحقيق في هذه الاضطرابات أن السبب الرئيسي لها هو شعور العرب بالخوف على مستقبلهم الاقتصادي، وأنهم سيجردون من أراضيهم وهي وسائل عيشهم، وسيسيطر عليهم اليهود سياسياً يوماً ما بسبب استمرار الهجرة وانتقال الأراضي إلى اليهود. وقد أيّد ذلك تقرير السير هوب سمبسون، وكذلك الكتاب الأبيض البريطاني رقم (٣٦٩٢) لعام ١٩٣٠.

بعد اضطرابات عام ١٩٢٩ وحتى عام ١٩٣٣، ركّز العرب نشاطهم على مقاطعة التجار اليهود والبضائع الأجنبية، وحاولوا ايجاد قاعدة اقتصادية عربية مستقلة. ونتيجة لذلك أُسس البنك العربي في شهر أيار/ مايو ١٩٣٠، وفيها بعد أُسس البنك الزراعي، والبنك الصناعي العربي، وأقيم في القدس المعرض العربي القومي، وأُسس صندوق الأمة.

انتفاضة عام ١٩٣٣ واتجاه النضال ضد الانكليز

سبق هذه الانتفاضة وأدى إلى قيامها نهوض فكري تزعّمه حزب الاستقلال، كان يدعو إلى توجيه النضال الفلسطيني ضد الانكليز مباشرة وليس ضد اليهود. وقد لاقت هذه الأفكار استجابة شعبية، وتبنتها سائر الأحزاب الفلسطينية بما فيها حزب المفتي - وهو أكبرالأحزاب. وتقول جريدة هذا الحزب «الجامعة العربية» في إحدى مقالاتها: «اركلوا هؤلاء الصهيونيين بأقدامكم، وقفوا وجهاً لوجه أمام بريطانيا العظمى، فالصهيونية ليست سوى مشروع اجرامي تشجعه بريطانيا وتحميه بحراب جنودها، وهي تهدف إلى قمع العرب واخضاعهم لارادتها».

بدأ التحرك بانعقاد مؤتمر الشباب في يافا يوم ٢٦ آذار/ مارس ١٩٣٣، وقد حضره نحو ألف شخص من مختلف مدن فلسطين وقراها، وكان بينهم أعضاء اللجنة التنفيذية. وتبنّى المؤتمر برنامجاً للنضال ضد حكومة الانتداب يقوم على مبدأ اللاتعاون فيما يشبه أسلوب

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٢٧.

غـاندي، زعيم نضـال شعب الهنـد. وفي ٨ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٣٣ اجتمعت اللجنـة التنفيذية وتبنت أفكار مؤتمر الشباب، ووضعت لذلك برنامجاً صدر في بيان مفصّل على أساس القيـام بسلسلة تظاهـرات يصاحبهـا اضراب عام، والامتنـاع عن دفـع الضرائب، واضراب الموظفين. وبناء على ذلك قامت تظاهرة كـبرى في القدس في يـوم الجمعة ١٣ تشرين الأول/ اكتـوبر ١٩٣٣ ضمت نحـو ٣٠ ألف متظاهـر، وعلى رأسهم مـوسى كاظم الحسيني، وجميع أعضاء اللجنة التنفيذية. وقامت الشرطة بتفريقها، فسقط عدد من الجرحى.

ثم أقيمت تظاهرة أخرى في يافا يوم الجمعة ٢٧ تشرين الأول/ اكتوبـر ١٩٣٣ ضمت أكثر من ٥٠ ألف متظاهر، شاركت فيها وفود من جميع أنحاء فلسـطين، كما شـارك فيها وفـد من الشباب الوطني في سوريا. وقامت الشرطة بتفريقها وإطلاق النار على المتـظاهرين فسقط حوالى ٣٠ شهيداً و٧٨ جريحاً، وقد قُتل شرطي بريطاني واحد وجرح ٢٥ شرطيـاً. وعلى أثـر ذلك أعلن الاضـراب العام في البلاد، وحدثت اضطرابات استمـرت حوالى أسبـوع. وقامت تظاهرات عفوية اصطدمت بالشرطة في القدس وحيفا ونابلس وغيرها، واجهتها قوى الشرطة باطلاق النار وخصوصاً في مدينة القدس يوم ٢٩ تشرين الأول/ اكتوبر فسقط أكثر من عشرة شهـداء وعشرات الجرحى. ثم أقيمت التـظاهرة الثـالثة في نـابلس يـوم ١٠ تشرين الثـاني، والتظاهرة الرابعة في الخليل.

وقد صاحب هذه الانتفاضة الامتناع عن دفع الضرائب، واضراب الموظفين على نطاق ضيّق.

سادساً: ثورة فلسطين الكبرى (١٩٣٦ - ١٩٣٩)

حظيت ثورة فلسـطين سنة ١٩٣٦ بكثـير من الاهتمام، ووردت تفـاصيلها في عـدد من المؤلفات. ولا يتسع لي المجال هنا لايراد تفاصيل تاريخها، ولهذا سـأكتفي بايـراد أبرز الأمـور المتعلقة بها بإيجاز:

١ ـ الأسباب العامة لثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩

أ ـ نقمـة العرب عـلى بريـطانيا بسبب احتـلالها للبـلاد في الوقت الـذي كان العـرب يسعون فيه للاستقلال، ومن أجله ثاروا على العثمانيين.

ب ـ تبنّي بريطانيا لسياسة وعد بلفور بكل إصرار، وبذلها أقصى مـا تستطيـع لمساعـدة الحركة الصهيونية لإقامة الوطن القومي اليهودي.

ج ـ مساعدة بريطانيا للصهيونيـين على تملك الأراضي في فلسـطين، وخوف الفـلاحين العرب من أن يصبحوا بلا أرض.

د ـ الهجرة اليهودية الواسعة التي بلغت سنة ١٩٣٥، ٦٢ ألف مهاجر رسمي، ومثل هذا العدد من المهاجرين المغربين الأمر الذي يهدد العرب بأن يصبحوا أقلية في فلسطين، أو أن يطردوا منها.

هـ ـ تشكيل قوات صهيونية مسلحة بمساعدة بريطانيا.

و ـ تهريب السلاح على نطاق واسع إلى القوات الصهيونية، واكتشاف أكبر شحنة مهربة من السلاح في ميناء يافا في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٣٤.

ز ـ ثورة الشهيد الشيخ عز الدين القسام المسلحة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٥، التي عبّرت عن شعور العرب بالخطر الشديد الذي يتهدد مصيرهم، وبيّنت أن عليهم أن يمارسوا الكفاح المسلح إلى جانب الكفاح السياسي. وألهب استشهاد الشيخ عز الدين القسام وعصبته الأبطال مشاعر الشعب بالنقمة على المستعمرين، وأوجد استعداداً واسعاً للثورة المسلحة.

ح ـ قيام الشعب العربي في سوريا باضراب عام ناجح استمر أكثر من شهر، حدثت على أثره تطورات سياسية في سوريا لمصلحة الشعب واعتبرت نصراً عربياً.

٢ ـ بدء الاضراب والثورة عام ١٩٣٦

أ ـ نتيجة للعوامل العامة السالفة الذكر، والمعاناة الشعبية، والتراكمات النضالية كان من الطبيعي والمنتظر أن يتحرك الشعب في ثورته عند أول فرصة.

ب ـ لم يقم شخص معيّن أو حزب من الأحزاب بالتخطيط لقيام ثورة ١٩٣٦ أو البدء بها. ولكن ارادة الشعب وقيادته هما اللتان أشعلتا الثورة، وسبقتا بذلك ارادة القيادات.

ج ـ انطلقت الشرارة مساء يوم الأربعاء ١٥ نيسان/ ابريل ١٩٣٦، حين اعترضت عصابة مسلحة عدة سيارات على الطريق العام بين نابلس وطولكرم، وقتلت يهودياً واحداً، وجرحت آخر. ثم رد اليهود على ذلك مساء يوم الخميس ١٦ نيسان/ ابريل فقتلوا عربيين في كوخهما على طريق نابلس ـ كفار سابا. وفي ١٧ و١٨ و١٩ نيسان/ ابريل وقعت تعديات من اليهود على العرب في ضواحي يافا وتل أبيب، رد عليها العرب بهجمات مضادة.

أصبحت يافا صباح الاثنين ٢٠ نيسان/ ابريل ١٩٣٦، وهي مضربة كلها، وجرت اصطدامات بين العرب واليهود، وأطلقت الشرطة البريطانية النار على العرب فقُتل اثنان وجرح ٣٢.

وفي هذا اليوم شكّل أهالي يافا لجنة قومية أصدرت بياناً دعت فيه إلى الاضراب الذي كان قائماً بالفعل في جميع أنحاء فلسطين نتيجة لأحداث يافا. يقول عيسى السفري: «بدأ الاضراب في يافا أولاً ولم يمض عليه قليل من الزمن حتى شمل البلاد كلها، وأصبح يشرف عليه نظام دقيق:

لجان قومية، ولجان إسعاف، ولجان مقاطعة، ولجان اضراب، وجمعيات، وشباب، فكان هذا الاضراب مدفوعة إليه الأمة بارادتها فلا تحريض ولا ارهاب ولا أحزاب ولا رئاسات»[١٦].

٣ ـ تشكيل اللجنة العربية العليا

في مساء ٢٥ نيسان/ ابريل ١٩٣٦ تداعى رؤساء الأحزاب الفلسطينية إلى اجتماع عقد في القدس اتخذوا فيه قرارين رئيسيين: الأول تشكيل اللجنة العربية العليا برئاسة أمين الحسيني على شكل جبهة وطنية تمثلت فيها جميع الأجزاب، والثاني استمرار الاضراب. وتجدر الملاحظة هنا أن البيان الذي صدر عن اللجنة التنفيذية استعمل عبارة «استمرار الاضراب» وليس «اعلان الاضراب» لأن الشعب كان قد سبق القيادة أيضاً فحمل السلاح وانطلق في ممارسة الثورة المسلحة التي لم تعلنها اللجنة العربية العليا.

وعلى كل حال، فقد حددت اللجنة العربية العليا في بيانها المشار إليه المطالب الشعبية بما يلي:

أ ـ منع الهجرة اليهودية منعاً باتاً.
ب ـ منع انتقال الأراضي العربية إلى اليهود.
ج ـ انشاء حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي.

٤ ـ انطلاق الثورة المسلحة

أ ـ استمر الاضراب وازداد تنظيماً. وانطلقت الثورة المسلحة، وشكّلت المجموعات الثورية بروحية ومعنويات عالية. وقد جاء في أحد البيانات الشعبية الثورية النص التالي: «إلى الانكليز، لقد يئسنا من كل شيء اسمه عدالة بريطانيا. رجونا، طلبنا، استعطفنا، لكن ذهبت كل محاولاتنا عبثاً. قلنا لها، يا صديقة الاسلام والعرب، احذري أن تفجعي العرب والاسلام بفلسطين الأقصى والقيامة، فلم تسمع. حقنا داسوه، شرفنا تعرّض للشتيمة، بلادنا كادت تصبح للعدو بالمرة. إذاً سماعاً أيها الانجليز، لا مهادنة بيننا وبينكم حتى تجاب مطالبنا الحقة. وهذه لا نحتاج إلى ذكرها، فقد ذكرها لكم الطفل من مهده، والشيخ على حافة قبره. يدنا مبسوطة للسلام والخصام، فاختاروا الذي تريدون. إننا لا نهدد قواتكم العظيمة الهائلة لكننا أقسمنا مع ذلك، أن تظل فلسطين لنا أو نطوي شهداء»[١٧].

وفي السابع من أيار/ مايو ١٩٣٦ عُقد في القدس مؤتمر عام للجان القومية. وتقرر الدعوة إلى الامتناع عن دفع الضرائب واضراب الموظفين.

ب ـ اشتعلت حرب العصابات في الجبال وحرب الشوارع في المدن، وعمّت الثورة جميع أنحاء البلاد بشكل شامل. وكانت الهجمات المسلحة مركزة على قطع المواصلات على

---

(١٦) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٥.
(١٧) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٧.

جميع الطرق العامة، ومهاجمة مراكز الشرطة والجيش البريطاني. أما مادة الثورة الأساسية فكانت الجماهير الشعبية في القرى والمدن. وكان ٧٠ بالمائة من السكان من الفلاحين الذين كانوا، كما سبق أن ذكرنا، أكثر طبقات الشعب تحسساً بخطر الصهيونية. وفي سنة ١٩٣٦ لم تكن طرق المواصلات ممتدة إلى القرى ولا تصل السيارات إلّا إلى بعض القرى عبر طرق ترابية يسهل تخريبها واغلاقها. وبذلك كانت القرى بجبالها وأشجارها حصوناً للثورة، لهذه الأسباب حمل الفلاحون القسط الأكبر من أعباء الثورة المسلحة من الناحيتين العسكرية والمادية، إذ كان على كل قرية أن تسلح رجالها وأن تطعم وتؤوي الثوار الذين يؤمونها من المدن والقرى الأخرى. ومن ثم تصبح هدفاً للانتقام العسكري الفظيع من قبل الجيش البريطاني.

ج ـ كان الاضراب في المدن عبئاً مادياً قاسياً على العمال وصغار التجار، وكانت المجموعات المسلحة التي تقاتل في المدن تتألف على الغالب من العمال وصغار الشباب من معلمين وطلاب.

د ـ لم يكن السلاح متوافراً، ولم تُجدِ محاولات تسليح منظمة من قبل القيادات السياسية. فكان كل ثائر يشتري سلاحه وذخيرته من تجار السلاح الذين كانوا يهربونه من شرقي الأردن وغيرها حيث كان اقتناء السلاح مباحاً. وكان سلاح ثوار المدن لا يتعدى المسدسات والقنابل اليدوية، وسلاح ثوار الجبال، البنادق.

٥ ـ العمليات العسكرية في المرحلة الأولى من الثورة

تمثّلت العمليات العسكرية في قطع أسلاك الهاتف، قطع طرق المواصلات، تخريب قضبان وجسور السكك الحديدية، نسف القطارات، تفجير أنابيب النفط، مهاجمة القوافل العسكرية، مهاجمة المخافر ودوائر الحكومة، صد الهجمات العسكرية التي كان يشنها الجيش على الثوار.

إن مثل هذه العمليات لا تعد ولا تحصى، فحتى أواسط أيلول/ سبتمبر ١٩٣٦ أُخرجت القطارات عن الخط أو نُسفت أكثر من عشرين مرة؛ وكانت أبرز المعارك على الطرق الرئيسية: معركة نور شمس، معركة باب الواد، سلسلة معارك الخليل، سلسلة معارك قوافل شركة بوتاس البحر الميت على طريق القدس ـ أريحا، وفي المدن الهجوم على سينما اديسون بالقدس، الهجوم على مفتش شرطة القدس سيكرست والهجوم على اثنين من ضباط الطيران الانكليز بالقدس.

٦ ـ موقف الجيش البريطاني والسلطات من الثورة

ألقى الجيش البريطاني بكل ثقله العسكري لمقاومة الثوار، ووصلت نجدات متوالية من

الجيش إلى فلسطين مسلحة بأحدث الأسلحة، بما فيها المدفعية، والمدرعات، والدبابات، والطائرات. وبلغت أعداد القوات الحكومية المسلحة في هذه المرحلة حوالى ٢٥ ألف رجل، ومع ذلك لم تستطع السيطرة على البلاد لذلك كانت تلجأ إلى الانتقام والبطش والعقوبات الجماعية، بما في ذلك فرض الغرامات، واتلاف المؤن، ونسف البيوت. وكانت أوسع عملية من عمليات النسف هذه نسف مدينة يافا القديمة بكاملها في ١٦ حزيران/ يونيو ١٩٣٦ حين شملت ٢٢٠ بيتاً، كما عملت السلطات البريطانية على عزل الثورة عن امتدادها العربي وتخريب الثورة من الداخل.

٧ ـ المرحلة الثانية من الثورة ووصول القاوقجي وقواته إلى فلسطين

وصل فوزي القاوقجي إلى فلسطين في أواخر شهر آب/ اغسطس ١٩٣٦ على رأس ٥٠٠ مجاهد عربي من العراق وسوريا، وأصدر أول منشور له بتاريخ ٢٨ آب/ اغسطس ١٩٣٦، عنوانه «قيادة الثورة العامة» في سوريا الجنوبية (فلسطين)، وضمّنه عاطفته الشريفة نحو فلسطين، ووجوب إرخاص النفوس في سبيل الله ليكون العالم شهيداً على وحدة الوطن والأمل والدماء في البلاد العربية جمعاء. وختمه بدعوة شباب العرب في فلسطين وسوريا والعراق وشرقي الأردن إلى حمل السلاح والالتحاق بالثورة في سبيل انقاذ فلسطين. ووقّعه كما يلي:

قائد الثورة العربية العام
في سوريا الجنوبية
فوزي القاوقجي.

وقد أحدث قدوم القاوقجي وقواته إلى فلسطين ما يلي:

أ ـ ارتفاع معنويات الشعب، وزيادة الاندفاع لحمل السلاح والشعور بالدعم القومي.

ب ـ تزايد التنظيم العسكري، وتحقيق وحدة القيادة العسكرية.

ج ـ تطور التسليح إذ كانت قوات القاوقجي مسلحة بعدد من الرشاشات الحربية فضلاً عن البنادق الجديدة نسبياً.

د ـ تطور تكتيك حرب العصابات، فبعد أن كان التكتيك المتبع يأخذ بمبدأ «اضرب واهرب»، أصبحت المعارك تستمر ساعات طويلة وأحياناً أياماً. وبعد أن كانت معظم الهجمات تجري في الليل، أصبحت تجري في النهار، ولا يجري الانسحاب من ساحة المعركة إلّا بعد أن يخيّم الظلام. وبعد أن كانت أعداد الثوار الذين يشتركون في المعركة قليلة أصبح يشترك في المعركة مئات المقاتلين، وأحياناً الآلاف. وفي المعارك الرئيسية التي يخطط لها القاوقجي ويبدأها كانت الرسل تذهب إلى جميع أنحاء فلسطين من أقصى الجنوب تدعو الثوار إلى القيام بعمليات عسكرية، وبصفة خاصة قطع مواصلات الجيش البريطاني لكي تشل قواته وتجمّدها.

هـ ـ عمل القاوقجي على تنظيم الثوار في منطقة المثلث: نابلس ـ جنين ـ طولكرم، بحيث أصبح في كل قرية فصيل من الثوار يتناسب عددهم مع عدد سكان القرية التي تقوم بتسليحهم. ويعيّن القاوقجي أو يعتمد قائداً للفصيل. وقد كونت هذه القوات احتياطياً كبيراً للثورة يعدّ بالآلاف طبّق عليه نظام «الطلات» وهو النظام الذي ابتكره القاوقجي، وكان يقضي باستدعاء بعض الفصائل فقط لا يزيد مجموع أفرادها على ٢٠٠ مقاتل في الدفعة الواحدة للانضمام إلى قواته النظامية، فتُرافق القاوقجي لمدة ثلاثة أسابيع أو أربعة ثم تعود إلى قراها. وتستدعى مجموعة غيرها وهكذا، ومن ميزات هذا النظام أنه يتيح الفرصة للثوار الفلسطينيين لكي يعملوا في أراضيهم وينتجوا مؤنهم، فلا يحمّلون قيادة الثورة أعباء مالية. وعندما كانت تقع المعارك العسكرية بين قوات القاوقجي والقوات البريطانية كانت هذه الفصائل تتجه بكامل قواتها إلى مكان المعركة، فتحيط بالقوات البريطانية وتحاصرها، وتقطع مواصلاتها وتهاجمها، وكان الانكليز يهاجمونها بالطائرات لفك الحصار عن الجيش البريطاني.

٨ ـ تحوّل البلاد إلى ساحة حرب

ازاء الأوضاع الجديدة الخطيرة أرسلت بريطانيا مزيداً من القوات العسكرية زاد عددها على ١٠ آلاف جندي، وبذلك أصبح تحت امرة الجنرال ديل، قائد الجيش البريطاني زهاء ٣٥ ألف جندي، مدججين بالسلاح من مدفعية ودبابات ومصفحات وطائرات. وفي ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٦، أعلنت الأحكام العرفية في فلسطين بأسرها. وبدأت المعارك العسكرية الكبيرة تقع بين الثوار وبين الجيش البريطاني على نطاق واسع إضافة إلى الهجمات العديدة والمناوشات المستمرة في كل مكان. ومن أهم هذه المعارك: معركة بلعا الثانية في ٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٦ التي اشترك فيها أكثر من ٥٠٠٠ جندي بريطاني معززين بـ ١٥ طائرة أسقط منها طائرتان. معركة ترشيحا ومعركة الجاعونة في ٩ أيلول/ سبتمبر ومعركة جبع في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ومعركة حلحول قرب الخليل في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ومعركة بيت امرين في ٢٩ أيلول/ سبتمبر ومعركة كفر صور في ٨ تشرين الأول/ اكتوبر.

٩ ـ معركة الخضر واستشهاد سعيد العاص، وجرح عبد القادر الحسيني

كان الشهيد سعيد العاص، الحموي السوري، ضابطاً في الجيش العثماني، وكان في طليعة الثوار في ثورة سوريا ضد الفرنسيين سنة ١٩٢٥، وقد اشترك في ثورة فلسطين في منطقة القدس بالتعاون مع القائد الشهيد عبد القادر الحسيني، حيث قادا معارك الثوار في جبال القدس وبيت لحم. وفي ٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٣٦ قامت قوات بريطانية تقدّر بـ ٣٠٠٠ جندي بتطويق واسع في جبال الخضر قرب بيت لحم، واشتبكت مع الثوار. وفي صباح ٦ تشرين الأول/ اكتوبر دارت معركة فاصلة بين الجيش البريطاني وبين الثوار استشهد فيها القائد سعيد العاص، وجُرح وأسر القائد عبد القادر الحسيني.

سابعاً: توقف الاضراب والثورة

لم تتمكن بريطانيا العظمى وجيوشها من اخماد ثورة شعب فلسطين بالوسائل العسكرية، ولكنها تمكنت من ذلك بالوسائل السياسية. ففي ٧ آب/ اغسطس ١٩٣٦ شكلت حكومة بريطانيا رسمياً لجنة ملكية برئاسة لورد بيل، وعضوية عدد من القضاة والشخصيات البريطانية، وحدّدت صلاحياتها كما يلي: التثبت من الأسباب الأساسية للاضطرابات في فلسطين، والتحقيق في كيفية تنفيذ صك الانتداب على فلسطين، والقيام برفع التوصيات لإزالة أسباب الخلافات ومنع تكرارها. وأعلنت الحكومة البريطانية أن هذه اللجنة سوف لا تتوجه إلى فلسطين إلّا عندما تتوقف الثورة والاضراب. ولم تستجب اللجنة العربية العليا إلى طلب بريطانيا في حينه، ولكن الوساطات العربية بدأت بين بريطانيا وبين القيادة الفلسطينية، من أجل ايقاف الثورة والاضراب واستقبال اللجنة الملكية. وكان أنشط الوسطاء الأمير عبد الله، أمير شرق الأردن، ونوري السعيد، وزير خارجية العراق الذي جاء إلى القدس في شهر آب/ اغسطس ١٩٣٦. غير أن المحادثات المطولة التي جرت بينه وبين الزعماء العرب الفلسطينيين لم تؤدِ إلى نتيجة لأن الرأي العام الشعبي كان يرفض بشدة ايقاف الثورة والاضراب لمجرد استقبال لجنة تحقيق. ولم توافق بريطانيا على ايقاف الهجرة، ولو موقتاً، وأصدر الزعماء العرب المشار إليهم بياناً في ٣١ آب/ اغسطس ١٩٣٦ أعلنوا فيه استمرار الاضراب حتى تتحقق مطالبهم واستمرت الثورة.

وكان رد فعل بريطانيا في هذه المرحلة، تعيين الجنرال ديل، مدير العمليات والاستخبارات العسكرية في وزارة الحربية البريطانية سابقاً، قائداً للقوات البريطانية في فلسطين، واستقدام نجدات عسكرية جديدة، واعلان الأحكام العرفية. فاحتدمت المعارك العسكرية واتسعت عمليات التفتيش العكسرية.

واستمرت الوساطة العربية إلى أن نجحت أخيراً، وأصدر الملوك والأمراء العرب نداءات موقعة منهم بتاريخ ٨ و٩ تشرين الأول/ كتوبر ١٩٣٦ بنص واحد. الأول من الملك عبد العزيز آل سعود، والثاني من الملك غازي، والثالث من الأمير عبد الله. وهذا نص النداء:

«القدس ـ بواسطة رئيس اللجنة العربية العليا،
إلى أبنائنا عرب فلسطين،

لقد تألمنا كثيراً للحالة السائدة في فلسطين، فنحن بالاتفاق مع اخواننا ملوك العرب، والأمير عبد الله ندعوكم للاخلاد إلى السكينة حقناً للدماء، معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل، وثقوا بأننا سنواصل السعي في سبيل مساعدتكم».

وعلى أثر ذلك أصدرت اللجنة العربية العليا بياناً يلبي نداء الملوك العرب ويدعو إلى «الاخلاد إلى السكينة وانهاء الاضراب والاضطراب ابتداء من صباح يوم الاثنين المبارك الواقع في ١٢ تشرين الثاني سنة ١٩٣٦».

واستجاب الشعب العربي، وأصدر القاوقجي بياناً مماثلاً، وغادر فلسطين إلى بغداد عن طريق شرق الأردن. وبناء على ما ورد في بيان لحكومة فلسطين صدر بعد وقف الاضراب، بلغ عدد القتلى من العرب ١٩٣ والجرحى ٨٠٣، ومن اليهود ٨٠ قتيلاً و٢٨٨ جريحاً، ومن الجيش البريطاني ٢٨ قتيلاً و١٢٣ جريحاً، ومن الشرطة البريطانية ٧ قتلى و٥٣ جريحاً، ومن الشرطة اليهودية ٨ جرحى. وبلغ مجموع الذين ألقي القبض عليهم حتى ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٦٤٣ عربياً، ومن اليهود ٣٤٦. ومن المؤكد أن الأعداد كانت أكبر من ذلك بكثير. وعلى سبيل المثال فقد جاء في تقرير اللجنة الملكية لفلسطين أن عدد القتلى العرب كان ١٠٠٠ قتيل.

ثامناً: تقرير اللجنة الملكية لفلسطين

غادرت اللجنة الملكية بريطانيا متجهة إلى فلسطين في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٦، وفي اليوم نفسه أعلن وزير المستعمرات البريطاني في مجلس العموم قرار الحكومة البريطانية بأن الهجرة لن تتوقف خلال الفترة التي ستقضيها اللجنة الملكية في التحقيق.

وفي اليوم التالي نددت اللجنة العربية العليا بعبارات قاسية ببيان وزير المستعمرات واعتبرته دليلاً على سوء النية. ولذلك قررت اللجنة العربية العليا عدم التعاون مع اللجنة الملكية، وطلبت من جميع الفلسطينيين أن يتقيدوا بقرارها. غير أن حزب الدفاع أعرب عن استيائه من قرار المقاطعة، وطلب الأمير عبد الله الغاءها. وكذلك هدد الملك عبد العزيز بن سعود بقطع جميع علاقاته باللجنة العربية العليا إذا رفضت المثول أمام اللجنة الملكية، الأمر الذي شجع حزب الدفاع على التخلي عن معارضته لقرار مقاطعة لجنة بيل. وهكذا وجدت اللجنة العربية نفسها تواجه الانشقاق داخل صفوفها، والضغط من الحكام العرب، فألغت قرار المقاطعة، ومثل العرب واليهود أمام اللجنة الملكية.

واستغرقت تحقيقات اللجنة الملكية ستة أشهر، وانتشرت شائعات بأنها ستوصي بتقسيم فلسطين، وكلما كانت هذه الشائعات تزداد انتشاراً وقوة، كان أمين الحسيني يزداد معارضة للسياسة البريطانية ويستعد للثورة مجدداً.

وفي ٣ تموز/ يوليو ١٩٣٧ أعلن حزب الدفاع (المعارضون) قراراً بالانسحاب من اللجنة العربية العليا، واستقال رئيسه راغب النشاشيبي، والسيد يعقوب فرّاج منها، وبذلك تكرّس الانقسام الفلسطيني، ونجحت النشاطات السياسية البريطانية في اجهاض ثورة فلسطين.

وفي ٧ تموز/ يوليو ١٩٣٧ أُعلن تقرير اللجنة الملكية وتوجيهاتها، وذهبت اللجنة إلى أن الاحتفاظ بالانتداب يعني استمرار التذمر والاضطراب إلى أجل غير مسمى، ولذلك أوصت بانهاء الانتداب، وتقسيم البلاد بشكل يقيم دولة يهودية في الشمال والغرب، ودولة عربية في الأراضي الباقية، وابقاء القدس وبيت لحم والناصرة تحت الانتداب، وكان واضحاً

أن القسم العربي سيُضَم إلى شرق الأردن تحت حكم الأمير عبد الله، وان عرب الجليل وعددهم ٢٢٥ ألفاً يُقترح ترحيلهم إلى شرق الأردن.

رفضت الأكثرية الساحقة من عرب فلسطين بشدة إنشاء دولة يهودية فوق أرض عربية، ولم يستطع حزب الدفاع أن يصدر بياناً صريحاً يعلن موافقته على المشروع، بسبب رد الفعل الشعبي الشديد ضد المشروع.

وأعلنت اللجنة العربية العليا رفضها رسمياً، وناشدت الحكام العرب والعالمين العربي والاسلامي التضامن مع الفلسطينيين وأبلغت عصبة الأمم رفضها رسمياً وحاولت السلطات البريطانية اعتقال أمين الحسيني في ١٩ تموز/ يوليو ١٩٣٧ وفشلت. أما الجهات الصهيونية فقد رفضت بعض ما جاء في التقرير (الحدود) مثلاً، وقبلت ضمناً بدراسة جوانب أخرى من التقرير.

ودرست لجنة الانتدابات الدائمة التابعة لعصبة الأمم تقرير لجنة بيل في شهر آب/ اغسطس ١٩٣٧ فرأت «ان نظام الانتداب الحالي أصبح غير عملي»، واقترحت تخويل الحكومة البريطانية البحث في امكانية ايجاد حل اقليمي جديد.

تاسعاً: العودة إلى الثورة الكبرى
المرحلة الثالثة
تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٣٧ ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٩

١ ـ على الرغم من اعلان انهاء الاضراب والثورة رسمياً في ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٦ من أجل إفساح المجال لحضور اللجنة الملكية، فإن أعمال المقاومة لم تتوقف تماماً أثناء وجود هذه اللجنة في فلسطين. وقد جرت عشرات الاصطدامات المسلحة بين العرب واليهود واغتيال عملاء الاستعمار وكبار الضباط والمسؤولين البريطانيين. وبموجب بيان الحكومة البريطانية للبرلمان عن عدد الإصابات في الأشهر الثلاثة الأولى عن سنة ١٩٣٧، فإن عدد القتلى من جميع الأطراف كان ٩٧ قتيلاً، بينهم ٢٩ بريطانياً عسكرياً، وبريطاني واحد من موظفي الادارة المدنية. وأما الجرحى فبلغوا ١٤٩ بينهم ١٣ جريحاً من الجيش والشرطة. ومن الحوادث المهمة: اطلاق النار على فرادي، مساعد مدير شرطة الناصرة، في ٦ نيسان/ ابريل ١٩٣٧، واغتيال الضابط الخائن حليم بسطة، نائب مدير شرطة اللواء الشمالي، ومحاولة اغتيال سيايسر مدير الأمن العام لفلسطين يوم ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٣٧ في مدينة القدس، واطلاق النار في يافا على فخري النشاشيبي وعدم اصابته في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٣٧.

٢ ـ أما بعد اعلان قرار اللجنة الملكية بتقسيم فلسطين، ومحاولة اعتقال أمين الحسيني يوم ١٩ تموز/ يوليو ١٩٣٧ ولجوئه إلى الحرم القدسي الشريف، فقد عادت الثورة وجرى تنظيمها وتزويدها بالسلاح. ووقعت خلال شهري آب/ اغسطس، وأيلول/ سبتمبر ١٩٣٧

اصطدامات بين العرب واليهود والبريطانيين. وفي يوم ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧ اغتال الثوار العرب في مدينة الناصرة شخصية بريطانية مهمة هو اندروز مع مرافقه البريطاني. وكان اندروز حاكماً للواء الجليل وعضواً في المجلس التنفيذي لحكومة فلسطين.

واتخذت حكومة الانتداب من مقتل اندروز مبرراً لتصعيد بطشها بالعرب، فأعلنت حالة الطوارىء في البلاد، وجرى اعتقال الآلاف من العرب. وأذاعت الحكومة بياناً رسمياً أعلنت فيه انها تعتبر أمين الحسيني مسؤولاً عن اشعال نار الثورة، وأن اللجنة العربية العليا مشاركة في أعمال العنف والارهاب. وأعلنت حل اللجنة العربية العليا واللجان القومية، وقررت عزل المفتي من رئاسة المجلس الاسلامي الأعلى، وعيّنت لرئاسة المجلس الاسلامي لجنة ثلاثية برئاسة كيركبرايد البريطاني، ثم اعتقلت أربعة من أعضاء اللجنة العربية العليا ونفتهم إلى جزر سيشل. أما الباقون، بمن فيهم أمين الحسيني، فقد استطاعوا الاختفاء ثم الانتقال سراً إلى لبنان، كما اعتقلت الحكومة معظم أعضاء اللجان القومية و٨١٩ شخصاً من رجال الدين وقضاة الشرع والوعاظ.

٣ ـ يعتبر يوم ١٤ ـ ١٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٣٧ يوم البدء الرسمي بالمرحلة الثالثة من الثورة. ففي هذه الليلة وقعت هجمات واسعة على الدوريات العسكرية والمستعمرات الصهيونية وأتلف جانب من خط أنابيب نفط العراق ـ حيفا.

في سنة ١٩٣٧ عُيِّن الجنرال ويفل قائداً عاماً للجيش البريطاني في فلسطين، وقد حاول أن يأخذ زمام المبادرة العسكرية ويستعيد السيطرة على المناطق الخارجة عن سيطرته. ولذلك قام الجيش بعمليات تطويق وتفتيش واسعة النطاق شملت مئات القرى.

وقد بلغ مجموع العمليات العسكرية التي قام بها الثوار في سنة ١٩٣٧، بحسب احصاءات الحكومة ٥١١. أما في سنة ١٩٣٨، وبحسب احصاءات الحكومة، فقد جرت ٤٩٦٩ عملية، وكان من أهم معارك هذه السنة:

ـ معركة اليامون بقيادة الشيخ عطية في ٣ آذار/ مارس سنة ١٩٣٨.

ـ معركة احتلال بئر السبع بقيادة عبد الحليم الجولاني في ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٨، وقد نجح الثوار الذين جاؤوا من مدينة الخليل في احتلال بئر السبع بضع ساعات واستولوا على ٦٠٠ قطعة سلاح بينها عدد من الرشاشات.

ـ معركة القدس ١٣ ـ ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٨ التي حرر فيها الثوار مدينة القدس القديمة مدة أسبوع، واضطر الجيش البريطاني إلى خوض معركة عسكرية بكل معنى الكلمة لكي يعيد السيطرة على المدينة.

ـ معركة طبرية بقيادة أبو ابراهيم الكبير في ٣ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٣٨.

ـ معركة بني نعيم قرب الخليل بقيادة عبد القادر الحسيني، وقد جُرح عبد القادر الحسيني جراحاً بليغة واضطر إلى مغادرة فلسطين.

وفي سنة ١٩٣٩ هبط معدل العمليات، إذ بلغ مجموع العمليات ٩٥٢ عملية. وأفلت زمام المبادرة من الثوار وانتقل إلى أيدي القوات البريطانية بالتعاون مع السلطات الصهيونية والعناصر العربية المعادية للثورة. واستشهد القائد العام للثورة عبد الرحيم الحاج محمد في شهر آذار/ مارس ١٩٣٩، واضطر عارف عبد الرزاق إلى مغادرة فلسطين إلى لبنان، كما غادر يوسف أبو درة والتجأ إلى شرق الأردن، ثم سلّم إلى السلطات البريطانية في فلسطين وأعدم سنة ١٩٤٠.

عاشراً: الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩

١ ـ بعد فشل مشروع التقسيم الذي اقترحته لجنة بيل، قامت بريطانيا بنشاطات سياسية كان من أهمها «مؤتمر لندن» الذي عُقد في شهر شباط/ فبراير ١٩٣٩، وشاركت فيه مصر والعراق والسعودية وشرق الأردن، مع بريطانيا والوفد الصهيوني دون أن يلتقي العرب باليهود. وقد طرحت الحكومة البريطانية اقتراحات فهمت أنها تتضمن إنهاء الانتداب واستقلال فلسطين. فابتهج العرب، وغضب اليهود، وقاموا باعتداءات على عرب فلسطين بالمتفجرات قتل فيها ٣٨ عربياً، وسحبت بريطانيا مقترحاتها، وفشل المؤتمر.

٢ ـ وكان الفشل في الوصول إلى حل يرضى به العرب واليهود قد مهّد الطريق لطرح اقتراحات منفردة من جانب بريطانيا، فأصدرت في ١٧ أيار/ مايو ١٩٣٩ تصريحاً «نهائياً» حول السياسة المنوي انتهاجها، عُرف فيما بعد بـ كتاب مكدونالد الأبيض، أعلنت فيه الحكومة البريطانية أنه لا تعهداتها لليهود، ولا المصالح القومية البريطانية تسوّغ استمرار الحكومة في تطوير الوطن القومي اليهودي إلى أبعد من النقطة التي بلغها، ولهذا قررت:

أ ـ أن الوطن القومي اليهودي، كما ورد في وعد بلفور، وفي التصريحات السياسية البريطانية السابقة، قد جرى انشاؤه.

ب ـ وأن تطويره أكثر، وضد رغبات العرب، لا يمكن تنفيذه إلّا باستعمال القوة التي لا يمكن تبريرها.

ج ـ وأنه بعد السماح لخمسة وسبعين ألف مهاجر يهودي بدخول البلاد في مدى خمس سنوات، فإن الهجرة اليهودية ينبغي أن تتوقف، إلا إذا وافق العرب على استمرارها.

د ـ وأنه خلال هذه السنوات الخمس، يجب وضع قيود على حصول اليهود على أراضٍ جديدة في فلسطين.

هـ ـ وأنه في نهاية فترة السنوات الخمس يجب اقامة مؤسسات للحكم الذاتي في البلاد لتصبح فلسطين بعد عشر سنوات دولة مستقلة ترتبط ببريطانيا بمعاهدة تصون على نحو مرضٍ جميع المصالح التجارية والاستراتيجية لكلا البلدين.

٣ ـ وجاء رد الفعل الصهيوني على الكتاب الأبيض، استياء وعداء وتعهداً بمقاومته حتى النهاية. ولم يعد في وسع الصهيونيين بعد عام ١٩٣٩ أن يعتبروا الحكومة البريطانية حامية لمخططاتهم الرامية إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين، فاضطروا إلى الاتجاه نحو الولايات المتحدة الأمريكية لتتولى هذا الدور.

أما العرب، فعلى الرغم من الخلافات داخل اللجنة العربية العليا فهي رحبت باعتراف بريطانيا بحقوق العرب من حيث المبدأ ولكنها أعربت عن أسفلها لتخلف بريطانيا عن منح الفلسطينيين استقلالهم فوراً، «فما دامت السلطة ليست في أيدي سكان البلاد، فليس هنالك ما يحول دون استخدام الوسائل التي درج الاستعمار على انتهاجها». وختمت اللجنة بيانها برفض الكتاب الأبيض بوصفه لا يحقق مطالب العرب التي تتلخص في أن «تظفر فلسطين باستقلالها ضمن اتحاد فيدرالي عربي وتبقى عربية إلى الأبد».

وعلى ذلك بدا واضحاً أن كل واحد من الأطراف الفلسطينية الثلاثة بدأ يعدّ العدة لمحاربة الطرفين الآخرين، ولكن أعباء القتال وويلات الحرب، والضغط العسكري البريطاني المتواصل والعنيف، والأمل في أن تتحقق جوانب الكتاب الأبيض، اضافة إلى معاناة العجز في الأسلحة والذخيرة وعوامل أخرى أشرنا إليها سابقاً كالانقسام في صفوف العرب وفقدان عدد من قادة الثورة، قد ساهم في عرقلة استمرار الثورة. ثم ان اقتراب العالم من حافة الحرب العالمية الثانية حمل الفرنسيين على قمع رئاسة الثوار في دمشق قمعاً تاماً. ولم تكد تعلن الحرب العالمية حتى أخذت الثورة طريقها نحو الاضمحلال. وبدا أن معظم الحكومات العربية ستؤيد بريطانيا في الحرب ضد المانيا. وعلى الرغم من ذلك وجّه أمين الحسيني، رئيس الهيئة العربية، من بغداد التي كان قد انتقل إليها حديثاً، نداء إلى شعب فلسطين بالعودة إلى الثورة. ولكن الاستجابة كانت محدودة جداً.

حادي عشر: الحرب العالمية والارهاب الصهيوني

١ ـ بعد نشوب الحرب العالمية الثانية، اقتصر النضال العربي الفلسطيني ولفترة طويلة على مقاطعة اليهود، ومقاومة بيع الأراضي، وعدم التعاون مع السلطات البريطانية. وفي الحقيقة، فإن سنوات الحرب كانت على وجه الاجمال بالنسبة إلى عرب فلسطين فترة ترقّب وانتظار.

٢ ـ أما اليهود فقد عملوا على الاستفادة من الحرب، فربطوا مصيرهم وعلّقوا آمالهم على انتصار الحلفاء، وركزوا مطالبهم على إنشاء فيلق يهودي ليحارب إلى جانب جيوش الحلفاء. ومن ناحية ثانية بدأوا يحوّلون علاقاتهم وارتباطهم عن انكلترا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وخصوصاً بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية التي خرجت منها هذه الدولة كأقوى دولة في العالم وأصبحت زعيمة المعسكر الغربي، وشرعت في العمل ليحلّ نفوذها ومصالحها محل حلفائها الفرنسيين والانكليز الذين أصيبوا بالحرب بخسائر كبيرة، وأصبحوا رغماً عنهم تحت رحمتها. وقد ثبت فيما بعد أن الهاغاناه كانت على اطلاع وتنسيق مع الأرغون وشتيرن

وقامت معهما بعمليات عسكرية مشتركة، وأحياناً تفرّدت الهاغاناه بالقيام بعمليات عسكرية ضد البريطانيين في فلسطين، من أجل الغاء ما جاء في الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩، ومن أجل استمرار الهجرة اليهودية وإقامة الدولة الصهيونية في فلسطين.

٣ ـ أبرز العمليات العسكرية الارهابية الصهيونية:

أ ـ في سنة ١٩٤٤ شنت ٥ هجمات عسكرية قُتل فيها ١٠ من البريطانيين. وكانت أهم عمليتين في هذه السنة هي:

ـ محاولة اغتيال المندوب السامي البريطاني في فلسطين هارولد ماكمايكل وزوجته، باطلاق النار على موكبه قرب القدس في ٨ آب/ اغسطس ١٩٤٤، ونجاته بأعجوبة.

ـ اغتيال الوزير البريطاني في الشرق الأوسط المقيم في القاهرة لورد موين، على يد عصابة شتيرن.

ب ـ في سنة ١٩٤٥ شنّت ٤ هجمات قتل فيها ٧ بريطانيين، و٦ يهود. وكانت أبرز عمليات هذه السنة هي قيام منظمة الهاغاناه بالتعاون مع الأرغون وشتيرن في ٣١ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٥، بنسف وتخريب سكك حديد فلسطين في ٢٤٢ مكاناً.

ج ـ في سنة ١٩٤٦ شن ١٣ هجوماً قُتل فيها ٢٨ من جنود ورجال الشرطة البريطانية وجُرح ١٠ بريطانيين، وخطف ٤ بريطانيين، ونسفت ٨ جسور رئيسية وقتل ٩١ مدنياً من البريطانيين والعرب. وكانت أبرز عمليات هذه السنة هي:

ـ قيام منظمة الهاغاناه في ليلة ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٤٦، بنسف ٨ جسور رئيسية للسكك الحديد والطرق العامة بما فيها جميع الجسور التي تربط شرق الأردن وسوريا بفلسطين.

ـ قيام منظمة الأرغون ظهر يوم ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٤٦ بنسف فندق الملك داود بالقدس، وتدمير جناح منه تدميراً كاملاً، كانت تشغله السكرتارية العامة، وهي بمثابة رئاسة وزراء حكومة فلسطين، وقد قتل في هذا الحادث ٩١ مدنياً.

د ـ في سنة ١٩٤٧ شُنت ١٠ هجمات قتل فيها ٣٠ بريطانياً، و١٦ عربياً، وجُرح ١٠٠ شخص، وخطف ٤ بريطانيين من رجال الأعمال، وخُطف رئيس المحكمة المركزية البريطاني في تل أبيب. وكانت أبرز عمليات هذا العام هي:

ـ خطف رئيس المحكمة المركزية في تل ابيب في ٢٦ كانون الثاني/ يناير ووضعه في صندوق وإساءة معاملته، الأمر الذي اعتبر اهانة بالغة للقضاء البريطاني وشرف بريطانيا.

ـ نسف رئاسة الادارة البريطانية للشرطة في حيفا بسيارة ملغومة يوم ١٢ كانون الثاني/ يناير، ومقتل اثنين من الشرطة البريطانية، و٢ من الشرطة العربية وجرح أكثر من ١٠٠ شخص.

ـ اعدام جاسوسين بريطانيين على الشجر بالقرب من تل أبيب في ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٤٧، ولغم جثتيهما، وعندما اكتشفت الجثتان انفجرتا في رجال الشرطة.

ثاني عشر: امريكا تحتضن الحركة الصهيونية

تطلعات الولايات المتحدة الأمريكية الاستعمارية إلى البلدان العربية قديمة. وحين أُعلن وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧، كان الرئيس ولسن قد استشير من قبل بريطانيا، واطلع على نص التصريح، ووافق عليه، وقال في بيان للشعب الأمريكي: «انا مقتنع بأن دول الحلفاء، بالاتفاق التام مع حكومتنا وشعبها، قد اتفقت على أن ترسي في فلسطين أسس كومنولث يهودي».

وذكر الكاتب اليهودي لندمان أن الولايات المتحدة الأمريكية لم توافق على دخول الحرب العالمية إلّا بعد أن أُعلن وعد بلفور. وقد وافقت على صك الانتداب البريطاني على فلسطين الذي ينص على ضرورة اقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وفي سنة ١٩٢٢ أعلن يهود أمريكا أنهم سوف يجمعون ١٨ مليون دولار لجمعيات الوطن القومي في فلسطين. وفي ١١ أيار/ مايو ١٩٤٢، عُقد المؤتمر الصهيوني العالمي في فندق بولتيمور في نيويورك واتخذ قراراً بتحويل فلسطين إلى دولة يهودية، واجلاء العرب عنها إذا عارضوا ذلك، وأسرع الرئيس الأمريكي روزفلت وأعلن تأييده لهذا القرار. وفي سنة ١٩٤٤ تنافس المرشحان لرئاسة الجمهورية ديوي وروزفلت في تأييد القرار اليهودي لإنشاء دولة يهودية في فلسطين. وفي شهر شباط/ فبراير ١٩٤٥ قدّم خمسة آلاف مسيحي بروتستنتي طلباً إلى حكومتهم لإباحة الهجرة اليهودية إلى فلسطين دون قيد أو شرط.

ومن المعروف أن الرئيس روزفلت قابل الملك عبد العزيز بن سعود في شهر شباط/ فبراير ١٩٤٥، وبحث معه طلب اليهود إقامة مستعمرات يهودية في ضواحي المدينة المنوّرة لقاء مبلغ من الذهب، ورفض الملك عبد العزيز ذلك[١٨].

ثالث عشر: انكلترا تشارك أمريكا في تنفيذ التهويد

أجرى حزب العمال البريطاني الحاكم سنة ١٩٤٥ عدة اتصالات مع الرئيس الأمريكي ترومان لاشتراك الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً في بحث قضية فلسطين، واتفق معه على ارسال لجنة مشتركة. وأعلن بيفان، وزير الخارجية البريطانية، أنه تم التفاهم مع أمريكا على تأليف هذه اللجنة وعلى صلاحياتها المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

كما أعلن وزير الخارجية البريطانية هذا أن الهجرة الصهيونية إلى فلسطين ستستمر،

---

(١٨) انظر وثائق الحرب العالمية الثانية التي نشرتها امريكا عام ١٩٦٥.

وذلك خلافاً لقرارات الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩ ونقضاً لها.

وجاءت اللجنة الانكلو ـ امريكية إلى فلسطين والبلدان العربية، ثم أصدرت تقريراً يدعو إلى ادخال ١٠٠ ألف يهودي إلى فلسطين في الحال، وأن تُطلق حرية التصرف بالأراضي، وإلى أن يرجع الأمر إلى الأمم المتحدة، توصي اللجنة أن تتولى الدولة المنتدبة ادارة فلسطين وفق صك الانتداب الذي يضمن تسهيل الهجرة اليهودية.

وبذلك يكون تقرير اللجنة قد ألغى كل ما جاء في الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩، فيما يتعلق بالهجرة، والأراضي، والحكم الوطني.

وفي ١٤ آب/ اغسطس قدّم الرئيس ترومان إلى لندن خطة لتقسيم فلسطين بموجب الحدود التي اقترحتها الوكالة اليهودية في ٥ آب/ اغسطس ١٩٤٦.

رابع عشر: القضية الفلسطينية أمام الأمم المتحدة

بتاريخ ٩ شباط/ فبراير ١٩٤٧ عُقد مؤتمر لندن بين المندوبين العرب واليهود والبريطانيين، ورفض كل من العرب واليهود مقترحات بيفان البريطانية. واستناداً إلى ذلك، وبتاريخ ١٨ شباط/ فبراير ١٩٤٧ أعلن بيفان تسليم القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة. وكان مجلس جامعة الدول العربية المنعقد في بلودان قد قرر أيضاً أنه إذا لم يتفق مع بريطانيا فسوف يرفع القضية إلى الأمم المتحدة. وكان ذلك متفقاً مع توجيهات بريطانيا إلى مجلس الجامعة بواسطة مندوبها كلايتون.

وفي ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٤٧ عقدت الأمم المتحدة جلسة في مقرها في ليك ساكسيس، بناء على طلب بريطانيا، وقد صاحب ذلك حملة صحافية أمريكية تؤيد مطالب الصهيونية وتهاجم وفد عرب فلسطين.

واستمعت هيئة الأمم المتحدة إلى بن غوريون، رئيس الوكالة اليهودية، وإلى واينر، ممثل يهود أمريكا. وقد طالب الاثنان بإعلان قيام دولة يهودية في فلسطين. وانتهت مناقشات اللجنة السياسية إلى قرار بتأليف لجنة للتحقيق في قضية فلسطين تشترك في عضويتها إحدى عشرة دولة.

وفيما بعد اقترحت أكثرية هذه اللجنة تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية، ودولة عربية، وتدويل القدس، بحيث تقوم الدولة اليهودية على ٥٦,٤٧ بالمائة من مجموع أراضي فلسطين، يملك العرب فيها رسمياً ٣,٦ ملايين دونم. بينما يملك اليهود منها ١,٤ مليون دونم. وتشتمل هذه المنطقة المخصصة للدولة اليهودية على ٢٧٣ مدينة وقرية عربية يقيم فيها ٤٦٠ ألف عربي. أما الدولة العربية فتقوم على ٤٢,٨٨ بالمائة من أراضي فلسطين، وتكون منطقة القدس دولية تقوم على ٠,٦٥ بالمائة.

وفي ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ جرى التصويت في الأمم المتحدة، ففاز الاقتراح بأغلبية ٣٣ صوتاً وامتناع عشرة أصوات. ومن المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية بذلت جهوداً مكثفة في الضغط على عدد من الدول لحملها على التصويت إلى جانب التقسيم، وخصوصاً مندوبي هايتي وليبريا وسيام. ولولا تحوّلها من الرفض إلى الموافقة لفشل اقتراح التقسيم.

خامس عشر: رد الفعل العربي على قرار التقسيم

أعلن عرب فلسطين الاضراب العام لمدة ثلاثة أيام ابتداء من ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧ للاعراب عن رفض قرار التقسيم والاحتجاج على صدوره. ووقعت أثناء الاضراب اشتباكات بين العرب واليهود قُتل فيها ٨ من اليهود، و٦ من العرب.

وفي اجتماع لجامعة الدول العربية عُقد في ٨ ـ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧ في القاهرة، أعلنت البلدان العربية أن قرار التقسيم غير قانوني، وقررت تشكيل لجنة عسكرية رُصد لها مبلغ مليون جنيه و١٠٠٠٠ بندقية و٣٠٠٠ متطوع، بمن فيهم ٥٠٠ فلسطيني. وفي الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨ بدأت اللجنة العسكرية لفلسطين بتشكيل جيش الانقاذ بقيادة فوزي القاوقجي. وقد دخل فوزي القاوقجي فلسطين في ٥ آذار/ مارس ١٩٤٨، ويؤسفنا أن نقول إن الحكومات العربية التي كانت خاضعة للنفوذ البريطاني ولا تستطيع مخالفة الخطط البريطانية، لم تكن صادقة في رفضها لقرار التقسيم، وإنما أعلنت رفضها للاستهلاك المحلي لأنها لم تكن قادرة على مواجهة الرأي العام الشعبي العربي الرافض فعلاً للتقسيم وقيام دولة يهودية صهيونية على أرضه.

وهناك الكثير من الأدلة على أن الحكومات العربية كانت بشكل عام موافقة على التقسيم بصورة غير رسمية، ومتفاهمة على ذلك مع بريطانيا، ولذلك لم تتحرك لمقاومة التقسيم بل عملت على تنفيذه بالتنسيق مع بريطانيا، ولذلك:

١ ـ عقدت جامعة الدول العربية اتفاقاً سرياً مع بريطانيا سُمح بموجبه لجيش الانقاذ بدخول فلسطين والتمركز في الأراضي المخصصة للعرب بموجب التقسيم، على ألا يقوم بأي نشاط عسكري في القسم المخصص للدولة اليهودية، وحتى لو كان هذا العمل العسكري لمنع اليهود من ذبح الفلسطينيين في حيفا مثلاً أو طردهم.

٢ ـ كان تشكيل جيش الانقاذ في حد ذاته يرمي إلى استيعاب الشباب الفلسطيني والعربي المتحمس للقتال، وعسكرتهم والسيطرة عليهم بالضبط والربط العسكري، وتحريكهم أو تجميد حركتهم وفقاً لمقتضيات تنفيذ التقسيم، حكمهم في ذلك كحكم الجيوش العربية النظامية التي كانت مرغمة على الالتزام بقرارات حكوماتها. وقد أدى ذلك في بعض

الحالات، ولو على نطاق ضيق، إلى التسيُّب وفرار بعض جنود جيش الانقاذ وضباطه، وانضمامهم إلى القوات الفلسطينية كجيش الجهاد المقدس.

٣ ـ جرت مفاوضات بين ممثلين عن حكومة شرق الأردن وبريطانيا لضم القسم المخصص للعرب من فلسطين بموجب التقسيم إلى امارة شرقي الأردن.

٤ ـ جرت مفاوضات بين الجنرال غلوب والهاغاناه في شهر شباط/ فبراير ١٩٤٨، واتُفق على ألا يجري قتال بين الجيش العربي الأردني والهاغاناه عندما يدخل الجيش العربي الأردني فلسطين بعد ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨، واشترطت الهاغاناه كذلك ألا يدخل الجيش العربي الأردني إلى القدس.

٥ ـ كان الجيش العراقي الذي غادر العراق ليقاتل في فلسطين مؤلفاً من فرقتين ومجموعتي ألوية، أي حوالى ٣٠ ألف جندي. وكان هذا الجيش أكبر الجيوش العربية عدداً وأحسنها تدريباً. ومع ذلك واستناداً إلى عدة مراجع، فإن هذا الجيش بقي حتى ٢٠ أيار/ مايو ١٩٤٨، أي بعد انسحاب الجيش البريطاني من فلسطين بخمسة أيام، شرقي نهر الأردن، ولم يعبر أي جندي منه إلى فلسطين، وكان يسير ببطء شديد، حتى أنه عندما توقّف القتال في نهاية الشهر الأول، وهو الشهر الحاسم الذي تمّ فيه قتال عسكري، لم يكن عدد الجيش العراقي داخل فلسطين يزيد على لواء واحد. أما بقية الجيش فكان معسكراً في موقع «الاتش فور» (H-4) والمفرق واربد والغور. وأما تعليمات قادته فكانت تماماً كتعليمات قادة الجيش الأردني.

٦ ـ ورد في كتاب مذكرات جندي من تأليف الضابط الأردني صالح الشرع عن أحداث يوم ١٤ أيار/ مايو ١٩٤٨ ما يلي: «عقد غلوب باشا اجتماعاً حضره قادة الفرقة وقادة الألوية وضباط الأركان وقادة الكتائب وأعطى له تعليماته، وقال (أي غلوب) إنه من المفروض أن تتمركز الجيوش العربية في المناطق التي خُصّصت للعرب في مشروع تقسيم فلسطين الذي أصدرته الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، وأن تحافظ هذه القوات على الأمن والنظام، وادارة هذه المناطق وحمايتها من أي اعتداء لحين ايجاد حل ملزم للطرفين العرب واليهود، تفرضه الأمم المتحدة على أساس التقسيم المقترح، وربما على أساس الأمر الواقع». ويضيف صالح الشرع قائلاً «كان بجانبي الزميلان محمود الروسان ومعن أبو نوار، فقلت لهما: يتضح ان القضية قضية تقسيم وليست قضية حرب، وما عليكما إلا ان تحملا «حبالاً» للتقسيم، فقد جرت العادة في قرى الأردن أن يقسم المزارعون الأرض بينهم بالحبال».

ومن الانصاف أن نقول إن جنود الجيوش العربية وضباطها كانوا على استعداد للقتال والاستشهاد، ولكن أوامر القيادات السياسية وكبار القادة العسكريين شلّت قواهم.

٧ ـ كميات الأسلحة والذخائر التي خصصتها جامعة الدول العربية للمقاتلين الفلسطينيين كانت قليلة جداً وقديمة، ومعظمها غير صالح للاستعمال. ونستطيع أن نقول بكل ألم إن السلاح قد مُنع عن الشعب الفلسطيني وقوات الجهاد المقدس الفلسطينية، خوفاً من أن يعرقل قرار التقسيم.

سادس عشر: رد الشعب الفلسطيني على قرار التقسيم

١ ـ رفض التقسيم

كان شعب فلسطين العربي قد رفض التقسيم وإقامة دولة يهودية على أرضه منذ سنة ١٩٣٧، ومنذ ذلك الوقت لم يحدث ما يحمله على تغيير موقفه، بل على العكس من ذلك، فقد اتضحت له أخطار الحركة الصهيونية أكثر وأكثر. وأصبح واضحاً أن الصهاينة إذا ما أتيح لهم اقامة دولة على بقعة من أرض فلسطين فإنهم سيطردون أهلها العرب، وكان عدد العرب القاطنين في القسم المخصص للدولة اليهودية بحسب قرار التقسيم لسنة ١٩٤٧، ٤٦٠ ألف عربي، وكان وايزمان نفسه قد أعلن عن رغبته في ترحيلهم.

كما أن اليهود سيتخذون من الدولة اليهودية رأس جسر لعملياتهم، فينقلون إليها آلافاً مؤلفة من المهاجرين والمقاتلين، وسيجلبون أقصى ما يستطيعون من آلات الحرب والدمار لكي يتوسعوا على حساب عرب فلسطين، بل وعلى حساب الأقطار العربية المجاورة.

٢ ـ الاستعداد العسكري

كان عرب فلسطين في الأربعينات قد لمسوا وشاهدوا الاستعدادات العسكرية التي كان الصهاينة يعدّونها، وتأكد لديهم أن هذا النشاط العسكري الواسع سيتجه قريباً إلى صدور العرب بعد أن يسلّم الانكليز للصهاينة بما يريدون.

ولذلك، وقبل صدور قرار التقسيم بدأ عرب فلسطين يستعدون ضمن امكاناتهم المتواضعة لمواجهة الخطر العسكري الصهيوني، آخذين بعين الاعتبار أن جيوش البلدان العربية ستقف إلى جانبهم، ولهذا نشطت الهيئة العربية العليا برئاسة أمين الحسيني ـ الذي كان يقيم بالقاهرة ـ للاتصال بالعرب شعوباً وحكومات لتنبههم إلى الخطر الصهيوني، واستثارة هممهم.

ومنذ أوائل سنة ١٩٤٧ نشط القائد عبد القادر الحسيني الذي يقيم بالقاهرة أيضاً لشراء السلاح والذخائر والمتفجرات من البدو القاطنين في صحراء مصر الغربية وفي ليبيا، وتخزينها في القاهرة وضواحيها سراً، رغم القيود التي كانت تكبل يديه وأيدي رجاله من قلة الأموال، وإجراءات رجال الأمن، ونفوذ البريطانيين. ولكن المؤسف أن الكثير من هذه الأسلحة والذخائر التي اشتريت من مخلّفات الحرب العالمية الثانية كان فاسداً وغير صالح للاستعمال.

وفي الوقت نفسه أجرى عبد القادر الحسيني اتصالات مع المجاهدين الذين يعرفهم ممن حملوا السلاح ونهضوا للجهاد منذ سنة ١٩٣٦، ليعيد تنظيمهم وليشكل قوة فلسطينية مسلحة سميت «جيش الجهاد المقدس». وأذكر شخصياً أنني اجتمعت معه في القاهرة في شهر

نيسان/ ابريل ١٩٤٧، وعرضنا ما يجري وما هو آتٍ، واتفقنا على اعادة تنظيم المجاهدين في مدينة القدس، وما يتعلق بذلك من التجنيد، وتهريب الأسلحة والذخائر، واخفائها، واختيار قادة الأحياء، والاتفاق على ما سيُرسل إلى كل حي من أحياء القدس من السلاح والذخيرة.

وعندما عدت إلى القدس، باشرت بذلك، وما ساعدنا أننا في القدس كنا لا نزال نحتفظ بتنظيم سري مسلح صغير باسم «تنظيم الحرية». وقد أعلمني أن المجاهد ابراهيم أبو دية، سيتولى الاشراف على عمليات تهريب السلاح من مصر إلى فلسطين، كما أعلمني أنه أجرى اتصالات مع قادة المجاهدين، وبخاصة في يافا، وحيفا، وطبريا.

وكانت هذه المدن، إضافة إلى القدس، أكثر المدن الفلسطينية احتمالاً للتعرض للخطر الصهيوني العسكري. ولا بد لي من الاشارة هنا إلى أمرين: الأول، اننا كنا نضع خططنا العسكرية للمدن على أساس دفاعي لحمايتها حتى دخول الجيوش العربية، على الأقل. وكنا نخطط لأن تشكَّل من أبناء بعض القرى غير المعرضة للخطر قوة ضاربة؛ والثاني، أن تهريب الأسلحة إلى فلسطين واجه صعوبات جمة. وما أعرفه حق المعرفة بالنسبة إلى مدينة القدس أنه عندما نشب القتال بيننا وبين الصهاينة في القدس، بعد صدور قرار التقسيم سنة ١٩٤٧ بثلاثة أيام، لم يكن قد وصلنا شيء من الأسلحة المنتظر وصولها من مصر.

٣ ـ الاستعداد الشعبي

كان شعب فلسطين العربي ـ كما قلنا ـ يشعر بالخطر الشديد، ولذلك بدأ منذ أوائل سنة ١٩٤٧ بتنظيم صفوفه، فشكِّلت فرق النجادة شبه العسكرية، وفيما بعد شكِّلت فرق الفتوة. ومع أنه لم يتح لهذه الفرق أكثر مما يتاح لفرق الكشاف المتجول، إلّا أن أفرادها كانوا يعتبرون أنفسهم مجندين وعلى استعداد لحمل السلاح عند نشوب القتال أو مجرد وصوله إلى أيديهم. وعاد إلى فلسطين عدد من قادة الحزب العربي الفلسطيني، أخص منهم بالذكر جمال الحسيني وأميل الغوري، فعملوا على اعادة تنظيم هذا الحزب، وإثارة الهمم للتهيؤ للخطر المقبل.

وعندما صدر قرار التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ أُعلن في فلسطين اضراب عام لمدة ثلاثة أيام ابتداء من ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧، وجرت تظاهرات كبيرة، ووقعت اشتباكات، وتحرّك الشعب بشكل فوري لتنظيم صفوفه على غرار ما قام به في ثورة سنة ١٩٣٦. فاجتمع رجال كل حي واختاروا من بينهم لجنة شعبية وزعت الواجبات على أعضائها من الشؤون العسكرية، والتسليح، والاسعاف، وجمع التبرعات.

وفي الوقت نفسه سمع الشعب الفلسطيني خطباً رنانة ووعوداً خلابة من المسؤولين العرب، فتوهَّم أن الجيوش الجرارة بمدافعها ودباباتها زاحفة لنجدته، فاستولى التواكل على قسم منه وبخاصة الأغنياء والوجهاء. وفي أوائل كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨ دخل عبد القادر

الحسيني فلسطين سراً قادماً من مصر لتولي قيادة جيش الجهاد المقدس ومقاومة التقسيم وذلك بعد غيابه عن القدس حوالى ١٠ سنوات، وبعد أن عارضت اللجنة العسكرية لفلسطين عودته بشدة، ثم وافقت على ذلك. كما عاد الشيخ حسن سلامة قادماً من سوريا، وعاد إلى فلسطين عدد من قادة النضال المعروفين.

سابع عشر: الصهاينة يستعدون ويمهدون لإقامة الدولة

في اليوم التالي لصدور قرار التقسيم سنة ١٩٤٧، ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر، دعت قوات الهاغاناه جميع يهود فلسطين من سن ١٧ إلى ٢٥ للالتحاق في الخدمة، وخلال شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧ قام اليهود بما يلي:

١ ـ عقدت الهاغاناه مع مصانع سكودا في تشيكوسلوفاكيا اتفاقاً لتزويدها بالأسلحة.

٢ ـ اعتمدت الهاغاناه خطة «جيجل» أي السلسلة الرامية إلى شن سلسلة هجمات لزعزعة عرب فلسطين وحملهم على الرحيل واحتلال المواقع الاستراتيجية.

٣ ـ قررت الوكالة اليهودية جمع ٢٥٠ مليون دولار من يهود أمريكا للمجهود الصهيوني في فلسطين.

٤ ـ أعلنت الأرغون أنها أجرت مباحثات مع الهاغاناه من أجل إقامة جبهة موحدة.

وفي شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨ عقدت الهاغاناه صفقة لشراء أسلحة بمبلغ ١٢,٢٨٠,٠٠٠ دولار. وقد وصل أكثر من نصف هذه الصفقة قبل انتهاء الانتداب.

وفي ١٤ شباط/ فبراير ١٩٤٨ أمر بن غوريون، قائد الهاغاناه في القدس بالهجوم على مدينة القدس وضواحيها. ووصل في هذا الشهر ٢٨٠ متطوعاً محترفاً على ظهر الباخرة «انديبندانس» بصفة مهاجرين. وفي ١٧ آذار/ مارس ١٩٤٨ استقبل ترومان حاييم وايزمان سراً، ووعده أنه سيعلن عن اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بقيام دولة اسرائيل في ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨ فور الاعلان اليهودي لقيام الدولة.

ثامن عشر: ماجريات الحرب ومعاركها

لن أتتبع مجرى الاشتباكات والمعارك الحربية التي دارت بين العرب واليهود في سنوات ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩، وسأكتفي بايراد الملاحظات والتعليقات التالية:

١ ـ لم تكن الامكانات والاستعدادات العسكرية متكافئة بين عرب فلسطين واليهود، ولم يتمكن الفلسطينيون أو الحكومات العربية من عقد صفقات من السلاح ذات قيمة.

٢ ـ لم تكن الحكومات العربية جادة في حربها مع اليهود على الرغم من حماسة الجنود العرب واستعدادهم للتضحية.

٣ ـ على الرغم من أن قوات اليهود المسلحة كانت كبيرة وأسلحتها متوافرة فقد كانت تنقصها الثقة بالنفس، وكان بامكان العرب التغلب عليها عسكرياً لو كانوا جادين في الحرب.

٤ ـ لم يكن عرب فلسطين بعد صدور قرار التقسيم يريدون الاشتباك مع اليهود فوراً، بانتظار وصول الامدادات من السلاح والعتاد، ولتقصير الفترة الباقية لمشاركة الجيوش العربية. ولكن اليهود الذين عرفوا هذه الحقيقة بادروا إلى الاشتباك مع العرب فوراً بشن هجمات واسعة على الضواحي والقرى، لكي يحققوا أكبر قدر من المكاسب العسكرية قبل دخول الجيوش العربية. وقد ساعد الانكليز اليهود في الاسراع بجر العرب إلى القتال بوسائل مختلفة.

٥ ـ مع ذلك، فإن المعارك التي دارت بين الفلسطينيين واليهود قبل دخول الجيوش العربية كان التفوق فيها لعرب فلسطين إلى ما قبل انتهاء الانتداب بشهر واحد، الأمر الذي جعل الرئيس ترومان يضطرب ويحاول في ١٥ آذار/ مارس ١٩٤٨ عقد هدنة فورية بين العرب واليهود، ويقترح حلاً غير التقسيم، وهو الوصاية، وقد كرر هذه المحاولة عن طريق مجلس الأمن، ولكن اليهود رفضوا ذلك وطمأنوه إلى أنهم قادرون على الانتصار.

٦ ـ عندما شعر اليهود بفشل خطتهم التي كانت تستهدف حمل العرب على الرحيل، لجأوا إلى الارهاب وارتكاب المذابح الهمجية بين المدنيين لايقاع الرعب، ومن ذلك مذابح دير ياسين وناصر الدين وغيرهما.

٧ ـ لعب الانكليز دوراً أساسياً في مساعدة اليهود في حربهم وخططهم ضد العرب بوسائل وطرق متعددة منها:

أ ـ المبادرة الفورية لنجدة كل مستعمرة يهودية أو وحدة مقاتلة يهودية تتعرض للهجوم أو الحصار وتوشك أن تنهزم أمام العرب، وهناك عشرات الأمثلة على ذلك. وفي الوقت نفسه لم تكن القوات البريطانية تمنع اليهود من احتلال أي قرية، أو حي، أو مدينة عربية.

ب ـ اعطاء اليهود عند انتهاء الانتداب كميات كبيرة من السلاح، والعتاد، والسيارات، وفولاذ المصفحات، وحتى الطائرات، والدبابات، والمدافع، والمصفحات.

ج ـ مساعدتهم على احتلال عدد من المدن العربية الرئيسية واجلاء العرب عنها قبل انتهاء الانتداب، ومنها حيفا، وصفد، وطبريا، ويافا، وعدد كبير من القرى.

د ـ بدأ الانكليز بالجلاء عن المناطق اليهودية قبل انتهاء الانتداب وتسليمها إلى الهيئات والسلطات اليهودية بما فيها من منشآت عسكرية مثل المطارات ومستودعات الذخيرة والمعسكرات.

٨ ـ لم تجرِ معارك عسكرية بالمعنى العسكري المعروف بين القوات الصهيونية والجيوش العربية بعد دخولها فلسطين، باستثناء الجيش المصري، إلاّ في حالات قليلة ومحدودة.

٩ ـ بعد دخول الجيوش العربية إلى فلسطين استولى اليهود بوسائل مختلفة على مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية لم تكن مخصصة لهم في قرار التقسيم.

١٠ ـ تحصي بعض المراجع التاريخية العربية خسائر العرب في حرب ١٩٤٧/١٩٤٩، بـ ٣٥٠٠ شهيد وجريح من كل الجيوش والمدنيين العرب، و١٣٠٠٠ شهيد وجريح من عرب فلسطين. ونتيجة لهذه الحرب واتفاقات الهدنة الدائمة التي تلتها سيطر اليهود على ٧٧,٤ بالمائة من مساحة فلسطين، بينما كان المخصص لهم بموجب قرار التقسيم ٥٦,٤٧ بالمائة. وكان عدد الذين أخرجوا من فلسطين في هذه الحرب ١٧٥ ـ ٢٠٠ ألف، وعدد الذين أخرجوا منها إثر حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ من الضفة الغربية وقطاع غزة ٤١٠ آلاف.

١١ ـ حاول الفلسطينيون اقامة حكومة فلسطينية برئاسة أمين الحسيني سميت «حكومة عموم فلسطين» اتخذت من مدينة غزة مقراً لها، على أساس أن لها السيادة على جميع فلسطين بعد تحريرها، ولكن هذه الحكومة لم تستطع أن تصمد في غزة أو أن تحرر ما احتُلّ من فلسطين، وانتقلت إلى القاهرة حيث تضاءلت وانتهت. أما اليهود فقد أقاموا دولتهم واعترفت بها أمريكا فوراً، كما اعترف بها الاتحاد السوفياتي ومعظم دول العالم.

تاسع عشر: ملاحظات واستنتاجات عامة

١ ـ فلسطين جسر بين آسيا وافريقيا، ومدخل الغرب الأوروبي إلى المشرق العربي وإلى قارة آسيا شرقاً وإلى افريقيا جنوباً، ولذلك ومنذ فجر التاريخ حاولت الاستيلاء عليها كل امبراطورية أو دولة عظمى.

٢ ـ لا صلة عرقية ليهود أوروبا بالأصول السامية وبالتالي بأرض فلسطين، فهم ينتسبون إلى شعب الخزر الذي اعتنق قسم منه الدين اليهودي، وانتشر في أوروبا.

٣ ـ الاستعمار الغربي هو الذي حرك المشاعر الصهيونية وجنّدها لاقامة الدولة الصهيونية خدمة لمصالحه وخططه الاستعمارية في المشرق العربي. ولم يذكر التاريخ منذ ألفي سنة أن اليهود قد حاولوا العودة إلى فلسطين إلاّ عندما حركهم الاستعمار وشجعهم على ذلك.

٤ ـ فلسطين جزء من الوطن العربي ومدخل لكل خطر يهدد الأقطار العربية المجاورة، سواء مر من فلسطين أو استقر فيها. ولم يستطع أهل فلسطين تاريخياً أن يتحرروا من محتل إلاّ إذا هبّت معهم الأمة العربية. وقد علّق أهل فلسطين آمالاً كبيرة على البلدان العربية لمساعدتهم على دفع الخطر الصهيوني والاحتلال البريطاني، وكانوا أكثر العرب ايماناً بالقومية وبالنضال القومي، ولكن الحكومات العربية خيبت آمالهم.

٥ ـ مع ذلك، كان ولا يزال من الخطأ الجسيم أن ينكفىء الفلسطينيون إلى النضال القطري. وهذا يصح في فلسطين وفي كل قطر عربي. فالنضال القطري يعجز عن تحقيق الأمن الوطني، والخلاص من النفوذ الأجنبي، أو بناء القاعدة الاقتصادية الذاتية، ولا يحقق ذلك سوى النضال القومي المشترك والوحدة العربية.

٦ ـ الخطر المتجسد في دولة العدو الصهيوني الآن، خطر يهدد الأمة العربية بأكملها ويعوق تطورها وتقدمها، وشعار اسرائيل الكبرى شعار مطروح جدياً لدى العدو. وبرامج تنفيذ هذا الشعار مطروحة أيضاً ـ وقد سبق أن أعلنت عدة أبحاث وبرامج صهيونية لتحقيق هذا الهدف، تقوم على الأسس التالية:

أ ـ حشد ملايين اليهود في فلسطين المحتلة.

ب ـ التوسع الجغرافي شرقاً وشمالاً وجنوباً، من النيل إلى الفرات.

ج ـ تطوير دولة العدو إلى دولة صناعية من الدرجة الأولى، مستفيدة من عدة عوامل، منها الأيدي العاملة الرخيصة ومنها أيضاً النفط العربي الذي يعلن قادة الصهاينة عن حقهم في قسم منه.

د ـ أن تصبح باقي البلدان العربية المجال التجاري والاقتصادي بشكل عام لدولة العدو وهذا هو الاستعمار الحديث بذاته.

هـ ـ أن تعمل الدولة الصهيونية على بناء قوتها الذاتية اقتصادياً وعسكرياً لتقلّل من اعتمادها على الامبريالية شيئاً فشيئاً، ولتكون قادرة على الوقوف وحدها والاعتماد على نفسها إذا ما انهار النفوذ الامبريالي أو تغيرت مواقفه. فعلى أمتنا العربية أن تدرك هذه الحقيقة الخطيرة على حاضرها ومستقبلها، وأن تتخذ حيطتها لذلك قبل فوات الأوان. وخير ما تفعله في هذا المجال أن تهبّ لمشاركة شعب فلسطين في نضاله، وأن تقاتل العدو الصهيوني قبل أن يستفحل خطره.

٧ ـ لا تزال الحكومات العربية خاضعة للنفوذ أو الهيمنة الامبريالية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. ولا يمكنها أن تقوم بما يفرضه عليها الواجب القومي، وحتى الواجب الوطني، إلّا إذا تخلصت من السيطرة الأجنبية. ولن تستطيع ذلك إلّا من خلال النضال الوحدوي الجماهيري، ولذا عليها أن تطلق الحريات الشعبية لتتفجر براكين النضال الشعبي. وها نحن نشاهد تفجّر البركان الشعبي في فلسطين المحتلة، فكيف إذا تفجّر البركان في جميع الساحات العربية؟

٨ ـ نعى البعض على شعب فلسطين وقادته منذ زمن بعيد وحتى اليوم، أنهم أخطأوا مراراً حين لم يأخذوا في نضالهم بأسلوب «خذ وطالب»، وأصروا على أسلوب «كل شيء أو لا شيء»، فخسروا بذلك ما يمكن الحصول عليه أو أخذه مثل المجلس التشريعي، والكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩، والتقسيم، إلى أن خسروا كل شيء على حد قولهم.. وأنا أعتقد أن

هذا القول غير محق وخاطىء. وكثيراً ما عدت إلى عرض الماضي ومراجعة هذه المواقف بروح النقد الذاتي، فتبينّ لي أن شعب فلسطين، منذ صدور وعد بلفور، لم يوضع أمام قاعدة «خذ وطالب»، بل كان ما يواجهه دوماً «تنازل ثم تنازل»، وذلك بسبب وجود البرنامج الصهيوني الذي يرمي إلى إحلال شعب مكان شعب، وتجريده من حقوقه وأراضيه، وإجلائه عن وطنه، إضافة إلى الاحتلال. ولذلك لم يكن خطأ من شعب فلسطين العربي أن يرفض التنازل عن أرضه وحقوقه الوطنية، وأن يرفض استدراجه شيئاً فشيئاً، وخطوة خطوة في سلّم التنازلات، إلى أن يسلّم بالتنازل عن جميع حقوقه الوطنية، كما تسعى إلى ذلك الامبريالية والصهيونية.

وقد يقول قائل: وما الفرق، فها هي فلسطين اليوم أصبحت محتلة بكاملها، ولكن الواقع كما أراه هو أن شعب فلسطين حين رفض الاستسلام، لم يرفض ذلك بالكلام، بل ناضل وقاوم وضحى، وهو لا يزال اليوم يناضل لتحرير فلسطين ويضحي. ولو كان قد تنازل وتنازل، واستسلم لعُدَّ ذلك خيانة لوطنه ولأمته العربية، وهدراً لحقوق أبنائه وأحفاده عليه، الأمر الذي يقيم صعوبات جمة مادية ومعنوية وتاريخية، أمام نضال الأجيال المقبلة، والأمر الذي يشجع العدو على توسيع نطاق عدوانه على الأمة العربية قبل أن تستعد لمواجهته.

ولو أخذنا اليوم بمنطق «خذ وطالب» لوجدنا أن ما هو لنا بمنطق «خذ» لا يتعدى في أحسن الأحوال القبول بـ «الادارة المدنية» لأنها لا تتضمن معنى «خذ» بل «تنازل».

فالأخذ أو القبول بالإدارة المدنية يتطلب منا أن نعترف بدولة اسرائيل، وأن نقر بأن جميع أرض فلسطين لم تعد ملكاً لنا، بل هي ملك للصهاينة، وأن شعبنا في فلسطين مجرد جالية أجنبية لا يُسمح لها بممارسة أية سيادة ولو على شبر واحد من أرض فلسطين، ويُسمح لها فقط بأن تدير بعض شؤونها الذاتية كالبلديات، والتعليم، وما شابه ذلك ضمن السياسة والخطط التي تضعها دولة العدو، فأين هي الـ «خذ»؟

٩ ـ لقد قاوم شعب فلسطين العربي العدوان الصهيوني والهجرة اليهودية منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى اليوم، وقاتل جيوش أعتى الامبراطوريات التي عرفها التاريخ. ورغم كل الضغوط، ورغم سوء الظروف العامة المحيطة به، لم يسجل شعب فلسطين على نفسه سابقة استسلام أو رضوخ للأمر الواقع، لا أمام الصهيونية ولا أمام الاستعمار البريطاني والامبريالية الأمريكية. ومن هنا فإن هزيمة العرب في فلسطين كانت وليدة القوة الظاهرة لا وليدة التخاذل والاستسلام. لقد قدّم الشعب العربي الفلسطيني آلاف الضحايا والشهداء، ونكب وشُرِّد واضطهد، وها هو حتى الآن لا يزال يناضل برجولة وشرف وتضحية.

١٠ ـ قبل انتفاضة عرب فلسطين الحالية نادى الحكام العرب، ونظّر الكتّاب والمنظّرون أن على شعب فلسطين أن يناضل داخل الوطن المحتل بشكل يؤدي إلى إحداث تغيير في الأسلوب وموازين القوى، على أساس أن هذا طريق التحرير الذي سيحظى بدعم العرب، وليس النضال من خارج حدود الوطن المحتل. وحصلت المعجزة، وبدأت الانتفاضة داخل

الـوطن المحتـل فـي كانـون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، ومـا زالت مستمرة حتى اليـوم بشكل لم يتوقعه أحد، سواء من ناحية شموليتها، أو تنظيمها، أو استمرارها، أو من حيث الاستعـداد للبـذل والتضحية. وقـد هزّت الكيـان الصهيوني هـزاً عنيفاً، وفضحت ادعـاءاتـه وأسـاليبـه ووحشيته، وأحرجت السياسة الأمريكية وفضحتها، وأثارت اهتمام الرأي العـام العالمي. ومـا زال شعبنـا العربي في فلسطين المحتلة يسير كـل يوم إلى المعـارك: فتيـانـه وفتيـاتـه، شبـابـه وشيوخه، رجالاً ونساء يضعـون أرواحهم على أكفهم، ويلقـونها في مهاوي الـردى فإمـا حياة تسر الصديق، وإما ممات يغيظ العدى. فهل بعد ذلك من زيادة لمستزيد؟ وهم اليوم وفي كل يـوم، أيها العـرب، يستصرخـون كـل العـرب والمسلمـين، شعـوبـاً وحكـومـات، لنصرتهم ومشاركتهم في هذه المعـركة المصـيرية. ولا يكتفـون بمجرد الاعجـاب أو التأييـد أو المساعـدة المالية. فلتبرهن الأمة العربية، وليبرهن المسلمون على صدق قوميتهم وصدق ايمانهم.

وأنا أصدقكم القول إن هذه الانتفاضة الجبارة في خطر، فعلى الرغم من كل ما بُـذل، وعلى الرغم من استمرارية هذه الثورة، لم ترجح كفتنـا على كفـة العدو بعـد، ولم نتمكن من اجباره على التسليم بحقوقنا أو بشيء منها، ولا يؤمل أن يحصل ذلك ان لم يتحرك الاحتياطي العظيم الى ميدان المعركة ـ الاحتياطي العربي والاحتياطي الاسلامي.

الفصل الثاني

تطوّر الفكر الصّهيوني منذ قيام الكيان الصّهيوني في فلسطين أو ظهور الصّهيونيّة العضويّة الحلوليّة ...

عبد الوهّاب المسيري (*)

(*) باحث مهتم بالفكر الصهيوني الاستراتيجي، وأستاذ الأدب الانكليزي في جامعة الملك سعود، الرياض.

في محاولاتي لتعريف الخطاب الصهيوني أحاول تحديد القاسم المشترك الأعظم والهدف الذي اتفقت عليه كل الجهات: «نقل كل أو بعض أعضاء الأقليات اليهودية من أوطانهم وتوطينهم خارج أوروبا في فلسطين، على أن يتم التخلص من سكان فلسطين».

وهي الفكرة التي ترجمت نفسها إلى شعار تبناه من بعد الصهاينة من المسيحيين واليهود، فلا بد أنهم لاحظوا تناسقه الهندسي الداخلي، الذي لا يربطه رباط بالواقع. ولا بد أنهم اعتبروه خطة لتغيير الواقع وليس مجرد وصف له. ولقد يكون من المفيد أن ننظر إلى الواقع الصهيوني بعد ما يزيد على مائة عام من النشاط الاستيطاني لنرى الصورة العامة.

أولاً: نظرة عامة

١ ـ أرض بلا شعب (الفلسطينيون)

يتكون الجزء الأخير من القاسم المشترك الأعظم بالتخلص من سكان فلسطين. وقد بيّنا في دراسة سابقة أن العربي الغائب هو النقطة التي يتجه نحوها الادراك الصهيوني للعرب عبر مقولتي العربي المتخلف، والعربي الهامشي. وإذا درسنا الادراك الاسرائيلي للعرب فإننا نجد أنه لم يتغير كثيراً في أساسياته. ولنبدأ بمقولة العربي المتخلف، وفكرة الصهيوني كممثل للحضارة الغربية.

هناك كثيرون، بطبيعة الحال، في اسرائيل يعتبرون أنفسهم حملة مشعل الحضارة الغربية في الشرق الأوسط، وينظرون إلى العرب باعتبارهم ممثلي الشرق المتخلف. فأبا ايبان، على سبيل المثال، وصف اسرائيل بأنها في الشرق الأوسط ولكنها ليست منه. ويتبعه في ذلك

بن غوريون ويبغن ومعظم القيادات الصهيونية. بل إن سياسة اسرائيل بكاملها، ومنذ تأسيسها حتى تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، هي ترجمة لهذه الرؤية بالذات.

وقارىء الصحافة الاسرائيلية يعرف أن الدولة الصهيونية لا تكف عن الحديث عن نفسها باعتبارها امتداداً للغرب وواجهة للديمقراطية الغربية، كما يعرف أن أسلوب الحياة هناك أسلوب استهلاكي غربي (على الأقل بالنسبة إلى الارتكاز).

أما بالنسبة إلى العربي الهامشي فيظهر في الرؤية الاسرائيلية له على أنه شخص ليس له سوى حقوق مدنية يمكنه ممارستها من داخل مجالس البلديات ومجالس القرى، ولكن ليس له حقوق سياسية أو قومية ينبغي التعبير عنها من خلال مؤسسات سياسية. ومن هنا عدم السماح بقيام أحزاب عربية قومية. والمفهوم الاسرائيلي للحكم الذاتي يدور في هذا الإطار، ومفهوم الإدارة الذاتية هو في جوهره تعبير عن ذلك. فهو مفهوم يفصل الإنسان عن الأرض ويحقق الرؤية الصهيونية في مرحلة أصبحت الإبادة فيها شبه مستحيلة، وأصبح تفريغ الأرض من سكانها أمراً صعباً. ويظهر التهميش كذلك في اصرار الاسرائيليين على التعامل لا مع العرب، وإنما مع المسلمين والمسيحيين والدروز، وسكان القطاع وسكان الضفة الغربية، ومع القيادات التقليدية، وفي رفضهم الاعتراف بالمنظمة.

بل إن الاستراتيجية الصهيونية تجاه المنطقة العربية لا تزال تدور في إطار الادراك القديم، وهو إنكار القومية العربية والتعامل مع الجماعات الإثنية والقومية المختلفة. هذا هو في نهاية الأمر اطار كامب ديفيد.

أما التغيب فيأخذ الآن فكرة تهجير الفلسطينيين، ودفع تعويضات لهم، وتشجيعهم على الهجرة حتى يمكن توسيع رقعة الأرض للصهاينة. وقد دأبت أجهزة الدعاية الصهيونية على وصف تغيّب عرب فلسطين عام ١٩٤٨ وارغامهم على الخروج من فلسطين عن طريق الارهاب بأنه كان عملية «تبادل سكان» تم من خلالها توطين الفلسطينيين خارج فلسطين، وتوطين اليهود العرب داخلها. ولكن التبادل يعني القبول من الطرفين، وهو أمر كما نعلم لم يحدث. فالفلاحون الفلسطينيون لم يقبلوا أن يتركوا أراضيهم ليحلّوا محل رجال الأعمال والمحامين من أعضاء الأقلية اليهودية في مصر والعراق، وبالتالي فلم يكن هناك ثمة تبادل.

كما أنه لم يتم تبادل أرض بأرض، إذ لا نعرف أن الحركة الصهيونية قد دبرت للفلسطينيين المغيبين قطعة أرض في مكان ما. ولكنه مع ذلك تبادل من وجهة نظر الادراك الصهيونية باعتبار أن فلسطين هي المكان الطبيعي لليهودي الخالص، ولا يوجد فيها مكان للعربي الذي يجب أن يغيّب. ولذا حينما يخرج العربي (حتى بقوة السلاح) ويحلّ محله اليهودي فإن هذا تحقيق لرؤية إدراكية مسبقة، وبالتالي يبدو أمراً طبيعياً ومنسجماً.

أما مقولة العربي الغائب، فتظهر في إنكار وجود حركة المقاومة الفلسطينية، ورفض

التعامل معها، والاصرار على الاشارة إلى الفدائيين على أنهم متسللون وارهـابيون وقتلة، كـما أنها تتجلى، وبشكل درامي، حينما تصرّح غولدا مائير بأنها فلسطينية.

ومع هـذا، ورغم كل محاولات التغييب، فـإن الأرض مأهـولة بـالسكان، الأمـر الذي يخلق للصهاينة مشكلة ديمغرافية حادة. فعدد سكان اسرائيل حوالى ٤ ملايين من بينهم ٧٥٠ ألف عربي، إذا زاد اليهود بمعدل ٣ بالمائة في العقد الماضي، بينما زاد العرب بمعـدل ٤ بالمـائة. وإذا استمرت معدلات الزيادة على ما هي عليـه، فسيكون عـدد العرب عـام ٢٠٠٠، ٣٣ بالمـائة مقـابـل ١٧ بـالمـائـة في الـوقت الحـاضر). وتضم الأراضي التي احتلّت بعـد عـام ١٩٦٧، ١,٢٥٠,٠٠٠ عربي مقابـل ٥٠ ألف اسرائيلي عـلى أحسن تقديـر. وإذا ما حُسبت الأراضي المحتلة، فإن نسبة العرب ستزيـد إلى ٣٦,٤ بالمـائة، وهـذا ما يعني أنـه مع استمـرار المعدل الحـالي في الزيـادة، فإن عـدد اليهود وعـدد العرب سيكـون متساويـاً عـام ٢٠١٥[1]. وهـذه الاحصاءات هي مجرد أرقام خارج الإطـار الصهيوني، ولكن داخله، بمـا يحتوي عـلى مفاهيم استبعادية عنصرية، تصبح في غاية الدلالة، وتشكّل تحدياً صارخاً للتناسق الهنـدسي المبدئي. ولمعالجة هـذا الوضـع الديمغـرافي المتردي اقـترح أحد أعضـاء الكنيست أن يُعلن عام ١٩٨٧ «عام الخصوبة اليهودية» زادت عدد أطفالها إلى ثلاثة أو أكثر وقد احتجت الجمعيات النسائيـة على الاقتراح لأنه يحول النساء إلى «آلات انجابية يهودية». ومع هذا حول الاقتراح إلى احدى اللجان للدراسة، مما يعني أن الاقتراح سيُطرح مرة أخرى للمناقشة[2].

٢ ـ شعب بلا أرض: (الشعب اليهودي)

أي أعضاء الأقليات اليهـودية في العـالم. فإذا نـظرنا إلى الشعب اليهـودي (أي أعضاء الأقليات اليهودية)، فإننا سنجد أن ثمة مشاكـل عميقة وكثـيرة أولها أن الـدولة الصهيـونية لم تنجح في تعريف أعضاء هذا الشعب بعـد (كما بيّنـا من قبل)، ويمكن أن نضيف هنـا مشكلة جديدة تواجهها الصهيونية، وهي أنه بعد ضم الكثير من الأراضي أخذ الشعب في التناقص.

وعملية تناقص اليهود في العصر الحديث عملية تاريخيـة طويلة بـدأت بالثـورة البلشفية التي فتحت فرص الحراك الاجتماعي والاندماج أمام اليهود، وعزلت واحدة من أكبر الأقليات اليهودية في العالم عن مجال الصهيونية.

وقد ساهمت الأوضاع في أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية (بمـا خلقت من قلق وترقّب) في انخفاض معدلات الانجـاب، كما أن معـدلات الزواج المختلط كـانت عاليـة. ثم جاءت

---

(١) وردت هذه الأرقام في: روبـرتو بكي، «الهجـرة والوضـع الديموغرافي: الأزمة الـديموغـرافية للشعب اليهودي،» نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة ١٣، العدد ٧ (تموز/ يوليو ١٩٨٦).

(٢) *New York Times* (7 January 1986).

ظروف الحرب الذاتية، بما فيها من مجاعات وغارات وأوبئة، ثم معسكرات الإبادة التي شحن إليها النازيون كل الفائض الأوروبي (من يهود وغجر وبولنديين وألمان من المسنين المعوقين)، فأدت إلى تناقص عدد يهود أوروبا (خارج الاتحاد السوفياتي) بشكل درامي، ولم يبقَ سوى بضعة آلاف في جيوب متناثرة. ويتحدث الصهاينة الآن عن الهولوكوست الصامت، أي عملية الاندماج السريعة التي يخوضها يهود الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تؤدي إلى تناقص أعدادهم. ويمكن أن نضيف هنا بعض الحقائق الخاصة بمعدلات الزيادة بين اليهود في الوقت الحالي. إذ إن الدراسات الديمغرافية تدلّ على أن عدد اليهود قد يصل إلى ما دون الـ ٨ ملايين بعد ٤٠ عاماً (إذ يبلغ متوسط عدد أولاد الأم اليهودية خارج فلسطين ١,٥ فقط)[٣].

وقد وصلت معدلات الهجرة إلى اسرائيل عام ١٩٨٥ إلى أدنى مستوى لها إذ وصل ١١٢٩٨ مهاجراً، أي بانخفاض قدره ٤١ بالمائة أقل من العام السابق (حينما بلغ ١٩٢٣٠)، وإن كان من بينهم ٧٨٠٧ يهود أثيوبيين ووصل عام ١٩٨٥، ٢٠٣٥ مهاجراً فقط.

«وهناك حقيقة تقول إنه منذ قيام الدولة [عدا سنة ١٩٥٣ التي هاجر خلالها ١٠٣٠٠ نسمة فقط]، لم يسجل تدنٍّ في حجوم الهجرة بهذه الخطورة»[٤].

وأعداد النازحين على عكس المهاجرين آخذة في التزايد. وقد بلغ عدد النازحين عام ١٩٨٤، ١٧٨٨٢ نسمة[٥]، ولكن الأمر الذي يثير القلق في اسرائيل ليس الأرقام، وإنما النوعية. ففي الماضي كان المهاجرون يأتون أساساً من صفوف المستوطنين الجدد الذين فشلوا في التأقلم فعادوا إلى أوطانهم. ولكن مع منتصف الستينات تغيرت النوعية وأصبحت نسبة كبيرة منهم من مواليد اسرائيل، وبعضهم من أعضاء الكيبوتز، والضباط، والمهنيين ٣٠[٦].
«ونسبة النزوح من العمر ٢٥ ـ ٢٤ هي الأعلى، وفي مجال الأوسع من فئات السن، كانت نسبة النازحين من فئات سن العمل ٢٠ ـ ٤٩ سنة بالنسبة إلى الذكور من النازحين من هذه الفئات أعلى من نسبة الاناث»[٧].

ومن التطورات الأخرى الخطيرة أن قرار الهجرة من اسرائيل أصبح مقبولاً من الناحية الاجتماعية في السنوات الثلاث الأخيرة.

وقد سيقت عدة أسباب لتفسير عملية النزوح المتزايدة، فأشار أحد المعلقين إلى أن السنين الأخيرة هي أيضاً السنين التي شهدت الحرب في لبنان، والانهيار الاقتصادي وتصاعد الكاهانية. وذكر آخر أن السبب وراء النزوح هو تزايد عقلية الرأس الصغير (بالعبرية) روش

---

(٣) انظر: بكي، المصدر نفسه، ص ٥٢٨.

(٤) «انخفاض الهجرة وزيادة النزوح (١٩٤٨ ـ ١٩٨٤)،» نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة ١٣، العدد ٢ (شباط/ فبراير ١٩٨٦)، ص ١٢٥.

(٥) *New York Times* (7 January 1986).

(٦) «Exodus from the Land that has Lost its Promise,» *Times* (5 August 1985).

(٧) «انخفاض الهجرة وزيادة النزوح (١٩٤٨ ـ ١٩٨٤)،» ص ١٢٩.

كاتان (Rosh Kattan)(٨)، بمعنى أن يتوجه الفرد توجهاً نفعياً، فينصرف إلى مصالحه الخاصة ويدافع عنها، أي «عن الرأس الصغير»، رأسه هو شخصياً، ولا يهتم بالقضايا القومية الكبرى، ويهمل الدوافع الايديولوجية، أي «الرأس الكبير».

ولكن لم يعزف المستوطن الصهيوني عن المشاركة في المشروع الصهيوني ويستخدم كلمة «تسيونوت» (أي الصهيونية، بالعبرية) استخداماً ينمّ عن عدم الاحترام؟ إن النزوح هو تعبير عن أزمة ايديولوجية سيكون لها أعمق الأثر في المجتمع الصهيوني وفي المستوطنين. فالصهيونية ـ أولاً وأخيراً ـ هجرة واستيطان، وما عدا ذلك من قضايا، مثل تعميق الوعي اليهودي والإمساك بتلابيب هوية زلقة، لم تُعَرَّف تعريفاً مرضياً بعد. وهو أمر ممكن أن يتم خارج المشروع الصهيوني في بيروبدجان، في الاتحاد السوفياتي على سبيل المثال، أو في مدارس السبت في ضواحي أمريكا، أو عن طريق العودة إلى العقيدة اليهودية المنسية، أو باعتماد مبالغ كافية لبعث اللغة اليديشية التي قضى عليها الصهاينة تماماً.

٣ ـ أرض بلا شعب: فلسطين

وعلى الرغم من أزمة المصادر البشرية، فإن دينامية المشروع الصهيوني الذاتية تفرض كلية الانتشار المستمر. والدولة التي لم تعرّف من هو اليهودي لم تنجح أيضاً في تعريف ما هي الحدود اليهودية: وبالتالي تصبح اسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي لم تنجح في تعريف حدود أراضيها أو حدود شعبها، مع أن الشعار الصهيوني كان يفترض أن ثمة تعريفات متفق عليها. وقد طرح يوري أفنيري(٩) تصوراً للتوسعية الصهيونية يتسم بالجدية والعمق، ويربط بين هذه التوسعية والأزمة الايديولوجية الحادة في اسرائيل. فالوجدان الصهيوني، حبيس الأسطورة الصهيونية المعادية للتاريخ، يلغي الحاضر ويعود إلى الماضي السحيق الذي لم يعد له علاقة بالواقع الحيّ.

ولعل هذا ـ بحسب قوله ـ يفسر لماذا لا يوجد عند الصهاينة خطة عمل للمستقبل، ولماذا أصيب هذا الوجدان بالجمود الادراكي. وبعد أن يطرح أفنيري تصوّره لفكرة القوة باعتبارها ضرورة، وكيف ادخلت الصهيونية الأقليات اليهودية عالم القوة الحديث عن طريق إنشاء الدولة الصهيونية، يقدّم قراءة ذكية لتاريخ الدولة العبرية في الماضي، وتاريخ الدولة الصهيونية في الحاضر، فيبيّن أن قيامها لم يكن يستند إلى قوتها الذاتية، وإنما إلى ضعف الشعوب القاطنة في فلسطين. ويذكر أن ما يدفع الصهاينة ويقرر حركتهم ليس الدافع الايديولوجي (الآخذ في الضمور)، وإنما موازين القوى وحسب. ومن ثم فالايديولوجية الصهيونية ليست سوى صوغ يتلو خلق «الحقائق الجديدة». ولذا فهو يتنبأ بأن التوسع الصهيوني لن يتوقف طالما أن هناك فراغاً يسببه الغياب العربي، وأنه سيستمر حتى يتخطى حدود اسرائيل الكبرى ذاتها إن سنحت الفرصة.

---

(٨) «Exodus from the Land that has Lost its Promise».

(٩) يوري افنيري، «كيف ستكون النهاية؟» هاعولام هازه، ١٩٨٣/٩/٣٠.

ولكن ثمة خللاً أساسياً في هذا التوسع الصهيوني، وهو ضعف قاعدة اسرائيل السكانية التي لا يمكن أن تتسع، وذلك على عكس قاعدتها التي يمكن أن تتسع بلا نهاية ـ افريقيا. وعلى عادته عقد افنيري مقابلة بين الدولة الصهيونية والدولة الصليبية التي استمرت في التوسع إلى ان اختلت موازين القوى لغير مصلحتها وتم القضاء عليها. إن منطق التوسع والقوة يشبه المغامرة وإدمان المخدرات ـ لا يمكن لشيء أن يضع نهاية لهما. وهذا التوصيف لحركة الصهيونية التوسعية يتحدى بعض المفاهيم التقليدية التي تجد علاقة سببية بين الايديولوجية والتوسع وهو توصيف ذكي للغاية، يفسّر بعض ما يحدث في لبنان أو الضفة الغربية. وقد بدأت العمالة العربية تتغلغل في المجتمع الصهيوني، كما أسلفنا، الأمر الذي يدعونا إلى التنبؤ بأن الاستعمار الاستيطاني الصهيوني لا بد من أن يمرّ بتغير دنيوي بحيث يفقد جانبه الاحلالي، باعتبار أن هذا يتطلب مادة بشرية كثيفة، ويتحول إلى استعمار استيطاني من نمط الآبارتهايد (Apartheid) أي التفرقة العنصرية، وهو النمط السائد في جنوب افريقيا. وتبعاً لهذا النمط، لا يحاول النظام الاستيطاني أن يطرد السكان، وإنما يجمعهم داخل مراكز سكانية (أحياء محاصرة أو دويلات عملية) فيحتفظ بالنقاء العنصري لكيانه الاستيطاني ويضمن في الوقت ذاته وجود عمالة رخيصة.

ولا يزال العماليون يدافعون عن الطابع اليهودي الخالص للدولة اليهودية وضرورة الحفاظ عليها، وهذا يسمى بالصهيونية الديمغرافية أو السوسيولوجية.

وقد قرع أحد المستوطنين ناقوس الخطر، فنبّه أحدهم (في المؤتمر الصهيوني الثلاثين) إلى أن الصهيونية لن تحقق سوى هدف واحد وهو اقامة دولة، ولكننا لم نحلّ مشكلة الشعب اليهودي، وهي تهجيره كله أو أكثريته المطلقة. ثم أضاف قائلاً: «إن ما لم نحققه حتى الآن قد يعرّض للخطر ما قد حققناه فعلاً... إن كنه الصهيونية اليوم هو الهجرة... ومن دون هجرة إلى اسرائيل سنبقى معرّضين للخطر السكاني (العربي) الذي يمكن أن يؤثر في طابع دولة اسرائيل وهويتها ومناعتها»[^]. وقد ظهر في المؤتمر المذكور تيار يدعو إلى إقامة ما يمكن تسميته بـ «حركة الصهيونيين الملتزمين»، تضم الصهاينة الذين ينوون فعلاً الهجرة. ولا ندري هل سيشق هذا المصطلح طريقه ويستقر مع عشرات المصطلحات الصهيونية الأخرى التي ليس لها مدلول حقيقي، أم أنه وُلد ميتاً، باعتبار أن المؤتمر رفض إقامة إطار مستقل لهم ضمن المنطقة الصهيونية، ربما خشية أن يتحول التقسيم الكامن القائم فعلاً إلى تقسيم نهائي واضح. ولأول مرة يظهر تناقض بين الاستيطان والهجرة، فالاستيطان هو التوسع، والتوسع في الوقت الحاضر هو الآبارتهايد، أما الهجرة فهي تركيز القاعدة الديمغرافية للدولة الصهيونية داخل حدود «معقولة» حتى يمكنها الحفاظ على طابعها اليهودي الاحلالي. وكما قال شمعون بيريز: «إن دولة اسرائيل تواجه حالياً دوامة أن تنجح في الاستيطان أو تفشل في الهجرة»[١٠].

---

(١٠) صبري جريس، «المؤتمر الصهيوني الثلاثون: تظاهرة غير ناجحة للحركة الصهيونية،» شؤون فلسطينية، العدد ١٣٤ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣).

٤ ـ الأزمة وبعض الحلول

حينما يرفض الواقع الحي الثري أن يمتثل للأسطورة، مهما كان جمالها وتناسقها، تنشأ مشكلة المعنى التي تأخذ شكل أزمة ايديولوجية. ويجمع المعلقون الصهاينة على أن ثمة أزمة ايديولوجية عميقة في صفوف الصهاينة تبحث عن حل، وثمة حلول هنا وهناك تطرح نفسها، لعلّ من أهمها ما يمكن تسميته بـ «الصهيونية ذات الديباجة الجماهيرية».

وهذا الحل ينطلق من رفض رؤية بن غوريون للدولة الصهيونية باعتبارها «وريث الحركة الصهيونية»، إذ يطرح دعاة هذا الحل تصوراً بديلاً لها فالصهيونية ـ بحسب رأيهم ـ هي الأصل، وما الدولة سوى أحد التجليات.

يقول اليعازر شفايد، (Eliezer Schweid) المؤلف الإسرائيلي والأستاذ بالجامعة العبرية (الذي اشترك في ندوة عقدتها هيئة تحرير مجلة «كيفونيخ» كان موضوعها السؤال التالي: «هل هناك حاجة إلى حركة صهيونية في دولة اسرائيل؟»[11] «إن الدولة في مفهومها الأصلي لا تماثل الصهيونية»، فهي الجزء، والصهيونية هي الكل. وقد أخرج صهيوني آخر، يسرائيل إلداد (Yisrael Eldad) المؤلف الاسرائيلي، والأستاذ بالتخنيون أحد زعماء جماعة ليحي (شتيرن) تشبيه بن غوريون الصهيونية بالسقالة التي لم يعد لها ضرورة، وقلبه رأساً على عقب، «فحتى لو كانت المنظمة الصهيونية سقالة، فإن العقيدة الصهيونية لم تكن كذلك، لقد كانت هي الهدف، هي نفسها وليس الدولة، التي كانت ولا تزال بمثابة أداة لتحقيق الصهيونية... دولة اسرائيل هي اليوم سقالة الصهيونية»[12]، والمطلوب الآن هو «عدم النظر إلى الدولة كوريثة للمنظمة الصهيونية... وتحديد نشاط الحركة الصهيونية كحركة اجتماعية شعبية، تنشط داخل الدولة وتشكّل مساراتها من القاعدة».

ومن ثم فهو يقترح إلغاء العرف السائد الذي ينظر إلى العضوية في المنظمة الصهيونية كنتيجة تلقائية لاكتساب اليهود في دولة اسرائيل العنصرية.

وفي رأيه أن مقولة أنه عن طريق انتخابات «الكنيست» ينتخب أيضاً ممثلو المؤتمر الصهيوني هي ممارسة غير مقبولة. «وثمة حاجة إلى تعيين شروط للعضوية الشخصية في المنظمة الصهيونية». فالصهيونية يجب أن تتحول إلى حركة تطوعية، مؤسسية، وتعمل من القاعدة، ولها خصوصية داخل دولة اسرائيل ـ كما قال أحد المشتركين في الندوة.

إن الحركة الجماهيرية الصهيونية، التي ستتخطى الدولة، إن هي إلّا صهيونية استيطانية تودّ غزو الجاليات، وتهدف إلى «جذب المهاجرين واستيعابهم بصورة كاملة، وتكوين نسيج اجتماعي سليم، وإعداد جماعات للاستيطان، وبث روح جديدة في التربية وجديد الابتكار، والخلق الروحي الذي يضفي معنى على حياة الناس». وتقوم هذه الصهيونية كذلك ببلورة الطابع اليهودي لدولة اسرائيل

---

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) «هل هناك حاجة إلى حركة صهيونية في دولة اسرائيل،» نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة ١٣، العدد ١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦)، ص ٤٧ ـ ٥٨.

في المجال الروحي والثقافي، ورفع أرض اسرائيل حتى تصبح مركز الإشعاع والجذب للشعب اليهودي. وأخيراً الصهيونية هي تنظيم الصفوف من خلال إدراك ضرورة مواصلة بناء دولة اسرائيل حتى تصبح عملياً الوطن القومي للشعب اليهودي بأسره. أي أن الصهيونية لا تزال كما كانت، تحاول جمع «كل المنفيين» و«نفي الدياسبورا» أي أنها تحاول تصفية الأقليات. وقد لخص يسرائيل إلداد الوضع كله في عبارة قصيرة واضحة: «إن دولة اسرائيل هي اليوم سقالة الصهيونية، وليس لأي منهما مغزى دون تهجير أكثرية الشعب إلى صهيون».

وهكذا عدنا من حيث ابتدأنا ووصلنا إلى الاشكالات التي لا حل لها، إذ يطل التناقض القديم بوجهه القبيح مرة أخرى. فالصهيونية الجماهيرية الجديدة تماماً مثل الصهيونية القديمة، تؤكد مركزية اسرائيل في حياة الأقليات، باعتبار أن هذه الأقليات ليس لها قيمة إلّا بمقدار مساهمتها في بناء «الوطن القومي»، وباعتبار أن ثمة «شعباً يهودياً» واحداً لا بد من تهجيره إلى أرض الميعاد، فوجوده في المنفى أمر سلبي، يسبب شتى الأمراض للذات اليهودية. ولكن الصهيونية الجديدة، شأنها شأن القديمة، تواجه حقيقة أن هذا الشعب اليهودي يرفض العودة، ويؤثر الحياة المريضة في المنفى على الحياة السوية في الوطن. ولذا فالجديدة، مثل القديمة، ترضخ لهذه الحقيقة وتصاب هي الأخرى بداء الصهيونية العضال، وهو ازدواج الشخصية (أو الحَوَل) لأنها تنظر في اتجاهين متناقضين، وتقبل بحالة «الشتات» أي وجود اليهود كأقليات منتشرة في جميع أنحاء العالم، كحالة نهائية.

ولذا، فإلى جانب «تجميع المنفيين» تطالب بضرورة «مكافحة العداء لليهود، والاندماج، وبتشجيع التربية اليهودية، والحياة الثقافية لليهود في كل مكان يوجدون فيه، أي في المنفى! وعلى الرغم من أن هذه الندوة عُقدت في أواخر عام ١٩٨٥، إلّا أن هذا الرأي كان قد طُرح من قبل، في أثناء انعقاد المؤتمر الثلاثين، عام ١٩٨٢، وقد حذّر أحدهم يومها أن هذا البرنامج لتقوية «الثقافة اليهودية» لن يؤدي بالضرورة إلى تحويل اليهود إلى صهيونيين ـ أي أنه لن يشفي الصهيونية من داء الإزدواجية أو الحَوَل.

وقد طُرحت مؤخراً أيضاً مشكلة أزمة الديمقراطية في المستوطن الصهيوني. وعلى الرغم من أن «الديمقراطية الاسرائيلية» كانت دائماً «ديمقراطية استيطانية» ـ أي مقصورة على المستوطنين، فإن المجتمع الاستيطاني قد نجح في الاحتفاظ بالواجهة الديمقراطية ولزمن طويل. ولكن ظهور بيغن والغوش ايمونيم وكاهانا على الساحة السياسية يمثّل تحدياً مهماً لقطاعات كبيرة في المجتمع الاسرائيلي ذات توجّه ثقافي غربي، عرّفت نفسها تعريفاً إثنياً لا دينياً، وتبنت صيغاً من الصهيونية مخففة بديباجات ليبرالية واشتراكية مختلفة، وتودّ التمتع بحياة استهلاكية هينة.

ويعبر اليعازر شفايد عن قلقه حينما يقول: «ليس في الدول الديمقراطية ايديولوجية واحدة تنطبق على جميع المواطنين، باستثناء مجموعة قيم الديمقراطية ذاتها، واسرائيل لذلك استثناء للقاعدة، باعتبارها دولة ديموقراطية تتبنى ايديولوجية أخرى، وهي الصهيونية»، لا تنطبق على العرب. وقد برّر المتحدث هذا الموقف بالإشارة إلى وضع اسرائيل الحالي ومهامها الفريدة: «ماذا سيحدث ليهودية الدولة

وصهيونيتها في الجوهر». هذا سؤال طرحه كل الصهاينة من هرتزل إلى بيغن على أنفسهم، وقدموا اجابة يعرفها الجميع، وكذلك العرب والفلسطينيون في المخيمات وأبناؤهم من المقاتلين. ومع هذا يرى المتحدث أن الحركة الصهيونية الجماهيرية الجديدة التي لا ترتبط بالدولة، بوسعها أن تكون ديمقراطية، متناسياً أن كثيراً من المؤسسات الصهيونية ليست مؤسسات حكومية، وإنما هي في الواقع مؤسسات جماهيرية «تعمل بين صفوف الشعب اليهودي» في الداخل والخارج، وتمد يد المساعدة إلى الصهيونيين في فلسطين المحتلة، وبالتالي تدعم من يهودية الدولة المزعومة ومن بناء التفاوت الطبقي/ العنصري داخلها.

ثانياً: الصهيونية العضوية (أو الحلولية)

بينما يتحاور الصهاينة ذوو الديباجات الليبرالية والكوزموبوليتانية حول معنى هذه الظاهرة أو تلك، فإن التاريخ بمنطقه الصارم، يتقدم بخطى حثيثة على شكل كاهانا غوش ايمونيم والفكر الصهيوني الجديد، وقد أشرنا أو أشار غيرنا من الكتّاب مثل ريجنيا الشريف في دراستها «الصهيونية غير اليهودية»، في أثناء عرضنا لتطور الفكرة الصهيونية (في دراستنا الأخرى) كيف أنها ولدت في أحضان التفسير الحرفي البروتستانتي، حيث تصبح الأسطورة والنصوص التوراتية تاريخاً، وتصبح الرموز الإلهية تعليمات للتجارة والفتح والاستيطان، ويصبح اليهود شعباً بالمعنى الديني والقومي في الوقت ذاته. وبيّنا كيف أن هذه الفكرة الصهيونية تم علمنتها وصبغها بأصباغ عقلانية مع تزايد العلمانية والعقلانية في المجتمع الغربي.

وحينما ظهرت الصهيونية بين اليهود، فإنها بدأت من حيث انتهى العالم الغربي - بتبنّي فكرة الشعب العضوي المنبوذ الذي يمكن حل مشكلته (المسألة اليهودية) عن طريق توظيفه في حل مشاكل الغرب (المسألة الشرقية).

فكان بنسكر وليلينبلوم، ومن بعدهما هرتزل، ينظرون إلى مشروعهم باعتباره مشروعاً قومياً (أو استعمارياً) مثل أي مشروع استعماري آخر هدفه النهائي التخلص من جزء من فائض أوروبا البشري، وزرعه في فلسطين وتطبيعه. وحينما ظهرت مصطلحات يهودية كانت حية للغاية، وكثيراً ما تم تبنّيها إرضاء للجماهير التي كانت قد خرجت من الغيتو لتوها. وقد استمر هذا التيار الصهيوني قوياً - وورثه نوردو، وجابوتنسكي من بعده، ثم الحركة المراجعة ككل، التي كانت تنظر إلى الصهيونية كحركة لافراغ أوروبا من يهودها ونقلهم إلى فلسطين، وانهاء الدياسبورا تماماً. وكان آرثر كوستلر (Arthur Koestler) (١٩٠٥ - ١٩٨٤) الكاتب الانكليزي من أصل مجري من أهم الكتّاب الذين عبّروا عن هذا التيار. ولذا بعد إعلان الدولة، وبعدما أُعلن أن يهود العالم أمامهم بديلان لا ثالث لهما: إما الهجرة إلى اسرائيل أو الاندماج الكامل، اختار هو نفسه البديل الثاني، وأوقف نشاطه الصهيوني تماماً بعد أن كان صهيونياً نشيطاً.

١ ـ تهويد الصهيونية والحلولية اليهودية

إلى جانب ذلك ظهر ما نسميه دعاة الخطاب الفيتوي الذين حاولوا «تهويد الصهيونية» وتطهيرها من الفكر الغربي الاندماجي، وكان أهم التيارات التيار اللاديني بزعامة آحاد هعام الذي كان ينظر إلى اليهود باعتبارهم أمة عضوية لها تاريخها المتميز، ولليهودية ذاتها، باعتبارها إحدى تجليات هذا التاريخ. وقد تبنّى هذه الديباجة العماليون وصهاينة الخارج، ثم المراجعون أنفسهم، وهؤلاء هم الذين سيطروا على الحركة الصهيونية في الداخل والخارج، وهم الذين أسسوا المستوطنات، وتقاسموا الحكم فيما بينهم. وكما بيّنا، رغم أن هذا التيار يخلع الاطلاق على الرموز القومية، إلاّ أن أسطورته القومية تستند في نهاية الأمر إلى قراءة صهيونية لما يسمّونه «التاريخ اليهودي»، وتثبت وجود «شعب يهودي»، متميز ومستقل، وما كتب اليهود المقدسة من هذا المنظور سوى جزء لا يتجزأ من فولكلور هذا الشعب وتاريخه. ولذا فالقومية اليهودية قومية مقدسة، ولكنها مختلفة عن الدين اليهودي ومستقلة عنه، بل هي أحياناً معادية له.

ثم كان هناك الجيب الصغير من الصهاينة الاثنيين ـ الدينيين، وهم افترضوا منذ البداية أن الدين هو القومية والقومية هي الدين، بدلاً من القومية دون دين على طريقة هرتزل (والغرب عامة بعد عصر العتق والاستنارة)، أو القومية بدلاً من الدين على طريقة آحاد هعام (والقومية العضوية الألمانية والسلافية).

ونصل إلى القومية كدين والدين كقومية، على طريقة الشرق الأدنى القديم. وقد أسلفنا إلى أن أهم مفكري هذا التيار هو الحاخام كوك، صاحب الفكر الصهيوني الحلولي الذي هاجم من سماهم «بالانشطاريين»، أي الذين يفصلون الدين عن القومية.

ويبدو أن كل الديانات السماوية التي تؤمن بإله مطلق يعلو على المادة والتاريخ تعيّن نقطة يلتقي فيها الله المطلق بالإنسان النسبي. ويمكننا أن نرى أن نقطة التلاقي هذه في الإسلام هي القرآن، حيث يرسل الله بكلمته إلى الإنسان. أما في المسيحية، فهي المسيح ذاته، فهو كما جاء في اللاهوت المسيحي، اللوغوس، أو الكلمة المطلقة. ويبدو أن هذه النقطة في اليهودية هي الشعب ذاته وتاريخه. فالشعب العبري سمّي بني اسرائيل بعد أن صارع يعقوب الملاك (في حادثة غامضة لا يمكن فهم مدلولها تماماً). وقد سعى بعدها «يسرائيل» أي «بطل الله» امتداداً لله في الأرض، يخاطبه اليهود بكثير من عدم الكلفة: «لماذا تكون كإنسان قد تحير كجبار لا يستطيع أن يخلص، وأنت في وسطنا، يا رب، وقد دعينا باسمك لا تتركنا»[١٣].

وعبر تاريخ اليهودية حاول الحاخامات، قدر استطاعتهم، محاصرة هذه النزعة الحلولية التي تعبّر عن نفسها في تفجرات، وفي فكر صوفي (قبالي). ويظهر ذلك في رفض اليهودية

(١٣) الكتاب المقدس، «سفر ارميا،» الاصحاح ١٤، السطر ٩.

الحاخامية الاعتراف بأي نزعات صهيونية تهدف إلى تفسير فكرة العودة تفسيراً حرفياً، وإلى قيادة اليهود إلى فلسطين لتوطينهم هناك، وظلت في انتظار الأمر الإلهي.

ولكن الصهيونية الدينية، كما بيّنا حطمت السدود الارثوذكسية وبعثت النزعة الطولية. وعلى الرغم من أن بوبر يُعَدّ من أتباع آحاد هعام، إلاّ أن مصطلحه الصهيوني ديني صوفي حلولي إلى أقصى درجة، ويلغي أي ازدواجيات وأي حدود. فهو يؤكد أن اسرائيل شعب ليس كمثله شعب، فهو أمة وطائفة دينية في الوقت ذاته، يتداخل في حالته القومي والمقدس تداخلاً تاماً، واسرائيل ـ الشعب تلقّى وحياً دينياً في سيناء، ولكن روح هذا الدين هو روح قوميته. إن الوحي الذي تلقّاه موسى من الرب لا يختلف عن روح الشعب القومية، فمثلما اختار الرب الشعب اختار الشعب الرب، حينما استمع الشعب إلى صوت الوحي فإنه لم يسمع سوى صوته المقدس القومي وحده.

وفكرة التشابه والتجانس بين الرب والشعب هي أساس فلسفة بوبر الوجودية الصهيونية، فهو يعتبر الايمان الديني حواراً دائماً بين الانسان والله، يدخل الانسان في علاقة أو حوار مع «الأنت» (ذات أخرى حية وفعالة) وليس مع «الهو» (موضوع ميت مغلق على نفسه)، بمعنى أن الله يصبح حقيقة شبه ذاتية يمكن للذات البشرية الإحاطة بها، وليس حقيقة مثالية تحاول الذات الانسانية الوصول إليها، بل إنه ليلغي وجود الذات اليهودية الفردية، لأن اليهودي لا وجود له إلاّ عضواً في مجموعة، والحوار لا يتم إلاّ بين الخالق والشعب اليهودي ككل، وليس بين الخالق واليهودي الفرد. وهكذا يذوب الله في الشعب ويذوب الشعب في الله، مكونين كلاً واحداً غير متمايز. لقد حل المطلق في النسبي حلولاً كاملاً، كما ابتلع النسبي المطلق ابتلاعاً كاملاً، ولذلك يمكن لليهودي أن يعي الله بأن يعي نفسه، أو ـ كما قال الحاخام كوك ـ «إن الروح اسرائيل وروح الله هما شيء واحد».

وقد احتفظ المفكرون الصهاينة اللادينيون أو الدينيون المحافظون والاصلاحيون بهذه الحلولية وبهذا التداخل بين المطلق والنسبي بعد أن صاغوها صياغة معتدلة. فيقول الحاخام المحافظ سولومون شختر (Solomon Schechter) (١٨٤٧ ـ ١٩٥٠) على سبيل المثال: عندما وجدت اسرائيل نفسها وجدت إلهها، وعندما أضاعت اسرائيل نفسها، أو عندما بدأت تعمل لمحو نفسها كان من المؤكد أنها سوف تنكر إلهها. أما الحاخام الإصلاحي ايوجين بوروفيتز (Eugene Borowftz) فقد أشار، انطلاقاً من الحلولية نفسها، إلى حرب ١٩٦٧ على أنها لم تكن مسألة لاهوتية، وأن «الله نفسه هو الذي كان مهدداً»، بل ان فيلسوفاً يهودياً برغماتياً مثل هوراس كالن يقبل الرؤية الصوفية لليهود وفكرة أنهم أمة روحية (أي مقدمة مطلقة)، فيؤكد أن ذكريات اليهود وآمالهم ومخاوفهم وعقائدهم ومواثيقهم تضفي على نضالهم القومي وأعمالهم ووسائلهم قداسة خاصة. هذا البعد الصوفي المقدس يحوّل «المادة الفظة»، التي تتكون منها حياة اليهود اليومية، تحولاً كاملاً، تماماً مثلما تفعل العقيدة المسيحية الخاصة بالوجود الحق، إذ تحوّل العشاء الرباني في فم المؤمن الحقيقي: إلى جسد المسيح.

وهكذا تتحول حياة اليهـودي العادية إلى طقوس دينية تحيط بها الهالات الصوفية. ولكن يجب ملاحظة أن النزعة الحلولية هنا هي حلولية دون إله (قياساً على لاهوت دون الله)، وهي في هذا لا تختلف كثيراً عن الفكـر الشمولي في الغـرب، حيث يتجسد المطلق في التاريخ أو الدولة، أو هذا البطل أو ذاك، وهي نزعة في الفكر الغربي تعود إلى سبينوزا وهيغل.

٢ ـ تآكل الخطاب الصهيوني

وكما أسلفنا، تعـايش التياران جنبـاً إلى جنب ـ التيار الحلولي الـديني (القوميـة كدين والـدين كقومية)، والتيـار الحلولي اللاديني (القـومية كـدين). وكان من الممكن أن يستمـر التياران في التعايش إلى ما لا نهاية. فالصيغـة الإسفنجية الصـامتة كـانت كفيلة بذلـك. ولكن ـ ويمكننا الآن أن نعود للسرد التاريخي ـ ظهرت عوامل كثيرة داخـل المجتمع الاسرائيـلي وخارجـه بعد عام ١٩٦٧، جعلت من الصعب الاستمرار في الدفاع عن أسطورة الصهيونية ذات الديبـاجة اللادينية، سواء أكانت عمالية أم فاشية أم ليبرالية أم اشتراكية. ولعل من أهم التحولات التي طرأت على المجتمع الاسرائيلي هو تآكل المؤسسات المختلفة التي يقال لها «اشتراكيـة» داخلة. فالكيبوتـزات ذاتها انكمش حجمها بالنسبـة إلى الاقتصاد القـومي، وتحولت عن الـزراعة إلى الصناعة، واستخدمت العمالة العربية. وتحوّل أعضاء الكيبوتـز أنفسهم إلى ما يشبه المديرين ورجال الأعمال. كما أن الطبيعة الاستعمارية للدولة الصهيونية وتحالفها مع الامبريـالية العـربية ومع جنوب افريقيا، أصبحت واضحة وظاهـرة، وفاحت رائحتهـا. وقد أدّى هـذا إلى تآكـل الديباجة الاشتراكية، إذ أصبحت ديباجة فارغة المعنى يتمسك بها الاشكناز وأولادهم، الذين يتمتعون بمستويات معيشية عالية داخل الكيبوتـزات الاشتراكيـة الممولة من الولايـات المتحدة الأمريكية والتي تصدّر منتوجاتها إلى جنوب افريقيا! وما زاد من عمليـة التآكـل وصول يهـود البلدان العربية الذين لم تحقق لهم الصهيونية العمالية مستوى معيشياً مرتفعـاً، بل إنها سلبتهم هـويتهم الحضاريـة، ودفعت بهم إلى أدنى السلّم الاجتماعي فـوق العـرب مبـاشرة! ثم جـاء اليهود السوفيات الهاربون من النظام الاشتراكي الباحثون عن النعيم الاستهلاكي، والـذين لم يكونوا على أدنى استعداد أن يلعبوا اللعبة الصهيونية الاشتراكية.

وأخيراً تم ضم أراضٍ ضخمة من الضفة الغربية وغزة والجولان إلى اسرائيل الكـبرى وتحـوّل الاسرائيليون إلى قـوة غـازيـة محتلة. وكـان من الصعب في هـذا السيـاق استخـدام اعتذاريات قومية (الصهيونية كحركة تحرر وطني للشعب اليهودي)، أو اشـتراكية، أو ليـبرالية (الصهيونية كحركة تنادي بالمساواة).

وكان من الممكن أن تحل ديباجة الاقتصاد الحر أو الديباجة الفاشية محل الاشتراكية منها (بخاصة بعد أن توجه المجتمع الاسرائيلي توجهاً استهلاكياً حاداً، وبعـد أن ظهرت قـطاعات من الممولين أغنياء الحرب، وبعد اتحاد حيروت وحزب الأحرار) ـ كان من الممكن أن يحـدث ذلك، ولكنه لم يتحقق لأن أزمـة أخرى أشـد حدة قـد ظهرت في المجتمـع الاسرائيلي، وهي أزمـة المعنى. فبعد هـذه الحروب المتكـررة التي لم تـأت إلا بمـزيـد من المقـاومـة، وبعـد ضم

الأراضي الذي لم يأتِ إلاّ بمزيد من «الغرباء غير اليهود»، كـان لا بد من أن يـظهر تفسير ما يعقلن هذا الوضع غير العادي.

والصهيونية، والعمالية، والمراجعة، اللادينية، التي حاولت أن تجعل اليهودي كالأغيـار تماماً، (مثل كل الأمم)، كانت عاجزة عن الرد، ومفلسـة تماماً. وفي مثل هـذه اللحظات في تاريخ المجتمعات، عادة ما تُطرح حلول جـذرية مثـل النازيـة أو الماركسيـة. ومن المنطقي في مجتمع تطلق فيه شعارات تخلع القداسة والاطلاق على السلوك القومي، ويبرِّر وجـود «الأمة» بالاشارة إلى العهد القديم (دون الإيمان به) وإلى الميثاق الإلهي (دون تصديقـه) ـ من المنطقي في مثل هذا المجتمع، أن يظهر جيل يصدّق ما يقال ويحاول أن يسـد الفراغـات والمسافـات ـ من هنا «الصهيونية العضوية» أو «الحلولية»، فهي التي تعـطي كل الاجـابات وهي التي تحـل مشكلة المعنى، وهي التي تحاول ربط المقدمات بالنتائج.

٣ ـ محاور الانتظارية

يقول هارولد فيش (Harold Fisch)، أستاذ أدب انكليـزي، أمريكي الجنسيـة، هاجـر إلى اسرائيـل عـام ١٩٥٨، ودرّس في جـامعـة بـار ايـلان، وأسس معهـد اليهـوديـة والفكـر الحـديث، ويعدّ من أهم مفكـري الصهيونيـة الجديـدة: «ثمة أزمـة روحية مـركبة تؤثـر في المجتمع الاسرائيـلي العلماني. فالعـديد من بـين اتباع غـوردون يبحثـون عن الـوظـائف. . . ويـوجـد بـين أبنـاء الـرواد الاشتراكيين قدر متزايد من التقليد الـرخيص لحضارة الغـرب، والعدميـة في الأدب والفنون، والتـلاعب بالمـال العام من أجل الـربح الخـاص. ويوجـد بين أبنـاء اليهوديـة في الدار البيضـاء ومراكش قـدر متزايـد من جرائم العنف، وإدمان المخدرات. فعنـدما وصلوا كـأطفال في بـداية الخمسينـات حرمهم المجتمـع العلماني من حقهم الطبيعي الروحي وأعطاهم بضائع رخيصة في المقابل».

وقـد وصلت الصهيـونيـة إلى مـا وصلت إليـه من تـدنٍّ، متمثـلاً في حـالـة المجتمـع الاسرائيلي، بسبب خلل أساسي، في الصهيونية التقليدية. وهذا الخلل ـ بحسب رأي فيش ـ هو محاولتها تبرير المشروع الصهيوني على الطريقة الغربية (دولة بموافقة القانون العـام)، ويرى فيش أن مثل هذه الديباجة كانت مفيدة في وقتها، إذ إنها جعلت الصهيونية مفهومة أو مقبولة للاغيار ولليهود أنفسهم، ولكنها مع هذا تمثل انحرافاً عن جوهر الصهيونية.

ولكن هذا الجوهر ـ على الرغم من ذلك ـ كان يحاول أن يعـبّر عن نفسه، الأمـر الذي أدى إلى ظهور ازدواجية داخل الصهيونية. ويظهر ذلك في وثيقة إعلان اسرائيل التي صدرت في ٥ أيار/ مايو ٥٧٠٨ و١٤ أيار/ مايو ١٩٤٨ ـ أي أنها تتبع تقويمـين: واحد يهـودي والآخر غير يهودي. وتظهر الازدواجية نفسها في عبارة «تيور يسرائيل» (صخرة اسرائيـل) التي وردت في تلك الوثيقة والتي اختيرت عمداً لابهامها.

فهي قـد تعني الأب والملك المقدس الـذي تتوجـه لـه الصخـريـة (الصلبـة)، والارادة القومية التي تحدث عنها روسو (وآحاد هعام من بعده) التي تـوجه مصير الأمم، أي انها نوع من الجوقة الاغريقية التي تمثل الماضي والحاضر والمستقبل.

وقـد قـام مفكـر ديني إثني آخـر هـو حـويـل| فلورشـايم (Joel Florsheim) بتحليـل ديباجة هذه الوثيقة (وقد عرضنا لها بالتحليل من قبل) فقال إن ما جاء فيها ليس مقصوراً على الشعب اليهودي، وإنها ليست إلاّ تعبيراً عن رغبة الصهاينـة في تطبيـع اليهود وتـاريخهم. ثم يقوم فلورشايم بإظهار زيف مقـولات الديبـاجة الـواحدة تلو الأخـرى. فالشعب اليهـودي لم يولد في ارتس يسرائيل ـ كما جاء في الديباجة ـ وإنما في مصر وفي الصحراء، وهويته الـروحية والدينية والقومية تم صياغتها في المنفى، خـارج أرض اسرائيل. إن مثـل هذه الـديباجـات ـ بحسب تصـوره ـ هي بقايا عصر الانعتاق والاستنـارة، ولا بـد من العـودة إلى الجـذور (إلى الخطاب الفيتوي الـديني) ـ لا بد من العـودة إلى اليهوديـة، لأن التخلي عن اليهـودية (كـما يفهمها فيش) وعن القيم اليهودية والعقائد وإحلال الديبـاجة الاشـتراكية محلهـا، هو الـذي أدى إلى فقدان اليهود احترامهم لأنفسهم وإلى فشل الصهيونية في علاج الروح.

الازدواجية نفسها تظهر في تاريخ الفكرة الصهيونية وتطورهـا. ويعرض فيش لكتـابات هس وكـوك وغوردون وبوبر، ويلاحظ أن ثمة خطأ أساسياً يجمعهم كلهم ـ رغم اخفـاقهم، من وجهة نظره، في التوصل إلى جوهر الصهيونية ـ وهو ايمانهم بأن الصهيونيـة الحقة تتجـاوز الانشطارية (عبارة كوك). فالدين والتاريخ يصبحان في كتاباتهم شيئاً واحـداً، والمنظور وغـير المنظور يمتزجان في وحدة مثالية تتجاوز الواقع. إن جوهـر الصهيونيـة ـ بحسب تصور فيش ـ هو بعث «مقولة القداسة في الحياة الخاصة والعامة».

وقد فسّر الحاخـام يهودا اميتـال (Yehuda Amital)، رئيس إحدى المـدارس الدينيـة، أهداف الصهيونية كما تحددها الفلسفـة الجديـدة، بشكل واضـح حين قـال: «إن الصهيونيـة لا تبحث عن حـل مشكلة اليهود بتشييـد دولة يهـودية وإنمـا بتشييد دولـة هي أداة في يد الخـالق الذي يعـدّ شعب اسرائيل للخلاص... وهدف هذه العملية ليس تطبيع شعب اسرائيل ـ حتى يصبح أمة مثل كل الأمم، وإنمـا ليصبح شعباً مقدساً، شعب الله الحي».

٤ ـ العودة إلى التاريخ المقدس: الحلولية والعضوية

ويشرح فيش لاهوت/ ايديـولوجيـة الصهيونيـة الجديـدة، الصهيونيـة التي وعت ذاتها الحقة فيبيّن أن هذه الصهيونية ستكتشف أن جذورهـا لا توجـد في التاريـخ الغربي أو تـاريخ الشرق الأوسط القديم، أو ما يسمى التاريخ اليهودي (كما فسّره اللادينيون)، وإنما في الميثاق الذي عقد بين الرب والشعب (أي فيما سميناه في مكان آخر التاريخ المقـدس). هذا الميثـاق ليس مجرد تفسير ممكن للواقع، إنما هو الواقع ذاته كما تخبره اسرائيـل، وهو مصـدر حياة هـذا الشعب الأزلية، (ولنلاحظ أن «الواقع» الآن، واقع اسرائيل، مجال له قوانينه المقدسة الخاصة المقصورة على الشعب اليهودي، والتي لا يمكن لغير اليهـود التساؤل عن معنـاها والاحتجـاج عليها حتى إن سقطوا ضحايا لها).

وفي داخل هذا الإطار المتسق مع نفسه والمتناسق مـع مقدمـاته والـذي لا يكلف نفسه بالاشارة إلى ما هو خارجه تكتسب الأطروحات الصهيونية التقليدية بعداً مدهشاً جديداً.

فالتاريخ اليهودي ليس تاريخاً عادياً، والقومية اليهودية ليست قومية عادية (كما كان يدعي هرتزل وأتباعه)، وإنما هي كيان فريد. ويحلو لأتباع هذا الاتجاه أن يقتبسوا كلمات بلعم، الحراف الوثني الذي دعاه ملك مؤاب ليلعن العبرانيين القدامى عند اقترابهم من مملكته، فقال: «هوذا شعب يسكن وحده، وبين الشعوب لا يُحسب»[14].

فعزلة اليهود هي الشيء الطبيعي. ومن ثم فإن معاداة اليهود والرغبة العارمة في نبذهم ليست ظاهرة اجتماعية يمكن شفاء الأغيار منها، وإنما هي تعبير طبيعي عن وجود اسرائيل الغريب الذي يحدده الميثاق، إنها اعتراف بـ «سر اسرائيل» وثناء عليها. ففي داخل اليهودي توجد «جذور القلق» وهو «كجسم غريب، كخميرة توضع في المادة، لا يعطي العالم أي سلام».

ويقول فيش إن مبدأ الحوار عند بوبر هو أدق فكرة لوصف الصهيونية الجديدة، ولكن مشكلة بوبر هي في أنه قلّص مبدأه وقصره على عالم الذات والروح وحسب، ولم يطبّق رؤيته على عالم الدولة، على الرغم من أن نسقه الفكري يتضمن ذلك. وهذا ما يفعله فيش والصهاينة الجدد، فهم يطبّقون مبدأ الحوار على كل مجالات الحياة العامة والخاصة. ولعله، انطلاقاً من هذا، كان ينبغي أن نسميها «الصهيونية الحوارية». ولكننا نرى أن تسميتنا أكثر دقة لأن الاستعارة العضوية بشكلها المادي، كما عند آحاد هعام والحلولي، كما عند كوك، ترد في كتابات كل الصهاينة بشكل جزئي إلى أن تصل إلى تحقيقها الكامل في الصهيونية العضوية. كما أن هذه الاستعارة محورية في كتابات بوبر، وما الحوار إلّا شكل من أشكال الوحدة العضوية وتعبير عن الحلولية. وعندما نصفها بأنها صهيونية عضوية، فنحن نعني أنها صهيونية صفّت كل الازدواجيات والانشطارات، وملأت كل الفراغات، وسدت كل المسافات، وظهرت الصيغة الصهيونية خالية تماماً من الشوائب بحيث أصبح الشكل ملتحماً بالمضمون، وأصبحت القومية هي الدين، والدين هو القومية.

هذه هي بعض الأفكار الأساسية للصهيونية العضوية الجديدة. يقول فيش إن ثمة جماعة جديدة أدركت «أهمية الايمان بالميثاق»، أعضاؤها مجموعة من البسطاء، تنطلق من «ايمان مبدئي بفرادة اسرائيل»، هذه الجماعة هي غوش ايمونيم أول تنظيم سياسي صهيوني عضوي لا يلجأ إلى ديباجات خارجية، ويستوطن في الضفة الغربية لا لحماية اليهود أو للحفاظ على أمن الدولة أو لخدمة الاستعمار أو من أجل الديمقراطية أو الاشتراكية أو الحضارة الغربية، وإنما لتحقيق الوعد الإلهي والميثاق بين الله واسرائيل. إن الاستيطان هو جزء من الحوار الأزلي بين الشعب والله ـ على حد قول بوبر ـ ومن ثم فهو عملية لا تنتهي ولا حدود لها. ولقد بدأ الصهاينة أخيراً يكتشفون هويتهم. «سر القداسة وحلم الخلاص»، و «الفرادة» و «عبثها» و «فحوى الوعد الإلهي».

---

(١٤) المصدر نفسه، «سفر العدد،» الاصحاح ٢٣، السطر ٩. (ويمكن ترجمتها إلى: هوذا شعب عضوي مقدس، لا يختلط بالشعوب الأخرى، ولا يندمج معها، وبين الشعوب لا يحسب، فهو منبوذ).

٥ ـ الصهيونية الجديدة: لماذا؟

وهـذه كلها كلمات كبـيرة وضخمة ـ تحتـاج إلى تفسير. فحينـما يتحدث أحـد عن قـداسة شعب، ثم يحتل أرض شعب آخر لا بد من أن يكون هنـاك علاقـة ما بـين القول والسلوك. ففي فترة ما قبل الدولة، كان الصهاينة يتحـدثون عن العمـل (وليس المقدس)، لأنهم كـانوا يريدون أن يحلّوا محـل العربي، ولـذا كانت الـديباجـة الاشتراكيـة ومفهوم اليهـودي الخالص مناسبين. فلمَ الآن الديباجة المقدسة العضوية؟ يضع حويل فلورشايم يدنا على المفتـاح حينما يقول إنه من دون الوعد الإلهي، ومن دون التوسيع الديني، «تصبح اعادة الأرض إلى اليهود فعـلاً لاعقلانياً يوقع الظلم بسكان فلسطين العرب». ويصبح من العسير شرح المطالبة اليهـودية بـالأرض المقدسة، وأسبقية المطالب اليهودية على الحقوق العربية.

إن الصهيونية الجديدة هي تـوسيع للوضـع الجديـد. والوضـع الجديـد يتلخص في أن الاستعمار الصهيوني قـد ضم رقعة كبـيرة من الأرض، من دون وجه حق، واحتلهـا واستبعد أهلها، خارقاً بذلك كل الأعـراف الدينيـة والخلقية والـدولية، ولا يمكن لأي منـطق مهما بلغ من حـذاقة وصقـل، أن يبرر ذلـك ـ وبخاصـة أن العرب يـرفضون قبـول الأمر الـواقع، ولم يختلفـوا بعد كـما كان من المفـروض أن يفعلوا، ولا سيما أنـه ليس عند الصهـاينـة أي حلول حتى، ولو نظرية، لهذا الوضع.

وحـالة العـزلة الـدائمة التي يعـانيها المستـوطن اليهودي يمكن تفسيرهـا هي الأخـرى بالطريقـة نفسها. فالشعب اليهودي المقـدس ـ كما تقـدّم ـ «شعب يسكن وحده، بـين الشعوب لا يحسب»، ولـذا يمكنه أن يستـوطن الخليل ونـابلس، حفنة معـزلة وسط المحيط العـربي، شعب عضوي منبوذ حقاً، ويرى أن وجود منزله بجوار البركان أمر طبيعي تماماً، منصوص عليـه في التراث الديني. أما حالة الحرب الدائمة فهي الأخـرى حالـة ناجمـة عن القداسـة. وقد قـال الحاخام تسفي يهودا كوك (Yehuda Kook) (ابن المفكـر الصهيوني الحـاخام كـوك) إن جيش الـدفاع الإسرائيـلي هو قـداسة كـاملة، انـه يمثّـل حكم شعب الله فـوق أرضـه. واليهـودي العضـوي الحق لا يبحث قط عن السـلام، وكـما قـال الحـاخـام يعقـوب أريـيـل (Yaacov Ariel) إن اليهودي المتدين يعترض على السلام، فهو يحتفظ بوعي تاريخي فيها مثل النصـائح الدينية المقدسة تحمـل العنوان الصريـح التالي: «الـوصية التـوراتية الخـاصة بـالإبادة»، وقـد نشرتها مجلة «بات كـول» التي يصدرهـا اتحاد طلبـة جامعـة بارايـلان في اسرائيل بتـاريخ ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٨٠.

وقـال الحاخام اليعازر فـالدنـبرغ: (Eliezer Waldneberg) يجب منع غـير اليهـود من العيش في القـدس، كـما يجب ألاّ يُسمـح لغـير اليهـود بـأن يتحـولـوا إلى أغلبيـة في الـدولـة الصهيونية وهو أمر من الواضـح أنه لا يمكن انجازه بالطرق السلمية أو الديمقراطية.

وهكذا تكون الصهيونية العضوية قد زودت المستوطن الصهيـوني بإطـار ادراكي يعقلن عزلته الكاملة، ويبرر بطشه وسطوته وغزوه ووحدته، بحيث يجعل من حالته هذه استمراراً لما

كان، واستعداداً لما سيكون، وتحقيقاً للرؤى التوراتية. ألم يقل «إنه شعب يسكن وحده، بين الشعوب لا يُحسب»؟ إن المستوطن الذي بنى بيته بجوار البركان، ويحيا في خطر دائم يمكنه أن يسوّغ موقفه بخلع القداسة على نفسه بحيث يرى نفسه على أنه أداة من أدوات الخلاص، وجزء من عملية إلهية ضخمة لا يمكن التحكم بها تماماً، مثلما كان يعقلن الجندي الغربي وجوده في غابات افريقيا الحارة السوداء بلون جلده الأبيض والأعباء الأخلاقية الناجمة عن ذلك، وبذا تكون الصهيونية العضوية قد صفّت أي ازدواجية، وأسكتت أي تساؤلات، وجردت المستوطن الصهيوني من أي إنسانية وخلعت عليه قداسة تحرمه من وجوده الانساني الحق. وبهذا تكون الصهيونية الغربية بديباجاتها كافة ـ التي لم ترَ اليهودي إلاّ شيئاً أو سلعة قد تحققت تحققاً كاملاً، فأعضاء المادة البشرية قد استنبطوا الرؤية تماماً.

وقد يحق لنا أن نثير بعض التساؤلات بخصوص تصفية الازدواجية ذاتها، إذ يلاحظ روبنشتاين أن المجتمع الاسرائيلي من أكثر المجتمعات تسيباً في العالم، ويسود فيه التساهل الشديد في الأمور الأخلاقية، ومع هذا لا تتحدى الغوش ايمونيم هذه الاتجاهات، وتغضّ الطرف عنها. ويعود هذا إلى أن هذه الجماعة تحتاج إلى تمويل ضخم لعملية الاستيطان المكلفة، ومن ثم يتعينّ عليها أن تعتمد على الحكومات اللادينية وهي إن تحدّث الأغلبية اللادينية وعكرت صفوها، فإن هذا قد يؤدي إلى توقّف الاعانات، ولذا فهي تؤثر السلامة، ولا تهاجم الاباحية، ولا تعكر صفو اليهود اللادينيين الذين لا يتبعون الوصايا والنواهي اليهودية، ولا يكترثون بها.

بل إن جماعة غوش ايمونيم تقدّم عملية الاستيطان المقدس ذاتها إلى الجماهير غير المؤمنة من خلال لغة براغماتية عملية مفهومة تماماً لديها: إسكان منخفض السعر على مقربة من المدن الكبرى (أي أن الصهيونية العضوية ليست عضوية بما فيه الكفاية، فهي تتمسح بالديباجات الاستهلاكية، السائدة في المجتمع الصهيوني).

وقد لاحظ الأديب الاسرائيلي ابراهام يهوشاواع (Abraham Yahoshua) أن أعضاء الغوش ايمونيم يعرفون أن إصلاح المجتمع الاسرائيلي بروح التوراة أمر مستحيل... وبما أن الشريعة أصبحت «مهمة مستحيلة»، تجدهم يحاولون أن يربطوا المجتمع الاسرائيلي من خلال تحدٍّ قومي له لون ديني. ووجدوا ضالتهم في مفهوم «الأرض»، فهي هدف مقدس من وجهة نظرهم الدينية، ومقدس من وجهة نظرهم اللادينية أيضاً، لذا فهم يهاجمون اليهود المتدينين الذين يتخذون مواقف معتدلة من العرب دون هوادة (ومن المهم أن نذكر هنا أن ثمة أصواتاً داخل اسرائيل ويوجد يهود متدينون أعضاء في جماعة السلام الآن).

ولكنهم مع هذا على أتم استعداد للتسامح مع شارون حينما يزور المستوطنات في الضفة الغربية راكباً سيارته يوم السبت، الأمر الذي تحرّمه الشريعة اليهودية». وأعضاء الغوش ايمونيم، من هذه الناحية، لا يختلفون كثيراً عن جابوتنسكي الملحد، فكلاهما يرفض الاحتكام إلى قيم خارجة عنه، وكلاهما يوظف القيم الدينية في خدمة الأهداف الزمنية.

ويبدو أن الغوش ايمونيم يكتسحون المستوطن الصهيوني تماماً، فكل الوزراء (عماليون ومراجعون من اتباع المعراخ والليكود) يسارعون بتأييدهم، وبدأت العناصر الاستيطانية في كل من المعسكرين تنجذب إلى هذه الحركة الاستيطانية (فالصهيونية هجرة واستيطان). وبدأ الزعماء اللادينيون يستخدمون الرموز الدينية في أحاديثهم. وأعلن بيريز مؤخراً أنه بدأ يتلقى دروساً في الدين على يد أحد الحاخامات، وبدأ يتم جمع الشمل، وملء الفراغات، وبدأت القومية تصبح ديناً والدين قومية.

٦ ـ وجه كاهانا الكئيب

على الرغم من أن بعض أعضاء غوش ايمونيم ومفكري الصهيونية العضوية يحاولون الاحتفاظ بمسافة بينهم وبين الحاخام مائير كاهانا (كما فعلت الهاغاناه مع الأرغون، وكما فعل جابوتنسكي مع اشيميير). إلاّ أن تفكيره لا يخرج عن كونه ترجمة جماهيرية للأسس الفلسفية نفسها، وكاهانا هو رئيس حركة كاخ، المنظمة الصهيونية التي صاغت شعارها على النحو التالي: يد تمسك بالسيف وأخرى بالتوراة، كُتب تحتها كلمة «كاخ»، وهي كلمة عبرية تعني «هكذا»، بمعنى أن السبيل الوحيد لتحقيق الآمال الصهيونية هي التوراة والسيف (وهذه أصداء لبعض أقوال جابوتنسكي).

وتصوّر حركة كاخ، لليهودية وعلاقتها بالصهيونية، لا يختلف كثيراً عن التصور العضوي لها. فكاهانا يرفض الديباجات الصهيونية المتأثرة بالحضارة الغربية أو بقيم الديمقراطية، ويؤكد أن اليهودية دين بطش وقوة، ولذا فقد صرّح بأنه لا يعرف يهودياً متديناً ليس على استعداد للقول بأن «ما فعلناه بالكنعانيين أيام يشوع بن نون [أي ابادتهم بحسب الادعاء التوراتي] لم يكن عادلاً».

والصهيونية بحسب تصوره قد فقدت قوتها وطاقتها حينما انفصلت عن هذه اليهودية الباطشة، ولا سبيل لبعثها إلا من طريق ربطها بها مرة أخرى (أي تخطي الازدواجية التي أشار إليها فيش). ولذا يطالب كاهانا بتغيير التعليم في اسرائيل تغييراً شاملاً ودمجه باليهودية تماماً. أما بالنسبة إلى أعضاء الأقليات فعليهم الهجرة إلى اسرائيل، إذ إنه لا مستقبل لهم هناك. وهو يرى أن يهود العالم (الشعب العضوي المنبوذ) يتعرضون لعملية إبادة جديدة، وأن المؤسسة اليهودية في العالم بأسره عفنة خائنة لأنها لا تنبّه اليهود إلى الخطر المحدق بهم. والشعب اليهودي يقف الآن على عتبات الخلاص النهائي، وسيأتي الماشياح (المسيح) لا محالة، وسيسود الشعب المختار على كل الشعوب الأخرى.

وتترجم الأفكار نفسها بخصوص اليهود واليهودية إلى فكر محدّد بخصوص الدولة الصهيونية. فاسرائيل، بحسب رؤية كاهانا، هي وطن الأمة اليهودية، ومن ثم يكون اعتناق اليهودية هو الأساس الوحيد لاكتساب الجنسية الاسرائيلية، ومن لا يعتنقها يظل «غريباً» لا يتمتع بأي حقوق سياسية. والدولة اليهودية العضوية لن تسمح بتكاثر هؤلاء الغرباء حتى لا يهددوا أمنها، ولن يمنحوا سوى إقامة موقتة مدة سنة واحدة قابلة للتجديد، بعد خضوعهم

إلى تحقيق دقيق في نهاية كل عام، والعرب الذين يبقون داخل الدولة اليهودية عليهم أن يقبلوا العبودية، (يبقون عبيداً ودافعي ضرائب وهم سيبقون في الدرجة السفلى. . . لا يرفعون رؤوسهم في وجه اسرائيل).

وسيُمنع غير اليهود (أي العرب) من الإقامة في القدس، ومن التعيين في أي وظائف مهمة، ومن التصويت في انتخابات الكنيست. كما سيُمنع الاختلاط بينهم وبين اليهود في كثير من الأماكن العامة كالبلاجات والمدارس. وبطبيعة الحال سيُحظر الزواج المخلط[١٥]. كما بيّن مايكل ايتان، (Michäel Eytan) عضو الكنيست الاسرائيلي.

ويوزع كاهانا خريطة لاسرائيل تمتد من النيل إلى الفرات، إذ إنه ـ بحسب رأيه ـ «لا مجال للشك فيما ورد في التوراة، أن أرضنا تمتد من النيل إلى الفرات». والعنصر الجغرافي مهم للغاية في تفكيره، كما هي الحال في الفكر الصهيوني بشكل عام. فالأرض، كما يقول، هي الوعاء الذي يضمّ جماعة من البشر، عليهم أن يحيوا حياة متميزة عن غيرهم من الجماعات الانسانية، وأن يحققوا رسالتهم القومية والتراثية. والدولة هي الأداة لتحقيق ذلك الغرض، ولتمكين الشعب من بلوغ غاياته. فالأمة هي صاحبة الأرض وسيدتها، والناس هم الذين يحددون هوية الأرض وليس العكس. فالشخص لا يصبح اسرائيلياً لأنه يعيش في أرض اسرائيل، ولكنه يصبح اسرائيلياً عندما ينتمي إلى شعب اسرائيل، ويصبح جزءاً من الأمة الاسرائيلية.

والدولة الصهيونية التي سيعبّر اليهودي من خلالها عن هويته، دولة عضوية تقوم على وحدة السلالة ونقاء الدم، كما تقوم على أساس اعلان السيادة اليهودية المطلقة على فلسطين، من خلال حياة مستقلة في إطار من الثقافة اليهودية المهيمنة على جميع مناحي الحياة في اسرائيل. والنظام السياسي الأمثل ـ كما يراه كاهانا ـ هو نظام يستند إلى التوراة، ولذا فهو يفضّل قانون التوراة على قانون الكنيست تماماً مثل فلاسفة الصهيونية الجديدة.

إن تطرّف كاهانا لا يمكن تفسيره إلاّ بالعودة للنسق الصهيوني، فهو نسق يحتوي على بذور معظم هذه الأفكار والممارسات. وإذا كان هرتزل قد تحدّث عن طرد السكان الأصليين بشكل ليبرالي عام، فلأنه كان في أوروبا، وليس مضطراً للتوجه إلى التفاصيل المحددة في هذه المرحلة، فقد كان مشغولاً بالبحث عن إحدى القوى العظمى لتقف وراءه ولتشد من أزره وتعضده ولتقبل به عميلاً لها، ولذا فالصياغات العامة بالنسبة إلى السكان مناسبة تماماً في تلك المرحلة.

وإذا كانت الدولة الصهيونية بعد عام ١٩٤٨ احتفظت بالديباجة الاشتراكية، فلأنها

---

(١٥) ثمة تشابه كبير بين قوانين كاهانا (الصهيونية العضوية) وقوانين نورنبرغ (النازية العضوية)كما بيّن مايكل ايتان، عضو الكنيست الاسرائيلي.

كانت قد «نظّفت الأرض من معظم العرب» ـ وكان بوسعها أن تكبّل الأقلية المتبقية بمجموعة من «القوانين»، وأن تتحدث بعد ذلك عن الاشتراكية والإخاء. أما الآن فقد زادتْ التفاصيل، واحتدمت الأزمة الديمغرافية، وتصاعدت المقاومة، ولذا تسقط الديباجات، وما كان جنينياً كامناً يُفصح عن وجهه ويصبح صريحاً كاملاً.

تعقيب

عبد المالك خلف التميمي (*)

أدركت الحركة الصهيونية منذ البداية أن الفكر هو وراء كل نهضة وكل تغيير تاريخي، لذا ركزت على هذا الجانب، وعملت جاهدة لإعطاء مضمون فكري وتفسير تاريخي لفكرة إقامة الوطن القومي لليهود.

بدأ الباحث بمناقشة مسألة نقل يهود العالم إلى فلسطين والتخلص من سكانها، وتحدّث عن نظرة الصهيونية إلى العربي المتخلف، وفكرة الصهيوني كممثل للحضارة الغربية، ثم العربي الهامشي في «اسرائيل»، وقضية الإدارة الذاتية كمحاولة لفصل الإنسان عن الأرض، وتهجير الفلسطينيين، ودفع تعويضات لهم وتشجيعهم على الهجرة. واعتبر الباحث ذلك تغييباً، ثم أشار إلى الاستراتيجية الصهيونية، وكيف أنها تنكر القومية العربية، ثم انتقل إلى المسألة الديمغرافية التي تشكّل أزمة في الكيان الصهيوني، محورها الزيادة في نمو العرب الفلسطينيين، وهي أعلى من نسبة اليهود في المواليد. ويخلص إلى أن ذلك يشكّل خطراً على الدولة الصهيونية.

إن هذه النظرة لم تأخذ بعين الاعتبار مسألة الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، وتهجير العرب منها كعامل مؤثر أيضاً في التركيب الديمغرافي على المدى البعيد.

وفي نهاية الفقرة المعنونة «شعب بلا أرض» تحدّث الباحث عن معسكرات الإبادة لليهود وغيرهم على يد النازية، وتأثير ذلك في تناقص عدد يهود أوروبا. هنا أرجو أن نلاحظ أن مسألة إبادة اليهود على يد النازية بالحجم الذي تتحدث عنه الحركة الصهيونية، مبالغ فيه إلى حد كبير، لذلك يجب عدم تصديق المصادر الغربية في هذه المسألة، ولا سيما أنها استقت معلوماتها، في الغالب، من المصادر الصهيونية.

(*) قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الكويت.

وتطرّق الباحث بعد ذلك إلى قضية مهمة ملخصها أن اندماج بعض اليهود في المجتمعات الأخرى كان عاملاً قلل من عدد اليهود في العالم، وسؤالنا هنا، لماذا لا نعتبر ذلك عاملاً ايجابياً لمصلحة الحركة الصهيونية داخل تلك المجتمعات؟ الجواب هو لأن اليهودي سيبقى يهودياً والصهيوني سيبقى صهيونياً. ثم أشار الباحث وهو يتحدث عن المسألة الديمغرافية إلى أن معدلات الهجرة إلى «اسرائيل» عام ١٩٨٥ بلغت أدنى مستوى لها (١١٢٩٨ مهاجراً). ان انخفاض أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين في سنة معيّنة لا يدل على تغيير ديمغرافي رئيس وخطير، ذلك أن مقابلتها بأرقام أخرى في سنوات عديدة قد توضح عكس ما نريد، والمراهنة أيضاً على الهجرة اليهودية العسكية من داخل «اسرائيل»، بأخذ عيّنات وأرقام لبعض السنوات، يجب ألا تبعدنا عن الحقيقة الأساسية في هذه المسألة، ألا وهي كم كان عدد اليهود في فلسطين قبل قيام الكيان الصهيوني، وكم أصبح عددهم أثناء قيامه وبعده، وما تأثير ذلك في فلسطين والوطن العربي؟

بعد ذلك يعرّج الباحث على أسباب النزوح من «اسرائيل» أو هجرة اليهود منها، ويقول في هذا الصدد «إن أسباب ذلك هي الحرب اللبنانية، والانهيار الاقتصادي في «اسرائيل»، وتصاعد الكاهانية المتطرفة، والتوجه النفعي لليهود». وليسمح لنا زميلنا الفاضل بأن نتساءل لمَ لا تكون هذه الأسباب دافعاً إلى هجرة يهود آخرين إلى فلسطين، وليس هجرة بعض اليهود منها إلى الخارج فحسب؟

ينقلنا الباحث بعد ذلك إلى مسألة مهمة وهي مسألة «حدود اسرائيل»، ويعتبر عدم تحديدها أزمة في الكيان الصهيوني، وأنا أعتقد عكس ذلك. فالحركة الصهيونية و«اسرائيل» تتعمدان عدم تحديد الحدود لأن طبيعة هذه الحركة وهذا الكيان استيطانية، توسعية، استعمارية تجعله يسعى للتوسع في الأرض العربية.

أما المسألة الأساسية التي توقّف عندها الباحث فهي الأزمة الايديولوجية للصهيونية، وعلاقتها بـ «دولة اسرائيل»، هل هي الكل والدولة الجزء، أم أن الدولة وريث الحركة الصهيونية، أم أنها أداة تحقيق الصهيونية؟

لا يهمنا الجدل حول هذه المسألة كثيراً، وليس هذا محور القضية الفكري. فالصهيونية عقيدة ونظرية استيطانية استعمارية بدأ تطبيقها بالهجرة والاستيطان وإقامة الدولة وحياتها متوقفة على ضعف العرب أو قوّتهم في وطنهم العربي. والايديولوجية هي مجموع القيم والأخلاق والأهداف التي يراد تحقيقها على المدى القريب والبعيد، كما يقول المفكر المغربي عبد الله العروي، وهذا ما احتواه المشروع الصهيوني.

ثم تطرّق الباحث إلى قضية جوهرية، وهي محور البحث: الصهيونية التقليدية والصهيونية الجديدة، ويخلص إلى أن الصهيونية الجديدة لا تختلف عن الصهيونية التقليدية، ومحورها «غزو الجاليات وجذب المهاجرين واستيعابهم بصورة كاملة، وتكوين نسيج اجتماعي سليم، واعداد جماعات للاستيطان، وبث روح جديدة في التربية، وتجديد الابتكار والخلق الروحي، وتنظيم الصفوف لبناء

دولة اسرائيل حتى تصبح عملياً الوطن القومي للشعب اليهودي بأسره، والتركيز على مشروع تقوية الثقافة اليهودية الذي طُرح في مؤتمرات الصهيونية الأخيرة».

وتحت عنوان «الصهيونية العضوية أو الحلولية»، بدأ الباحث مناقشة الفكر اليهودي والصهيوني من منطلق ديني وسياسي، وأعتقد أنه كان على الباحث أن يبدأ البحث من هذه النقطة كوجهة نظر تاريخية. وتدور المناقشة التالية في البحث حول مسألة الربط بين الدين والقوة اليهودية، وكيف اتفق الصهاينة رغم تباينهم واختلاف اتجاهاتهم على الموقف الديني القومي للحركة الصهيونية، وذلك يعني أن الفكرة التقليدية التي تقول بأن الجماعة اليهودية كانت جماعة دينية ثم تحولت منذ قيام الحركة الصهيونية إلى جماعة سياسية أعيد فهمها وتعريفها بالصهيونية الجديدة التي يركز عليها الباحث، إذ إنها تربط بين الدين والسياسة، وقد تعايش التياران الديني القومي واللاديني معاً.

ومن خلال بحث الكاتب لحركة غوش ايمونيم الاستيطانية، يخلص إلى أنها التعبير الحقيقي عن الصهيونية الجديدة، ولا أعتقد أن هناك حركة صهيونية تقليدية وأخرى جديدة، فهي حركة صهيونية واحدة، لعب الواقعان السياسي والاجتماعي داخلياً وخارجياً دوراً في التأثير في فكرها وسلوكها.

إن هذه الملاحظات لا تقلل من قيمة البحث العلمية، ولقد رأيت في الباحث قدرة ممتازة على فهم الحركة الصهيونية وتطورها.

الفصل الثالث

الحركة الصهيونية بين الفكر والممارسة

أحمد سعيد نوفل (*)

(*) مدير تنمية الموارد في مؤسسة التعاون الفلسطينية ـ سويسرا.

تمهيـــد

نشأت الحركة الصهيونية في أوساط اليهود في منتصف القرن التاسع عشر، مع ظهور عصر القوميات في أوروبا. وبدأ زعماء اليهود بطرح مفهوم جديد لحل مشكلتهم، بخاصة بعد عام ١٨٨١، عندما اجتاحت روسيا القيصرية موجة من الاضطرابات، على أثر اغتيال القيصر الكسندر الثاني، التي اتهم في المشاركة فيها بعض اليهود الروس. وظهر العداء ضدهم في الأوساط الشعبية، الأمر الذي دفع الآلاف منهم إلى الهجرة إلى أوروبا. ومن جهة ثانية ظهر تيار في الأوساط اليهودية يرفض الاندماج في المجتمعات الأوروبية، ويطالب بالعمل من أجل التوجه إلى «أرض اسرائيل»، بحسب ما جاء في الكتب الدينية اليهودية، كحل لمشكلة اليهود في العالم. ومع أن بعض زعماء الحركة الصهيونية، أمثال هرتزل، لم يحددوا فلسطين فقط لإقامة الدولة اليهودية عليها، بل اقترحوا بدائل أخرى، إلّا أن أغلبية زعمائهم اقترحوا فلسطين. وذلك لارتباطها، من وجهة نظرهم، بالمعتقدات الدينية التي كانت سائدة في صفوف اليهود، وبخاصة المتدينين منهم.

اتضحت معالم الفلسفة الصهيونية في نهاية القرن الماضي، وبدأ زعماء الحركة الصهيونية بتنفيذ المبادىء التي اتفقوا عليها بخاصة بعد المؤتمر الصهيوني الأول الذي انعقد في بال عام ١٨٩٧. ومنذ ذلك الوقت سارت الفكرة الصهيونية، وما زالت، جنباً إلى جنب مع الممارسة في تنفيذ المخططات الصهيونية ضد العرب. وستحاول هذه الدراسة البحث في الممارسات الصهيونية منذ أربعين عاماً ضد الفلسطينيين، من خلال دراسة العلاقة القائمة بين الفكر الصهيوني والممارسة الصهيونية، لإثبات أن الممارسات العنصرية الصهيونية ضد العرب في فلسطين المحتلة لا تأتي بمعزل عن الفلسفة الصهيونية المبنية على أفكار إرهابية وعنصرية، وأن معاملة جنود الاحتلال الاسرائيلي لأبطال الانتفاضة من قسوة وعنف، جاءت متوافقة مع

التنشئة السياسية التي أُنشئوا عليها والتي كانت الايديولوجيا الصهيونية الأرضية التي أخذ عنها هؤلاء أفكارهم ويمارسون الآن ما تعلموا منها في مدارسهم ومعسكراتهم من أفكار ارهابية، بعدما تغذوا بتلك الأفكار المعادية للعرب طوال السنوات الماضية.

أولاً: الصهيونية وفكرة العنف والعنصرية

تأثرت الفلسفة الصهيونية بالأفكار العنصرية التي ظهرت في أوروبا في القرن التاسع عشر، ولاسيما في المانيا، وفي ظهور أفكار التفوق العنصري عند العرق «الآري» ضد شعوب أوروبا؛ كما تأثرت الصهيونية في منتصف القرن التاسع عشر بمدرسة الاصلاح الكولونيالي في أوروبا التي كانت تدعو إلى تهجير الأوروبيين البيض إلى افريقيا وآسيا، حيث أيد الزعيم الصهيوني ماكس نوردو تلك المدرسة، وطالب بنقل العاطلين عن العمل إلى المستعمرات للعمل في الزراعة من أجل التخلص من مشكلة البطالة، بدلاً من أصحابها الأصليين الذين سمّاهم «العناصر الأحطّ». ودعت الوكالة اليهودية فيما بعد إلى اتباع الأسلوب الاستعماري الأوروبي نفسه في فلسطين من أجل أن يحل «العنصر المتقدم حضارياً في السيادة على العنصر الأقل تقدما»[1]. وأوحت الصهيونية للأوروبيين بأنها قادرة على تمدين السكان الأصليين في فلسطين، من خلال ارسال المستوطنين الأوروبيين إليها؛ وبأن الإنسان اليهودي الأوروبي هو أفضل وأكثر قدرة على العمل من الإنسان الفلسطيني الذي صورته على أنه متخلف.

واستند مفكرو الحركة الصهيونية الأوائل إلى أصول توراتية من أجل إظهار تفوقهم على الشعوب الأخرى، والسماح لهم باستعمال العنف والتمييز العنصري ضد «الأغيار»، مثل تركيزهم على أن اليهود هم «شعب الله المختار» و «أنا الرب الحكم الذي ميّزكم عن الشعوب». ويقول ليون بينسكر، أحد مؤسسي الحركة الصهيونية، بأن «الشخص الذي لا يقول إن الشعب اليهودي هو شعب الله المختار لا بد أن يكون أعمى». ومع أن الحركة الصهيونية السياسية التي نشأت في أوروبا، وانتقل زعماؤها إلى فلسطين فيما بعد، كانت علمانية في معظمها، إلاّ أننا لا نستطيع أن ننكر الاستغلال الكبير الذي استُغلت به الديانة اليهودية من قبل زعماء الحركة الصهيونية للتأثير في الرأي العام اليهودي في أوروبا وربطه بعوامل توراتية قديمة، لإغرائه بالهجرة إلى فلسطين[2].

وكما استعملت الدول الأوروبية الاستعمارية القوة والعنف والتمييز العنصري ضد

---

(١) خالد القشطيني، الجذور التاريخية للعنصرية الصهيونية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١)، ص ٢٥.

(٢) عبد الوهاب محمد المسيري، الايديولوجية الصهيونية: دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة، ٢ ج، سلسلة عالم المعرفة، ٦٠ - ٦١ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢)، ج ٢، ص ١٦٥.

شعوب المستعمرات في آسيا وافريقيا لبسط هيمنتها ونفوذها على مستعمراتها، استعملت الحركة الصهيونية أيضاً الأسلوب نفسه، إلاّ أنها استغلت الدين اليهودي لإظهار القوة التي استعملها اليهود من قبل ضد أعدائهم. وفي سفر يشوع، في التوراة، هنالك تمجيد لاستعمال العنف ضد «الأعداء». ويشوع بن نون هو الذي دخل أريحا وقال لأتباعه من اليهود: «اقتلوا كل ما في المدينة من رجل وامرأة، من طفل وشيخ، حتى البقر والغنم بحدّ السيف». كما فعلوا في مكان عاي من أرض كنعان «وكان لما انتهى اسرائيل من قتل جميع سكان عاي في الحقل في البرية، حيث لحقوهم وسقطوا جميعاً بحد السيف حتى فنوا». وفي محاولة لتقريب صورة الماضي مع الحاضر، نجد أن هذا هو الأسلوب نفسه الذي اتبعته الحركة الصهيونية ضد العرب في مجازر دير ياسين، وقبيه، وكفر قاسم، وما زالت تستعمله في فلسطين المحتلة. وإذا كانت قصة يشوع بن نون قد حدثت قبل آلاف السنين، فإن الصهيونية تحاول أن تعيدها إلى أذهان اليهود باستمرار، وتدرّسها في المدارس الإسرائيلية. ولهذا، عندما سئل تلاميذ مدرسة ابتدائية عن الحادث، أعلن ٦٠ بالمائة منهم أنهم يوافقون على ما فعله يشوع، كما أعلن ٣٠ بالمائة منهم عن رغبتهم بتكرار العملية نفسها ضد أهالي القرى العربية. ويصف بن غوريون، أول رئيس وزراء للكيان الصهيوني، يشوع بأنه «بطل التوراة»، وبأنه «لم يكن مجرد قائد عسكري، بل كان المرشد لأنه توصّل إلى توحيد قبائل اسرائيل». وهو يريد من ذلك أن يمجد الأشخاص اليهود الذين استعملوا العنف والإرهاب ضد الآخرين.

ولهذا نجد أن زعماء الحركة الصهيونية أشادوا بفكرة العنف، وطالبوا بممارستها ضد العرب، حتى أصبحت عقيدة في الفكر الصهيوني. ويطالب جابوتنسكي، الأب الروحي لبيغن، الصهيونية بأن تكون عدوانية في «الفكر والعمل»، وهو يعبّر بذلك أصدق تعبير عن حقيقة الصهيونية التي فهمها بيغن وشامير وطبقاها ضد العرب منذ عام ١٩٣٦.

وكذلك، فإن دعوة بن غوريون لاستعمال العنف في كتابه النبي المسلح تلقّفها من بعده تلامذته أمثال دايان وبيريز ورابين. وها هو هرتزل، الذي يعتبر مؤسس الحركة الصهيونية، يتحدث عن ضرورة استعمال العنف ويقول: «لا يتم تأسيس دولة الآن إلاّ بالأسلوب ذاته اللذي كان يستعمل قبل ألف سنة... وإذا أجبرنا على أن نخلي بلداً من الوحوش، علينا تأليف حملة صيد كبيرة، ونجمع الحيوانات كلها معاً ونلقي في وسطها القنابل المميتة»(٣). ويمكن ربط هذه الأفكار بالممارسات التي قامت بها العصابات الصهيونية. الهاغاناه وشترن والأرغون ضد العرب، التي كانت تزرع القنابل في الأسواق العربية وتهاجم القرى وتدمرها. وسقط ما بين عامي ١٩٣٦ و١٩٤٨ من جراء العمليات الارهابية التي كانت تقوم بها العصابات الصهيونية تلك ضد العرب ١٨٦٥ شهيداً معظمهم من المدنيين والنساء والأطفال. وسقط في مجزرة دير ياسين فقط ٢٥٤ شهيداً. ولم تكن الممارسات الإرهابية التي قامت بها تلك العصابات بعيدة عن أفكار زعماء الحركة

---

(٣) Theodor Benjamin Herzl, *A Jewish State: An Attempt at a Modern Solution of the Jewish Question* (London: Central Official of the Zionist Organisation, 1895).

الصهيونية، ولا عن الجذور التاريخية ـ الدينية للصهيونية. ويعرّف جابوتنسكي السياسة بأنها «القوة، ونحن لا نملك هذه القوة، ويجب على الصهيونية أن تسعى لكي تصبح قوية». وهو بالطبع يريد استعمال هذه القوة، كما يقول، من أجل أن «يوافق العرب على المشروع الصهيوني، لأن موافقتهم منوطة باستعمال القوة وتركيعهم». ويعترف وايزمن، أول رئيس للكيان الصهيوني، في مذكراته التجربة والخطأ بأن الروح العسكرية تسيطر على اليهود لأنهم ارتموا في أحضانها، بل وأكثر من ذلك، لقد استعملوا العنف والارهاب وهم على استعداد للتعاون مع الشر كقوة لها فوائدها في تحقيق الوطن القومي اليهودي. وعندما يربط بيغن بين وجوده كإنسان مع وجوده كمحارب «أنا أحارب، إذاً أنا موجود» ويقول: «إننا كصهاينة نقتنع بفعالية الإبادة الجسدية من أجل التخلص من أولئك الذين يريدون جعل حياتنا صعبة»، فإن مثل هذه التبريرات في الفكر الصهيوني تأتي لكي تبرر ضرورة قيام الكيان الصهيوني والمحافظة عليه عند اليهود الصهاينة. ولكن هل تبدلت الأفكار التي نادى بها زعماء الحركة الصهيونية قبل عام ١٩٤٨ بعد قيام الدولة اليهودية في فلسطين؟ بالطبع لا. وعودة إلى أفكار بيغن والزعماء الصهاينة الآخرين توضح لنا أن الفكر الصهيوني المرتبط بالعنف والإرهاب والعنصرية لم يتبدل، ولم تخفّ حدة عدوانيته بعد قيام اسرائيل، بل على العكس زادت، وأصبح الزعماء الذين نادوا باستعمال الارهاب والعنف ضد العرب هم أنفسهم الذين قادوا السلطة في اسرائيل، ووضعوا القوانين العنصرية ضد العرب بشكل يتلاءم مع أفكارهم العدوانية كما سنرى فيما بعد.

ويخاطب مناحيم بيغن الجنود الإسرائيليين في عام ١٩٥٦ خلال العدوان الثلاثي على مصر بقوله: «ينبغي أيها الاسرائيليون، ألّا تلينوا أبداً عندما تقتلون أعداءكم، ينبغي ألّا تأخذكم بهم رحمة حتى ندمّر ما يسمّى بالثقافة العربية التي سنبني على أنقاضها حضارتنا». إذاً، لم تعد القضية قضية قيام الكيان الصهيوني والمحافظة عليه، بل أصبحت فيما بعد قضية صراع حضاري بين العرب والصهاينة لن ينتهي إلا بانتصار كامل لأحدهما على الآخر. وخلقت الحركة الصهيونية جيلاً من الصهاينة المتعطشين إلى استعمال العنف والارهاب وممارسة العنصرية ضد العرب. ولهذا فإن الجنود الإسرائيليين الذين يقومون بقمع الانتفاضة البطولية في فلسطين المحتلة بطريقة وحشية هم الذين ولدوا في فلسطين وتأثروا بالفكر الصهيوني، مثلهم مثل الصهاينة الذين قدموا من أوروبا إلى فلسطين يحملون الأفكار العدوانية العنصرية ضد العرب.

ولقد تأثر الجيل الاسرائيلي الجديد بتنشئة سياسية يومية منذ ولادته حتى التحاقه بالجيش الاسرائيلي، الذي يقوده جنرالات تأثروا بالفكر الصهيوني المعادي للعرب، وطبّقوا ما جاء في الايديولوجية الصهيونية العنصرية. ويخاطب موشي دايان الجنود الإسرائيليين قائلاً: «علينا ان نكون مستعدين ومسلحين، أن نكون أقوياء وقساة حتى لا يقع السيف من قبضتنا وتنتهي الحياة». ويستمتع الارهابي يعقوب لغشتاين، أحد زعماء منظمة شتيرن في مذكراته، بسرد العمليات الإرهابية التي قام بها ضد العرب قبل عام ١٩٤٨، وساهم في احتلال اللد والرملة، والمجزرة التي ارتكبت في دير ياسين، وهو يعمل حالياً قائداً في اللواء الثامن في الجيش الاسرائيلي. وأمثال لغشتاين داخل القيادة الاسرائيلية كثيرون، وهؤلاء هم الذين يقودون اسرائيل في المجابهة

المستمرة ضد العرب، ويقومون بتنفيذ الأفكار الصهيونية باخلاص شديد، بالتعاون مع رجال الدين الصهاينة الذين يباركون أعمال «جيش الدفاع الاسرائيلي» وقياداته[٤].

ثانياً: الصهيونية بين التوراة والعنف

لو لم تكن الديانة اليهودية الموجودة في الكتب المقدسة عند اليهود كالتوراة والتلمود تمجد استعمال العنف والارهاب والتمييز العنصري ضد كل من هو غير يهودي، لما تجرأت الحركة الصهيونية على مخالفة تعاليم الحاخامات اليهود. وعلى عكس الديانتين الاسلامية والمسيحية اللتين تدعوان إلى التسامح والمحبة، فإن اليهودية الموجودة في التوراة والتلمود تدعو اليهود صراحة إلى ممارسة العنف والتمييز العنصري ضد «الأغيار». ولذا فإن أفكار الحركة الصهيونية تنبع في الأساس من جذور توراتية. واستغلت الصهيونية تلك الجذور الدينية لتبرير أعمال العنف والإرهاب ضد من هو غير يهودي. بل انها أقامت مبادئها العنصرية على أساس ديني لا عرقي كما يدّعون. وإذا كانت النازية والعنصرية في أوروبا قامتا على أساس عرقي هو تفوّق الرجل الأبيض على الآخرين، فإن العنصرية الصهيونية قامت، كما لاحظنا، على أساس أن اليهود يمثلون ديانة واحدة، وهم «شعب الله المختار»، أي أنهم ميّزوا أنفسهم عن الآخرين على أساس ديني، وإلاّ فإنهم لا يستطيعون أن يجمعوا بين اليهودي العربي والأمريكي والهندي والفلاشا، لأنهم لا ينتمون جميعاً إلى عرق واحد، بل إلى عدة أجناس بشرية.

هذا الأمر دفع برجال الدين اليهود إلى تبرير الفكر الصهيوني المعادي لما هو غير يهودي. ويقول الحاخام اشبيزاي إن التوراة أعطت اليهود الخيار لقتل العرب مستنداً إلى ما جاء في التوراة: «فإذا أفنيتم الشعوب تسكنون الأرض، وإذا لم تبيدوهم تستبقون منهم أشواكاً في أعينكم». ويعترف بأن التوراة «تعلّمنا أنه ما لم تطهِّر البلاد من الذين يلوثونها، فسوف يختلطون بنا، وبذلك نكون قد جلبنا بلاء لأنفسنا سينغّص مضجعنا ونصبح مكروهين في بلادنا».

وأصدر الحاخام الأكبر شلومو نحورين فتوى تقول: «يحق لليهودي أن يقتل المدنيين العرب العزّل، بمن في ذلك النساء والأطفال والشيوخ، وإن الشريعة اليهودية تسمح بذلك». كما قال بأنه لا يجوز محاكمة اليهودي الذي يقتل العربي. وعقب صدور هذه الفتوى، قُتل العشرات من العرب. ويقول جندي اسرائيلي إنه بعد سؤاله حاخامه عن قتل العرب، استنتج من الإجابة بأنه في «ساحة الحرب مسموح لي بالقتل، وربما أكثر من هذا. يجب علي أن أقتل كل عربي وعربية يصادفانني في الطريق، يجب علي أن أقتلهما، حتى ولو كان هذا الأمر مرتبطاً بتورطي مع القانون العسكري»[٥].

---

(٤) غازي السعدي، مجازر وممارسات ١٩٣٦ - ١٩٨٣: دراسة موثّقة، من ملفات الارهاب الصهيوني في فلسطين، ٢ (عمان: دار الجليل، ١٩٨٥).

(٥) أورده: رشاد عبد الله الشامي، الشخصية اليهودية الاسرائيلية والروح العدوانية، سلسلة عالم المعرفة، ١٠٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦)، ص ١٧٧. =

هذا الجندي لن يتورط مع القانون العسكري الاسرائيلي لأن القانون الاسرائيلي نفسه يرتكز هو الآخر على مصدر واحد مع الصهيونية والتوراة، إذ تقوم السلطات العسكرية الاسرائيلية بالإفراج عن الضباط والجنود الإسرائيليين الذين يعتدون على العرب، كما قامت بالإفراج عن أبطال مجزرة كفر قاسم[6]، وعن ايلان تور الذي قتل شابين فلسطينيين من الخليل، ورغم اعترافه بأنه أطلق النار، فإن القاضي قال في سياق تبريره لقرار البراءة بأنه من «الممكن أن يكون الشابان توفيا برصاص تابع لغير رصاص المتهم». وكانت القيادة العسكرية الاسرائيلية قد أصدرت أمراً باعتبار كل يهودي مدني يحمل السلاح بحكم الجندي الاسرائيلي. وكل حادثة قتل يقوم بها، حتى لو كانت متعمّدة لا يحاكم عليها. وهذا الأمر سهّل على المستوطنين الصهاينة إطلاق النار على السكان العرب. وقد استشهد ٩٧ فلسطينياً ما بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٤ فقط، من جرّاء الاعتداءات المتكررة التي يقوم بها المستوطنون «المتدينون» على القرى والمخيمات الفلسطينية. ويقول الحاخام حاييم دروكمان، أحد الزعماء المتطرفين في حزب المفدال اليميني، إنه يؤيد اغتيال رؤساء البلديات الفلسطينية لأن هذا ورد في الكتاب المقدس حيث توجد فقرة تقول «دع كل أعدائك يموتون»[7].

ويلاحظ أن رجال الدين الصهاينة أصبحوا أكثر الناس حماسة وإعجاباً بالجيش الإسرائيلي وممارساته ضد العرب، والروح العسكرية والأساليب المسلحة العنيفة التي يستعملها، وبذلك فهم يعطون الجيش الاسرائيلي شهادة تشجيع بأنه ينفّذ تعاليم الدين اليهودي.

ونجد منذ نشوء الحركة الصهيونية أن التيار الديني داخل الحركة قد ارتبط باليمين المتطرف، الذي يطالب بأن تكون دولة اسرائيل فوق ضفتيّ نهر الأردن، ويعمل من أجل طرد العرب خارج المناطق التي تحتلها اسرائيل لإقامة «اسرائيل الكبرى». وتطور هذا الموقف بعد حرب ١٩٦٧ عندما احتل الجيش الاسرائيلي بقية فلسطين وأجزاء من الأقطار العربية، إذ ضاعف التيار الديني من نشاطه، وبدأ يلعب دوراً مهماً في الحياة السياسية داخل الكيان الصهيوني، وبخاصة على صعيد اقامة المستوطنات الاسرائيلية في المناطق المحتلة، ورفض الانسحاب منها. ومن أهم الحركات الدينية الإرهابية التي تمارس العنف والارهاب ضد العرب حركة غوش ايمونيم (كتلة المخلصين والمؤمنين)، وحركة كاخ التي يتزعمها الحاخام

= العقيد سخار شيدمي، كان قائد الكتيبة التي شاركت في قتل ٤٩ شهيداً وجرح ١٣ شخصاً، برأته المحكمة العسكرية من تهمة القتل وغرمته بدفع قرش واحد، وترقّى إلى أن أصبح مساعداً لقائد منطقة الشمال العسكرية. وبعد أن ترك الجيش شارك في تأسيس حزب داش عام ١٩٧٧ مع ييغال يادين وامنون روبنشتاين.

(٦) جبرائيل دهان، شارك في اطلاق النار بشكل مباشر على ضحايا كفرقاسم، حُكم عليه بالسجن ١٥ عاماً، وأفرج عنه من قبل رئيس الدولة فيما بعد. وشموئيل ملينكي، قائد الفرقة «حرس الحدود» التي قامت بالمجزرة، حُكم عليه بالسجن ١٧ عاماً، خُفضت العقوبة وخرج من السجن بعد ثلاثة أعوام فقط.

(٧) مسعود أغبارية ومحمود أبو غزالة، حركة غوش ايمونيم بين النظرية والتطبيق (القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٤)، ص ٢٠٢.

الإرهابي كاهانا، وحركة «أرض اسرائيل الكبرى». وتركز هذه الحركات على الدين اليهودي، وتربطه بحق اليهود الذي ورد في الكتب المقدسة باسم «أرض اسرائيل». وتعتبر أن «أرض اسرائيل هي حق مقدس لا يمكن تدنيسه من قبل شعب آخر». ولهذا فهي تسعى إلى تنفيذ «الوعد الإلهي بإقامة مملكة اسرائيل الكبرى لتكون لشعب الله المختار فقط». وتمثّل هذه الحركات التيار الديني الحديث داخل الحركة الصهيونية. وهذا التيار يعتبر امتداداً للخط الديني الذي بدأه الحاخامان الكالاي وكاليشر؛ وهس الذي ربط «القومية اليهودية بالدين» وتابعه الحاخام كوك الذي أنشأ مدرسة لاهوتية باسمه، واستغل الحافز الديني عند اليهود من أجل دفعهم إلى الإيمان، بالعودة إلى «أرض الميعاد». ومن أهم الحركات الدينية الارهابية، حركة غوش ايمونيم التي ترفع شعار أن «هذه الأرض أرضنا، ولا يوجد هنا أي أرض عربية، وقد ورثناها عن أجدادنا، وتلك الأرض التي تحدد وفق أقوال التوراة تابعة لأرض اسرائيل»[٨]. ويعتبر اليهود أنفسهم جزءاً من الآلهة، ولهذا فهم يقولون بأن العرب «يحاربون ضد الآلهة، وبما أنهم لا يستطيعون محاربتهم فإنهم يقومون بمحاربة اسرائيل»[٩]. ومسلسل الممارسات التي تقوم بها الحركات الدينية في فلسطين المحتلة ضد العرب طويل، وبخاصة أن المنتمين إليها أقاموا المستوطنات الدينية بالقرب من السكان العرب لارهابهم. ومن دون التأييد والمساعدات التي يتلقونها من السلطات الاسرائيلية، فإنهم لا يستطيعون إقامة المستوطنات ومصادرة الأراضي العربية. وشجع زعماء المعراخ والليكود المستوطنين الصهاينة على إقامة مستوطناتهم وقدّموا إليهم الحماية. ويعترف أحد أعضاء حركة كاخ بأنه يحب ضرب العرب وإذلالهم، ووصف حادثة اعتداء قام بها بقوله: «بعد أن ضربنا العرب حضرت الشرطة واعتقلت العرب، وقدمت ضدهم لائحة اتهام، أما أنا وأصدقائي فقد تلقينا العلاج الطبي دون أن نُعتقل، وعدم اعتقالنا ساهم في تكثيف نشاطنا ضد العرب»[١٠].

ومن جهة ثانية، فإن ممارسات الحاخام اليهودي كاهانا ضد العرب تستند في الأساس إلى أصول دينية وصهيونية، ولهذا فهو يعترف صراحة بأن ما يقوم به يتوافق مع طبيعة الفكر الصهيوني. وعندما يطالب بطرد العرب، فهو يريد من ذلك تحقيق الهدف الأساسي للحركة الصهيونية، وهو إقامة دولة يهودية «نقية» من دون وجود العرب معهم، حتى ولو كانوا أقلية، لأنه يخشى، بحسب ادعائه، أن تصبح الأقلية العربية في اسرائيل أغلبية في المستقبل. وعندها سينهار الكيان الصهيوني[١١].

ويلاحظ أن الحركة الصهيونية لا تضع شعارات فقط، بل تقوم بتنفيذها. وتتحول الفكرة الصهيونية إلى ممارسة عملية. ويعاني العرب هذه الممارسة، كما سنلاحظ في الصفحات

---

(٨) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٨٥.

(١٠) مركز يافا للتوثيق والخدمات الاعلامية، العنصرية بين الشباب اليهودي (يافا: المركز، ١٩٨٧)، ص ٦.

(١١) ميثير مارتن كاهانا، شوكة في عيونكم، ترجمة غازي السعدي (عمان: دار الجليل، ١٩٨٥)، ص ٩.

المقبلة. ولكن ما تقوم به الحركة الصهيونية عن طريق مؤسسات الدولة في اسرائيل وفي الخارج، يهدف في الأساس إلى أن تبقى الأفكار الصهيونية حية عند اليهود. وتلعب السياسة الرسمية، والتربية، والتعامل اليومي، ووسائل الاعلام الرسمية وغير الرسمية، والثقافة الصهيونية، دوراً مهماً في خلق جيل اسرائيلي عنصري ومتطرف. لأن التنشئة السياسية في اسرائيل تهيّىء الفرد لكي يصبح معادياً للعرب منذ الطفولة. وعندما تُظهر وسائل الاعلام الاسرائيلية العربي بأنه «همجي ومتخلف»، فإنها تخلق عند الأطفال نوعاً من الخوف من العربي، وهذا الخوف يتحول إلى كراهية عندما يكبر الأطفال، ومن الكراهية تخرج الممارسات الإرهابية ضد العرب[12]. ويقول فوزي الأسمر إنه سمع امرأة تقول لابنها الذي يرفض أن ينام مبكراً: «إن لم تذهب للنوم جاء العربي وخطفك»[13]. وعندما يكبر هؤلاء الأطفال فلن تتغير نظرتهم إلى العرب، بل على العكس سيحاولون الانتقام من العرب ويمارسون ما تعلموه من أفكار عنصرية عدوانية ضدهم. وهو ما يحصل الآن من معاملة لا إنسانية من جنود الاحتلال الاسرائيلي ضد أبطال الانتفاضة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ثالثاً: الصهيونية وممارسة العنف والعنصرية

بعد أن عرضنا سابقاً بعض الأفكار الصهيونية والمؤثرات التوراتية في تلك الأفكار، وأثر ذلك في خلق مجتمع اسرائيلي مؤمن بالعنف والتمييز العنصري، سنحاول أن نبحث فيما تبقّى من الدراسة في الممارسات العملية التي تطبّقها السلطات الإسرائيلية ضد العرب في فلسطين المحتلة، تنفيذاً لما جاء في الايديولوجيا الصهيونية من دعوة إلى ممارسة العنف والتمييز العنصري ضد كل من هو غير يهودي.

١ ـ الممارسات الصهيونية في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨

منذ قيام الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨، أراد الاسرائيليون أن تكون دولتهم «يهودية» مائة بالمائة، مبنية على أساس ديني. ومع أن عدد اليهود كان عند انتهاء الانتداب البريطاني سبعمائة ألف شخص، أي ما يعادل ٣٧,٤ بالمائة، فقد كان عدد العرب مليوناً و١٣٨ ألفاً. وبعد قيام اسرائيل، ونتيجة للممارسات الإرهابية ضد العرب، لم يبقَ، في فلسطين سوى ١٧٠ ألف شخص، أي حوالى ١٣,٨ بالمائة من عدد السكان اليهود، لا يملكون سوى ٧

(١٢) رجل عربي يأخذ ابنه إلى عيادة اسرائيلية في نتانيا في المثلث الجنوبي. وفي غرفة الانتظار يتقدم طفل يهودي من الطفل العربي في محاولة لكي يلعب معه ويحدثه بالعبرية، وعندما يتدخل الأب ويخبر الطفل اليهودي أن ابنه لا يتكلم العبرية لأنه عربي، يهرب الطفل اليهودي بسرعة مندفعاً بخوف إلى والدته الجالسة في الطرف الآخر من غرفة الانتظار. وتسأل ابنها عما إذا كان خائفاً، وعندما يردّ بالإيجاب، تقول له: لا تذهب إلى الطفل العربي. انظر: مركز يافا للتوثيق والخدمات الاعلامية، المصدر نفسه، ص ٢.

(١٣) فوزي الأسمر، عربي في اسرائيل (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٦)، ص ٣٢٦.

بالمائة من الأراضي. وهم الذين عانوا منذ أربعين سنة شتى أنواع الارهاب والتمييز العنصري الصهيوني. وبعد أن كانوا أغلبية في وطنهم، تحولوا نتيجة العدوان الصهيوني إلى أقلية. وارتفع عددهم الآن ليصبح حوالى ثمانمائة ألف عربي، أي بنسبة ١٨ بالمائة، بخاصة بعد ضم القدس الشرقية لاسرائيل. ويعيش هؤلاء في منطقة الجليل حيث يسكن ٦٠ بالمائة من العرب، والباقون موزعون على المدن المختلطة (حيفا ويافا واللد والرملة والقدس) وقسم منهم في منطقة بئر السبع.

بدأت السلطات الإسرائيلية منذ عام ١٩٤٨ بمصادرة الأراضي العربية وتدمير القرى (دمرت حوالى ٣٠٠ قرية عربية)، وطرد سكانها. وكانت السياسة التي اتبعتها السلطات الاسرائيلية مع العرب تنسجم مع الفكر الصهيوني الذي تحدثنا عنه من قبل. وطبقت القوانين العنصرية التي كان معمولاً بها من قبل بريطانيا خلال الانتداب البريطاني على فلسطين. وفرضت الحكم العسكري على المناطق العربية (الجليل والمثلث والنقب) حيث أصبحت تلك المناطق خاضعة لقوانين الطوارىء البريطانية. وكان زعماء الحركة الصهيونية يوجهون انتقادات حادة إلى السلطات البريطانية لما في تلك القوانين من عنصرية، ولهذا طالبوا بإلغائها قبل عام ١٩٤٨. ومن أشهر من انتقدها من الاسرائيليين دونكليلوم الذي أصبح بعد قيام اسرائيل قاضياً في محكمة العدل العليا الإسرائيلية، ينفّذ سياسة الحكم العسكري ضد العرب. فقد قال في مؤتمر أقيم عام ١٩٤٦ من أجل إلغاء قوانين الطوارىء إن تلك القوانين «تلغي حقوق الفرد وتمنح الادارة سلطة لا حدود لها... وهذه القوانين تنطوي أساساً على تجريد كل مستوطن من الحقوق الأساسية». كما انتقدها في المؤتمر نفسه يعقوب شمشون شابير، الذي أصبح وزيراً للعدل في اسرائيل، وقال إن «النظام الذي أقيم بعد نشر قوانين الدفاع في فلسطين، لا مثيل له في أي بلد متحضر. حتى في ألمانيا النازية لم يكن ثمة قوانين كهذه. وهناك صورة حكم واحدة فقط تشبه ظروف الحكم السائدة عندنا الآن وهي: حالة بلاد محتلة، وان قوانين الدفاع التي سنّتها حكومة فلسطين الانتدابية هي هدم أسس القضاء في البلاد»[١٤]. والغريب أن السلطات الاسرائيلية قامت بتطبيق القوانين نفسها على العرب فيما بعد.

وتتكون قوانين الطوارىء (الدفاع) من ١٧٠ مادة أهمها المادة ١٢٥ التي تجيز للحاكم العسكري أن يعلن مناطق معيّنة مغلقة يمنع الدخول والخروج منها إلّا بتصريح رسمي منه؛ والمادة ١٥٩ تمنح الحاكم العسكري الحق باعتقال أي شخص آخر؛ والمادة ١١٠ تطلب من المواطنين العرب أن يكونوا تحت رقابة الشرطة خلال أية فترة يحددها الحاكم العسكري، ويطلب منهم البقاء في منطقة سكن تحدَّد لهم ولا يسمح لهم بتغيير سكناهم إلّا بتصريح من الشرطة ولا يغادرون المدينة أو القرية التي يعيشون فيها إلّا بتصريح من الشرطة[١٥]. ويُطلب

---

(١٤) حبيب قهوجي، العرب في ظل الاحتلال الاسرائيلي منذ ١٩٤٨، سلسلة كتب فلسطينية، ٣٨ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٢)، ص ١٣٤.

(١٥) وينص التصريح على ما يلي: «يحق لحامل التصريح البقاء خارج المنطقة المغلقة بين الساعة السادسة صباحاً والثالثة بعد الظهر فقط، ولا يحق لحامل التصريح أن يدخل المستعمرات اليهودية وهو في =

من الشخص المطبّقة بحقه المادة ١١٠ أن يُعلم في كل وقت مفتش الشرطة عن تحركاته داخل

= الخارج ـ لا يحق لحامل التصريح أن يسافر إلا عبر هذا الطريق ـ لا يحق لك ترك المنطقة المغلقة إلا للغرض المكتوب في التصريح ـ لا يحق لك تغيير مكان سكنك دون تصريح من القائد العسكري».

ومن الأمثلة على نظام التصاريح، أن ابن أحد المواطنين مات بين ذراعي أبيه وهو واقف في الصف أمام مقر الحاكم العسكري ينتظر الحصول على تصريح ليسافر إلى الطبيب؛ حفيدة مواطن ماتت لأن الحاكم العسكري رفض اعطاء جدها التصريح وهي طفلة يتيمة للسفر من أجل المعالجة؛ رفض الحاكم العسكري اعطاء تصريح سفر إلى شخص لمعالجة ابنه من دون سبب؛ ثلاثون عاملاً عربياً سافروا من الناصرة إلى حيفا بطريق شفا عمرو، فاعتقلوا وقُدِّموا إلى المحاكمة، وحُكم عليهم بغرامات بتهم مخالفة شروط التصريح التي تفرض عليهم السفر بطريق المجيدل ـ حيفا فقط؛ مواطن سافر لإحضار طبيب لزوجته المريضة، ونسي لاضطرابه التصريح في البيت، وفي الطريق اعتقل وقدّم إلى المحكمة العسكرية على الرغم من حصوله على التصريح؛ حكمت محكمة عسكرية على شاب في الخامسة عشرة من عمره بالسجن لمدة شهرين بتهمة الخروج من منطقة مقفلة دون تصريح، وبسبب صغر سنه قررت المحكمة أن يدخل أبوه البالغ من العمر ٦٥ عاماً إلى السجن بدلاً عنه؛ وقضى أمر عسكري على عربي في الجليل بأن يجلس كل يوم من طلوع الشمس إلى غروبها لمدة ستة أشهر تحت شجرة معيّنة خارج قريته.

ومن الأمثلة على أوامر اثبات الوجود، أن الحاكم العسكري طلب من ثمانية أشخاص أن يثبتوا وجودهم يومياً في مركز البوليس الذي يبعد مسافة سبع ساعات مشياً على الأقدام، وأن يبقوا في بيوتهم أثناء الليل؛ ومن هؤلاء أربعة شيوخ تبلغ أعمار كل منهم حوالى سبعين عاماً. وعندما قال أحدهم أنه لا يستطيع لكبر سنه وضعف نظره أن يسير يومياً سبع ساعات، حُكم عليه بالسجن ثلاثة أشهر. والثلاثة الآخرون كانوا في أحد الأيام في طريقهم إلى مركز البوليس، وطلب منهم الجيش الاسرائيلي العودة إلى منازلهم لأنهم يقومون بمناورة في المنطقة. ونتيجة لذلك حُكم عليهم بالسجن ثلاثة أشهر لأنهم تخلّفوا عن الحضور إلى المخفر يوماً واحداً.

طُلب من شاب أن يثبت وجوده في مركز بوليس شفا عمرو مرتين في اليوم، في الساعة السادسة صباحاً وفي الساعة السادسة مساء، لمدة ستة أشهر. وكان هذا المواطن من قرية طمرة التي تبعد حوالى عشرة كيلومترات من مركز بوليس شفا عمرو وليس هناك مواصلات (سيارات) بين القريتين، فكان عليه أن يذهب سيراً على قدميه في الصباح الباكر ليثبت وجوده ثم يرجع إلى القرية، ويذهب قبيل المساء ليثبت وجوده مرة أخرى في الساعة السادسة مساء ويعود إلى قريته في الليل سائراً. وطلب أن يُسمح له بالمبيت في شفا عمرو نظراً لما يتعرض له من أخطار السير في الليل في الجبال، والطريق الوعرة بين القريتين، ولكن طلبه رُفض وطُلب منه عدم مغادرة منزله في ساعات الليل. وكان هذا المواطن المعيل الوحيد لاخوته الخمسة الصغار؛ الشاعر سميح القاسم، طُلب منه عدم مغادرة مدينة حيفا وفُرضت عليه الاقامة الجبرية، مع العلم أنه من قرية رامة التي تبعد ٢٧ كيلومتراً عن حيفا، وكان عليه أن يثبت وجوده كل يوم في مركز الشرطة، وإذا أراد زيارة قريته عليه أن يحصل على تصريح مسبق من الشرطة. وفي إحدى المرات مرضت والدته فطلب تصريحاً لزيارتها، ولكنه لم يحصل عليه إلاّ بعد أسبوعين ولمدة ساعتين فقط، أي أنه كان عليه أن يغادر حيفا ويصل إلى قريته ويزور والدته ويعود مرة ثانية إلى حيفا خلال ساعتين، وهذا يعني أنه لن يستطيع البقاء بالقرب من والدته سوى ربع ساعة فقط؛ ومريض حصل على تصريح لمراجعة طبيب الأسنان في نتانيا ثماني مرات، وفي المرة الرابعة سُحب التصريح منه لأنه بعد زيارته الطبيب غيّر الطريق التي يسلكها من محطة السيارات إلى عيادة الطبيب.

وتعتبر مجزرة كفرقاسم أبشع نتائج الحكم العسكري، عندما فرضت قوات حرس الحدود الاسرائيلية منع التجول على القرية. وكان عشرات العمال والفلاحين لحظة منع التجول خارج القرية وعندما عادوا قامت القوات الاسرائيلية بإطلاق الرصاص عليهم وقتلت ٤٧ مواطناً عربياً وجرحت العشرات، ومن القتلى أطفال وتسع نساء وامرأة عجوز تبلغ من العمر ٦٦ سنة. انظر: المصدر نفسه، ص ١٤٨ ـ ١٦٢.

القرية أو المدينة، ويأتي إلى مخفر الشرطة عدة مرات في اليوم ليثبت وجوده. كما يُمنع من مغادرة منزله بعد الغروب بساعة حتى صباح اليوم التالي، وتأتي الشرطة لزيارته في أي وقت تشاء، كما يحق لكل شرطي أو جندي اعتقال الشخص المطبقة بحقه المادة ١١٠. ومنحت المادة ١١١ الحاكم العسكري الحق بأن يصدر أمره باعتقال أي شخص ويضعه في أي معتقل دون محاكمة ودون توجيه أي تهمة إليه ولفترة غير محددة؛ والمادة ١١٢ منحت الحاكم العسكري سلطة اصدار أمر بطرد أي شخص خارج اسرائيل أو نفيه أو منعه من العودة إلى الوطن، وهدم أو مصادرة أملاك أي شخص مشبوه، كما يحق للحاكم العسكري أن يفرض حالة منع التجول على أي نقطة يديرها. ويقول حبيب قهوجي الذي طردته السلطات الاسرائيلية خارج فلسطين بسبب تأسيسه مع زملائه «حركة الأرض»: «في الحقيقة لقد اكتشفت عام ١٩٥٦ أن كل اسرائيل كانت منطقة عسكرية، إلاّ أن المناطق المأهولة بسكان يهود أو اليهودية الصرف كانت مستثناة من تطبيق الأحكام العسكرية عليها»(١٦).

وكانت اسرائيل تعلل أسباب ممارستها للحكم العسكري على العرب بالناحية الأمنية، ولكنها في الحقيقة استغلّت تلك القوانين لكي تطرد آلاف العرب وتعتقلهم وتصادر أرضهم وترهبهم.

ومع أن هذه القوانين رُفعت رسمياً عام ١٩٦٦، فهي في الواقع استبدلت بجهاز شرطة مدني لتطبيقها بدلاً من الإدارة العسكرية، واستمرت السلطات الاسرائيلية في تطبيقها على العرب على أساس فردي وليس على أساس جغرافي - أي تطبيق القوانين على الأفراد وليس على مناطق جغرافية معينة، والعقوبة تحولت من دفع أربعة آلاف ليرة اسرائيلية عن يوم واحد لمغادرة المنطقة المغلقة إلى سجن في ظل القوانين الجديدة.

وما زالت السلطات الاسرائيلية تطبق هذه القوانين على الأشخاص الذين لهم نشاطات سياسية، مثل الذين كانوا أعضاء في «حركة الأرض»، والشيوعيين العرب (حزب راكاح)، والشعراء، والكتّاب، والمثقفين، والعناصر الوطنية التي تشكّل القيادة السياسية والفكرية للجماهير العربية في اسرائيل. ولهذا فإن العرب لا يتمتعون بحقوقهم السياسية في ظل وجود الحكم العسكري والقوانين العنصرية التي تمارس ضدهم. ولا تسمح لهم السلطات الإسرائيلية بأن ينظموا أنفسهم في أحزاب سياسية أو جمعيات وطنية. ومع أنه يحق لهم المشاركة في الانتخابات فهم لم يسمح لهم بإقامة أحزاب عربية تدافع عن الحقوق السياسية والوطنية للعرب في اسرائيل. وبما أن معظم الأحزاب الاسرائيلية تتبنى الايديولوجية الصهيونية، فإنه من الصعب على العرب أن ينضموا إليها، وبخاصة أنها هي نفسها التي تمارس التمييز العنصري ضدهم من خلال وجودها في السلطة كالمعراخ والليكود. وباستثناء الحزب الشيوعي الجديد (راكاح)، وبشكل قليل حزب المابام (اشتراكي يساري)، فإن العرب ليس لهم تجمعات أو أحزاب سياسية، مع العلم أنه كانت هناك أحزاب سياسية عند

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٣٦ - ١٣٩.

الفلسطينيين قبل قيام دولة اسرائيل. ويعترف آمنون لين، رئيس دائرة الشؤون العربية في المعراخ، بأن «هناك خطراً كبيراً ينتج عن حقيقة وجود حزب غير متحد مع أي من الأحزاب اليهودية. إن التجربة في الشرق الأوسط تظهر أن العناصر المتطرفة غالباً ما تكون لها اليد العليا داخل الأحزاب القومية. . . إن الحزب القومي الذي لا يكون موالياً للدولة قابل لإنزال كارثة بالسكان العرب في اسرائيل»(١٧).

وتخشى السلطات الاسرائيلية قيام أي نوع من التنظيم في صفوف العرب، حتى إنها خلال تطبيق سياسة الحكم العسكري كانت ترفض إقامة مجالس بلدية في المدن والقرى العربية. وعندما سمحت فيها بعد باقامتها، لم تقدم إلى المجالس أي دعم مادي، وخصوصاً المجالس البلدية التي يُنتخب فيها أعضاء معارضون لسلطات الاحتلال.

ومن القوانين العنصرية الأخرى التي ما زال معمولاً فيها قانون العودة الصادر عام ١٩٥٠، الذي يمنح الجنسية الاسرائيلية بشكل فردي لأي يهودي يصل إلى فلسطين المحتلة أول مرة. وعُدِّل هذا القانون عام ١٩٧١ بحيث منح الجنسية الاسرائيلية لكل من له الحق بالهجرة إلى فلسطين المحتلة ـ أي اليهود حتى قبل قدومهم إليها. كما عدِّل عام ١٩٨١، وأصبح من حق وزير الداخلية إسقاط الجنسية الاسرائيلية عن أي شخص يُعتبر خطراً على أمن البلاد. والمستهدف من هذا التعديل، بالطبع، هم العرب. ويجسّد قانون العودة مبدأ عنصرياً لأنه يميز بين الأفراد على أساس ديني، ولهذا فقد شبّهه الكثيرون بالقوانين النازية. ويرفض القانون الاسرائيلي منح الجنسية الاسرائيلية لأي عربي غادر فلسطين المحتلة خلال حرب ١٩٤٨، أو كان خلال الحرب خارج فلسطين وأراد العودة إلى وطنه. وهناك الآن حوالى ٧٠ ألف فلسطيني مولودين في فلسطين، إلاّ أنهم محرومون من الحصول على الجنسية الاسرائيلية ومن حق المواطنة الكاملة.

إلى جانب الممارسات العنصرية في هذا المجال، عاش الفلسطينيون في ظروف اقتصادية صعبة جداً، بعد أن دمرت سياسة مصادرة الأراضي العربية الاقتصاد العربي في اسرائيل، وتحوّل المزارعون من أصحاب أراضٍ إلى عمال زراعيين يعملون في المزارع الاسرائيلية، أو في القطاعات الأخرى، كالبناء، أو المصانع أو المواصلات، ارتفعت نسبة العمال العرب في هذه القطاعات من ٣٪ بالمائة عام ١٩٥٥ إلى ٤٨ بالمائة عام ١٩٨٣.

توزع العمال العرب عام ١٩٦٧ على القطاعات التالية:

الزراعة	٣٥,٦ بالمائة (ارتفع عام ١٩٨٣ إلى ٤٨ بالمائة)
البناء	٢٠,٦ بالمائة
الصناعة	١٦ بالمائة

(١٧) شريف كناعنة، التغير الاجتماعي والتوافق النفسي عند السكان العرب في اسرائيل (بيرزيت: جامعة بيرزيت، مركز الوثائق والأبحاث، ١٩٨٤)، ص ٩٠.

الخدمات العامة	١٣ بالمائة
التجارة والبنوك والتأمين	٧,٩ بالمائة
مجالات مختلفة	٦,٧ بالمائة[١٨].

يرفض زعماء اسرائيل تشغيل العرب في الكيبوتز أو في أعمال حساسة يمكن لليهود أن يقوموا بها. أما الأعمال الأخرى، مثل البناء والتنظيفات والبلدية، فإنهم يقدمونها إلى العرب من أجل إذلالهم وقهرهم. وبعد أن كانوا أسياداً في بلادهم أصبحوا يعامَلون كالعبيد من قبل أرباب العمل الصهاينة. والمفهوم الصهيوني في هذا المجال ينطبق على المفهوم الرأسمالي في استغلال الطبقة العاملة لمصلحة أرباب العمل. إلى جانب ذلك، فإن السلطات الإسرائيلية تمارس شتى أنواع المضايقات ضد العرب لإجبارهم على ترك أعمالهم، وبالتالي الرحيل عن وطنهم. ومثالاً على ذلك فإنها مارست ضغوطاً عنصرية على أصحاب المخابز العربية لكي يتركوا عملهم ويشتغلوا عمالاً عند أصحاب المخابز اليهودية بالأسلوب التالي: يتم تسعير الرغيف العربي الذي يزن ١٥٠ غراماً بـ ٨ ليرات اسرائيلية، والرغيف اليهودي الذي يزن ٧٥٠ غراماً (خمسة أضعاف وزن الرغيف العربي) ثمنه ١٧ ليرة، الأمر الذي يدفع السكان إلى شراء الرغيف اليهودي المدعَّم من قبل السلطات، وبالتالي يضطر أصحاب المخابز العربية إلى اغلاق مخابزهم... وهذا ينطبق على مجالات أخرى من أجل هدم الإقتصاد العربي[١٩].

ويعمل العمال العرب في ظروف صعبة جداً، إذ لا يُسمح لهم بالسكن في المدن اليهودية بالقرب من عملهم، ولهذا فهم يعودون مساء كل يوم إلى قراهم البعيدة عن مكان عملهم. وأصدر الحاخام افراييم زليمونوفيتش فتوى دينية تمنع سكن اليهود مع العرب في بناية واحدة أو في حي واحد، لإجبارهم على ترك منازلهم ومدنهم. فضلاً عن أن الأجور غير متساوية بين العمال العرب واليهود، على الرغم من عضوية الجميع في الهستدروت (الاتحاد العمالي الاسرائيلي العام). ويخضع العامل العربي إلى ابتزاز المستخدم اليهودي الذي يعطيه أجراً أقل بكثير من العامل اليهودي، ويجبر العامل العربي على الموافقة حتى لا يُطرد من عمله. ولهذا فإن مرتّب العامل العربي الذي يعمل في المهنة نفسها ويقوم بالعمل نفسه، ولديه المؤهلات العلمية نفسها التي لدى العامل اليهودي أقلّ بكثير من مرتب العامل اليهودي.

تظهر الممارسات العنصرية الأخرى ضد العرب على صعيد التربية والتعليم، إذ تفضّل السلطات الإسرائيلية أن يبقى العرب جهلة (أميين) ليسهل عليها تنفيذ سياستها العنصرية ضدهم من دون مقاومة. وقال أوري الوبراني، المستشار السابق لرئيس الوزراء الاسرائيلي للشؤون العربية في الخمسينات، إنه يتمنى «أن يظل العرب حطابين وسقائين، يقطعون الخشب ويبتعدوا عن الجامعات الاسرائيلية حتى يتسنّى إحكام الرقابة عليهم». ولذلك فإن سياستها التعليمية تجاه

---

(١٨) المصدر نفسه، ص ٨٧.

(١٩) نادر نصر الله، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعرب الجليل (شفا عمرو: [د. ن.]، ١٩٨١)، ص ٣٠.

العرب تأتي في قمة الممارسات العنصرية ضدهم. فهناك نقص في المدارس والصفوف والمعلمين، إلى جانب عدم وجود مدارس بالقرب من القرى العربية، الأمر الذي يجبر التلاميذ العرب على قطع مسافات طويلة للذهاب والعودة من أجل الوصول إلى مدارسهم. ومن هنا، فإن نسبة الطلاب العرب في اسرائيل لا تتجاوز ٦ بالمائة، وهذه النسبة لا تتلاءم مع نسبة وجود العرب وهي ١٨ بالمائة.

وفي عام ١٩٨٣، على سبيل المثال، كان هناك حوالى ٢٥٠٠ طالب عربي فقط، وبالمقارنة بنسبة السكان كان من المفروض أن يكون عددهم سبعة آلاف طالب عربي. ونسبة التعليم الجامعي عند العرب هي أقل من ٤٠٠ طالب لكل مائة ألف، بينما هي أربعة آلاف لكل مائة ألف فلسطيني خارج فلسطين؛ وهذا يتناقض مع الدعاية الإسرائيلية التي تقول إن وضع الفلسطينيين في اسرائيل أفضل من وضعهم في الخارج[٢٠]. ومع أن التعليم الزامي في المدارس اليهودية، فإن نصف العرب الذين بلغت أعمارهم الرابعة عشرة عام ١٩٦١، لم يدخلوا المدارس بتاتاً، وحوالى ٩ بالمائة تلقّوا نوعاً من التعليم فوق الابتدائي. ووصلت في عام ١٩٦٨ نسبة الذين لم يدخلوا المدارس طوال حياتهم إلى ٤٣ بالمائة من العرب مقابل ١٠,٤ بالمائة من اليهود. وحصل ١٢,٨ بالمائة من العرب و٥٠ بالمائة من اليهود على نوع من التعليم فوق الابتدائي[٢١]. وتعود نسبة التعليم المتدنية في الأوساط العربية إلى عدم وجود مدارس في القرى، وفي حال وجودها لا تستطيع استيعاب جميع التلاميذ العرب. كما أن المدارس العربية قديمة جداً، وفي الشتاء يبلل المطر رؤوس التلاميذ. وترفض السلطات الاسرائيلية بناء مدارس جديدة أو ترميم الغرف القديمة. ولا تسمح الظروف الاقتصادية للعرب ببناء المدارس أو ترميمها. ولهذا نجد أن مستوى التعليم في الأوساط العربية قد انخفض بشكل ملحوظ، بتخطيط من قبل السلطات الاسرائيلية؛ حتى ان مستوى التعليم العربي في عهد الانتداب البريطاني كان أفضل مما هو عليه الآن[٢٢].

وبالنسبة إلى مناهج التعليم تفرض السلطات الاسرائيلية على العرب مناهج تعليمية معيّنة تشيد فيها بالإنسان اليهودي وتقلل من قيمة العربي، وتركز على بطولات اليهود ومعاركهم عبر التاريخ، وعلى الصفات المجيدة وعظمة اليهود. وفي المقابل تُظهر سلبيات العرب والمسلمين، بل إنها حذفت من مناهج التعليم جميع أسماء القادة العرب عبر التاريخ، واهتمت بإظهار الخلافات والفتن في تاريخ العرب والمسلمين، ووصفت العرب بأنهم

---

(٢٠) سامي مرعي، «التعليم العالي،» ورقة قدّمت إلى: مؤتمر التعليم العربي، ٢، شفا عمرو، فلسطين، ١٩٨٤، ص ٦٦.

(٢١) كناعنة، التغير الاجتماعي والتوافق النفسي عند السكان العرب في اسرائيل، ص ٨٥.

(٢٢) صبري جريس، العرب في اسرائيل، ٢ ج، دراسات فلسطينية، ١٤؛ ٢١ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٧)، ج ٢. وللمزيد من المعلومات عن التعليم عند العرب، انظر: صالح عبد الله سرية، تعليم العرب في اسرائيل، سلسلة كتب فلسطينية، ٤٤ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٣)، ص ٥١ - ٢٣٩.

متخلفـون لا يستطيعـون أن يتقدمـوا كالشعـوب الأخـرى. وهي تُـرجـع فتـوحـات العـرب وانتصـاراتهم إلى ضعف الشعوب الأخـرى، وليس إلى قوة العـرب وبطولتهم. وتُظهـر كتب التـاريـخ الحـديث أن دول العـالم التي تؤيـد العـرب الآن هي من الـدول المتخلفـة في آسيـا وافريقيا، وليس من الدول المتقدمـة في أوروبا. و٤٠ بـالمائـة من دروس التاريـخ في المناهـج العربية مخصص لتاريخ الحركة الصهيونية، و١ بالمائة فقط مخصص للتاريخ العربي.

وتـريد اسرائيـل أن تعطي الطلاب العـرب انـطباعاً بأن أمتهم لا تستـطيـع أن تقاوم اليهود. كما تُظهر لهم كذلك أحقية اليهود في فلسطين، وأن العرب لا حق لهم فيها، وتفرض على الطلبة أن يتأثروا بالثقافة اليهودية، بل إنها حذفت اسم فلسطين من جميع مناهج التعليم وحلّت «أرض اسرائيل» بدلاً منها. وتقول مناهج التعليم إن الفلسطينيين ليسـوا من العرب، بل هم يونانيون قدموا من جزيرة كريت. ويصف شاب عربي معانـاته بقـوله: «إنني أنتسب إلى عائلة عربية، وأنتسب إلى هذه الأرض منذ الأزل، لكنني تعلمت في المدرسـة أن هذه الأرض كـانت دائماً ملكاً لليهود، وتعلمت في المدرسـة كذلـك «التانخـاه»، أي تاريـخ الشعب اليهودي وشهـداؤه في المنفى. وفي الوقت نفسه كان يقال لنا إن اللاجئين الفلسطينيين العرب، إخوتنا وأعمامنا، يجب أن يبقوا حيث هم، ويقولون لنا إننا مواطنون اسرائيليون كاملون، ولكننا نعامل كمواطنين من الدرجة الثانية بل كأغراب، وحتى كأعداء»[٢٣].

وبالنسبة إلى التعليم الجامعي، فإن العقبات التي تضعها اسرائيـل أمام الـطلبة العـرب تمنعهم من دخول الجامعات الاسرائيلية. فالدراسة، مثلاً، هي باللغة العبرية التي لا يجيـدها الطالب العربي إجادة تامة. فضلاً عن أن تكاليف الدراسـة الجامعيـة المرتفعـة تقف عائقاً في سبيل الطلبة العرب لـدخول الجـامعات. ومن جهـة ثانيـة، لا يستطيـع الطلبـة ايجاد أمـاكن للسكن قريبة من المجتمعات أو المدن الرئيسية المـوجودة فيهـا تلك الجامعـات، وذلك بسبب معـارضة أصحـاب المساكن أو الجيـران اسكان الـطلبة العـرب معهم، الأمـر الـذي يجعلهم يعـودون إلى قراهم البعيـدة عن الجـامعـات كـل يـوم. وفي بعض الحـالات يفـرض الحـاكم العسكري على الطلبة العرب عدم التنقل من قراهم إلاّ بإذن منه، وهذا ما يحرمهم من متابعة دراستهم. وهم لا يستـطيعون التقـدم إلى الامتحانـات لعـدم السماح لهم بمغـادرة منـازلهم. وتشجع السلطات الاسرائيلية الطلبة العرب على مغادرة البلاد ليـدرسوا في الجـامعات خـارج فلسطين، كي تمنعهم من العودة لأسباب أمنية عندما ينهون دراستهم في الخارج.

أصـدرت الحكومـة الاسرائيلية في أيـار/ مايـو ١٩٨٧، قراراً بفـرض رسوم التعليم في الجـامعات الاسرائيليـة بواقـع ١٠٥٠ دولاراً سنويـاً للطالب الذي أدى الخـدمـة العسكـريـة و١٥٥٠ دولاراً للطالب الذي لم يؤدِ هذه الخـدمة. وإذا عـرفنا أن السلطات الاسرائيليـة تمنع العرب من أداء الخدمة العسكرية، يتضح لنا أن هذا القرار وضع فقط ضد العرب الـذين لا يستطيعون أن يسددوا أقساط الجامعـة لإرغامهم على ترك جامعاتهم.

---

(٢٣) ابراهيم العابد، العنف والسلام (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركـز الأبحاث، ١٩٦٧)، ص ٤٥، وسرية، المصدر نفسه، ص ٤٥ ـ ٤٧.

إن ممارسة التمييز العنصري والارهاب يتعارض مع القوانين الدولية للأمم المتحدة، وقد اتخذت المنظمة الدولية عدة قرارات ضد التمييز العنصري في الكيان الصهيوني، وشبهت الصهيونية بالعنصرية وبأنها شكل من أشكال التمييز العنصري، إلّا أن ميثاق الاستقلال الاسرائيلي الذي أعلنه بن غوريون في ١٤ أيار/ مايو ١٩٤٨ وجاء فيه أن اسرائيل «سوف ترعى تطور البلاد لمنفعة جميع سكانها دون تفرقة في الدين أو العنصر أو الجنس، وسوف تضمن حرية الدين والعقيدة واللغة والتعليم والثقافة»[٢٤]، لم يحترم، بل إن الإرهاب والتمييز العنصري تصاعدا في السنوات الماضية وأصبحا أكثر تنظيماً، إذ غرس الحركة الصهيونية في عقول الاسرائيليين، وكذلك قضية تفوّقهم على العرب وأن الفلسطينيين «جهلة وارهابيون». وفي استفتاء أجرته صحيفة «التايمز» اللندنية لمجموعة من الاسرائيليين حول رأيهم في العرب، أظهرت الطبيعة العنصرية للصهيونية، وكانت الإجابات كالتالي:

	نعم	لا
ـ العرب أكسل من الإسرائيليين	٥٣ بالمائة	٣٦ بالمائة
ـ العرب أقل ذكاء من الاسرائيليين	٧٤ بالمائة	١٩ بالمائة
ـ أكثر العرب يحملون حقداً أعمى ضد الاسرائيليين	٦٨ بالمائة	٢٦ بالمائة
ـ العرب أكثر قسوة من الاسرائيليين	٧٥ بالمائة	١٧ بالمائة
ـ العرب أقل شجاعة من الاسرائيليين	٨٠ بالمائة	١٢ بالمائة
ـ العرب أقل ائتماناً من الاسرائيليين	٦٦ بالمائة	٢٠ بالمائة
ـ العرب أحط من الاسرائيليين	٦٧ بالمائة	٢٣ بالمائة[٢٥]

وإذا أراد الاسرائيليون إهانة شخص وتوجيه الشتيمة إليه، يقولون عنه إنه «عربي» أو «يتصرف كعربي». وإذا قام شخص بعمل ولم يتقنه يقولون إن «العربي» هو الذي قام به. هذه الاهانات التي يسمعها العرب كل يوم من قبل الاسرائيليين لا تصدر عن الصهاينة العاديين فقط، بل عن المسؤولين الصهاينة أيضاً. وروى النائب البريطاني مكسويل هيلسوب كيف أن رئيس لجنة الشؤون الخارجية للكنيست الإسرائيلي هالوهين، شتم العرب بقسوة في مجلس العموم البريطاني وقال عنهم «إنهم ليسوا مخلوقات بشرية... إنهم عرب»[٢٦].

تستند الحكومة الاسرائيلية في عملها على أساس أن العرب طابور خامس لا يمكن الوثوق بهم، وليس من المتوقع أن يكونوا مخلصين لها.

---

(٢٤) وزارة الارشاد القومي المصرية، ملف وثائق فلسطين، مجموعة وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية (القاهرة: الوزارة، الهيئة العامة للاستعلامات، [١٩٦٩])، ص ٩٣٢.

(٢٥) انظر: القشطيني، الجذور التاريخية للعنصرية الصهيونية، ص ١٠٢، و

Times, 12/4/1971.

(٢٦) المصدر نفسه.

وفي هذا الجو العنصري الذي تمارسه السلطة بشكل منظم، أصبح من الطبيعي على اليهود أن يتأثروا بسياسة حكومتهم العنصرية، ويمارسوها أيضاً[٢٧].

٢ ـ الممارسات الصهيونية في الضفة الغربية وقطاع غزة

يصادف هذه الأيام مرور واحد وعشرين عاماً على الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، مارست السلطات الاسرائيلية خلالها شتى أنواع العنف والتمييز العنصري ضد العرب الفلسطينيين البالغ عددهم مليوناً وأربعمائة ألف نسمة. وما نشاهده حالياً من ممارسات اسرائيلية لقمع الانتفاضة المباركة للشعب الفلسطيني، هو أصدق تعبير على أن معاملة السلطات الاسرائيلية للعرب قائمة على استعمال العنف والارهاب بشكل وحشي. وتتطابق هذه الممارسة مع الأفكار الصهيونية التي تحدثنا عنها في بداية البحث، وهو الأسلوب نفسه المستعمل ضد العرب في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨.

منذ الأيام الأولى للاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧، فرضت السلطات الاسرائيلية سياسة القبضة الحديدية على الفلسطينيين. ويعترف الكاتب الاسرائيلي يهودا ليطاني بأن تلك السياسة «موجهة ضد العرب لكونهم عرباً، حيث هناك من يعتقد أننا إذا عقّدنا حياة العرب فإننا سندفعهم إلى الهجرة من هنا»[٢٨]، ولهذا أصدر الحاكم العسكري في الضفة ١١٩١ أمراً عسكرياً، وفي القطاع ٩٠٠ أمر عسكري من أجل التدخل في حياة الفلسطينيين والتضييق عليهم. ونتيجة لهذه الأوامر استطاعت سلطات الإحتلال مصادرة الأراضي الفلسطينية (صادرت ٥٠ بالمائة من أراضي الضفة والقطاع)، وفرضت ضرائب باهظة على الحياة الاقتصادية والتجارية، ومارست ضغوطات على جميع النشاطات السياسية التي يقوم بها الفلسطينيون. وطبقت قوانين الطوارىء البريطانية التي كان معمولاً بها منذ عام ١٩٤٥، على سكان الضفة والقطاع. وهي القوانين نفسها المطبقة على العرب في الأراضي المحتلة في سنة ١٩٤٨.

وبموجب تلك القوانين، طردت سلطات الاحتلال مئات الفلسطينيين، وبخاصة القيادات الوطنية من الداخل، ووضعت تحت الإقامة الجبرية العشرات منهم، وهدمت آلاف

---

(٢٧) من هذه الممارسات والمواقف التي تنم عن عنصرية واضحة ضد العرب: سأل طفل يهودي أمه وهو يشير إلى رجل عربي، من هذا؟ فقالت انه عربي. فقال: «أحقاً هو عربي، يا أماه!؟ ولكنه يبدو كالآدميين»؛ امرأة يهودية في باص مزدحم لا تجد مقعداً لها، فيقف رجل عربي ويقدّم لها مقعده من دون أن تعرف المرأة أنه عربي، فتشكره وتقول له مشيرة إلى الركاب: «إن كل هؤلاء عرب، ولهذا لم ينهض أحد منهم لكي أجلس»؛ فتاة تصرخ في وجه سائق تاكسي يهودي وتقول له: «لماذا تتصرف بهذه القذارة، كما لو كنت عربياً؟»؛ طفل يصوّب بندقيته إلى شخص فتنهره أمه قائلة: «قلت لك ألف مرة إنه ينبغي ألّا تصوب البندقية إلّا إلى العرب فقط»؛ وامرأة رفضت أن تجلس في سيارة وبالقرب منها رجل عربي، ونقدت السائق أجرة مضاعفة لينزل العربي من السيارة. جميع الأمثلة من: الأسمر، عربي في اسرائيل، ص ٣٢٤ ـ ٣٣٠.

(٢٨) هآرتس، ١٩٨١/٩/٢٨.

المنازل. وبموجب الأمر العسكري رقم (٣٧٨) لعام ١٩٧٠ صار يحق لسلطات الاحتلال اعتقال أي شخص من دون محاكمة لارتكابه أو الاشتباه بارتكابه «إساءة أمنية»، وتعني بذلك كل نشاط أساسي أو الإشتراك في تظاهرة أو رمي الحجارة أو حتى ارتداء ملابس تمثّل العلم الفلسطيني.

ويمكن احتجاز المعتقلين لمدة ثمانية عشر يوماً قبل تقديمهم للمحاكمة، ويحق للمحكمة العسكرية أن تحدد فترة المحتجز بستة أشهر دون توجيه تهمة. ولقد اعتقلت الحكومة الاسرائيلية ٣٥٠ ألف شخص خلال الفترة الماضية قضوا مدداً في السجن تراوح ما بين الشهر والمؤبد. ويعيش المعتقلون، وحتى الأطفال منهم، تحت ظروف قاسية جداً، ويتعرضون إلى التعذيب بشكل دائم. كما يتعرض الفلسطينيون إلى عقوبات جماعية، فتهدم البيوت، ويُفرض منع التجول على أحياء أو قرى لفترات طويلة بسبب الاشتباه بوجود نشاط معادٍ لسلطات الاحتلال في إحدى المناطق.

ويعطي القانون رقم (١١٩) الحاكم العسكري الحق بهدم أي منزل أو مصادرته. وتدعي اسرائيل أنها تفعل ذلك إما لأسباب أمنية أو معاقبة سكان المنازل بسبب مقاومتهم للاحتلال. وفي منطقة القدس وحدها، دمرت السلطات الاسرائيلية عشرين ألف منزل، وبلغ عدد العرب الذين شردتهم اسرائيل منذ بداية الاحتلال اربعمائة ألف مواطن عربي.

من جهة ثانية، تدخلت اسرائيل في مناهج التعليم في المدارس العربية، وبدّلت فيها بحيث إنها حذفت كل إشارة معادية للحركة الصهيونية واسرائيل أو تدعو لمقاومتها. وصادرت ثلاثة آلاف كتاب عربي بعد الاحتلال. وتدخلت في الحريات الأكاديمية في الجامعات، وأصدرت الأمر العسكري رقم (٨٥٤) لعام ١٩٨٠ الذي يمنحها الصلاحيات الواسعة في الجامعات وضرورة التوقيع على تعهد من قبل عضو هيئة التدريس، بألا يقوم بأي نشاط معادٍ لها ولا يكون مؤيداً لمنظمة التحرير الفلسطينية.

استناداً إلى الأمر العسكري رقم (٣٧٨)، قامت السلطات العسكرية باعتقال مئات الطلبة الذين لهم نشاطات سياسية. وطردت زعماء الطلبة في شهر أيار/مايو ١٩٨٧. وقامت بإغلاق الجامعات لعدة أشهر، وأقامت نقاط تفتيش على الطرقات المؤدية إلى الجامعات، واعتدت على الطلبة، وأطلقت النار عليهم، الأمر الذي أدى إلى استشهاد البعض منهم.

كما مارست السلطات الاسرائيلية ارهابها ضد المجالس المحلية والبلدية العربية، فطردت رؤساء بلديات رام الله والبيرة والخليل. واعتدى المسؤولون الصهاينة على رؤساء بلديات نابلس ورام الله والبيرة. وفرضت الإقامة الجبرية على بعض الذين يرفضون التعاون معها.

وشجعت هذه السلطات بناء المستوطنات فوق الأراضي العربية المصادرة، حيث بلغ مجموعها ١٧٠ مستوطنة في الضفة والقطاع. وأنفقت الحكومة الاسرائيلية ما بين ١٩٧٧ ـ ١٩٨٢ فقط، ما مجموعه ٨٠٠ مليون دولار على الاستيطان، بينما لم يبلغ ما أنفقته على

البلديات في الضفة والقطاع ما مجموعه ١٣ بالمائة من ميزانية الاستيطان. ويبلغ عدد المستوطنين في الضفة والقطاع ١٨ بالمائة من عدد السكان العرب. والجدير بالذكر أن معظم سكان هذه المستوطنات هم من الصهاينة المتطرفين دينياً.

بالطبع، لا نستطيع التحدث عن جميع الممارسات الصهيونية ضد العرب في الضفة والقطاع بالتفصيل، بل يكفي أن نقول إن الانتفاضة التي قام بها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ جاءت رداً على تلك الممارسات الارهابية وضد الاحتلال نفسه. وقد سقط فيها أكثر من ٤٥٠ شهيداً، والعشرات منهم تتراوح أعمارهم ما بين يوم واحد وعشر سنوات. ويبلغ عدد المصابين والجرحى أكثر من عشرة آلاف شخص، واعتُقل حوالى ٢٠ ألف فلسطيني منذ بدء الانتفاضة. ولقد كشفت الانتفاضة الوجه الحقيقي للحركة الصهيونية واسرائيل أمام العالم. وإذا كان الفلسطينيون قد عانوا ممارسات الصهيونية منذ مائة سنة، فإن العالم الآن عرف أكثر من أي وقت مضى بشاعة الممارسات الصهيونية المبنية في الأساس على وجود فكر صهيوني عنصري ومعادٍ لما هو غير يهودي. وسقطت مقولة ان اسرائيل هي واحة الديمقراطية في المنطقة.

رابعاً: التناقضات بين الديمقراطية والصهيونية

يحاول قادة اسرائيل إظهار دولتهم على أنها دولة ديمقراطية كالدول الغربية، ويدعون إلى المحافظة عليها باعتبار أن نظامها السياسي شبيه بالنظام السياسي الليبرالي في أوروبا الغربية. ولكن المفكرين الصهاينة، وعلى رأسهم هرتزل، كانوا يعارضون التوجه الديمقراطي للكيان الصهيوني حتى قبل قيامه. وأعلن فيلسوف الحركة الصهيونية عن احتقاره للديمقراطية في يومياته وقال إن «الديمقراطية هراء سياسي لا يصدر إلّا عن جمهور الرعاع في صورة ثورة»، كما قال إن «الأضواء التي تقدمها الديمقراطية كاذبة وخيالية، كثيراً ما تختبىء وراء شعاعها أمور لا تلبث أن تؤدي إلى فضائح، وإن من سيئات الديمقراطية كثرة الإلحاح، وهذا يفقد الاحترام الذي هو ضروري للحكومة»، وأعلن صراحة: «أنا ضد الديمقراطية. إن أمم الوقت الحاضر لا تلائمها الديمقراطية في الحكم، وأنا أعتقد أنها ستزداد عدم ملاءمتها لها يوماً بعد يوم»(٢٩).

ويبدو أن هرتزل تنبأ في نهاية القرن الماضي بطبيعة النظام السياسي للدولة اليهودية، لأنه كان أدرى من غيره بتناقض الديمقراطية مع الفكر الصهيوني، على الرغم من محاولات قادة اسرائيل إظهار عكس ذلك. وعندما يطالب حاييم وايزمن بحجب الديمقراطية عن العرب، لاعتقاده بأنها ستصبح مهزلة إذا سُمح لهم بممارسة الديمقراطية كاليهود(٣٠)، فإنه أيضاً كان يتنبأ للمستقبل، ويعلم أنه من المفروض على أي حكم ديمقراطي في العالم أن يراعي

---

(٢٩) ثيودور هرتزل، يوميات هرتزل، اعداد أنيس صايغ، ترجمة هلدا شعبان صايغ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨)، ص ٤٨٧ - ٤٨٨.

(٣٠) القشطيني، الجذور التاريخية للعنصرية الصهيونية.

وجود الأقليات فيه. وبما أن الحركة الصهيونية لن تفعل ذلك، فإن النظام السياسي لن يكون ديمقراطياً. ومن الصعب تجانس نظام قائم على ممارسة العنصرية والتمييز العنصري مع الديمقراطية. ولهذا، فإن الديمقراطية والصهيونية خطان متوازيان لا يلتقيان أبداً، مهما حاولت اسرائيل وحلفاؤها إظهار العكس.

وها هو سفّاح مجازر صبرا وشاتيلا أرييل شارون يربط بين ديمقراطية اسرائيل وديمقراطية الولايات المتحدة الأمريكية. وفي مقالة له نشرها في صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية، طالب بالدعم الأمريكي للمحافظة على ديمقراطية اسرائيل لأنها «كانت وستظل ديمقراطية، وعلى الولايات المتحدة، أن تواصل دعم دولة اسرائيل باعتبارها الدولة الديمقراطية الرائدة الوحيدة في الشرق الأوسط»[٣١].

ويبدو أن الديمقراطية التي تريدها اسرائيل هي ديمقراطية لليهود فقط، ولكن مثل هذا الأمر لا يجوز مع وجود ١٨ بالمائة من السكان الذين لا حقوق سياسية ومدنية لهم، والذين تطبّق بحقهم سياسة عنصرية قائمة على عدم المساواة بين العرب واليهود.

كان كاهانا أكثر صراحة من غيره عندما تساءل عن مفهوم كلمة المساواة بين العرب وتناقضها مع الصهيونية، وقال: «هل تعني المساواة في الحقوق منح الأقلية العربية حق استبدال اسم الدولة بفلسطين إذا أصبحت أغلبية، والغاء قانون العودة؟»[٣٢]. وبالطبع، فهو يعترف بأن المساواة ليست بهذا المفهوم، ولهذا فهو يطالب بطرد العرب من وطنهم حتى لا يصبحوا أغلبية في المستقبل. ويشكك الحاخام اليهودي، زعيم حركة كاخ الإرهابية، بالمقولة الداعية إلى أن تظلّ «اسرائيل يهودية وديمقراطية في آن واحد»، ويقول إنه من المستحيل تحقيقه، بل هو يعترف بأنه يفضّل وجود دولة يهودية مائة بالمائة من دون ديمقراطية على أن تكون دولة يهودية فيها أقلية عربية وديمقراطية. وينتقد السياسيين الاسرائيليين الذين يريدون، في رأيه، خداع العرب عند حديثهم عن المساواة، ويقول من هم الصهاينة «الذين على استعداد لأن يضحوا بالصهيونية ودولة اليهود على مذبح الديمقراطية؟»[٣٣].

وهنا يلتقي كاهانا مع هرتزل في رفضه للديمقراطية المتناقضة مع الصهيونية. كما يلتقي معهما تيار كبير داخل اسرائيل يقول بأن اسرائيل أقيمت «لا لتكون دولة ديمقراطية بل من أجل أن تطبّق وتحقق المفاهيم الصهيونية»[٣٤]. ويعترفون بأنه إذا كانت الصهيونية لا تتناسب والديمقراطية فينبغي التخلّي عن الديمقراطية. مثل هذا الإعتراف الصريح من قبل الصهاينة يُظهر أن الديمقراطية بعيدة عن الصهيونية، وأن الإدعاء بغير ذلك هو خداع للعالم، كما يعترف كاهانا، لأن الممارسات الصهيونية ضد العرب، البعيدة عن المساواة بينهم وبين اليهود، تنسف أي ادعاء بوجود ديمقراطية حقيقية في الكيان الصهيوني.

---

(٣١) الترجمة عن جريدة: الوطن (الكويت)، ١٩٨٨/٢/١٧.

(٣٢) كاهانا، شوكة في عيونكم.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٧٦، و٨٣.

(٣٤) اغبارية، حركة غوش ايمونيم بين النظرية والتطبيق.

الخلاصـة

عند قيام اسرائيل قال وايزمن، أول رئيس اسرائيلي، إن العـالم «سوف يصـدر حكمه عـلى الدولة اليهودية في ضوء ما تفعله بعرب فلسطين، وما تقترفه بحقهم من ظلم وعدوان واغتصاب»[٣٥].

ولقـد أصدر العـالم حكمه من خـلال القرار الـذي اتخذتـه الأمم المتحدة عـام ١٩٧٥ باعتبار الصهيونية شكـلًا من أشكال العنصريـة والتمييز العنصري. وجـاء هذا القـرار بسبب الممارسات الصهيونية طوال السنوات الماضية بحق الشعب الفلسطيني. تلك الممارسـات كانت منظمة وتأتي ضمن سياسة رسمية تتبعها السلطات الإسرائيلية بحسب مخطط مرسوم مبني على أفكـار صهيونيـة ـ أي أنها لم تكن فرديـة تُمارَس من قبـل أشخاص، أو حتى رسميـة تنفذهـا الحكومة الاسرائيلية على أساس تكتيكي فقط، بل هي متطابقة مـع الفكر الصهيـوني المعادي للعرب والقائـم على التمييز العنصري، لإرغام العرب على ترك وطنهم، وتحقيق دولة يهـودية كـاملة، على اعتبـار أن بقاء العـرب في الكيان الصهيـوني، يتعارض مـع أهداف الصهيـونية وأفكارها. كما أن استغلال الحركة الصهيونية لما جاء في التـوراة والتلمود، سـاعد عـلى تعبئة اليهود في العالم لتأييد الصهيـونية وتحقيق أهـدافها عن طـريق الهجرة إلى فلسـطين، وممارسـة العنف والتمييز العنصري من أجل المحافظة على اسرائيل «نقية»، كما يـدّعون، وأن التـطرف القائم حاليـاً داخل الكيـان الصهيوني ينبع في الأساس من التيـارات الدينيـة اليهوديـة، التي تـرحب بالممارسات الإرهـابية ضـد العرب وتشجعهـا لأن ذلك يتـطابق أيضاً مـع أفكـارهم التـوراتية. ويلتقي التيـار العلماني الصهيوني مـع التيار الـديني في ممارسـاتـه العنصريـة ضـد العرب، لأن التيارين يحققان هدفـاً مشتركـاً هو تحقيق الأهـداف الصهيونيـة بإقـامة اسرائيـل والمحافظة عليها ونقائها من غير اليهود.

إن الممارسات الصهيونية ضد العرب منـذ مائـة عام قـائمة عـلى أساس فكـري منظم، ولهذا، فإن المطلوب من الجانب العربي أن يكون التحدي ضد اسرائيـل قائـماً هو الآخـر على أساس فكري شامل. ونعتقد بأن الفكر القومي العربي قادر على التصدي للفكـر الصهيوني، إذا أتيحت له سبل العمل المنظم في مواجهة الخطر الصهيوني وأخطاره على الأمة العربية.

---

(٣٥) أسعد رزوق، الصهيونية وحقوق الانسان العربي، ٢ ج، دراسات فلسطينية، ٤٧ ـ ٤٨ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨)، ص ١٩١.

تعقيب

شفيق الغبرا (*)

في أثناء قراءة الجزء المتعلق بالصهيونية والعنف، تولّد لديّ انطباع بأن العنف الصهيوني في جوهره عنفٌ غوغائي بلا هدف أو اتجاه. وما يهمني هنا هو ضرورة وضع العنف الصهيوني ضمن سياقه التاريخي وإطاره السياسي. ومع أننا ضحايا هذا العنف، فمن المهم معرفة أنه عنف مبرمج يستند إلى المؤسسات، وإلى بناء إداري واقتصادي وزراعي، تطور في فلسطين إبّان النصف الأول من القرن العشرين، وتحوّل إلى دولة في النصف الثاني منه.

إن العنف الصهيوني في سياقه التاريخي عنف مدروس، له آثاره النفسية والعسكرية والسياسية، ولذا أعتقد أنه كان من الضروري اقتصار البحث على جوانب، ولو مختصرة، تفسّر طبيعة هذا العنف حتى لا يبدو لنا عنفاً غامضاً يصعب تفسيره.

لكن أحمد نوفل قلما يلجأ إلى التحليل والتفسير. وبرأيي أن فهمنا للصهيونية كأيّ موضوع، يتطلب التحليل والتفسير إلى جانب الوصف. وبعد أربعين عاماً على النكبة أعتقد أننا مطالبون بتفسير السلوكيات الصهيونية، التي تتجاوز مرحلة الوصف، وتنتقل إلى مرحلة إثارة استفسارات من نمط «لماذا؟» و«كيف؟».

قد يخرج قارىء الدراسة بانطباع مفاده أن الحركة الصهيونية تعلن باستمرار وبكل وضوح عن نياتها. والحقيقة أننا نجد على صعيد العلاقة بين الفكر والممارسة في الحركة الصهيونية، أنها تتميز بقدرتها على إخفاء نياتها عن حلفائها، كما عن أعدائها. وذلك يعني قدرتها على الظهور بمظهر يخالف حقيقة هذه النيات (الليكود قلب المعادلة نسبياً في السنوات الأخيرة). فالحركة الصهيونية تميزت تاريخياً بقدرتها على التكلم عن حل مشكلة اليهود في أوروبا النازية، بينما تقوم ببناء دولة لليهود تستهدف طرد الفلسطينيين من فلسطين. هذا،

(*) قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت.

وقد تحدثت الحركة الصهيونية باستمرار عن مستقبل مشترك مع الفلسطينيين والعرب بينما هي خططت لطردهم. إن أقوال القادة الصهاينة كوايزمن وبن غوريون، المتعلقة بطرد السكان وإخراجهم، محدودة جداً إذا ما قورنت بما حدث على أرض الواقع. وواحدة من أهم الدراسات التي كشفت عن الكثير المرتبط بطرد الفلسطينيين هي دراسة الباحث الإسرائيلي بيني موريس (Morris) التي استندت إلى وثائق الدولة الاسرائيلية لعام ١٩٤٨[١].

والسمة الأخرى التي تستحقّ التوقف عندها هي تجنّب الفكر السياسي الصهيوني الاعتراف بالوجود الفلسطيني السياسي والبشري (بفكره وممارسته). وهكذا نجد أن الصهاينة منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى الوقت الحالي، تعاملوا مع الفلسطينيين في ساحة الحرب وسعوا إلى تجاوزهم باستمرار في المعترك السياسي، وذلك عبر عقد الصفقات أو التلميح بالصفقات، التي تتم على حساب الفلسطينيين، مع أي طرف ثالث. فاعتراف الحركة الصهيونية بالوجود السياسي الفلسطيني يعني فتح ملف الصراع معهم وهو الذي يقود إلى حقوق الفلسطينيين التاريخية، وهذا ما تتجنبه اسرائيل على كل الأصعدة.

يقول نوفل: «وعلى عكس الديانتين الاسلامية والمسيحية اللتين تدعوان إلى التسامح والمحبة، فإن اليهودية الموجودة في التوراة والتلمود تدعو اليهود صراحة إلى ممارسة العنف والتمييز العنصري ضد «الأغيار»».

إن الديانة اليهودية، كبقية الديانات السماوية، تحوي جوانب متعددة يمكن للقوى السياسية استغلالها وتأويلها وتحريفها باتجاه أو بآخر. وبرأيي أن هذا ما فعلته الصهيونية باليهودية. إن الفقرة المشار إليها في بحث نوفل تعطي طابعاً أبدياً ثابتاً للطبيعة اليهودية.

يخرج القارىء بعد قراءة بحث أحمد نوفل بانطباع مفاده أن أوضاع فلسطيني عام ١٩٤٨ لم تتغير على مدى أربعين عاماً. لقد اختلف وضع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ بفضل نضالات شعبية، وسياسية، واجتماعية، واقتصادية، وثقافية امتدت على مدى هذه الأعوام الأربعين. وأبرز هذه التحولات هو أن ردة الفعل الفلسطينية للممارسات الصهيونية (فكراً وممارسة) قد أدت إلى استنباط الصهيونية أشكالاً جديدة تهدف إلى تهميش الفلسطينيين. ولذا كان من الضروري أن يتطرق الباحث إلى هذه الأشكال الجديدة.

كما أن دراسة نوفل لا تتضمن أيّ اشارة إلى أهم بنك معلومات يتعلق بالأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، ويشرف عليه بنفنيستي (Benvenisti). لقد صدر عن هذا المشروع عدة دراسات مهمة تجدر الاشارة إليها واستيعاب بعض نتائجها. وبهذا الصدد يتطرق نوفل إلى الانفاق الحكومي الاسرائيلي بين عامي ١٩٧٧ و١٩٨٢. ولكن الانفاق الأكبر والأخطر الذي لم يشر إليه الباحث، يختص بالضفة الغربية بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٦. فمشاريع الانفاق الاسرائيلية في الأراضي المحتلة ونتائجها موجودة في دراسات بنفنيستي ومن المهم الرجوع إليها لما لها من صلة بموضوع البحث.

---

(١) Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949* (Cambridge: Cambridge University Press, 1987).

أما ملاحظة نوفل بأن قاطني المستعمرات هم من المتدينين المتطرفين فغير كافيـة. فهناك أعداد متزايدة من سكان المستعمرات (أو بعضها) بحسب بنفنيستي من أبناء الطبقـة الوسـطى الاسرائيليـة التي أغرقتهـا التسهيلات الحكـومية، فـانتقلت إلى هذه المستعمـرات. فالممارسـة الصهيونية تحاول استغلال المصـالح الاقتصـادية البحتـة لبعض الاسرائيليين وتشجيعهم عـلى الاستيطان الذي يواجه أزمة حالية.

الفصل الرابع

النزوح الكبير

محمد عيسى صالحية (*)

(*) أستاذ التاريخ الاسلامي المساعد ـ جامعة الكويت.

مقدمة

إن فصول النزوح مبثوثة في بحثي هذا، مبذولة بقراءة دقيقة متأنية، قوامها الوثائق الصهيونية أولاً، والمذكرات العربية ثانياً، لمن شهدوا الأحداث عياناً، وبعضها لمن ساهم في صنع المأساة، ثم روايات الأمم المتحدة ومراسلي الصحف والمجلات.

في مذكرة رفعها موشي شاريت، وزير الخارجية الاسرائيلي إلى سكرتير الجمعية العامة تريغفي لي (Trygve Lie) بتاريخ ١٠ آب/ اغسطس ١٩٤٨، وفي معرض نفيه لمسؤولية اسرائيل عن طرد الفلسطينيين، ادعى شاريت بأن الفلسطينيين «قد غادروا جزئياً بسبب انصياعهم لأوامر صدرت من قياداتهم المحلية والعربية». وبرر ذلك بأن تلك القيادات قد حسنت للفلسطينيين الخروج حتى يعودوا مع الجيوش العربية غداة طرد اليهود من فلسطين[1]. وطرحت الرواية الاسرائيلية لحرب الاستقلال منظوراً آخر لاستجابة أهالي حيفا ـ كمثال على ذلك ـ لأمر صادر من قيادتهم المحلية بعد سيطرة الهاغاناه على المدينة مفترضة، أن اللاجئين سيحملون معهم إلى الدول المجاورة الاحساس بالهزيمة، الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى ثورة تلك الشعوب على حكامها[2].

---

(١) *Documents on the Foreign Policy of Israel,* vol. 1, no. 442, and Michael Palumbo, *The Palestinian Catastrophe: The 1948 Expulsion of a People from their Homeland* (London: Faber and Faber, 1987), p. XV.

(٢) حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الاسرائيلية، ترجمه عن العبرية أحمد خليفة، تقديم وليد الخالدي، راجع الترجمة سمير جبور، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات، ٦٥ (نيقوسيا، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤)، ٢١٨.

وذهب باحث صهيوني آخر إلى «أن الغالبية العظمى من الفلسطينيين قد غادرت بناء على أوامر من القيادة العليا العربية، كنتيجة لحملة الدعاية المضخمة الموجهة من الاذاعات العربية، والمحشوة بالخطب البليغة الرنانة، وذلك ضمن خطة عربية قصد منها تفريغ فلسطين من سكانها العرب»(٣). أما الصهيوني مرزا خان(Mirza Khan)، فقرر أن السلطات اليهودية قد ضغطت على العرب وبخاصة في حيفا ليبقوا في المدينة، وقدمت إليهم ضمانات بالحصانة والأمن، ولكنهم رفضوا ذلك، واختاروا المغادرة(٤).

وعلى صعيد آخر، تشكلت لجنة من الأمم المتحدة، بعد احتلال النقب، عُهد إليها بمهمة التقصي في وضع المدنيين العرب الذين يحتمل وجودهم في المدن والقرى التي احتلها اليهود. ولما لم تعثر اللجنة إلاّ على قلّة من العرب طلب مندوب الأمم المتحدة إلى قائد المنطقة الاسرائيلي الميجور هانغبي (Hanegbi)، توضيح سبب ذلك، فأجابه بقوله لقد «اخلينا القرى التي كان سكانها معادين لنا، وتم نقلهم إلى مصر بناء على طلبهم»(٥). أما بن غوريون فأقر بأن اسرائيل قد قامت بطرد العرب، غير أن مشكلة اللاجئين «انما اقترفت من قبل البلدان العربية أو الانكليز أو كليهما»، واسرائيل ليست مسؤولة عن خلق المشكلة(٦).

ببساطة، فإن اليهود الاسرائيليين يعتبرون دخول البلدان العربية الحرب على جبهة اسرائيل، حمل معه الويلات إلى العرب والتشرد إلى الفلسطينيين(٧). ان قراءتنا لتلك الروايات والأفكار، تهدينا إلى ركائز ثلاث اعتمدتها الصهيونية في حملتها المتصلة بمسألة اللاجئين، وهي:

- إن العرب الفلسطينيين غادروا بملء ارادتهم.

- إن زعماءهم وقياداتهم شجعوهم على الرحيل.

- إن هجرتهم كانت نتيجة للحرب الدائرة بين العرب واسرائيل، وإن العرب هم المعتدون، فعليهم تحمّل النتائج.

---

(٣) Robert Goldston, *The Sword of the Prophet*, p. 176, and Martin Gilbert, *The Arab-Israeli Conflict: Its History in Maps* (London: Weidenfeld, 1974), p. 47.

(٤) Mirza Khan, *The Middle East in Transition: A Study in Frustration*, p. 238.
الحادثة معروفة، فبعد بقاء حوالى أربعة آلاف من سكان المدينة، ذهب إليهم شبتاي، رئيس بلدية حيفا اليهودي، وطلب إليهم البقاء والعودة إلى أعمالهم في المصفاة والميناء. وحين علم بن غوريون، علّق بقوله: «دعوهم يغادرون واطردوهم».

(٥) Palumbo, *The Palestinian Catastrophe: The 1948 Expulsion of a People form their Homeland*, pp. XV-XVI.

(٦) *Foreign Relations of the United States* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, [n.d.]), vol. 1, p. 903.

(٧) Khan, *The Middle East in Transition: A Study in Frustration*, p. 237.

أولاً: النزوح والتخطيط له

قبل أن نقوم بتحليل الرؤية الاستراتيجية الاسرائيلية لطرد العرب الفلسطينيين من أوطانهم، فإننا نفضل الارتكاز على المصادر الاسرائيلية التي تتعارض والركائز السابقة.

ونلقي الآن أضواء خافتة على الأسباب الحقيقية الكامنة وراء طرد العرب من ديارهم. ففي الرواية الاسرائيلية لحرب فلسطين، ان اللجنة القومية في حيفا، أنشأت جهازاً من الموظفين لمنح أذونات هجرة في محاولة لمنع الشباب من مغادرة المدينة[8]. وفي مدينة يافا اتخذت اللجنة قراراً منع بموجبه أي شخص من مغادرة المدينة، عدا رجال الأعمال وذوي المهن الطبية، والمجندين، الذين يكلّفون بأعمال تقضي بمغادرتهم والعودة، وذلك لدعم صمود المدينة أمام القوات الاسرائيلية المحاصرة ليافا. وفي اجراء لوضع القرار موضع التنفيذ، أقيمت الحواجز العربية على الطرق للتدقيق في أذونات التنقل، وردّ من لا يحمل مسوّغاً للتنقل[9].

وجاء في خبر التقط من راديو الهاغاناه، أن اللجنة القومية في القدس رفضت إعطاء أذونات مرور لأي انسان، وحظرت الرحيل حتى إلى الأردن[10]، بل إن راديو القدس العربي طلب إلى الفلسطينيين البقاء في منازلهم، وعدم التفكير في مغادرة المدينة، وهدد أولئك الذين ينشرون الذعر بين الناس ويعملون على ترحيل السكان، وتفريغ المدينة من أهلها بالاعتقال[11].

وتزودنا الوثائق المحلية الفلسطينية والأوامر الصادرة من القيادات العربية، بحقائق تثبت، على الأقل، أن القيادات الوطنية الفلسطينية لم تعمل على ترحيل الفلسطينيين. وحتى بيانات القيادات العسكرية العربية وقفت ضد المغادرة والرحيل. ففي البيان الخامس الصادر عن اللجنة القومية في حيفا في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧، في المادة ١٣ منه، جاء «اثبتوا في منازلكم ولا تخلوها للغير، ولا تذعنوا للتهديد أو الوعيد»[12]. كما طلبت اللجنة في رسائل بعثت بها إلى رئيس وزراء مصر وحكومات عربية أخرى في ٨ آذار/ مارس ١٩٤٨، التعاون معها لإبقاء الفلسطينيين في أوطانهم[13]. كما نشر قائد منطقة طولكرم الرئيس مدلول عباس

---

(٨) حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الاسرائيلية، ص ٢١٨.

(٩) Palumbo, *The Palestinian Catastrophe: The 1948 Expulsion of a People from their Homeland,* p. 84.

(١٠) «BBC Monitoring Service, Report 49,» (British Library, 1), p. 71.

(١١) CIA, Foreign Broadcast Information Branch, «A Report of 10 May».

(١٢) بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١)، ص ٨٣.

(١٣) Geoffrey Warren Furlonge, *Palestine is my Country: The Story of Musa Alami* (London: Murray, 1969), p. 17.

بلاغاً عسكرياً صادراً عن القيادة العامة لقوى الانقاذ للجبهة الشمالية، جاء فيه:

القيادة العامة لقوى الإنقاذ
الجبهة الشمالية
منطقة طولكرم
بلاغ عسكري[14]

تنفيذاً لتعليمات قيادة قوات الانقاذ المعممة سابقاً

١ ـ يُمنع منعاً باتاً النـزوح عن القرى والأراضي العـربية إلّا بـإذن خاص تتـطلبه المقتضيـات العسكريـة. إن المساكن والقرى المخلاة من قبل أهليها مخالفة لهذه الأوامر، مهددة بالنسف والتدمير.

٢ ـ يُحظر على جميع الأهلين الخروج من المناطق والأراضي العربية إلى المناطق أو القرى اليهودية، وبالعكس. ويُقطع أي اتصال وتعامل مع العدو مهما كان نـوعه اعتبـاراً من تاريـخ نشر هذا البـلاغ. وان كل مخـالفة لهـذه التعليمات توقع مرتكبيها تحت طائلة العقوبات الصارمة حسب الأنظمة العسكرية.

٣ ـ تقوم قيادة المنظمة بتبليغ تعليمات مباشرة إلى عموم الأهلين بواسطة مخاتير القرى، تختص بتنظيم وسـائل الدفاع وتأمين سلامة الأراضي العربية، لذلك يتوجب على جميع الأهلين مراعاة تنفيذ هذه التعليمات.

قائد منطقة طولكرم
الرئيس
مدلول عباس

أياً كانت النيات، فإن بعض الأنظمة العربية، لم يكن يقرّ مبدأ الهجرة ويرفض استقبال اللاجئين، لأن هجرة الفلسطينيين، في رأي أحد المسؤولين العرب ـ النقراشي مثلاً ـ تحمـل في ثناياهـا خطرين: الأول، الخـطر على الصحـة العامـة؛ والثاني، وهـو الأهم، الخطر عـلى الأمن، ذلك أن الأنظمة العربية ترغب في منع انتشار الاضـطراب والفوضى من فلسـطين إلى البلدان العربية المجاورة[15].

وبعيداً عن الادعاءات والـرد عليها، فـإن الاعتبارات الاسـتراتيجية للفكـر الاجتماعي الصهيوني نحو أرض فلسطين، هي التي حددت الإطـار العملي لـطرد العرب من أوطـانهم. فالمشروع الصهيوني يقوم أساساً على إحلال المهاجرين اليهود مكان المواطنين العرب، بالقوة. وقـد ناقش كـمال الخالـدي في كتابـه الأرض في الفكر الاجتـماعي الصهيوني، هـذه المسألـة، وذهب إلى أن الصهاينة اعتمدوا التصميم، ورسموا الخـطة لتحقيق ذلك المشروع في مستـواه البعيد المدى الذي نفّذ على مراحل، ومستواه الآخر، محدود المـدى، ونفّذ في مـدد متقاربـة. وفي وثائق المؤتمر الصهيوني الثامن والعشرين مقولات عملية لتحقيق ذلك[16].

---

(١٤) الحوت، المصدر نفسه.

(١٥) مذكرات فوزي القاوقجي، ١٩٣٦ ـ ١٩٤٨، اعداد خيرية قاسمية (بيروت: دار القدس؛ منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٥)، ص ٢٠ ـ ٢٩٥.

(١٦) حسن البدري، الحرب في أرض السـلام: الجولـة العربيـة ـ الاسرائيلية الأولى، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩ =

وجاء في مذكرات جوزيف فايتس (Josef Weitz) نائب رئيس الصندوق القومي اليهودي، التي صدرت بعنوان يومياتي ورسائلي إلى البنين، اقتراح بنقل العرب الموجودين على أرض اسرائيل إلى البلدان المجاورة. ثم قام فايتس بوضع خطة لترحيل العرب، بتاريخ ٣١ أيار/ مايو ١٩٤٢. وقد أكد أن الزعماء الصهيونيين أشاروا عليه بتاريخ ٢٨ أيار/ مايو ١٩٤٨ في معرض تنفيذ الخطة، بالعمل على شراء أراضي النازحين، بهدف مزدوج هو شراء الأرض وترحيل الفلسطينيين، وأكدوا له أن ابعاد السكان العرب يجب أن يكون نهائياً لا عودة بعده[١٧].

وعليه، فإن خطة الاستيطان الصهيوني، هي التي قررت إلى حد بعيد مصير العديد من المدن والقرى التي تقطنها أغلبية عربية في طبريا وبيسان وعكا ويافا وحيفا والتي كانت محاطة بالمستعمرات اليهودية[١٨]. ففي دراسة عن السكان العرب في اليشوف العبري، قدّر عدد السكان العرب بـ ٤٥ بالمائة، الأمر الذي سيخلق مشاكل ديمغرافية وسياسية واقتصادية بالنسبة إلى الجانب اليهودي، الأمر الذي يستدعي تنفيذ حل جذري للمسألة. وفي هذا الإطار تُفهم عبارة بن غوريون حين خاطب حزبه الماباي في ٢ شباط/ فبراير ١٩٤٨ بقوله: «خلال أشهر معدودة ستحدث تغيرات كثيرة في تركيبة البلد السكانية»[١٩].

١ ـ النزوح بدأ فعلياً وجدياً مع التقسيم

في رأينا، أن صدور قرار التقسيم، كان المحطة العملية الأولى للبدء في وضع مشروع الاستيطان في مجال التنفيذ القسري، مع عدم اغفالنا مطلقاً السياسة البريطانية، منذ الانتداب، كتبني المشروع الصهيوني، وتشجيع الهجرة، وسن التشريعات والقوانين لنزع الأراضي، والقائمة الطويلة في سلسلة الاجراءات، والدعم البريطاني والأمريكي والأوروبي وغيرها. غير أن قرار التقسيم سهّل لليهود الفوز بالاعتراف بالدولة اليهودية مستقبلاً، وأن ما يتخذونه من اجراءات ستسبغ عليه مظلة المشروعية الدولية، ثم إن مسألة التخلص من الوجود العربي في اليشوف العبري قد دخلت مرحلة التنفيذ أيضاً.

=(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦)، ص ٤٣. انظر خطاب النقراشي في البرلمان المصري، في: ١٠/٥/١٩٤٨، ومذكرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى الأمم المتحدة، في: ١٠/٥/١٩٤٨. انظر ايضاً: الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨، ص ٨٤٣.

(١٧) محمد كمال الخالدي، الأرض في الفكر الاجتماعي الصهيوني، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٣ (دمشق: جامعة دمشق، ١٩٨٢)، ص ٥٧، و
Theodor Herzl, *The Complete Diaries of Theodor Herzl* (New York: Herzl Press, 1962), p. 88.

(١٨) انظر من الأرشيف الصهيوني، وثائق ونصوص جمعها اسرائيل شاهاك، والخالدي، المصدر نفسه، ص ٥٨ ـ ٥٩.

(١٩) David Robert Gilmour, *Dispossessed: The Ordeal of the Palestinians* (London: Sphere Books, 1982), p. 62.

٢ ـ موقف الأردن من القضية الفلسطينية

من الجدير بالذكر ان التوجهات الأردنية حيال فلسطين كانت واضحة في السياسة الأردنية منذ مجيء الأمير عبد الله إلى شرق الأردن وتعيينه أميراً عليها، ولكنها برزت علانية، وطفت على سطح الأحداث غداة إرسال الأمير عبد الله اقتراحاته إلى الحكومة البريطانية لحل المشكلة الفلسطينية في عام ١٩٣٨[٢٠]. وحين لم تحظ المقترحات بالقبول البريطاني ولا اليهودي، نقل الأنسي، أحد المقربين إلى الأمير، إلى الياهو ساسون في مقابلة جرت بينهما في القدس، بتاريخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٩ خطة الأمير عبد الله. وينحصر تفكيره في خطة عمل محدودة، وهي تسليم إدارة الشؤون السياسية لعرب فلسطين. ولتنفيذ ذلك، يعتقد الأمير، أنه يمكن القيام بذلك عن طريق إنشاء حزب جديد من عرب معتدلين، ليست لهم صبغة حزبية سابقة، فيخلق الحزب ممثلية سياسية لعرب فلسطين الذين بقوا دون زعامة. وبعد تشكيل هذه الممثلية، سيرسم لها الأمير الاتجاه السياسي الذي يجب أن يكون تقسيم فلسطين وضم القسم العربي إلى شرق الأردن. وأضاف الأنسي، أن الأمير يؤمن بأن اليهود سيوافقون على التقسيم[٢١]، وقد أكدت الرواية الاسرائيلية أن الأمير الذي أصبح منذ أيار/ مايو ١٩٤٦ ملكاً على شرق الأردن تحت الحماية البريطانية، كان يطمح إلى حل القضية الفلسطينية بالطرق السلمية[٢٢]، وفي مقابلة أخرى مع ساسون، سعى إلى توسيع حدود شرق الأردن وانشاء مملكة هاشمية واحدة كبيرة وقوية[٢٣]. وقد نصح الملك عبد الله اليهود في تلك المقابلة بأنه من الأفضل لهم التحدث عن إقامة الدولة اليهودية بعد ستتين أو ثلاث عندما يزيد عددهم مئة أو مئتي ألف على أقل تقدير.

ويتضح من رسالة كننغهام، آخر مندوب سام بريطاني في فلسطين، إلى وزير المستعمرات المؤرخة في ٣١ آب/ أغسطس ١٩٤٦، أن الملك عبد الله ورئيس وزرائه يريان أن أفضل حل لمشكلة فلسطين هو التقسيم مع تبادل السكان. ولا ندري إذا كان المقصود بتبادل السكان، أن يكون بين المناطق في داخل فلسطين حيث يتم التبادل بين السكان العرب الموجودين في المناطق اليهودية وفق خطة التقسيم، وعلى العكس، أو أن يكون التبادل عاماً ليشمل يهود البلدان العربية، فيبادلون بفلسطينيين من الأرض الفلسطينية. وأضاف كننغهام في رسالته السابقة، أن الملك ورئيس وزرائه لا يستطيعان ابداء هذا الرأي علناً، لأنه لو تم ضم القسم العربي من فلسطين إلى الأردن، فإنهم سيبدون بمظهر المحسودين من قبل بقية

---

(٢٠) توم سيغف، الاسرائيليون الأوائل ـ ١٩٤٩، ترجمه عن العبرية خالد عايد [وآخرون]، راجع الترجمة سمير جبور، تقديم محمد المجذوب، سلسلة الدراسات ٧٣ (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦)، ص ٣٥.

(٢١) الآثار الكاملة للملك عبد بن الحسن (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣)، ص ٣٩٠ ـ ٣٩١.

(٢٢) الياهو ساسون، الطريق إلى السلام، ص ٦٣ ـ ٦٤.

(٢٣) حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الاسرائيلية، ص ١٧.

الأقطار العربية. وتمنى على وزير المستعمرات، عند بحث مسألة التقسيم في لندن، ألا يُشار إلى ضم القسم العربي من فلسطين إلى شرق الأردن، خوف اعتراض السعودية وسوريا، وسبب ذلك وفق ما روى ساسون، أن الدولتين تعملان لاتحاد سوري ـ فلسطيني ـ شرق أردني دون الملك عبد الله[٢٤].

وبناء على ما سلف، نفهم طبيعة القرارات السرية التي اتخذت في اجتماع موفر بتاريخ ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٧، حيث جاء في بندها الخامس ما يلي:

ـ توصي اللجنة السياسية الدول الأعضاء بفتح أبوابها لاستقبال الأطفال والنساء والمسنين، وبتقديم المساعدة إليهم في حال نشوب الاضطرابات في فلسطين بالصورة التي ترغم بعض سكانها العرب على مبارحتها[٢٥].

وجاء في البند السادس:

ـ تقترح اللجنة في جلسة الجامعة العربية اخطار الحكومتين البريطانية والأمريكية بمقررات بلودان السرية.

وقد عاود الملك عبد الله مراراً، تأكيد عزمه على ضم القسم المخصص للعرب من فلسطين إلى مملكته، وسعيه لاقامة علاقات سلام وصداقة مع الدولة اليهودية، وهو يركن في سبيل تحقيق ذلك إلى الفيلق العربي القوي، والدعم السياسي من جانب بريطانيا، والمساندة الفعلية من العراق. جاء ذلك في مقابلته مع غولدا مئير بتاريخ ١١ أيار/ مايو ١٩٤٨، وفي اتفاق سري عقده مع بيفن، وزير خارجية بريطانيا[٢٦].

٣ ـ خطة «دالت»

ورب سائلين، حتى في أيامنا الحاضرة، ينحون باللائمة على الفلسطينيين الذين رفضوا التقسيم وقاوموه حتى صدر القرار الأممي بالغائه. إلى هؤلاء أنقل قول رئيس ايرلندا ايمون دو فاليرا (Eamon De Valera) رداً على من توسل إليه من اليهود في دعم موقفهم حيال التقسيم الذي قبلوا به، بقوله: «قرأت التوراة قبل عدة سنوات، وأخشى أن أكون قد نسيت كثيراً مما قرأت، ولكن شيئاً أذكره جيداً، ذلك الشيء هو قصة حكم سليمان بين المرأتين اللتين ادعت كل واحدة منهما حقها في

(٢٤) ساسون، المصدر نفسه، ص ٧٧ ـ ٧٨.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٦٧.

(٢٦) حول المقررات السرية لمجلس الجامعة العربية في مؤتمر بلودان ٨ ـ ١٢ حزيران/ يونيو ١٩٤٦، انظر: تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين، اعداد المجلس النيابي العراقي (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٤٩)، ص ٥٥ ـ ٥٦؛ الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨، ص ٨١٨، وأحمد عبد الرحيم، بريطانيا وفلسطين، ١٩٤٥ ـ ١٩٤٩ (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٦)، ص ١٠٦.

الطفل، وحين عرض عليهما سليمان قسمة الطفل بينهما، ولولت وصرخت أم الطفل الحقيقية، وقالت: أعطِ الطفل للمرأة الأخرى. إن صاحب الحق في أرضه لن يقبل أبداً بالتقسيم»[٢٧].

كان هناك مؤامرة منظمة، وموافقة مرتبة بين خطتين، أفرزتها قيادة القوى العسكرية، وقيادة القوى الاجتماعية الصهيونية، وكانت الأولى منهما ما عرف بالخطة «دالت» العسكرية التي قُصد منها احتلال هيئات حيوية داخل الريف والحضر ضمن حدود الدولة وخارجها، والعمل على اخلاء فلسطين من أكبر قدر ممكن من سكانها العرب، واحتلال قواعد متقدمة لحرمان العرب من استخدامها، وتأمين المواصلات داخل رقعة الدولة اليهودية، وبينها وبين مراكز التجمع اليهودية خارجها، وذلك بالسيطرة على شبكة الطرق الرئيسية في فلسطين مع احتلال الموانىء والمطارات ضماناً لاستمرار تدفق المهاجرين والأسلحة والذخائر من الخارج[٢٨].

لقد كان ديدن الخطة «دالت»، القيام بعمليات ضد التجمعات السكانية للعرب الموجودة داخل أو قرب نظام دفاع اليهود، وتدمير القرى وابادة القوة المسلحة وطرد السكان العرب إلى خارج حدود الدولة. وأسند إلى الهاغاناه مهمة السيطرة على الأحياء العربية المنعزلة والتي تتحكم في طرق الخروج والدخول إلى المدن والقرى والأحياء، وطرد العرب منها، وبموجب الخطة فقد كانت خطة عمل الألوية الاسرائيلية كما يلي:

ـ اللواء غولاني، عليه احتلال المطلة والخالصة والنبي يوشع وصفد وطبريا وسمخ وبيسان والعفولة واللجون، والسيطرة على القرى العسكرية، وفرض حصار على الناصرة.

ـ اللواء كرملي، عليه احتلال الأحياء العربية في حيفا والسيطرة على قرى الطيرة والمزار وجبع واجزم وعين غزال واحتلال البصة والزيب، وفرض حصار على عكا.

ـ اللواء اسكندروني، احتلال ٢٠ قرية ومدينة منها طولكرم وقلقيلية وقالون وقلنسوة والطيبة والطيرة وجلجولية وكفر عانا.

ـ اللواء كرياتي: احتلال المنشية وأبو كبير وتل الريش، وتوجيه ضربة قاصمة إلى يافا وسلمة ويازور.

ـ اللواء جعفاني، السيطرة على طريق يافا ـ القدس حتى اللطرون من خلال السيطرة على المسمية، وطريق تل أبيب ـ النقب من خلال السيطرة على قسطينة وجولس والسيطرة على مطار اللد ومعسكر صرفند، وفرض الحصار على مدينتي اللد والرملة.

---

(٢٧) حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الاسرائيلية، ص ٢٢٤، وعزت طنوس، الفلسطينيون: ماض مجيد ومستقبل باهر (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٨٢)، ص ٣٦٠.

(٢٨) Gilmour, *Dispossessed: The Ordeal of the Palestinians*, p. 61.

ـ اللواء عتسيوني، احتلال القدس بكاملها وضواحيها، وفرض الحصـار على بيت لحم وبيت جالا(٢٩).

٤ ـ خطة «التمويل»

أما الخطة الثانية، وهي ما عُرفت بخطة «التمويل»، فقد كان الهدف منهـا العمل عـلى تـوطين اليهـود بدل العـرب المطرودين. وقـد ترأس لجـان التمويـل يـوسف فـايتس (Yosef Weitz)، الذي كلّفه بن غوريون بمـواصلة جهده وخـططه في سبيل طـرد العرب، وكـان بن غوريون قد أبلغ فايتس بأنه «ليس أمام العرب إلا الرحيل»، وأنهى إليه: «ما هو ضروري لقيام الـدولـة يجب أن يُعمـل، دون الالتفـات إلى التحليـلات والمحـاذيـر السيـاسيـة، إذ لا يعتـدّ إلاّ بـالضرورات العسكرية... وان طرد العرب من اسرئيل، لم يكن سببه الاضطهاد ولا القتل ولا أعمال العنف، ولكن الـطرد يظل تكتيكاً حربياً ينفّذ بحق العرب»(٣٠).

وحين أنجز فايتس مع فرق العمل وسائل تنفيذ الخطة، عرضها على بن غوريون فوافق عليها، ووضعها موضع التنفيذ، وحُددت بموجبها القـرى والمدن التي يجب أن تُهـدم ويوطن فيهـا المهاجـرون من اليهود في الجليـل وبيسان وتـلال ابراهيم والسـامرة، وتقـوم الخطة عـلى الأمور التالية:

ـ منـع العرب من العـودة إلى أماكنهم، وتقـديم المساعـدة إليهم للذهـاب إلى أمـاكن أخرى.

ـ تدمير أكبر عدد ممكن من القرى خلال العمليات العسكرية.

ـ منع زراعة أية أرض عربية ومنع الحصاد وجني الزيتون خلال مـراحل وقف اطـلاق النار، وتعطيل الحياة اليومية والأعمال.

ـ إسكـان اليهود في عـدد من القرى والمـدن التي أصبحت خاليـة، وبناء الكيبـوتزات والمستوطنات على أنقاض الأملاك العربية.

ـ سن القوانين والتشريعات اللازمة لإنجاز الخطة وتسهيل عمل اللجان.

ـ بث دعـاية عـلى نطاق واسـع (والقيام بحملة اعـلامية) محـورها رفض قبـول عـودة اللاجئين (دعاية اللاعودة)(٣١).

---

(٢٩) Walid Khalidi: *Plan Dalet: The Zionist Master Plan for Conquest of Palestine* (Washington, D.C.: Middle East Forum, 1961), p. 24, and *From Haven to Conquest: Readings in Zionism and the Palestine Problem unitl 1948,* I.P.S. Anthologic Series, no., 2 (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1971), pp. 755-760.

(٣٠) حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الاسرائيلية، ص ٣٠ من المقدمة.

(٣١) Benny Morris, *Yosef Weit and The Transfer Committees* (1984), pp. 522-561, and *International Journal of Middle East Studies* (IJMES), vol. 18, no. 4 (November 1986).

وحين اشتكى فايتس من عجز الميزانية لتحقيق الخطة بشراء بعض الأراضي من أصحابها العرب، أجابه بن غوريون أن «الأرض في يدنا، واسرائيل دولة فقيرة وقد دفعنا ثمن الأرض من أرواح ودماء أبنائنا، فليعمل بكل قوة على اخلاء الأرض التي لا عرب فيها»(٣٢).

ونتيجة لأعمال لجنة فايتس، دُمرت كل من قرى المغار وفجّة وبيرعدس ومسكة وبيت دجن وخواصة، ومناطق أخرى عديدة، تولت اللجنة تدميرها بأساليب مختلفة. وأصبح طرد العرب وتدمير مدنهم وقراهم سياسة ثابتة ومحددة للوحدات المقاتلة، وغدا الفصل بين العرب واليهود وإيجاد قطاع يهودي أمراً ثابتاً. ومن هنا نفهم لماذا أُطلق على عملية الجليل «عملية متاتة، أي المكنسة»، إذ قصد منها تكنيس وتنظيف المنطقة من سكانها العرب.

نخلص من كل ما عرضناه، إلى أن النيات اليهودية لطرد العرب كانت مبيتة، والخطط العسكرية والاستيطانية جاهزة تنتظر الظروف المناسبة لتحقيقها، فأقدمت الصهيونية على ذلك بعد أن جندت كل طاقاتها وسخّرت علاقاتها الدولية لخدمة برنامجها، بوضوح هدف، وتنظيم دقيق، فكانت النتائج كما توقعت(٣٣).

ثانياً: المشاركة البريطانية في طرد العرب

على مدى ربع قرن عملت بريطانيا على حماية نهج الغزو وطرد الفلسطينيين غير المباشر الذي مارسته الصهيونية. فتحت المظلة البريطانية شجعت هجرة اليهود المكثفة إلى فلسطين. ودعمت بريطانيا خطط الاستيطان الصهيوني، وعملت على إنشاء المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات العسكرية، حتى إذا ما أيقنت أن الأهداف الصهيونية قاب قوسين أو أدنى من التحقيق، كان مشروع التقسيم، ومن ثم تصميم بيغن على انسحاب بريطانيا من فلسطين دون قيد أو شرط. فقدَّم طلبه إلى مجلس الوزراء البريطاني في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧. فوافق على ذلك، وتقرر انهاء الانتداب البريطاني في ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨، على أن تحكم بريطانيا فلسطين خلال الشهور الستة حكماً اسمياً، مع استعمال قواتها فيما لا يتعدى الدفاع عن النفس، ودون أن تشترك في القتال الذي كان من المتوقع أن ينشب(٣٤).

وفي رأينا، أن صدور قرار مجلس الوزراء البريطاني بهذه الصفة يعد انحيازاً للطرف

---

(٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣) Palumbo, *The Palestinian Catastrophe: The 1948 Expulsion of a People form Their Homeland,* p. Xi.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١٣٧، و

S. Kamen Charles, «After The Catastrophe 1: The Arabs in Israel, 1948-1951,» *International Journal of Middle East* (IJMES), vol. 19, no. 4 (November 1987).

وحول لجان التحويل، انظر:

Jewish Newsletter (9 February 959), and Israel State Archives, Foreign Ministry Papers.

الصهيوني. فبريطانيا تعرف امكانات اليهود العسكرية والاقتصادية والسياسية وقدراتهم مقابلة بالامكانات والقدرات العربية المسيطَر عليها من قبل بريطانيا من خلال قنوات عدة مبثوثة في الجيش والادارة وغيرها من مرافق البلدان العربية، ناهيك عن الدعم والمساندة المادية والعسكرية البريطانية للصهيونية على الساحة الدولية.

أما الفلسطينيون، فقد رأوا في إنهاء الانتداب البريطاني على هذه الصورة، ودون وجود حكومة سياسية تتولى إدارة البلاد وتحفظ الأمن، تخطيطاً لترك البلاد في حالة من الفوضى والارتباك والتفكك، الأمر الذي يهدد بسفك الدماء ويؤدي إلى كارثة اقتصادية[٣٥].

وقد أدت هذه السياسة بالفعل إلى نشوب حالة من الفوضى، حسبما رسمت له السياسة البريطانية، ولاسيما أن بريطانيا رفضت السماح للجنة محايدة بحكم البلاد بعد جلائها، كما لم تسمح لمندوبي الأمم المتحدة بدخول فلسطين إلّا قبل أيام قلائل من الانسحاب[٣٦].

وعلى الرغم من كل ما فعلته بريطانيا بحق العرب الفلسطينيين، فقد كان باستطاعتنا فهم دوافعها في قرارها بانهاء الانتداب، لو لم تسخّر قواتها عملياً في خدمة الأهداف الصهيونية. فقد كانت السلطات البريطانية تراقب العمليات العسكرية حتى إذا سمحت القيادة البريطانية العليا بالتدخل، كان ذلك دائماً لمساعدة اليهود ضد العرب، وليس العكس. ففي الحوادث البسيطة كان البريطاني يتدخل ليحول دون استمرار القتال، وفي الحوادث المهمة، كان إذا بدا له تغلّب العرب يتدخل ضدهم[٣٧]. فحين كاد يقضى على الكيان الصهيوني قبيل ٢٩ أيار/ مايو ١٩٤٨، بادر المندوب البريطاني في مجلس الأمن إلى الضغط القوي لاستصدار قرار بوقف القتال لمدة أربعة أسابيع[٣٨]. حتى إذا ما استعاد اليهود عافيتهم عاودوا الحرب بمباركة بريطانية، لأن بريطانيا ترى وجوب استمرار الحرب حتى تؤدي إلى قبول العرب بالأمر الواقع في إنشاء الدولة اليهودية. ومن ناحية أخرى كان يجب أن تنتهي الحرب بهزيمة المصريين على أيدي اليهود، ليعرف المصريون مدى ضعفهم ويتوقفوا عن ازعاجهم البريطانيين بطلبهم جلاء الانكليز عن الأرض المصرية، والتنازل عن سيادتهم على قناة السويس[٣٩].

---

(٣٥) Nicholas Bethel, *The Palestine Triangle: The Struggle betweenThe British, the Jews and the Arabs, 1935-1948* (London: Futura Publications, 1980), pp. 344-351.

(٣٦) سيفر تولدوت هاغاناه (تل أبيب: عام عوفيد، ١٩٧٢)، ص ٦.

(٣٧) عبد الرحيم، بريطانيا وفلسطين، ١٩٤٥ ـ ١٩٤٩، ص ٦٤، و Elizabeth Monroe, *Britain's Moment in the Middle East, 1914-1956* (London: Chatto and Windus; Baltimore, Mad.: Johns Hopkins Press, 1963), p. 167.

(٣٨) طنوس، الفلسطينيون: ماض مجيد ومستقبل باهر، ص ٣٦٠، ومذكرات فوزي القاوقجي، ١٩٣٦ ـ ١٩٤٨، ص ٢ ـ ٣٥.

(٣٩) التل: كارثة فلسطين، ص ٢٠١؛ وصالح صائب الجبوري، محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية (بيروت: مطابع دار الكتب، ١٩٧٠)، ص ٢٢٢، وطنوس، المصدر نفسه.

كان العمل البريطاني لمصلحة اليهود نشطاً من خلال الضباط البريطانيين الذين تولوا قيادة الفيلق العربي الأردني - وهو أقوى القوات العربية التي عبرت إلى فلسطين - والذين يعملون مباشرة مع قيادة القوات البريطانية في الشرق الأدنى. فالبريطاني غلوب يقف على رأس قيادة الجيش الأردني، ومن المفترض أنه هو الذي يدير الحرب عملياً ضد اليهود. وغلوب هذا يُعزى إليه أنه هو الذي حسّن للملك عبد الله قرار قبول وقف إطلاق النار في ١٩ أيار/ مايو ١٩٤٨، بدعوى أن الجيش العربي قد استنفد سلاحه وذخائره. لقد كانت معاناة عبد الله التل، الضابط الأردني مفجعة، فقد اتسمت سلوكيات غلوب بالمماطلة والتسويف والخداع والنأي عن كل ما يحقق مصلحة الجيوش العربية في النصر. ولا ندري مدى صدق رواية ناصر الدين النشاشيبي حول احتفاظ المكتب الخارجي بملف لعبد الله التل، ولكن الخارجية البريطانية عادت واستعانت بقانون الوثائق العام، لسنة ١٩٥٨، وأمرت بالتحفظ السري على الملف المذكور لمدة ٧٥ سنة[٤٠].

هذا وقد اعتمد غلوب على شبكة من الضباط البريطانيين، تولوا مسؤولية القيادة في الفيلق العربي. فمن بين خمسين ضابطاً، كانوا يقودون الفيلق في فلسطين، لم يكن بينهم من العرب سوى خمسة هم صدقي الجندي وحابس المجالي وعبد الحليم الساكت وعبد الله التل وعلي الحياري[٤١]، وقد أثّر وجود هؤلاء الضباط البريطانيين سلباً في القضية العربية لمصلحة الصهيونية، وتمثّل ذلك في جملة من المواقف، نورد بعضها على سبيل المثال لا الحصر ومنها:

- أصدر الكولونيل لاش عن طريق حكمت مهيار، أمراً بانسحاب قوات الفيلق العربي حالاً من مستعمرة رامات راحيل، الواقعة جنوبي القدس، على بعد ٣ كلم، بعد أن كان التعاون بين القوات الأردنية والمصرية قد أسقطها للحؤول دون استمرار التعاون، وفتح جنوبي القدس لأية عمليات اسرائيلية مقبلة[٤٢]. كما أصدر لاش نفسه أوامره بإيقاف قصف منطقة هداسا والجامعة العبرية، واتفق مع القنصل الأمريكي على أن تبقى تحت الإشراف اليهودي، وتموّن مرة في الأسبوع عن طريق الصليب الأحمر الأمريكي حيث تقوم قوات الجيش العربي بحماية القافلة[٤٣]. أما الميجر هنكن توفن (Hunken Toven) فقد أصدر أوامره إلى غازي حرب بالانسحاب عندما احتل ومفرزته الطابق الأول من النوتردام، بالقدس[٤٤].

من ناحية أخرى، نقل عبد الله التل صورة عما تم بينه وبين البريغادير جونسن الذي هدده حين اشتد ضغط العرب على القطمون، بضرورة وقف القتال، وسحب المدرعات

---

(٤٠) طنوس، المصدر نفسه، ص ٤٧.
(٤١) ناصر الدين النشاشيبي، من قتل الملك عبد الله؟ (الكويت: منشورات الأنباء، ١٩٨٠)، ص ١٥٤.
(٤٢) التل: كارثة فلسطين.
(٤٣) طنوس، المصدر نفسه، ص ٤٦٣.
(٤٤) المصدر نفسه، ص ٤٦٠.

والجنود من القطمون حالاً، وإلاّ فإنه سيضطر لضرب المدرعات والقنصلية بالقنابل الثقيلة. وحين أجرى عبد الله التل اتصالاً مع القيادة في عمّان، كان الجواب «أن جميع وحدات الجيش العربي في فلسطين، انما وجدت هناك بأمر من الانكليز، وتحت اشرافهم التام»(٤٥). وهل أتاكم حديث القائمقام البريطاني استون (Astonh)، الذي قاد القوات العربية في معركة البرج؟ كان يفترض فيه أن يحارب أخاه الموجود على رأس القوات اليهودية في الطرف الآخر(٤٦).

وفي موقع آخر، عملت القوات البريطانية على انقاذ الصهاينة، فحين احتلت قوات جيش الانقاذ كيبوتز مشمار هعشمك في ٢٥ نيسان/ ابريل ١٩٤٨، تدخّل القائد البريطاني قائد الفرقة المعسكرة في مطار رامات، ديفيد بيل، وأرغم القاوقجي على قبول الهدنة لمدة ٢٤ ساعة، وصلت خلالها الامدادات إلى اليهود، وعلى الأغلب كانت من البريطانيين أنفسهم، وبعدها تحوّل مجرى المعركة ضد قوات الانقاذ ليس في تلك المعركة فحسب، وأثّر في قدرة جيش الانقاذ ومدى الاعتماد عليه. ويبدو أن الانكليز لم يرتاحوا لنشاطات جيش الانقاذ، ورأوا فيه منافساً غير مرغوب فيه للفيلق العربي، كما لم يرد الانكليز لا لجيش الانقاذ ولا للقاوقجي نفسه أن تعلو مكانته في المنطقة(٤٧).

وقد تمثلت المشاركة البريطانية بصورة جلية بحق الفلسطينيين حين أقدمت السلطات البريطانية على تسليم المناطق المخصصة لليهود بحسب قرار التقسيم إلى العصابات اليهودية، الأمر الذي أتاح لها حرية الحركة والعمل والتدريب والتعبئة والتنظيم وصنع السلاح واستيراده، وادخال المهاجرين وتلقي المعونات العسكرية دون رقابة؛ في حين أن تلك القوات استقرت واتخذت لها معسكرات ومراكز في المناطق المخصصة للعرب لمنعها من الحركة وتطبيق قوانين صارمة ضد العرب، وفرض رقابة مشددة على كل جهد للتسليح والتدريب يصل أحياناً إلى إجراءات القمع والعقاب الجماعي والطرد من فلسطين.

ويبلغ الغدر البريطاني منتهاه حين أقدمت السلطات البريطانية على المشاركة الفعلية في تسليم عدد كبير من المدن والقرى والمواقع العربية إلى العصابات الصهيونية. ونظراً إلى خطورة هذا الدور المشارك من جانب بريطانيا، فإني أرى أن أفرد له مكاناً في البحث.

١ ـ تسليم طبريا وطرد أهلها

في حركة دراماتيكية ادعى الضابط البريطاني في المدينة عزمه على ترك المدينة وأعلن عدم مسؤوليته عن حفظ النظام فيها. وفور انسحاب القوات البريطانية من طبريا هاجمتها عناصر من اللوء غولاني، الهاغاناه ليلة ١٨ نيسان/ ابريل ١٩٤٨، حين اقتحمت الجزء

---

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٢٦٠.
(٤٦) التل: كارثة فلسطين، ص ٢٠١.
(٤٧) المصدر نفسه، ص ٢٦٣.

العربي، كما هبطت عناصر صهيونية أخرى من اللواء يفتاح من الحي اليهودي المشرف على المدينة، وشطرت المدينة، فاتجه العرب إلى القوات البريطانية لتقديم الحماية لهم، فوافق القائد البريطاني على تمديد الحماية لعدة أيام، يتم خلالها نزوح العرب من مدينتهم.

وبعد أيام أُرسلت ثلاثون شاحنة من الأردن، قامت باخلاء السكان من أطفال ونساء ورجال، بدعوى الخوف من مذبحة على غرار مذبحة دير ياسين. ولما لم تكفِ الشاحنات، استعملت عربات الخيل والبغال، وحتى عربات اليد للإسراع في طرد السكان بدفع من القوات البريطانية. وقد أفادت تقارير القيادة البريطانية بتاريخ ١٨ نيسان/ ابريل ١٩٤٨، وفي تمام الساعة ١٩,٠٠، أن جميع العرب في المدينة قد غادروها، وأن المدينة الآن في أيدي القوات الصهيونية[٤٨].

٢ ـ تسليم يافا ونزوح أهلها

في سبيل اسقاط يافا وتسهيل تسليمها إلى اليهود، قامت القوات البريطانية بالتخلي عن منطقة تل أبيب وتل الريش وبيتح تكفا منذ ١٥ شباط/ فبراير ١٩٤٧[٤٩]، كما سلم البريطانيون تل أبو كبير شرقي يافا إلى وحدات الهاغاناه[٥٠] في ١٠ نيسان/ ابريل ١٩٤٨. وأبلغ القائد البريطاني ف. ف. فولر (V.V. Fuller) أهل المدينة بألا يتوقعوا أي مساعدة من الانكليز. وغدت يافا عملياً محاصرة بمستعمرة بيت يام من الجنوب وتل أبيب من الشمال ومستعمرة نيتر وتل أبو كبير من الشرق والشمال الشرقي. وجرى إخلاء التلال الأخرى المشرفة على المدينة سواء بقصف المدينة أو بترويع السكان بحرب نفسية مخيفة، أو لأسباب أخرى. ومنذ يوم ٢٦ نيسان/ ابريل ١٩٤٨، بدأ الأهالي بالنزوح عن المدينة، فنزح من يافا أكثر من ٦٠ ألف عربي، وصل بعضهم إلى غزة بقوارب نقل صغيرة (المواعين). وقد روى أحد سكان المدينة بأن سفينة مصرية قد وصلت إلى ميناء يافا للعمل على ترحيل الأهالي إلى غزة أو بور سعيد، وبعضهم ذهب إلى لبنان، والبعض الآخر اتجه صوب اللد والرملة

(٤٨) حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الاسرائيلية، ص ٤٦٣، وطنوس، الفلسطينيون: ماض مجيد ومستقبل باهر، ص ٤٠٢.

(٤٩) البدري، الحرب في أرض السلام: الجولة العربية ـ الاسرائيلية الأولى، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩، ص ٢٠٦، وطنوس، المصدر نفسه، ص ٣٩٤. انظر أيضاً:

Palumbo, *The Palestinian Catastrophe: The 1948 Expulsion of a People from Their Homeland.*

(٥٠) حول سقوط يافا في ١٣ أيار/ مايو ١٩٤٨، انظر: حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الاسرائيلية، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٨؛ طنوس، المصدر نفسه، ص ٤٠٤ ـ ٤٠٦؛ التل: كارثة فلسطين، ص ٢٤؛ سيغف، الاسرائيليون الأوائل ١٩٤٩، ص ٤؛ الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨، ص ٦٣٠؛ عارف العارف، النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، ١٩٤٧ ـ ١٩٥٢، ٦ ج (صيدا: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ١٩٥٦)، ج ١، ص ٢٢٨؛ هاشم السبع، ذكريات صحفي مضطهد، ص ٥٢، و Palumbo, Ibid., p. 88.

وطولكرم ونابلس، وحتى إلى شرق الأردن، وقد وصف أحد مراسلي صحيفة «يديعوت احرنوت»، حال المدينة بعد الاستيلاء عليها، بقوله: «لقد استقبلني مشهد مفزع فعلاً، أناس يحملون على أكتافهم الحقائب والصرر والقليل من الأدوات المنزلية والبطانيات والفرش وقطع أثاث، وخلفهم نسوة يسرن مترنحات تحت وطأة الصراخ والأولاد، كل منهم يبحث عن مكان آمن يأوي إليه»[٥١].

٣ ـ تسليم حيفا

أفادت الرواية الاسرائيلية لحرب فلسطين بأن كل المنطقة الواقعة بين تل أبيب وهيرتسليا قد أخليت من سكانها العرب قبل آذار/ مارس ١٩٤٨[٥٢]. وذلك بفضل اتفاق الصهاينة مع البريطانيين على ضمان الأمن في الميناء وسلامة السكك الحديدية وحماية منشآت النفط، والأمن على الطرقات. وأضافت الرواية أن قيام وضعية سلام بين الصهاينة والبريطانيين قد سهلت لليهود احتلال المدينة التي كانت محاصرة عملياً نتيجة الاخلاءات البريطانية منذ ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨، فنزح أكثر من ٢٠ ألف إلى داخل البلد وإلى خارجها[٥٣].

كان دور القائد البريطاني ستوكويل مهماً في تسليم المدينة لليهود، فقد اتفق مع رئيس بلدية المدينة اليهودي على تفاصيل الجلاء عن حيفا في الوقت الذي تعهد فيه ستوكويل بالتضييق على العرب، وحالت القوات البريطانية بين النجدات العربية والاتصال مع حيفا، بل وصادرت القوات البريطانية بناء على أوامر ستوكويل امدادات المناضلين. ولدى اشتداد ضغط العصابات الصهيونية على المدينة وقصفها المتواصل بالمدفعية والقيام بالأعمال الارهابية ونسف المنازل، هرع بعض العرب إلى ستوكويل يطلبون الالتزام بالتعهدات البريطانية بتأخير الانسحاب حتى آب/ اغسطس ١٩٤٨، وقد انتهز القائد البريطاني الفرصة ليعود بوثيقة مذلة لتسليم المدينة، ولما رفضها السكان، عجّل بالجلاء عن المدينة قبل ٢٢ نيسان/ ابريل ١٩٤٨، التي سقطت لجملة أسباب وعوامل، فنزح عنها أكثر من ٧٠ ألف عربي لجأوا إلى

---

(٥١) حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الاسرائيلية، ص ٢٣٣.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٦.

(٥٣) لمزيد من التفاصيل عن أسباب سقوط حيفا، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٣٣، ٢٤٦، و١٠٥؛ البدري، الحرب في أرض السلام: الجولة العربية الاسرائيلية الأولى، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩، ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩؛ مذكرات فوزي القاوقجي، ١٩٣٦ ـ ١٩٤٨، ص ٢ ـ ١٦٩؛ التل: كارثة فلسطين، ص ٢٣؛ طنوس، الفلسطينيون: ماض مجيد ومستقبل باهر، ص ٣٩٩؛ الجبوري، محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية، ص ٥٨؛ العارف، النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، ١٩٤٧ ـ ١٩٥٢، ص ٢٠٨؛ محمد نمر الخطيب، من أثر النكبة (دمشق: المطبعة العمومية، ١٩٥١)، ص ١٣٣؛ السبع، ذكريات صحفي مضطهد، ص ٥٤؛ انظر وثيقة التسليم المذلة، في: الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٥٢، ص ٨٤٣؛ Arthur Koestler, *Promise and Fulfilment· Palestine, 1917-1949* (New York: Macmillan, 1949), p. 207, and Jon Kimche and David Kimche, *A Clash of Destinities: The Arab-Jewish War and the Founding of the State of Israel* (New York: Praeger, 1960), p. 219.

لبنـان أو غزة أو مصر، تـاركين مـدينتهم ومـا يملكـون. ومنـذ ذلـك الحـين وُجـدت مشكلة اللاجئين، إذ كان سكان حيفا العرب، أول دفعة كبيرة في قائمة لاجئي فلسطين.

ومن الجدير بالذكـر أن القوات الـبريطانيـة حملت معها عنـد الجلاء قـرابة ٦ آلاف من سكان حيفا. وقد وصفت «نيويورك تايمز» رحيل عرب حيفا بـالقوارب الصغـيرة وعلى ظهـور المراكب وبواسطة الشاحنات. وأشارت جريدة «بـالستاين بـوست» إلى اكتظاظ منـطقة الميـناء بالرجال والنساء والأطفال، وتحدثت عن حـال الناس وهم ينـامون قـرب أمتعتهم التي تمكنوا من أخذها. وقد قضى بعضهم ٣ أيام في البرد وتحت المطر ينتظر وصول مـا ينقله وعائلتـه إلى مناطق أكثر أمناً. ولم يُقبل يـوم ٢٢ نيسان/ ابـريل ١٩٤٨ حتى سيـطرت القوات الصهيـونية عـلى المدينـة التي لم يبق من سكانها سـوى خمسة آلاف، كـان اليهود بحـاجـة إليهم لتشغيـل مصفـاة حيفا، والعمـل في أشغال الميـاه والـطرق وليحلوا مكـان اليهـود الـذين يخـدمـون في الجيش(٥٤). وتبع ذلك أيضاً وبالطريقة نفسها الاستيلاء على صفد وبيسان.

إن في شهادة الجنرال مـوري (Horatius Murray)، حيال مـذبحة ديـر ياسـين تعبيراً صادقاً عن حقيقة الموقف البريطاني بشأن العرب، فهو يقول: «كنت خـارجاً ذلـك اليوم، وعنـدما عدت في وقت تناول الشـاي، وجدت وكيـل مكتبي قد تلقى مكـالمة تخصني، فقـال وهو يقـودني إلى التليفون: «يجب أن تتحدث حالاً إلى الجنرال ماكميـلان لأمر مهم ومستعجـل» وقد فعلت فـأبلغني ماكميـلان بأن أحـداثاً تجـري قرب الـطريق، تصل إلى درجـة المجزرة في مكـان يسمى دير يـاسين قـائلاً: «إني أعـطيـك أمـراً محـدداً وصارماً، بعدم التدخـل في ذلك بـأي شكل من الأشكـال. أتركهم لـوحدهم، ومـا عليك بمـا يجري»» وينهي موري شهادته بأنه قد التزم بذلك الأمر(٥٥). فالبريطانيون، والحالة هذه، غير مبالين بما يصيب العرب، وهمهم الأكبر هو دعم مساندة وحماية الكيان اليهودي.

ثالثاً: المجازر الوحشية وتأثيرها في النزوح

هناك جملة من العوامل ساهمت في التأثير في الـروح المعنويـة عند الفلسـطينيين، وبث روح الـذعر بـين الناس، وهـددت سلامـة الأفراد شخصيـاً، ومن هذه العـوامـل **المجـازر وفـظائع الأعـمال الوحشيـة**. وتقف مجزرة ديـر ياسـين في مقدمـة المجـازر التي ارتكبت بحق الفلسطينيين، وتظل وصمة عار ولطخة سوداء في جبين الحضارة الغربية، بل جريمـة دامية في سجل بريطانيا المكتوب بدماء الشعوب.

أكد هداوي أن محادثة جرت بين ضابط بريطاني في الجيش العربي الأردني وبـين موظف

---

(٥٤) Palestine Film from Thames Television on the Tragic Decades That Gave Birth to Israel.

(٥٥) حول بيسان، انظر:

Palumbo, *The Palestinian Catastrophe: The 1948 Expulsion of a People from their Homeland,* p. 17,

وحول صفد، انظر: التل: كارثة فلسطين، ص ٢٨.

يهودي كبير في حكومة الانتداب حول المتاعب التي ستواجهها الدولة اليهودية بسبب الأعداد الكبيرة من العرب التي تقطن في فلسطين، فقال الموظف اليهودي، إن هذه المسألة ستجري معالجتها بعدد من المجازر المحسوبة (Calculated Massacres)، الأمر الذي سيؤدي إلى التخلص من العرب بسرعة(٥٦)، وبصورة أكيدة.

ويبدو أن الموظف اليهودي كان على علم بنيّات الوكالة اليهودية والتي تحددت بضرورة دفع العرب للفرار بواسطة المجازر المحسوبة. وكأن زرع الرعب والخوف في قلوب العرب، غدا مطلباً صهيونياً، يساهم في فرار العرب من مدنهم وقراهم بحثاً عن سلامتهم في البلدان العربية المجاورة، فيخفف عن الدولة اليهودية عبء العرب، ويمكّن اليهود الجدد من بيوت العرب ومزارعهم(٥٧). ومن أجل تحقيق ذلك أخرجت الوكالة اليهودية مشروعها في المذابح المحسوبة إلى حيز التنفيذ، فأقدمت القوات الصهيونية على ارتكاب عدد كبير من المجازر في بلدات دير ياسين ونصر الدين قرب طبريا، وبيت الخوري وسعد الدين والرامة وسعسع والدوايمة وعين الزيتون وعكا، وفي اللد في مسجد دهمش، وفي الرملة، وبلد الشيخ وفي دير القديس سيمون بحي القطمون في القدس، وفي قرى المثلث (جبع وأجزم وعين غزال)، وفي بيت داراس وعيلبون وقرى البروة والصفصاف والبعينة ودير الأسد وحواسة والخصاصة وسكرير وغيرها.

وكانت تلك المجازر موزعة جغرافياً في الوسط من فلسطين وفي الشمال والجنوب والشرق لتضمن الصهيونية ذيوع أخبارها وانتشارها بين الأهالي في طول البلاد وعرضها لإيجاد حالة من الهلع بين الفلسطينيين.

وحتى نلم بهول ما عاناه أبناء الشعب الفلسطيني على أيدي العصابات الصهيونية، وما اقترفوه من مجازر وما ارتكبوه من فظائع الأعمال الهمجية، نفصّل الحديث عن تلك المجازر، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

١ ـ مذبحة دير ياسين

وصف الكاتب والصحافي جون كمشي الذي كان في القدس عندما ارتكبت القوات الصهيونية المجزرة بأنها جريمة صدمت العالم وعجلت في نزوح الفلسطينيين، وأنها كانت أسود لطخة في السجل اليهودي(٥٨). أما وزير العدل الإسرائيلي يوسف دوف (Joseph Dov) فقد وصف المذبحة، بأنها هجوم متعمّد جرى بغير استفزاز.

---

(٥٦) Sami Hadawi, *Bitter Harvest: Palestine Between 1914-1979* (Delmar, N.Y.: Caravan Books, 1979), p. 138.

(٥٧) طنوس، الفلسطينيون: ماض مجيد ومستقبل باهر، ص ٣٩٢.

(٥٨) Jon Kimche, *Seven Fallen Pillars: The Middle East, 1915-1950* (London: Secker and Warburg, 1950).

وفي السنوات الأخيرة نشرت صحيفة «يديعوت» العبرية في عددهـا الصادر بتـاريخ ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٧٢، تقريراً كتبه شاب من البالماخ، قبل ٢٤ عاماً، وقد أفاد مائير فيليبسكي (Meir Philipski) الذي كان شاهد عيان لما وقـع في دير يـاسين، بـأن الحجج التي تـذرّع بها قائد القدس ديفيد شالتيل (David Shaltiel)، لمهاجمة القرية كانت زائفة. فـالقائـد الصهيوني روّج بين جنده أنه سيعمل على فتح الـطريق بين القـدس وتل أبيب من خـلال سيطرتـه على قرية دير ياسين، وهي دعوى باطلة، ذلك أن القرية لا تتمتع بأية ميزة اسـتراتيجية كـما أثبتت الدراسات العسكرية.

كان ذلك بعد عملية كشون، إثر احتلال عدة قرى مثل القسـطل وخلدة ودير محيسن، حيث أبدت عصابتـا اتزل الأرغون وليحي شتيرن عزمهما عـلى تمزيق القـرية العـربية، ودون أي سبب واضح لفعلها، اللهم أن يكـون ذلك مخططاً أحكمت الأرغون حلقـاته بـأعصاب باردة، وكانت على دراية به الهاغاناه والوكالة اليهودية(٥٩).

وما يجدر ذكره بهذا الصدد أن كلاً من قرية المالحة ودير ياسين كانتا عقدتـا اتفاق عـدم اعتداء مع اليهود، إذ توجه أعيان القريتين في آذار/ مارس ١٩٤٨ إلى قادة غفعـات شاؤول، وطلبوا عقد الاتفـاق بين الـطرفين، عـلى ألا يسمحوا لـلأغراب بـدخول القـرية. وقـد أكد الضابط يتسحاق ليفي (Yitzhak Levi)، رئيس استخبارات الهاغـاناه في القـدس، في تقريـر رفعه إلى رئيسه شالتيل، قائد فرع الهاغاناه في القدس، التزام أهـل القريـة بالاتفـاق والوفـاء به. وعلى الرغم من ذلك، ففي يوم الجمعة ٩ نيسان/ ابريل ١٩٤٨، هاجمت القـرية قـوات الكوماندوس من عصابتي الأرغون وشتيرن. وذكـرت الروايـة الاسرائيلية، أن القـوة المهاجمـة ضمت ٨٠ جندياً من الاتزل و٤٠ جنديـاً من ليحي، انقضّوا عـلى القريـة، وكانت مصفحـة تحمـل مكبرات الصـوت، تدعـو الأهالي إلى الاستسـلام(٦٠). ودُعمت القوات المهـاجمة بـطائـرة ألقت القنـابل عـلى القريـة، وغطّي تقـدم الجنود بنـيران كثيفة صـدرت من ١٥ دبابـة شاركـت في الهجوم. وعلى الـرغم من كثافـة الهجوم وقـوته، فقـد تمكّن الـ ٨٥ مدافعـاً من الصمـود حتى الثانية والنصف ظهراً، ومن ثم استسلمت القريـة. وقد ذُبـح من أهلها ٢٥٢ شخصـاً. وقد تمكّن الطبيب السويسري جاك دو رينيه (Jacques De Reynier) الذي كان يعمل في الصليب الأحمر الدولي من دخول القريـة في اليوم التـالي للمجزرة، وروى الكثـير من أحداثهـا وأعمال الـذين اشتركـوا فيها ونفـذوها(٦١)، ووصف بشاعة الجـريمة التي أقـدمت عليهـا العصـابـات الصهيونية.

---

(٥٩) **Hadawi**, *Bitter Harvest: Palestine Between 1914-1979*, p. 140, and Dov Joseph, *The Faithful City: The Siege of Jerusalem, 1948* (London: Hogarth Press, 1962), p. 71.

(٦٠) *Jewish Newsletter* (October 1960), and David Hirst, *The Gun and the Olive Branch: The Roots of Violence in the Middle East* (London: Faber and Faber; New York: Harcourt, 1977), p. 124.

(٦١) حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الاسرائيلية، ص ٤٤١.

ولم يكتفِ القتلة بذلك، بـل سلبوا النسـاء الحلى وجـردوهن من الحجاب، وسـيّروهن حافيات، مكشوفات، بعد أن قامت قوات الصهاينـة بنهب المدينـة وتفتيش بيوتهـا. وفي تلك الأثنـاء، أخرج من المنـازل ٢٥ رجلاً، نُقلوا في الشـاحنـات إلى القـدس حيث طوّف بهم في موكب نصر في حي ممه يهودا وزخرون يوسف. وبعد الانتهاء من العرض، أُخذوا إلى مقالع الحجارة بين غفعات شاؤول ودير ياسين، حيث قتلو ذبحاً، ثم وضع النساء والأطفـال الذين ما زالوا في قيد الحياة في شـاحنات ألقت بهم عنـد بوابـة مندلبـوم، لينقلوا هول مـا جرى إلى العرب في المناطق الأخرى. ويؤكد مئـير بائيـل، الشاهد العيان، بـأن هناك صـوراً وبيانـات فوتوغرافية على العملية الاجرامية[٦٢].

وكانت فرحة قادة الارهابيين لا توصف بعد تنفيذ المذبحـة، فقد خـاطب مناحيم بيغن القتلة مهنئاً، بقوله: «لقد صنعتم تاريخاً لاسرائيل»، وأضاف في حديث آخر «لقد كان للمـذبحة مـا يبررها، ليس هذا فحسب، بل لولا الانتصار في دير ياسين لما كان هناك ما يسمى بدولة اسرائيل».

وقال صهيوني آخر: «لقد عقدنا العزم على الغـزو حتى نظفـر بكل فلسـطين وشرق الأردن في دولة اسرائيل الكبرى»[٦٣]. واعتبر يهودا، أحد قادة الأرغون، المذبحة، نموذجـاً للتعاون بـين الأرغون وشتيرن، بيّنت إلى حد كبير مقدار فعالية المنظمتين الارهابيتين، عندما تعمـلان سويـاً. وقال إن العملية قد حققت هدفها في تحطيم روح العرب المعنوية، وأوجـدت حالـة من الذعـر بين الفلسطينيين، وكانت عاملاً مساعـداً على انهيـار المؤخرة العـربية في وقت لاحق، ولاسيـما أن أجهزة الدعاية، وبخاصة العربية، قد ضخمت أنباء المذبحة، الأمر الذي زاد في النـزوح من التجمعات السكانية المختلطة بين العرب واليهود والقريبة من المستعمرات اليهودية[٦٤].

وعلى أي حال، ساعدت هذه المذبحة الصهاينة على نشر الهلع بـين العرب، فسقـطت قرية قالونيا، وأُخليت قرية بيت اكسا، وانعكست آثار المذبحة على طبريا وحيفا، وظلّت آثار المذبحة ماثلة في الأذهان، تلقي بظلالها على كل مـدينة حـوصرت أو قريـة هوجمت، فكـانت عامل هدم في الحرب النفسية ضد العرب.

---

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٢١٨.

(٦٣) Palumbo, *The Palestinian Catastrophe: The 1948 Expulsion of a People from their Homeland*, pp. 47-57, and Menachem Begin, *The Revolt: Story of the Irgun* (New York: Schuman, 1951).

انظر أيضاً: طنوس، الفلسطينيون: ماضٍ مجيد ومستقبل بـاهر، ص ٣٩٢؛ البـدري، الحرب في أرض السـلام: الجولـة العـربيـة الاسرائيليـة الأولى، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩، ص ٢٠١ ـ٢٠٢؛ التـل: كـارثـة فلسـطين، ص ٨؛ مذكرات الحاج أمين الحسيني، في مجلة: آخر ساعة (٢٩ آب/ اغسطس ١٩٧٣)؛

Harry Levin, *Jerusalem Embattled: A Diary of the City under Siege, March 25th, 1948, to July 18th, 1948* (London: Gollancz, 1950), pp. 4-640, and Khalidi, *From Haven to Conquest: Readings in Zionism and the Palestine Problem until 1948*, pp. 767-777.

(٦٤) Palumbo, Ibid., pp. 163-165.

٢ ـ مذبحة عيلبون

وردت تفاصيل هـذه المذبحـة في تقريـر الضابط زوتي (E.J. Zeuty) الذي كان يعمـل مراقباً للأمم المتحدة في شمالي فلسطين، وقد اعتاد زوتي القيام بمهمته في الطريق ما بين صفد والجليل الأعلى. وفي ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨، وبينما كان يقوم بمهامه في الطريق، لمح صفاً طويلاً من النساء والأطفال يسيرون في الطريق المؤدي إلى عيلبون، خلافاً لما يشاهـده في الأيام المعتادة، كما لفت نظره أن فريقاً من الشرطة المدنية الاسرائيلية يقوم بسوق الجمع الذي يخلو تماماً من الشبان، ولما استفسر إحـدى النساء عما جرى، روت لـه وهي تذرف الـدموع وقسمات الأسى والحزن ترتسم على محياها، تفاصيل ما حدث:

إن القـوات الاسرائيليـة هـاجمت القـريـة يـوم ٢٩ تشرين الأول/ اكتـوبـر ١٩٤٨، واشتبكت مع شلة من رجال جيش الانقاذ الذين كانوا في القرية، ونجحت في دخولها الساعة الخامسة من صباح يوم ٣٠ تشرين الأول/ اكتـوبر ١٩٤٨، بعـد أن غادرهـا رجال الانقـاذ، ولاذ أهل القرية بالكنيستين الموجودتين في القرية. ولـدى سيطرة القـوات الاسرائيلية، سعى راعي القـرية الـراهب حنا داود البـالغ من العمـر ٨٥ عاماً إلى الوصـول إلى قائـد الحملة. وعلى الرغم من تـوسلات الـراهب، ووضعه القـرية تحت حماية القـوات الاسرائيلية، رفض الضابط الطلب متهماً أهل القرية بأنهم مثلوا بجثث اثنين من الجنود الصهاينة خلال الاشتباك مع قوات الانقاذ. وعبثاً حاول الراهب اقناعه بأن أهل القرية ليسوا مسؤولين عن ذلـك، إلاّ أن القائد الاسرائيلي أمر أهل القرية بترك الكنيستين والتوجه إلى ساحة عامة، تقع أمـام منزل الأب مـاركوس، حيث أمر الأهالي بـالجلوس عـلى الأرض ووضـع أيـديهم فـوق رؤوسهم، وخاطبهم القائـد غاضبـاً: «أتريـدون الحرب، إليكم هي!» ومـا إن أشار بيـده حتى انطلقت النيران من أربعة جنـود كانـوا يحاصرون الجمـع، وسقط من سقط. ثم أومأ إلى ثـلاثة شبـان بينهم فتى لا يتجاوز السابعة عشرة من عمره، فـاقتيدوا إلى حقـل قريب، حيث قتلوا ذبحـاً. وواصلت القـوة الاسرائيليـة مهمـة قتـل من تبقّى من الشبـان حتى بلغ عـددهم ١٣، قتلوا بأعصاب باردة، ومن ثم دفن الجميع في مغارة قريبة من البلدة[٦٥].

٣ ـ مذبحة قرية الدوايمة

هذه المذبحة لم تلقَ العناية اللازمة من وسائل الاعلام، مع أنها موثقة جيداً في أرشيف الأمم المتحـدة، والأرشيف الوطني الأمـريكي بعـد التحقيق الـذي أجرتـه الأمم المتحـدة في أوضاع المدنيين، وكشف الجندي شايلون (Chaylon) لصحيفة «دافار» تفاصيل تلك المذبحـة في حديثه إليها بتاريخ ٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤. وكان شايلون أحد العناصر المشاركة فيهـا. وقد روى أن وحدة الكومانـدوس رقم ٨٩ المكونـة من ارهابيي الأرغـون وشتيرن، داهمت سكـان

(٦٥) المصدر نفسه.

القرية في المسجد الذي احتموا فيه، وقتلوا بلا رحمة مائة وخمسين شخصاً بينهم شيوخ وأطفال ونساء. ودب الذعر بين الناس، وهرع بعضهم إلى الكهوف والمغاور المجاورة طلباً للنجاة، فواصل الجنود البحث عن الأهالي، وتمكّنوا من قتل ٣٠ عائلة خلا امرأة واحدة، اعتقد الارهابيون أنها ميتة. وقدّر القنصل الأمريكي في القدس، استناداً إلى التقرير المرسل منه بتاريخ ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر أن عدد القتلى لم يتجاوز الـ ٣٠٠ شخص.

وذكر هذا الجندي الاسرائيلي، الشاهد العيان، أن جنود الوحدة ٨٩ قتلوا الأطفال بتحطيم رؤوسهم بالعصي، فكان مخ الطفل يتناثر فيموت للتو. واعترف الجندي بأنه لم يكن هناك بيت خال من الجثث. وبعد الانتهاء من عمليات القتل اقتاد الارهابيون النساء والأطفال والرجال الذين بقوا في قيد الحياة إلى بيت كبير، حيث حُجزوا بلا طعام أو ماء حتى المساء، ثم نسف البيت على من فيه.

ويتضح من رواية شايلون أن حوادث اغتصاب قد وقعت بحق بعض النسوة قبل قتلهن، وأما من نجا من الموت بأعجوبة فقد فر إلى غزة أو الضفة الغربية لينضم إلى قوافل اللاجئين[٦٦].

٤ ـ مذبحة مسجد دهمش في اللد

ارتكبت تلك المجزرة بقيادة موشي ديان، على أثر اقتحام وحدة الكوماندوس ٨٩ مدينة اللد مساء يوم ١١ تموز/ يوليو ١٩٤٨، تحت وابل من قذائف المدفعية، وقد قامت الوحدة باطلاق النار بغزارة على كل شيء يتحرك في شوارع المدينة دون وعي، بناء على أوامر دايان نفسه، وقصده من ذلك أن ترتفع درجة الهلع والخوف لدى المدافعين عن المدينة ولدى سكان القرى والمدن المجاورة. وخلال الهجوم الذي شهده مراسل صحيفة (Sun Times) التي تصدر في شيكاغو، روى الصحافي كايث ويلر (Keith Wheller)، كيف أن كل شيء في الطرقات قد فني، حتى المحاصيل والأشجار طُرحت على الأرض[٦٧]. ولاذ الناس بمسجد دهمش، وما إن وصل الجنود إلى المسجد حتى فعلوا بالأهالي ما فعلوه بأهل الدوايمة، وكانت حصيلة القتلى ١٧٦ شخصاً. وارتفع بذلك عدد الشهداء في المدينة الباسلة إلى ٤٢٦ شخصاً[٦٨]. ثم قام الصهاينة بدعوة الناس بمكبرات الصوت إلى ملعب المدينة، وكان الجنود يحرسون الشوارع ويدفعون الناس إلى سلوك طرق معينة تفضي إلى الملعب حيث أُسر الشباب. ثم أعطي الأهالي مهلة نصف ساعة فقط لحمل ما يقدرون عليه من المتاع، ليعودوا إلى الملعب، ويؤمروا

---

(٦٦) مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين (القاهرة: [د.ن.]، ١٩٤٨)، ج ٤، ص ٤٨٦، والعارف، النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، ١٩٤٧ ـ ١٩٥٢، ص ٦٠٢ ـ ٦٠٥.

(٦٧) Reja-e Busailah, «The Fall of Lydda, 1948: Impressions and Reminiscences,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 3, no. 2 (Spring 1981), pp. 137-138.

(٦٨) Palumbo, *The Palestinian Catastrophe: The 1948 Expulsion of a People from their Homeland*, p. 168.

بالسير على الأقدام إلى منطقة الجيش الأردني دون مـاء أو طعام، الأمـر الذي أدى إلى مـوت الكثـيرين من النساء والأطفـال والشيـوخ. وكـان كـاتب البحث أحـد السـائـرين تحت لفـح الشمس المحرقة، فكان أن ماتت شقيقته الصغرى بعـد أيام من وصـول العائلة إلى رام الله، وفُقد الوالد لسنوات.

٥ ـ مجزرة البعينة ودير الأسد

وقعت المجزرة أثناء تنفيذ عملية حـرام (Hiram)، وبعد سلسلة من الأعـمال الوحشيـة والفظائع بحق أهل الصفصاف والبروة، حيث حاصرت القوات الصهيونية قريتي البعينة ودير الأسـد، ومن ثم سيطرت عليهـا يوم ٣١ تشرين الأول/ اكتـوبـر ١٩٤٨، في تمـام السـاعـة العاشرة صباحاً. وعندها أمر قـائد العمليـة سكان القـريتين بمكـبرات الصوت بـالتجمع في السهل الفاصل بين القريتين بحراسة الجنود الصهاينة. ومن ثم ترك الرجال والشيوخ والنساء والأطفال واقفين سـاعات طـويلة دون طعام أو مـاء. وحين اشتـدت وطأة العـطش والجوع، وأخـذ الأطفال يتضـورون جوعـاً ويلحون في طلب الماء، انتهز القـائد الفـرصـة وطلب إلى مجموعة من الشبان الذهاب إلى بئر القرية لجلب الماء، وظن المساكين أن الماء سيُحمل إليهم، ولكن لا الماء وصل، ولا الشبان عادوا، فقد قتلهم الجنود الصهاينة عند فم البئر.

ومن ناحية أخرى، وصف أحد مراقبي الأمم المتحدة ما تم في البعينة ودير الأسد بـأنه كـان قتلاً وحشياً، جرى دون استفزاز أو إشارة غضب من الناس[٦٩].

٦ ـ مذابح أخرى

اضافة إلى ذلك هناك عدد كبير من المجـازر الأخرى التي وقعت في منـاطق متفرقـة من فلسطين، نذكر منها:

ـ مجزرة مدينة عكا، حيث ذُبح مائة مواطن فلسطيني لأنهم رفضوا الانتقال إلى القسم القديم من المدينة رافضين اخلاء منازلهم وترك أراضيهم، وقد وثّق هذه الحادثة مراقب الأمم المتحدة الملازم بتيت (Petite)[٧٠] في تقريره المرفوع إلى سكرتيرية الأمم المتحدة.

ـ مـذبحة سعسـع، التي وقعت بتاريـخ ١٥ شباط/ فـبرايـر ١٩٤٨، عنـدمـا تسللت مجموعة من البالماخ بقيادة موشي كالمان إلى القرية ليـلاً، ونسفت عشرين منزلاً عـلى من فيها،

---

(٦٩) حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الاسرائيلية، ص ٢٨٠، و

Hadawi, *Bitter Harvest: Palestine Between 1914-1979,* p. 145.

(٧٠) طنـوس، الفلسطينيـون: ماض مجيـد ومستقبل بـاهـر، ص ٣٩٣، ومحمـد عـزة دروزة، القضيـة الفلسـطينية في مختلف مـراحلها: تـاريخ ومـذكرات وتعليقـات (صيدا: المكتبـة العصرية، ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠)، ص ١٣٠.

وأصـابت أعداداً كبـيرة من الأهالي عنـد خروجهم إلى الشـوارع مذعـورين حيث حصـدتهم النيران الصهيونية، فساد الذعر والهلع، وولى الناس هاربين[71].

ـ مذبحة بيت الخوري ونصر الدين، وقـد وقعت في ١٠ نيسان/ ابـريل ١٩٤٨، أي في يوم دير ياسين، حيث وقع اختيار الارهـابيين الصهـاينة عـلى القريتـين، وقدّر عـدد القتلى بنسبة ٦٠ بالمائة من عدد سكان القريتين[72].

ـ مذبحة الرّامة، وقد ارتكبتها قوات البالمـاخ بعد سيـطرتها عـلى طريق صفـد، الأمر الذي جعل المدافعين يلتحقون بأهاليهم في الرّامة. وبعد احتلال قوات البالماخ القـرية في ٢٢ نيسان/ ابريل ١٩٤٨، جمعوا الأهالي في ساحة القرية واختار القائد الصهيـوني أربعين رجـلاً تـراوح أعمارهم بين ١٧ و٤٠ سنة، وأخذوا إلى شاحنة من القرية وتم قتلهم ذبحاً[73].

وهنـاك مـذبحـة نُفّـذت في حق أهـل قـريـة عـين الـزيتـون، بتـاريـخ ٢ أيـار/ ١٩٤٨ أسفرت عن قتل ثلاثين شاباً. وذبح أهالي قـرية ديـر داراس. وفي قرى المثلث ذُبـح ما يـزيد عـلى المائة. وفي قرية الصفصاف قتل أكثر من سبعين شخصاً من أهلها بأعصاب باردة. وفي قريـة بلد الشيخ قتل أكثر من ٦٠ شخصاً من غير المحاربين[74].

تلك المجازر ساهمت إلى حـد كبير في تـرويع النـاس، ففروا طلبـاً للنجاة، وهـل على مروع ملامة، إذ يشهد القتل والذبح والجزر بأم عينيه؟ لا ملامة على أبناء شعبنا!

٧ـ الارهاب الصهيوني

عمـدت القيادة العليـا للصهاينـة إلى وضع خـطة للعمليات الارهـابية تتم في المؤخـرة العربية، هدفها زعزعة أمن العرب، وأطلق عـليها الخطة «ب» التي أصبحت سارية المفعول في بـداية عـام ١٩٤٦. وقد تقـرر في الخـطة تجـزئـة العمليـات المضـادة إلى شقـين: الأول، عمليات تحذير، تنفذ في الأغلب في المناطق العربية التي تشهد نشاطاً عسكرياً عربياً، على أن تحاط بضجة اعلامية واسعـة قدر الإمكـان، فضلاً عن انـزال ضربات مـوجعة ينّفذ في مدى أوسع، اقليمي أو قطري؛ الشق الثـاني، ينفّـذ كـأهداف لـلاقتصاص مثـل ضرب الزعامات السياسية والمحرضين، ومنفـذي العمليات ضـد اليهود، وضرب الضبـاط والموظفـين الكبار، وضرب المـواصلات العـربية، وتخـريب المرافق الاقتصـادية كـالماء ومـطاحن القمح، والقيـام

---

(٧١) المصدر نفسه.
(٧٢) الدباغ، بلادنا فلسطين، ج ٧، ص ٤٠٢.
(٧٣) التل: كارثة فلسطين، ص ٣٠٠، و
Hadawi, *Bitter Harvest: Palestine Between 1914-1979*, p. 145.
(٧٤) حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الاسرائيلية، ص٨٤ ـ ٨٦.

بهجمات على القرى والأحياء والمزارع، وضرب النوادي والمقاهي والتجمهرات والاجتماعات وما شابه ذلك[٧٥].

والمدقق في الخطة «ب» وملحقاتها، يرى كم هي ارهابية العملية التي وُضعت من أجلها الخطة، وبذلت لها وسائل التنفيذ. فالخطة علاوة على زعزعة الأمن ونشر الفوضى والاضطراب، هدفت إلى تعطيل حياة العرب اليومية وتحطيم منشآتهم الاقتصادية فلا تعود الحياة تطاق، فلا أمن ولا استقرار ولا عمل للموظفين ولا أعمال للتجار بسبب استمرار اغلاق حوانيتهم ومتاجرهم. وتنفيذاً لأهداف الخطة «ب»، قام الصهاينة بسلسلة من الأعمال الارهابية في المدن والقرى الفلسطينية: غارات خاطفة على حي أبي كبير في يافا، وأخرى على تجمعات عربية في القدس والطيرة ويارور، وأُلقيت المتفجرات على المقاهي في حي باب الزاهرة في القدس، والقنابل على جموع العمال المشتغلين في مصافي التكرير، ونسف مبنى السراي في يافا، وأُلقي المزيد من القنابل اليدوية والمتفجرة على باب الجليل في القدس والرملة، ونسف فندق الملك داود، وفندق سميراميس، وفجرت البراميل المحشوة بالديناميت ومادة تي. ان. تي. في أسواق حيفا ويافا والقدس العربية، ثم لجأت الصهيونية إلى حرب السيارات المفخخة في حيفا ويافا والقدس وغيرها، ودمرت مباني عديدة في المدن الرئيسية. ولم تنجُ القوات البريطانية من محاولات نجح بعضها واكتُشف البعض الآخر. ولكنها عمليات قصد منها الضغط على القوات البريطانية لتدفعها إلى مزيد من التعاون مع الصهاينة في سبيل انجاز المشروع الصهيوني بإقامة الدولة مبكراً، مثل، محاولة اغتيال المفوض البريطاني وزوجته، واغتيال لورد موين، وزير الدولة البريطاني، وقتل بعض الجنود في حوادث ارهابية متفرقة.

إن احصاء الأعمال الارهابية التي قام بها الصهاينة يتطلب سجلاً كبيراً لحصره ومناقشة كل عملية ارهابية على حدة. وتكفي لتقدير العمليات الارهابية كافة العودة إلى الرواية الاسرائيلية لحرب فلسطين، والارهاب في الفكر الصهيوني يرقى إلى درجة العقيدة، ويمارس بحق الغير، وبخاصة العرب، كأنه مشروع. والكيان الصهيوني الذي يحتل مقعداً في هيئة الأمم المتحدة، ما زال يعتبر الارهاب استراتيجية، يجب أن تنفذ بحق العرب، كل العرب. وما اختلف اليوم عن الماضي القريب، سوى أن الأعمال الارهابية السابقة كانت تتم تحت المظلة البريطانية، وبغطاء بريطاني، أما اليوم فتتم بغطاء أمريكي وبريطاني، غير أني لا أعتقد أن العمليات الارهابية كانت ناجحة، فيما عدا إخلاء القرى المحيطة بالمستعمرات، وحتى هذه فقد انتظم التعاون البريطاني ـ الصهيوني في تحقيقها. وكل ما أستطيع قوله إن العمليات والأعمال الصهيونية الارهابية، كانت حلقة في سلسلة الحلقات الصهيونية لاغتصاب الأرض وطرد أهلها الحقيقيين[٧٦].

---

(٧٥) حول الأعمال الارهابية الصهيونية، انظر: المصدر نفسه، ص ٩٦، و٢٣٣.

(٧٦) «BBC Monitoring Service, Report 49,» p. 63.

رابعاً: الحرب النفسية ضد الفلسطينيين (نماذج منها)

لم توفر الحركة الصهيونية جهداً في استخدام كل وسائلها، وتوظيف كل طاقاتها من أجل اقتلاع الفلسطينيين من ديارهم، لأنها تريد الأرض من دون أهلها، فسخرت كل ما أوتيت من مقدرة، وما قدم إليها من خبرات أوروبية وأمريكية استعارتها من خطط الحلفاء في الحرب العالمية. وفي هذا المجال، قامت الاذاعات اليهودية بدور كبير في نشر الشائعات بين العرب من أجل تحطيم الروح المعنوية عندهم، والوصول بالإنسان العربي الفلسطيني إلى درجة عالية من اليأس وفقدان الأمل. وكانت العصابات الصهيونية تمتلك ثلاث محطات اذاعة رئيسة، هي:

- راديو الهاغاناه (Haganah Radio).
- محطة الاذاعة اليهودية (Jewish Radio Station).
- اذاعة صوت اسرائيل (Voice of Israel Station).

ومع ادراكنا أهمية دور الاذاعات وتأثيرها في المستمعين، فإن الاذاعات الصهيونية كانت تداوم على اذاعة البيانات التجويفية التي يمكن أن نسميها بيانات الطرد لحمل العرب على ترك ديارهم وإحلال المستوطنين الجدد في بيوتهم وأراضيهم. فاذاعة الهاغاناه كانت تبث برنامجاً على درجة من الذكاء والدقة. وشنت حملة اعلامية واسعة موجهة إلى أهالي حيفا بقصد ترويعهم وحملهم على المغادرة. ففي ٢٦ نيسان/ ابريل ١٩٤٨ أذاعت خبراً مفاده أن حالة من الذعر والفزع تنتشر في مدينة حيفا، وأن المدنيين بدأوا يهربون من المدينة بأعداد غفيرة. وفي ١١ حزيران/ يونيو، عاودت بث الخبر ولكنه موجه هذه المرة إلى أهالي مدينة القدس[٧٧]. وزعمت الاذاعة في نبأ لها أن الاتصالات في المناطق العربية باتت صعبة بسبب الأعداد الغفيرة من الفارين العرب[٧٨]. ومثل هذا فعلت محطة الاذاعة اليهودية في نشرتها بتاريخ ٢٤ نيسان/ ابريل ١٩٤٨.

وفي إطار الحملة النفسية، لجأت الاذاعات الصهيونية إلى نشر التعليقات والبيانات التي تشكك بالقيادات الفلسطينية وأخلاقيات القيادة ومسلكياتها في محاولة لتصوير القيادات بأنها فاسدة ومفسدة. وكانت تذيع البيانات للتفريق بين القيادات العربية والفلسطينية. وكمثال على ذلك، قامت اذاعة الهاغاناه، ولمدة ثلاثة أيام بنسج دعاية توحي بتشاجر رجال حسن سلامة (القائد الوطني)، ورجال نجم الدين، قائد المدينة من قبل جيش الانقاذ. وأذاعت بتاريخ ٢٥ آذار/ مارس ١٩٤٨ أن رجال المفتي (أمين الحسيني مفتي القدس) بقيادة حسن سلامة ينشرون الرعب بين وجهاء المدينة، وذهبت إلى أن الشرفاء من رجال حسن

---

(٧٧) CIA, Foreign Broadcast Information Branch, «A Report of 10 May,» p. 3.

(٧٨) Palumbo, *The Palestinian Catastrophe: The 1948 Expulsion of a People from their Homeland*, p. 85.

سلامة لا يقرّون تصرفات رجاله واعتداءهم على أموال الناس. وجاء في خبر آخر بثته الاذاعة أن أعيان مدينة يافا بعثوا برسالة إلى فوزي القاوقجي والملك عبد الله يطلبون إليهما مساعدة المدينة في التخلّص من حسن سلامة ورجاله[٧٩]. وبثت محطة الاذاعة اليهودية بتاريخ ٢٦ نيسان/ ابريل ١٩٤٨ خبراً مفاده أن القيادات الفلسطينية بدأت تهرب من البلاد، وأكدت أن عزت طنّوس، الأمين العام لبيت المال العربي، قد هرب بأموال الصندوق، وفاز بنصيبه من أموال الفلسطينيين[٨٠].

ويبدو لنا من خلال دراستنا لقراءة بيانات اللجنة القومية في حيفا مدى ضيق القيادة بنشر مثل تلك الشائعات. وأخذت تدعو الأهالي إلى عدم الاصغاء لاشاعات الأعداء وأن يصموا الآذان ويكموا الأفواه على أسرار المدينة. وكان البيان الخامس الصادر عن اللجنة القومية في حيفا بتاريخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧ قد خُصص لمن سمّاهم بالطابور الخامس الذي ينشر الاشاعات ويفسد الحياة في المدينة ويعمل على تعطيل الأعمال اليومية، ونظراً لأهمية هذا البيان فإني أثبت نصه.

بيان رقم (٣)

أيها الشعب العربي الكريم،

احذروا الطابور الخامس!

احذروا دعاة الهزيمة!

انبذوا الجبناء الأذلاء!

احتقروهم حيث كانوا، وكمّوا أفواههم حيث حلّوا.

إن هناك نفوساً دنيئة تعمل في الظلام، وأيدي مجرمة عفنة تصطاد في الماء العكر، وألسنة سوء تشيع بينكم الأخبار الكاذبة والاشاعات الملفقة ترمي من ورائها نشر الفوضى وخلق الذعر، ان لهم مآرب خاصة يخدمون بها الخصوم.

هذا الطابور الخامس، طابور خفي يعمل تحت سطوة المنفعة يزحف في الشدائد ويزحف في السلم، وقد نجح في جولته الأولى إذ إنه أثر في بعض النفوس فتركوا أموالهم نهباً للخصم ونزحوا عن بيوتهم نهباً للخصم ونزحوا عن بيوتهم ليحتلها العدو.

يا سكان حيفا العرب شيباً وشباباً، رجالها ونساءها، فتيانها وفتياتها أنتم معقد الأمل، أنتم حمر الرجى ويسط الرحا، انتبهوا في مراكزكم، ثبتوا أقدامكم، ردُّوا كيد الأعداء إلى نحورهم قاوموا الفوضى والهزيمة والدسائس إياكم أن يتسرب إلى نفوسكم أو يتسلل الرعب إلى قلوبكم لا ينجو من الموت من خاف الموت، ولا يعطى البقاء من أحب البقاء، ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون، إن كنتم مؤمنين.

١٩٤٧/١٢/١٢ — اللجنة القومية[٨١].

---

(٧٩) CIA, Ibid.

(٨٠) الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ - ١٩٤٨، ص ٨٣٥.

(٨١) العارف، النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، ١٩٤٧ - ١٩٥٢، ص ٢٠٢.

واستخدمت العصابات الصهيونية وسائل أخرى لترويع السكان واثارة الخوف بين النساء والأطفال. فاستعملت سيارات مصفحة زودت بسماعات ومكبرات الصوت، بث أصواتاً مرعبة من تسجيلات أعدت خصيصاً لذلك، أو تسجيلات لنسوة باكيات مولولات، يبكين أزواجهن وأقاربهن القتلى. فعند محاصرة عكا وحتى سقوطها بتاريخ ١٨ نيسان/ ابريل ١٩٤٨، كانت سيارات الأصوات تبث سيلاً من الأصوات المرعبة. ولمدينة حيفا، أحضر اليهود سيارات تدعو العرب للرحيل، وتنذر من يبقى بالموت، اضافة إلى تسجيلات الباكيات والمولولات، ووجهت التحذيرات والتهديدات «أنقذ نفسك، ستستعمل الغازات السامة والأسلحة الأوتوماتيكية كتلك التي استعملت في دير ياسين».

وفي قرية عين الزيتون التي سقطت بتاريخ ٢٤ أيار/ مايو ١٩٤٨، استعمل الصهاينة أنواعاً من الأنابيب المتفجرة التي تصدر الأصوات المرعبة[٨٢].

وفي القدس جالت مجموعات من زفاي ليومي بالسيارات المصفحة، مخترقة شوارع الطالبية، وهي تذيع انذاراً للعرب، بضرورة ترك بيوتهم والرحيل عنها، وكررت النداءات مراراً. وقد جاء في النداءات «إذا لم تتركوا بيوتكم، فإن مصيركم سيكون مثل دير ياسين، انج بنفسك فإن الطريق إلى أريحا ما زالت مفتوحة» وفي نداء آخر جاء فيه «أيها العرب، اهربوا من القدس قبل أن تقتلوا جميعاً»[٨٣].

وفي طبريا قام اليهود بتوزيع كميات كبيرة من المنشورات بالعربية التي تحذّر العرب من مغبة عرقلة مشروع التقسيم أو التعاون مع المجاهدين الذين يصفهم المنشور بأنهم غرباء. ومن المناشير التي ألقيت على المنطقة، واحد جاء بتوقيع جيش الهاغاناه الاسرائيلي، وجاء فيه «أعلن في هذا البيان، أن على الناس الذين لا يريدون الحرب، أن يرحلوا جميعاً ومعهم نساؤهم وأطفالهم كي يكونوا بأمان، إنها سوف تكون حرباً قاسية، ودون رحمة، ولا نفعة، ولا ضرورة لأن تخاطروا بأنفسكم».

وهناك منشور آخر وزّع في الجليل على نطاق واسع[٨٤]، اضافة إلى الملصقات التي كثيراً ما ألصقت على الجدران في القدس ويافا وحيفا وغيرها من المدن والقرى الفلسطينية، وقد حملت معظم تلك المناشير «ارحل من أجل سلامتك».

ولجأت العصابات الصهيونية في حملتها النفسية ضد الأهالي إلى طريقة أخرى. فقد أذاع راديو الهاغاناه حديثاً موجهاً إلى أهالي حيفا بتاريخ ٢٦ آذار/ مارس ١٩٤٨، حذّر بموجبه عرب المدينة من مرض الجدري الذي بدأ ينتشر في المدينة، وادعى الراديو في حديثه أن هناك حالة جدري قد اكتشفت بين رجال جيش الانقاذ، وقد حملوا الوباء معهم من سوريا والعراق. وحيال هلع الناس أصدر رئيس بلدية يافا يوسف هيكل بياناً طمأن الناس

---

(٨٢) فوزي الأسمر، عربي في اسرائيل (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٦).

(٨٣) Hadawi, *Bitter Harvest: Palestine Between 1914-1979*, p. 140.

طنوس، الفلسطينيون: ماض مجيد ومستقبل باهر، ص ٤.

(٨٤) طنوس، المصدر نفسه، ص ٥٨٣.

وهـدّأ من روعهم، وأكد أن لا خـوف من انتشار مـرض الجـدري في المـدينـة لأن السلطات السورية قامت بتطعيم الذين قدموا إلى فلسطين قبل ارسالهم[٨٥].

وحين حاصرت قوات البالماخ عكا خـلال الفترة ٢٨ نيسـان/ ابريـل - ١٨ أيار/ مـايو ١٩٤٨، نشر راديو الهاغاناه بياناً، ادعى فيه أن مرض التيفوئيد قد انتشر في المدينـة، وتزامن ذلك مع قطـع المياه عن المدينة من قبل القوات الصهيونية التي كانت تحاصر المدينة.

وأودّ بهذه المناسبة أن أشير إلى لجوء بعض الأنظمة العربيـة إلى حيلة الأمراض لإغـلاق الحـدود مع فلسـطين. فقد نشرت مجلة «الأبحـاث»، السنة الأولى، العـدد الأول بتاريـخ ٥ آذار/ مارس ١٩٤٨، مشيرة إلى حوادث وقعت في ٢٢ كانـون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧، وهي إغلاق الحدود بين العراق وسوريا ولبنان وشرق الأردن، بسبب ظهور حالة كـوليرا في حمص - بحسب ادعائهم - وكـان ذلك بعد يوم واحد فقط من قرار لجنة الـدفاع عن فلسـطين ارسال الفوج الأول من المجاهدين إلى فلسطين بعد أسبوع، ولكنه لم يصل.

خامساً: الهدنة الأولى والنزوح

أصدر مجلس الأمن الدولي قـراره رقم (١٨١) بأمـر الأطراف المتحـاربة بـوقف اطلاق النار لمدة أربعة أسابيع فقط، وهدد بمعاقبة الطرف الذي لا يتقيد بذلك. وكانت لهجـة القرار صارمة. وبالطبـع، فإن المقصـود بها العـرب، وقد دخـل القرار حيـز التنفيذ الفعـلي يوم ١١ حزيران/ يونيو ١٩٤٨. وتحتفظ الأجيـال العربيـة بمرارة علقميـة، وحزن أبـدي لأن البلدان العربية آنذاك لم تلتقط اللحظة التاريخية السانحة، عندما حـانت ساعـة الخلاص من الكيـان الصهيوني، ذلك لأن حالة الصهاينة العسكرية كانت في مأزق بالغ الانهيار بعد نجاح القوات العربية بإحكام اطباق الحصار على مائـة ألف يهودي من القـدس كانـوا على وشـك التسليم. وكـانت آخر بـرقية تلقتهـا قيادة المحـاصرين في القدس بتـاريخ ٩ حـزيران/ يـونيو ١٩٤٨، تقول: «انتظروا قليـلاً وسوف تصـل المساعـدة، ولكنها عـون سياسي، فلتنسني يـدي اليسرى إذا نسيتك يـا أورشليم»[٨٦].

ولكي ندرك خطورة ما أقدمت عليه الأنظمة العربيـة بقبول الهـدنة، أنقـل ما أشـارت إليه الرواية اليهودية لحرب فلسطين حول الهدنة. قال أحد قادة العدو، «إن الهدنة الأولى، نزلت علينا كالنـدى من السماء»، وقـال آخر: «إنها معجـزة، لأن الوحـدات كانت متعبـة وخائـرة القوى وخسـائر كتـائب المشاة عـالية جـداً. لقد كـان من الضروري منح الجنـود فترة راحـة واستجمام لاسـترداد القوى، وفـترة لارسـال تعزيزات الكتائب، فالعرب قد أحرزوا نقاط تفوّق مهمة علينا»[٨٧].

---

(٨٥) مذكرات فوزي القاوقجي، ١٩٣٦ - ١٩٤٨، ص ٢٩٤.

(٨٦) Palumbo, *The Palestinian Catastrophe: The 1948 Expulsion of a People from their Homeland.*

(٨٧) طنوس، الفلسطينيون: ماض مجيد ومستقبل باهر، ص ٤٦٨.

نشرت «يديعوت أحرنوت»[88] محضر اجتماع عقد بين القادة العسكريين الصهاينة لتقدير الموقف العسكري للوحدات المقاتلة وذلك يوم ١١ حزيران/ يونيو ١٩٤٨، اليوم الذي حدد لتنفيذ قرار مجلس الأمن المشار إليه سابقاً، وكانت نتائج التقدير ما يلي:

- إن الجيش العراقي على مسافة ١٦ كلم شرقي تل أبيب ويتقدم في منطقة المثلث، وقد نجح في شطر فلسطين إلى نصفين.

- إن الجيش المصري على مسافة ٣٠ كلم جنوبي تل أبيب، وقد احتل أغلب المستعمرات اليهودية، وقطع الطريق إلى النقب الجنوبي.

- اليهود المحاصرون في القدس على وشك الانهيار والاستسلام، وقد احتل العرب، بيت عرايا واللطرون والنبي يعقوب والحي اليهودي الذي استسلم لعبد الله التل، ووقع وثيقة التسليم الحاخام موشي رازنيك (Moshe Raznik) ومختار الحي موردداخ فان غارتن (Mordach Van Garten).

- سوريا عبرت إلى مستعمرة شعار هوجولان ومسعدة، وأقامت جسراً باتجاه روش بينا.

- جيش الانقاذ يتقدم في منطقة الجليل.

أما حال الألوية والوحدات الصهيونية، فقد تولى كل قائد تقديم تقرير عن لوائه:

- اللواء كارمل، قائد اللواء كارميلي أفاد بأن جنوده قد بلغوا حد الأعياء بعد أن وصلت خسائر كل كتيبة من كتائبه أكثر من ١٠٠ قتيل، ووصل اللواء إلى درجة الخطر على المستوى التكتيكي، بحيث لم يعد قادراً على الوقوف في وجه العرب، إذا هم شنوا هجوماً آخر في جبهة جنين، وأنه سينهار عندئذ حتماً.

- العميد دان ايفن (قائد اللواء اسكندروني)، لم يخرج في تقريره عما جاء في تقرير كارمل، ولكنه أضاف أن بعض جنوده عادوا من المعركة وهم في ملابسهم الداخلية.

- العقيد ناحوم ساريج، قائد لواء النقب، أكد أن المستعمرات في منطقته على وشك التسليم.

- شمعون أفيدان، قائد اللواء جعفاتي ذكر أن ثلاثة أرباع قواته قد استنفدت قدراتها القتالية في الأعمال التثبيتية على الجبهة المصرية.

- دايفيد شالتيل، قائد اللواء عتصيوني، شرح مدى الضعف الذي حل بجنوده في جبهة القدس نتيجة تعرضهم المستمر للجوع، وناهزت الخسائر ٢٢٠ قتيلاً و٦١٧ جريحاً، وقد أصبح لواؤه في أشد حالات الضعف والتفكك.

---

(٨٨) يديعوت احرنوت، ٦/٥/١٩٧٣.

ـ مولاح كوهين، قائد لواء يفتاح، ذكر أن اللواء خسر ٢٥٠ قتيلاً و٨٠٠ جريح، وما زال أغلبهم يرقد في المستشفيات.

تلك كانت حال العصابات الصهيونية، وقد كتب وكيل القنصل العام الأمريكي في القدس يقول: «إن قرار مجلس الأمن الذي فرض الهدنة الأولى هو وحده الذي أنقذ اسرائيل من الدمار، وحال دون سحقها على يد الجيوش العربية»(٨٩). وأقر كمشي بأن الصورة كانت قاتمة أمام القيادة العامة الاسرائيلية عند بداية الهدنة الأولى، إذ كانت اسرائيل على شفا الانهيار، كما لم يكن أمامها إذا لم تحترم وقف اطلاق النار إلاّ أن تُهزم أو تُباد.

أما على الجانب العربي، فيبدو أن ضغطاً بريطانياً ـ أمريكياً ـ أوروبياً قد مورس على القيادات العربية، وصل في بعض الأحيان إلى درجة التهديد. وما كان على تلك الدول إلاّ أن تبتكر الذرائع التي تعرف هي قبل غيرها أنها واهية.

فتوفيق أبو الهدى، رئيس وزراء الأردن، أبلغ الجامعة العربية، «أن الجنرال غلوب، القائد العام للجيش العربي، أعلمه أن الجيش العربي قد استنفذ سلاحه وذخائره، وأنه غير قادر على القتال، وعليه، باتت الحكومة الأردنية مضطرة إلى قبول قرار وقف اطلاق النار، وان الأردن ينسحب من جامعة الدول العربية»(٩٠). ثم ان العراق سيتبعه في الإنسحاب.

كانت مكاسب اليهود هائلة من جراء عقد الهدنة الأولى، من حيث:

ـ رفع الحصار عن الجالية اليهودية في القدس، ونجاة اليهود من التسليم.

ـ تزود اليهود بالماء والمؤن والسلاح والذخيرة.

ـ فتح طريق القدس ـ تل أبيب.

ـ شق طريق موازية لطريق القدس ـ تل أبيب (طريق بورما).

ـ وصول شاحنات الأسلحة والذخائر والمرتزقة والطيارين وربابنة البواخر من تشيكوسلوفاكيا وانكلترا وأمريكا وجنوب افريقيا وفرنسا وكندا والدول الاسكندنافية.

ـ وصول جماعات كثيرة من المهاجرين، وقصة الباخرة الاتالينا (Alatalina) معروفة.

ـ طرد الفلاحين من القرى لتأمين خطوط الاتصال.

ولنتعرف على كميات الأسلحة التي وصلت من دبابات هوتشكس الفرنسية والأسلحة الخفيفة من بنادق ورشاشات وطائرات ميسر شميت ا وكوماندو وسبيتفاير وموتيغ والهدسون ونورسمان، والمدافع بأنواعها وأجهزة الاتصال وحتى زيوت المركبات والدراجات النارية

---

(٨٩) حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الاسرائيلية، ص ٥٧٠.

(٩٠) Jon Kimche and David Kimche, *Both Sides of The Hil: Britain and the Palestine War* (London: Secker and Warburg, 1960), p. 203.

وسيارات الركاب والشاحنات المقطورة وقطع الغيار وسيارات الجيب ورشاشات البراونتغ والفيكرز، وحتى شراء مصانع كاملة للسلاح وغيرها[٩١].

لقد انعكست آثار الهدنة الأولى في كوارث في الجانب العربي، اضافة إلى تثبيت مواقع اليهود في البقعا الفوقا والبقعا التحتا والطالبية والبناية الروسية وأجزاء من القطمون التي وقعت في أيدي الصهاينة بعد انسحاب الجيش الأردني من فلسطين وتجمعه في أريحا، وذلك تناغماً مع القرار البريطاني بإنهاء الانتداب على فلسطين يوم ١٤ أيار/ مايو ١٩٤٨، مع اعتبار أن قوات الجيش الأردني دخلت ضمن خطة الانتداب البريطاني[٩٢]. وفي مناطق أخرى من فلسطين وقع المزيد من النزوح، وانضمت قوافل جديدة إلى جموع المنكوبين المطرودين، وتمثّل ذلك في المدن والقرى التالية:

ـ اللد والرملة: حين سئل رابين عن سبب طرد أهل اللد والرملة غداة سقوط المدينتين بيد الصهاينة، يوم ١٢ تموز/ يوليو ١٩٤٨. أجاب «إن أهالي اللد لم يرغبوا في الرحيل، ولكن سياستنا القائمة على الفصل بين العرب واليهود اقتضت ذلك»[٩٣]. ويُفهم من ذلك أن أهالي اللد، حتى بعد السقوط، قاوموا سياسة الطرد. وتتضارب الروايات حول المسؤول عن سبب كارثة اللد، فعبد الله التل يضع مسؤولية المأساة على غلوب ونديم البسمان، إذ إن الأخير، بتاريخ ٥ تموز/ يوليو ١٩٤٨ حرك القوات الأردنية المكلفة الدفاع عن اللد والرملة التي يزيد عددها على أكثر من ألف جندي إلى منطقة طوباس، تحت ستار أن الصهاينة يتحركون إلى منطقة الأغوار، وهو ما ثبت بطلانه[٩٤]. أما الملك عبد الله فقد أورد في مذكراته: «وبالنتيجة كانت التحركات اليهودية ضد اللد والرملة، فاضطرت قيادة العراق وقيادة الأردن أن لا تخوضها بأعتدة ناقصة، واحتفظنا بما في اليد لصد الهجمات المعادية ما أمكن من أي ناحية تصادفها»[٩٥].

أما الفريق صالح جبوري، قائد القوات العراقية في فلسطين، فيذكر حول ضياع اللد والرملة «إن تسليم اللد والرملة إلى الصهاينة دون قتال وتشريد سكانها العرب فاجعة مؤلمة». ويضيف أن أهالي المنطقة وأهالي البلدتين بصورة خاصة، وأهالي فلسطين عامة يعلمون حقيقتها أكثر من غيرهم، ويقرر حقيقة مهمة وهي «أن تخصيص سرية واحدة فقط من الجيش الأردني للدفاع عن هاتين البلدتين أمر لا يقره المنطق ولا يتمشى مع أبسط القواعد العسكرية»[٩٦].

---

(٩١) التل: كارثة فلسطين، ص ٢٠١، وطنوس، الفلسطينيون: ماض مجيد ومستقبل باهر، ص ٤٦٩.

(٩٢) طنوس، المصدر نفسه، ص ٤٧٠ ـ ٤٧١، والجبوري، محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية، ص ٢٢٢.

(٩٣) الجبوري، المصدر نفسه، ص ١٦٢؛ طنوس، المصدر نفسه، ص ٤٠٣، و٤٠٥، والتل: كارثة فلسطين، ص ٣٦.

(٩٤) Palumbo, *The Palestinian Catastrophe: The 1948 Expulsion of a People from their Homeland*, p. 192.

(٩٥) مذكرات الملك عبد الله، ط ٢ (عمان: منشورات مجلة الرائد، ١٩٤٧)، ص ٢٦١ ـ ٢٦٢.

(٩٦) الجبوري، محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية، ص ٢٣٣.

المهم أن الصهاينة واجهوا مسألة ثبات أهل المنطقة في بيوتهم كما قرر الينور كابلان، وزير المالية، وأحد قادة حزب المباباي، واتخذ القرار بضرورة اجلاء السكان، وقد زار شاريت الرملة وقتئذ واطّلع على الوضع عن كثب، وقال: «إن الجيش قد عقد العزم على أسر كل الرجال القادرين على حمل السلاح ونقلهم إلى حدود المنطقة العربية واطلاقهم». وأمر بجمع الناس بمكبرات الصوات، وطلب من أهل المدينتين ابقاء منازلهم مفتوحة ومغادرتها إلى ملعب كرة القدم حيث قسم أهل اللد إلى ثلاث مجموعات هي:

ـ موظفو السكك الحديدية وعائلاتهم يعودون إلى منازلهم لأن الصهاينة بحاجة إلى خدماتهم لتشغيل خط سكة الحديد في المدينة.

ـ الشباب في عمر ١٦ ـ ٥٠ من غير موظفي السكة أُخذوا أسرى.

ـ الباقون أعطوا مهلة النصف ساعة لحمل ما يستطيعون لأن الصليب الأحمر سيتولى نقلهم إلى المناطق العربية على الحدود.

وفي الصباح، بدأ اطلاق النيران فوق رؤوس الناس وبين أقدامهم ليبدأوا رحلة التشرد والعذاب. وقد كتبت هتسوفية بتاريخ ٢٦ نيسان/ ابريل ٥٧٢٩ عبري، الموافق ١٣ نيسان/ ابريل ١٩٤٦ «إن ثلاثين ألفاً كانوا يسيرون على الطريق إلى الحدود العربية بين اللد والرملة حانقين غاضبين، يواصلون سيرهم إلى شرق الأردن».

وما إن حل يوم ١٥ تموز/ يوليو ١٩٤٨ حتى سقطت رأس العين والمجدل، وسيطر الصهاينة على ينابيع نهر العوجا، وارتفع عدد النازحين إلى ٤٥٠ ألفاً(٩٧).

ـ الناصرة: يبدو أن سقوط القرى والمدن المجاورة قد أثّر في سكان القضاء. وكانت نتيجة انسحاب القوات الأردنية، في ١٨ تموز/ يوليو ١٩٤٨ سقوط شفاعمرو وصفورية والمغار وكفركنا وقانون وطرعان وحطين صلاح الدين، وتشريد أهلها. ولما كانت البابوية تخشى أن يحل ببلد السيد المسيح (الناصرة) ما حل بغيرها من ذبح وتشريد وتدنيس، فقد تمكنت من إضفاء نوع من الحماية على المدينة وسكانها، وتعهدت قيادة الصهاينة بعدم قصف المدينة وعدم تدنيس الأماكن المقدسة فيها، ولكن أنّى لصهيون حفظ تعهّد. فبعد أسبوع واحد وصل حاييم لوزكون يحمل أمراً إلى الحاكم العسكري للمدينة بن دنكلمان (Ben Dunklman) بضرورة اخلاء الناصرة من سكانها العرب، وتم الاخلاء والطرد اللذان تناولا عدداً كبيراً من سكان المدينة(٩٨).

---

(٩٧) حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الاسرائيلية، ص ٥٨٩، و
Palumbo, *The Palestinian Catastrophe: The 1948 Expulsion of a People from their Homeland,* p. 231-232.

(٩٨) المصدر نفسه، ص ٢٣١؛ مذكرات فوزي القاوقجي، ١٩٣٦ ـ ١٩٤٨، ص ٢٣١ ـ ٢٣٢، والتل: كارثة فلسطين، ص ٢٨٨.

سادساً: الهدنة الثانية والنزوح

وقّعت الهدنة الثانية في ١٨ تموز/ يوليو ١٩٤٨ التي حمّل الملك عبد الله مسؤولية القبول بها مجلس الأمن فقال: «إن الملوم هو مجلس الأمن، وليس الجيش العربي، إنها القوة القاهرة لقد قبلنا الهدنة ليس عن اختيار، بل لأنها أمليت علينا من قبل مجلس الأمن»[٩٩].

والرواية لا تحتاج إلى تعليق، ولكن حصيلة ذلك كانت تهجير أهالي جبع وعين غزال. والمهم أن مزيداً من القرى سقطت ورحل أهلها، مثل الطيرة وعجنجول، ثم طرد سكان برطقة وحواسه وراقيدة وغيرها[١٠٠].

وليت الأمر وقف عند هذا الحدّ فاليهود، خلال محادثاتهم لتوقيع الهدنة الدائمة مع الأردن ومصر ولبنان وسوريا، اقتطعوا المزيد من الأرض الفلسطينية. وكانت أكثر النكبات ايلاماً، اتفاقية الهدنة الدائمة مع الأردن إذ أكمل احتلال النقب خلالها، وتمّت السيطرة على مخفر أم الرشراش لإحكام الطوق والسيطرة على خليج العقبة، ليصبح خليج ايلات. ويروي القائد اليهودي، انه اضطر أن يدهن جزءاً من حجارة أحد البيوت باللون الأبيض وأن يرسم عليه خطين والنجمة بالأزرق، لأن أحداً لم يحضر معه العلم الوطني الاسرائيلي. وأثناء توقيع الاتفاق، وبجرة قلم فوق خريطة فلسطين، ومن دون حرب، تنازل الوفدالأردني الغبي - كما وصفه دايان، عضو الوفد الإسرائيلي في المحادثات[١٠١]، عن قرى أم الفحم وعارة وعرعر وباقة الغربية والطيرة وجلجولية والطيبة وقلنسوة وكفر قاسم وبيت صفافا وبتير والقبو والولجة - وكان كل ذلك لقاء قبول الصهاينة باستبدال القوات العراقية بالقوات الأردنية، عندما قررت العراق سحب قواتها من فلسطين.

وقد استدعى بن غوريون مستشاريه للبحث في مصير السكان بعد ذلك وخاطبهم قائلاً: هل نريد أن يرحل العرب الموجودون في القسم الذي أعطانا إياه عبد الله، أم نريدهم أن يبقوا؟ وقد شارك في المناقشة الياهو ساسون وزلمان ليمشتيس. وكان الترحيل من دون قتال، وفي محادثات سلام كما يروون، بل انه في ١ أيار/ مايو ١٩٤٩ رُحِّل مواطنون من صبورباهر وجبل المكبر والشطر الباقي من بيت صفافا والمحصلة؛ كما يشير يوسف صايغ في كتابه الاقتصاد الاسرائيلي إلى أن عدد اللاجئين قد تم وفق ما يلي:

الموجة الأولى: بلغ عدد النازحين فيها ٦٠ ألف نازح، وذلك حتى مذبحة دير ياسين بتاريخ ٩ نيسان/ ابريل ١٩٤٨.

---

(٩٩) طنوس، **الفلسطينيون: ماضٍ مجيد ومستقبل باهر**، ص ٤٩٩.

(١٠٠) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ - ١٩٤٨: الرواية الاسرائيلية**، ص ٥٨٣، والجبوري، **محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية**، ص ٢٥٦.

(١٠١) سيغف، **الاسرائيليون الأوائل - ١٩٤٩**، ص ٢٠، و

Walter Zéev Laqueur, *The Middle East in Transition: Studies in Contemporary History* (London: Routledge; New York: Praeger, 1958), p. 233.

الموجة الثانية: بلغ عدد النازحين فيها ٣٥٠ ألفاً، خلال مدة لا تتجاوز الـ ٣٥ يوماً، أي بمعدل ١٠ آلاف كل يوم، وتمتد من ٩ نيسان/ ابريل حتى ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨.

الموجة الثالثة: توافقت مع سقوط اللد والرملة، وبلغ عدد النازحين ١٦٠ ألفاً، وتمتد من ١١ حزيران/ يونيو ١٩٤٨ حتى الالتزام بالهدنة الأولى في ٢ تموز/ يوليو ١٩٤٨.

الموجة الرابعة: بعد الهدنة الثانية من تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٨ حتى شباط/ فبراير ١٩٤٩ (توقيع اتفاقية رودس)، إذ نزح في هذه الموجة أعداد كبيرة من لواء عرة وبئر السبع والنقب، وبلغ عددهم ١٧٥ ألفاً.

وقعت كارثة ١٩٤٨، وكانت وبالاً على شعب عربي، شُرِّد عن أهله ووطنه، وحمل المأساة إلى كل بيت عربي. فكم أطيح برؤوس لاشتراكها في المؤامرة، وكم من عروش زُلزلت وممالك انهارت. واضطرب الجبل السياسي، وفرح الصهاينة وهللوا وكتبوا في تقاريرهم «إن هؤلاء اللاجئين الأغنياء سيتدبرون أمرهم، أما الباقون فسيسحقون وسيموت قسم منهم، وسيتحول معظمهم إلى أشباه البشر، وسينضمون إلى أكثر الطبقات فقراً في البلدان العربية». وكان عضو آخر في اللجنة التنفيذية للمؤتمر اليهودي، هو اوسيشكين (Ussishkin) أكثر تفاؤلاً إذ اقترح توطين اللاجئين في شرق الأردن والعراق والسعودية إما بقبولهم أو بشراء أراضٍ لهم في تلك المناطق.

وأدخل قاموس الأمم المتحدة (الجمعية العامة) مصطلحاً جديداً وتعريفاً جديداً هو تعريف اللاجىء، وهو الشخص الذي اعتاد أن يقيم في فلسطين.

وكانت فرحة اليهود عظيمة لا توصف بطرد العرب، فشاريت يرى أن «اجلاء العرب حدث رائع في تاريخ البلد، وفي جانب منه أكثر روعة من اقامة دولة اسرائيل»، لأن الاجراء يغلق الطريق إلى الأبد على أعوص مشكلة كانت تواجه الدولة. فلا مجال للتفكير في عودة أي منهم.

واقترح يوسف فايتس القيام بسلسلة من الخطوات التي ستؤدي إلى ابعاد اللاجئين عن مناطق الحدود إلى داخل العمق العربي، وجزم بأنه لا بد من الاستمرار في مضايقة اللاجئين بكل الوسائل المتاحة وبأقصى الحدود.

ونتساءل: هل تحققت المقولات الصهيونية؟ ما حال الفلسطينيين اليوم، ثقافة وعلماً واقتصاداً وسياسة وادارة وعسكرة؟ هل هم الحثالة أم ماذا؟

الحقيقة، أن مسلسل النزوح الدامي، تواصل منذ ١٩٤٨ وحتى ١٩٦٧، ويستمر إلى يومنا هذا، ولكن حقيقة واحدة أغفلها هؤلاء الصهاينة هي أن عند هذا الشعب قدرة عجيبة على امتصاص النكبات، ولديه دينامية مبهرة تحفظ ديمومة حركته، بل إن عوامل التجهيز والخلق والابداع دين فعله، ولكن ما هُزم شعب أصرّ على استرداد حقوقه وتحرير وطنه بعناد العلماء وجهاد الصلحاء وثورة الأحرار.

تعقيب

أحمد طربين (*)

ان حرص اسرائيل على إخفاء أساليبها المشينة اللاإنسانية التي رافقت قيامها واقترنت باقتلاع العرب الفلسطينيين من ديارهم وتجريدهم من أملاكهم، ما زال يقع في سلّم أولوياتها. وإن الكثيرين من الاسرائيليين المطلعين ما زالوا يجهدون لتكون الصورة الاسرائيلية خالصة من الشوائب ومن كل ما يعوق التحاقها المزعوم بقيم الحضارة الغربية ومقوماتها. ولا بد من أن يشعر المسؤولون عن الاحتفال بمرور الذكرى الأربعين لاقامة اسرائيل بالحزن والأسى، عشية تمجيدهم مولد اسرائيل وبقاء منجزاتها، لأن الانتفاضة الشعبية في الضفة الغربية وقطاع غزة تهدد بتدمير صورة اسرائيل في العالم الغربي الذي وقف مذهولاً وهو يرى القمع الوحشي الذي واجهت به السلطات الاسرائيلية انتفاضة أطفال الحجارة الذين لا تلين لهم قناة.

ومنذ العام ١٩٨٢ كان بعض الاسرائيليين من ذوي النزعة الحرة يطرحون تساؤلات تتصل جزئياً بالأحداث الفاجعة التي شهدها العام الأول من انشائها في محاولة لاعادة تقويم بعض الأساطير التي أحاطت بقيامها، ولاسيما الأسطورة المركزية بشأن النزوح الفلسطيني الكبير وأصول مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

ويبدو أن الأسطورة الصهيونية التي تزعم بأن الفلسطينيين نزحوا عن بلادهم بناء على أوامر الزعماء العرب قد نسجها مكتب الاعلام الاسرائيلي في نيويورك بعد عدة أشهر من انتهاء الحرب، أي عندما كانت اسرائيل بحاجة إلى اكتساب ثقة الأسرة الدولية بعد أن انكشفت أساليبها الوحشية لاكراه العرب على النزوح من أرضهم.

وتتلخّص الدعوى الاسرائيلية الرسمية بأن البلدان «العربية لو لم تعلن الحرب على اسرائيل

(*) أستاذ التاريخ الحديث في جامعة دمشق ـ سوريا.

عشية قيامها لما ظهرت مشكلة اللاجئين العرب» . وابتدعت وسائل متطورة لدعم هذه الدعوة في الداخل عبر نظام التعليم الاسرائيلي، و ركت إلى صحيفة «نيويورك تايمز» أن تساندها في الخارج. ولكن الباحثين فندوا هذه الدعوى وأثبتوا بطلانها حين تفحصوا ما كانت تبثه اذاعات المنطقة العربية في أثناء الحرب، وما نشرته الجرائد العربية الثلاث: «الدفاع» الفلسطينية و «الحياة» اللبنانية و «الأهرام» المصرية.

وفي عام ١٩٦١ كتب الصحافي الايرلندي ارسكين تشيلدرز (Erskin Childers) في مجلة (The Spectator) كاشفاً النقاب عن حقيقة ما اقترفه الصهيونيون من طرد جماعي قسري للعرب. وفي الأعوام الأخيرة ظهرت سلسلة من المقالات تتحدى الدعوى الرسمية الاسرائيلية وتثبت بجلاء أن اسرائيل قامت على أشلاء القتلى والنازحين الفلسطينيين، وعلى ممتلكاتهم[1]. وكتابات هؤلاء المؤلفين تسقط تماماً التفسير البطولي الذي ما زالت تسبغه الصهيونية على إنشاء دولة اسرائيل. وربما تشكل كتاباتهم نزعة تصحيحية بدأت تظهر بين علماء التاريخ والعلوم الاجتماعية. ولا أدري إذا كان الباحث صالحية قد استخدم هذه الأدبيات الحديثة في توثيق موضوعه، فهي وثيقة الصلة به، ولاسيما حين يعالج بني موريس (Morris) موضوع «أسباب النزوح العربي» استناداً إلى وثائق الدولة والوثائق الصهيونية السرية، اضافة إلى الأوراق الخاصة. من ذلك مثلا أنه يحلل سبب هروب عرب فلسطين معتمداً على تقرير فرع الاستخبارات في قوات الدفاع اليهودية .I.D.F بتاريخ ١ حزيران/ يونيو ١٩٤٨، فيقول ما نصه: «هرب ٢٤٠ ألفاً من العرب من المدن والقرى المخصصة للدولة اليهودية بحسب خطة التقسيم، كما هرب ١٥٠ ألفاً من منازلهم في المنطقة المخصصة للدولة الفلسطينية العربية أو من قطاع القدس الذي كان مقرّراً تدويله». ويرى التقرير ان ٧٠ بالمائة من هذا النزوح كان نتيجة عمليات يهودية مباشرة وعدائية ضد السكان العرب قام بها أفراد الهاغاناه والمنظمات اليهودية اليمينية مثل منظمة اتزل الأرغون برئاسة مناحيم بيغن، ومنظمة يحي ـ شتيرن برئاسة اسحاق شامير، أو نتيجة عملياتها العدائية في المناطق العربية المجاورة التي سقطت على أثرها المدن العربية. ويعزو المؤلف ٢ بالمائة من مسؤولية النزوح إلى الحرب النفسية التي كان يشنها اليهود لترويع العرب، و٢ بالمائة إلى أوامر الطرد النهائية. ويرى موريس أن هذا الرقم الأخير هو أقل من الحقيقة، وذلك في ضوء الأمثلة العديدة عن الطرد المتعمد للعرب الذي رافق العمليات العسكرية. كما يعطي ٥ بالمائة إلى الأوامر الصادرة عن الزعماء العرب والقادة العسكريين و١٠ بالمائة إلى الذعر العام اضافة إلى ٨ أو ٩ بالمائة إلى عوامل محلية.

---

(١) ومنها ما كتبه صحافي يعمل في جريدة جيروزالم بوست، وقد جمع في:

Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949* (Cambridge: Cambridge University Press, 1987).

= أنظر، أيضاً:

Tom Segeve, *1949, The First Israelis* (New York: Free Press; London: Collier Macmillan, 1988), and Simha Flapan, *The Birth of Israel: Myths and Realities* (London; Sydney: Croom Helm, 1987).

واستغل الاسرائيليون الهدنة الأولى التي دامت شهراً لتدريب اليهود المهاجرين الجدد والتزود بالسلاح والعتاد المتدفق إليهم من تشيكوسلوفاكيا وسواها. وفي ٩ تموز/ يوليو استلموا زمام المبادرة وقاموا بالهجوم على اللد والرملة لتأمين السيطرة على ممر القدس الذي كان يحاصره الفيلق العربي (الأردني). وفي الرملة لم يكن ثمة مقاومة مدنية للغزو، أما في اللد فقد جوبه الغزو بنيران القنص، وأجاب الاسرائيليون بإطلاق النار على هدف متحرك، فقتل ما بين ٢٥٠ ـ ٤٠٠ فلسطيني مدني في المذبحة التي أعقبت ذلك مقابل ٤ جنود اسرائيليين.

كان الاسرائيليون يأملون أن يهرب سكان المدينتين نتيجة القتل، وقدر عددهم بنحو ٥٠ ـ ٧٠ ألفاً، منهم ١٥ ألفاً لاجئون من القرى والمدن العربية التي سقطت بيد الاسرائيليين، وكانوا يريدون المنطقة خالية من العرب.

ويحدثنا بني موريس أن الاسرائيليين واجهوا مشكلة ماذا يفعلون بهؤلاء العرب، ثم لم يلبث أن تقرر مصيرهم في اجتماع حضره رئيس الوزراء بن غوريون على النحو التالي، واعتماداً على أصدق وصف للاجتماع المذكور: «أحدهم، وربما كان ييغال آلون اقترح طرد سكان المدينتين، ولم يتفوه بن غوريون بكلمة ولم يتخذ أي قرار، وحين غادر بن غوريون غرفة الاجتماع مع آلون ونائبه اسحاق رابين سأل آلون ماذا نفعل بالعرب، فأشار بن غوريون بيده وقال «اطردهم»!».

وفي غضون الأيام القليلة التالية، طُرد عشرات الآلاف من الفلسطينيين رجالاً ونساء وأطفالاً من اللد والرملة، ولم يحملوا معهم إلّا ما قدروا عليه، ومعظمهم سار مسافة أميال حتى وصل إلى خطوط الفيلق العربي بلا طعام ولا ماء وتحت شمس الصيف القائظ، وكثيرون سُلبت نقودهم ومقتنياتهم عند نقاط التفتيش اليهودية، وبعضهم أضناه التعب فمات في الطريق. ونهبت اللد والرملة تماماً من قبل الجنود المدنيين الاسرائيليين، وكانتا خاليتين من السكان العرب.

ويعترف بني موريس بأن ما سلف ذكره ليس الرواية الاسرائيلية، ذلك أن الإعلاميين الاسرائيليين، ولأربعين عاماً خلت، كانوا يلحون بعناد على أنه لم يكن ثمة طرد متعمد للفلسطينيين عام ١٩٤٨، ويزعمون بأن المسؤولية تقع على الفلسطينيين أنفسهم، وعلى الأنظمة العربية.

ويبدو واضحاً بشكل متزايد أن كثيرين من اليهود كانوا يعرفون منذ وقت طويل أن وقائع الحرب ونزوح العرب جرت على نحو مغاير تماماً للرواية الرسمية الاسرائيلية، كما أن ٨٠٠ ألف لاجىء عربي يعرفون حق المعرفة ما ألمّ بهم، ومن بقي منهم في قيد الحياة، مستعد للحديث إذا ما أبدى أحد رغبة في الاستماع إليه.

وها هو الصحافي اليهودي الاسرائيلي توم سيغف (Segeve) يكشف النقاب عن حقيقة ما حدث وينسف الرواية الاسرائيلية من أساسها حين ينقل مقطعاً من محاضر الكنيست عن مناقشة جرت في آب/ اغسطس ١٩٤٩ حين قام عضو في حزب حيروت يدعى مناحيم بيغن وقال بزهو: «شكراً لدير ياسين، لقد ربحنا الحرب، يا سيدي». ولما احتج أعضاء حزب المابام الذي

كان يرئسه بن غوريون، أجابهم عضو حيروت، بيغن: «إذا لم تعرفوا [أي لم تعلموا بالمذابح التي ارتكبوها على نمط مذبحة دير ياسين] فاسألوا وزير الدفاع [أي بن غوريون الذي كان أيضاً رئيساً للوزراء]».

تمكّن الصهيونيون باستخدامهم الوسائل الارهابية الدموية من بث الذعر في صفوف الشعب الفلسطيني ذي المآثر النضالية التي تمتد على أكثر من ثلاثين عاماً ضد الاحتلال البريطاني والاستيطان الصهيوني. وفي حين حرصت المنظمات الصهيونية على إشاعة أنباء المجزرة بين الفلسطينيين لدفعهم نحو النزوح واليأس، سعت جاهدة لكتمان أنبائها عن العالم الخارجي، لولا مسؤول الصليب الأحمر جاك دو رينييه الذي كانت نزاهته لا تقلّ عن شجاعته حين كشف النقاب عن بشاعة المجزرة رغم تهديد مرتكبيها له بالقتل.

وأكد الباحث أن الارهاب الصهيوني يعود إلى ما قبل إقرار تقسيم فلسطين، إذ كان قد تصاعد مع بداية العام ١٩٤٦، واستهدف زعزعة الأمن، ونشر الفوضى والاضطراب وتدمير المنشآت الاقتصادية بالغارات الخاطفة، والقاء القنابل، واستخدام السيارات المفخخة لأغراض التدمير، وساعد كل ذلك على اغتصاب الأرض وإجلاء السكان العرب. كما أثبت بالاستناد إلى المعطيات الوثائقية، أن القيادات المحلية، ولاسيما في حيفا، وقفت مع القيادات العسكرية العربية حائلاً دون نزوح الفلسطينيين عن ديارهم.

وقد أشار الباحث إلى أهمية الخطة «دالت» التي وضعتها القيادة الصهيونية لاحتلال ما يتجاوز أراضي الدولة العبرية بموجب التقسيم، واجلاء أكبر عدد ممكن من سكان فلسطين عن طريق احتلال المدن والقرى الواقعة في أراضي الدولة العربية، وذلك من خلال القيام بثلاث عشرة عملية منفصلة يبدأ تنفيذها في مطلع نيسان/ ابريل ١٩٤٨، على نحو لا يستحيل معه إقامة الدولة العربية بموجب التقسيم فحسب، وإنما تتوسع معه الدولة العبرية توسعاً كبيراً أيضاً، مع ضمان طرد العرب من كامل المنطقة التي يحتلها اليهود.

وركز الباحث على انسجام القيادة العسكرية البريطانية مع الخطط الصهيونية حين أقدمت على تسليم المناطق المخصصة للدولة اليهودية بحسب مشروع التقسيم إلى القوات اليهودية، الأمر الذي أتاح لها حرية الحركة والتعبئة وصنع السلاح واستيراد وادخال المهاجرين والمعونات العسكرية دون رقابة، في حين اتخذت القوات البريطانية مراكزها في مناطق الكثافة السكانية المخصصة للدولة العربية للتضييق عليها وارباكها، وفرضت على العرب قوانين جائرة ورقابة مشددة على التسليح والتدريب، فضلاً عن أنها تواطأت مع الصهاينة على تسليمهم المدن والقرى العربية بعد إحكام الحصار عليها ومنع الامداد العربي عنها، ودفع سكانها إلى النزوح، كما جرى في مدن طبريا ويافا وحيفا.

وأشار الباحث إلى الآثار السلبية لوجود الجنرال غلوب على رأس الفيلق العربي، وتحكّمه بتحركاته من خلال ٥٠ ضابطاً بريطانياً، وضرب مثلاً على تغاضي السلطات البريطانية عن الإرهاب الصهيوني، وتذكّر أن الجنرال مكميلان حين أبلغ الجنرال موري (Murrey) عن مذبحة دير ياسين، شدد عليه بعدم التدخل، وشهد موري أنه التزم بذلك!

وتحدّث الباحث عن نشر الشائعات الكاذبة لحمل العرب على اليأس وتحطيم روحهم المعنوية وزعزعة ثقتهم بالقيادات المحلية والعربية. وشرح كيف دأبت الاذاعات الصهيونية الثلاث على اختلاق أنباء ملفقة عن هروب العرب من هذه المدينة أو تلك بأعداد كبيرة، وعن تناحر رجال المقاومة العرب وصراعهم فيما بينهم أو خصومتهم مع ضباط جيش الإنقاذ، وتصوير القيادات العربية بأنها فاسدة لا تقدر على شيء. ويبلغ من كثافة هذه الحرب النفسية أن وجهت اللجنة القومية في حيفا بيانات إلى المواطنين، محذرة من مغبة تصديق الاذاعات المعادية، وناشدتهم الصمود والبقاء في المدينة.

وإنني إذ أثني على الجهد الكبير المبذول في اعداد هذا البحث القيّم وأؤيد مجمل ما ورد فيه، كنت أود لو اكتمل نجاحه في نقطتين مترابطتين:

ـ الأولى: تحديد أبعاد المسؤولية عن النزوح الفلسطيني للعام ١٩٤٨ على الصعيد الدولي والعربي والفلسطيني، دون أن يغيب عن ذهننا الدور الأساسي الذي لعبه الارهاب الصهيوني والذي ورد تفصيلاً في البحث.

ـ الثانية تتصل بندوتنا الهادفة وتلخص العبر والدروس المستفادة من النزوح عن طريق مقارنة أساليب اسرائيل التي اتبعتها بالأمس، ولا يمكنها اليوم أن تقدم على قتل الألوف وعشرات الألوف من المناضلين الفلسطينيين وتطردهم قسراً من أرضهم.

وسنقتصر على النقطة الأولى لأنها تتضمن أيضاً بذور النقطة الثانية:

١ ـ على الصعيد الدولي: تجلت المؤامرة على فلسطين وشعبها بموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على تقسيم فلسطين، كما تجلت بغدر بريطانيا التي سحبت قواتها من المواقع الرئيسية لتسهيل استيلاء الصهيونيين عليها.

٢ ـ على الصعيد العربي الرسمي: انكشف عجز جامعة الدول العربية عن تولي مقدرات فلسطين نيابة عن أهلها، وسقط ادعاء البلدان الأعضاء بأنها قادرة على خوض حرب فلسطين ١٩٤٨ إلى جانب أهلها. ولو كانت عازمة فعلاً على خوض غمارها لأعدت لها مقاومتها العسكرية والسياسية ولما أبلغت رؤساء أركان الجيوش العربية بقرار الحرب قبل دخولها بأسبوعين.

ولما هيمن كذلك منطق التجزئة على سير العمليات الحربية، وأتاح انعدام القيادة العسكرية الموحدة المجال للقوات الصهيونية لاستفراد كل جبهة عربية على حدة بشكل محسوب لا يحرك معه بقية الجبهات الرسمية والاقليمية، وانعكس ذلك بمفعول سلبي على نكبة فلسطين التي اكتملت بالنزوح الكبير. ومن المؤكد أن الجيوش العربية التي دخلت فلسطين لم يصدر عنها خلال السنة التي استغرقتها الحرب أية ايماءة تحث على حجب صورة المحاور التي كانت تمزق الإرادة السياسية العربية المشتركة.

وحين تحقق الفلسطينيون من عواقب الثقة الزائفة بالوعود ومساوىء المبالغة في تقدير قوة

الجيـوش العربيـة نزحت جمـاعات منهم إلى أمـاكن ظنت أنها في مـأمن من ويـلات الحـرب. ولم يكن لدى معظمهم الوقت الكافي للتفكير في أثناء هروبهم تحت القصف، ولكن أحداً منهم لم يخطر بباله أنه إنما يغادر نهائياً، كما أنه لم يوجد قائد سياسي أو عسكري لديه من البصيرة والشجاعة ما يكفي لتحذير بني قومه الفلسطينيين من أنهم إذا غادروا منازلهم، فإنهم لن يعودوا إليها.

ولم يتصـور حتى الذين عـبروا الحدود إلى البلدان العـربية المجـاورة أن أحـداً يمكن أن يحول دون عودتهم إلى منازلهم، بعد أن تنتهي الحرب بالنصر أو الهـزيمة. وقـال قائلهـم: «كنـا نظن أننا سوف نعود بعد اسبوع أو أسبوعين، وقد احتفظنا بمفتاح الدار في انتظار العودة إليها». وبينما تساءل بعضهم إذا ما كان بمقدورهم أن يواجهوا الارهاب والعنف الصهيوني وحدهم لو قرروا عـدم النـزوح، أكد الكثـيرون منهم فيما بعـد أنه كـان من الأفضل لهم أن يقتلوا بـالآلاف عـلى أن يتركوا فلسطين.

وإذ رفض العـديد منهم النـزوح وتشبثوا بـأرضهم مفضلين البقاء تحت الاحتـلال على الخروج والنزوح، فإن الكثيرين بالمقابل، أصابهم شواظ العنف والارهاب فنـزحوا، وبـذلك سهلوا مهمـة اسرائيل عـلى نحو يقـرب من المعجزات ـ عـلى حد تعبـير حاييم وايـزمن، أول رئيس لاسرائيل.

المناقشات

ـ يوسف صايغ

أشعر بالأسى عندما أرى أن أفضل ما ظهر من حقائق تثبت صحة الموقف العربي في ـ النزوح كان بسبب الارهاب المخطط رسمياً من قبل الحركة الصهيونية ثم اسرائيل. إن لاثباتات الموثوق بها لم يأتِ بها عرب، وانما جاء بها أجانب، بدأها ارسكين شيلدرز في لخمسينات بسلسلة مقالات في مجلة «سبكتيتور» (Spectator) أثبت بها عبر بحث امتد شهوراً ـويلة، استمع خلالها إلى مئات التسجيلات في الاذاعات الأجنبية، عدم وجود أوامر لانسحاب، على العكس، كانت الأوامر تقول للفلسطينيين اصمدوا، ظلوا في بيوتكم.

وقد اعطانا بيغن أحسن مثال في كتابه الثورة (The Revolt) عن دير ياسين، وبني وريس، وكان هناك سلسلة في محطة الاذاعة البريطانية عن موضوع العلاقة بين الملك عبد له وغولدا مائير، ولم تأتِ من باحث عربي أيضاً وانما أعدها بيترزنو، وهي حول وثائق شف عنها مؤخراً ـ عن محادثات واتفاق الملك عبد الله وغولدا مائير حول مستقبل فلسطين نقسيمها وتوزيع الأدوار.

والاستثناء الوحيد من هذه الأسماء هو الأستاذ وليد الخالدي، الذي ينبغي أن نعترف ـضله. فقد كشف في عامي ١٩٥٦ و١٩٥٧ عن الخطة «دالت» التي أشار إليها صالحية تفصيل كامل في مجلة (Middle East forum) التي كانت تصدر في بيروت، واعتز أن المقال ستدرجته رئيسة تحرير المجلة التي هي الآن زوجتي إذا جاز لي أن أنسب إليها هذا الفضل. لمهم أين جيل الباحثين العرب من الشباب؟ هناك مسؤوليتان تقعان على عاتقهم: أولاً ينبغي ن نكتفي بالقدر الذي وصلنا إليه بالاعتماد على المصادر الثانوية، حدّث فلان عن فلان. . . ـأن ننبش المراجع الأصلية بأنفسنا، والثاني، كما أشار المعلق أن يعمد باحثونا من الشباب، لى اجراء مقابلات معمقة وطويلة مع جيل المناضلين أو النازحين الذين ـ بعد عمر طويل ـ سيتركون جوارنا، وأنا منهم، وبهجت أبو غربيه بعد عمر طويل، فالتاريخ الشفهي، وهو ـصدر في غاية الأهمية، لم نعطه حقه بعد.

٢ ـ عبد الجواد صالح

كان اختيار الباحث للوثائق شاملاً، وقد انتقاها بشكل دقيق ومنظم ومنطقي، ولكن أود أن أشير إلى بعض الملاحظات وهي ربط الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بعملية التهجير المنظم. ففي عام ١٩٤٢ عقد مؤتمر بولتمور الذي شارك فيه ممثلون عن الحزبين الديمقراطي والجمهوري، وطالبوا بادخال اليهود واخراج الفلسطينيين. ونجد أن كوبوايت، وهو من مهندسي السياسة البريطانية، وأكبر رجل استخبارات بريطاني في الشرق الأوسط، يكتب في كتابه حفيف الأشواك أن هناك اتفاقاً بين مختلف القوى لتهجير الشعب الفلسطيني إلى شرق الأردن.

ملاحظة أخرى حول بني موريس، حقيقة أنه لجأ إلى المحكمة العليا الصهيونية للحصول على وثائق، ولكن المحكمة رفضت اعطاءه هذا الحق، فكثير من المعلومات والوثائق التي تشير بشكل مباشر إلى هذه العملية، لم تخرج للنور بعد، وكتاب اسحق رابين أيضاً، حذفت الرقابة الاسرائيلية منه الفقرات المتعلقة بعملية الطرد الجماعي لسكان اللد والرملة.

وأريد أن أفصّل حول ملاحظة يوسف صايغ أن عملية ربط نزوح سنة ١٩٤٨ مع نزوح سنة ١٩٦٧ مع ما يخطط له حالياً. هناك مخطط لتهجير ٧٠٠ ـ ٨٠٠ ألف فلسطيني موضوعة وموجودة في أدراج رئيس الوزراء الصهيوني شامير، تنتظر الوقت المناسب للقيام بها وتنفيذها. وقد قال في زيارته الأخيرة لواشنطن عندما سئل عن الخطر الديمغرافي: الأمر بسيط، نعيد عهد يوشع بن نون، وتنتهي المشكلة الديمغرافية. الجدير بنا نحن كباحثين وكمفكرين أن نعمل ونخطط لما سيجري، وسنجابَه في هذا الوقت بالذات بعملية الطرد الجماعية، واعتقادي أن الانتفاضة هي الطريقة الوحيدة لوقفها أو تدميرها.

٣ ـ شفيق الغبرا

أهنئ صالحية، وأهنئ المعقب، فالمعلومات التي تضمّنها البحث والتعقيب أيضاً كانت في غاية الأهمية، لكن أحب أن أشير إلى بعض القضايا ضمن إطار الإغناء، إذا صح التعبير، وأنه يمكن جمع المراحل الأربع في مرحلتين: مرحلة أولى، بعد دير ياسين بالتحديد، وهي مرحلة انهيار نتج من دير ياسين، وهزيمة عبد القادر الحسيني في القسطل واستشهاده، وإن كانت دير ياسين مجزرة منظمة، وبن غوريون وبيغن يحاولان أن يكشفا بأنها كانت أساسية في قيام الدولة. كما أرى أنها كانت تمثل المرحلة الأولى التي خرج فيها ٣٠٠ ألف من خلال مجزرة دير ياسين، وربما بعض المجازر الأخرى. وهناك المرحلة الثانية التي تبدأ من اللد والرملة، وهي بعد الهدنة الأولى عندما بدأ الفلسطينيون يشعرون بأنه حتى لو وقعت مجازر وقتل نصف أبناء البلدة، لا بد من البقاء، الأمر الذي اضطر بن غوريون إلى نقل الناس في

شاحنات وهو ما يثبت بروز حالة عالية من التمسك بالوطن على الرغم من المجازر. ومن هنا وجد الاسرائيليون أنفسهم مضطرين إلى اقتراف المزيد من المجازر ونقل الناس بالشاحنات. وأصبحت العملية صعبة عليهم، ومع ذلك استمروا في هذه السياسة. أمر آخر أحب أن أضيفه هنا وهو أنه بين الهدنة والهدنة كانت هناك، باستمرار، محاولات عودة مكثفة، وقد تحدّث عن هذه المحاولات بني موريس في أحد مقالاته الأخيرة. وهو يذكر أن القوات الصهيونية كانت تحاول منعها قدر المستطاع وانها نجحت في ذلك إلى حد كبير، لكن هناك محاولات جدية وجريئة، فردية وجماعية من الفلسطينيين المهاجرين للعودة إلى ديارهم. وأعتقد أنه مهم وملفت للنظر أن الصهاينة لا يريدون تمسكاً عليهم. وهناك قطاعات من مجتمع العدو تُفاجأ أحياناً بما يقوله بني موريس وتعتبره كذباً.

هناك سياسة ذكية جداً لإخفاء حقائق ما حصل مع الفلسطينيين عن اليهود أنفسهم وعن العالم، وعن المجتمعات العربية الأخرى، تُظهر الفلسطينيين كأنهم كذابون أو خرجوا من باب الصدفة أو الهرب، وإلى حد كبير نجحت هذه الأساليب، لكن الحقائق تثبت نفسها وتُظهر عكس ذلك في النهاية. وهذا هو الفرق بين تفكيرنا وتفكيرهم!

٤ ـ بهجت أبو غربية

أولاً أحب أن أضيف أن بريطانيا سنة ١٩٤٨ كانت ضالعة في قضية الترحيل، وأذكر بدقة قضية الترحيل، إن معظم سكان طبرية رُحِّلوا في سيارات بريطانية إلى أربد بدعوى انقاذهم من المذبحة.

الأمر الآخر، وتعليقاً على ما أثاره الأخ عبد الجواد صالح في موضوع الترحيل الجديد، فقد سمعت، وسمع الكثيرون عما يسمى الآن بالترانسفير وأن هذا المشروع في ادراج اليهود، وأن أحد أعضاء الكنيست حاول أن يتطرق إلى هذا الموضوع فأسكت، وكان ذلك قبل الانتفاضة. وان علينا أن نكون حذرين من ترحيل من هذا القبيل. أريد أن أقول إنه قد يكون هناك بالفعل مشروع ترحيل جاهز ومنظم ومرتب، ولكن قد لا يكون، وان ما يقال الآن ويسرَّب، قد يكون بغرض التخويف لكي نخضع إلى سياسات ونقول بلاء أهون من بلاء.

على أية حال لم يحدث هذا الأمر حتى الآن، وقد يكون هناك برنامج معدّ للتنفيذ أو الارهاب والتخويف لنخضع لاعتبارات «بلاء أهون من بلاء».

٥ ـ عبد الجواد صالح

الحقيقة، بالنسبة إلى موضوع الطرد الجماعي، أنا لا اعتقد أنها عملية تخويف، لسبب بسيط هو أن المخطط الصهيوني يطالب بشكل واضح بـ «دولة يهودية نقية». في المرحلة الأولى

طالب بها كاهانا في كتابه يجب أن يرحلوا (They Must Go) وبشكـل واضح، ولكن فيـما بعد ظهـرت شخصيات اسرائيليـة مسؤولة كـانت تقول عن كـاهانـا في البدايـة إنـه شخص عـلى الهامش وإنه مجنون أو قوة هامشية.

وينغال، قائد المنطقة الشمالية، طالب بعملية التهجير، وحاول، بالاتفاق مع الـولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى، تحويل هذه العملية في المؤتمر الوطني لحزب المتدينـين الأحرار الذي عقد قبل شهر. كان على جدول الأعمال عملية النقل، ولكن ضُغط عـلى قيادة الحـزب كي لا تناقش هذا المشروع بشكـل علني. بغضّ النظر إذا كـان هذا المـوضوع بغـرض الدعـاية أم لا، وفي اعتقادي يجب أن نأخذه مأخذ الجد ونهيّىء وننظم قرانا ومخيماتنا ومدننـا على أسـاس أن هذه العملية ستتم بالفعل. إن وسائل الترحيل موجودة، وفي سنـة ١٩٨٣، جرت عمليـة تسميم جماعية لطالباتنا في منطقة جنين وعرابة. أنا أعتقد أن هذا الأسلوب هو أحـد الأدوات للوصول إلى الغاية المرجوة. وهناك أيضـاً سياسـات الضرائب، وسياسـات القمع الجـماعية. ماذا يقصدون عندما يفرضون عـلى قريـة شهرين أو ثـلاثة أشهـر نظام منـع التجول؟ وهنـاك وضع المياه والغذاء والكهرباء. إنه مخطط مدروس لعملية تهجير وتفريغ. وفي رأيي أننا يجب أن نخـطط ونهيّىء قيادات في ضـوء تجارب سنـة ١٩٤٨ وسنة ١٩٦٧ لنمنـع هـذه الكـارثـة الموجودة دون خوف.

٦ ـ تعليق لمدير الجلسة

أعتقد أن الفكرة الأساسية من مناقشة موضوع كهذا ضمن هذه النـدوة هو استخـلاص دروس من هذا النوع لأن أمر التهجير وارد، وهناك من الدليل ما يشـير بوضـوح إلى وجوده. فآليات عمليات التهجير التي تمت في مـا يسميه صـالحية «النـزوح الكبير» أمـر يجب أن يكون ضمن دائرة اهتماماتنا. وبطبيعة الحال ان الصمود الذي تبديه الانتفاضـة شيء يدفعنـا إلى أن نفكر ونعمد، بالضبط كما طالب الزميـل الكريم، إلى اعـداد خطط من هـذا النوع عـلى المدى الطويل.

بالنسبة إلى ما أشار إليه عبد الجواد صالح، فأنا معه حول عملية الترحيل لأننا لو قرأنا تاريخنا جيداً لوجدنا أن ما تشير إليه الصهيونيـة هو حقيقـة، ويجب ألّا نأخـذه على محمـل غير جدي. مثال ذلك سبق رحيل أهـالي الجليل حملة الـوشوشـة أو الهمس أو الوتـوتة. فـالقائـد الاسرائيلي جمع المخـاتير اليهـود وقال لهم: أنتم لكم أصـدقاء من العـرب، أدعوهم للطعـام وقولوا لهم إن الجيش جاهز للقتل والذبح. وأشيع ذلك بين الناس.

القائد الاسرائيـلي يقول: إن جيشي منهـك ولا أستطيـع أن أقاتـل، ولهذا اتبعت هـذا الأسلوب.

إن وجهة نظري أنه لا بد من أن نأخذ الأمـر على محمـل الجد، ويجب أن ننـظر إلى أن الصهيونية هي حـركة منـظمة ودقيقـة وتعرف مـا تريـد، وأننا حتى هـذه اللحظة نحـاول أن نتعرف إلى الطريق، ولعل القيادات تدرك خطورة ما تخطط له الحركة الصهيونية.

٧ ـ المعقِّب أحمد طربين مرة أخرى

كنت أود في الواقع أن أضيف كلمة أخيرة، ربما رداً على بعض اخواننا الـذين رغبوا أو تمنوا على الباحث أن تكون الجوانب المختلفة لبحثه متكاملة. في الواقع أن هنـاك بعداً عـربياً يجب أن يـذكر إلى جـانب البعد الـدولي؛ ذلك أن مجـرد مشروع التقسيم الـذي لم تقبـل بـه الزعامة الاسرائيلية إلا كتكتيك ـ في الواقع ـ وليس كاستراتيجية، انمـا كانت تـريد من ورائـه عقد اتفاقات مع بعض الحكام العرب من أجل أن تتجاوز حدود الدولة اليهوديـة كما حـددها مشروع التقسيم.

فالفلسطينيون كانوا في بداية الأمر، وفي الجو العابق بالحماسة، غير منتبهين للمحاور التي كانت تمزق الصف العربي، ولاسيما بين سوريا والأردن، وحسبي أن أقول كلمة: قبل دخـول الجيـوش العربيـة الرسميـة إلى فلسطين بشهـر واحد، عقـد اجتـماع في عـمان حضره رؤسـاء الأركان في غرفة، ووزراء الدفاع في غرفة أخرى، وطلب إلى كل دولة من الدول أن تقدّر مـا يمكن أن تطرحه من قوات لضرب العدو. سوريا عندما جـاء دورها قـال رئيس الأركان وهـو مصدّق فيما قال: «إن سوريا بمقدورها أن تحشد لواء واحداً وتجمعه من بقية الألوية وتعيده للقتال».

فـانبرى لـه وزيـر الـدفـاع وقـال لـه: «إن هـذا كـذب وافـتراء»، إن سـوريـا لـديهـا مـا يتجـاوز الخمسة ألـوية، وكأنه بذلـك يجب أن يوهم مستمعيـه ولاسيـما الملك عبـد الله، ان سوريا قادرة على أن تمنـع تحقيق مشروعه المحبب إليـه وهو سـوريا الكـبرى... فتأملوا... فالعرب الفلسطينيون عندما كانوا يرزحون تحت وطأة القصف المدفعي الشديد ليلاً ونهاراً، لم يكن لديهم من الوقت مـا يكفي للتفكير في هـذا التمزق العـربي، والمحاور التي تمـزق الجبهة العربية ولم يكن هناك الارادة السياسية العربية الواحدة التي يمكن أن تحول دون هذا التمزق. ولـذلك، فـإن ارادة القتال كـانت منقسمة، ولـذلك استفـردهم العدو الاسرائيـلي. وهكـذا انعكس ذلك بمفعول سلبي على معنويات العرب، وربما هذا ما أشار إليه موريس عندما قـال إن هناك ٥ بالمائة هي حصة الدعاة العرب بنزوح الفلسطينيين. فالذين اقفلوا أبواب بيوتهم، وهربوا كانوا يعتقدون أنهم سيعودون في أية ساعة. ولم يكن هناك من القادة من أُوتي البصيرة والشجاعة ليقول لهم: «أنتم إذا غادرتم بيـوتكم الآن فإنمـا تغادرونها إلى الأبـد، فحذار». وبعـد ذلك تمنّى الألوف وعشرات الألوف لو أنهم بقوا وقُتلوا وتمسّكوا بأرضهم، فاسرائيـل لم تكن قادرة على قتل الألوف وعشرات الألوف في تلك المرحلة.

الفصل الخامس

القوميّة العربيّة والقضيّة الفلسطينيّة (*)

هاني فارس (**)

(*) أعدت هذه الورقة قبل اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الأخير في الجزائر في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨.

(**) أستاذ العلوم السياسية، زميل للبحوث في معهد الدراسات الآسيوية، جامعة كولومبيا البريطانية ـ كندا.

منـذ أوائل القـرن العشرين وحتى العام ١٩٦٧ عـلى وجه التقـريب، خـاض الجـانب العربي معظم معاركه مع الإستعمار الأوروبي والحركة الصهيونية والتخلف، تحت راية القوميـة العـربية. واعتنق العـرب العقيدة القـومية من أجـل تثبيت هويتهم وتحـديد رؤيتهم لأسبـاب الصراع وطبيعتـه وفرقـائه، وتعـريف الأهداف التي يعملون من أجلهـا. ولقد سـاهمت هـذه العقيدة، إلى حد بعيد، في خلق تجانسٍ في الرؤية في أوساط المواطنـين العرب، وفي تحصينهم ضد دعايـات الأطراف الخـارجية المعـادية. كـما ثبّتت هذه العقيـدة مجموعـةً من المعايـير التي استعان بها المواطنون العرب للحكم على السيـاسات التي اعتمـدتها حكوماتهم، وعـلى مدى صـلاحية أربـاب الحكم في الأقطار العـربية في تـولي مقـاليـد السلطة. وأخيـراً، وثّقت هـذه العقيدة العلاقـة بين القيـادة السياسيـة والجماهـير في الحالات التي تبنّت فيهـا القيادة العقيـدة القومية وعملت من أجلها. ومع مرور الوقت، تبلورت مضـامين هـذه العقيدة لتحتـوي على ملامح مشروعٍ قومي تمثل بشعارات الوحدة والتحرير والتنمية والاشتراكية.

ظهرت هذه المساهمات الإيجابية للعقيـدة القوميـة، في خلال تلك الفـترة الزمنيـة، على أفضل وجه في مجال القضية الفلسطينية بالذات. أولاً، تم تطوير محتوى هذه العقيدة، بحيث تحتل القضية الفلسطينية الحيز الرئيسي في سلم أولوياتها. فالفكر القومي اعتـبر مسألـة تحريـر الأراضي العـربية المحتلة، وبخـاصة أرض فلسـطين، الهدف الأسـاسي للحركـة القوميـة[1]؛

---

(١) يتناول أنيس صايغ في كتابه: فلسطين والقـومية العـربية، سلسلة أبحـاث فلسطينيـة، ٣ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٦) العلاقة بين القضية العربيـة وقضية فلسـطين على الشكـل التالي: «منذ نشوء القومية العربية قبل قـرن من الزمـان تقريبـاً... وفلسطين جـزء رئيسي وأساسي من القضيـة العربيـة»، ص ٥. ويضيف في موقع آخـر: «كان الصراع العـربي، منذ نهايـة الحرب الأولى حتى اليـوم، من أجل الاستقلال والوحدة، مربوطاً تماماً بالصراع من أجل حماية (ثم استعادة) فلسـطين، وكان العمـل من أجل حماية (ثم استعادة) فلسطين مربوطاً بالعمل من أجل تحقيق هدفي الاستقلال والوحدة»، ص ٥٩.

ثانياً، قدم الفكر القومي منذ بداياته أفضل تشخيص للحركة الصهيونية، فاعتبرها حركة استيطانية عنصرية تتناقض مع مصالح المجتمع العربي وتشكل خطراً مباشراً عليه(٢)؛ ثالثاً، أوجدت العقيدة القومية حالة من التواصل والتفاعل بين المجتمعات العربية والقضية الفلسطينية، فالأحداث التي شهدتها القضية الفلسطينية كثيراً ما كانت محركاً لقيام تغيرات في العديد من المجتمعات العربية(٣)؛ رابعاً، وأخيراً، نمّت العقيدة القومية في هذا القرن مشاعر مشتركة بوحدة الانتماء والمصلحة والمصير، وعملت على ربط المواطنين العرب بقضية فلسطين وحفزتهم على المشاركة فيها والتضحية من أجلها. وكانت قضية فلسطين تكتسب المزيد من الحيوية والفاعلية كلما ازدادت هذه المشاركة والتضحيات(٤).

وبالمقابل، هيمن على حياة العرب السياسية، في العقدين الماضيين، مجموعة من العقائد والسياسات التي ارتكزت على منطق السيادات الاقليمية، وأدت إلى التحول عن العقيدة والحركة القوميتين وانحسارهما. وتميّزت الحقبة السياسية الجديدة بانتعاش القطرية والطائفية والعشائرية، وغيرها من الانتماءات الضيقة، على حساب الانتماء القومي الأوسع. والتساؤل الذي يطرح نفسه بقوة في هذا المجال يتعلق بالأسباب التي أدت إلى الإنتقال من الحقبة القومية إلى الحقبة الإقليمية، وكيفية تأثير ذلك في قضية فلسطين. ولأن حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ كانت الفاصل بين الحقبتين، تحتاج الإجابة عن هذا التساؤل إلى التعرف إلى مكامن الضعف في حياة العرب القومية قبل حرب حزيران/ يونيو من جانب، وإلى مراجعة التطورات التي أفرزتها هذه الحرب وساهمت في تقوية الإنتماءات الضيقة وتفشّيها، من جانب آخر.

تعاني المجتمعات العربية في تاريخها الحديث أزمة مستديمة ومستعصية تحكم العلاقة بين المواطن والسلطة السياسية. وتنبع هذه الأزمة من امتناع الأنظمة العربية عن إقامة أو تطوير المؤسسات الهادفة إلى ضمان حقوق وحريات المواطنين المدنية والسياسية، واستباحتها لهذه الحقوق والحريات على وجه العموم. ولم تعمل الأنظمة التي وصلت إلى الحكم في العديد من الأقطار العربية، بعد الحرب العالمية الثانية واستمدت شرعيتها من تبنيها للعقيدة القومية،

---

(٢) احتوى الفكر القومي على هذا التشخيص للحركة الصهيونية منذ بداياته. فعلى سبيل المثال، جاء في قرارات المؤتمر السوري الأول المنعقد في دمشق في أواخر حزيران/ يونيو وأوائل تموز/ يوليو ١٩١٩ ما يلي: «اننا نرفض مطالب الصهيونيين.. لأنهم خطر شديد جداً على شعبنا من حيث الاقتصاديات والقومية والكيان السياسي». للاطلاع على نص القرارات، انظر: زين نور الدين زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٠)، ملحق رقم ١٢، ص ٣١٨ - ٣٢٠.

(٣) ساهمت نتائج نكبة ١٩٤٨ بشكل رئيسي في قيام التبديلات التي شهدتها أنظمة الحكم في الأقطار العربية المجاورة لفلسطين وفي العراق.

(٤) ليس من المستغرب إذاً أن تنظر اسرائيل إلى القومية العربية ومشروعها القومي كمصدر خطر أساسي على وجودها وأن تعمل منذ قيامها على محاربة الأنظمة والسياسات القومية في المنطقة.

عن قصد أو عن غير قصد، على التصدي لهذه الأزمة ومعالجتها كما كان مؤملاً. ولتبرير نواقصها في هذا المجال، كثيراً ما تعللت هذه الأنظمة على اختلاف تشكيلاتها بأن هذه الحريات تقود إلى تزايد التفرقة والنزاعات، وإلى تشتيت الجهود المبذولة في سبيل تحرير الأراضي العربية المحتلة، وفي مجابهة التخلف الإقتصادي. ولكن النتائج المفجعة لحرب حزيران/ يونيو، وما نجم عنها من خسران المزيد من الأراضي العربية لإسرائيل، أفقدت هذه الأنظمة مصداقيتها وشرعيتها وقادت إلى ظهور موجة من التشكيك بها ما زال الوطن العربي يختبرها إلى اليوم.

من الواضح أن القومية العربية، عقيدة وحركة، لم تتمكن في تجربتها في خلال الخمسينات والستينات، على الرغم من شيوعها وشعبيتها، من معالجة الأزمة الخاصة بالعلاقة بين المواطن والسلطة. وعدم أهليتها لإيجاد مخرج للأزمة في تلك المرحلة إنما يعود إلى سلبياتها الثلاث التالية:

أولاً، طغيان المثالية الرومنطيقية والغيبية على المفاهيم والتوجهات الرئيسية للقومية العربية. فقد دأبت هذه المفاهيم والتوجهات على إبراز القواسم المشتركة بين العرب ومظاهر وحدتهم وتغافلت كلياً عن عوامل التجزئة والتفرقة والتباين الموجودة ضمن مجتمعاتهم وما بين هذه المجتمعات. ونتيجة لذلك افتقر الفكر القومي إلى معالجات جادة أو برامج واقعية، تبين كيفية التعامل مع مفارقات الواقع وإيجاد الحلول المناسبة لها. لقد تمكن هذا الفكر من شحذ الهمم وتعبئة النفوس وتوفير الثقة بالذات، ولكنه لم يساهم بقدر كافٍ في تطوير العقل العربي وتحريره من أغلال التقليد واستيعاب روح العصر(٥).

ثانياً، فشل الحركة القومية في تطوير البنى والمؤسسات التي تصلح لتعبئة الجماهير. ومع أن هذه الجماهير كانت تعبّر باستمرار عن مشاعرها الإيجابية تجاه الفكرة القومية وتعلقها بها، باللجوء إلى مظاهر التأييد العلني المتاحة لها والتي اتخذت أشكالاً مختلفة كالتظاهرات والإضرابات والتجمعات والحشود والمؤتمرات والبيانات وأعمال المقاطعة وغيرها، إلّا أن القيادات القومية لم تعمل على بناء الأطر وتوفيرها لتعبئة طاقات هذه الجماهير وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف أو حماية المكتسبات القومية. ولهذا بقي العمل القومي في معظمه مقتصراً على نشاطات النخبة وجهودها، بينما جماهير الشعب عموماً تراقب وهي خارج حلبة الصراع. وبسبب ذلك لم يُتح لهذه الجماهير بقدر كافٍ المشاركة في المسائل المصيرية، مثل إقامة الوحدة

---

(٥) يظهر هذا التوجه بوضوح في كتابات المفكرين الذين أرسوا دعائم الفكر القومي كساطع الحصري وميشيل عفلق وقسطنطين زريق. انظر على سبيل المثال:
William Cleveland, *The Making of an Arab Nationalist: Ottomanism and Arabism in the Life and Thought of Sati'al Husri* (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1971), pp. 89-90, 103, and 107.

أو منع الإنفصال أو التصدي للأخطار الخارجية. والأمثلة على ذلك عديدة. فغياب التعبئة الجماهيرية مَكّن حفنة من العسكريين في العام ١٩٦١ من القضاء على التجربة الوحدوية الفريدة في تاريخ العرب المعاصر، على الرغم من شعبيتها، وأتاح للخلافات والمصالح الشخصية بين الزعماء العرب أن تُفشل جميع مشاريع الوحدة التي قامت بعد تلك التجربة، ووفر لإسرائيل مزايا مهمة في مجابهاتها مع الحكومات العربية(٦).

ثالثاً، وقد يكون أبرز السلبيات، تركيز العقيدة القومية على حقوق الجماعة ومزاياها ومسؤوليات المواطن وواجباته، وإغفالها بشكل مُفجع مسؤوليات الجماعة وواجباتها وحقوق المواطن ومزاياه. وقد نجم عن اختلال هذه المعادلة إهمال الفكر العربي القومي لمسألتين أساسيتين، هما قضية الديمقراطية أولاً، وحقوق الإنسان والمُواطنية ثانياً. وقد ساهم هذا الإهمال، مع الوقت، في تشجيع قيام الحكومات السلطوية، وانتشار حالة الغربة التي يعيشها المواطن، وانحسار المد القومي بين أوساط الشعب في يومنا هذا(٧).

عملت حرب حزيران/ يونيو، في ظل السلبيات المشار إليها، على تأجيج الأزمة في علاقة المواطن بالسلطة السياسية. ومع أن الأنظمة القومية لم تنهر، كما توقعت إسرائيل، واستطاعت المحافظة على تماسكها، اتجه الرأي العام العربي بالفعل، إلى اعتبار الحرب هزيمة للناصرية وللتجربة القومية. وزاد من حدة هذا الاتجاه فشل الأنظمة القومية في الإنتفاع من الفرصة المتاحة لها مباشرة بعد الحرب، لإعادة ترتيب برامجها السياسية بشكل يؤمن تمثيل ومشاركة جماهيرها الشعبية التي التفّت حولها وأصرت على الصمود في وجه الهجمة الإسرائيلية والتصدي لها.

يتضح مما سبق، أن القومية العربية احتوت في ثناياها على عناصر ذاتية ساهمت في انحسارها عقيدةً وحركةً. إلاّ أن المسؤولية المباشرة عن انتقال المجتمع العربي إلى الحقبة الإقليمية وتفشي الإنتماءات الضيقة تعود إلى مجموعة من التطورات التي أفرزتها حرب حزيران/ يونيو وتركت آثارها في الصعيد العقائدي أولاً، وفي العلاقات بين الحكومات العربية ثانياً، وفي النظام الإقتصادي العربي ثالثاً، وفي مجال العلاقات العربية ـ الدولية رابعاً.

---

(٦) عبّر أحد الباحثين العرب عن هذه الحالة على الشكل التالي: «وبقدر ما كانت للهزيمة (أي هزيمة حزيران/ يونيو) مقدمات عسكرية، كانت لها أيضاً مقدمات وعوامل سياسية، هي ما حاول الخطاب القومي التستر عليها أو تجاهلها. إن أول تلك العوامل هو تهميش القاعدة الشعبية عن مجال المشاركة السياسية». انظر: عبد الاله بلقزيز، «واحد وعشرون عاماً على هزيمة حزيران: الأسباب، الحصيلة، الآفاق،» المستقبل العربي، السنة ١١، العدد ١١٢ (حزيران/ يونيو ١٩٨٨)، ص ٩.

(٧) يصف عبد الاله بلقزيز الأثر الذي خلّفه غياب الديمقراطية والحرية على حياة العرب القومية في أعقاب حرب حزيران/ يونيو على الشكل التالي: «... من الصعب الاستنتاج بأن إهدار الديمقراطية والحرية في بلدان المواجهة هو ما هيأ مناخ الهزيمة العسكرية، ولكن ليس من الصعب إطلاقاً الاستنتاج بأن ذلك الاهدار هو بالذات ما كرّسها وهيأ لشروط انتشارها في أوساط الشعب والنخب على السواء». انظر: المصدر نفسه.

على الصعيد العقائدي، انتشر في أوساط المثقفين العرب تياران عامان، الأول هو التيار الماركسي الجديد المنبثق في معظمه من صفوف الحركة القومية؛ والثاني هو التيار الإسلامي الأصولي الذي تمكن من استعادة قواعده التقليدية وتدعيمها بعناصر انسلخت عن التنظيمات القومية، وطرح كل تيار نفسه بديلاً للقومية العربية. ولأن مصر وسوريا كانتا الطرفين الأساسيين في المجابهة مع اسرائيل حينذاك، فقد اشترك أصحاب التيارين، كل لأسبابه الخاصة، في التهجم بالمقام الأول على قيادة ومؤسسات وسياسات هذين البلدين وغيرهما من الأنظمة العربية، التي اصطلح على تسميتها في المرحلة التي سبقت الحرب بالأنظمة التقدمية، وتحميلها مسؤولية الهزيمة. وانتقد التيار الماركسي الجديد برامج التغيير الاجتماعي التي اعتمدتها هذه الأنظمة لأن مفعولها كان برأيه هامشياً وسطحياً. فالفرق في سياسات التطوير الإجتماعي بين الأنظمة العربية التقدمية والأنظمة المحافظة، كان يمثل برأيه اختلافاً في الدرجة وليس في النوعية. ودان هذا التيار بشدة قيادات هذه الأنظمة ونفى عنها صفة الثورية، وعزا إليها حب التسلّط والتفرّد بالقرارات وتأليه الذات والمحسوبية وحرمان المواطنين حقوقهم وحرياتهم، وتحويل مؤسسات الدولة لخدمة المصالح والأغراض الضيقة[٨]. أما التيار الأصولي، فكانت اعتراضاته على هذه الأنظمة تتمثل في منحاها العلماني في التشريع والإدارة أولاً، وفي برامجها الإشتراكية ثانياً، وفي تقاربها من دول المعسكر الاشتراكي ثالثاً. وطالب دعاة هذا التيار بالعودة إلى الأصول الدينية وتطبيق أحكام الشريعة وإقامة الدولة الإسلامية.

كان انتشار التيارين الماركسي الجديد والإسلامي الأصولي بعد حرب حزيران/ يونيو عاملاً مهماً في تحول العديدين عن العقيدة القومية. لم يحدث ذلك، لأن أصحاب التيارين التقيا في التهجم على هذه العقيدة، والدعوة إلى إحلال عقائد أخرى مكانها، فقط، بل والأهم من ذلك، أن كليهما اتخذ ضمن إطار الوطن العربي توجهاً عزز النزعات والقوى الإقليمية، على الرغم من الطابع الأممي لمبادىء الدعوتين الماركسية والإسلامية. ويعود السبب في ذلك إلى عاملين: **العامل الأول** هو استقلال قيادات وأحزاب التيارين الموجودة في الأقطار العربية كلياً بعضها عن بعض. فالأحزاب والتجمعات الماركسية بقيت منذ إنشائها منفصلة بعضها عن بعض؛ وارتبط نشاط كل منها بحدود البلد الذي وجدت فيه. وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى الحركات الإسلامية الأصولية[٩]. وبالمقابل، تمكّنت الحركة القومية طوال هذا القرن من إفراز عناصر قيادية وأحزاب كان لها ولاء وشعبية ووجود تنظيمي يخترق حدود أكثر من قطر عربي ويجمع بين عناصر من جنسيات مختلفة.

---

(٨) للاطلاع على دراسة تعرض مواقف التيار الماركسي الجديد، انظر:

Fouad Ajami, *The Arab Predicament: Arab Political Thought and Practice since 1967* (New York: Cambridge University Press, 1981), Chap. 1, especially pp. 25-40.

(٩) للاطلاع على دراسة تبين مواصفات الحركة الاسلامية الأصولية المعاصرة وتعدد تنظيماتها، انظر:

Hrair Dekmejian, «The Anatomy of Islamic Revival,» *Middle East Journal,* vol. 34, no. 1 (Winter 1980), pp. 1-12.

أما العامل الثاني في التوجه الإقليمي لهذين التيارين فهو ارتباط برامج تنظيماتهما في غالب الأحيان بالقضايا المحلية للأقطار التي توجد فيها تلك التنظيمات. وبالمقابل، كان محور برامج التنظيمات القومية يرتكز دائماً على قضايا تشغل المجتمعات العربية بكاملها، ولعل هذه القضايا المشتركة، وقضية فلسطين في مقدمتها، كانت تشكّل تاريخياً العامل الرئيسي في تأجيج الشعور والعمل القوميين في صفوف العرب. وهكذا، ونتيجة للعاملين المشار إليهما آنفاً، فقد انشغل أصحاب التيارين الماركسي والأصولي بالأمور الإقليمية وتغاضوا إلى حد بعيد عن القضايا المشتركة للوطن العربي(١٠).

يتناول التطور الثاني مستوى العلاقات بين الحكومات العربية، حيث اتخذت مصر منحى جديداً بعد حرب حزيران/ يونيو ابتدأمن أواخر عهد جمال عبد الناصر، وتعمّق مع مجيء أنور السادات، ولا يزال قائماً منذ تسلّم حسني مبارك السلطة. فمنذ مؤتمر القمة في الخرطوم، وافقت القيادة المصرية على عدم الإخلال بالنظام السياسي القائم في الوطن العربي والعمل في إطاره. ففي العهد الناصري، اضطرت مصر إلى التخلي عن محاولة إعادة رسم الخارطة السياسية العربية وإلى مهادنة الأنظمة العربية المحافظة والإنعكاف إلى داخل حدودها، مقابل الحصول على الدعم المادي الضروري لمنع انهيار اقتصادها وتأمين حاجاتها العسكرية. وفي عهد السادات، وبخاصة بعد حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، انفردت القيادة المصرية في تحركاتها الدبلوماسية وانتهت إلى التوصل إلى تسويات قبلت بموجبها فك ارتباطها بالقضية الفلسطينية والوطن العربي مقابل استرجاع سيناء واقامة علاقات مميزة مع الولايات المتحدة. وقد وصلت علاقات مصر العربية في عهد السادات إلى الحضيض. أما في عهد مبارك، فاستمرت مصر، مع اختلاف الأسلوب، في اعطاء العلاقات بالولايات المتحدة مرتبة أعلى في سلم أولوياتها من علاقاتها بالبلدان العربية. وقد ترك هذا المنحى في السياسة المصرية آثاراً خطيرة في العلاقات بين الأنظمة العربية. فمصر ما قبل عام ١٩٦٧ كانت بسبب ثقلها البشري والعسكري والثقافي تشكل محوراً أساسياً في النظام العربي، وأدى تخليها عن دورها العربي إلى خلخلة هذا النظام وتفككه، وبخاصة أن الأطراف الأخرى لم تتمكن من إيجاد بدائل تضفي ثباتاً على المواقف العربية ومصداقية. وهكذا انتهت معظم الحكومات العربية إلى الاحتذاء بمصر، فانكفأت على ذاتها وانشغلت بتأمين مصالحها الخاصة. وضمن أجواء التباعد العربي التي سادت، ولا سيما بعد اتفاقات كامب ديفيد، تخلت الحكومات العربية من حيث الواقع عن دورها وواجباتها تجاه القضية الفلسطينية.

يتعلق التطور الثالث بالنظام الإقتصادي العربي ومدلولاته السياسية وتحوله خلال

(١٠) لا يعني ذلك أن أصحاب التيارين لم يتطرقوا إلى قضايا غير اقليمية، فالتيار الماركسي اتخذ لنفسه اطاراً تحليلياً يشمل العالم الثالث، بينما اعتمد التيار الديني اطاراً يشمل الجماعة الاسلامية، وفي كلتا الحالتين يلاحظ أن الاطار المعتمد كان أعم وأشمل من النطاق القومي بينما بقيت البرامج التنظيمية محصورة بالمسائل الاقليمية.

العقدين الماضيين إلى نظام أطلق عليه الإقتصادي العربي حازم الببلاوي، تسمية الإقتصاد الريعي[11]. تنطبق هذه التسمية بوجه الخصوص على اقتصادات النفط التي تُشكل فيها القوى البشرية المشاركة في إنتاج الجزء الأكبر من الدخل القومي نسبة ضئيلة جداً من القوى العاملة في المجتمع. تتقلص في هذا النظام أهمية القطاعات الإقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعة والتجارة، ويواكب ذلك ظهور أنماط سلوكية معينة على المستويين الجماعي والفردي تعكس ما يسمى بـ «الذهنية الريعية». وفي نطاق الوطن العربي، وبخاصة بعد حرب تشرين الأول/ اكتوبر، لم يبقَ الإقتصاد الريعي وقفاً على الأقطار العربية النفطية. فلقد تم تعميمه بحيث أصبح اقتصاد الأقطار العربية غير النفطية يعتمد بدرجات متفاوتة على الإقتصاد الريعي[12].

كان لنظام الاقتصاد الريعي في الأقطار العربية، النفطية وغير النفطية، المدلولات السياسية التالية على مستوى المواطن والدولة والمنطقة العربية بكاملها:

ـ تحولت الخدمة العامة إلى مصلحة خاصة واعتَبر الفرد أن مواطنيته في الدولة تعطيه حقاً طبيعياً في المشاركة بالثروة الوطنية بغض النظر عن مساهمته الإنتاجية. واعتاد المواطن على المطالبة بمجانية الخدمات التي توفرها الدولة وأضحى أقل استعداداً للتضحية من أجل القضايا القومية أو المصلحة العامة أو الإصرار على حقه في المشاركة السياسية.

ـ تحولت الدولة إلى قوة مهيمنة في المجتمع بفضل سيطرتها على مصادر الدخل القومي. ولتعزيز سلطتها واكتساب ولاء المواطنين، عملت الدولة في الوطن العربي على تشجيع المواطنين على التفكير والتصرف اقليمياً (وقطرياً).

ـ أخيراً، وعلى مستوى المنطقة، لجأت الحكومات العربية، كل بحسب ظروفها، إما إلى مداخيل الريع أو إلى العقيدة القومية لاتمام عملية تبادل المنافع. ففي علاقاتها بالحكومات العربية النفطية، استعملت الحكومات العربية غير النفطية، القومية العربية عصاً للتهويل والتهديد، واستعملت الحكومات العربية النفطية في علاقاتها بالحكومات العربية غير النفطية مداخيل الريع جزرة للترغيب والترهيب. وهكذا تم التخلي عن الباعث القومي والالتزام بمبدأ السيادة الإقليمية في سياسات بعض الأنظمة العربية مقابل القروض والمساعدات والهبات والإغراءات التي قدمتها لها حكومات عربية أخرى. ويصف حازم الببلاوي عملية التبادل على الشكل التالي: «القومية العربية والمال العربي أصبحا العصا والجزرة، فالمال العربي كان رديفاً للقومية العربية بدلاً من أن يكون مكملاً لها»[13].

---

(١١) حازم الببلاوي، «الدولة الريعية في الوطن العربي،» المستقبل العربي، السنة ١٠، العدد ١٠٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧).

(١٢) على سبيل المثال، تمثل ايرادات الريع بالنسبة إلى أكبر دولة عربية، وهي مصر، ٤٥ بالمائة من مجمل انتاجها القومي.

(١٣) البيلاوي، المصدر نفسه

التطور الرابع والأخير يتعلق بمجال العلاقات العربية ـ الدولية، ويتمثل في استعادة النفوذ الغربي تدريجياً للعديد من المواقع التي كان قد اضطر إلى التخلي عنها. ولعل التحولات التي شهدها الإقتصاد السياسي للمنطقة العربية في خلال العقدين الماضيين هي أهم أسباب الانتعاش الذي نشهده اليوم للنفوذ الغربي وفي تزايد تبعية الحكومات العربية سياسياً للغرب.

في الفترة التي سبقت حرب حزيران/ يونيو كانت مصر وأقطار الهلال الخصيب، تشكل النواة الإقتصادية والسياسية ومركز الثقل في الوطن العربي. ففي عام ١٩٦٢ مثلاً، كان الإنتاج القومي لمجموعة الأقطار العربية غير المنتجة للنفط يمثل ٦٤ بالمائة من مجموع الإنتاج القومي العربي. وبلغ الإنتاج القومي المصري في ذلك العام ضعفي الإنتاج القومي للسعودية. ومع أن مجموع سكان الأقطار العربية المنتجة للنفط كان يمثل ٢٦ بالمائة فقط من المجتمع العربي، بقي معدل دخل الفرد في هذه الأقطار، وهو ٢٤٠ دولاراً، لا يزيد على ١,٣ مرة من المعدل العام لدخل الفرد العربي، وهو ١٩٠ دولاراً[١٤]. في الوقت ذاته تبنت الأقطار العربية التي شكلت النواة الاقتصادية والسياسية في خلال فترة الخمسينات والستينات مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز استقلالها الإقتصادي والسياسي عن الغرب، وزيادة الإعتماد على الذات. وكانت هذه الإجراءات تتخذ بدافع القومية العربية أساساً. إلاّ أن حرب حزيران/ يونيو قضت على هذه التجربة وحولت مركز الثقل الإقتصادي والنفوذ السياسي باتجاه الأقطار الخليجية. فبحلول عام ١٩٧٢ مثلاً، ارتفع الإنتاج القومي لمصر إلى ٧,٩ مليارات دولار بينما ارتفع الانتاج القومي للسعودية إلى ٦,٨ مليارات دولار، علماً بأن سكان مصر يمثلون ٢٦ بالمائة من مجموع الشعب العربي، وسكان السعودية لا يتعدون ٥,٥ بالمائة منه. واتسع هذا التباين بشكل ملحوظ بعد حرب تشرين الأول/ اكتوبر وارتفاع أسعار النفط، فبلغ الإنتاج القومي للسعودية في عام ١٩٧٥ مثلاً ٤٠,٤ مليار دولار، بينما وصل الانتاج القومي لمصر إلى ٩,٣ مليارات دولار. في ذلك العام أيضاً، توزع الإنتاج القومي للوطن العربي على الشكل التالي: كان نصيب الأقطار العربية غير المنتجة للنفط، التي تمثل سكانياً ٧١ بالمائة من المجتمع العربي، ٢٦ بالمائة من الانتاج القومي، ونصيب الجزائر والعراق وليبيا، التي تمثل سكانياً ٢١ بالمائة من المجتمع العربي، ٢٨ بالمائة من الانتاج القومي، ونصيب بلدان مجلس التعاون الخليجي، والتي تمثل سكانياً ٨ بالمائة من المجتمع العربي، ٤٦ بالمائة من الانتاج القومي[١٥].

مع انتقال مركز الثقل الإقتصادي والسياسي إلى بلدان الخليج، وتزايد اعتماد الأقطار

---

(١٤) انظر: Abbas Alnasrawi, «The Arab Economies: Twenty Years of Change and Dependency » *Arab Studies Quarterly*, vol. 9, no. 4 (Fall 1987), p. 361.

(١٥) انظر: المصدر نفسه، ص ٣٦٧. وللاطلاع على دراسة تبين كيفية ازدياد الفروقات بين المجتمعات العربية وضمنها اثر ارتفاع أسعار النفط ومدى تأثير ذلك على المستقبل الاقتصادي للوطن العربي، انظر: R. Paul Shaw, «The Political Economy of Inequality in Arab World,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 6, nos. 1-2 (Winter/Spring 1984), pp. 124-154.

العربية غير المنتجة للنفط على الأقطار العربية المنتجة له، إرتبط الوطن العربي بعد حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وبخاصة بعد حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، بشكل وثيق بالإقتصاد الرأسمالي العالمي. ولكون النفط مادة استراتيجية لها تأثير مباشر في اقتصادات الدول الغربية الصناعية ورفاهية مجتمعاتها، عمل الغرب بشكل حثيث على ترسيخ تبعية الوطن العربي له إقتصادياً وسياسياً. وقام من أجل ذلك بتطوير سياسات تهدف إلى إعادة تدوير الرساميل العربية، وتشجيع شراء الأسلحة، وإغراق الأسواق العربية بالسلع الإستهلاكية، وبيع الأقطار النفطية مشاريع مكلفة تعتمد في تسويق إنتاجها على السوق الغربية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى عملت دول الغرب على تأجيج النزاعات المدمرة في المنطقة، كالحرب الأهلية في لبنان وحرب الخليج وحرب الصحراء بين المغرب والجزائر والحرب بين ليبيا وتشاد. إضافة إلى ذلك، أمدّ الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، إسرائيل بالمساعدات والأسلحة بشكل لم يسبق له مثيل، وساند التوجهات الإقليمية للحكومات العربية والخط الإنعزالي لمصر، ومارس الضغوط على الحكومتين اللبنانية والأردنية للدخول في تسويات منفردة مع اسرائيل. ونجح الغرب في خلال العقدين الماضيين في تحقيق العديد من أهدافه الاقتصادية والسياسية. فالأقطار العربية النفطية، وبالتابعية الأقطار العربية غير النفطية، أصبحت أكثر تبعية للسوق العالمية، ويشهد على ذلك الإنخفاض في دخل الأقطار الرئيسية المنتجة للنفط في الخليج بين الأعوام ١٩٨١ و١٩٨٥ من ١٥٢ مليار دولار في السنة إلى ٥٢ مليار دولار في السنة، أي بنسبة ٦٦ بالمائة خلال أربع سنوات فقط[١٦]. هذه التبعية الاقتصادية تعني أن المستقبل الاقتصادي للوطن العربي يعتمد، إلى درجة خطيرة، على التطورات الاقتصادية في الغرب. أما التبعية السياسية فتظهر بشكل جلي في الإضعاف المستمر والمتعمد للبواعث القومية في السياسات العربية واعتماد جميع الحكومات العربية تقريباً على الغرب لإيجاد تسويات لقضاياها القومية، وبخاصة قضية فلسطين.

الساحة الفلسطينية ومدى تأثرها بالتطورات التي اختبرتها المنطقة العربية في العقدين الماضيين

من المعلوم أنه بعد كارثة ١٩٤٨ انصب الجهد الفلسطيني على العمل ضمن قوالب عربية كانت في معظمها قومية الطابع، وبقي الأمر كذلك حتى منتصف الستينات حين بدأت الأحزاب القومية تنشىء ضمن تنظيماتها أجنحة متفرغة للعمل في الساحة الفلسطينية. وقد شذّ عن هذه القاعدة ظهور حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) كتنظيم مستقل. ومع نشوب حرب حزيران/ يونيو انقلب هذا الوضع في الساحة الفلسطينية بشكل جذري،

(١٦) انظر: Alnasrawi, Ibid., p. 376.
ويلاحظ أن سعر برميل النفط في العام ١٩٨٨ هو أقل مما كان عليه قبل زيادة الأسعار في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ إذا ما أخذ عامل التضخم بعين الاعتبار.

فتكاثرت المنظمات الفلسطينية المستقلة وأصبح الجهد الفلسطيني في غالبه يعمل منذ ذلك الحين في إطارها. وقد شجع على قيام هذا التوجه في الساحة الفلسطينية الفشل الذريع للحكومات العربية في مجابهة إسرائيل أو حتى الحد من توسعها.

في الفترة الأولى من قيام المنظمات الفلسطينية المستقلة، أي في نهاية الستينات وحتى منتصف السبعينات تقريباً، اعتمدت المنظمات أحد منطلقين: مثّل المنطلق الأول المنظمات التي اعتبرت الحركة الوطنية الفلسطينية امتداداً لحركة التغيير العربية ونموذجاً متقدماً لها، وتبنى دعاة هذا المنطلق مقولةً مفادها أن على الحركة الوطنية الفلسطينية التحالف مع قوى التغيير لقلب الأوضاع العربية وإقامة الأنظمة الملتزمة بتحرير الإنسان العربي والأراضي العربية المحتلة؛ أما المنطلق الثاني فتمثل أساساً بحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) التي ركزت على خصوصية الوضع الفلسطيني واقتصرت في تحديدها لمهمة الحركة الوطنية الفلسطينية على تعبئة ابناء الشعب الفلسطيني وطاقاتهم ومواردهم، وتوجيهها لخدمة قضاياهم. هذا التباين في المنطلقات عكس إلى حد بعيد الإختلاف في الخلفيات الاجتماعية للعناصر القيادية في المجموعتين، وكان عاملاً في بادىء الأمر في ميل القوى العربية المنادية بقومية المعركة مع الصهيونية إلى تأييد المجموعة الأولى وميل القوى العربية المتبنية لمبدأ السيادات الإقليمية إلى مساندة حركة التحرير الوطني الفلسطيني. إلاّ أن التطورات الأربعة الرئيسية المشار إليها آنفاً والتي رسّخت التوجه الإقليمي لمعظم الأنظمة العربية، بخاصة بعد حرب تشرين الأول/ اكتوبر، رجحت كفة حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) وعزّزت من وجودها واتجاهاتها. وقد نشأ بسبب ذلك، وضع بدا في ظاهره مستغرباً. فعلى الرغم من المضامين الثورية لمنطلقاتها، انحصرت جهود منظمات المجموعة الأولى في قاعدة شعبية ضيقة ولم يتوافر لها إلاّ امكانات بشرية ومادية محدودة. وبالمقابل، نجحت حركة التحرير الوطني الفلسطيني في بناء قاعدة شعبية عريضة لنفسها، وفي تثوير أبناء المخيمات الفلسطينية، وفي إدماج قطاعات مهمة من المجتمع الفلسطيني في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية، وفي توفير الطاقات المادية المحسوسة لمساندة جهود الحركة الوطنية. وبكلمة أخرى، تمكنت حركة التحرير الوطني الفلسطيني، بفضل اعتمادها سياسة التعايش مع التوجهات والأنظمة الإقليمية في المنطقة العربية مسلكاً لها، أن تحقق للحركة الوطنية الفلسطينية في خلال العقدين الماضيين عدداً من المكاسب. ولكن هذه السياسة بدأت في المرحلة الراهنة تكشف عن محدوديتها وتصطدم بمجموعة من العقبات التي تهدد فاعلية الحركة الوطنية الفلسطينية بمجملها، لكون حركة التحرير الوطني الفلسطيني أكبر المنظمات الفلسطينية وهي تقود منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك للأسباب التالية:

- تستعين النظم العربية بسياسة التركيز على الإستقلالية الفلسطينية في المرحلة الأخيرة لتتخلى عن مسؤولياتها وواجباتها تجاه القضية الفلسطينية. وتوفر هذه السياسة للنظم العربية ورقة التين التي تحتاج إليها أمام مجتمعاتها لتبرير توجهاتها الإقليمية وحصر مسؤولياتها تجاه القضية، بتوفير بعض الدعم المعنوي والمالي للمنظمات الفلسطينية.

ـ تـوفر سيـاسة الـتركيز عـلى العنصر الفلسطيني، وعـلى بناء المؤسسـات الفلسـطينيـة المستقلة في جميـع المجالات، الـذرائع للقـوى الإقليميـة لإذكـاء مشـاعـر التعصب والتفـرقـة والبغضاء في بعض الأوساط العربية ضد الفلسطينيين، وفي بعض الأوساط الفلسـطينية ضـد العرب. ويشهد على ذلك أحداث العقدين الماضيين في لبنان والأردن ومصر وسوريـا وغيرهـا من الأقطار العربية.

ـ تهدد سياسة التركيز على الخصوصية الفلسطينية بتحويل الأنـظار عن جوهـر الصراع العربي ـ الاسرائيلي كصراع بـين القوميـة العربيـة والحركـة الصهيونيـة واعادة تعـريفه كنـزاع بين اسرائيـل والأقطار العـربية المجـاورة حول مسـائل الحـدود والأمن(١٧). وقد شجـع التعـريف الجديد بعض العناصر على الإدعـاء في السنوات الأخـيرة بأن عـامل العنصريـة في الصهيونيـة ناجم عن معاملة هذه الحركة للفلسطينيين وليس بسبب عناصر أصلية فيها. كما يدعي هؤلاء أيضاً بأن جوهر القضية يكمن في رفض اسرائيل قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالطبع، فإن أي تقليل من أهمية ارتباط المصالح العربية العليا بقضيـة فلسطين لا يخدم مصلحة الفلسطينيين خاصة أو العرب عامة.

أخيراً، تضع سياسة تحديد نشاط الحركة الوطنية الفلسطينية في النطاق الفلسطيني قيوداً على طموحات الشعب الفلسطيني وقـدرته في تحقيق تسـوية مقبـولة للقضيـة الفلسطينيـة. إن الفرق الشاسع بين إمكانات إسرائيل العسكرية والتقنية والإقتصـادية والسيـاسية، وإمكـانات المجتمـع الفلسـطيني، يعني أن السنـوات المقبلة لا يمكن أن تشهـد تسـويـة تلبي أقـل المطالب والحاجات الشرعيـة الفلسطينيـة، كإقـامة دولـة مستقلة وذات سيادة في الأراضي التي احتلت عـام ١٩٦٧، وعودة المشردين إلى ديـارهم. إن أكثر الأحـزاب والقادة السيـاسيين اعتـدالاً في اسرائيل لا يقبلون بإرجاع أكثر من أربعـين إلى ستين بـالمائـة من أراضي الضفة الغـربية؛ ولا يقبلون بأي حال من الأحوال إرجاع «القدس العربية»؛ ولا يسمحون بإقامـة دولة فلسـطينية مستقلة تتمتع بالسيادة في مجال السياسة العسكرية والسياسة الخارجية والسياسة البشرية. وفي غياب العقيدة المناسبة لتحصين القادة والأفراد، لن يكون مستغرباً في أجـواء اليأس والقنـوط

---

(١٧) انظر على سبيل المثال نتائج الدراسة التالية:
Baha Abu-Laban, «Arab-Canadians and the Arab-Israeli Conflict,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 10, no. 1 (Winter 1988), pp. 109, and 122.

ويشرح عبد الاله بلقزيز هذا التطور على الشكل التالي: «لا يمثل فشل الحركة القوميـة العربيـة في الاستمرار في قيادة العمل الوطني على الجبهتـين الرسميـة والشعبية، والصعـود البديـل لقوى المحـور السياسي التقليـدي إلا التعبـير الاجمالي عن ذلـك التراجـع. لكن هذا التعبـير. . . يخفي تراجـع البعد القـومي في القضايـا العـربيـة، وصيرورتها قضايا اقليمية أو قطرية ضيقة. هذا مثلاً هو حال التعريف الدارج حالياً للصراع العـربي ـ الصهيوني كصراع حـدودي بين اسرائيـل والأقطار العـربية. أين منـه التعريف القـومي لهذا الصراع بـوصفه صراعـاً بين لقومية العـربية والمشروع الصهيـوني؟» انظر: بلقـزيز، «واحـد وعشرون عامـاً على هـزيمة حزيران: الأسبـاب، الحصيلة، الآفاق،» ص ١٩ ـ ٢٠.

والإقليمية والتبعية التي تسود الأجواء العربية، أن يقدم البعض، في محادثات مقبلة للتسوية، على تقديم تنازلات خطيرة. إن كتابات ومحاضرات وتصريحات بعض كبار المثقفين الفلسطينيين مؤخراً، التي تهدف إلى اقناع الرأي العام والمسؤولين في الغرب، بضرورة إقامة دولة فلسطينية، مؤشر صريح على ذلك. فقد اعتمد هؤلاء حججاً مفادها أن الدولة الفلسطينية إنْ قامت فهي لن تشكل بأي حال من الأحوال خطراً على اسرائيل. بل إنها ستفتح الفرص الإقتصادية والتجارية في الوطن العربي أمام اسرائيل. وفي آخر نموذج لهذه الذهنية، شارك إثنان من المثقفين الفلسطينيين البارزين في مجموعة عمل دعا إليها معهد بروكنغز في واشنطن، وهو المعهد الذي يُعتبر العقل المفكر للحزب الديمقراطي. وقد أصدر معهد بروكنغز في شهر نيسان/ ابريل ١٩٨٨ تقرير مجموعة العمل الذي حمل موافقة هذين المثقفين على ضرورة تنازل الفلسطينيين بشكل نهائي عن المطالبة بـ «القدس العربية» مقابل موافقة اسرائيل على إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة[١٨].

تحتاج الحركة الوطنية الفلسطينية من أجل اتِّقاء المخاطر التي يمكن أن تنجم عن السياسات المشار إليها في النقاط الأربع المذكورة أعلاه، وعن المواقف المتخاذلة للأنظمة العربية، إلى اعتماد مجموعة من الثوابت كقواعد تحكم سلوك القيادة والمؤسسات الفلسطينية. أول هذه الثوابت هو تأصيل الديمقراطية منهجاً وحيداً مقبولاً للتعامل في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية وفي عملية اتخاذ القرارات. وتشكّل الديمقراطية في هذا المجال حائلاً دون انتشار بعض النزعات الشخصية، كالتفرد أو التسلط أو الإنحراف، كما تمنع قيام بيروقراطية منغلقة على ذاتها. في الوقت نفسه تسمح الديمقراطية بقيام أجواء من الحرية تشجع على التعبير عن الآراء المتباينة وتضمن للقرارات المتخذة شرعيتها؛ وثاني هذه الثوابت هو تكريس الوحدة الوطنية الفلسطينية هدفاً أساسياً للحركة الوطنية وإبقاؤها بمنأى عن الخلافات والإجتهادات بين التنظيمات المختلفة. فالوحدة الوطنية تحد من الإنقسامات في صفوف الشعب وتخضع قرارات القيادة للمراجعة والمساءلة الشعبية؛ وثالث هذه الثوابت هو التسلح بالعقيدة القومية والعمل على أساسها. فانتشار هذه العقيدة في صفوف العرب عامة، والفلسطينيين خاصة، يحفظ للقضية الفلسطينية مسارها الصحيح ويقوي من الموقف الفلسطيني المقاتل والمفاوض. ومما لا شك فيه أن مصلحة المجتمع الفلسطيني تقتضي المطالبة والإصرار على إزالة الفوارق والحدود بين المجتمعات العربية والعمل في سبيل ذلك.

وأخيراً، إن حالة التمزق والتفكك التي تعيشها المجتمعات العربية، والتي تتمثل بطغيان الاقليمية والطائفية والفئوية والحروب الأهلية والتناحر والسلطوية، هي، إلى حد بعيد، إنعكاس لانحسار العقيدة والحركة القوميتين. وما تسرُّب التوجهات الإقليمية إلى داخل صفوف الحركات الوطنية في الوطن العربي إلاّ تعبير عن عدم القدرة على مواجهة الواقع المليء

---

(١٨) *Toward Arab-Israeli Peace: Report of a Study Group* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1988), pp. 7, and 40.

بالمرارة والهزائم ومحاولات الهروب منه. ولكن تبيَّن في السنوات الأخيرة أنه لا بديل من العمل القومي مخرجاً لحالة التشرذم التي تتعرض لها المجتمعات العربية. كما اتضح أن الحركات التي طرحت نفسها بديلاً للحركة القومية لم تكن قادرة على تحمّل هذه المهمة. فتأثيرات اليسار الجديد ظلت هامشية لأن قاعدته بقيت محصورة بين شرائح المثقفين، في حين فشلت الحركات الإسلامية الأصولية المعاصرة في تطوير برامج واقعية لعملية التغيير الإجتماعي على الرغم من نجاحها في إيجاد قواعد جماهيرية لها. بناء عليه، فإن الإعلان عن وفاة القومية العربية بين الحين والآخر قد يكون سابقاً لأوانه، ذلك أن الحاجة السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى القومية العربية في المجتمع العربي لا تزال قائمة.

تعقيب

وليد قمحاوي (*)

في أوراق هاني فارس الكثير من الفقرات التي حاولت أن أفهمها، ولم أستطع ذلك. هناك الكثير من الفقرات والجمل التي لا أتفق اطلاقاً معه فيها، وهناك أيضاً مواقف ذكرها عن اثنين من الشخصيات وثلاثة من المفكرين... الخ، عن مواقف التزموها، لم يوثقها، لا أستطيع أن أقطع بصحتها أو عدم صحتها. لم أستطع أن أتفق مع الأخ المحاضر منذ البداية عندما يقول «منذ أوائل القرن العشرين وحتى العام ١٩٦٧ خاض الجانب العربي معظم معاركه مع الاستعمار الأوروبي والحركة الصهيونية والتخلف تحت راية القومية العربية» لسبب بسيط وهو أنه حتى الآن لم يخض الجانب العربي الصراع مع الصهيونية. وعندما أقول لم يخض الجانب العربي الصراع، أعود بالذاكرة إلى اضراب سنة ١٩٣٦ وما تلاه، واسمحوا لي أن أخرج عن خط المسار الذي حدده لي المحاضر. إنه في البلدان العربية ـ وعندما أتكلم هنا عن القومية العربية، أرجو أن يكون واضحاً أنني أترك جانباً مع كل التقدير المواقف البطولية للأفراد الذين ناضلوا وضحوا من أي قطر عربي إلى جانب أبناء الشعب العربي الفلسطيني. كان هناك المئات بل الآلاف من اخواننا العرب الذين دخلوا المعركة معنا في شتى المراحل منذ العشرينات وحتى وقتنا هذا، لكنني سآخذ الموضوع وأتناوله من وجهة الأمة العربية ممثلة في بلدانها العربية، أقول إن علاقة البلدان العربية بالقضية الفلسطينية رسمياً بدأت في أواخر الثلاثينات، وبالذات منذ البيان الشهير الذي وجّهه أربعة من الملوك والأمراء العرب في ذلك الحين إلى اخوانهم عرب فلسطين، يدعونهم إلى العودة إلى السكينة والتوقف عن الإضراب، اعتماداً على حسن نوايا الحليفة الكبرى، بريطانيا العظمى، كما سمعنا، واستمرت العلاقة بمشاركة البلدان العربية وبدعوة من بريطانيا في مؤتمر لندن، وأظنه سنة ١٩٣٩.

وحرب سنة ١٩٤٨، لم تكن حرباً بين الأمة العربية والصهيونية، ونظلم الأمة العربية،

(*) رئيس جامعة القدس المفتوحة ـ الأردن.

إذا قلنا إنها دخلت الصراع سنة ١٩٤٨ ضد الصهيونية. لقد شارك في القتال في ذلك الحين أجزاء من الجيوش العربية، أو من جيوش سبعة بلدان عربية بما فيها القوات غير النظامية من بعض تلك البلدان، لكن الأمة العربية لم تدخل في ذلك الصراع، فوضع الأمة العربية في سنة ١٩٤٨ كان مثل وضعها الآن، بالنسبة إلى الانتفاضة الثائرة في أرضنا المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، فلم يكن وضعها ومشاركتها في ذلك الحين بأفضل مما هما عليه الآن.

على العكس، إذا حللنا الوقائع في حرب عام ١٩٤٨ نجد أنها كانت حرباً بين المعسكر الهاشمي من ناحية ممثلاً في الأردن والعراق، والمعسكر الرباعي من الناحية الأخرى ممثلاً في مصر والسعودية وسوريا ولبنان.

وفي سنة ١٩٦٧، ولن أتناول حرب عام ١٩٥٦، لا نستطيع أن نقول إن الأمة العربية، دخلت الصراع، لقد فرضت تلك الحرب على جيوش عربية فدخلت الصراع. كلنا نعرف ماذا دار في تلك الحرب، وما انتهت إليه، وكيف اعتبر أن مجرد بقاء تلك الأنظمة كان انتصاراً لنا في تلك الحرب.

وعلى الصعيد العقائدي، انقسمت حركة النقد (كما ذكرت ورقة فارس أيضاً) التي انتشرت في أوساط المثقفين العرب إلى تيارين عامين: الأول هو التيار اليساري الماركسي، والثاني هو التيار الديني الأصولي. الواقع أن هذين التيارين كانا موجودين قبل حرب عام ١٩٦٧ ولا نستطيع أن نقول إن التيار الماركسي كان نتيجة لحرب عام ١٩٦٧، كما أنني لا أستطيع أن أتفق مع الأخ المحاضر على جملته بأن التيار الماركسي اعتبر البلدان المنهزمة في حرب عام ١٩٦٧، على الرغم من الشعارات التي كانت تنادي بها، متخلفة وتقليدية كالبلدان المحافظة، بل على العكس، كان التيار الماركسي مؤيداً لتلك البلدان التقدمية، بغضّ النظر عن رأينا فيها، سواء أكانت تقدمية أم غير تقدمية، فلم يتخلَّ التيار الماركسي عن مساندته للبلدان التقدمية على الرغم من هزيمتها العسكرية في تلك الحرب.

يقول المحاضر «كان انتشار التيارين الماركسي الجديد والأصولي بعد حرب حزيران/يونيو عاملاً مهماً في تحول العديدين عن العقيدة القومية». الواقع أن هذين التيارين لم يكونا عاملاً في التحول عن العقيدة القومية، وإنما كان هناك سبب مباشر، هو ربط العقيدة القومية أو الفكرة القومية الوحدوية بالناصرية، فاعتبرت هزيمة عبد الناصر وكأنها هزيمة للعقيدة القومية.

أنا لست اقتصادياً ولم أستطع أن أفهم نظام الإيجارات وما يعنيه، وما علاقته بهذا الأمر، وإن كنت لا اتفق مع فارس في أنه على أثر فورة النفط أصبحت العقيدة بين البلدان العربية النفطية وغير النفطية أن البلدان العربية غير النفطية استعملت القومية العربية عصاً للتهويل والتهديد، كما أن البلدان العربية النفطية استعملت في علاقاتها مع البلدان العربية غير النفطية مداخيل الريع جزرة للترغيب والترهيب، فهذا اتفق معه بالنسبة إلى جزرة الترغيب.

جاء هنا نص لا أظن أن الترجمة كانت دقيقة، المال العربي كان رديفاً للقومية العربية

بدلاً من أن يكون مكمـلاً لها. وأظن أن المقصـود كان: المـال العربي أصبـح بديـلاً للقوميـة العربية بدلاً من أن يكون مكمـلاً لها، ربمـا كان هـذا هو المقصـود حتى يكون المعنى مفهـوماً أكثر.

بـطبيعة الحـال هناك شيء كثـير يمكن أن يقال وشيء كثـير يمكن أن يعلّق عليه، لكنني يجب أن أتفق مع فارس في الجملة النهائية التي قالها وهي أن المناقشة الدائرة بين الفلسطينيـين هل هم فلسطينيون عرب أم عرب فلسطينيون لا يجدي ولا ينفع، وما الحل إلاّ أن يكون كل العرب عرباً وفلسطينيين.

المناقشات

١ ـ منذر عنبتاوي

فوجئت عدة مفاجآت في الحديث الذي عرضه هاني فارس، وسوف أتخطى ما أشار إليه وليد قمحاوي من تأكيد عدم دخول الجيوش العربية معركة فلسطين سنة ١٩٤٨ تحت راية القومية العربية. والواقع أن هناك أفراداً دخلوا تحت تلك الراية، إنما معظم الذين دخلوا هم إما متعاطفون مع هذا الشعب لوجود روابط عامة فيما بينهم أو لدوافع دينية كما هي الحال بالنسبة إلى المتطوعين المصريين.

وما أذهلني أن المحاضر لم يشر إطلاقاً إلى دور قيادة عبد الناصر. عندما تحدث عن القومية العربية، وظهورها كعامل حاسم في المجابهة مع الامبريالية، وأذهلني أكثر عندما تحدث عن التطورات الاقليمية وكأنها جاءت كنتيجة لحرب عام ١٩٦٧ فقط.

وماذا كان دور غياب الديمقراطية في عهد عبد الناصر عندما كان هناك تحالف يكاد يكون أعمى ما بين الجماهير العربية والقيادة الناصرية، عندما تركت الجماهير العربية مقاليدها كلية في يد القيادة الناصرية؟ وماذا كان الأثر المركزي لتلك الظاهرة العمياء في الوصول إلى ما وصلنا إليه سنة ١٩٦٧؟

وماذا كان دور الانفصال في تلك الردة عن القومية العربية، في الوقت الذي دفعت حركة الوحدة ما بين سوريا ومصر الجماهير العربية إلى تصور امكانية فعلية لتحقيق وحدة عربية في خلال فترة زمنية محدودة؟ لقد كنت أعيش في الأردن وأذكر أن النظام بدا وكأنه يكاد ينهار في تلك الفترة وكان الناس يتصورون أن الوحدة سوف تستكمل بدخول الأردن، ودخول العراق ثم بلدان أخرى في هذه الجمهورية العربية المتحدة.

أمر آخر هو قيام منظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٦٤، أي بعد الانفصال وارتفاع

شعار «كتفاً إلى كتف» الـذي معناه اقليميـة جديـدة. وعندمـا قامت حـركة التحـرير الـوطني الفلسطيني فيما بعد، كانت في الواقع امتداداً لذلـك الشعار الـذي رفع سنـة ١٩٦٤ في مؤتمر القمة العربي الثاني، والذي رافقه، كاجراء أول، انشاء جيش فلسـطيني رسمي لا يزال قـائماً وموزعاً على وحدات مختلفة من البلدان العربيـة، وهو في الـواقع جـزء منها ولا يمكن اعتبـاره جزءاً من المقاومة الفلسطينية.

والنقطة الأخرى التي أذهلتني هي إشارته إلى وجود تيار بين المثقفين الفلسطينيين يحاول أن يثبت وجود أمة فلسطينية، وبالذات في المهجر، فأنا أعيش في المهجر، وعدد من الاخوان الموجودين هنا يعيشون في المهجر أيضاً، وأنا شخصياً لم أسمع بذلك. أما مـا جاء في التقـرير الذي يشير إليه فأنا لا أستبعده على وجه الإطلاق: أستاذان مفكران يحاولان أن يثبتـا في ندوة معينة، وجود شخصية فلسطينية، وأنا لا أدافع عنهما بشكل من الأشكال ولا أعـرف بالضبط من هما المعنيان، ولكن في تقديري أن تلك الدعوة لا تنفصل على وجـه الإطلاق عن الـدعوة إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

ولن أتعرض إلى موضـوع الدولـة الفلسطينيـة، لكن أرجو ـ وقـد ألقى المحاضر بتلك القنبلة في وسطنا ـ أن يعطي لنا مزيداً من الايضاح عن البيان أو الوثيقة التي قدمت إلى الأمم المتحدة، والتي تحاول أن تثبت وجود أمة فلسطينية، وفي النهـاية مـا هو دور الأمم المتحـدة في ذلك؟

٢ ـ شفيق الغبرا

أولاً، هناك جهد مشكور من هاني فـارس باتجـاه اعداد بحث فيـه سمات منـظمة، لكن بالتأكيد هناك العديد من الملاحظات التي يمكن أن تقال، وهنا ملاحظة سريعة على الهامش:

إذا كان المقصود بالمفكرين الفلسطينيين ادوارد سعيد وابراهيم أبو لغد ورشيد الخـالدي أو أي منهم فأعتقد أن هؤلاء قدموا خدمات جليلة في ما يتعلق بالصراع عـلى الجبهة الإعـلامية والسياسية في الـولايات المتحـدة الأمريكيـة، في التوجـه ضد الحـركة الصهيـونية، وإذا كـان المقصـود إبراز أن هنـاك أمة فلسـطينية أمـام محاولات الصهيـونية التي تقـول بأنـه ليس هناك فلسطينيون، فأعتقد أن هنـاك مجالاً لتفهم هـذا التوجـه، ولكني سأدخـل في الموضـوع الذي أعتقد بأهمية معالجته. هل نتعامل مع الدولة العربية القطرية على أنها حـدث عابـر أم أن فيه نوعاً من الاستمـرارية، وربمـا بعض الأصالـة؟ إنها في الحقيقة مسـألة تحتـاج إلى تفكير إذ إنها تبدو واحدة من المسائل التي لا بد من التفكير فيها، على الأقل بمعنى أننا قد نعيش مع الدولة القطرية العربية. والسؤال كيف تكون الدولة العربية القطرية، قطرية متزنة مبدعة، أو قطرية متداخلة مع البيئة العربية الأكبر، قطرية مهذبة وفيها عناصر من العروبة والدائرة العربية دون الغائها، لأنها لن تلغى، ولا أعتقد أن هناك أي اتجاه له طابع الإلغاء لها.

بعـد بروز هـذه الدولـة وقيـام الكيـان الاسرائيـلي، خـرجت حـركـة التحـرر الـوطني

الفلسطيني سنة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ بخاصة بعد هزيمة عام ١٩٦٧، لتعبر عن مسؤولية أبناء فلسطين القطرية تجاه قضيتهم، لأنهم أكثر الناس تضرراً من أية سياسة سلبية تجاه القضية الفلسطينية، وبالتالي عبروا عن وجود خصوصية فلسطينية، وأهمية أن يكونوا معبثين منظمين متداخلين مع هذه الخصوصية، وبالتالي جاءت الاستقلالية الفلسطينية بشكل عام كحاجة طبيعية، لأنه بوجود القطرية العربية وقيام ٢٢ قطراً عربياً تصبح الاستقلالية الفلسطينية ضرورة، خوفاً من الدخول في المحاور العربية.

ثم كيف يمكن للانتفاضة الفلسطينية، وهي تناضل من أجل أن تتداخل مع الدائرة العربية، أن تحرك الوضع العربي، وهذا جزء من التحريك العربي، ويتداخل هذا مع موقف عربي أفضل وموقف دولي أفضل باتجاه اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. كيف يمكن لهذه الدولة أن تكون بداية لتحصيل مزيد من الحقوق الفلسطينية بدل أن تكون نهاية المطاف فيما يتعلق بمستقبل الصراع العربي ـ الصهيوني. وفي المحصلة فإنني أوافق على أن من المهم للفلسطينيين أن يتقمصوا الدائرة العربية، وأعتقد أن الانتفاضة تشير إلى هذا الاتجاه وأؤكد على ضرورة أن يتقمص العرب مزيداً من الدائرة الفلسطينية، ولكن بشرط ألا يلغي أحدهما الآخر.

٣ ـ أسعد عبد الرحمن

سأحصر حديثي في نقطة واحدة فقط، فواضح أنه حصل التباس بين الأخ المحاضر والأخ المعقب حول اليسار، وكان الأخ المحاضر يتحدث عن اليسار الجديد الذي نشأ بعد سنة ١٩٦٧ في أوساط غير شيوعية أصلاً أو غير يسارية، قومية الطابع. وفي رد قمحاوي كان يتحدث عن الأحزاب الشيوعية التي سادت قبل عام ١٩٦٧ أساساً، وبالتالي موقفها من النظم، لكن هذا الالتباس هو أخف الالتباسات التي حدثت حتى الآن، وبالتالي لا يشكل مشكلة كبيرة، والمشكلة الكبيرة في تقديري ناتجة عن استخدامنا لألفاظ تبدو متناقضة، بمعنى أن الحديث عن الكيانية الفلسطينية في تقديري شيء، والكيانية تلك الحالة المَرَضية من القطرية التي ترى الكيان غاية ومنتهى. وهناك فارق بينها وبين القطرية التي هي تعبير عن هوية لا نستطيع إنكارها، تسود مجتمعاً من المجتمعات في وقت من الأوقات، وهذه لا تتعارض مع الحركة القومية العربية في توجهاتها، على عكس الكيانية، وهناك المسألة الثالثة وهي الهوية الوطنية، وهذه كثيراً ما ترفع في وجه الاستعمار في مراحل التحرر الوطني، فالتونسية كانت مطلباً وطنياً في وجه الاستعمار الفرنسي، وكذلك الأردنية في وجه الاستعمار البريطاني... الخ.

نحن لا نخشى إطلاقاً الهوية الوطنية الفلسطينية، فهذه الهوية شعار مرفوع في وجه اسرائيل والحركة الصهيونية والامبريالية الغربية، أما إذا رفع في وجه الشعوب العربية والأمة العربية فهو كيانية وليكودية مرفوضة. لذلك أرجو أن نمتنع عن الخلط بين المفاهيم.

رد هاني فارس

بالنسبة إلى الورقة، أود أن أوضح أنه كان اتفاقي مع الاخوة القائمين على الندوة بأن أقدم ورقة أولية خلال الندوة ثم اتبعها بورقتي الكاملة. وأنا أرحب بانتقادات الأخ المعقب، فبالنسبة إلى بعض النقاط التي أثارها يقول إن الجملة التي قالت بأن العقيدة القومية ساهمت في خلق تجانس بين العرب غير واضحة بالنسبة إليه ويريد توضيحها. أعتقد أن الاخوان من جيله ومن جيلي ومن أجيال سابقة قد عايشوا مرحلة الأربعينات والخمسينات والستينات، ويعرفون جيداً أن فكرة القومية هي التي خلقت هذا الرابط المعنوي والمادي بين عرب فلسطين وعرب لبنان، وعرب الكويت، وعرب السعودية، وعرب المغرب العربي. هذا الشعور القومي وهذا الانتماء القومي الذي تولد فينا خلق نوعاً من التجانس بين المواطنين العرب.

وبالنسبة إلى التيار الماركسي وانتقاده للبلدان التقدمية بعد عام ١٩٦٧، أحيل الأخ على أدبيات الجبهة الديمقراطية مثلاً، أو بعض المثقفين الماركسيين وأهمهم صادق جلال العظم، أو الماركسيين الآخرين، وأنا لا أتحدث عن السياسة الرسمية للحزب الشيوعي اللبناني أو السوري.

أما عن المثقفين اليساريين أو الماركسيين في مرحلة ما بعد عام ١٩٦٧ فلا يعني ذلك أن الماركسية ظهرت في سنة ١٩٦٧ أو بعدها، إنما انتشرت في أوساط المثقفين العرب فيما بعد عام ١٩٦٧، وما قلته هو أن هناك تيارين رئيسيين هما التيار الأصولي والتيار الماركسي، وأن المثقفين الماركسيين انتقدوا بشدة الحكومات التي اصطلح على تسميتها سابقاً بالحكومات العربية التقدمية. كما ركز زميلي على أن الحرب في سنة ١٩٤٨ لم تكن بين الأمة العربية واسرائيل، ومن قال ذلك؟

على العكس، ما قلته هو الآتي: إن القوة المهيمنة الرئيسية في الوطن العربي منذ بدايات القرن الحالي، وقيام الثورة العربية الكبرى، وحتى عام ١٩٦٧ كانت هي العقيدة القومية مع وجود عقائد أخرى مختلفة، لكنها العقيدة الرئيسية التي كان يناضل تحتها العرب.

وبالنسبة إلى بعض النقاط المفصلة التي صدرت عن بعض الزملاء أولهم الأخ منذر بالنسبة إلى حرب حزيران والاقليمية، قلت إن هذه الحرب كانت بداية لمجموعة من التطورات التي بدأت مع حرب حزيران، وما زالت تتفاعل في مجتمعاتنا إلى اليوم، ولم أقل إن هذه التطورات قد جاءت بين يوم وليلة، بل على العكس هي تطورات يمكن أن تشهدها وتشهد فاعليتها على مدى العشرين سنة الأخيرة، وبالنسبة إلى دور عبد الناصر، فأنا بالطبع لا أقلل منه، ولكني قلت انه بسبب ظروف مصر ما بعد ١٩٦٧ وحتى وفاته سنة ١٩٧٠ اضطر إلى اتباع سياسة معينة. ولنعرف أن مصر في مؤتمر القمة في الخرطوم حصلت على ٢٨٠ مليون دولار، لكن مصر خسرت في الحرب ٥٠٠٠ مليون دولار من مواردها، فحتى المساعدات العربية التي جاءت لم تغطِّ إلّا نصف خسائرها تقريباً، وليست لزيادة مواردها.

أما بالنسبة إلى قول زميلي شفيق الغبرا، بأن القطرية الفلسطينية وضعت العرب أمام مسؤولياتهم، فأنا أعتقد وأميل إلى القول إن القطرية الفلسطينية أعطت التبرير للقادة العرب وللمسؤولين العرب للتنصل من مسؤولياتهم. وأنا أقول الآن إن جميع الحكومات العربية تقريباً مسؤولة عن وضع التردي الحالي، ولا تقوم بواجباتها على الشكل الذي يجب أن تقوم به تجاه القضية الفلسطينية، وأنا أحملهم مسؤولية ولا أعطيهم عذراً لذلك. وبالنسبة إلى زميلي أسعد حول الوطنية والاقليمية، لا شك في أن أهم النقاط التي أثيرت هي الوطنية، وأعود إلى تعريف ساطع الحصري بأن الوطنية هي حب الوطن وحب الأرض والاقليمية هي حب الأمة، وبالطبع الإثنان هما غير متناقضين، بعضهما يكمل البعض الآخر.

ونجد في الفقرة السابعة من التقرير الذي اعتمدته، ما يلي: «يتم الاعتراف دولياً بالقدس عاصمة لاسرائيل ضمن أي اتفاقية للسلام في السمتقبل». وليس هناك أي تحفظ بالنسبة إلى هذه الفقرة.

وهناك فقرة أخرى أيضاً في نهاية الفصل المعنون «رؤية للمدى البعيد»، وتقول هذه الفقرة: «يتم الاعتراف دولياً بالقدس عاصمة لاسرائيل ضمن أي اجراءات للسلام في المستقبل. ومن الضروري أخذ المشاعر الفلسطينية بشأن القدس بعين الاعتبار، وايجاد ترتيبات سياسية تضمن مشاركة سكان القدس العرب مع المحافظة على وحدة المدينة»[1].

(١) انظر: *Toward Arab-Israeli Peace: Report of a Study Group* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1988).

الفصل السادس

المنعطفات الكبرى في قضية فلسطين في الأمم المتحدة

جورج طعمه (*)

(*) استاذ الفلسفة بجامعة الكويت، وزير سوري سابقاً، وكذلك مندوب سوري في الأمم المتحدة حتى سنة ١٩٦٧.

ثمة نقطة انطلاق أساسية لهذا البحث ـ بل لهذه الندوة ـ أرى ضرورة التأكيد عليها بادىء ذي بدء، لأنها تفرض علينا أن نعود أربعين سنة إلى الوراء. . . إلى جذور المأساة التي عاشتها وتعانيها أجيالنا المتعاقبة، بل أكثر من ذلك إلى ضرورة تحديد الإطار الذي تتم من ضمنه مداولاتنا، وهو ما سماه قسطنطين زريق: «علم النكبة».

فقد كتب في موسوعة فلسطين أنه تكوّن أدب النكبة ولم يتكون علمها، وذلك لأن هذا العلم يقتضي، شأن أي جهد علمي، توفير أسباب المتابعة المستمرة والاختصاص الهادف والمتعدد وتكوين فرق البحث، وإنشاء المؤسسات والمعاهد، والتخطيط الدقيق والتنظيم المتكامل. وإذا كانت الحكومات والشعوب العربية قد بدأت تشعر بضرورة هذه المقتضيات لإقامة البحث العلمي، فجدير بها أن تخصص قدراتها، لتجري هذا الحدث الجليل في تاريخها وما ينطوي عليه من معاني القدرات البشرية والوسائل المادية التي تضمن تحقيقه بالأسلوب الموضوعي، والدقة والشمول والاختصاص التعاوني و«النفس الطويل»، وغيرها من وسائل العلم في هذا العصر. والحقيقة الأولى الواضحة هي أن معالجتنا وطروحاتنا وأبحاثنا تطمح لأن تكون معالجات علمية تنصب في التيار الفكري السياسي، فهي مطلب عملي كالتزام قومي بأسس البحث العلمي.

ويتوجب علينا ثانياً أن نحدد المقصود بكلمة المنعطفات التي اخترتها كمدخل لهذا البحث. وأقصد بها تحديد المعالم الكبرى والأسس التي دخلت التاريخ الذي نعيشه ونتفاعل مع أحداثه، ونقاط الانطلاق البارزة التي كانت أساساً لتحولات كبرى في قضية فلسطين، ثم في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، والتي استحالت بالفعل فواصل كبرى في تاريخنا الحديث.

فنحن لو أخذنا السنوات ١٩٤٧ و١٩٥٢ و١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٣ و١٩٨٢، تتويجاً لها بالانتفاضة اليوم، فإن كل سنة من هذه السنوات وفي إطار المنظمة الدولية بالذات، تركت

قضية أساسية جوهرية لا فرعية، وأولها القضية الفلسطينية بالذات.

إن وجودها في الأمم المتحدة منذ قيامها قبل واحد وأربعين عاماً انما هو مرحلة في تطورها فقط، لأنها سبقت دخولها المنظمة الدولية بثلاثة أرباع القرن، إذا اعتبرنا بدء الحركة الصهيونية المنظمة في الربع الأخير من القرن الماضي. إن القضية الفلسطينية في الواقع أكبر منعطف في التاريخ العربي المعاصر، وتأثيرها تناول الحياة العربية بجميع أشكالها سلباًوايجاباً، وهي ستظل المأساة العربية الأولى لأنها في تاريخنا الحديث أعطت الإنسان العربي الواعي هموم أمته ومصيرها والمجتمع العربي ككل حس المأساة.

وهذا يختلف عن مجرد الترديد الروتيني الذي يصف فلسطين بأنها مأساة الدولة العربية، فوعي الأبعاد المأساوية للتاريخ البشري عامة ووعي الأبعاد الحضارية للصراع العربي ـ الاسرائيلي خاصة، شكلت في وقت واحد قوة حافزة وقوة دفع للفكر والعمل العربيين وأصبحت بالتالي جوهر الأزمة وقلبها النابض.

وعندما نأخذ الأبعاد الكمية للقضية في الأمم المتحدة يتضح لنا لماذا يُفرض علينا في مثل هذا الوقت أن نقف وقفة تأملية ـ ولو قصيرة ـ على هذه المعالم لنتذكرها ونحدد آثارها، الأمر الذي لا يتيح لنا حتى الدخول في التفاصيل. إن الجمعية العامة، وجميع مجالسها الرئيسية ـ مجلس الأمن ومجلس الوصاية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومحكمة العدل الدولية ولجنة حقوق الإنسان والوكالات المتخصصة كاليونيسكو ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية ـ كلها نظرت، بشكل أو بآخر خلال الأربعين عاماً الماضية، بوجه أو بآخر في القضية الفلسطينية وتفرعاتها، أما الجمعية العامة ومجلس الأمن، فسنعالجها سنة بعد سنة، وإن نظرة رقمية تعطي فكرة عن ذلك.

بلغ عدد القرارات في الجمعية العامة من سنة ١٩٤٧ حتى نهاية سنة ١٩٨٦ ٣٢٥ قراراً، والقرار الواحد أحياناً يتضمن عدة قرارات: أ، ب، ج. فمجلس الأمن صوّت خلال هذه السنوات على ١٣٥ قراراً، ناهيك عن المجالس الأخرى والمنظمات المتخصصة، الأمر الذي يجعل التوقف عند المعالم أو المنعطفات ضرورة لا محيد عنها. ولن نتمكن في التوقف عندها كلها وبعضها إلا من مجرد الاشارة إليها. ولا توجد قضية أساسية من قضايا القانون الدولي، كحقوق الشعوب، وحقوق الانسان، والتحرر من الاستعمار، والعلاقات بين الدول، وتحديد العدوان، وحقوق الملكية، وتعاقب الدول، والحقوق المتوارثة وتحديدها، والتزامات الدول ومسؤوليتها، ومسؤولية المنظمات الدولية ـ هذه كلها والكثير غيرها طرحت ونوقشت واتخذت قرارات فيها. إزاء هذه الكثرة في الموضوعات ـ ولم أذكرها كلها ـ يُطرح السؤال: هل ثمة قضية واحدة يمكن اعتبارها بمثابة القضية المركزية يجب الانتباه إليها والتشديد عليها؟ والجواب، نعم إنها قضية الحقوق العربية أو الحق العربي. فمن جهة، توجد محاولات الصهيونية منذ نشأتها ثم اسرائيل منذ قيامها، لطمس هذه الحقوق. ويوجد من جهة الجهد العربي لتثبيت هذه الحقوق ومنعها من التآكل والسعي لاسترداد ما هُضم منها.

وإزاء ما تقدم، فإننا لن نستطيع سوى التركيز على المنظمات الكبرى بدءاً بعام ١٩٤٧.

في عام ١٩٤٧ تم التصويت على القرار رقم ١٨١ في ١٩٤٧/١١/٢٩، وكانت أمام الجمعية العامة توصيات من اللجنة، إذ سبق أن كُلفت في العام السابق النظر في قضية فلسطين وقدمت توصياتها: توصية الأقلية التي أوحت بقيام دولة اتحادية يهودية عربية، وتوصية الأكثرية بالتقسيم مع الإبقاء على الوحدة الاقتصادية. مفارقات التقسيم العجيبة لا بد من تذكّرها وذكرها. فقد كان عدد السكان العرب في فلسطين عام ١٩٤٧ يبلغ مليوناً وربع المليون وعدد اليهود ٦٠٠ ألف. والملكية العربية للأراضي كانت ٤٨ بالمائة من مجموع مساحة فلسطين، أما الملكية اليهودية فكانت ٥,٦ بالمائة، وملكية الدولة ٤٦ بالمائة. وبموجب مشروع التقسيم أعطي اليهود ٥٦,٤٧ بالمائة من أرض فلسطين في حين كانوا لا يملكون إلا ٥,٦ بالمائة، وأعطي العرب ٤٢ بالمائة. كانت الدولة العربية تضم ٧٢٥ ألف عربي منهم عشرة آلاف يهودي. وكانت الدولة اليهودية تضم ٩٩٥٠٠٠ منهم ٤٩٧ ألف عربي و٤٩٨ ألف يهودي[١]. أما مدينة القدس فكان مجموع سكانها ٢٠٥٠٠٠ منهم ١٠٥ آلاف عربي بين مسلم ومسيحي. ولننظر كيف بدأت عملية قضم وهضم الحقوق العربية وتغيير فلسطين كمقدمة لتغييرها جذرياً. كانت القوى السياسية تبذل مجهوداً كبيراً آنذاك لكي تضمن تصويتاً لمصلحتها على التقسيم بأي ثمن وبجميع الوسائل. وطالبت الوفود العربية بأن تحال النواحي القانونية من المشكلة الفلسطينية إلى محكمة العدل الدولية، وهو اجراء نصت عليه المادة ٣٦ من ميثاق الأمم المتحدة، كما قررته المادة ٢٦ من صك الانتداب على فلسطين. وقد نصت على ما يلي: «توافق الدولة المنتدبة عند حدوث أي نزاع بينها وبين أي عضو آخر في عصبة الأمم يتطلب تفسير بنود الانتداب، أن يحال مثل هذا الخلاف، إذا لم يمكن تسويته بالمفاوضة، إلى المحكمة الدائمة للعدل الدولي للبت فيه».

ويجب التنويه هنا بأن مصر والعراق، اللتين كانتا بين البلدان التي تبنت هذا الطلب، كانتا عضوين في عصبة الأمم، وهذا يعني أن المادة المذكورة أعلاه لا تحتمل تفسيراً في تطبيقها. ولكن عندما جرى التصويت في الجمعية العامة من أجل التحكيم لدى محكمة العدل الدولية، كانت النتيجة ٢٠ صوتاً معه و٢١ صوتاً ضده. وهكذا قرر صوت واحد مصير فلسطين، وهو تصويت سياسي يخضع للأهواء والمصالح والابتزاز، لا حكم قانوني. حتى ان إخضاع هذه المادة للتصويت أمر جدلي، إذ كان يجب إحالة المادة إلى محكمة العدل الدولية من دون تصويت سياسي.

ثمة مفارقة أخرى: فقرار التقسيم مر في اللجنة السياسية بأكثرية نسبية، أما في الجمعية العامة فكان يقتضي، وفقاً للمادة ١٨ من الميثاق، موافقة أغلبية ثلثي الأعضاء المشتركين في التصويت، باعتباره قضية مهمة. وهذه الأكثرية لم تكن متوافرة. وتحت الضغط

---

(١) Sami Hadawi, *Palestine: Loss of a Heritage* (San Antonio, Tex.: Naylor, 1963), pp. 129-145.

وهي مستمدة من التقارير المرفوعة إلى الجمعية العامة.

الأمريكي أجّل اجتماع الجمعية العامة بسبب عيد رسمي في البلد المضيف أربعة أيام، تم خلالها ضمان تصويت الدول الثلاث، الفيليبين وليبيريا وهايتي فتحول موقفها من عدم تصويتها مع اللجنة السياسية الخاصة، إذ كانت ممتنعة أو ضد التقسيم، إلى تصويت مع التقسيم. وهكذا مر التقسيم.

لكن قرار التقسيم، وهو بمثابة شهادة ميلاد اسرائيل، حددت مواده شروط قيام اسرائيل. فالمادة ١٠ من القسم الأول من مشروع التقسيم ١٨١، تقضي بأن تضع الجمعية التأسيسية لكل دولة (أي الدولة اليهودية المقترحة والدولة العربية) دستوراً ديمقراطياً لدولتها، وأن تختار حكومة موقتة تخلف مجلس الحكومة الموقتة الذي عينته اللجنة الدولية لفلسطين (المنبثقة من الجمعية العامة للأمم المتحدة). وكان على الدستور كما تنص الفقرة (ب) من هذه المادة أن يضمن حقوقاً متساوياً لا تفريق بينها في القضايا المدنية. وهكذا فإن حق عرب فلسطين بالجنسية الفلسطينية يجب أن يضمنه دستور الدولة التي نشأت بموجب قرار التقسيم. لكن العكس هو الذي حدث[٢].

وهكذا وضعت الأسس والمناهج وشُرع في التنفيذ لتغيير معالم فلسطين تغييراً جذرياً، وفي طليعتها إفراغ فلسطين من سكانها العرب وهدم قراهم وتفريغ بلدانهم ومدنهم واحتلالها وتغيير اسمائها العربية.

أولاً: ١٩٤٨: مسؤولية البدء بالعدوان: الارهاب الصهيوني

إن الحقائق التي خلقتها الصهيونية على أرض الواقع وغيرت معالم فلسطين العربية وانعكست في الأمم المتحدة بالذات، كانت نتيجة للارهاب الصهيوني، ومسؤولية البدء بالعدوان أساسية في تقرير المسؤولية القانونية في القضاء على الحقوق العربية في فلسطين، كما حدث بالفعل وفق التاريخ الحقيقي على أرض الواقع. فما حدث كان نتيجة لما قامت به المنظمات الصهيونية الارهابية بين كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨ و١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨، أي قبل ستة أشهر من دخول الجيوش العربية فلسطين لانقاذ ما تبقّى. فدراسة علمية دقيقة للإرهاب الصهيوني تظهر أنه بدأ منذ قيام الحركة الصهيونية خارج فلسطين ثم داخلها مع بدء الهجرة اليهودية[٣]. والكثيرون ما زالوا يعتقدون أن العرب تحدوا قرار التقسيم وان الأمور سارت في مجراها الطبيعي في فلسطين في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧، تاريخ التصويت على التقسيم حتى ١٤ أيار/ مايو ١٩٤٨، يوم إعلان انشاء دولة اسرائيل.

---

(٢) George Joseph Tomeh, *Legal Status of Arab Refugees* (Durham, N.C.: Duke University, 1968), p. 115.

(٣) جورج طعمة، «مصادر دراسة الارهاب الصهيوني،» شؤون فلسطينية، العدد ٢٥ (أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣)، ص ٢٥ - ٥٠، و

Institute for Palestine Studies (IPS), *Who are the Terrorists? Aspects of Zionist and Israeli Terrorism,* IPS Monograph Series, no. 33 (Beirut: IPS, 1972).

وثمة من استنتج أن العرب جلبوا على أنفسهم خسارة حقوقهم. لكن الحقيقة هي خلاف ذلك. والتشديد على إثبات الحقائق التاريخية الموضوعية ليس وثيق الصلة بالموضوع الذي نبحثه فقط بل هو ضروري اليوم، وفي المستقبل القريب لإثبات الحق العربي ومحو المزاعم الخرافية الصهيونية. لقد أرفقت مع هذا البحث، كملحق أول له، لائحة بالمراجع الصهيونية الدولية، أي ما كتبه الصهيونيون والاسرائيليون عما قاموا به من أعمال ارهابية لطرد العرب من فلسطين قبل اعلان الدولة الصهيونية (اسرائيل) بستة أشهر. والدليل الذي لا يرقى إليه الشك بأن الصهيونيين كانوا البادئين بالعدوان قدمه مناحيم بيغن، بطل مذبحة دير ياسين، التي وقعت في ١٠ نيسان/ ابريل ١٩٤٨ في كتابه الثورة[٤]. فهو يروي كيف أن الهاغاناه ـ القوة المعترف بها للمؤسسة الصهيونية في فلسطين ـ ضمّت قواها إلى جماعة «اللرغخي» التي يترأسها بيغن، وتم توقيع اتفاق سري بين الوكالة اليهودية، بوصفها المرجع الأعلى للهاغاناه، وبين الأرغون تسفاي ليئومي للهجوم على العرب. هذا في وقت كانت الوكالة اليهودية تعلن تنصلها من الارهاب وكان هذا في كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨. وعندما كانت اللجنة الدولية المشكلة قانونياً بسلطة من الجمعية العامة لا تزال تسعى إلى تطبيق سلمي لمشروع التقسيم، كتب بيغن في فصل «غزو يافا»، التالي:

«عدا الشهور التي سبقت الغزو العربي [...] استمرينا بالقيام بهجمات داخل المنطقة العربية. غير أننا في الأيام الأولى من عام ١٩٤٨ كنا نشرح لضباطنا ورجالنا ان ما قمنا به لم يكن كافياً... كان أملنا يكمن في السيطرة على الأرض العربية». ويتابع في الصفحة ذاتها وفي الفقرة التالية «وفي نهاية كانون الثاني ١٩٤٨، وفي اجتماع لقيادة الأرغون اشترك فيه قسم التخطيط حددنا أربعة أهداف استراتيجية ١ ـ القدس، ٢ ـ يافا، ٣ ـ سهل اللد ـ الرملة، ٤ ـ المثلث».

وكانت خطة التقسيم تقضي بأن تكون القدس قسماً دولياً قائماً بذاته، ويافا جزءاً من الدولة العربية. وفي ١٠ نيسان/ ابريل قام بمذبحة دير ياسين. ويقول: «إن المذبحة أدت إلى حرب جنوني للعرب في فلسطين. ولم يتبقّ من ٨٠٠,٠٠٠ الذين كانوا يعيشون ضمن المنطقة الحالية لدولة اسرائيل سوى ١٦٥,٠٠٠ عربي». فمن هذه المنطقة وحدها هرب ما يزيد على ٦٣٥,٠٠٠ عربي[٥].

ويروي ناتانائيل لورخ بتفصيل عن كتابه حد السيف العمليات الارهابية التي قامت بها المنظمات الارهابية قبل قيام الدولة العبرية في طبريا، وحيفا، من الشمال إلى أقصى الجنوب، وإلى القدس. وهذه العمليات الارهابية بالأسماء العبرية هي «ناخون»، «يفتاغ»، «بن آمي»، «هاريل»، «جبوي»، «مكابي»، «بتشفوركه»، «خطة دالت»[٦]. وبعد أن تم

---

(٤) Menachem Begin, *The Revolt: Story of the Irgun* (New York: Schuman, 1951).

(٥) المصدر نفسه، ص ١٦٤، و٣٤٨ ـ ٣٧٢. إن القسم الأخير من هذا الكتاب، ص ٣٤٨ ـ ٣٨٠، يجب أن يصبح قسماً من اي تاريخ رسمي لتدريس قضية فلسطين ليُري الأجيال العربية الناشئة أو الصاعدة كيف تم اغتيال الحق العربي من قبل الارهاب الصهيوني.

(٦) المصدر نفسه، ص ٨٧ وما بعد، و Netanel Lorch, *The Edge of the Sword* (New York: Putnam Sons, 1961), pp. 87-130.

لاسرائيل والصهيونية العالمية ما تريدان أخذتنا تطالبان العرب باسم الواقعية و «السلام» (الاسرائيلي طبعاً) و «التسوية» و «الأمر الواقع»، أن يعترفوا بهذه الانجازات «الخارجة على القانون» وأن يقبلوا من دعوا أنفسهم بالارهابيين المتآمرين على أنهم الورثة الشرعيون للحقوق العربية التي اغتالوها. يقول مؤلف الهاغاناه «لقد كنا متآمرين خارج القانون، ومع ذلك كنا نطيع ما هو قانون أعلى بالنسبة إلينا»(٧).

والشهادات الأمريكية والاسرائيلية والغربية الواردة في الوثائق السرية التي أبيح حق الاطلاع عليها سواء في الخارجية الأمريكية أو في الخارجية الاسرائيلية للأعوام ١٩٤٧ إلى ١٩٤٩ ـ ثبت ما تقدم، بل أكثر منه. وفي مقال نشره إرسكين تشايلدز، وهو كاتب انكليزي قام بتحقيقات دقيقة حول الفلسطينيين العرب، كتب في «سبكتيتر» ما يلي: «الخرافة القائلة إن اللاجئين العرب فروا لأن الاذاعات الأمريكية والبريطانية لم تُظهر أنه كان هناك أية نداءات من هذا النوع، بل على العكس صدرت أوامر لعرب فلسطين بالبقاء في أمكنتهم»(٨).

١ ـ اغتيال الوسيط الدولي الكونت فولك برنادوت

نعود إلى وثائق الأمم المتحدة ووقائعها لأنها تثبت كل ما تقدم من الحقائق، حيث كتب برنادوت في تقريره المرفوع إلى الجمعية العامة بتاريخ ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٨ (Doc A/648) ما يلي: «إن أية تسوية لا يمكن أن تكون عادلة وكاملة ما لم يتم الاعتراف بحق اللاجىء العربي في العودة إلى المنزل الذي طرد منه... وإنه ضد مبادىء العدالة أن ننكر على ضحايا النزاع الأبرياء، الحق في العودة إلى منازلهم في وقت يتدفق المهاجرون اليهود إلى فلسطين ويشكلون في الواقع وعلى الأقل خطر استبدال دائم للاجئين العرب الذين لهم جذورهم في الأرض منذ قرون». وطالب الوسيط الدولي بإعادة النقب إلى الدولة العربية، وبأن تكون القدس جزءاً منها كما جاء في قرار التقسيم. ومن أجل وقفة الحق هذه دفع الوسيط الكونت برنادوت حياته ثمناً. ففي ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٨ اغتالته العصابة الارهابية «ليخي» وهي تابعة بلاغوت بمعرفة من بيغن وشامير.

واجتمع مجلس الأمن الدولي في اليوم ذاته وصوّت بالاجماع على القرار ٥٧ (١٩٤٨)، معرباً عن الصدمة العنيفة لاغتيال الكونت برنادوت. وندد بالارهاب الاسرائيلي بصراحة منقطعة النظير. وقد نص القرار(٩):

«وقد أُصيب بصدمة عنيفة لموت وسيط الأمم المتحدة بفلسطين الكونت فولك برنادوت، الفاجع، نتيجة عمل جبان اقترفته جماعة مجرمة من الارهابيين في القدس بينما كان ممثل الأمم المتحدة يؤدي مهمته سعياً للسلام في الأرض المقدسة [...] يقرر الطلب من الأمين العام ابقاء علم الأمم المتحدة منكساً ثلاثة أيام».

---

(٧) Munya Mardor, *Strictly Illegal (Haganah)*, (New York: American Library, 1964), p. 230.

(٨) *Spectator* (London), 12/5/1961.

(٩) George Joseph Tomeh, ed., *United Nations Resolutions on Palestine and the Arab-Israeli Conflict, 1947-1974*, 5th ed. (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1975).

وهكذا تضمّن قرار مجلس الأمن الصادر قبل أربعين سنة اعترافاً بالارهاب الاسرائيلي.

وبعد ذلك بشهر واحد صوّت مجلس الأمن على القرار رقم ٥٩، وجاء فيه: «إن الحكومة الإسرائيلية الموقتة لم تقدّم حتى هذا التاريخ أي تقرير إلى مجلس الأمن أو إلى الوسيط الدولي بالوكالة [الذي حل محل الكونت برنادوت، وهو رالف بانش] يتعلق بالتحقيق بالاغتيال من قبل الارهابيين. وذكر رد الحكومة والسلطات المعنيّة بأن جميع الالتزامات والمسؤوليات التي تترتب عليها يجب أن تنفّذ كاملة وبنية حسنة» إن هذه النصوص الدولية الرسمية التي تثبت اجرام اسرائيل وارهابها لا تحتاج إلى تعليق.

٢ ـ حق اللاجئين العرب في العودة أو التعويض وإنشاء لجنة التوفيق الدولية

شهدت نهاية العام ١٩٤٨ تطوراً مهماً، هو تصويت الجمعية العامة على القرار بتاريخ ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨ الذي عالج النواحي القانونية لوضع اللاجئين العرب بين أمور أخرى، وحدّد بعضاً من حقوقهم الأساسية آخذاً بعين الاعتبار التقرير الأخير الذي قدّمه الوسيط الكونت برنادوت. وقد تضمنت الفقرة (١١) من هذا القرار **الاعتراف بحق العودة أو التعويض للاجئين العرب.**

وأورد في ما يلي نصها الكامل نظراً إلى أهميتها، ولأنها أصبحت أساساً لكل قرار اتخذ بشأن اللاجئين كما أكدتها الجمعية العامة في جميع قراراتها المتخذة خلال الأربعين سنة الماضية وهي التالية:

«إن اللاجئين الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم وأن يعيشوا بسلام مع جيرانهم يجب أن يُسمح لهم بذلك في أقرب فرصة ممكنة، ويجب أن يدفع تعويض لأولئك الذين لا يختارون العودة كما يجب أن يعوض عن الخسائر أو الاضرار بالممتلكات وفقاً لمبادىء القانون الدولي أو العدالة من قبل السلطات والحكومات المعنية».

وأنشأ القرار نفسه لجنة توفيق في فرنسا وتركيا وأمريكا ما زالت قائمة حتى اليوم، هدفها تطبيق الفقرة المذكورة «السعي لتسهيل اعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد، واعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك دفع التعويضات»، وبالمحافظة على الاتصال الوثيق، بمدير اغاثة الأمم المتحدة، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة في منظمة الأمم المتحدة. وقد شهد عام ١٩٤٩ تطورين مهمين:

١ ـ في ١١ أيار/ مايو صوتت الجمعية العامة على القرار رقم ٣٩٣ (الدورة ٥) بناء على توجيه مجلس الأمن، لقبول اسرائيل عضواً في الأمم المتحدة بعد أن كان قد رُفض طلبها الأول الذي قدمته في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨، لخرقها مرتين اتفاقات الهدنة مع العرب، وتوسعها على حساب العرب في الأراضي العربية. فكانت اسرائيل بحاجة إلى إثبات، وفقاً للميثاق، انها دولة محبة للسلام. وعلى ذلك وقّعت في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٤٩ اتفاقية الهدنة مع مصر، وعادت فقدمت طلباً للعضوية في المنظمة الدولية، بعد أن اعتبرت اتفاقية الهدنة مع مصر «شهادة حسن سلوك». وفي ١١ أيار/ مايو ١٩٤٩ صوتت الجمعية العامة، كما تقدمت الإشارة، على قبول اسرائيل عضواً في الأمم المتحدة قبولاً مشروطاً

بتنفيذها قرارات الأمم المتحدة، وفقاً للتعهد الذي قدّمه مندوبها الدائم ابا ايبان، بناء على تعليمات حكومته وهو القبول الوحيد المشروط لدولة عضو في المنظمة الدولية بين جميع الدول الأعضاء. وقد جاء في الفقرة ٤ من القرار رقم ٢٧٣ (الدورة ٣) أن الجمعية العامة «أخذت بعين الاعتبار تصريح حكومة اسرائيل بأنها تقبل دون تحفظ التزامات ميثاق الأمم المتحدة، وتلتزم بالمحافظة عليها منذ اليوم الذي تصبح فيه عضواً في الأمم المتحدة».

وفي أيار/ مايو ١٩٤٩ تم توقيع اتفاق لوزان تحت اشراف لجنة التوفيق الدولية، ولأهميته التاريخية أورد نصه التالي:

«إن لجنة التوفيق من أجل فلسطين، التابعة للأمم المتحدة، حرصاً منها على أن تحقق بأسرع وقت ممكن أهداف قرار الجمعية العامة الصادر في ١١ أيار/ مايو ١٩٤٨، بشأن مسائل الحدود وغيرها، قد اقترحت على وفد اسرائيل وعلى وفود الدول العربية، أن يصار إلى اتخاذ «وثائق العمل» المربوطة طيه، كأساس للمباحثات مع اللجنة».

وربطت إلى هذه الوثيقة خريطة لفلسطين تضمنت الحدود التي رسمها قرار التقسيم للجمعية العامة رقم ١٨١ الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ والذي اتخذ أساساً للمباحثات مع اللجنة.

وما حدث بعد ذلك، وصفته لجنة التوفيق في التقرير الثالث حول تقدم أعمالها، قالت: «لقد وفر اتفاق أيار ١٩٤٩ نقطة انطلاق واطاراً للبحث في مسائل الحدود» وقد تقدم وفد اسرائيل بمقترحات حولها، طالباً اعتبار الحدود الدولية لفلسطين الواقعة تحت الانتداب حدوداً لإسرائيل، وعندما احتجت الوفود العربية، على أساس أن هذا الاقتراح يشكل خرقاً من اسرائيل لشروط الاتفاق الموقع في ١٢ أيار/ مايو أجاب الوفد الاسرائيلي: «إنه لا يمكن قبول توزيع معيّن للأرض اتفق عليه عام ١٩٤٧ كمقياس لتسوية مسألة الحدود في الظروف الحاضرة».

هذا ما صرحت به اسرائيل عام ١٩٤٩ بعد توقيعها بروتوكول لوزان كوثيقة دولية صادرة عن لجنة التوفيق الدولية. وهكذا نرى ـ نحن في عام ١٩٨٨ ـ كيف أن خارطة اسرائيل قد تغيرت ثلاث مرات ما بين عامي ١٩٤٧ و١٩٤٩، وكيف ستكون النتائج النهائية عندما يتحدث قادة اسرائيل عن تحديد الأرض التاريخية لدولتهم.

وضروري هنا أن نركز على التوسع الذي قامت به اسرائيل في هجومين عسكريين في عامي ١٩٤٨ و١٩٤٩. فخرقاً لقرار التقسيم بل وخرقاً لاتفاقات الهدنة التي عقدتها اسرائيل مع الأقطار العربية المجاورة استولت اسرائيل على ١٤٠٠ ميل مربع زيادة على ما خصصه لها قرار التقسيم. وسنت اسرائيل تشريعاً أجازت فيه لنفسها الاستيلاء على أملاك اللاجئين العرب المنقولة وغير المنقولة، كما استباحت مصادرة واستملاك أراضٍ عربية أخرى سواء كان أصحابها لاجئين أو غير لاجئين.

والأرقام التالية تظهر فداحة الظلم الذي لحق باللاجئين، فمن أصل ٣٧٠ مستوطنة أقامها اليهود بين عام ١٩٤٨ وعام ١٩٥٣ فإن ٣٥٠ منها أقيمت على أملاك الغائبين.

وفي عـام ١٩٥٤ كان أكـثر من ثلث سكـان اسرائيـل يعيشـون عـلى أراضي الغـائبـين العرب، وفي أملاكهم.

واستقـر ثلث المهاجـرين اليهود الجـدد الـذين بلغ عـددهم حتى تلك السنـة (١٩٤٩) ٢٥٠ ألفاً، في مدن تركها العرب، كيافا وعكا واللد والرملة وبيسان ومجدل، ويدخل في ذلك ٣٨٨ بلدة وقرية تركها العرب، وأقسام كبيرة من ٩٤ بلدة ومدينة أخرى تتضمن تقريباً جميـع الأبنية في اسرائيل. وهناك أكثر من عشرة آلاف مخزن ومتجر ومحل عمل تركت لليهود.

وفي عـام ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ انتجت المزارع العـربية التي استـولت عليها اسرائيـل مليون صنـدوق فواكـه صدّرت اسرائيـل منـها ٤٠٠٠ ألـف صنـدوق. ويلغ دخـل مـا صُـدِّر من الفـواكه من الممتلكـات العـربيـة فقط ١٠ بـالمـائـة من النقـد الأجنبي الـذي حصلت عليـه اسرائيل.

وفي عام ١٩٥١ شملت النواحي المتروكة للغائبين ٩٥ بالمائة من جميع مزارع الزيتون في اسرائيـل و٤٠ ألف دونم من الكرمـة و١٠٠٠٠٠ دونم من بساتـين فـواكـه أخـرى مـا عـدا الحمضيات[١٠].

وبعـد، أليس هذا هـو ما يقـع اليـوم تحت أنـظارنـا في الضفـة الغـربيـة وقـطاع غـزة والجـولان، وهي الأراضي العربيـة المحتلة؟ إن السؤال القانـوني الذي ينشـأ هو التـالي: هل يمكن لحكم القوة أو لحكم قائم على القوة أن يعطل حقاً قانونياً؟

هـل يعطي الغـزو للغازي صـك تملّك شرعياً لـلأرض التي احتلها؟ أجـاب القانـوني فيليب مارشل، الأمريكي الجنسية، عن هـذا السؤال بما يـلي: «إن الاحتلال العسكـري بذاتـه لا يعطي صفة تملك شرعي أو يزيل أمـة... وطالما أن الشعب لا يقبل الغـزو الفكري، وطـالما يستـطيع التعبـير بشكـل أو بآخـر عن ارادته الثـابتة بـاستعادة حريته، فـإن سيادتـه تستمر حتى إذا انتقص منهـا أو أغمطت إلى حين».

ثانياً: قضية فلسطين تصبح قضية لاجئين في الأمم المتحدة

عام ١٩٥١ ـ ١٩٥٢، ونتيجة لمناورة اسرائيلية في الجمعيـة العامة، طوي بنـد فلسطين كبند مستقل على جدول أعمال الجمعية العامة وحل مكانه بند «التقـرير السنـوي لمديـر وكالـة اللاجئين العرب من فلسطين». وهكذا على الرغم من التحدث عن قضيـة فلسطين في لجـان المنظمة إلّا أن القرارات التي صوّت عليها كانت حول قضية اللاجئين.

وفي عام ١٩٧٤ أعادت الجمعية العامة، نتيجة لأبحاث نشرت في الموضوع، إدراج بند فلسطين، وعادت القضيـة قضية شعب ينـاضل من أجـل استرجـاع أرضه وحقـوقه وتغـيرت

(١٠) Hadawi, *Palestine: Loss of a Heritage*, p. 52 and above.

نوعية القرارات وتحديد الحقوق العربية الثابتة غير القابلة للتصرف. لكن شرعية هذه الناحية بالذات تستوجب بحثاً طويلاً مفصلاً قائماً بذاته[11].

ومع وقوع العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ على مصر أثبتت اسرائيل بشكل سافر أنها ليست حليفة للاستعمار فحسب، بل خادمته ومنفذة أهدافه. كان غرضها تحطيم يقظة مصر وقيادتها لمسيرة القومية العربية والقضاء على حركة التحرر القيادية للعالم الثالث، إذ حاولت مصر بقيادة الرئيس عبد الناصر التحرر من آخر مظاهر الهيمنة الغربية على بلادها. فكانت اسرائيل الذراع الطويلة التي حاولت وقف المسيرة العربية سنة ١٩٦٧ (القرار ٢٤٢) كتسوية شاملة. ويطالع القارىء، كملحق لهذا البحث، النص الكامل للقرار ٢٤٢، فقد تضمنت ديباجته مبدأ عدم قبول حيازة أراض بالقوة، كما ورد ذلك في نص الميثاق. وأكدت الفقرة الأولى منه تطبيق المبدأين التاليين:

١ ـ انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي التي احتلت في النزاع الأخير.

٢ ـ انهاء جميع الاعتداءات وحالات الحرب واحترام سيادة كل دولة في المنطقة وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

كما أكدت مادته الثانية:

أ ـ ضمان حرية الملاحة عبر الممرات الدولية في المنطقة.

ب ـ تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج ـ اقامة مناطق منزوعة السلاح.

وأخيراً طلب من الأمين العام تعيين مبعوث خاص يتوجه إلى الشرق الأوسط ليقيم اتصالات مع الدول المعنية من أجل تشجيع الاتفاق ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لنصوص القرار.

على أنه قبل انجاز مختلف المواقف التفاوضية من هذا القرار الذي تم التصويت عليه في ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٧ كانت قد انقضت ستة أشهر بين تصويت مجلس الأمن على أول قرار بوقف اطلاق النار في ٦ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ كخطوة أولى. وقد عملت هذه الأشهر الستة على تجميد الموقف لمصلحة اسرائيل ووضعت في يدها أقوى الأوراق للمساومة

---

(١١) شرحت هذا الموضوع الخطير في أبحاث ثلاثة. هي: أ ـ كيف طويت قضية فلسطين في جدول أعمال الأمم المتحدة. ب ـ وحدها قضية فلسطين أخضعت صياغتها لتزييف وشطب. ج ـ المطلوب اعادة ادراج قضية فلسطين كبند مستقل على جدول أعمال الأمم المتحدة.

وقد نظر مجلس الجامعة العربية في الموضوع في آب/ اغسطس ١٩٧٤ واتخذ قراراً طلب بموجبه من المجموعة العربية في الأمم المتحدة طلب إعادة إدراج «بند فلسطين» وقد تم ذلك فعلاً في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤.

وفرض ما تريد. وعندما تبيّن أن مجلس الأمن قد عجز تماماً عن ردع المعتدي وارغامه على الانسحاب إلى الخطوط التي شن هجومه منها في ٥ حزيران/ يونيو، طلب الاتحاد السوفياتي عقد دورة طارئة استثنائية خاصة في ١٣ حزيران/ يونيو للجمعية العامة.

وقد افتتحت في ١٧ واستمرت حتى ٢١ تموز/ يوليو ١٩٦٧ لبحث الوضع في الشرق الأوسط نظراً إلى استيلاء اسرائيل على مساحات شاسعة من أراضي ثلاثة بلدان أعضاء في المنظمة، ومن أجل تصفية العدوان الاسرائيلي. وقدمت مشاريع عدة من الاتحاد السوفياتي والدول الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية اختلفت في التفاصيل ولكنها اجمعت كلها على طلب انسحاب الجيوش الاسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة، كما أكدت ايمانها بأن من المستحيل إقامة مجتمع دولي يحكمه القانون مع وجود الاحتلال بالقوة.

لكن أمريكا وضعت كامل قوتها من أجل إفشال جميع المشاريع في الجمعية العامة، كما فعلت في مجلس الأمن من قبل. ولو نحن أخذنا المشروعين اللذين نالا أكثر الأصوات في الجمعية العامة نجد أن أغلبية الدول الأعضاء كانت تطالب بالانسحاب. بكلمة أخرى، إن الارادة العامة لدى الأغلبية في الجمعية العامة حينذاك كانت تطالب بالانسحاب.

وفي ما يلي، ما كتبه المستشار الأول في القانون الدولي للوفد الأمريكي الدائم لدى الأمم المتحدة جون لورنس هارغريف، بعد أن استقال من الوفد، قال: «إن المادة ٥١ من الميثاق واضحة في أن استعمال القوة كحق لا يجوز إلاّ إذا تعرضت الدولة لهجوم مسلح، ولم يقم الدليل قط أن اسرائيل تعرضت إلى مثل هذا الهجوم. أما حجتها في الحرب الوقائية فلا أعرف أي عضو آخر في الأمم المتحدة لجأ إلى المادة ٥١ لتبرير حرب كالحرب التي شنتها. ولو افترضنا جدلاً أن حشد جيوش مصر في سيناء واغلاق المضائق كان تهديداً لها، فحربها الخاطفة أزالت هذا التهديد، ولم يعد هناك ثمة مبرر لبقائها في الأراضي الواسعة التي احتلتها وانعدم حقها تماماً في أن توجد على أرض أجنبية. إن المنظمة، نتيجة للموقف الأمريكي، عجزت عن فرض سلطتها حين طالبت بوقف إطلاق النار من دون تراجع»[١٢]. ويتابع فيقول: «إن الخيارات التي أرغمت عليها الأمم المتحدة بضغط أمريكا لم تكن قانونية قط، ولكنها أرادت استغلال الانتصار الاسرائيلي إلى أبعد حد ممكن».

وهناك سبب آخر وهو أن الوضع الداخلي في أمريكا لم يكن ليقنعها بعكس ذلك.

إن الطلب بانسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة، الذي كان في حزيران/ يونيو ١٩٦٧ مطلباً لأغلبية الدول الأعضاء أصبح بعد ستة أشهر أي في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧ تنازلاً من قبل اسرائيل وحليفتها أمريكا، التي ساندتها وأيدتها إلى أقصى حدود التأييد والمساندة.

حتى جاء القول بالانسحاب تنازلاً ضمن حدود، بدليل عدم ورود «ال» التعريف قبل «أراضٍ» في النص الانكليزي وورودها بالنصين الفرنسي واللاتيني، الأمر الذي أفسح مجالاً

---

(١٢) انظر مجلة: كانساس للقانون الدولي (ربيع ١٩٧١)، ص ٣٦٧.

للجدل ولمواقف متباينة ومتعارضة ينقض بعضها البعض كما سنرى.

فهل كان مجلس الأمن يطالب بالانسحاب من جميع الأراضي المحتلة بعد ٥ حزيران/ يونيو أو من «أراضٍ» محتلة؟ مقابل مبدأ الإنسحاب ذهبت كل من أمريكا واسرائيل إلى أن القرار طالب العرب بإنهاء جميع حالات الحرب والإقرار بحق إسرائيل في ضمانات الأمن الأساسية وفقاً للميثاق، وحرية الملاحة لإسرائيل في الممرات الدولية. وأما ما يتعلق بمشكلة فلسطين فقد طلب إلى اسرائيل أن تقبل مبدأ تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، فأين هو التفسير الحقيقي للقرار ٢٤٢ وما هو هذا التفسير؟

ثالثاً: القرار ٢٤٢: حالة دراسة في الإبهام الدبلوماسي

قبل أن يوضع القرار ٢٤٢ للتصويت في مجلس الأمن، طلب مندوب سوريا الدائم الكلام ولم يكن عضواً في مجلس الأمن، ولكن كطرف أساسي في النزاع ـ فألقى بياناً أشار فيه إلى غموض القرار واختلاف أحكامه، والتفسيرات المتناقضة التي يمكن أن تعطى لمقدمته أو ديباجته ومختلف المواد الواردة فيه.

فلو أخذنا قضية الإنسحاب من الأراضي العربية، هل يكون الإنسحاب استناداً إلى ما أكدته المقدمة وهو المبدأ الذي قام عليه الميثاق بحيازة أرض بالقوة، أم أنه كما ورد في الفقرة الأولى من المادة الأولى أي «انسحاب القوات الاسرائيلية المسلحة من جميع الأراضي التي احتلت في النزاع الأخير».

والحدود التي تنسحب إليها القوات الاسرائيلية يجب بالضرورة ألّا تكون الخطوط التي شنت اسرائيل هجومها منها صباح ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وكيف تعرّف الحدود الآمنة المعترف بها التي نصت عليها الفقرة (ب) من المادة (١) من القرار؟

يقول إن ما يمكن أن ينشأ من تفسيرات متناقضة حول تفسير هذه المواد وعلاقة بعضها ببعض، قد يؤدي إلى إبهام يمكن لاسرائيل أن تعيش معه لعشرات السنين المقبلة، وهي تستفيد من غموضه، وتنفذ سياستها في الأمر الواقع والتوسع. وأما ما ورد في الفقرة (ب) من المادة (٢) من القرار عن «تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين»، فهل هذا كل ما انتهت إليه قضية فلسطين؟ ناهيك عن أن الشعب الفلسطيني غائب كلياً عن المجلس في هذه الساعة التي يتقرّر فيها مصيره.

ثم تم التصويت بالاجماع على مشروع القرار الذي أصبح قراراً وفقاً للميثاق. وطبقاً لما جرت عليه العادة، أخذ كل مندوب يشرح تصويته وفهمه للقرار، فظهرت المواقف المتباينة التالية:

١ ـ الموقف الأمريكي ـ الاسرائيلي: الإنسحاب لن يكون من جميع الأراضي المحتلة وإنما من «أراضٍ» فقط وفقاً لما ورد في النص الانكليزي. وأما حدود ٥ حزيران/ يونيو فلن تعود اسرائيل إليها مطلقاً.

والحدود الآمنة حدود جديدة تماماً يتم الاتفاق عليها بالتفاوض المباشر. هذا مع انهاء حالة الحرب واعطاء حرية الملاحة في الممرات الدولية وابرام سلام دائم دون شروط مسبقة. وأما قضية فلسطين فهي ليست موضع بحث وتعالج قضية اللاجئين كما كانت تعالج من قبل.

٢ ـ أكد مندوب الاتحاد السوفياتي ما ورد في ديباجة القرار، أي مبدأ عدم حيازة الأراضي بالقوة وضرورة الانسحاب من جميع الأراضي التي احتلتها اسرائيل نتيجة لحرب ٥ حزيران/ يونيو وتصفية آثار العدوان الاسرائيلي.

٣ ـ قال رئيس مجلس الأمن مندوب مالي والمندوب الفرنسي انهما صوّتا على النص الفرنسي للقرار، وإن هذا النص يتضمن «أل» التعريف أمام الأراضي العربية المحتلة ومثله النص اللاتيني وكلتاهما لغة رسمية للمجلس، وبالتالي فالإنسحاب يجب أن يكون من جميع الأراضي المحتلة ولحدود ٥ حزيران/ يونيو وأي تعديل طفيف لهذه الحدود لا يمكن أن يكون إلا بالاتفاق والتفاهم.

٤ ـ وذهب إلى مثل ذلك المندوب الهندي في المجلس، كما أن مندوب البرازيل كان في تفسيره مؤيداً لموقف امريكا واسرائيل. أما مندوب الأرجنتين فأخذ موقفاً وسطاً بين الموقفين السابقين ومندوب نيجيريا أيد مندوب مالي ومندوب اليابان اتخذ موقفاً أقرب منه للموقف الأمريكي.

وهكذا بدت في الجلسة ذاتها ستة مواقف في تفسير القرار ٢٤٢ وانعكست هذه التناقضات الصارخة في المواقف التي اتخذتها الأطراف المتفاوضة مع الوسيط الدولي السفير غونار يارنغ الذي عيّنه الأمين العام يو ثانت للتفاوض مع الأطراف في النزاع. واستغلت اسرائيل الابهام في القرار كما فعلت في جميع القرارات السابقة لايجاد حل سلمي للنزاع العربي ـ الاسرائيلي[١٣].

الخلاصة والنتائج والحقوق العربية التي أقرتها المنظمة

على الرغم من جميع العقبات والمؤامرت الاسرائيلية داخل المنظمة الدولية وخارجها، فقد ثابرت هذه الأخيرة على تأكيد الحقوق الثابتة للشعب العربي الفلسطيني خلال أربعين سنة في الجدول والمناقشة تخللتها خمس حروب على الأقل. وتأكيد هذه الحقوق، سار وفقاً للخطوات التالية:

---

(١٣) إن أفضل مرجع عن غموض وتناقضات القرار رقم (٢٤٢) هو محضر مجلس الأمن رقم (١٣٨٢)، بتاريخ: ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧، الذي تضمّن المناقشات حول القرار، وقبل التصويت عليه ثم التصويت وشرح التصويت. انظر أيضاً حول مهمة يارنغ، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن رقم (١٠٩٢٩)، في أيار/ مايو ١٩٧٣.

١ ـ الانطلاق من الاعتراف بأن اللاجئين العرب من فلسطين شعب يجمع الخصائص القومية التي تكوّن شعباً قائماً بذاته، وكشعب يتمتع بمجموعة الحقوق.

٢ ـ هذه الحقوق أساسية ثابتة لا يمكن التخلي عنها للآخرين، ولا يمكن اغتصابها من قبل أي شعب آخر. وهم متساوون في هذه الحقوق مع جميع الشعوب الأخرى.

٣ ـ أول هذه الحقوق، حق تقرير المصير دون تدخّل خارجي، وبالتالي حق السيادة على الأرض العربية التي لم يتنازلوا عن ملكيتها قط رغم الاحتلال.

٤ ـ حق النضال من أجل استعادة هذا الحق من مغتصبيه إسوة بجميع الشعوب الأخرى التي عانت الاستعمار الاستيطاني.

٥ ـ حق العودة غير المشروط للنازحين (بعد حرب ١٩٦٧).

٦ ـ الاعتراف بهذه الحقوق وممارستها شرط لازم ضروري لإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط وتوطيد دعائمه.

٧ ـ الحق في الاستقلال والسيادة الوطنية.

وتعترف المنظمة بأن الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في إقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط.

وفي منعطف عام ١٩٧٥ صوتت الجمعية العامة على القرار رقم ٣٣٧٩ في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر نقتطف منه الفقرة التمهيدية الأخيرة التي نصت على ما يلي:

«تأخذ الجمعية العامة بعين الاعتبار الإعلان السياسي والاستراتيجية لتقوية السلام والأمن الدوليين، والمساعدة المتبادلة بين دول عدم الانحياز التي أقرها مؤتمر وزراء الخارجية للدول غير المنحازة المنعقدة في ليما، عاصمة البيرو، من ٢٥ إلى ٣٠ آب/ اغسطس ١٩٧٥، الذي دان باقي العبارات الصهيونية كتهديد للأمن والسلم العالميين، وطلب من جميع البلدان معارضة هذه الأيديولوجية العرقية والاستعمارية».

كما نقتطف الفقرة التنفيذية الوحيدة التي نصت (أن الجمعية العامة):

«١ ـ تقرر أن نسجل للتاريخ أن الفضل في هذا القرار وطرحه ونجاحه يعود إلى المفكر المناضل المرحوم الدكتور فايز صايغ الذي قدّم حياته في سبيل نضاله عن قضية فلسطين، كما يقدم أبطال الحجارة اليوم في الانتفاضة المباركة أرواحهم قرابين لهذه القضية العربية المقدسة».

ملحق رقم (٦ ـ ١)
قـرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) لسنـة ١٩٦٧ في ٢٢ تشرين الثـاني/ نوفمبر ١٩٦٧

إن مجلس الأمن،

إذ يعرب عن قلقه المستمر للوضع في الشرق الأوسط،

وإذ يؤكد كذلك أن الدول الأعضاء قد تعهدت، بقبولها ميثاق الأمم المتحـدة، الالتزام بالعمل وفقاً للمادة الثانية من الميثاق،

١ ـ يؤكـد أن تطبيق مبـادىء الميثاق يقتضي إقـرار سلام عـادل ودائم في الشرق الأوسط، ويستوجب تطبيق المبدأين التاليين:

أ ـ انسحاب القوات الاسرائيلية المسلحة من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير،

ب ـ انهاء كل ادعاءات وحالات الحرب، واحترام سيادة كـل دولة في المنطقة وسـلامة أراضيها، واستقلالها السياسي، وحقها في أن تعيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها حرة من أعمال القوة أو التهديد بها،

٢ ـ ويؤكد كذلك ضرورة:

أ ـ ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة،

ب ـ تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين،

ج ـ ضـمان حرمـة الأراضي والاستقـلال السيـاسي لكـل دولـة في المنـطقـة عن طـريق إجراءات، من بينها اقامة مناطق منزوعة السلاح،

د ـ ضـمان حـرمـة الأراضي والاستقـلال السيـاسي لكـل دولـة في المنـطقـة عن طـريق إجراءات، من بينها اقامة مناطق منزوعة السلاح،

٣ ـ يُطلب إلى الأمين العـام أن يعيّن منـدوباً خـاصاً ليتـوجه إلى الشرق الأوسط ليجـري اتصالات بالدول المعنية للمساعدة في التوصل إلى اتفاق، والمساهمة في الجهود لتحقيق تسـوية سلمية مقبولة وفقاً لأحكام هذا القرار ومبادئه.

٤ ـ يُطلب إلى الأمين العـام تقديم تقـرير إلى مجلس الأمن عن عمـل الممثـل الخـاص في أقرب وقت ممكن.

قائمة المراجع عن الارهاب الصهيوني الاسرائيلي

المصادر الأولية

Allon, Yigal. *The Making of Israel's Army*. London: Bantam Books, 1971.

Avner. *Memoirs of an Assassin: Confessions of a Stern Gang Killer*. New York: Thomas Yoseloff, 1959.

Bar Zohar, Michael. *The Avengers*. London: Barker, 1968.

The Hunt for German Scientists. New York: Hawthorn Books, 1967.

Begin, Menachem. *The Revolt: Story of the Irgun*. New York: Schuman, 1951.

Cohen, Dov. *The Conquest of Acre Fortress*. Tel Aviv: Hadar Publishing House, 1962.

Cohen, Geula. *Women of Violence: Memoirs of a Young Terrorist, 1943-1948*. New York: Holt, Rinehart and Winston, 1966.

Davis, Mac. *Jews Fight Too*. New York: Hebrew Publishing Co., 1945.

Dekel, Ephraim. *Shai: The Exploits of Hagana Intelligence*. New York: T. Yoseloff, 1959.

Dinour, Ben Zion. *Sepher Toldot Ha-Haganah*. Tel Aviv: Ma'arachot, 1959. (in Hebrew)

Frank, Gerold. *The Deed: the Assassination of Lord Moyne*. New York: Simon and Schuster, 1963.

Gil'Ad, Zerubbavel. *Sepher Ha-Palmach: Ha-Quibbutz Ha-Meuchad*. Tel Aviv: [n.pb.], 1953-1954. (in Hebrew)

Golany, B. *«Statehood on Zionism»: What the Herut Revisionist Movement Stands for*. New York: The Blue-white Pocket Library, 1958.

Gruber Ruth. *Destination Palestine: The Story of the Haganah Ship Exodus, 1947*. New York: Current Books, 1948.

Jabotinsky, Vladimir. *The Story of the Jewish Legion*. New York: Bernard Ackerman, 1945.

Katz, Samuel. *Days of Fire*. London: Allen, 1968.

Lorch, Netanel. *The Edge of the Sword*. New York: Putnam Sons, 1969.

Mardor, Munya. *Strictly Illegal (Haganah)*. New York: American Library, 1964.

Stone, Isidor F. *Underground to Palestine: Reflections and Meditations, Thirty Years After*. New York: Boni and Gaer, 1946.

Suhl, Yuri (ed.). *They Fought Back: The Story of the Jewish Resistance in Nazi Europe*. London: Maggibbou and Kee, 1968.

Sepher Hashomer. Tel Aviv: Davar, 1936. (in Hebrew)

Tushnet, Leonard. *To Die with Honor: The Uprising of the Jews in the Warsaw Ghetto*. New York: Citadel Press, 1965.

المصادر الثانوية

Avnery, Uri. *Israel without Zionists: A Plea for Peace in the Middle East.* New York: Macmillan, 1968.

Ben-Gurion, David. *Israel: Years of Challenge.* New York: Holt, Rinehart, 1963.

Ben-Shaul, Mosheh (ed.). *Generals of Israel.* Tel Aviv: Hadar Publishing, 1968.

Bernadotte, Folke. *To Jerusalem.* London: Hodder and Stoughton, 1951.

Davis, John H. *The Evasive Peace: A Study of the Zionist-Arab Problem.* London: Murray, 1968.

Institute for Palestine Studies. *Who are the Terrorists? Aspects of Zionist and Israeli Terrorism.* Beirut: IPS, 1972. (IPS Monograph Series, no. 33)

Khane, Meir, Joseph Churba and Michael King. *The Jewish State in Vietnam.* New York: Crossroads Publishing Co., 1967.

Kimche, Jon and David Kimche. *A Clach of Destinities: The Arab-Jewish War and the Founding of the State of Israel.* New York: Praeger, 1960.

Lilienthal, Alfred M. *What Price Israel.* Chicago, Ill.: Regnery Co., 1953.

Menuhin, Moshe. *The Decadence of Judaism in Our Time.* New York: Exposition Press, 1965.

Perlmutter, Amos. *Military and Politics in Israel: Nation-Building and Role Expansion.* London: Frank Cass, 1969.

Robnet, George W. *Conquest Through Immigration: How Zionism Turned Palestine into a Jewish State.* Pasadena, Calif.: Institute for Special Research, 1968.

Sherf, Zeev. *Three Days.* London: Allen, 1962.

Slater, Leonard. *The Pledge.* New York: Simon and Schuster, 1970.

Sykes, Christopher. *Crossroads to Israel.* Cleveland, Ohio: World Publishing Co., 1965.

Tuchman, Barbara. *Bible and Sword: England and Palestine from the Bronze Age to Balfour.* New York: Minerva Press, 1968.

Zukerman, William. *Voice of Dissent: Jewish Problems, 1948-1961.* New York: Bookman Associates, 1964.

المناقشات

١ - وليد قمحاوي

أتوجه بالتقدير، كل التقدير إلى جورج طعمة على هذا البحث الموثق لمسار القضية الفلسطينية في أروقة الأمم المتحدة وفي دور الأمم المتحدة، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة الكيان الصهيوني، وتذويب حقوق الشعب العربي الفلسطيني في تلك الأروقة. ومع كل القناعة بأن المعركة تقررها أمتنا العربية في الساحة العربية، وفي أرض فلسطين بالذات، إلاّ أن هناك سؤالاً أحب أن أستوضحه من باب البحث النظري فعلاً، وليس من باب ما سيترتب عليه، لأنه لا يمكن أن يترتب عليه أي شيء في الأمم المتحدة، والسؤال هو: ما هو الوضع القانوني لقرار التقسيم المتخذ سنة ١٩٤٧، في ضوء القرارات التالية له.

٢ - بهجت أبو غربية

أعتقد أن الأخوة المشاركين قد لاحظوا من كلمتي التي قدمتها في هذه الندوة أنني ركزت على دور الاستعمار بشكل عام، وبريطانيا بشكل خاص ومسؤوليتها في إقامة الدولة اليهودية، وعندما وصلت إلى الحرب العالمية الثانية ونتائجها وانتقال الثقل الاستعماري إلى الولايات المتحدة، وضعت عنوان «أمريكا تحتضن الحركة الصهيونية». هذا الموضوع كنت أؤمل أن يتطرق إليه أحد من الباحثين، ولذلك مررت به مروراً سريعاً، وعندما قرأت العنوان حول القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة قلت إن هذا الدور يغطي جزءاً غير قليل من دور الولايات المتحدة في احتضان الحركة الصهيونية. والواقع أن استاذنا الكبير تحدّث عن مسؤولية الولايات المتحدة في اتخاذ قرار التقسيم سنة ١٩٤٧ وتأثيرها وضغطها على بعض

المندوبين ليصوتوا إلى جانب قرار التقسيم ويغيّروا مواقفهم، وكنت أتمنى لو تتبع الأخ المحاضر أيضاً، دور الولايات المتحدة فيما يتعلق بالقرارات الأخرى، لما لها من موقف معادٍ لقضيتنا. وأتمنى على أخواننا الكتاب والباحثين العرب أن يوثقوا بحوثاً حول الولايات المتحدة أو الامبريالية واحتضانها الحركة الصهيونية.

والنقطة الأخرى هي، أن أحد أسباب اغتيال برنادوت التي لم يشر إليها طعمة أنه قدّم اقتراحاً بأن تعود منطقة النقب بأكملها جزءاً من الدولة الفلسطينية المقترحة. ولا أعرف إذا كانت هذه النقطة موثقة في النص. إن الأمم المتحدة ـ إذا اعتبرنا الامبريالية مسيطرة عليها، وبخاصة الولايات المتحدة فيما يتعلق بالقرارات ـ مسؤولة عن نكبة فلسطين، لكن هذا لا يعفي البلدان العربية من مسؤوليتها من جانب آخر، وخصوصاً في حرب عام ١٩٤٨. فقد ادعت بأنها ترفض التقسيم، الأمر الذي ترك أثراً في شعب فلسطين وخلق نوعاً من التواكل، والاعتماد على الجيوش العربية التي تحبط التقسيم. ولكن الأمر لم يكن كذلك، فالجيش العراقي، مثلاً، وهو أكبر جيش عربي آنذاك، كان الاعتماد الرئيسي عليه تماشياً مع الشعور القومي والوطني بنصرة فلسطين. خرج من العراق بحسب كل النصوص والمصادر (فرقتان وجحافل عددها لا يقل عن عشرين إلى ٣٠ ألف جندي) وكل المصادر تؤكد، وأنا أعرف هذا شخصياً، أن الجيش العراقي الذي خرج من العراق وصفّق له شعب العراق، دخل منه إلى فلسطين في الشهر الأول، وهو الشهر الذي جرى فيه قتال حقيقي، ألفا جندي فقط وُزّعوا على جبهة طويلة جداً، وأصبحوا في موقف يكاد يمكّنه بصعوبة من الدفاع عن نفسه. وفيما بعد عندما جرت الهدنات دخل الجيش العراقي، لكن في الشهر الأول دخل ألفان فقط وخسروا مواقع كثيرة، استلموها وخسروها لقلة عددهم. فالجندي كان يريد أن يقاتل والضابط كان يريد أن يقاتل، ولكن السياسة العليا، لم تكن تريد القتال، لذلك بقي الجيش العراقي في الغور وفي اربد وفي المفرق والجفور والاتش فايف. هذا بالنسبة إلى الجيش العراقي، أما بالنسبة إلى الجيش الأردني، فمعروف أن الحكومة الأردنية برئاسة توفيق أبو الهدى اتفقت مع بريطانيا في أثناء الحرب وقبيل شهر شباط/ فبراير ١٩٤٨ على ضم الجزء الذي يخص العرب في التقسيم إلى شرق الأردن، وليس هذا فقط، ففي كتاب يا قدس الطبعة الانكليزية (Oh, Jerusalem) يقول المؤلف، إن أحد الضباط العرب في الجيش الأردني ذهب إلى ناتانيا واجتمع بمسؤول كبير من الهاغاناه، وقدّم نفسه على أنه موفد من قبل الجنرال غلوب وينطق باسمه وليس من قبل الحكومة الأردنية وعرض ما يلي: «نحن كجيش عربي أردني عندما تدخل الجيوش العربية إلى فلسطين سندخل معها، ولا بد أن ندخل معها، ولكنا نعرض عليكم عندما يدخل الجيش الأردني إلى فلسطين أن لا يجري قتال بيننا وبينكم». فأجابه المسؤول الصهيوني قائلاً: «هذه قضية كبيرة ولا بد من أن أعرضها على قيادتي، ولكن رأيي الشخصي أن هذا ممكن، بشرط واحد، إذا وافقتم على أن لا تدخلوا القدس». وأضيف أننا في القدس كنا ننتظر دخول الجيش الأردني يوم الجمعة ١٥ أيار/ مايو ليلة السبت وفي صباح الثلاثاء من الشهر نفسه دخل الجيش العربي، وكنا نتساءل لماذا؟ وعندما قرأت هذا المرجع وجدت التفسير، وقد فضحتهم قضية القدس لأن المقاتلين الفلسطينيين صمدوا، وقيل على لسان غلوب ـ لا أجد عندي مصدراً توثيقياً

لذلك، «بأننا تركنا لليهود فرصة ٥ أيام ليحتلوا القدس». فالجيوش العربية يمكن أن نقول فيها أشياء كثيرة، لكن هذا لا ينتقص اطلاقاً من بسالة الجندي العربي والضابط العربي اللذين شاركونا القتال وكانوا من أشرف المقاتلين إلاّ أنني أنتقد السياسة الرسمية التي كانت توجه الأمور.

٣ ـ أحمد نوفل

أعتقد أن عمل طعمة في أروقة الأمم المتحدة لفترة طويلة يمنحنا فرصة الاطلاع على بعض المواقف التي كانت تتم في الأمم المتحدة خلال تلك الفترة، حيث يقال بأن الخلافات بين مواقف وفود البلدان العربية في الأمم المتحدة كانت تنعكس بشكل سلبي على القرارات التي كانت تتخذ فيها بعد في مجلس الأمن أو في الجمعية العامة. النقطة الثانية أنه في عام ١٩٧٥ اتخذت الجمعية العامة توصية باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية. وكما نعرف أن هناك الآن حملة كبيرة من قبل أمريكا واسرائيل وبعض الدول الغربية من أجل إلغاء هذا القرار. فكيف كان موقف وفود البلدان العربية في ذلك الوقت؟ لقد قيل إن بعض البلدان العربية لم تكن تريد اتخاذ هذا الموقف بدعوى أنه لا يقود إلى مسيرة السلام التي كانت ماضية فيها.

ومن خلال تجربتكم الطويلة في الأمم المتحدة، هل تعتقدون حقاً بأن حقوق الشعوب تؤخذ بقرارات في أروقة الأمم المتحدة، أم أن الأمم المتحدة كما ذكر حمد الجوعان كانت في الواقع نكبة على القضية العربية الفلسطينية أكثر من كونها ايجابية في مصلحة القضية، ولاسيما أننا عرفنا في الفترة الأخيرة أن الولايات المتحدة ـ حيث يوجد مقر الأمم المتحدة ـ طلبت اغلاق مكتب منظمة التحرير في الأمم المتحدة، وما هو موقف البلدان العربية في الأمم المتحدة إذ لم نسمع صوتاً من أي بلد عربي؟ صحيح أنهم اجتمعوا مع سكرتير الأمم المتحدة وغيره، فهل تجد أن هناك حلاً أو عملاً مشتركاً يمكن أن تقوم به البلدان العربية أو دول العالم الثالث أو دول عدم الانحياز، لاتخاذ موقف جماعي لتهديد الولايات المتحدة في حال اتخاذ هذا الموقف بالتفكير في نقل مقر الأمم المتحدة إلى مكان آخر؟

٤ ـ باسم سرحان

أشكر جورج طعمة على هذه المحاضرة القيمة، وكذلك المعقب على تقويمه لها، وأثني على اقتراح رئيس الجلسة بأننا نطمع من طعمة بتقويم خاص لقرار (٢٤٢)، وأعرف أن له اطلاعاً خاصاً ودقيقاً عليه، وهو القرار الذي يطالبنا العالم ومعظم الزعماء العرب بقبوله والتفاوض على أساسه. ثم وجدت في محاضرتك وبخاصة حول قرار التقسيم وطريقة إدارة التفاوض الاسرائيلي الصهيوني مع العرب درساً تاريخياً يرد على أنصار التفاوض الفلسطيني الحالي المستعجلين على المفاوضات مع اسرائيل، ولاسيما قولك إنهم عندما كانوا عصابات

(اسرائيلية) لم يلتزموا بتنفيذ أي بند من بنود أية اتفاقية عقدت معهم، ولم نستطع انتزاع شيء منهم، وبالتالي أعتقد أن هذا درس بليغ يؤكد موقفنا في عدم قبول التفاوض مع اسرائيل في ظل الظروف الحالية بأي شكل من الأشكال، وبالالتزام بشعار الانتفاضة «نقاتل حتى يجلو الاحتلال».

٥ ـ أحمد الربعي

من المؤسف أن كلمة الأمم المتحدة أصبحت كلمة مخيفة لنا، وأعتقد أننا يجب إعادة تثقيف أجيالنا القادمة على النظر بنوع من الحذر في التعامل مع كلمة «الأمم المتحدة»، لأننا ارتكبنا مجموعة من الحماقات بحق أنفسنا وبحق تاريخنا إلى أن أصبحت الأمم المتحدة تعني التقسيم والغاء الحقوق العربية، وكأن قرار التقسيم قرار عُمل في الأمم المتحدة. فالأمم المتحدة قد أقرت قرار التقسيم لكنه وُضع على الأرض لدينا، وموازين القوى لو كانت لمصلحتنا لما استطاعت الأمم المتحدة تقسيم فلسطين، وهكذا الحال حتى اليوم، فأعتقد أن منظمة الأمم المتحدة مهمة جداً، ووضعها في السياسة الدولية مهم، سواء في قضايا الحرب أو التلوث أو النزاعات البحرية، وهي منظمة من أهم المنظمات الدولية، وما يستتبعها من منظمات. وأحب أن أشير إلى أن منظمة إغاثة اللاجئين هي منظمة نحن نبحث الآن عنها لايصال حفنة قمح إلى الضفة الغربية أو إلى قطاع غزة، فالأزمة ليست في الأمم المتحدة، بل هي فينا.

كما أريد أن أشير إلى مسألة في غاية الأهمية، وهي الاستفادة من العقول العربية الخبيرة في قضايانا. فأنا أسكن مع طعمة في بناية واحدة، وأجد الوقت لتناول الشاي عنده، وأن أتتلمذ على يديه، فهو زميلي في قسم الفلسفة في الجامعة وأنا كنت لسنوات طويلة طالباً عنده، ولكن مما يؤسف له أنني لا أرى أحداً يدق بابه ليسأله، ولو مجرد سؤال، عن الأمم المتحدة، لا منظمة التحرير الفلسطينية ولا أي باحث، في حين أننا أمام موسوعة متنقلة للأمم المتحدة، وبلا مجاملة فهو يستطيع أن يغنينا. إن هذه واحدة من مشاكلنا منذ أربعين سنة، منذ احتلال فلسطين، لا نستفيد من هذه العقول التي عملت في هذا المجال لسنوات طويلة، وأنا متأكد وأرجو أن يعذرني طعمة، أنه لو كان مواطناً اسرائيلياً، لا سمح الله لكان اسماً علماً في اسرائيل، ولكن مع الأسف نحن لا نستفيد من قادتنا ومناضلينا، فقد كان جورج طعمة مناضلاً لأكثر من عشرين سنة في الأمم المتحدة، ولكن الأزمة فينا ويجب في رأيي، باختصار شديد، أن نعيد تثقيف أنفسنا تجاه الأمم المتحدة وأن نعلّم أجيالنا أن الأمم المتحدة منظمة مهمة جداً في عالم اليوم، عالم القلق والصراع الدولي.

رد جورج طعمة

الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري ـ فهكذا تم وصفها ـ بالقرار رقم ٣٣٧٦/١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥ ـ والفضل في وضع هذا القرار وتمريره والدفاع

عنه يعود إلى انسان مناضل كبير عظيم أعطى دمه وحياته وعقله وجهده دفاعاً عن قضية فلسطين، وهو أخي وزميلي في الدراسة المرحوم فايز صايغ، وأنا آسف لعدم ذكر ذلك بسبب الضغط في الوقت، ولا شك في أن هذا الموضوع من أكبر المعالم التي يجب أن تُذكر. أعود إلى مجمل الأسئلة وأتوجه بالجواب الأول إلى المناضل الكبير الأخ بهجت أبو غربية. إن ما قلته عن حرب ١٩٤٨، ودخول الجيوش العربية، لم يكن بأي شكل من الأشكال محاولة لتقليل مسؤوليتنا، وإنما العنوان الذي وضعته من الناحية القانونية «مسألة البدء بالعدوان» على من تترتب المسؤولية؟ وكنت أجيب عن هذا السؤال أن المسؤولية في البدء بالعدوان كانت صهيونية اسرائيلية يهودية ولم تكن عربية، ولا أريد أن أستفيض. هناك عدد من الأسئلة عن عجز الأمم المتحدة في أن تقوم بما يجب أن تقوم به، هناك نقطة غير واضحة في أذهاننا وتتضح عندما نطرح السؤال: ماذا تستطيع الأمم المتحدة أن تفعل، هل تستطيع أن ترسل جيوشاً لنسترد أراضينا التي احتلها الصهيونيون؟

أقول: لا. حتى عندما كنت أشير إلى هذه الموضوعات كنت أذكر قرارات الجمعية العامة. هذا ليس صحيحاً إذ إن هناك (Recommendations) و (Solutions) والمادة ١٣ من ميثاق الأمم المتحدة فرقت بين هاتين الكلمتين (التوصيات) وبين ما يصدر عن مجلس الأمن ويدعى ويشار إليه بـ (Decisions) وبالعربية نستعمل كلمة «قرارات» لتوصيات وهي الكلمة الأولى ولقرارات مجلس الأمن. لأنه لا يوجد في اللغة العربية كلمة للدلالة على التوصيات وأخرى على القرارات. نعود إلى قرارات مجلس الأمن، متى تصبح قرارات مجلس الأمن نافذة؟ عندما تؤخذ بالاستناد إلى الفصل السابع من الميثاق، أي «إذا لم تتقيد الدولة التي فُرض عليها القرار، بهذا القرار، تفرض عليها العقوبات».

وهذا لا يمكن أن يقع طالما أن هناك خلافاً بين الدولتين العظميين، فلو استطعنا - كما حدث أكثر من مرة - أن نؤمّن ١٤ صوتاً لكي نصوّت على قرارات تفرض عقوبات على اسرائيل، ترفع أمريكا اصبعها وتقول «لا» فيتعطل القرار. إذاً جميع التساؤلات حول ما كان يمكن أن يتم ولم يتم، حول ما يمكن أن يقع ويجب أن يقع، أو ألا يقع، الجواب عن هذه التساؤلات كلها هو أن نعرف ضمن الميثاق، ما هي حدود الأمم المتحدة، وماذا تستطيع أن تفعل. أما فيما يتعلق بما قلته عن الحقوق، فالجواب عن هذا السؤال، أنه عندما نستطيع أن نحصل من الهيئة الدولية - وأقول الهيئة الدولية كممثل ومعبّر عن الضمير العالمي - على قرارات تؤكد حقوقنا التي نريدها والتي نطالب بها - رغم جميع الصعوبات - فليست في هذا أية خسارة، بل لنا في هذا ربح. لكن علينا ألا نتوقع من الأمم المتحدة أن تقوم بتنفيذ هذه القرارات، وباختصار، إن ما يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة يحدده الميثاق، وتحدده معرفتنا نحن، لما يجب، أن نتوقعه وما يجب ألا نتوقعه.

وما قاله لي السفير الذي أشرت إليه في المحاضرة: «سوف نصفق لكم إذا استعدتم الأراضي المسلوبة منكم» هو صحيح، والحقوق - وهذا أمر معروف - تؤخذ ولا تعطى.

الفصل السابع

التعليم الفلسطيني: المشكلات والحلول

عدنان عبد الرحيم (*)

(*) باحث تربوي عربي فلسطيني، ومسؤول دائرة التربية في منظمة التحرير الفلسطينية بدمشق.

مقدمة

لم يتمكن الفلسطينيون في تاريخهم الحديث من السيطرة الكاملة على عملية تعليم أبنائهم، سواء من حيث التخطيط أو تقرير الاستراتيجيات والسياسات والأهداف وتعميم المناهج والمؤسسات التربوية، الكفيلة بتزويد هؤلاء الأطفال بثقافة وطنية فلسطينية تنسجم مع طموحاتهم السياسية وتطلعاتهم الاجتماعية وتنمية واقعهم الاقتصادي، وذلك نتيجة لتعاقب سيطرة القوى الاستعمارية على فلسطين حتى يومنا هذا.

ولم تلتزم الحكومة العثمانية حتى عام ١٩٠٨ بتقديم أية خدمات تربوية للسكان في فلسطين، فقد أهملت السلطات العثمانية التربوية الفلسطينيين واقتصر العمل في هذا المجال على مبادرات أهلية خاصة، كانت معدومة في الريف الفلسطيني ونادرة في المدن[1].

وبعد عام ١٩٠٨ لم تتطور تلك الخدمات بشكل واسع، وتميزت بأنها كانت محدودة وغير مرضية على المستويين الكمي والكيفي؛ إلى درجة أنه في عام ١٩١١ لم يتجاوز عددالطلاب في المدارس ٢٠ بالمائة من الأطفال في سن الدراسة، وتحديداً ستة آلاف طفل و١٩٠٠ فتاة[2].

ورثت سلطات الانتداب البريطاني من الامبراطورية العثمانية نظاماً تربوياً يعتمد على

---

(١) Adnan Mohammed Abu-Gazaleh, *Arab Cultural Nationalism in Palestine During the British Mandate*, IPS Monograph Series, no. 34 (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1973), p. 19.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٠.

الكتّاب الذي كان بمثابة مدرسة ابتدائية، تقدم إلى الأطفال بعض المعارف اللغوية والدينية ومبادىء الحساب. حتى إن الكتاب لم يكن بمتناول جميع الأطفال الراغبين في التعلم، ذلك أنه كان من المفترض أن يدفع أولياء الأمور رسوماً لا يستطيع البعض منهم تحمّلها.

وعمدت سلطات الانتداب البريطاني إلى السيطرة على الكتاتيب وبعض المدارس الابتدائية الخاصة، وحوّلتها إلى مدارس حكومية. ويعطينا التطور الكمي للنظام التعليمي خلال الانتداب، فكرة واضحة عن تقصير سلطات الانتداب في هذا المجال، وحتى قبل سنتين من انتهاء الانتداب كان ٨٥ بالمائة من الأولاد و٦٠ بالمائة من البنات في المدن و٦٣ بالمائة من الأطفال و٧٥ بالمائة من الفتيات في الريف يحصلون على تعليم الحد الأدنى الابتدائي، أي أن النسبة العامة تقارب ٥٤ بالمائة من عدد الأطفال في سن المرحلة الابتدائية. ويؤكد أحد المربين العرب أن النسبة الحقيقية لا تتجاوز ٣٤ بالمائة(٣). ويتضمن هذا التعليم ٤ سنوات من تعليم المهارات اللغوية والحساب في الريف، و٥ سنوات في المدن. ولم يوفر هذا الشكل من التعليم البدائي للمستفيدين منه تعلّم القراءة والكتابة، ولم يكن ليمنعهم من الإرتداد إلى الأمية، ونتيجة لذلك، وعند إنتهاء الانتداب البريطاني عام ١٩٤٨ كان أكثر من ثلثي الراشدين الفلسطينيين يعانون الأمية.

أما بالنسبة إلى التعليم العالي، فلم توجد في فلسطين في عهد الانتداب مؤسسة للتعليم الجامعي. وتشكّلت النخب المتعلمة من أولاد الوجهاء والموسرين والقادرين على إرسال أبنائهم إلى خارج فلسطين، وبشكل خاص إلى الجامعة الأمريكية في بيروت، وكلية القديس يوسف، أو المدرسة العسكرية، وجامعة الفنون في استانبول. وركز التعليم المتوسط على تدريب المعلمين وتزويدهم بالمعارف والمهارات الضرورية لممارسة مهنة التعليم. أما المدارس المتوسطة الزراعية والمهنية، فلم يتجاوز عددها في فلسطين عدد أصابع اليد، وكانت حكراً على أبناء المدن والقادرين على تحمّل رسوماتها ونفقاتها. لذلك، ليس من المستغرب أن ينسب عدد كبير من المربين الفلسطينيين نكبة ١٩٤٨ إلى تخلّفهم التربوي والتعليمي.

ولعل أهم ما يميز التعليم في عهد الانتداب، يكمن في تعدد الجهات التي تشرف على المؤسسات التربوية، والتباين في سياستها التربوية وتوجهاتها السياسية والاجتماعية والدينية. اضافة إلى المدارس الحكومية التي أشرنا إليها، كانت هناك مدارس خاصة أهلية عربية، وأخرى تشرف عليها جمعيات وهيئات ونوادٍ عربية، ومدارس أجنبية تشرف عليها بعثات تبشيرية أجنبية، والمدارس اليهودية التي كانت تمولها وتشرف عليها الحركة الصهيونية. كما أن معظم الكتب المقررة في المدارس العربية، الحكومية منها والأهلية، كانت تستورد من مصر. أما كتب المرحلة الثانوية فكانت عبارة عن ترجمات لكتب مقررة أجنبية. وفي مرحلة متأخرة من الانتداب بدأ عدد من المربين الفلسطينيين بكتابة بعض المقررات المدرسية.

---

(٣) Abdul Latif Tibawi, *Arab Education in Mandatory Palestine: A Study of Three Decades of British Administration* (London: Luzac, 1956), p. 213.

وفي الوقت الذي بدأت فيه معظم البلدان العربية، قبيل استقلالها، التخطيط لإنشاء أنظمتها التربوية الوطنية، فقد الفلسطينيون وطنهم، وبالتالي حقهم في السيطرة على مصيرهم السياسي والاجتماعي والانساني وتعليم أبنائهم،الأمر الذي أدى إلى تفاقم المشكلات التربوية التي عانوها خلال كل من السيطرة العثمانية، ثم البريطانية، ومنعهم من تطوير نظام تربوي وطني فعّال يساهم في تنمية مجتمعهم وتقدمه.

أولاً: تعليم الفلسطينيين: مدخل إلى المشكلات

على الرغم من السلبيات التي ميّزت تعليم الفلسطينيين في فترة الانتداب البريطاني، فإن انجازاتهم التعليمية، كانت الأفضل في الوطن العربي، في ذلك الوقت. وقد استمر تطور تلك الإنجازات على المستوى الكمي حتى بعد عام ١٩٤٨ ولجوء ما يزيد على مليون فلسطيني إلى البلدان العربية المجاورة. ويرجع ذلك جزئياً إلى إيمان الفلسطينيين العميق بأن تعليم أبنائهم سيمكنهم من الحصول على فرص عمل، ودخل ثابت، وتطوير واقعهم الاقتصادي وامكاناتهم السياسية ووعيهم الوطني(٤).

ولكن تعليم الفلسطينيين في المنفى الذي تم في إطار المؤسسات التربوية لوكالة الإغاثة الدولية (الانروا) والمدارس العربية، تميز بكل السلبيات التي تميزت بها الأنظمة التربوية العربية، هذا فضلاً عن الضغوط التي تعرض لها هذا التعليم في ظل الاحتلال الاسرائيلي، سواء في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ أو في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين عام ١٩٦٧، إذ إنه إضافة إلى القهر السياسي العسكري المباشر، حرم الفلسطينيون أيضاً من حقهم في تقرير السياسات والأهداف التربوية المناسبة لتعليم أبنائهم. وبالتالي لم تأخذ الممارسات التربوية والمناهج والمؤسسات التربوية التي يجري في إطارها تعليم الفلسطينيين، وهي مدارس وكالة الاغاثة والمدارس الحكومية العربية، والمدارس الخاصة والجامعات والمعاهد العليا، بعين الاعتبار واقع الفلسطينيين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وبالتالي، لم يعد الطالب الفلسطيني لدوره المفترض في تغيير واقعه وتحديث مجتمعه والقيام بدوره الوطني، لأن تلك المؤسسات التربوية تُعدّ طلابها للعيش في مجتمعات مستقرة نسبياً ولا تتطلع إلى أبعد من إعادة انتاج القيم الثقافية والاجتماعية التي تميز مجتمعاتها. كما أن مدارس الانروا لم تكن توفر للطلاب الفلسطينيين أكثر من خدمات تربوية، تمكنهم من الحصول على شهادات لتسهيل فرص حصولهم على عمل واستقرارهم. إن التخطيط التربوي في وكالة الإغاثة الدولية (الانروا) يستجيب لحاجات سوق العمل العربية، ولم يأخذ بعين الاعتبار الواقع الاجتماعي ـ

---

(٤) Rosemary Sayegh, *Palestinians, From Peasants to Revolutionaries: A People's History Recorded from Interviews with Camp Palestinians in Lebanon,* Middle East Series, no. 3 (London: Zed Press, 1970).

الاقتصادي والخلفية السيكولوجية والثقافية للشعب الفلسطيني وتطوره المستقبلي»[٥].

لقد نظر الفلسطينيون دوماً، بعين الشك، إلى الخدمات التي تقدمها وكالة الاغاثة الدولية بما فيها الخدمات التربوية. وتشير نتائج استفتاء حول موقف الفلسطينيين في لبنان من وكالة الاغاثة وخدماتها إلى أن ٩٠ بالمائة من أفراد العيّنة المدروسة من الفلسطينيين في لبنان يعتبرون الوكالة بمثابة منظمة امبريالية، ويصل بعضهم إلى حد القول إنها وكالة صهيونية تحاول تصفية القضية الفلسطينية وإسكات صرخات الاحتجاج الفلسطينية[٦]. وفي الواقع، فإن هذه الخدمات لا تهدف إلى أكثر من المساهمة في تأمين اندماج الفلسطينيين في المجتمعات العربية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. ومن الطبيعي ألا تهدف تلك الخدمات إلى اعداد الأجيال الفلسطينية لمهات مستقبلية ترتبط بالتحرير وبناء الوطن والمستقبل.

أما بالنسبة إلى الخدمات التربوية المقدمة من قبل الأنظمة التربوية العربية، فإن أحد المربين الفلسطينيين يتساءل عن جدوى تعليم الفلسطينيين في اطار أنظمة تربوية عربية تعدّ أطفالها للعيش في مجتمعات مستقرة تسعى للتنمية والاستقرار الاجتماعي بدلاً من الدعوات إلى التغيير على مختلف المستويات[٧].

في ضوء هذه الملاحظات يمكننا تعداد المشكلات الرئيسية التي يعانيها تعليم الفلسطينيين، وتقسيمها إلى قسمين رئيسيين:

١ ـ المشكلات الكمية والمتعلقة بالأمية، ومشكلات الرسوب والتسرب والإعادة في المرحلتين الابتدائية والاعدادية، ومشكلات الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، والمعاهد المتوسطة المهنية، ومشكلات التوازن بين التعليم المهني والتعليم العام... الخ.

٢ ـ المشكلات النوعية، وتتعلق بمدى استجابة المناهج والمقررات المدرسية في مختلف المراحل التعليمية للحاجات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية، وقدرتها على مساعدة الأجيال الشابة على المساهمة في بناء اقتصادها الوطني المستقل مستقبلاً... وديمقراطية هذا التعليم وتساوي الفرص التعليمية بين الذكور والاناث، ومضمون القيم الاجتماعية التي تتضمنها، وبعدها عن مختلف أشكال التحامل الاجتماعي والوطني والقومي. ولعل أهم المعايير التي تستخدم لقياس جدوى تعليم الفلسطينيين هو في مدى قدرة هذا التعليم على تنشيط الحراك الاجتماعي بين الفئات الاجتماعية الفلسطينية المختلفة، والمساهمة في التماسك الاجتماعي بين مختلف الجماعات الفلسطينية في المنافي وداخل الأراضي المحتلة.

---

(٥) سمير محمد عبد الرحيم أيوب، البناء الطبقي للفلسطينيين في لبنان (بيروت: جامعة بيروت العربية، ١٩٧٨)، ص ٢٠٠.

(٦) «الفلسطينيون والأنروا (استفتاء)»، شؤون فلسطينية، العدد ١٣٥ (شباط/ فبراير ١٩٨٣)، ص ٣٨.

(٧) Ibrahim Abu Lughod, «Educating a Community in Exile: The Palestinian Experience,» *Journal of Palestine Studies,* vol. 2, no. 3 (Sring 1973), p. 89.

ونتعرض فيما يلي لهذه المشكلات بشكل عام، ذلك أن مناقشتها التفصيلية يتجاوز طموحات هذه الدراسة.

ثانياً: التعليم الالزامي ومشكلة الأمية

يعتقد عدد كبير من العرب والأجانب أن ما حققه الفلسطينيون في مجال تعليم أبنائهم يعتبر بمثابة معجزة تربوية، نظراً إلى الظروف السياسية والاجتماعية الصعبة التي يعانونها. ويستندون في ذلك إلى مؤشرات كمية تؤكد أن حوالى ٤٠ بالمائة من الفلسطينيين في مختلف تجمعاتهم، يتلقون بشكل مستمر شكلاً من أشكال التعليم والتدريب المختلفة، في إطار المؤسسات التربوية العربية والدولية(٨)، وأن ١٥ بالألف من الراشدين الفلسطينيين هم طلاب في الجامعات والمعاهد العليا، وهذه نسبة مرتفعة بالمقارنة بالدول الأوروبية المتقدمة. وتشير إحصاءات أخرى إلى أن هذه النسبة تصل حتى ٢٠ بالألف.

ومع اعترافنا بأهمية هذه المؤشرات الاحصائية ودلالاتها، فإننا نعتقد أن ما يدعوه البعض معجزة تربوية، يستند من حيث التقويم إلى هذه المؤشرات، مع تجاهل كامل لمضمون ما يتعلمه الفلسطينيون وجدواه العملية والعلمية. وما زال الفلسطينيون يعانون أيضاً مشكلة الأمية الأبجدية، شأنهم في ذلك شأن معظم المجتمعات المتخلفة في العالم الثالث بما فيها الوطن العربي. وتتراوح نسبة الأمية في التجمعات الفلسطينية في المنافي، وداخل الأرض المحتلة بين ١٩ بالمائة و٢٨ بالمائة من الراشدين بين ١٥ ـ ٦٠ سنة(٩).

وعلى الرغم من أن هذه النسبة تعتبر الأقل بين المجتمعات العربية، فإنها ما زالت تشكّل ظاهرة سلبية ينبغي التخلص منها والإعداد للقضاء عليها. ومن الملاحظ أنه مع أن نسبة الأمية تتجه إلى الانخفاض في السنوات العشر الأخيرة، فإن العدد المطلق للأميين يزداد.

ويمكن تحديد مصادر الأمية في المجتمعات الفلسطينية المختلفة على الشكل التالي:

١ ـ الأميون من الكبار (٤٥ ـ ٦٠ سنة) الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بالمدارس في نهاية

---

(٨) عدنان عبد الرحيم، تعليم العرب في فلسطين المحتلة (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٦)، ص ٣٠.

(٩) حول عدد الأميين الفلسطينيين في سوريا، انظر: منظمة التحرير الفلسطينية، الصندوق القومي الفلسطيني، المكتب المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية الفلسطينية، ١٩٨٤ (دمشق: الصندوق، ١٩٨٤). أما بالنسبة إلى الأراضي المحتلة، الضفة الغربية وقطاع غزة، انظر: هيام أبو غزالة، معركة الأمية في الضفة الغربية: تعليم الجماهير (بغداد: الجهاز العربي لمحو الأمية، ١٩٨٢)، وبالنسبة إلى الأوضاع التعليمية لعرب الأرض المحتلة عام ١٩٤٨، انظر:
Sam K. Meri, *Facts and Trends in the Development of Arab Education in Israel* (1976).

عهد الانتداب البريطاني في فلسطين، أو أولئك الذين انقطعوا عن التعليم في السنوات الأولى التي تلت نكبة عام ١٩٤٨، بسبب اضطرارهم للعمل في سن مبكرة بحثاً عن لقمة العيش.

٢ ـ التسرب من المدارس في المرحلة الابتدائية والمرحلة الاعدادية بسبب الظروف الاقتصادية التي تعانيها الأسر الفلسطينية.

وتشير احصاءات وكالة الإغاثة الدولية (الأونروا) إلى أن حوالى ٣,٧ بالمائة من الطلاب الفلسطينيين في مدارس الوكالة في المرحلة الابتدائية يتسربون من المدرسة دون اتمام دراستهم الابتدائية، وأن نسبة أولئك الذين يتسربون من مدارسها في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة تصل إلى ٣,٦ بالمائة، وترتفع النسبة نفسها في المرحلة الاعدادية، وتحديداً في الصف الأول منها لتصل إلى حوالى ٩,٥ بالمائة في سوريا و٩,٦ بالمائة في مدارس الضفة الغربية. اضافة إلى أولئك الأطفال الذين لا يلتحقون لسبب أو لآخر بالمدارس والذين لا نملك احصاءات دقيقة عنهم.

ولإظهار حجم مشكلة الأمية بين الفلسطينيين، من المفيد أن نشير إلى أن عدد الأميين الراشدين من الفلسطينيين في سوريا بلغ عام ١٩٨٤ حوالى ٢٥٥٨٥ أمياً، وبلغ عدد الإناث منهم حوالى ١٩٤٥٨، أي حوالى ١٩ بالمائة من الراشدين الفلسطينيين في سوريا، وكانت النسبة نفسها حوالى ٣٣ بالمائة في عام ١٩٧٠. ولم تنخفض هذه النسبة نتيجة لجهود فلسطينية في مجال محو الأمية بقدر ما يعود إلى وفاة عدد كبير من المعمرين الأميين.

وتشير الاحصاءات الفلسطينية إلى أن عدد الأميين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة يصل إلى ٢٣ بالمائة من الراشدين، وهي تعادل النسبة نفسها بين الفلسطينيين في لبنان.

فضلاً عن الأمية، فإن تسرب الأطفال من المدارس في الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة لحاجة أسرهم إلى عملهم، شكّل ظاهرة اجتماعية وتربوية خطيرة، إذ إن معظم هؤلاء الأطفال المتسربين يعملون في المزارع الصهيونية، أو في المؤسسات الوطنية في فلسطين المحتلة. وتشير المعلومات القليلة المتوافرة إلى أن معظم اليد العاملة العربية غير الشرعية في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ والتي تستخدم خارج إطار مكاتب العمل الاسرائيلية، هي من الأطفال الذين تراوح أعمارهم بين ١٠ و١٤ سنة. ويشير تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية لعام ١٩٨٧ إلى هذه الظاهرة لافتاً إلى أن جانباً كبيراً من العمال العرب غير النظاميين هم من الأحداث الذين تراوح أعمارهم بين ١١ و١٥ عاماً.

ويعيش هؤلاء الأحداث في ظروف عمل سيئة للغاية مقابل أجور ضئيلة، ويتعرضون لأبشع أنواع الاستغلال وأداء الأعمال غير الصحية والخطرة[10]. وتؤكد بعض الشهادات

---

(١٠) منظمة العمل الدولية، «تقرير المدير العام،» (جنيف، ١٩٨٧)، (الترجمة العربية). انظر أيضاً: *The Slave Market of Arab Children Israeli* (Jerusalem: Israel League for Human and Civil Rights, 1978).

الفلسطينية والمتضمنة في التقرير نفسه أن عدد هؤلاء الأطفال العاملين يراوح بين ٣٠ و٤٠ الف طفل، أكثر من نصفهم يعملون طوال .سنة، أي أنهم تركوا مدارسهم.

١ ـ مشكلة التربية ما قبل المدرسة

لا تلتزم أية جهة عربية، أو دولية، أو فلسطينية رسمية بتأمين الحضانات ورياض الأطفال للفلسطينيين في المراحل المبكرة من حياتهم، والذين يشكلون حوالى ٢٠ بالمائة من السكان تقريباً، على الرغم من الأهمية السيكولوجية لنمو الطفل في هذه المرحلة وأهمية رعايته التربوية في تأمين نموه الحركي والنفسي والعقلي واللغوي وتكوين الخصائص الرئيسية لشخصيته وحياته الانفعالية في هذه المرحلة.

وتضطلع بهذه المهمة الجمعيات الخيرية الانسانية في الأرض المحتلة وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك الاتحادات النسائية، والتنظيمات الشعبية الفلسطينية في التجمعات الفلسطينية في كل من سوريا ولبنان.

وعلى الرغم من الضغوط السياسية التي تعانيها تلك الجمعيات والمنظمات الأهلية في الأرض المحتلة، فقد استطاعت أن تؤمن الحضانات والرياض في الضفة الغربية وقطاع غزة لأكثر من ٦ بالمائة من الأطفال الصغار. وتشير الاحصاءات الفلسطينية المتوافرة إلى أن اتحاد الجمعيات الخيرية لمحافظة نابلس يمول ويشرف على ٣٠ روضة تضم ٢٥٢٢ طفلاً. ومجموع الرياض التي تشرف عليها الاتحادات النسائية في الضفة الغربية بلغ عام ١٩٨٢ حوالى ٧١ روضة، باستثناء رياض منطقة القدس فقد بلغ عدد الأطفال فيها حوالى ١٣٠٤١ طفلاً. أما في قطاع غزة فقد بلغ عدد تلك الرياض ٥١ روضة ضمت عام ١٩٨٢ حوالى ٤٨٥٢ طفلاً، أما في سوريا فلم يتجاوز عدد الرياض والحضانات الفلسطينية ٢٣ روضة لا يزيد عدد الأطفال فيها على ٣٠٠٠ طفل، بينما بلغ عدد الرياض والحضانات في لبنان حوالى ٥٦ روضة، عام ١٩٨٧[١١].

ولا أريد أن أسهب في عرض واقع تلك الرياض، وافتقارها إلى الشروط الصحية من

---

(١١) للاطلاع على أوضاع الروضات الفلسطينية في كل من لبنان وسوريا والأرض المحتلة، انظر: منظمة التحرير الفلسطينية، الصندوق القومي الفلسطيني، المكتب المركزي للاحصاء، المصدر نفسه؛ ماجدولين خلف، «الروضات الفلسطينية في لبنان، ١٩٨٢،» تقرير مقدم إلى دائرة التربية والتعليم العالي، ١٩٨٢؛ «الروضات الفلسطينية في سوريا،» **المجلة العربية للتربية** (تونس)، السنة ٤، العدد ٢ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٤)؛ منظمة التحرير الفلسطينية، المكتب المركزي للاحصاء، **النشرة الاحصائية التعليمية للضفة الغربية وقطاع غزة** (دمشق: المكتب المركزي للاحصاء، ١٩٨٤)؛ «الجمعيات واللجان النسائية في الضفة الغربية وقطاع غزة،» ورقة قدّمت إلى: ندوة أوضاع التنظيمات النسائية في الوطن العربي، تونس، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤، و**قطاع التعليم في قطاع غزة** (عمّان: منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة التربية والتعليم العالي، ١٩٨٥).

حيث الأبنية والمواد التربوية، والأنشطة الضرورية لنمو الطفل، ولكن ما يهمنا هنا هو أن هناك حاجة ماسة إلى زيادة عدد تلك الرياض في مختلف التجمعات الفلسطينية داخل الأرض المحتلة وخارجها، نظراً إلى ضخامة المسؤوليات والأعباء الاقتصادية والاجتماعية الملقاة على عاتق الأسرة الفلسطينية، وعدم قدرة تلك الأسرة على توفير جو منزلي مناسب للطفل من مختلف النواحي الاجتماعية والتربوية والثقافية.

٢ ـ المشكلات الخاصة بالتعليم في الأراضي المحتلة

أما في الأراضي المحتلة، وفضلاً عن مشكلات التسرب والإعادة والمناهج، فإن تعليم الفلسطينيين في ظل الاحتلال يتميز بالمشكلات التالية:

أ ـ الاغلاق المستمر للمدارس والمعاهد العليا والمتوسطة لفترات متفاوتة، الأمر الذي يعطل حياة الطلاب المدرسية في مختلف المراحل التعليمية، وعلى سبيل المثال لا الحصر أورد الأمثلة التالية:

ـ أغلقت مدرسة فدوى طوقان الثانوية في نابلس ثلاث مرات في العام الدراسي ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣، وخلال العام الدراسي نفسه أغلقت جميع مدارس الضفة الغربية لمدة شهر في الفترة من ٢١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٣ إلى ٢٠ نيسان/ ابريل ١٩٨٣، وأغلقت بأوامر السلطات العسكرية خلال العام الدارسي نفسه حوالى ٢٥ مدرسة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ـ وبدءاً من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ وحتى اليوم، أغلقت جميع مدارس الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي تقارب ٨٠٠ مؤسسة تعليمية تضم حوالى ٣٠٠ ألف طالب.

ـ ولن أعد أيضاً الفترات التي أغلقت فيها الجامعات والمعاهد العليا في الأراضي المحتلة، وبشكل خاص كل من جامعتي بيرزيت والنجاح، خصوصاً في العام الدراسي ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦. وكذلك تعرض آلاف الأطفال للإعتقال في مدارسهم والحكم عليهم بالسجن لفترات طويلة، كما تم اعتقال عدد كبير من الأساتذة، وفي الوقت نفسه تعرّض عدد كبير من أساتذة الجامعات للابعاد والطرد وعدم الحصول على إذن عمل.

ولعل أكثر آثار الاحتلال خطورة على تعليم الفلسطينيين هو العبث بالمناهج والمقررات الدراسية، إذ عمدت سلطات الاحتلال إلى منع تداول عدد كبير من الكتب المقررة في المناهج الأردنية والمصرية في مدارس الضفة الغربية وقطاع غزة بحجة أنها تتضمن تحريضاً ضد الاحتلال، وبشكل خاص مواد الاجتماعيات والديانة واللغة العربية. وفي هذا المجال يمكن الاشارة إلى أن وكالة الغوث الدولية قد منعت أيضاً تداول بعض الكتب التي سمحت بها سلطات الاحتلال في المدارس التابعة لها. ولجأت سلطات الاحتلال أحياناً إلى حذف فصول كاملة ومقاطع من كتب سمحت بتداولها. وشمل الحذف والتشويه كل ما له صلة

بتاريخ شعب فلسطين والأمة العربية وأبطالها، وجملة القيم الاجتماعية والدينية التي تدعو إلى الجهاد ضد المحتل أو حتى تلك المقاطع التي تذكر فلسطين بالإسم[١٢].

ـ أما بالنسبة إلى مشكلات التعليم العالي، فإن جامعات الأرض المحتلة ومعاهدها غير قادرة على استيعاب أكثر من نصف الناجحين في شهادة دراسة الثانوية، وبالتالي يضطر الباقون اما إلى عدم متابعة دراستهم الجامعية والبحث عن فرص عمل نادرة في السوق المحلية أو الهجرة إلى خارج الأرض المحتلة لمتابعة دراستهم. وعلى سبيل المثال، فإن عدد الذين لم تتوافر لهم فرص الالتحاق في الجامعات من حملة الشهادة الثانوية في العام الدراسي ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ بلغ أكثر من ١٤ ألف طالب. هذا فضلاً عن الطلاب الناجحين في الأعوام السابقة والذين حرموا من فرص الالتحاق بالجامعات[١٣].

ب ـ لم يرتبط انشاء تلك الجامعات بخطة عامة تفرضها سلطة وطنية مركزية تحدد المعايير العلمية والتربوية المفترض توافرها في الجامعات، والالتزام بحاجات المجتمع الفلسطيني في الأرض المحتلة عند إنشائها لكلياتها المتخصصة.

وتتميز جامعات الأرض المحتلة بارتفاع نسبة الكليات النظرية (الآداب والتربية وأصول الدين) بالمقارنة بالكليات العلمية والعملية إذ إن هذه الكليات تخرّج أعداداً كبيرة من حملة الشهادات في الآداب والعلوم الإنسانية الذين لا تتوافر لهم فرص عمل في السوق المحلية الأمر الذي يضطرهم إلى الهجرة أحياناً أو القبول بأعمال لا علاقة لها بما درسوه، أو معاناة البطالة. وكان هناك أكثر من ١٢ ألف خريج جامعي يعانون البطالة عام ١٩٨٦ في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وبلغ عدد خريجي الكليات النظرية عام ١٩٨٤ حوالى ٦٦ بالمائة من الخريجين و١١ بالمائة هم خريجو علوم طبيعية و١٤ بالمائة خريجو تربية، والباقون خريجو هندسة.

ج ـ غياب التنسيق والتكامل في عمليات إنشاء الكليات في جامعات الأرض المحتلة، إذ يلاحظ عدم وجود تخطيط مركزي وبشكل تبرز فيه الازدواجية والتنافس وهدر الكفاءات العلمية التدريسية القليلة المتوافرة ككادر تعليمي في هذه الجامعات.

د ـ محاولات التدخل المستمر لسلطات الاحتلال في تقرير السياسات التربوية والمناهج وأنشطة الجامعات، ومنعها أحياناً من الحصول على مساعدات مادية وعينية من الخارج.

---

(١٢) من الكتب التي سمحت سلطات الاحتلال بتداولها ومنعها اليونسكو، هي: القراءة العربية الجديدة (للصف الابتدائي الثاني)؛ تربية المسلم (للصف الابتدائي الخامس)؛ التربية الوطنية (للصف الابتدائي الخامس)؛ الوطن العربي والعالم الخارجي (للصف الابتدائي السادس)، وتاريخ مصر الحديث والمعاصر (للصف الاعدادي الثالث)، ... الخ. انظر: مجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين، الدورة الثامنة عشرة، دمشق، ١٩٨٧.

(١٣) المصدر نفسه.

هـ ـ فقر جامعات الأرض المحتلة، وبشكل خاص الكليات العلمية، بالمكتبات والمراجع والدوريات والأجهزة التعليمية والمباني، بسبب قلة الموارد وتوزعها.

و ـ لم يتمتع مجلس التعليم العالي الذي شُكّل عام ۱۹۷۷ من ٤٨ عضواً يمثلون مجالس أمناء الجامعات في المناطق المحتلة ورؤساء البلديات وممثلين للهيئات التدريسية وممثلين عن وكالة الإغاثة والجمعيات الخيرية، بأية صلاحيات أو امكانات للمساهمة في توحيد الجامعات. ورغم الطموحات الكثيرة التي تضمنتها أهدافه المعلنة كإجراء الدراسات والبحوث للارتفاع بمستوى التعليم الجامعي، واعداد الكوادر التدريسية للجامعات والتنسيق بينها، فإن هذا المجلس عجز عن الزام الجامعات بتنفيذ قراراته وتوصياته. ولم تلحق به لجان تخطيط وأبحاث ودراسات لتوجيه أنشطته، كما أنه لم يتمتع بميزانية خاصة لتمويل مشاريعه.

ز ـ أما بالنسبة إلى المناهج والمقررات والأنشطة العلمية في تلك الجامعات، فيمكن الإشارة إليها بما يلي: ارتفاع نسبة الطلاب الذين يدرسون في الكليات الاسلامية، إذ بلغ عددهم عام ١٩٨٥ حوالى ٢٠٢٢ طالباً، أي خمس عدد الطلاب في الجامعات كلها. إن الدراسات القليلة التي حللت المناهج والمقررات الجامعية في الضفة الغربية وقطاع غزة توصلت إلى استنتاجات مهمة حول طبيعة أهداف تلك المناهج ومضامينها لتصل إلى حد القول بأنه ليس هناك منهاج تربوي فلسطيني يفي بحاجات الشعب الفلسطيني، ولا وجود لاتفاق على فلسفة تربوية تحكم أهداف التعليم العالي ومساره في الأراضي المحتلة. وتتوصل دراسة الأهداف المعلنة لجامعات الأراضي المحتلة إلى الاستنتاجات التالية:

(۱) إن كل الجامعات تشترك في أنها تهدف إلى تنمية الجانب المعرفي في شخصية الطالب وتكاد تحصر اهتمامها بنقل المعارف والمعلومات والقيم إلى طلابها واكسابهم جملة من المهارات النظرية، والقليل من المهارات العلمية، وبالتالي فهي تكاد تقصر نشاطها على «التعليم» بدلاً من تربية شخصية الطالب أو تنمية قدراته وامكاناته وتوظيفها لصالح النضال الوطني لشعبه وخدمة مجتمعه الذي يعيش في ظروف استثنائية تحت الاحتلال.

(۲) ضعف مراكز البحث العلمي في الجامعات، وذلك نتيجة غياب السياسات البحثية وغلبة الطابع الذاتي على البحوث وتجاهل الأولويات الاجتماعية.

(۳) عدم وجود أقسام للدراسات العليا في جامعات الأرض المحتلة باستثناء جامعة بير زيت.

(٤) ضعف الصلة بين الجامعات في الأرض المحتلة والبيئة المحيطة بها وغياب الخدمات الاجتماعية التي تعدّ لها الجامعة للبيئة، شأنها في ذلك شأن معظم الجامعات العربية، باستثناء عدد من المكاتب المحدودة التابعة لجامعة بيرزيت، كمكتب محو الأمية الذي يتعاون مع اتحاد الجمعيات الخيرية لإعداد خطط وبرامج محو الأمية، ومكتب الخدمة الريفية

التابعة للجامعة نفسها ومركز صحة البيئة وسلامة العمل[١٤].

أما مشكلات التدريب المهني والتعليم التقني فيمكن تلخيصها كما يلي:

(أ) لا يزال التعليم المهني والتقني في الأرض المحتلة عاجزاً عن أداء مهمته من حيث توفير اليد العاملة المتخصصة والمتعلمة في شتى القطاعات الاقتصادية، إذ لا يمثّل الملتحقون بالمعاهد المهنية في المرحلتين الاعدادية والثانوية أكثر من ١٠ بالمائة من مجموع عدد الطلاب، ولا يمثل الملتحقون بدُور المعلمين أكثر من ٥ بالمائة من مجموع عدد طلاب المرحلة الثانوية. ويشكل التعليم المهني التجاري أعلى نسبة للتعليم المهني الجامعي، فهناك أربع جامعات تقدم تعليماً تجارياً. وتركز معاهد التدريب المهني على المهن التجارية التي تخدم قطاع الخدمات، على حساب القطاعات الانتاجية، كالصناعة والزراعة، إذ لا يوجد سوى مدرسة ثانوية زراعية واحدة في الضفة الغربية، هي مدرسة العروب قرب الخليل، لم يتجاوز عدد طلابها في العام الدراسي ١٩٨٣ - ١٩٨٤ ٧٦ طالباً في صفوفها الثلاثة.

(ب) هناك معهد الحسين في طولكرم الذي يدرب طلابه على تدريس الزراعة والعلوم في المدارس الاعدادية بعد حصولهم على الشهادة الثانوية. وأما في قطاع غزة فلا يوجد سوى ثلاثة فصول للتعليم الزراعي ملحقة بالمدارس الثانوية أو دور المعلمين، بلغ عدد طلابها عام ١٩٨٠ حوالى ٧٩ طالباً فقط.

(ج) لا يوجد معهد صناعي في المرحلة ما بعد الثانوية في الضفة الغربية، ويبدو أن هناك تركيزاً شديداً على تدريب المعلمين للعمل في مختلف المراحل التعليمية.

٣ ـ مشكلات تعليم العرب في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨

بلغ عدد السكان العرب في الأرض المحتلة عام ١٩٨٧ حوالى ٦٥٠ ألف عربي تعتبرهم السلطات الصهيونية بمثابة مواطنين، ولكنها في الوقت نفسه تمارس ضدهم كل أشكال القهر والتمييز الاجتماعي، ويعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية. ولن نناقش هنا أساليب السلطات الصهيونية وممارستها ضدهم في مختلف المجالات، بل سنعرض بشكل سريع العقبات التي تضعها السلطات الصهيونية لمنعهم من الحصول على حقهم في تعليم فعال على المستويين الكمي والنوعي لتنمية قدراتهم على المستويين الفردي والجماعي.

ومن المؤسف أن الهيئات العربية الاجتماعية والسياسية الرسمية وغير الرسمية لا تعرض

---

(١٤) انظر: علي الجرباوي، الجامعات الفلسطينية بين الواقع والمتوقع: دراسة تحليلية ناقدة (القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٦)، وجامعة النجاح، «فلسفة التعليم العالي في الوطن المحتل،» ورقة قدّمت إلى: منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم، دائرة التربية والتعليم العالي، ندوة مشاكل التعليم الجامعي في الوطن المحتل والروح الجامعية (عمّان: دار الجليل، ١٩٨٥).

الأوضاع التربوية لهؤلاء العرب الذين يعانون ما يسميه قسطنطين زريق بالاستعمار الـداخلي، والذي يؤكد أن أكثر من ثلث الأطفال العرب في سن المدرسةعام ١٩٧٩ لم تـوفّر لهم الفـرص للالتحاق بها بالمقارنة بحوالى ٨ بالمـائة لـدى اليهود، وأن نسبـة الأمية تصـل في بعض القرى العربية إلى ٧٠ بالمائة من الراشدين، وأن تقدم الطلاب العرب لنيل الشهادة الثانويـة لا يعني الحصول عليها بسبب نـوعية التعليم الـذي يتلقاه الـطلاب العرب في المـدارس والذي يتسم بضعف كفـاءة المعلمين واعـدادهم وإهمال الأبنيـة المدرسيـة. وأما عـدد الـطلاب العـرب في الجامعات العبرية فهو رقم متواضع بالمقارنة بعدد الطلاب الجامعيين في الضفة الغربيـة. ففي فلسـطين المحتلة عام ١٩٤٨ لم يتجـاوز عددهم واحـداً بالألف من السكـان العـرب وبلغ في الضفة ١٥ بالألف.

وأما المناهج والمقررات المدرسية فهي تتميز بأنها تهدف إلى غرس العدمية القومية لـدى الطالب العربي، وتبرز تفوق اليهودي وعبقريته، وتتعرض بالإساءة إلى التاريخ العربي والثقافة العربية، وتتجاهل نضالات الشعب الفلسطيني وانجازاته وتراثه وقيمه، وتحاول تكريس ولائه لاسرائيـل، ولا ذكـر لإسم فلسـطين في تلك المقـررات، كـما أنها تـبرز تفـوق اليهـود عـلى العرب[١٥].

إضافة إلى ما ذكرناه من مشكلات تواجه تعليم الفلسطينيين في مختلف تجمعـاتهم هناك المشكلات المتعلقة بتساوي الفرص التعليمية بين الذكور والإنـاث، فعدد الأميـات في مختلف التجمعـات الفلسطينيـة يكاد يكـون ضعفي الأميين من الـذكور، وأحيـاناً يصـل إلى ثـلاثـة أضعاف، نتيجة لارتفاع نسب التسرب لـدى الاناث في نهايـة المرحلة الابتـدائية والاعـدادية مقارنة بالذكور بسبب الزواج المبكر والتقاليد.

أما بالنسبة إلى مضمون المناهج والمقـررات الدراسيـة العربيـة المفروضـة على الـطلاب الفلسـطينيين فلا يمكن القول إنها تقدم إلى الطلاب صورة موضـوعية متقـدمة وديمقـراطية عن الكون والإنسان والعلاقات الاجتـماعية. ومن المؤسف أن العمـل الوطني الفلســطيني لم يقدم أصلاً إطاراً نظرياً واضحاً لعملية المبـادىء الأساسيـة والقيم والممارسـات التي تحدد منـطلقات العمل التربوي الفلسطيني مستقبلاً، وطموحـاته وارتبـاطاتـه بالحـركة الاجتـماعية في المجتمـع الفلسطيني، والتي تعكس بشكل أو بآخر متـطلبات النضـال الوطني من تعليم الفلسـطينيين. وهنا نتساءل عن جدوى التعليم العالي للفلســطينيين في إطـار مناهـج لم تصمم أصلاً لتـأمين حاجاتهم على مختلف المستويات.

ولعل خطورة المناهج والمقررات تكمن في المواد الاجتـماعية العـربية في مختلف المـراحل

---

(١٥) Elia T. Zureik, *The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism* (London: Routledge and Kegan Paul, 1979),
وصالح عبـد الله سرية، تعليم العـرب في اسرائيل، سلسلة كتب فلسـطينية، ٤٤ (بـيروت: منظمـة التحريـر الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٣).

التعليمية، تلك التي تقدم إلى الطالب الفلسطيني تصورات عن قضيته وصراعه مع العدو والتي لا يمت معظمها بصلة لرؤية العمل الوطني الفلسطيني ولطبيعة هذا الصراع ومقوماته وآفاقه وأهدافه، والأطراف المشاركة فيه، فهي تختلف من قطر لآخر، وصممت أصلاً للدفاع عن رؤية الأنظمة العربية ومصالحها القطرية وتمجيد دورها في حماية قضيته على حساب دور الفلسطينيين ونضالاتهم. أما داخل الأرض المحتلة، فالمصيبة أعظم إذ إن العدو الصهيوني يحاول أن يسخر تعليم الفلسطينيين لتخليد احتلاله وعزلهم عن ثقافة أمتهم العربية وتاريخها وحضارتها.

يمكن القول أخيراً إن تعليم الفلسطينيين بواقعه الراهن قد يخدم الفلسطينيين كأفراد لتحسين مستويات معيشتهم وتأمين بقائهم وتحسين مداخيلهم وخلق نخبة متعلمة تعمل في خدمة كل المجتمعات العربية باستثناء مجتمعنا الفلسطيني. أما بالنسبة إلى مساهمة هذا التعليم في التنشئة الاجتماعية الوطنية لدى الطلاب الفلسطينيين فقد كان محدوداً، إذ إن الأسرة الفلسطينية هي التي حافظت على ارتباط الأجيال الصغيرة من الفلسطينيين بوطنها وثقافته وتقاليده وتاريخه وسير أبطاله. كما أن هذا التعليم لم يساهم مساهمة فعالة في زيادة التماسك الاجتماعي للجماعات الفلسطينية في المنفى وهو لم يهدف أصلاً إلى اعداد الكوادر التقنية لبناء اقتصاد وطني فلسطيني مستقل في المستقبل على الرغم من كل الأرقام المتفائلة حول عدد الخريجين الجامعيين الفلسطينيين من مهندسين وأطباء وتقانيين وفنيين، وحملة شهادة الدكتوراه والماجستير(١٦).

وبما أنه ليس من المتوقع حصول معجزة يتم من خلالها تسخير تعليم الفلسطينيين لخدمة مجتمعهم في إطار الظروف الحالية في المنافي وداخل الوطن المحتل، فمن المرغوب فيه البحث عن حلول وسطى لمعالجة المشاكل الرئيسية التي أشرنا إليها فيما سبق، على أساس التصدي للمشاكل الأكثر أهمية والملحة، والتي تتجلى في رأينا في استمرار غياب تصور واضح ومحدد للكيفية التي يمكن من خلالها خلق الجيل الفلسطيني الجديد، القادر على تحمّل مسؤوليات تحرير وطنه واعادة بناء مجتمعه من خلال تطوير فكر تربوي يستند إلى أبحاث علمية واحصاءات ودراسات للواقع الفلسطيني بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن المهم هنا الإشارة إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية قد خطت خطوات متواضعة في هذا المجال من خلال إنشائها لعدد من المراكز العلمية كمركز الاحصاء الفلسطيني في دمشق، ومركز التخطيط في بيروت، ومركز الأبحاث. ولا شك في أن هذه الخطوات المتواضعة بحاجة إلى تطوير يشمل التوسع في انتشار مثل تلك المراكز وزيادة فاعليتها.

وسأحاول فيما يلي عرض الحلول التي قدمتها جهات فلسطينية مختلفة لمشكلات العمل

---

(١٦) سليم عبد الحي، «فلسطين في المناهج العربية،» ورقة قدِّمت إلى: ندوة الآثار التربوية للصراع العربي ـ الصهيوني، الكويت، ١٩٨٥، ونجلاء نصير بشور، القضية الفلسطينية والوحدة العربية في مناهج التعليم في الأردن وسوريا ولبنان (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨).

التربوي وأناقش جدواها وموضوعيتها قبل أن أعرض وجهة نظري الخاصة في هذا المجال.

ثالثاً: نحو تربية وطنية فلسطينية

في مطلع السبعينات بدأ البحث الجدي من قبل مركز التخطيط الفلسطيني في بيروت للعمل على بلورة المنطلقات الأساسية المطلوبة للعمل التربوي الفلسطيني، حيث يشكل الإطار النظري للعمل التربوي الفلسطيني بأشكاله المختلفة، النظامي منها وغير النظامي. وبعد مناقشات طويلة وندوات عديدة شارك فيها عدد كبير من المربين الفلسطينيين والعرب، صدر عن المركز كتيّب صغير سمّي **فلسفة التربية للشعب العربي الفلسطيني**، يتضمن تصورات عامة للأسس الفكرية للعمل التربوي الفلسطيني المنشود، تحوي قدراً كبيراً من العقلانية، ومحاولة لترشيد العمل التربوي الفلسطيني الذي تمارسه منظمات المقاومة الفلسطينية النظامية كمؤسسات أسر الشهداء، وغير النظامية كمنظمات الشبيبة والأشبال وحملات محو الأمية والتدريب المهني التقاني(١٧).

ولكن تأثير هذا الكتيّب لم يتجاوز حلقة المربين والمثقفين الذين ساهموا في اعداده وجرى تجاهله باعتباره لا يمثّل، على المستوى الفكري، قاسماً مشتركاً لأفكاروتصورات منظمات المقاومة وايديولوجيتها المختلفة. وتعددت الأطر النظرية لأنشطة منظمات المقاومة التربوية بتنوع منطلقاتها السياسية النظرية، وإن كان معظمها قد اعتمد على التوفيقية والتجريبية.

ويفترض الآن، وبعد عقدين تقريباً من صدور هذاالكتيّب، أنتعيد مؤسسات البحث الفلسطينية والجهات التربوية في منظمة التحرير الفلسطينية مراجعته وتعميق محتواه واغنائه بالخبرات التربوية في ضوء الاستراتيجية العربية للتربية التي أصدرتها المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم، والتي تتضمن الرؤية العربية لأهداف العمل التربوي وارتباطاته بالحاجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأمة العربية. هذا على الرغم من ايماننا بأن تلك الاستراتيجية تتضمن الكثير من التعميمات والبلاغة اللغوية على حساب الواقعية والموضوعية، وتحوي أيضاً كثيراً من المساومات الفكرية لارضاء معظم الأنظمة العربية التي تقلل من فاعليتها وجدواها لتطوير العمل التربوي العربي.

في نهاية السبعينات جرى حوار واسع لهذا الكتيب وللاستفادة منه لوضع اطار نظري للبرامج التربوية للمعاهد المتوسطة المقترحة في مدينة أبناء الشهداء في سوريا، وتضمنت تلك المراجعة للكتيّب التي صدر عنها تراجعات كبيرة حذف منها كل ما هو تقدمي وايجابي في الكتيب الأصلي الذي أصدره مركز التخطيط. وساهم المشاركون في الحملة الشاملة لمحو

---

(١٧) منظمة التحرير الفلسطينية، مركز التخطيط، قسم التخطيط التربوي، **فلسفة التربية للشعب العربي الفلسطيني** (بيروت: المركز، ١٩٧٢).

الأمية بين الفلسطينيين في لبنان بمناقشات حول أشكال الأمية الأبجدية والوظيفية والحضارية والجذور الاجتماعية للأمية بشكل يغني أي طموح مستقبلي لبلورة فلسفة تربوية فلسطينية مقترحة مستقبلاً.

وبما أننا نؤمن بأن ايجاد مثل هذا الإطار النظري للعمل التربوي الفلسطيني ليس ترفاً نظرياً، بل هو ضرورة موضوعية لحماية حتى الأنشطة التربوية الفلسطينية القليلة من التخبط والتجريبية والتوفيقية. ولترجمة الشعارات والمنطلقات السياسية الفلسطينية إلى ممارسات تربوية لا بد من حفز المؤسسات العلمية والتربوية الفلسطينية على اعادة البحث بهذا الموضوع على أن يسبق هذه الإعادة القيام بدراسات ضرورية للواقع الفلسطيني بأبعاده المختلفة، وطموحات الشعب الفلسطيني المستقبلية وسبل ترجمتها في مجال تعليم الأجيال الشابة الفلسطينية.

ولقد قمت بمحاولة متواضعة في هذا المجال لدراسة تصورات النخبة الفلسطينية السياسية والاجتماعية والتربوية ولأهداف العمل التربوي الفلسطيني المستقبلي. وكانت النتائج، الحصول على مزيد من التعميمات والأهداف الغامضة والتي تنوء بها الأدبيات التربوية العربية، إذ جاء ترتيب أولويات الأهداف على النحو التالي(١٨):

١ ـ على التربية الفلسطينية أن تُعد الأجيال الفلسطينية الشابة للمساهمة في حرب الشعب الفلسطينية ضد الصهيونية والامبريالية. ويتضمن هذا الاعداد تعليم الطالب حب الوطن وحثه على المشاركة في النضال السياسي والعسكري الفلسطيني لتحرير بلاده، وكذلك تعليم الطالب حب الشعب والقيادة السياسية وتبجيل الشهداء والاعتزاز بالثقافة العربية واحترام العمل والمواطنية الجيدة والفعالة، وتحمّل المسؤوليات الاجتماعية وتعزيز مشاعرهم القومية وانتمائهم العربي.

٢ ـ تبنّي أساليب جديدة في التعليم بعيداً عن التقليد والمعارف المعلبة والدعوة إلى مشاركة المتعلم النشطة في عملية تعلمه.

٣ ـ تعميم الحضانات والروضات في التجمعات الفلسطينية، وتنشئة الأطفال الصغار على حب الوطن من خلال الأغاني والألعاب والصور والرسوم والقصص والمسرحيات.

٤ ـ الدعوة إلى توحيد المناهج والمقررات المدرسية وبخاصة في مواد الاجتماعيات وفي المرحلة الابتدائية.

٥ ـ التدريب العسكري للطلاب والتوجيه السياسي والدفاع المدني.

٦ ـ تشجيع الطلاب على التعلم الذاتي وتعلّم المهن والحرف في أوقات الفراغ.

---

(١٨) Adnan Abdul Rahim, *Educational Goals and Social Reality of the Palestinian People* (Budapest: [n.pb.], 1981).

٧ ـ التوجيه الأخلاقي والديني.

٨ ـ تجديد المعارف المتضمنة في المناهج والمقررات.

٩ ـ التدريب المهني والتقني وتنويع التعليم الثانوي بحيث يتضمن تدريباً مهنياً وتقانياً فعالاً.

١٠ ـ تعليم الأطفال الفلسطينيين المواطنية الصالحة في دولة فلسطين المستقلة مستقبلاً بحيث يكونون مواطنين منتجين.

ولن أحاول هنا الادعاء بأنني أبلور في هذه الصفحات القليلة أهدافاً مقترحة لعمل تربوي وطني فلسطيني، بل إنها مجرد دعوة إلى التفكير في هذا الموضوع المهم والحاسم في مجال تطوير الأنشطة التربوية الفلسطينية.

وأعتقد أن لهذا الموضوع أولوية في ما عداه من حلول مقترحة للمشكلات التي يعانيها تعليم الفلسطينيين. ورغم قناعتي بأنه من المستحيل فرض هذه التصورات النظرية على الجهات غير الفلسطينية القائمة على تعليم القسم الأكبر من الطلاب الفلسطينيين، فإنه يتوجب على الجهات الفلسطينية التربوية أن تفكر في هذا الموضوع وتوليه العناية الجدير بها.

١ ـ نظام تربوي للطفولة المبكرة

بما أن تدخّل القيادة السياسية الفلسطينية في تعليم الفلسطينيين من قبل وكالة الاغاثة الدولية (الانروا) التي تشرف اليوم على تعليم أكثر من ٣٠٠ ألف طفل فلسطيني في كل من قطاع غزة والضفة الغربية وسوريا ولبنان والأردن، كان ولا يزال محدوداً وضعيفاً لأسباب أهمها عدم رغبة تلك القيادة في تحمّل مسؤوليات تربوية كبيرة في تعليم أبناء الشعب الفلسطيني، وبحسب ما تدعيه من وجود مخاطر سياسية وضغوط عربية تمنعها من التدخل الفعال، فلا بد لهذه القيادة من أن تخطط لوضع مناهج ومقررات مدرسية لمواد الاجتماعيات التي تتناول الصراع العربي ـ الصهيوني وتاريخ فلسطين وجغرافيتها، للتدريس في مدارسها التي تشرف عليها على الأقل، وتحاول تعميمها في مدارس الوكالة وبعض المدارس العربية التي تدرّس الطلاب الفلسطينيين، ويجب أن تسعى إلى تنشيط العمل لصياغة مادة فلسطين التي توقّف العمل فيها منذ منتصف السبعينات من قبل مركز التخطيط الفلسطيني في بيروت، وينبغي أن تشكل مقرراً دراسياً في أنشطة وحملات محو الأمية والدورات التدريبية التي تشرف عليها المنظمات السياسية والشعبية الفلسطينية المنضوية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وفي مدارس أبناء الشهداء التي تشرف عليها وتمولها مباشرة.

ولكن المجال الذي تستطيع منظمة التحرير الفلسطينية فيه تقديم نموذج متقدم لعمل تربوي فلسطيني هو مجال التربية ما قبل المدرسة، إذ يتوجب عليها تحمل مسؤولية تربية ٢٠ بالمائة من الفلسطينيين الذين تقلّ أعمارهم عن الست سنوات، وذلك بالإشراف على تمويل

رياض الأطفال والحضانات القائمة وتوسيعها مستندة في ذلك إلى الخبرات المكتسبة من قبل عدد من المنظمات الشعبية الفلسطينية العاملة في هذا المجال، وبشكل خاص من اتحاد المرأة والمعلمين. إضافة إلى الإنشاء والاشراف والتمويل، يفترض أن تقوم الجهات التربوية الفلسطينية في منظمة التحرير بإعداد البرامج وتعميم الأنشطة الموحدة لتلك الرياض وتحديد المضمون الوطني لتنشئة الطفل الفلسطيني في المراحل المبكرة من حياته. وبذلك تخفّف من العبء الملقى على عاتق الأسرة الفلسطينية وتحرير المرأة الفلسطينية من بعض أعبائها المنزلية وتؤمّن للأطفال الصغار تنشئة وطنية مناسبة تعدّهم لتحمّل مسؤولياتهم الوطنية في المستقبل.

٢ ـ تنظيم حملات شاملة لمحو الأمية وتعليم الكبار

يتميز النشاط الفلسطيني في مجال تعليم الكبار بالتشتت والتخبط والموسمية وغياب التخطيط، والجهود المبذولة لمحو أمية الكبار الفلسطينيين هي عبارة عن مبادرات تقوم بها بعض التنظيمات الشعبية الفلسطينية والمنظمات السياسية، وسيلة لكسب الأنصار والمؤيدين، أكثر منها وسيلة لادخال الأميين الفلسطينيين في النضال الوطني الاجتماعي للشعب الفلسطيني من أجل تحرره واستقلاله، وهي بهذا المعنى خالية من مضمونها السياسي التحرري والثقافي.

ومن المهم الإشارة إلى أن هذه الجهود المتواضعة، التي من المفترض أن تشرف عليها دائرة التربية في منظمة التحرير الفلسطينية وبالتعاون مع المنظمات الشعبية الفلسطينية المعنية، تفتقر إلى المؤسسات التربوية الخاصة بتعليم الكبار باستثناء مشروع تعليم الكبار الفلسطينيين في دمشق، وهي في الوقت نفسه تفتقر إلى الهياكل التنظيمية التي تكفل لها الديمومة والاستمرار.

ويمكننا في هذا المجال اقتراح اعادة تنشيط ما سمّي في مطلع الثمانينات بالمجلس الأعلى لمحو الأمية وتعليم الكبار، الذي ارتبط نشوؤه بالتخطيط للحملة الشاملة لمحو الأمية بين الفلسطينيين في لبنان، وتشكيل لجان مختصة تدعم نشاطه وتعدّ له الدراسات العلمية والاجتماعية الضرورية لتخطيط عمله وتحديد أهدافه والعمل على تحقيقها. إن مثل هذا المجلس سيكون مسؤولاً عن محو أمية أكثر من ربع السكان الراشدين لاكتساب مهن نافعة تساعدهم على تحسين واقعهم الاقتصادي، وتنمّي شعورهم بالمسؤولية الوطنية والاجتماعية. وإذا استمرت جهود محو الأمية بين الفلسطينيين على مستواها الحالي كمّاً ونوعاً. فليس من المتوقع أن ينجز تحرير المجتمع الفلسطيني من الأمية خلال الخمسين عاماً المقبلة، كما بشّرنا بذلك الجهاز العربي لمحو الأمية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الذي يؤكد في أدبياته، أن البلدان العربية لن تتخلص من الأمية قبل منتصف القرن المقبل إن استمرت الجهود العربية لمحو الأمية في مختلف البلدان العربية على وتيرتها الحالية وأساليبها المتبعة. ولا أريد هنا أن اقترح نظاماً متكاملاً لمحو الأمية وتعليم الكبار، غير أنني أؤكد أن البداية الصحيحة تكمن في اقتناع القيادة السياسية الفلسطينية بأن محو أمية الراشدين الفلسطينيين،

وتـدريبهم وربـطهم بمجتمعهم الفلسـطيني هـو شرط ضروري لاستمـرار النضـال السيـاسي الفلسطيني وانتصاره.

وانطلاقاً من الواقع الحالي للأنشطة المبذولة من قبل أفراد ومنظمات وهيئـات فلسطينيـة في مجال تعليم الكبار، يمكن بلورة شكل من أشكال التنسيق والتكامل والتوسع لهـذه الأنشطة من قبل دوائر منظمة التحرير الفلسطينية التربويـة والاجتماعيـة، ويشمل ذلـك وضع الخـطط وتدريب الكوادر واعداد البرامج والمناهـج لتعليم الكبار وتـدريبهم، بالاستفـادة من الخبرات النـظرية المستقلة من عمليـات إعداد لخـطة الحملة الشاملة لمحـو الأمية بـين الفلسطينيـين في لبنان. والخطوة الأولى في هذا المجال الدعوة إلى اقامة أشكال تنظيمية بين الجهات المعنية التي تمارس العمل فعلاً لتبادل الخبرات والمساعدة، لا سعياً وراء المكاسب الدعائية والاستعراضية كما كانت الحال في الماضي.

٣ ـ التعليم العالي والجامعة المفتوحة

يعاني عدد كبير من الطلبة الفلسطينيين، من حملة الشهادة الثانوية، كل عام عدم توافر الفرص للالتحـاق بالجـامعات والمعـاهد العليـا العربيـة، وبالتـالي فإن عـدداً كبيراً من هؤلاء مضطر للتوقف عن متابعة الـدراسة والبحث عن العمـل. هذا من جهـة، ومن جهة أخـرى ليس هناك جامعة عربية أو أجنبية تـدرّس مناهـج فلسطينيـة لطلابهـا، أو على الأقـل مناهـج تستجيب للحاجات الاجتماعية والاقتصادية أو مبادىء التنشئة الوطنية للطلاب الفلسـطينيين، لإعدادهم لتحمل مسؤولياتهم الوطنية والاجتماعية والعلمية.

ومنذ مطلع السبعينـات بادر مـركز التخـطيط إلى طرح مشـاريع مختلفـة لإنشاء جـامعة فلسـطينية خـارج الأرض المحتلة، وتراوحت الـدعوات في هـذا المجـال بـين ضرورة السعي لإنشـاء جامعـة شعبية تقتصر منـاهجها على تعليم وتدريب طـلابها عـلى المعارف والمهـارات العلميـة والعملية الضروريـة للمجتمع الفلسـطيني، أو جامعـة فلسطينيـة تقليديـة تستـوعب الطلاب الذين لا تستوعبهم الجامعات العربية.

ولم تظهر فكرة الجامعة المفتوحة، إلا في أواسط السبعينات، عنـدما شكلت لجنـة عمل مكـونة من الصنـدوق القومي الفلسـطيني واليونسكـو والصندوق العـربي للانمـاء الاقتصـادي والاجتمـاعي لدراسـة الفكـرة أو جـدواها. وقـد وافق الصندوق العـربي عـلى تحـويـل دراسـة الجـدوى التي عهد بهـا إلى اليونسكـو التي شكلت لجنة خـبراء معـظمهم من الفلسـطينيـين، لإعداد دراسة الجدوى التي ظهرت النسخة العربية منها عام ١٩٧٩. ولعل هذه الدراسة هي الوثيقة الوحيدة المتوافرة بين أيدينا حول هذا المشروع وأهدافه وسبل تنفيذه ومتطلباته[١٩].

---

(١٩) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الجامعة الفلسـطينيـة المفتوحـة: دراسة الجـدوى (باريس: المنظمة، ١٩٨٠).

تُعرَّف الدراسة الجامعية المفتوحة بأنها مؤسسة للتعليم العالي تقدم التدريب على مستوى جامعي عام ومتخصص في أكبر عدد ممكن من مجالات المعرفة المرغوب فيها أو الممكنة، ولا تتطلب من الطالب التفرغ أو الإقامة أو الدوام فيها. وعلى هذه المؤسسة أن تنقل التعليم إلى أوسع نطاق ممكن من أفراد الشعب الفلسطيني، بغضّ النظر عن خلفياتهم أو مناطق إقامتهم، وهي جامعة فلسطينية لأنها تلبي حاجات الشعب الفلسطيني بوصفه وحدة قومية، وتنظَّم من قبل سلطة فلسطينية، والمستفيدون منها هم أفراد الشعب الفلسطيني دون اعتبار للجهة التي تمارس عليهم الحكم والسيادة[٢٠].

استندت دراسة الجدوى إلى مجموعة من الدراسات التمهيدية أهمها: الخصائص الديمغرافية للسكان الفلسطينيين بالعلاقة بالتخطيط للجامعة الفلسطينية المفتوحة والحاجات التربوية للفلسطينيين خارج فلسطين المحتلة وحاجات الطاقة البشرية الفلسطينية، وسياسة القبول ودراسات عن تقديرات تكاليف الجامعة المفتوحة... الخ. وتضمن القسم الأول من دراسة الجدوى، مبررات إنشاء الجامعة المفتوحة.

إن عدداً كبيراً من الطلاب الفلسطينيين الراغبين في متابعة تحصيلهم الجامعي لا يستطيعون ذلك بسبب حاجتهم إلى العمل وعدم قدرتهم على الوجود المستمر في جامعة تقليدية، كما أن التعليم في الجامعات العربية والأجنبية لا يستجيب للحاجات السياسية والاجتماعية والثقافية للفلسطينيين. ثم إن الجامعة المفتوحة ستحدّ من هجرة الشباب الفلسطيني إلى خارج الأراضي المحتلة لمتابعة دراسته الجامعية. والجامعة المفتوحة ستتصدى لمحاولات العدو في تشويه البرامج التربوية والمناهج لقطع صلات سكان الأراضي المحتلة بثقافتهم العربية.

وتعدد دراسة الجدوى بعد ذلك خصائص النظام المفتوح وميزاته، وأهمها عدم ضرورة إقامة الطالب في مكان محدد للتعليم وإمكانه الحصول على درجة جامعية. ولا تتضمن شروط التسجيل في الجامعة أيضاً حصول الطالب على شهادة إنهاء المرحلة الثانوية. والميزة الرئيسية لهذا النظام المفتوح هي تقديم مواد تربوية عالية النوعية من خلال وحدات محدودة تنتج مركزياً مدخلاً للتعليم الذاتي الذي يعززه ويدعمه الإشراف والمتابعة الفردية والتسهيلات الدراسية الملائمة. ويجب أن يكون ذلك تحت إشراف مركزي[٢١].

وتعرض دراسة الجدوى بعد ذلك بنية الجامعة الفلسطينية المفتوحة والتي تتضمن:

أ ـ هيئة رئاسية تضم الهيئات الرئيسية للتدريس والإدارة، ومن خلالها تتم عملية تصميم المواد التربوية وانتاجها.

ب ـ وحدات تنسيق إقليمية إدارية.

---

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) المصدر نفسه.

ج ـ شبكة من المراكز الدراسية كمكان لاجتماعات الطلاب مع المشرفين الميدانيين والمستشارين.

د ـ مراكز تسهيلات تربوية وثقافية منتشرة في مناطق وجود الفلسطينيين كالمكاتب والمختبرات والورش.

هـ ـ نظام توزيع وارسال وتسليم المواد المطبوعة وإذاعة تربوية وبث تلفزيوني تربوي، وتقترح الدراسة مركزاً لمقر الرئاسة في أحد البلدان المحيطة بفلسطين، سوريا، الأردن، لبنان.

في مطلع أيلول/ سبتمبر عام ١٩٨١ كُلِّف ابراهيم أبو لغد رئاسة الجامعة[٢٢]، وطلب منه بدء العمل في المشروع، وقد قام أبو لغد بجولات عديدة في كل من الأردن وسوريا للتشاور مع الأكادميين الفلسطينيين والمربين حول أهمية المشروع وضرورة مشاركتهم، وتم اختيار بيروت كمركز لرئاسة الجامعة، ولكن الاجتياح الصهيوني للبنان عام ١٩٨٢ عطّل العمل في هذا المشروع لفترة طويلة.

وفي عام ١٩٨٦ تم اعفاء أبو لغد من الاشراف على المشروع، وكلّف وليد قمحاوي متابعة العمل وتغيير اسم الجامعة الفلسطينية المفتوحة، وكلف عدد كبير من المربين الفلسطينيين والعرب في الجامعة. ولا تتوافر لدي معلومات تفصيلية عن التطورات الأخيرة المتعلقة بهذا المشروع، وإن كنت في البداية قد أبديت الملاحظات التالية في دراسة لي قُدِّمت إلى ندوة التعليم التي عقدت في الرياض في نيسان/ ابريل ١٩٨٥، بإشراف الجهاز العربي لمحو الأمية، وتتلخص هذه الملاحظات فيما يلي:

(١) يتطلب استمرار برامج الجامعة المفتوحة تمويلاً ثابتاً ومستمراً، ولا أعتقد أن منظمة التحرير قادرة على تأمينه وتحمّله على المدى الطويل، ولا يمكن في هذا المجال الاعتماد على التبرعات الموسمية العربية أو الدولية.

(٢) يتطلب نظام التعليم المفتوح نظم اتصالات متطورة وسريعة تؤمن الخدمات التربوية للطلاب بشكل سريع، وهذا لا يتوافر في معظم الخدمات البريدية العربية. كما أن معظم وسائل الاتصال العربية الأخرى كالاذاعة والتلفزيون، تخضع للحاجات المحلية للبلدان العربية، وبعض الأسر الفلسطينية لا تملك أجهزة فيديو لبث المواد التعليمية لأطفالها.

(٣) يحتاج إعداد المواد التربوية لمدة ٥ سنوات على الأقل لضمان استمرار التوجيه في الجامعة (١٠ سنوات في الجامعة البريطانية المفتوحة).

(٤) ينبغي استنفاد كل الوسائل الممكنة لحل مشكلة التعليم العالي لدى الطلاب الفلسطينيين لدعم جامعات الأرض المحتلة وتوحيدها وتوسيع فروعها العلمية والعملية،

---

(٢٢) منظمة التحرير الفلسطينية، اللجنة التنفيذية، قرار رقم ٨١/٣٦٧.

والتدخل لدى البلدان العربية لزيادة استيعاب الطلاب الفلسطينيين في جامعاتها قبل اللجوء إلى التعليم الجامعي المفتوح والكثير التكاليف.

وتظل المشكلة الأهم، وهي مدى الاستقرار الذي ستنعم به رئاسة الجامعة ومراكزها الاقليمية في ظل التوتر الدائم بين منظمة التحرير الفلسطينية ومعظم البلدان العربية المحيطة بفلسطين المحتلة، والسنوات العشر الأخيرة خير برهان على ذلك. فقد أنهى الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ مركز الجامعة المقترح في بيروت، وألغى التوتر بين منظمة التحرير وسوريا التفكير في إقامة مركز الرئاسة في دمشق، فمن يضمن ألّا يتعرض المركز الحالي في عمّان إلى مصير مماثل؟ ومن يضمن عدم تدخل البلدان العربية المضيفة للمركز في شؤون الجامعة المفتوحة وسياساتها التربوية؟

وأخيراً، فإن نسبة الطلاب الفلسطينيين في الجامعات للسكان حالياً يعادل، إن لم يتفوّق على معظم النسب المماثلة في الدول الأوروبية المتقدمة، وليست المشكلة هي زيادة عدد الجامعيين بل تغيير مضمون تعلّمهم وربطهم بهموم مجتمعهم المختلفة إلّا إذا كان القصد من مثل هذه الجامعة هو زيادة عدد المهاجرين من الأرض المحتلة والبلدان المحيطة بفلسطين مزودين بشهادات جامعية سهلة للعمل في البلدان العربية.

رابعاً: تعليم الفلسطينيين والحراك الاجتماعي

ليست هناك دراسات ميدانية تحدد أثر تعليم الفلسطينيين في تحسين مداخيل الأفراد ومكانتهم الاجتماعية وانتقالهم من فئة اجتماعية إلى أخرى نتيجة لتعلمهم، غير أنه من الملاحظ أن عدداً كبيراً من العائلات الفلسطينية استطاعت أن تؤمن لأبنائها تعليماً عالياً، مكّنها من المحافظة على امتيازاتها ونفوذها وثرواتها إلى جانب الامتيازات الأخرى الموروثة كالأصول الاجتماعية والمكانة.

وما زالت العلاقات الشخصية تلعب دوراً مهماً في تمكين الأفراد من الحصول على امتيازات اقتصادية واجتماعية، بغضّ النظر عن التعليم والشهادات. ويمكن القول إن الفئات الاجتماعية المتوسطة المدنية، قد استفادت من التعليم، وحسّنت من مكانتها الاجتماعية ومداخيلها مقارنة بالفئات ذات الأصول الفلاحية الفقيرة. ولكن توزع القوى العاملة الفلسطينية على القطاعات الاقتصادية، لا يسمح لنا بالاستنتاج بأن تعليم الفلسطينيين قد حوّل غالبيتهم إلى طبقة متوسطة من التقنيين والمهنيين، ذلك أن الغالبية العظمى من القوى العاملة الفلسطينية ما زالت تعمل كعمال غير ماهرين مياومين في قطاع الخدمات داخل الأرض المحتلة وخارجها. وهناك ٤٠ ألف عامل عربي من الضفة الغربية وقطاع غزة، يعملون في المستوطنات الصهيونية والمعامل الاسرائيلية كعمال غير ماهرين، ومعظم هؤلاء

يعملون في قطاع البناء ويشكلون حوالى ٤٠ بالمائة من القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة[٢٣].

وأخيراً يمكن القول إن الإصلاح الجذري لتعليم الفلسطينيين لا يمكن أن يتحقق في إطار الظروف السياسية والاجتماعية الحالية التي يعانيها الشعب الفلسطيني، ونعني بذلك الاحتلال والتشرد، والافتقار إلى كيان سياسي مستقل، وقيام جهات متعددة غير فلسطينية بتعليم الفلسطينيين من خلال مناهج غير فلسطينية. إن تحقيق مثل هذا الإصلاح رهن بحصول الشعب الفلسطيني على استقلاله الوطني فوق أرضه، وعندها يستطيع تحديد السياسات والاستراتيجية التربوية المناسبة لتنمية اقتصاده الوطني ومجتمعه، وقيام العمل التربوي بدور فعال في تحديد حياته الاجتماعية وتوجيه أبنائه للقيام بدورهم كمواطنين منتجين يتحملون مسؤوليات إعادة بناء وطنهم الممزق، ويملكون القدرات والكفاءات العلمية والعملية لأداء هذه المهمة. وأما على المدى القريب، فيمكن اقتراح عدد من الحلول لتحسين واقع هذا التعليم أشرنا إلى معظمها فيما سبق ويمكن إيجازها على النحو التالي:

١ ـ زيادة اهتمام القيادة السياسية الفلسطينية بالمشكلات التربوية المرتبطة بتعليم الفلسطينيين، من خلال دعوتها إلى التدخل في تقرير المناهج والمقررات المدرسية في مدارس وكالة الاغاثة الدولية (الانروا)، وبشكل خاص في مواد الاجتماعيات، وإعداد المواد والمقررات المدرسية في هذه المواد، والتي تعكس رؤيتها لتاريخ الصراع العربي ـ الصهيوني ونضالات الشعب الفلسطيني وآفاق تطور هذا النضال وأهدافه ودعوة البلدان العربية إلى تدريس مادة فلسطين في جامعاتها.

٢ ـ ضرورة توفير الامكانات المادية والفنية لتطوير نظام متكامل لتعليم الكبار، ومحو الأمية وتنشيط جهود المنظمات العربية الفلسطينية في هذا المجال، وتطوير البنى التنظيمية والمجالس واللجان الضرورية، وتأمين اشراك المربين الفلسطينيين في مختلف تجمعاتهم للمساهمة في هذه الجهود.

٣ ـ دعوة منظمة التحرير ودوائرها التربوية والاجتماعية إلى تحمل مسؤوليات مادية أكبر لتطوير شبكة من الحضانات ورياض الأطفال في مختلف التجمعات الفلسطينية، وتقديم المساعدات الضرورية لتحسين واقع الرياض والحضانات القائمة، وتطوير أدائها التربوي، والبدء بالتخطيط لإنشاء نظام فلسطيني متكامل للتربية ما قبل المدرسية.

٤ ـ ممارسة الضغوط كافة لتوحيد الجامعات في الأرض المحتلة لوضع حد للهدر المستمر في الإمكانات المادية والكفاءات العلمية القليلة، الناجم عن انعدام التنسيق والتكامل في أنشطة تلك الجامعات وسياساتها التربوية والعلمية، وإعادة تنشيط مجلس التعليم العالي وتزويده

---

(٢٣) منظمة العمل الدولية، «تقرير المدير العام».

بالامكانـات المادية والفنية التي تمكّنه من أداء دوره وتحقيق أهدافه في تطوير التعليم العالي داخل الأراضي المحتلة.

٥ ـ زيادة عدد المؤسسات التربوية والمعاهد والمدارس التي تشرف عليها وتموِّلها منظمة التحرير الفلسطينية، وبشكل خاص في المرحلة الثانوية وفي التجمعات الفلسطينية التي تعاني التكاليف الباهظة للتعليم الثانوي وتحديداً لبنان.

٦ ـ إنشاء مراكز للبحث العلمي والتربوي لدراسة واقع الشعب الفلسطيني وحاجاته ومشكلاته الاجتماعية والتربوية، وبلورة المبادىء الأساسية لنظام تربوي فلسطيني مستقل مستقبلاً.

٧ ـ تطوير أشكال التعليم عن بعد (البرامج الإذاعية والتعليمية والتربوية الموجهة إلى الأراضي المحتلة)، وتسريع العمل في مشروع الجامعة المفتوحة، والاهتمام ببلورة مشروع مناهج ومقررات دراسية جامعية ذات مضمون سياسي وثقافي فلسطيني وتدريب على مهارات يحتاجها المجتمع الفلسطيني في المستقبل.

وأخيراً، يمكن القول إنه يجب التوصل إلى صيغة سياسية وتربوية لا تكفل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين فحسب، بل تأمين قيام الكوادر بخدمة مجتمعها أيضاً والحد من هجرة التقنيين والفنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ومن البلدان المحيطة بفلسطين.

تعقيب

محمد عوده محمد (*)

إن الحديث عن تعليم الفلسطينيين لا يمكن أن ينفصل بأي حال عن القضية الأساسية، وهي القضية الفلسطينية، باعتبارها قضية شعب عانى، وما زال يعاني، أبشع أنواع الاضطهاد والعسف والتحطيم. ومشكلات هذا التعليم ما هي إلّا إفرازات طبيعية للمأساة التي يعيشها شعبنا العربي الفلسطيني، والتي كان من أبرز ملامحها تغريب هذا الشعب، سواء من بقي منه على أرضه أو من تركها إلى أرض الشتات، وتدمير البنى الأساسية للمجتمع الفلسطيني ومؤسساته. وعليه، فإن الحلول لا يمكن أن تنفصل هي الأخرى عن الحل الشامل للقضية الفلسطينية.

كما أن تداخل القضية الفلسطينية مع القضية العربية المتمثلة في حالة التفكك والتخلف والتصارع وتعدد الولاءات، يجعل الحديث عن تعليم الفلسطينيين لا ينفصل بأي حال عن الحديث عن التعليم في الأقطار العربية، التي تناثر فيها معظم شعبنا الفلسطيني. فأبناء هذا الشعب في عامتهم يترددون إلى المدارس العربية ويتعرضون إلى الخبرات التعليمية نفسها التي يتعرض لها إبن هذا القطر أو ذاك. من هنا تأتي صعوبة البحث في هذا الموضوع لتشخيص المشكلات واقتراح الحلول.

لقد حاول الزميل عدنان عبد الرحيم وضع مؤشرات رئيسة نلخصها في التالي:

١ ـ التأكيد على أن الفلسطينيين لم يتمكنوا في تاريخهم الحديث من السيطرة الكاملة على عملية تعليم أبنائهم، سواء من حيث التخطيط أو من حيث تقرير الأهداف والاستراتيجيات والسياسات، وتصميم المناهج والمؤسسات التربوية الكفيلة بتزويد هؤلاء الأطفال بثقافة وطنية فلسطينية تنسجم مع طموحاتهم السياسية وتطلعاتهم الاجتماعية وتنمية واقعهم الاقتصادي.

(*) باحث أكاديمي عربي فلسطيني، يعمل سكرتير تحرير مجلة العربي في الكويت.

ويعزو الباحث عدم التمكن هذا إلى سيطرة القوى الاستعمارية على فلسطين حتى يومنا هذا بدءاً بالحكم العثماني، مروراً بالانتداب البريطاني، وانتهاء بالاحتلال الصهيوني.

وقد لا نكون مبالغين إذا قلنا إن التاريخ العربي لم يشهد في أية لحظة من لحظاته قيام دولة فلسطينية مستقلة، حتى يكون لها مؤسساتها التربوية. فحال فلسطين كحال غيرها من الولايات العربية التي تتبع نظام الحكم هذا أو ذاك عبر العصور المتتالية. ولا يمكننا أن نلقي باللوم على الاستعمار وحده. فحال التعليم في فلسطين إبان الانتداب البريطاني وانجازاته التعليمية كانت الأفضل في الوطن العربي ـ كما يقول الباحث عبد الرحيم.

٢ ـ إن اتجاه الفلسطينيين إلى التعليم يعود ولو جزئياً، إلى ايمانهم العميق بأن التعليم سيمكّنهم من الحصول على فرص عمل ودخل ثابت، ويطور وضعهم الاقتصادي وامكاناتهم السياسية ووعيهم الوطني.

ويهمني أن أشير هنا إلى أن اتجاه الفلسطينيين إلى التعليم فرضته سياسة النظام العربي، الذي لجأ إليه أكثر من مليون فلسطيني بعد هزيمة عام ١٩٤٨، تلك السياسة التي كانت تهدف إلى تحوّل هؤلاء اللاجئين إلى أدوات عمل رخيصة تبني هذا القطر أو ذاك، دون أن يبرمج هؤلاء في المجتمعات العربية أو يعطوا حقوق المواطنية.

وإذا ما افترضت سوء النية في هذه السياسة، فإنني أقول إنها كانت تهدف إلى سلخ فلسطين من ذاكرة الأجيال التالية لجيل النكبة، استجابة لمقولة خاطئة مفادها أن الغنى المؤدي إلى الترف، والثقافة ذات الصبغة التنظيرية عاملان كافيان لقتل روح الكفاح والنضال وحب الاستشهاد، ليحل مكانها حب الحياة والرفاهية.

لذا، لا غرابة في ألا نجد سياسة تربوية محدودة خاصة بتعليم أبناء فلسطين تخدم، بشكل أو بآخر، أهدافاً وطنية على الصعيد الفلسطيني. إن غياب السياسات التربوية سواء داخل النظام العربي أو داخل مؤسسات وكالة الإغاثة الدولية، أوصلت إلى النتيجة التي أشار إليها الباحث بقوله: «بالتالي لم يعد الطالب الفلسطيني لدوره المفترض في تغيير واقعه وتحديث مجتمعه والقيام بدوره الوطني».

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: هل نجح النظام التربوي الذي عاشه الطالب الفلسطيني، سواء في وطنه المحتل أو في الأقطار العربية في عزله عن دوره الوطني وتغيير واقعه وتحديث مجتمعه؟ أكاد أجزم بالسلب. فمواليد عام ١٩٤٨ هم وقود الثورة الفلسطينية التي تفجرت في الفاتح من كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥. وآباؤهم من قبلهم، الذين عاشوا وتعلموا في ظل الانتداب البريطاني، هم وقود ثورة الأحزاب الثورية العربية باتجاهاتها كافة. ومواليد عام ١٩٦٧ هم شباب الانتفاضة التي أذهلت الأصدقاء قبل الأعداء وقلبت الكثير من الحسابات.

٣ ـ المعايير التي تستخدم لقياس جدوى تعليم الفلسطينيين تتمثل في مدى قدرة هذا

التعليم على تنشيط الحراك الاجتماعي في الفئات الاجتماعية الفلسطينية المختلفة، والمساهمة في التماسك الاجتماعي بين مختلف الجماعات الفلسطينية في المنافي، وداخل الأرض المحتلة، وطبقاً لهذين المعيارين يكون الحكم أنه لا جدوى من تعليم الفلسطينيين في العالم.

إن محاولة وضع معايير لقياس جدوى تعليم الفلسطينيين قد تجافي المنطق، في ظل غياب المؤسسات التربوية الفلسطينية المستمرة من طرف السلطة السياسية الفلسطينية، وفي ظل غياب المجتمع الفلسطيني الواحد على الأرض المحتلة الواحدة، وفي ظل الجو الذي تحدثنا عنه مجلة «شؤون فلسطينية» بقولها: «إن المواطن الفلسطيني في المناطق المحتلة يقع حالياً فريسة لحرب نفسية تتكون أسلحتها من الاحتلال والاعتقال والتخويف والارهاب والتهديد، وتتوجه هذه الحرب إلى تركيبه الفكري حيث تتنازع بنيته الفكرية عدة جهات تتكلم معه بلهجات مختلفة وأساليب متعددة تشترك جميعها في إلغاء هويته الفلسطينية»(1).

١ ـ مشكلات تعليم الفلسطينيين

أشار الباحث في هذا المجال إلى المشكلات التالية:

أ ـ الأمية (كانت ١٩ ـ ٢٨ بالمائة من الراشدين ما بين ١٥ و٦٠ سنة) وهي الأقل بالنسبة إلى المجتمعات العربية.

ب ـ التسرب المدرسي.

ج ـ عدم الاهتمام بالتربية فيما قبل المدرسة.

وهذه المشكلات يعانيها العديد من الأقطار العربية ان لم يكن كلها. مع أن مشكلة التسرب داخل الأرض المحتلة أكثر وضوحاً.

أ ـ مشكلات خاصة بالتعليم في الأراضي المحتلة

وفي هذا المجال ذكر الباحث المشكلات التالية:

١ ـ الاغلاق المستمر للمدارس والمعاهد.

٢ ـ العبث بالمناهج المدرسية.

٣ ـ غياب الخطة العامة للجامعات في الأرض المحتلة.

٤ ـ ضعف مراكز البحث العلمي في تلك الجامعات.

وفي مجال الحديث عن المؤسسات التعليمية في الأراضي المحتلة بودي أن أذكر أنه على

---

(١) انظر: شؤون فلسطينية، العدد ٨ (نيسان/ ابريل ١٩٧٢)، ص ١٢٩ ـ ١٣٠.

الرغم من كل المشكلات التي تواجهها تلك المؤسسات فإنها نجحت في أداء دورها الوطني المتمثل في:

أ ـ الابقاء على الشباب الفلسطيني في أرضه، والحيلولة دون هجرته إلى خارج الأرض بكل ما تحمله تلك الهجرة من ضياع أو ضعف الانتماء الوطني.

ب ـ اتاحة الفرصة للتجمعات الشبابية، الأمر الذي سهل عملية التنظيم الطلابي الثوري.

ج ـ إذكاء روح الجهاد والنضال ضد المحتل الصهيوني.

د ـ كسر حاجز الخوف من العدو الصهيوني.

وقد يكون العالم الياباني كورود صادقاً في قوله عن الطلاب الفلسطينيين في عام ١٩٧٢: «إن الشيء الغريب في هؤلاء الطلاب، مقارنة بغيرهم من طلاب البلدان الأخرى، هو بالتأكيد سيطرة فكرة قوميتهم على بؤرة مشاعرهم».

وقد لا نكون مبالغين، إذا قلنا إن مؤسسات التعليم في الأرض المحتلة نجحت، إلى حد كبير، في تمكين الشباب الفلسطينيين من مواجهة القلق الوجودي، أو القلق الكياني الذي فرضه عليهم المحتل الصهيوني.

ويصدق أيضاً قول أحد المراقبين: أستطيع القول بكل اعتزاز إن المدرسين أثبتوا أنهم مدرسو كوادر، خرّجوا شباباً يتحدّون الاحتلال(٦).

أما بالنسبة إلى المشكلات الخاصة بتعليم العرب في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، فماذا ننتظر من عدو يحاول محو وجودنا غير غرس العدمية القومية لدى الطالب العربي وابراز تفوق اليهودي؟ المهم هل نجحوا في تحقيق هذا الهدف، أم أن روح التحدي لدى الشباب الفلسطيني في الأرض المحتلة جعلهم أكثر تمسكاً بهويتهم الوطنية القومية؟

ب ـ مشكلات تعليم الفلسطينيين في البلدان العربية

أود هنا أن أنبه عند التعرض لهذا النوع من المشكلات إلى ضرورة النظر إليها من زاويتين: الزاوية الأولى الفلسطينية، أي ماذا نريد من التعليم العربي أن يقدم إلى الطلاب الفلسطينيين، والزاوية العربية والمتمثلة في أي نوع من المواطنين يصنعه هذا التعليم. فمن الزاوية الأولى قد لا نجد جدوى كما يقول الباحث، ومن الزاوية الثانية لا تختلف معاناة الفلسطيني عن معاناة أخيه العربي.

---

(٦) «الاحتلال المدني بعد الاحتلال العسكري،» شؤون فلسطينية، العدد ١٢١ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١)، ص ٢٠٢.

كما أجاد الباحث في انتباهه إلى دور الأسرة الفلسطينية في تربية الأجيال الفلسطينية. فقد نجحت الأسرة الفلسطينية فعلاً في المحافظة على ارتباط الأجيال الصغيرة من الفلسطينيين بوطنها، وأرضعت أطفالها مع لبان الأم الانتماء إلى فلسطين.

٢ ـ الأهداف التربوية المقترحة

أما الحلول التربوية التي أشار إليها الباحث:

- ـ وضع فلسفة تربوية للشعب العربي الفلسطيني.
- ـ وضع نظام تربوي للطفولة المبكرة.
- ـ تنظيم حملات شاملة لمحو الأمية وتعليم الكبار.
- ـ الجامعة المفتوحة.

أورد الباحث عشرة أهداف تربوية انتهت إليها دراسة استطلاعية لتصورات النخبة الفلسطينية السياسية والاجتماعية والتربوية الفلسطينية.

وبودي أن أدعم ما طالب به الباحث من ضرورة الاهتمام بوضع أهداف تربوية للمؤسسات التعليمية التي ستنشأ في المستقبل في فلسطين المستقلة، بحيث تنبثق هذه الأهداف من فهم انتروبولوجية المجتمع الفلسطيني الريفي، على أن يأخذ هذا التنظير بضرورة استخدام المنهج العلمي بعيداً عن العبارات السياسية المطاطة، وأن تكون أهدافاً قابلة للتطبيق والتقويم، وتتناول تنمية الجوانب المعرفية والوجدانية والسلوكية لدى الطفل الفلسطيني.

كما أنني أتفق تماماً مع الباحث في أن الاصلاح الجذري لتعليم الفلسطينيين لا يمكن أن يتحقق في إطار الظروف السياسية والاجتماعية الحالية التي يعانيها الشعب الفلسطيني، وحتى الحلول المقترحة على المدى القريب قد لا تجدي أيضاً.

وقد يكون من المفيد، لاستكمال صورة «تعليم الفلسطينيين ـ مشكلات وحلول» أن أشير إلى النقاط التالية:

١ ـ علمتنا تجارب الشعوب التي ابتليت بالاحتلال (كفيتنام) ومحاولة اقتلاع الجذور (كالجزائر)، أنه في مرحلة الاستعمار لا بد من أن يتحول الكتاب أو المدرسة إلى خلية ثورية تخرّج كوادر قادرة على ابتكار أشكال النضال ضد العدو المستعمر، فمدارس جمعية العلماء المسلمين في الجزائر، وجامع الزيتونة في تونس، والجامع الأزهر في مصر أمثلة على ذلك، وهذا ما تحتاج إليه مدارسنا وجامعاتنا في الأرض المحتلة.

٢ ـ إن النظام العربي مطالب أكثر من أي وقت مضى بتجذير الرؤية القومية للقضية الفلسطينية لدى الأجيال الصاعدة، وذلك بإعادة النظر في أهدافه التربوية ومحتويات مناهجه التعليمية.

٣ ـ لا بد من أخذ الحيطة من السياسات التي تدفع بالفلسطينيين في أرض الشتات إلى العزلة والغربة الأمر الذي يعمّق مشاعر الضياع، والتضخم الانفعالي، وغياب الأمن والحرية والعدالة، وهي تلك المشاعر التي كشفت عنها دراسة هاني حوراني(٣).

٤ ـ على المشرّع التربوي العربي أن يعرف كيف يفجر الميل إلى التحدي والعنف والمغامرة الذي تولّد لدى الشباب الفلسطيني ويوجه نحو العدو الصهيوني.

٥ ـ ستظل الأسرة الفلسطينية والنوادي والجمعيات وخلايا العمل التطوعي داخل أرضنا المحتلة، لسنوات مقبلة المدرسة التي يتعلم منها شبابنا الانتماء إلى فلسطين وتحدي المحتلين.

٦ ـ العمل الجدي على الحد من هجرة العقول الفلسطينية إلى خارج الوطن العربي، ووضع سياسة عربية يصبح معها تعليم الفلسطينيين هدفاً لبناء هذا الوطن. والعمل على الحد من هجرة الشباب إلى خارج الأرض المحتلة بحثاً عن التعلم الجامعي.

٧ ـ من الصعب أن نعلّق آمالاً كبيرة على منظمة التحرير الفلسطينية في مجال التعليم، فتجربتها طوال العقدين الماضيين لا تبشر بالخير الكثير.

٨ ـ إن تقويم تعليم الفلسطينيين لا يخضع للمعايير نفسها التي تستخدم في المجتمعات المستقرة ذات السيادة. فشعبنا الموزع في الأقطار العربية هو جزء من هذه الأمة يصيبه ما يصيبها. وشعبنا في الأرض المحتلة مغلوب على أمره، يخضع لما خضعت له كل الشعوب التي ابتليت باستعمار استيطاني بشع.

٩ ـ إننا بحاجة إلى دراسات جادة حول الموضوعات التالية:

أ ـ دور التعليم في النظام العربي في التنشئة السياسية للفلسطينيين.

ب ـ دور التعليم في النظام العربي في بروز الشخصية العقائدية لدى الفلسطينيين.

ج ـ دور التعليم في النظام العربي في بروز العقلية الاستهلاكية لدى فلسطينيي الخليج.

د ـ دور التعليم في الأرض المحتلة في تمتين الهوية الفلسطينية.

هـ ـ التغيرات الاجتماعية في الأرض المحتلة ودور التعليم في قيادتها وتوجيه مسارها.

---

(٣) هاني حوراني، «دراسة في رسوم الأطفال النازحين الفلسطينيين،» شؤون فلسطينية (١٩٧٢)، ص ١٧٢.

المناقشات

١ ـ وليد قمحاوي

التعليم بالنسبة إلى الفلسطينيين هو الحياة أو الموت، والواقع أن هذا هو أمر التعليم بالنسبة إلى كل فلسطيني. أشار الأخ المحاضر والأخ المعقب إلى تضاؤل فرص التعليم الجامعي بالنسبة إلى أبناء الشعب العربي الفلسطيني، وجاء في الورقة أن هناك أكثر من ١٤٠٠٠ طالب في الضفة الغربية وقطاع غزة في سنة ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧، لم يستطيعوا الحصول على مقاعد جامعية، كذلك ذكر أن الفلسطينيين، بشكل عام، يتعلمون ما لا يحتاجون إلى تعلمه، وأضيف إلى ذلك أن الفلسطينيين يدرسون الآن ويحصلون على التعليم الجامعي في أكثر من ٩٠ دولة في شتى أنحاء العالم. هذه كلها بعض الأرقام المذهلة والمؤسفة على صعيد التربية والتعليم الفلسطيني. لذا سوف أحاول بإيجاز، عرض المبادىء التي تقوم عليها فلسفة جامعة القدس المفتوحة:

ـ المبدأ الأول فيها هو ديمقراطية التعليم الجامعي، فالتعليم الجامعي حق لكل انسان، وبالذات بالنسبة إلى الفلسطيني وما يعني التعليم الجامعي له، إذ ليس من المنصف إطلاقاً أن نقول إن ابني يستطيع أن يحصل على التعليم الجامعي، بينما ابن غيري إذا حصل على التعليم الجامعي يتسبّب في زيادة العاطلين عن العمل. فالحق أنه يجب تأمين المساواة وتكافؤ الفرص للجميع.

ـ المبدأ الثاني هو العمل على توحيد الهوية الثقافية الوطنية للشعب الفلسطيني المبعثر ما بين عرب فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ وعرب الضفة الغربية وقطاع غزة، والتجمعات الفلسطينية سواء الرئيسية منها أو الثانوية في البلدان العربية وخارجها.

ـ المبدأ الثالث هو الوصول، عبر التعلم عن بعد، الذي تتخذه جامعة القدس المفتوحة

نظاماً لها، إلى عرب فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، الذين تقتصر فرص الحصول على التعليم الجامعي لديهم الآن، على حوالى واحد في الألف فقط.

ـ المبدأ الرابع هو الفصل بين التعليم العالي والشهادة الجامعية، إذ ليس بالضرورة أن كل من يلتحق بالجامعة المفتوحة يجب في النهاية أن يحصل على الشهادة الجامعية.

ـ المبدأ الخامس هو فك الارتباط أو الفصل بين الشهادة الجامعية والوظيفة الحكومية، هذا المفهوم الذي ورثناه عن عهود الانتداب وهو أن كل من يحصل على الشهادة الجامعية يبحث أول ما يبحث عن وظيفة. يجب أن نفك الارتباط بين الشهادة والوظيفة، وذلك من خلال برنامج جامعي يمكّن الطالب من التشغيل الذاتي أو الاستخدام الذاتي. البرامج التي عملت جامعة القدس المفتوحة على تحديدها وتعمل على اعدادها الآن تؤدي إلى هذا الغرض، فهي مبنية على تلبية الحاجات التنموية للمجتمع العربي الفلسطيني بشكل خاص، والمجتمعات العربية بشكل عام. وأول برنامج ستقدمه جامعة القدس المفتوحة هو «الأرض والتنمية الريفية». وباختصار شديد جداً، هو «انتاج الفلاح الجامعي» المرتبط بأرضه والذي يستغل أرضه ويبقى في قريته وينمّي مجتمعه الريفي.

ـ أما البرنامج الثاني فهو «البيت والتنمية الأسرية» والغرض منه تخريج المرأة الجامعية وانتاجها سواء كانت ربة بيت أو زوجة أو أماً، وتزويدها بخبرة نظرية وعملية تمكّنها من أن تكون عنصراً اقتصادياً منتجاً وهي في البيت، عن طريق تعليمها صناعة أو حرفة أو مهارة بيتية تستطيع أن تمارسها.

ـ والبرنامج الثالث سمّيناه «الادارة والمبادرة»، والغرض منه فعلاً هو توفير وانتاج اداريين يتمتعون بروح الريادة والتشغيل الذاتي والاستخدام الذاتي.

ـ البرنامج الرابع وهو «التقانة والعلوم التطبيقية»، والهدف منه هو تخريج مهندسين تطبيقيين، يستطيعون التعامل مع الآلة، وفي مجالات منها الميكانيكا والطاقة، وعلى الأخص المعلوماتية.

ـ البرنامج الخامس، «التربية وتأهيل المعلمين». ولا يخفى أن هناك عشرات الآلاف من المعلمين في المدارس الابتدائية والاعدادية والثانوية ـ في وكالة الإغاثة أو خارجها ـ غير مؤهلين لأن يكونوا معلمين.

هذه، باختصار، البرامج التي ستقدمها جامعة القدس المفتوحة، اضافة إلى مقررات تأسيسية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية. وليست في صدد ذكر هذه المقررات، ولكن الأخ المحاضر ذكر تحفظاته حول جامعة القدس المفتوحة. وهناك عشرات المشكلات التي أستطيع أن أضيفها إلى تحفظاته ليس هنا مجال لبحثها ولكن علينا أن نعمل. وبالتالي فإن العبارة التي جاءت في نهاية دراسة المحاضر، والتي تشير إلى ضرورة تسريع العمل في مشروع الجامعة المفتوحة هي خير حافز ورد.

كلمة أخيرة، اسمحوا لي أن أضيفها. كلنا نتكلم الآن عن ثورة الحجارة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن الضروري أن نتكلم أيضاً، عما هو مصير ثوار الحجارة هؤلاء؟ هل يستمرون طوال عمرهم ثوار حجارة؟ قد تستمر ثورة الحجارة هذه سنة أو سنتين، شهراً أو مئات الشهور، لكن ما مصير هؤلاء الشبان؟ يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أنه إذا لم نوفر التعليم والتدريب العاليين وبالأشكال المناسبة، وبأسرع وقت ممكن لثوار الحجارة هؤلاء، فإنهم سيتحولون في المستقبل من ثوار حجارة ضد الإحتلال الاسرائيلي إلى حاملي حجارة إلى المستوطنات الصهيونية.

٢ ـ يوسف الخطيب

مع التقدير الكلي، في الحقيقة، للبحث القيّم الذي قدمه عدنان عبد الرحيم، فليسمح لي أن نتوقف قليلاً عند شعار التماسك الاجتماعي الفلسطيني، الذي يطرح نوعاً يختلف عن موقف الصلابة الوطنية الفلسطينية، نوعاً يشبه العزلة الفلسطينية عن المجتمعات العربية الموجود فيها، الأمر الذي قد يؤدي إلى نوع من الغيتو الفلسطيني في المجتمعات العربية. إن مجتمعي الفلسطيني هو مجتمع عربي وعربي متقدم، وأظن أن الشعار الذي يجب أن نطرحه هو تفاعل الفلسطينيين مع مجتمعهم القومي العربي في سبيل إيصال حرارة قضيتهم الفلسطينية إلى هذا المجتمع، من المحيط إلى الخليج. التماسك الاجتماعي، ما هي حاجتنا إليه؟ حاجتنا في الحقيقة هي تصليب الموقف الوطني الفلسطيني، ولا أريد أن أتحدث عن تجربتي الشخصية عام ١٩٥٠ عندما لجأنا جميعاً إلى سوريا، طرحنا قضيتنا الفلسطينية بكل قوة، تظاهرنا وأسقطنا حكومات، وكان الشاعر يوسف الخطيب على رأس التظاهرة التي قادها من الجامعة إلى ساحة المرجة. وأسقطنا حكومة سعيد الغزي سنة ١٩٥٦ لأنها باعت باخرتيّ قمح سوري إلى فرنسا في وقت كانت هذه الدولة تقاتل ثوارنا الجزائريين، إذاً، الاندماج الكلي والالتحام الكلي مع مجتمعنا العربي الكبير يعطينا ميزة لخدمة قضيتنا الوطنية. أضيف ملحقاً صغيراً بالنسبة إلى تقرير المناهج، وليست هناك مناهج فلسطينية نقررها نحن بأنفسنا، وأنا ليست عندي الاحصاءات العلمية وليس هذا حقل اختصاصي، ولكني أكاد أجزم بأن معظم المناهج العربية ـ إن لم أقل جميعها ـ يتدخل في وضعها وفي تصميمها وتخطيطها أساتذة فلسطينيون كبار فما هو الأفضل لنا، هذا الموقع أم ذاك؟

مدير الجلسة حسن الابراهيم

شكراً للشاعر يوسف الخطيب، خصوصاً ما يتعلق بالملاحظة حول التظاهرة التي قادها عام ١٩٥٦، أنا أعتقد أننا نحن جميعاً نتساءل عما حصل للعرب في الخمسينات، وما حصل لهم في الوقت الحاضر، وأعتقد أن التفسير هو وجود مشروع عربي على الساحة آنذاك. والآن ليس هناك أي مشروع يتفق عليه على الساحة العربية لسوء الحظ.

٣ ـ خليل نخلة

يشعر الشخص أن الحديث عن التعليم ـ على الأقل في فلسطين ـ حديث عن بعد، وكأنما لا علاقة له بما يحدث في الواقع، وللأسف أحسست بهذا الشعور لأن أغلب الحديث يجري وكأنه في جو غيبي لا يمت إلى الواقع بصلة، أو أن الصلة طفيفة جداً، سواء ذلك الحديث عن الصهيونية بالأمس أو الحديث عن التعليم هذا اليوم، وهو أمر مزعج جداً.

بالنسبة إلى التعليم داخل فلسطين، ويجب أن نأخذ في عين الاعتبار، أننا لا نتحدث عن الشتات في الخارج، ولكننا نتحدث عن الداخل وفيه ما يقارب ٤٣ بالمائة من السكان الفلسطينيين الذين يقيمون في فلسطين، ويشعرون على الرغم من الاحتلال والاضطهاد بأنهم يقيمون على أرضهم. إنه مجتمع ليس بالضرورة متكاملاً اجتماعياً، ولكنه مجتمع يعبّر تقريباً عن نصف المجتمع الفلسطيني في العالم أو يمثله وحدثت تطورات ونماذج إيجابية جداً في مجال التربية والتعليم وللأهداف التي ذكرت والتي أتفق فيها مع كل من الباحث والمعقب. وهذه النماذج من الضروري الانتباه لها، وقد تمّت بمبادرات فلسطينية ذاتية بغضّ النظر عن النظام الرسمي، وعلى الرغم من الاحتلال. وقد يشعر الانسان أنها تمّت لكون الاحتلال موجوداً. هذه النماذج التي حدثت في السنتين أو الثلاث الأخيرة، منها ما تصلب وتجذر خلال الانتفاضة حالياً، وهناك نموذج مهم جداً وهو ما يسمى «برنامج التعليم من أجل الوعي والمشاركة». وقد تم باختصار من مجموعة مدارس خاصة بحثت الفكرة وتطبيقها بشكل عام، وهي كيف تربط التعليم بالواقع اليومي ـ على الرغم من المنهج الموجود ـ وكيف تغيّر البرنامج كي تربط التعليم مع الحاجات اليومية للطلاب الفلسطينيين، وقد حدث ذلك في منطقة القدس ورام الله وبيت جالا وبيت ساحور. وهناك تطور آخر تم عملياً ـ بتواضع ـ وبمبادرات ودعم ومساهمات مؤسسة التعاون في جنيف. أقول هناك نموذج مهم جداً تم خلال السنوات الأربع الماضية وهو تكوين وتأسيس مراكز لتطوير رياض الأطفال في كل مناطق فلسطين: مراكز اقليمية وهي مركز أول في عكا للمناطق المحتلة عام ١٩٤٨، والمركز الثاني في القدس للضفة، والمركز الثالث في غزة للقطاع، وهدفها تطوير مضمون التعليم قبل الابتدائي من ٣ إلى ٥ سنوات والتنسيق بين هذه المناطق، وهذه هي أهم الروابط التي تجمع بين فلسطينيي عام ١٩٤٨ والضفة وغزة، على مستوى المضمون الحضاري والوطني (الانتماء الوطني) والمضمون التربوي، وهذه المراكز التطويرية تقوم بعمل مهم بالنسبة إلى تطوير رياض الأطفال والتعليم المبكر.

والنموذج الثالث هو «برامج لا منهجية» وتحدّث عنها عدنان عبد الرحيم، وتركيزها في مناطق ١٩٤٨ أدى إلى تشويه الهوية الوطنية في التعليم والمنهج الرسمي الاسرائيلي، ومن هذه البرامج برنامج في مركز أم الفحم ويركز على ما عرف بـ «اعرف وطنك»، وهو جولات ودورات مركزة، للطالب الفلسطيني في الصفين التاسع والعاشر من أجل معرفة قرى

فلسطين المهدمة ومعالم فلسطين، أي جغرافية وتاريخ فلسطين المحذوفين، من المناهج الرسمية الاسرائيلية.

ـ النقطة الأخيرة التي سأثيرها هي دور «التعليم عن بعد»، وخصوصاً بالنسبة إلى الانتفاضة حالياً. فالانتفاضة ـ بالنسبة إلى التربية ـ قد أفرزت ما يسمى بالتعليم الشعبي، وهو نموذج جديد، وهو أمر معقد جداً لكنه كبداية ـ ما دامت المدارس معطلة ـ قد يؤدي إلى عدم تحوّل الأطفال إلى عمال في المستوطنات الاسرائيلية وأن يكون مضمون هذا التعليم مضموناً وطنياً، وقد تفاوت في نجاحه بحسب تنظيم المناطق، فقد نجح في منطقة رام الله ـ البيرة ـ وفي بيت ساحور ـ ناجحاً رائعاً.

كنت في فلسطين منذ فترة قريبة، وعندي فكرة عن الجامعة المفتوحة منذ البداية، وقد تصورت أنها لو كانت موجودة ببرامجها، وكان التنفيذ بادئاً لكان أكبر عامل مساعد حالياً، خصوصاً في التعليم الشعبي، لأن برامج الجامعة المفتوحة خصوصاً عندما تستعمل كل الإذاعات العربية والتلفزيون العربي الذي لا تستطيع الرقابة الاسرائيلية أن توقفه تستعمل كوسيلة تثقيف موجّه وذات مضمون وطني، ولو كان هذا موجوداً لأعطى دعماً ودفعاً قوياً في هذا المجال.

٤ ـ أحمد نوفل

أعتقد أنه من الأفضل أن يكون لدينا جامعيون عاطلون من أن يكون لدينا أميون عاطلون. لأنه ـ كما ذكر خليل ـ يوجد في الأراضي المحتلة ما يعادل ٤٣ بالمائة من السكان. والفلسفة التعليمية هي أنهم لو درسوا علوماً انسانية وبقي الشاب منهم في وطنه عاطلاً عن العمل فهو خير من الفلسطيني المتعلم المهاجر الذي يترك وطنه.

ففي فرنسا هناك ثلاثة ملايين عاطل عن العمل، فهل معنى ذلك أن تغير فرنسا سياستها وفلسفتها التعليمية؟ وهل تفعل أمريكا أو بقية دول أوروبا ذلك أيضاً؟ كلا، إن مفهوم التعليم عندنا، كفلسطينيين، يجب أن يختلف عن مفهومه عند الآخرين، إذ من الخير أن يكون ابن المخيم متعلماً وعاطلاً عن العمل، بدل أن يكون أمياً وعاطلاً عن العمل في الوقت نفسه. ثم هل معنى حرمانه من التعليم الجامعي وكونه أمياً أن ذلك سيوفر له فرص العمل؟

النقطة الأخرى وهي أننا نتحدث عن الفلسفة التعليمية عند الفلسطينيين، ولكن مع الأسف القضية الفلسطينية مفقودة وضائعة في المناهج التعليمية في البلدان العربية، ولذلك علينا أولاً أن نبدأ بالمدارس وإن لم يكن فبالجامعات، هذه المؤسسات العلمية الرائدة، ليس من أجل خدمة الطالب الفلسطيني، بل من أجل خدمة الطالب العربي، لكي يعرف حقيقة الحركة الصهيونية والعدو الصهيوني ومن يقف خلف هذا العدو، وهذا سوف ينعكس على الطالب الفلسطيني فيما بعد.

مدير الجلسة

أريد أن أردّ بالنيابة عن الأخ عدنان. أنا متأكد أنه لم يناد بالأمية، فما كان يقصده، هو ربط التعليم النظري بالبطالة.

إن الإصرار على التعليم النظري سوف يقود في نهاية الأمر إلى البطالة سواء السافرة منها أو المقنعة.

٥ ـ أحمد طربين

بالنسبة إلى تعليم القضية الفلسطينية في الجامعات، أعتقد أن اتحاد الجامعات العربية اتخذ قراراً ووضع كتاباً عن القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي، وقد نُشر وهو في متناول الأيدي، وقد وصلتني نسخة في جامعة دمشق، اضافة إلى أن عدداً من الجامعات أدخل مقرر تدريس القضية الفلسطينية في صميم المناهج التي تدرّسها على الصعيد الجامعي والعادي، ولكن في نظري أن العملية تحتاج منكم إلى متابعة.

مدير الجلسة

لقد حضرت ذلك الاجتماع الذي تبنى فيه اتحاد الجامعات العربية تدريس القضية الفلسطينية، وأتفق مع أحمد طربين في أن الموضوع يحتاج إلى متابعة، وعندما رجعنا إلى جامعة الكويت وتابعناه وبدأنا بتدريس مقرر في الجامعة ككل عن القضية الفلسطينية.

الفصل الثامن

النزوح اليهودي من الكيان الإسرائيلي (الهجرة المعاكسة): الواقع وآفاق المستقبل

توفيق أبو بكر (*)

(*) كاتب وباحث سياسي ومعلق إذاعي - الكويت.

منذ إنشاء الكيان الصهيوني فوق أرضنا، وهناك حركة مستمرة في الاتجاهين: هجرة من يهود العالم إلى ما يزعمون أنه «أرض الميعاد»، ونزوح أو هجرة معاكسة من اليهود الذين وصلوا إلى فلسطين، ولم يتمكنوا من الاستمرار في الحياة هناك. وطوال الوقت، وحتى منتصف السبعينات، كان الميزان دائماً لمصلحة الهجرة نحو فلسطين من التجمعات اليهودية المنتشرة في العالم، فيما عدا بعض الاستثناءات المحددة التي لم تشكل ظاهرة تستحق الدراسة في إطار ما أصبح يُعرف بالنزوح أو الهجرة المعاكسة.

فقد ارتفع عدد النازحين عام ١٩٥٣، على سبيل المثال، ووصل عددهم في ذلك العام إلى ١٣ ألف نازح، وذلك بسبب الضائقة الاقتصادية التي مرت بها البلاد. وعاد الميزان مجدداً لمصلحة المهاجرين القادمين حيث وصل العدد عام ١٩٥٧ إلى ٧١ ألف مهاجر بينما كان عدد النازحين ٧٥٠٠ شخص في ذلك العام.

وفي عام ١٩٦٢ ازدادت مرة أخرى نسبة النازحين من اسرائيل بسبب تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية، وبدء التضخم المالي، وبلغ النزوح أقصى مدى له في الستينات، في عام ١٩٦٦، العام الذي يذكره الاسرائيليون انه عام كساد وبطالة دفع بهم نحو الاسراع في تصدير الازمة وشن الحرب ضد العرب في حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

وبعد حرب حزيران/ يونيو ونزهة الدبابات عام ١٩٦٧، عادت الهجرة الى الكيان لتشهد عصراً ذهبياً جديداً مشابهاً لما حدث في مطالع الخمسينات بعد إقامة الدولة مباشرة. ورغم استمرار النزوح من اسرائيل طوال سنوات العصر الذهبي الجديد، فإن حجم الهجرة الوافدة الواسع جعل من استمرار عمليات النزوح المحدود أمراً لا يلفت النظر، ولا يستحق الدراسة[1].

---

(١) الياس زين، هجرة الأدمغة والهجرة المضادة من اسرائيل (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧١)، ص ١١٢.

وبدأت المشكلة تتفاقم حقاً في المجتمع الاسرائيلي، بعد حرب تشرين الأول/ اكتوبر مباشرة، حين اهتز الكثير من المسلمات البديهية هناك لتفاعل هذه الأزمة الاجتماعية مع أزمة اقتصادية طاحنة، بدأت منذ منتصف السبعينات وتصاعدت مع تسلم الليكود السلطة في أيار/ مايو ١٩٧٧، وما زالت تلقي بظلالها فوق ذلك الكيان، الذي أخذ الآلاف من أبنائه يحزمون حقائبهم ويرحلون. وقالت صحيفة اسرائيلية في نقد لاذع للهجرة المعاكسة التي شهدتها اسرائيل بعد حرب تشرين الأول/ اكتوبر «نامل من آخر مغادر لمطار بن غوريون أن لا ينسى اطفاء الأنوار»[٢].

وقد أثيرت مشكلة الهجرة المعاكسة أو النزوح لأول مرة في الكنيست في مطلع عام ١٩٧٦، إذ تقدمت غيئولا كوهين ـ عضو الكنيست التي ما زالت في صفوف الليكود، باقتراح باضافة بند على جدول أعمال الكنيست، يتعلق بالنزوح المرعب لعام ١٩٧٥، حين تساوى في ذلك العام عدد النازحين من الدولة العبرية، بعدد المهاجرين إليها. وطالب رئيس الكنيست النائبة غيئولا كوهين بأن تعدل البند الذي تريد إضافته ليشمل قضايا الهجرة والاستيعاب، حتى يكون وزير الاستيعاب ملزماً بالرد على استفساراتها، إذ لا يوجد وزير مختص بقضايا النزوح، ولكنها رفضت التعديل ورفض وزير الاستيعاب الاجابة عن استفساراتها.

وفي العام نفسه، عاد زعيم المعارضة آنذاك مناحيم بيغن، إلى إثارة مخاطر النزوح في جلسة الكنيست قائلاً: «اننا فقدنا حتى الآن ١٠ بالمائة من سكان الأمة يشكلون ١٢ لواء مقاتلاً، وان بين النازحين مقاتلون قدامى عملوا في منظمات محاربة، لابد من تشكيل مركز خاص لمنع النزوح واعادة النازحين»[٣].

ومع استمرار النزوح في عهد الليكود، فقد شكل الكنيست عام ١٩٨٠ ولأول مرة، لجنة خاصة لبحث دوافع النزوح وطرق ايقافه، ففي ذلك العام (١٩٨٠) الذي وصلت فيه نسبة التضخم إلى ١٣٣ بالمائة، بلغ عدد النازحين حوالى ٣١ ألف اسرائيلي، الأمر الذي أرعب المسؤولين الصهاينة وبخاصة ان بين المهاجرين نوعيات منتقاة من العلماء وكبار الضباط السابقين ومواليد البلاد. انها هجرة انتقائية، على حد تعبير عوزي برعام، عضو الكنيست من حزب العمل حين تحدّث في الكنيست عن مخاطر النزوح.

وفي منتصف ذلك العام نفسه، شكل الكنيست لجنة عُيِّن فيها الوزير دوب شلنسكي، وشموئيل لاهس من وزارة الاستيعاب وعدد من الخبراء. وبحث المجلس الصهيوني في إطار لجنة الهجرة والاستيعاب هذه الظاهرة، التي باتت بنداً رئيسياً على جدول أعمال الحركة الصهيونية. بل إن الليكود التزم في برنامجه الحزبي الذي خاض الانتخابات على أساسه بمحاربة هذه الظاهرة الخطيرة. وتحرك العديد من القوى السياسية الصهيونية وبخاصة حركة

---

(٢) معاريف، ١٩٧٦/٢/١٧.
(٣) عال همشمار، ١٩٧٦/٦/١٧.

شينوي ـ التغير، فنشرت اعلانات في الصحف العالمية الصادرة بالعبرية جاء فيها: «اننا نفتقدكم، اننا بحاجة إليكم، عودوا إلى الوطن». وفي الوقت الذي كان فيه صف طويل من طالبي تأشيرة المغادرة، يقف أمام مبنى السفارة الكندية، كان في الطرف الآخر متظاهرون يهتفون: «لا تهاجروا، أبقوا وقاتلوا لتحسين النظام»(٤).

أولاً: أرقام النزوح

يعاني الباحث صعوبة كبيرة في التعرف إلى الأرقام الدقيقة للنازحين من الكيان الاسرائيلي. والباحثون الاكاديميون في مراكز الدراسات والأبحاث عندهم، يشكون من الصعوبات نفسها، وذلك لأسباب موضوعية معينة.

فالنازح، بحسب قانونهم، هو من أمضى أربع سنوات خارج البلاد. ولكن هذا التعريف يخضع في التطبيق الى اجتهادات عديدة. وبحسب القانون الاسرائيلي، فإنه لا يمكن شطب النازح من جداول الانتخابات قبل تغيبه سبع سنوات متواصلة عن البلاد.

ويرى جدعون ألون في مقال له، انه لا يوجد تعريف واضح لكلمة «نازح في اسرائيل»(٥). ويؤكد اتيان سيتالو، من المكتب المركزي للاحصاء أن عدم وجود تعريف متفق عليه وقانون ملزم، ربما يكون السبب الأساسي في الغموض الذي يكتنف حصر الاسرائيليين الذين غادروا البلاد(٦). وعلى عكس ما هو متبع في بلدان أخرى تتصرف طبقاً لتوصيات دولية، فإن الاسرائيليين يسافرون كثيراً للدراسة والاجازة والعمل الموقت من الخارج، وينجزون عملية التطبيع مع ثقافات العالم(٧). وقد وزعت وحدة العلاقات الدولية في وزارة المالية الصهيونية على رؤساء المفوضيات الاقتصادية في الخارج، بخصوص موضوع النزوح، تعريفاً للنازح تقول فيه «إن الاسرائيلي الذي يسافر إلى الخارج لكي يصبح مركز حياته ونشاطه هناك، هو وحده الذي يعدّ بمثابة نازح»(٨).

ويقول آمي ياعر، استاذ علم الاجتماع في جامعة تل أبيب وعميد كلية العلوم الانسانية، إن الاختلاف في تعريف «النازح» الاسرائيلي والاختلاف الكبير في الإحصاءات والبيانات يعكس صعوبات فنية، وخلافات سياسية تتعلق بالقيم والمبادىء حين تتبنى تعريفاً معيناً للنازح. على سبيل المثال: هل يسري تعبير نازح على المهاجرين الذين أقاموا في

---

(٤) انظر دراسة حزب المابام، «النزوح عن البلاد: حجمه ومسبباته،» في: معاريف، ١٩٨٠/٤/٤.
(٥) هآرتس، ١٩٨٠/٦/٥، نقلاً عن صحيفة: تشرين (دمشق)، ١٩٨٠/٩/٤.
(٦) هآرتس، ١٩٨٦/١/٥.
(٧) هآرتس، ١٩٨٦/٦/٣.
(٨) المصدر نفسه.

اسرائيل مدة أشهر أو أسابيع فقط قبل أن يغادروها؟[٩]. وهناك من يدعون أنه يجب عدم إدراجهم في فئة النازحين، لأنهم مهاجرون موقتون كانوا يقصدون منذ البداية استخدام اسرائيل كمحطة موقتة في طريقهم إلى جهات أكثر جاذبية. ويزيد في صعوبة تحديد أعداد النازحين، ان المهاجر الاسرائيلي يحتفظ بجنسيته حتى لو حصل على الجنسية الأمريكية أو أية جنسية أخرى، وهو لا يسجل نفسه مهاجراً إلا في حالات نادرة[١٠].

يقول أحد النازحين: لقد عشت شخصياً في نيويورك فترة خمس سنوات ولكن لم أعثر على أي إنسان ترك اسرائيل من أولئك المقيمين هنا بصفة مهاجر[١١].

هناك تساؤل آخر يثيره الجدل حول تحديد النازحين وهو: هل يعتبر ابن النازح نازحاً إذا ولد في الخارج؟ فحسب معطيات مكتب الاحصاء المركزي لعام ١٩٨٧، فإن أولاد النازحين الذين ولدوا في الخارج والذين قدرهم الاحصاء بعدد يتراوح بين ٦٠ ـ ٩٠ ألفاً، لا يعتبرون في عداد النازحين، فيما يقول آخرون إنهم نازحون بمعنى من المعاني، إذا كان عددهم سيضاف إلى ساكني الدولة لو لم ينزح آباؤهم. لذلك فالوسيلة الوحيدة للتعرف إلى عدد النازحين التقريبي، هو انتظار مرور أربع سنوات على مغادرتهم البلاد، والاعتماد على معطيات مكتب الإحصاء المركزي بهذا الصدد. وقبل مرور هذه المدة تبقى الأرقام غير نهائية وتقريبية، وتخضع لتقويمات عديدة[١٢].

لقد سبق أن قام مدير عام الوكالة اليهودية بزيارة للولايات المتحدة الامريكية للتعرف الى حجم النزوح الاسرائيلي هناك إذ يهاجر من ٧٩ إلى ٨٢ بالمائة من الاسرائيليين صوب أمريكا الشمالية. وقال في تقريره إن عدد الاسرائيليين في الولايات المتحدة يتراوح بين ٣٠٠ و٥٠٠ ألف نازح، كان ذلك في عام ١٩٨٠ الذي شهد تفجر الجدل حول النزوح، وشهد تشكيل لجان حكومية وحزبية لمعالجة هذه الظاهرة والكارثة، على حد تعبيرهم. وقد تعرّض التقرير الذي أعده شموئيل لاهس إلى الكثير من الانتقادات، وأثار الرعب الشديد، وفتح عيونهم على حجم المشكلة الرهيبة. وسادت يومها محاولات لتخفيف آثار هذه الارقام. قال اهرون فاين، من الجامعة العبرية، إن الرقم مبالغ فيه، وان معطيات المكتب المركزي للاحصاء التي قدّرت النازحين بـ ٣٤٠ ـ ٣٦٠ ألفاً هي معطيات مقبولة[١٣].

تقول الأرقام الحديثة التي صدرت عام ١٩٨٥ إن هناك ٤٢٠ ألف اسرائيلي يعيشون

---

(٩) انظر مقال: آفي ياعر، في: *Politique* (Août 1987).
(١٠) الأرض (دمشق)، ١٩٨١/١/١٨، (النشرة اليومية).
(١١) دافار، ١٩٨٥/١٠/٢٤.
(١٢) عال همشمار، ١٩٨٧/٤/٥.
(١٣) المصدر نفسه.

خارج البلاد، بينهم ٣٢٠ ألفا مضى عليهم أكثر من عامين في الخارج.

ويكشف التقرير الذي وضعه رجل الاحصاء حنوح سميث أنه مع بداية القرن الحادي والعشرين، سيصبح في الخارج ٨٠٠ ألف اسرائيلي، فاذا وضعنا في الاعتبار أن عصبة الأمم، كما يقول الكاتب قد قررت الاعتراف بحق اليهود في أن تكون لهم دولة خاصة بهم في الوقت الذي كان عدد المستوطنين في البلاد يقدَّر بحوالى ٦٠٠ ألف يهودي فاننا سنفهم المغزى الكامل لهذه المعلومة المفجعة(١٤).

ويعلّق الكاتب الاسرائيلي على هذه الآفاق بقوله: «لقد مضت أربعون سنة على تأسيس الدولة وما زالت في الطريق، إلى الولايات المتحدة الامريكية، وإلى كندا، وإلى استراليا، وإلى أي مكان عنده استعداد لاستيعاب الاسرائيليين، الاسرائيليون يُعبّرونَ عن رأيهم بأرجلهم»(١٥).

وتكشف الأرقام التقريبية ان عام ١٩٨٤ شهد تساوياً في عدد المهاجرين إلى الدولة والنازحين منها، فيما شهد عاما ١٩٨٥ و١٩٨٦ زيادة في عدد النازحين عن عدد المهاجرين بحوالى عشرة آلاف. وفي عام ١٩٨٧ تشير أرقام تقريبية الى ان الاختلال استمر مجدداً لمصلحة النزوح، إذ هاجر الى الدولة عشرة آلاف، ونزح عنها ثلاثة عشر الفاً. وقد ساعد وصول ألفي مهاجر سوفياتي عام ١٩٨٧ على التخفيف من حدة الاختلال في الميزان بين النزوح والهجرة بحيث لم يبلغ عام ١٩٨٦ إلا ٩٠٠ يهودي سوفياتي. اما الاعوام السابقة في عقد الثمانينات فلم يتجاوز الرقم بضع مئات محدودة في أقصى الحالات من اليهود السوفيات الذين فضلت غالبيتهم الهجرة صوب الولايات المتحدة الامريكية وكندا(١٦).

والأرقام وحدها لا تعطي انطباعاً كافياً عن حجم مشكلة النزوح عن اسرائيل، فثمة أمور أكثر أهمية تقضّ مضاجعهم، وتتعلق بنوعية النازحين وأعمارهم وتخصصاتهم وأعمالهم السابقة ذات الأهمية العسكرية والسياسية في بناء الدولة وفي معاركها المتعددة لإثبات الوجود، وعدد السنوات التي قضوها في اسرائيل.

١ ـ هجرة الصابرا

أثبتت الإحصاءات ان هناك ارتفاعاً مطرداً في عدد النازحين من يهود ولدوا في فلسطين، وتلك مشكلة كبرى لأنها لا تتعلق بمهاجرين قضوا في البلاد بضع سنوات ولم يستطيعوا، لسبب أو لآخر، التأقلم والتكيف مع الحياة الجديدة، بل يتعلق الأمر بيهود كان متوقعاً ان يصمدوا حتى النهاية، دفاعاً عن القيم الصهيونية وعن أرض ولدوا فيها وترعرعوا وعاشوا.

---

(١٤) هآرتس، ١/٦/١٩٨٦.
(١٥) انظر مجلة: سكيره حودشيت (٣١ آب/ أغسطس ١٩٨٧).
(١٦) الأرض، ٢٢/١٢/١٩٨٠.

وهجرة الصابرا، أي مواليد البلاد، من الشباب بخاصة، تؤرق الاستراتيجيين الذين يعتبرون ذلك علامة خطر كبيرة على مستقبل الهيكل الثالث(١٧).

فقد كتب روبرتو بابجر الخبير في الاحصاء والديمغرافيا، يقول «لقد غيّر النزوح من طبيعة البلاد بدرجة كبيرة، فقد تمثل أساساً في الماضي في سفر بعض المهاجرين الجدد الذين لم ينجحوا في التكيف في اسرائيل، وحالياً هناك نزوح لمن ولدوا في اسرائيل فتخسر البلاد سكانها وأبناءها»(١٨).

وتقول دراسة حزب المابام عن النزوح التي نشرت عام ١٩٨٤ ان ٢٢ بالمائة من النازحين من مواليد فلسطين، و٢٧ بالمائة من الذين عاشوا ربع قرن في البلاد، و٣٤ بالمائة من الذين عاشوا بين ١٠ أعوام و٢٥ عاماً، وان ٦٠ بالمائة من النازحين شباب تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٤٤ عاماً(١٩).

وفي دراسة ميدانية قام بها عدد من الباحثين اليهود باشراف أحد أساتذة الجامعة الأمريكية في واشنطن، وقام بتحليل نتائجها محمد عبد العزيز ربيع، تبيّن أن ٥٢ بالمائة من أولئك الذين أبدوا رغبة في الهجرة مستقبلاً هم من الاسرائيليين الذين ولدوا في فلسطين، الأمر الذي يعكس احتمال تفاقم هذا الاتجاه السائد وسط يهود فلسطين للنزوح مرة واحدة، وإلى الأبد عن بلاد اللبن والعسل المزعومة ومن مواليد البلاد أساساً(٢٠).

٢ - هجرة المهنيين والأكاديميين

من العناصر التي تثير القلق بين صانعي الاستراتيجيات أن هناك اتجاها لهجرة الاكاديميين والمتخصصين علمياً إلى جانب هجرة الأجيال المولودة في اسرائيل.

لقد أصيب الرأي العام الاسرائيلي بالهلع حين علم أن ٦٧ بالمائة من خريجي كليات الطب في الجامعة العبرية وجامعات تل أبيب وغيرها قد نزحوا عن البلاد بحثاً عن شروط أفضل الأمر الذي دعا نقابة الأطباء إلى إضراب شامل استمر ستة شهور في صيف ١٩٨٣(٢١).

تقول صحيفة معاريف في مقابلة مع رئيس الأكاديمية الوطنية للعلوم، يهوشيع بورتنر، إن ١٨٠٠ بروفسور في الجامعات الأمريكية هم مهاجرون من اسرائيل خلال عقد واحد، إذ يهاجر ٣٠٠ مهندس سنوياً من إسرائيل من العاملين في مجال العلوم والتقانة، وهذا يعني بحسب رأي يهوشيع ان اسرائيل ستتحول إلى دولة من دول العالم الثالث، وتفقد تفوّقها النوعي على العرب بالتدريج.

---

(١٧) معاريف، ١٩٨٥/٣/٢٢.

(١٨) هآرتس، ١٩٨٧/١٠/١.

(١٩) انظر: «الهجرة اليهودية المعاكسة من فلسطين إلى الخارج: دراسة ميدانية».

(٢٠) انظر: محمد عبد العزيز ربيع، «دراسة ميدانية،» ص ٣٤، ودراسة ابو مازن، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في: الحوادث (٨ أيار/ مايو ١٩٨١).

(٢١) دافار، ١٩٨٥/١٠/٢٤.

وفي تقرير مراقب الدولة (رقم ٣٦ لعام ١٩٨٥) أنه يوجد في الولايات المتحدة الامريكية وحدها ٣٢ ألف أكاديمي اسرائيلي، بينهم ٨٠٠٠ مهندس.

وقد ثارت ضجة مؤخراً حول ما نشرته الرابطة الاسرائيلية لمكافحة النزوح، وقالت فيه إن ٥ علماء كبار من معهد وايزمن قد نزحوا مؤخراً. وقد حاول يوشي كوتشيك، المسؤول عن العناية لمنع النزوح في وزارة الاستيعاب، التشكيك في أرقام الرابطة التي اتهمها بأنها تريد الاثارة ظناً منها ان ذلك يُحدث يقظة في الضمير الاسرائيلي لوقف النزوح.

وتعليقاً على هجرة هذا النمط من الأكاديميين والعلماء يقول سوفير، أستاذ الاجتماع في جامعة حيفا: كم أذهلتني حقيقة ان غالبية المهاجرين يمتلكون شققاً وسيارات وأجهزة كهربائية، ويتقاضون أجوراً جيدة في مهنهم. وأعتقد أن بيعهم ممتلكاتهم الشخصية تلك يضع في أيديهم مبالغ تتراوح بين ٤٠ و٨٠ ألف دولار. وقد حاولت الأجهزة المختلفة في اسرائيل معالجة هذه الظاهرة، وأنشأت مكتباً في نيويورك يسمى «مكتب الأكاديميين»، مهمته تقديم الاغراءات الواسعة للعودة، وهو مكتب لم ينجح سوى في إعادة العشرات الذين فشلوا في بدء حياة جديدة في العالم الجديد[٢٢].

وتعليقاً على ظاهرة هجرة الأدمغة، كتب مراسل «الهيرالد تريبيون» في القدس يقول إن اسرائيل والولايات المتحدة أوقفتا برنامج المساعدة الامريكية الفنية الذي زوّد اسرائيل بالعشرات من الخبراء الأمريكيين ولكن اليوم يظهر ان البرنامج بدأ يعمل بصورة عكسية، إذ إن المئات من الاختصاصيين والفنيين الاسرائيليين أصبحوا يطلبون العمل في المصانع والجامعات الأمريكية[٢٣].

٣ ـ هجرة الضباط وكبار الموظفين

ومن العناصر الأساسية التي تنطق بها احصاءات النازحين أن عدداً لا يستهان به من اولئك الذين شبعوا حروباً قد سئموا الدولة، وغادروا ولم يعودوا مستعدين لاكمال المشوار حتى النهاية. وكذلك هاجر عدد من مبعوثي الوكالة اليهودية الذين يفترض بأنهم محصنون ايديولوجياً، ويقومون بمهمة إقناع اليهود بالهجرة إلى ما يسمونه أرض الميعاد. فقد ذكرت «هآرتس» أن أحد النازحين في لوس انجلس مؤخراً هو قائد لواء مظليين، وأقام عدة مستوطنات في الجليل ونفّذ عمليات عديدة في إطار عمله العسكري.

وبسبب كثرة وجود ضباط مسرحين من بين النازحين، صرح رئيس الأركان الصهيوني بأن لدى الجيش قائمة بـ ٣٥ ألف عائلة في امريكا أبناؤها جنود احتياط، واستطرد قائلاً: «إننا

---

(٢٢) هولام هازيه، ١٩٨٧/٢/٤.

(٢٣) تشرين، ١٩٧٩/١٠/١١.

تعقد مؤتمراتٍ لضباط الاحتياط في نيويورك التي أصبحت المدينة العبرية الأولى بدلاً من تل أبيب»[٢٤].

وفي بحث أجراه اهرون كفير، من جامعة حيفا، مع أشر فريدبرغ، اكتشف أنه ما بين عامي ١٩٤٨ و١٩٨٥ فرّ ٤٠٢ من موظفي الدولة الكبار بطريقة مخجلة، وبينهم ضباط كبار ودبلوماسيون. وعدد من موظفي الوكالة اليهودية الكبار، ومن أعضاء وفد اسرائيل في الأمم المتحدة. إن ذلك ينفي ادعاءات اسحق رابين التي أطلقها حين كان سفيراً في واشنطن وقال فيها إن النازحين هم من الحثالة ومن الضعفاء!

ومن أجل منع هجرة مبعوثي الوكالة اليهودية، اتُخذت اجراءات منذ سنوات تقضي بتوقيع المبعوث على عقد يتضمن الزامه بالعودة بعد شهرين من انتهاء مهمته، وكذلك منع اختيار العازبين ما أمكن ذلك، ومنع ارسال الموفد أكثر من ثلاث سنوات بناء على توصية لجنة الهجرة والاستيعاب في الكنيست، وذلك حتى لا تنقطع صلته باسرائيل. كما تقضي الاجراءات بمنع المبعوثين من شراء عقارات في البلدان التي يعملون فيها[٢٥].

يقول يعقوب ارات في صحيفة «معاريف» شارحاً نوعية النازحين المتقدمة علمياً ان السفير الاسرائيلي السابق في الأمم المتحدة، يهودا بلوم، لم يعد إلى البلاد، إذ لم تستوعبه الجامعة العبرية، لذلك فهو يحاضر في الولايات المتحدة الامريكية. وفي شارع رقم (٤٧) في نيويورك ـ شارع المجوهرات ـ يتاجر عدد كبير من الاسرائيليين بالألماس والمجوهرات. وهناك على الأقل ٣ طيارين اسرائيليين كانوا يقودون طائرات الفانتوم. وفي قسم الحاسبات التابع لشركة كيرن اديسون فان اللغة الأكثر شيوعاً بين العاملين هي اللغة العبرية[٢٦].

وبحسب معلومات الهيئة الاسرائيلية لمكافحة الهجرة، ذكر إيلي جيفع، سكرتير اللجنة، أن ١٧١ ضابطاً كبيراً من ضباط الاحتياط من رتبة عقيد فما فوق، غادروا البلاد خلال السنتين الأخيرتين، وأن ٢٠٤ طيارين يفكرون في النزوح قريباً، ونشر جدعون الونفر في «هآرتس» تكذيباً شديداً بيّن أن شعبة مكافحة النزوح في وزارة الاستيعاب وشعبة الطاقة البشرية في الجيش تنفيان هذه المعلومات. ولكن متحدثاً بلسان الرابطة أصر على صحة المعلومات، وقال إن عدداً من الضباط الذين نزحوا عن البلاد لم يُدرجوا كلهم في قوائم الجيش الاسرائيلي مثل الضابط شموئيل غونين.

ثانياً: عوامل النزوح

من خلال دراسة العديد من الأبحاث الاسرائيلية، التي تحاول التعرف إلى أسباب النزوح وعوامله، والتي تدفع بالاسرائيلي العائد ان يهيم على وجهه من جديد ويغادر ما يعتبره

---

(٢٤) هولام هازيه، ١٩٨٧/٨/١٢.

(٢٥) عال همشمار، ١٩٨٧/٨/٢٤.

(٢٦) «الهجرة اليهودية المعاكسة من فلسطين إلى الخارج: دراسة ميدانية،» ص ٣٥ ـ ٣٦.

وطنه الوحيد، اتضح ان هناك العديد من العوامل المعقدة والمتشابكة التي تتفاعل لتشكل قوة طرد من البلاد.

يقول منسق نشاطات منع النزوح في مكتب رئيس الحكومة اشر فريدبرغ إن النزوح عبارة عن هجرة من الناحية الديمغرافية إذ بالامكان تفسيره على أساس جملة من قوى التنافر من البلد الذي تتم الهجرة منه وقوى تجاذب للبلاد التي تتم الهجرة إليها[٢٧].

١ ـ العامل الاقتصادي

من الواضح، من خلال الدراسات واستطلاعات الرأي المنشورة، أن الوضع الاقتصادي السيء الذي يمر به الكيان الاسرائيلي هو أهم العوامل الحاسمة. ويقف في مقدمة أسباب النزوح في كل المراحل، ويقابله وجود امكانات لتحسين الوضع الاقتصادي بشكل كبير للعديد من الفئات الاجتماعية غير المستوعبة في اسرائيل، وذلك حين نزوحها الى الولايات المتحدة الامريكية والى عدد من الدول الأوروبية.

ازداد النزوح في أعوام ١٩٥٣، ١٩٦٢، ١٩٦٦ بسبب سوء الأوضاع الإقتصادية في اسرائيل آنذاك، بينما شهدت الهجرة للكيان تدفقاً هائلاً عام ١٩٥٧، وعلى سبيل المثال بسبب تحسن الوضع الاقتصادي، بعد وصول التعويضات الألمانية الهائلة إلى اسرائيل تكفيراً عن جرائم النازية، كما يقال، فقد أعلن عضو الكنيست اورافير أمام لجنة العمل والرفاه في الكنيست، انه لا بد من اقرار خدمة الزامية على الأطباء بعد تخرجهم، إذ لا يعقل ان ينزحوا بهذه الاعداد الهائلة بعدما كلفوا الدولة مئات الملايين من الليرات. وردّ عليه مدير عام وزارة الصحة آنذاك مودن، بأن وزارته غير قادرة على استيعاب هؤلاء الخريجين ورحّب بأية اقتراحات لحل المشكلة.

وفي عام ١٩٨٠، الذي شهد النزوح الأكبر، وصلت نسبة التضخم إلى ١٣٣ بالمائة لأول مرة، الأمر الذي دفع بالآلاف لحزم الحقائب الكبيرة والرحيل. ويعلق يوشي كوتشيك، مستشار شؤون النزوح، بقوله: «عندما أنشأنا هذه الدولة ظننا أننا تخلصنا من اليهودي الهائم على وجهه، أما الآن فقد بات لدينا الاسرائيلي الهائم على وجهه».

وفي الدراسات الميدانية التي أجراها باحثون يهود في صيف ١٩٨٤ باشراف الجامعة الامريكية في واشنطن، وقام بتحليل نتائجها محمد عبد العزيز ربيع، اتضح ان حوالى ٧٠ بالمائة من أفراد العيِّنة التي شملت ٤٨٠ شخصاً يرون ان سوء الأوضاع الاقتصادية، وأفضلية الفرص الاقتصادية المتاحة في الخارج تقف وراء أسباب النزوح. وفي توضيح لأسباب النزوح

---

(٢٧) انظر مجلة كيفونيم (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤).

تقول مجلة «شتيرن» انه بينما يقف صف طويل من طالبي الهجرة أمام أبواب قنصلية الولايات المتحدة في تل أبيب ينتظرون تأشيرة الدخول، يقف نفر قليل من اليهود على الأرصفة المقابلة يحملون لافتات تصف الهجرة بأنها خيانة. ومع ذلك فالواقفون في الصف يستعجلون دورهم. فالبطالة والخوف والبيروقراطية والتضخم، عوامل تدفع إلى النزوح. وهذا الوضع دعا كلاً من يوني ميلون من الليكود وعوزى برعام من العمل، إلى وصف اسرائيل كبلد تحوّل إلى بلد مصدّر للمهاجرين.

ويؤكد دوب شلنسكي وشموئيل لاهس اللذان يقودان حملة منع النزوح وإعادة النازحين، ان العوامل الاقتصادية هي الأسباب الأساسية للنزوح. ويعتقدان أن ارتفاع مستوى المعيشة بنسبة ١٠ بالمائة يوقف تيار النزوح بنسبة ١٢ ـ ١٥ بالمائة، وانه كلما زاد التضخم المالي ١٠ بالمائة أكثر من معدله تزداد الرغبة في النزوح بنسبة تتراوح بين ٥ ـ ٣٠ بالمائة.

وقد ذكرت صحيفة «دافار» قصة الرسالة التي تلقاها يعقوب تسور، وزير الاستيعاب، بعد حديثه في البرنامج الشعبي التلفزيوني الامريكي (Night Line) عن إعادة النازحين. تقول الرسالة: «إنني أبلغ من العمر ٣٣ سنة، يا معالي الوزير، عملت عشر سنوات طياراً في سلاح الجو، وشاركت في ثلاث حروب. ومنذ ١٩٨٢ بدأت أعمل رباناً في شركة الطيران. وعندما أفلست الشركة وجدت نفسي عاطلاً عن العمل مع عشرة طيارين آخرين جميعنا حاصلون على رخص قيادة طائرات دولية بوينغ ٧٠٧. ومنذ ذلك الحين أتجول في العالم بحثاً عن عمل. زوجتي متخصصة في هندسة الحسابات ومنذ فترة تلقت رسالة فصل من المؤسسة الحكومية التي تعمل فيها في القدس. هل سأجد ما أعمله إذا عدت إلى البلاد، وكيف يمكن لعائلة ان تعيش في الوقت الذي لا يعمل فيه الوالدان في مجال تخصصهما الذي درساه خلال سنوات طويلة».

ونشرت مجلة «هولام هازيه» على ثلاثة أعداد في شهر شباط/ فبراير ١٩٨٧ استطلاعاً ميدانياً لدراسة ظاهرة النزوح وأسبابها. وتبين أيضاً أن العامل الاقتصادي هو الحاسم. يسأل المحرر أحد سكان الخضيرة واسمه بني: لماذا تريد النزوح؟ فيجيب: لقد أنهيت دراستي في معهد الهندسة التطبيقية، ولم أجد عملاً إلا في وزارة الصحة في الناصرة، في مجال لا يمت بصلة إلى طبيعة ما تعلمته. ولا أستطيع العمل في القطاع الخاص لأنهم يطالبون بشهادة خبرة.

٢ ـ عوامل التكيف الاجتماعي

تشمل هذه العوامل كل ما يمنع من الانصهار الاجتماعي في بوتقة واحدة مع الاسرائيليين الآخرين، وكل ما يدفع إلى الاحساس بالاغتراب وعدم القدرة على الاستمرار في الحياة، ويغذّي ذلك وجود أقارب في الخارج، الأمر الذي يغري بالنزوح والزواج من أجنبيات، وغير ذلك.

وفي البحث الميداني الذي سبقت الاشارة إليه، اتضح ان العوامل الاجتماعية تشكّل العامل الثاني من حيث الأهمية، في الأسباب الدافعة نحو النزوح، وأهمية هذه العوامل هي

في تعاظم. فبينما ذكر ١٧ بالمائة من أفراد العينة انهم فكروا في السابق في النزوح لأسباب عدم القدرة على التكيف مع الحياة في اسرائيل، أشار ٢١,٦ بالمائة ممن يرغبون في النزوح إلى الأسباب الاجتماعية، ومنها وجود أقارب في الخارج. وأظهرت الدراسة الميدانية ان ٥٦ بالمائة من أفراد العينة التي شملت ٤٨٠ شخصاً لهم أقارب في الخارج، وأن ٧٥ بالمائة منهم يعرفون أحد الناس في الخارج وذلك يسهّل عليهم النزوح حيث يقوم أقاربهم بإرشادهم وإغرائهم وتوفير فرص العيش لهم.

ما زالت الفروق الدينية والحضارية واسعة في اسرائيل، وما زال المجتمع بعيداً عن الانصهار. ويصف الكاتب اليهودي الروسي أفرايم سيفي، الهوة الاجتماعية الواسعة بين فئات المجتمع بقوله: «ان اسرائيل وعاء من خزف أعيد إلصاقه من ثماني قطع بأحجام مختلفة، ولم تزل آثار الترقيع ظاهرة فيه، كالعنصرية، والتفريق في لون البشرة، والتمييز بين اليهود الشرقيين والغربيين، والفوضى السياسية العارمة»[٢٨].

وذكرت «معاريف» ان اجتماعاً عقد بحضور فئات من المهاجرين الجدد مع العاملين في حقل الاستيعاب، أثار فيه المهاجرون مشكلة الانصهار في المجتمع، وقالت إحدى المهاجرات انّ الشعور بالغربة يلازمنا منذ أن هبطنا في مطار اللد. إننا نعيش في مدينة رعنانا منذ عامين، وما زلنا نشعر أننا غرباء.

وفي شرحه للتناقضات الاجتماعية في اسرائيل، يتحدث محرر مجلة «هعولام هازيه» مع شاب اسمه «فازي دونيش» في الثانية والعشرين من العمر، قرر النزوح. ويقول هذا الشاب: هنا في أرض الأجداد، الأرض التي اشتقنا إليها طويلاً وبذلنا الكثير من أجل العودة إليها، يعيش شعب متنازع ومتفرق. الشرقيون متنازعون مع الاشكناز، والمتدينون مع العلمانيين، واليسار مع اليمين. إن كلمتنا لا تتحد إلا حينما تقع الحروب، وبعد ذلك، فإن الشرقي لا يحبني لأنني عبء على اسرائيل ومؤيد لمنظمة التحرير، لذا فإنني أقول لكل هؤلاء: الوداع وأسافر.

وقد أجمل كل هذه القضايا التي تدفع نحو النزوح، ومنها الاستقطاب الحاد والانشقاق المجتمعي حاييم هرتزوغ، رئيس الدولة الصهيونية، بقوله: لقد وقفت شخصياً مكتوف اليدين تقريباً أثناء مناقشة موضوع النزوح في الكنيست، وذلك إزاء الجو المسيطر على البلاد. فالواقع مضغوط ويعوق بصورة مهددة ومخيفة. هناك ضيق من القلق وعدم الوضوح وعدم الطمأنينة، وكلها ناجمة عن الأزمة الاقتصادية والتضخم، والقطبية الداخلية بين اليمين واليسار والمتدينين والعلمانيين، وبين الطوائف، والتوتر الأمني المستمر، والتدخل الكبير والعميق للمواطن في حياة الدولة، والحرب، والارهاب، والخسائر، والخدمة الاحتياطية، واغلاق حدود اسرائيل من كل الجهات تقريباً، مقابل عالم متحرر بامكانات مفتوحة يغري بالنزوح.

---

(٢٨) افرايم سيفي، وداعاً يا اسرائيل (صادر عن دار النشر الفرنسية، غي اوتيه).

ولعل عدم انصهار المهاجرين السوفيات في المجتمع الاسرائيلي هو الظاهرة الأبرز التي يتحدثون عنها في أوساط الصحافة والدارسين الاجتماعيين. فقد بثت شبكة (C.B.S) التلفزيونية الأمريكية تحقيقاً أشار الى ابتعاد اليهود السوفيات عن الاندماج في اسرائيل، وذلك للاختلاف الواسع في الثقافات وفي البناء الاجتماعي، والخلقية الحضارية، وفي عدم توافر فرص العمل. وما زال الاسرائيليون يذكرون انتحار الرسام اليهودي السوفياتي نعيم لوديجنسكي المشهور جداً في الاتحاد السوفياتي الذي لم يلتفت أحد إليه والى لوحاته في اسرائيل. فقد انتحر بعد ان طاف شوارع تل أبيب وقد علّق على صدره يافطة كتب عليها «كلكم تتحملون مسؤولية موتي. جئتم بي إلى هذه البلاد اللعينة، وحطمتم أسرتي وقلبي».

وفي مقال «عال همشمار» «الحلم الوردي يتبدد ويصبح أسود» كتبت المجلة تقول: ان خمسين مهاجراً من الاتحاد السوفياتي تجمعوا عند أبواب الوفد القنصلي السوفياتي، وطلبوا العودة إلى الاتحاد السوفياتي. ومهاجرون سوفيات آخرون، ومن بينهم أشخاص مشهورون مثل أسير صهيون زيخر رونشتاين، حزموا أمتعتهم ونزحوا إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

ويفسر أحد المهاجرين اليهود السوفيات هذه الظاهرة بقوله: ما زالوا هنا يسموننا «روس». لقد حكى لي عمي أنه كان يحاذر في الاتحاد السوفياتي التحدث بلغة الأيديش بصوت عال، خشية حدوث رد فعل معادٍ. ولكن المأساة انه عندما تحدث الايديش بصوت عال في الدولة اليهودية سمع شخصاً من العمال يقلده مستهزئاً، وعلى أساس طائفي. وأصيب الرجل بصدمة وانتهت حماسته للهجرة إلى اسرائيل وقال: لم تحدث لي مثل هذه الأمور في الاتحاد السوفياتي، إلا مع أسوأ الناس المعادين للسامية.

٣ - قضايا الحرب والسلام

من الواضح ان استمرار التوتر الأمني واستمرار حالة الحرب، بما يعنيه ذلك من عسكرة متواصلة للمجتمع الاسرائيلي دون وجود آفاق للسلام، عوامل تدفع بالشباب الاسرائيلي نحو النزوح بحثاً عن الهدوء والاستقرار. وتدّل الدراسات المنشورة ان الحرب مع العرب تزداد أهميتها كعامل من عوامل النزوح بعد الحروب مباشرة، وبعد الحروب التي تكبد فيها الاسرائيليون خسائر باهظة انخفض النزوح، وزاد عدد المهاجرين إلى الدولة بعد حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، لأنها كانت حرباً ناجحة بلا خسائر. بينما حصل العكس وازداد النزوح بعد حرب تشرين الأول/ اكتوبر، وما تكبده الإسرائيليون من خسائر بشرية، يعتبر بالنسبة إليهم عملة صعبة، وحصل الأمر نفسه بعد غزو اسرائيل للبنان في صيف ١٩٨٢. فقد ارتفع عدد النازحين عام ١٩٨٥ وعاد إلى الارتفاع في السنوات الثلاث الأخيرة.

ولكن يبدو أن هذا العامل، عامل الحرب والسلام، يتراجع في زمن الهدوء كعامل من عوامل النزوح. وتشير الدراسة الميدانية السابقة الذكر أن ١ بالمائة فكر في الهجرة بسبب عدم تحقيق السلام مع العرب وان ٢,٩ بالمائة فكروا في الهجرة بسبب استمرار حالة الحرب،

وان ١,٦ بالمائة ذكر الخدمة العسكرية في الجيش كسبب للهجرة، وان رقم الذين يتحدثون عن الحروب كسبب للنزوح قد ارتفع مؤخراً إلى ٥,٦ بالمائة.

ويقول شاب يهودي قرر النزوح: «يقولون إن أرض اسرائيل هي مكان آمن بالنسبة إلى اليهود، ولكن إذا أحصينا عدد اليهود الذين قتلوا في حروب اسرائيل منذ قيامها، وقارناه بعدد موتى اليهود في الخارج، سنجد أن الميزان ليس لمصلحة اسرائيل. إنني أفضّل عدم الخروج من منزلي في الولايات المتحدة ليلاً، خشية اعتداءات الزنوج، على أن أموت في سن التاسعة عشرة»[٢٩].

وحرب تشرين الأول/ اكتوبر، على وجه الخصوص، دفعت بالكثيرين للحديث العلني عن ضرورة النزوح، وشكّك الكثيرون في ضرورة الإستمرار في الموت من أجل الدولة اليهودية.

ويقول دوق اليشور، أستاذ علم النفس في جامعة بارايلان: «إن أكثرية الذين يريدون - أو يفكرون بصوت عالٍ بالنزوح اليوم - بعد حرب يوم الغفران، تعتبر من الجمهور المسحوق، هذا المعسكر الآخذ في التعاظم منذ نهاية الحرب. ويسعى الشباب الذين ولدوا في اسرائيل لبناء مستقبل جديد، بعد أن ثارت لديهم علامات استفهام نتيجة الحرب وهم يسألون: هل لنا مستقبل في إسرائيل؟ من نحن، وإلى أين نسير؟»[٣٠].

ويقول شمشون عوقر:

«الحرب أثارت علامات استفهام جوهرية حول كل ما يتعلق بالوجود القومي اليهودي في أرض اسرائيل، وحول العلاقات بيننا وبين العرب، ومصير كل فرد في هذا البلد. هناك أسئلة: لماذا أحارب؟ وهل أضطر أن أحارب كل عدة سنوات؟ ولعل ابني لن يعفى من المصير نفسه. ما معنى دولة يهودية؟ عندما يصاب الجنود، لا يصرخون: يا وطني، بل يا أمي، لقد أصيبت العزة الوطنية وانهارت القيم القومية والعسكرية»[٣١].

وتقول عال همشهار على لسان جندي مسرّح: «سوف أترك الدولة لغولدا ودايان. سنعطيهما المفتاح لاغلاق المشروع، لقد قاسينا كثيراً من الحرب».

وقد علّق أمنون روبنشتاين حول ظاهرة النزوح وعلاقتها بالحرب بقوله: «ليست الأرقام وحدها هي التي تثير القلق، بل الأسوأ منها بروز ظاهرة جديدة بقوة، بعد حرب يوم الغفران. في الماضي كانت عملية النزوح تتم بتكتم. وبعد الحرب أصبح بالامكان سماع شباب يصرحون بأسلوب لاذع وبصوت عالٍ بعزمهم على النزوح نهائياً. لقد سمعت كلاماً مؤلماً جداً من رجل مدرعات شبع معارك وحروباً يقول: الآن ولأول مرة في حياتي أفكر بالنزوح. ان ما يشغل تفكيري هو أنني لست واثقاً من أنني أريد العيش في المنزل الذي يجب أن أخاطر في الموت من أجله»[٣٢].

وقد حصلت حركة مماثلة من الجدل والاتجاه نحو النزوح بعد الخسائر البشرية التي

---

(٢٩) هولام هازيه، ١٩٨٧/٨/١٢.
(٣٠) الأرض، ١٩٧٤/٦/٧.
(٣١) هآرتس، ١٩٨٢/٦/٢٤.
(٣٢) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥).

دفعوها في أثناء غزو لبنان في صيف ١٩٨٢ . يقول الشاب الإسرائيلي فازي دونيش الذي قرر النزوح، في حديثه مع مجلة «هعولام هازيه» «لقد فتّح الجيش عينيّ على الكثير من الأشياء، فجميع من كنت أعتبرهم قدوتي، قتلوا في لبنان، وهناك بين الدماء والأنقاض أدركت أن حياة الإنسان أهم كثيراً من جميع الشعارات والمثل، الأمر الذي ساعدني كثيراً في بلورة تصميمي على الهجرة»(٣٣) .

وتحدّث ضابط اسرائيلي كبير، بعد غزو لبنان، عن أثر الخسائر البشرية في عمليات النزوح من اسرائيل والهجرة اليها، قائلاً: «إن الثمن البشري الذي دفعناه ثمن باهظ بالنسبة إلى المجتمع الاسرائيلي، والاسرائيليون المستعدون للتضحية بأرواحهم من أجل وطنهم هم أفضل الناس بيننا، والمجتمع الذي يكون الميزان بين النزوح والهجرة سلبياً فيه، لا يقدّم بسهولة تضحيات من هذا النوع، من أجل هدف لا يشكل دفاعاً كبيراً عن طبيعة وجوده. لا توجد أمة في العالم حافظت على تفوقها إلى الأبد، وحوض البحر المتوسط محاط بخرائب امبراطوريات تغلبت جيوشها على شعوب كثيرة، لكن لا ذكر لقوتها الآن»(٣٤) .

واضح، إذاً، أن العسكرة المستمرة ـ بلا أفق أو نهاية مرئية ـ تجعل حياة الاسرائيلي متوترة على الدوام، وتساهم، مع عوامل اقتصادية واجتماعية أخرى، في دفعه نحو التفكير في النزوح عن أرض اللبن والعسل.

ويبدع الصحافي الإسرائيلي يعقوب بتمرمان في وصف حالة التوتر الأمني الدائم بشكل ساخر حين يقول: «لقد كنت أتنزه منذ بضعة أيام في احدى الحدائق مع حفيدي، حين قابلني صديق وسألني: ما عمر حفيدك؟ أجبته: عامان، فابتسم في مرارة وقال: إن دوره في التجنيد سيأتي في الحرب التي ستنشب عام ١٩٩٩»(٣٥) .

والقصيدة الاسرائيلية الشهيرة تقول: «حين نتنزه نكون ثلاثة: أنا وأنت والحرب القادمة؛ وحين ننام نكون ثلاثة: أنا وأنت والحرب القادمة» .

والأمر الملفت للنظر أن مستوى النزوح من إسرائيل استمر في منسوبه المعتاد نفسه بعد معاهدة كامب ديفيد، إذ يقول تقرير سري رفعه مدير عام الوكالة اليهودية إلى مناحيم بيغن: ان اتفاقية السلام مع مصر لم تحدّ من ظاهرة النزوح، لكن سلاماً حقيقياً مع العرب سيخفف العبء الأمني، وستحدث تحولات أكثر أهمية، الأمر الذي سينهي ظاهرة ازدحام المراجعين أمام دوائر القنصليات الأجنبية في اسرائيل»(٣٦) .

٤ ـ إنهيار القيم الايديولوجية وتوافر فرص الإندماج في المجتمعات الغربية

إن أخطر الأسباب التي تدفع إلى النزوح هي انهيار حائط الصمود الايديولوجي،

---

(٣٣) هولام هازيه، ١٢/٨/١٩٨٧ .

(٣٤) هآرتس، ٢٤/٦/١٩٨٢ .

(٣٥) رشاد عبد الله الشامي، الشخصية اليهودية الاسرائيلية والروح العدوانية، سلسلة عالم المعرفة، ١٠٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦)، ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥ .

(٣٦) الأرض، ٢٢/١٢/١٩٨٠ .

وضعف الايمان بالصهيونية، والرغبة في التضحية من أجل مبادئها. وهو أكثر الأسباب التي يعكف الايديولوجيون المتشددون على دراستها. فالصعوبات الاقتصادية، وصعوبات الإندماج الإجتماعي، والتوتر الأمني المستمر، كلها عوامل كان يمكن السيطرة عليها، لو كان الاسرائيلي ما زال على إيمانه الطلائعي الأول بالصهيونية، لأن مثل ذلك الايمان كان سيمنحه القوة على الصمود في وجه كل الصعوبات السالفة الذكر.

فالنزوح بحد ذاته هو كفر بالصهيونية. كان بن غوريون يقول إن يهودية اليهودي لا تكتمل إلا بهجرته إلى فلسطين. ومن البديهي أن الزعيم الصهيوني كان يقصد الهجرة النهائية إلى أرض الميعاد، وليس الهجرة التي يعقبها نزوح نهائي.

وبرنامج القدس الذي أقره المؤتمر الصهيوني الثالث والعشرون حدد صراحة «أن تجمع الشعب اليهودي في وطنه التاريخي - أرض اسرائيل - هو الهدف الأساسي للصهيونية»(٣٧).

وتوصلت لجنة التوضيح العقائدي عام ١٩٧٤ في تعريفها للصهيوني بأنه يُشترط فيه الهجرة إلى فلسطين، ولو بعد حين. فالصهاينة الذين لا يهاجرون إلى فلسطين كان يسميهم بن غوريون «صهاينة البر والاحسان». قالت هذه اللجنة في تعريفها للصهيونية: «ان الصهيوني هو أي يهودي يتبنى الفلسفة الصهيونية الأساسية، وينفّذ واجباته الأساسية المفروضة عليه. إن واجب الصهيوني هو الهجرة إلى اسرائيل. وإلى أن يتحقق ذلك لابد من أن يكون عضواً فاعلاً في الإتحاد الصهيوني المحلي، ويحرص على توفير التربية اليهودية لأبناء عائلته، كما يحرص على تعلّم اللغة العبرية وعلى التثقف الصهيوني بهدف تحقيق الصهيونية بالهجرة إلى اسرائيل».

ومن البديهي أن الذي ينزح عن أرض الميعاد بعد الهجرة إليها، يفقد إلى حد كبير صهيونيته. والإسرائيليون يعرفون ذلك. لذلك كانوا يخجلون من الحديث العلني عن النزوح، لما في ذلك من شعور بالإهانة. اللغة العبرية نفسها تستخدم تعبير «العلو» في وصف المهاجر القادم الى الدولة «عولي»، بينما تستخدم «النزول» في وصف النازح تعبيراً عن الاحتقار له. الأمر الجديد انه منذ سنوات أصبح الحديث عن النزوح علنياً، وليس فيه أي حرج اطلاقاً. تقول صحيفة «دافار»: «ان مبررات الهجرة أخذت تصبح شرعية ومقبولة أكثر فأكثر، بصورة دائمة، حدثت هجرة من البلاد، إلا أن كل من كان يقوم بذلك كان يشعر بالخجل. الأمر الآن لا يدفع إلى الخجل، ففي الاستطلاع الذي أجراه معهد بوري أجاب ٢٠ بالمائة من المشاركين بالإيجاب عن السؤال التالي: «هل تؤيد الهجرة من البلاد؟» وأجاب ٩ بالمائة آخرون باحتمال تأييدهم، وذلك تبعاً للظروف العينية لكل حالة»(٣٨).

ومن الجدير بالذكر أن نسبة الذين أعربوا عن رغبتهم في الهجرة قبل ذلك بأربع سنوات - في عام ١٩٨١ - كانت ١١ بالمائة فقط. والنزوح الكثيف يفقد الدولة الصهيونية مبررها الايديولوجي والأخلاقي أمام شعوب العالم التي تعاطفت معها في البداية، كملجأ

---

(٣٧) الأرض، ٢١/١٠/١٩٧٩.

(٣٨) دافار، ٢٤/١٠/١٩٨٥.

لليهود الذين تعرضوا للاضطهاد. فاذا كان اليهود أنفسهم لا يهاجرون الى هذه الدولة، وينزح عنها من هاجروا إليها، بل ومن عاشوا فيها منذ الولادة، فما هو مبرر إقامة دولة لليهود إذاً، ما داموا يتجهون نحو الاندماج في المجتمعات الغربية، ويجدون كل الفرص المتاحة لمثل هذا الاندماج(٣٩).

يقول مردخاي غور، وهو وزير من حزب العمل، في مقال له في صحيفة «دافار»:
«للأسف ـ طرأ تراجع كبير في السنوات الأخيرة على مفهوم اسرائيل كدولة لليهود، إلى درجة أن قطاعات من الاسرائيليين أخذت تشكك بجوهر الصهيونية».

ويقول اسحق طشلر(٤٠): «إذا لم تكن اسرائيل بلد هجرة، فإنها لن تبرر هويتها اليهودية، وإذا لم تبرر الهوية اليهودية للدولة، فإن المزيد من سكانها سيسألون أنفسهم: من أجل ماذا نعيش، ومن أجل ماذا نموت في هذا البلد؟».

والزعماء الصهاينة الأوائل استوعبوا هذا الخطر ـ النزوح ـ الذي يمس الأساس الايديولوجي للدولة، منذ وقت مبكر، فقد قال ناحوم غولدمان للمؤتمر الصهيوني العالمي في القدس عام ١٩٦٨: «إن الحركة الصهيونية ستثبت أو تنهار لما سيحصل لموضوع الهجرة، انه الامتحان التاريخي.» وقالت غولدا مائير في مؤتمر المعلمين في الجامعة العبرية في القدس في العام نفسه:
«نحن اليهود نواجه دائماً بهذا السؤال: ما هو الهدف من وجودنا؟ لا يوجد سبب يبرر وجود دولة اسرائيل دون الشعب اليهودي»(٤١).

ويقول بنيامين طومكوفينش في مجلة «غوروت» الصهيونية «ان تضاؤل عدد المهاجرين اليهود إلى اسرائيل، وتضخم حجوم النازحين عنها، يعزز ادعاءات الأعداء بأن اليهود ليسوا أمة لأنه ينقصهم الاحساس بالوطن، وان جميع أقوالهم عن حقهم وارتباطهم التاريخي بأرض اسرائيل هي أقوال عقيمة».

وإذا كان هذا الكاتب يخشى أن يكون النزوح سلاحاً بيد أعداء اسرائيل للطعن في أهلية ومصداقية هذه الدولة كملجأ لليهود، فإن كاتباً آخر هو يوسف دان، يخشى أن يدفع النزوح بأصدقاء اسرائيل القدامى إلى إعادة النظر في موقفهم، وهو يقول «لقد حظيت اسرائيل بدعم دول عديدة منذ عام ١٩٤٨ بسبب الشعور أن اليهود بحاجة الى دولة. وارتسمت اسرائيل كدولة صغيرة محاصرة تستدرّ العطف. لكن حركة النزوح جاءت لتصور شعبنا وأبناءنا بأنهم يريدون الهجرة. وهذا يؤدي إلى استنتاج مفاده أن حلاً إنسانياً للمسألة اليهودية بواسطة توطين اليهود، وبمساعدات اقتصادية دولية، أرخص وأسهل من الناحية المالية، وبالنظر إلى حالة الحروب الدائرة»(٤٢).

«نحن لم نستطع أن نعلّم أبناءنا أن اليهودي لا يستطيع أن يجد له وطناً في المنفى يؤمن له المساواة والأخوة، ولكنه يستطيع في وطنه أن يحقق وجوده المفعم بأمل المستقبل. والعقدة تكمن في أن ثلاثة ملايين

---

(٣٩) «الهجرة اليهودية المعاكسة من فلسطين إلى الخارج: دراسة ميدانية،» ص ٤١.
(٤٠) دافار، ٢١/١٠/١٩٨٥.
(٤١) *Jerusalem Post*, 8/1/1968.
(٤٢) يديعوت أحرنوت، ١٨/١١/١٩٧٦.

يهودي فقط يعيشون في البلاد، وحين تتساوى الهجرة إلى إسرائيل مع الهجـرة المضادة، فـذلك يعني أننـا سنظل تائهين»(٤٣). كتب محـرر «معاريف» هـذا القول قبـل أن يختل الميـزان لمصلحة النـزوح، بعد أن كان ـ في السبعينات ـ يميل بشكل عام لمصلحة الهجرة إلى الدولـة ويكاد يتسـاوى مع النـزوح في بعض السنوات.

ويحاول سوفير، استاذ الاجتماع في جامعـة حيفا، في سلسلة المقـالات التي كتبها لمجلة «حودشيت» التنظير لعملية النزوح. فهو يرى الأمر مرتبطاً بنفسية اليهـودي الذي يحب النفي والغربة، عبر التاريخ، ففي الأيام التي بنى فيها اليهودي دولة، لم تستوعب أكثر من ١٠ بالمائة من يهود العالم، وفضل الآخرون حياة التجوال.

هذه العقدة التاريخية يصورها الاسرائيليـون على شكـل سخريـة لاذعة تـرى أن اليهود سماد الأرض تكمن فائدتهم في الانتشار في بقعة واسعة، لأن السماد المتجمع فوق بقعة معيّنـة من الأرض يحرقها ولا يفيد إنبات الزرع فيها.

وتارة يرى سوفير أن أحلام إعادة بناء الدولة الصهيونية يمكنها أن تستمر جيلاً أو جيلين أو أقل أو أكثر قليلاً، لكنها لا تستطيع البقـاء أكثر من ذلـك. والمحبة والارتبـاط بمكان مـا لا يولدان بين عشية وضحاها، وبخاصة إذا اقترنت هذه الأحلام بالشعور بخيبة الأمـل، ووعود غير محقّقة، وقيادة غير حكيمة، ووجود فـراغ أخلاقي، إذ لا شك عندئـذ في أن الخيوط التي تشدّ الأحلام ستتمزق. لذا يرى سوفير أن الأربعين سنة الماضيـة تبدو طـويلة جداً، حيث لا تمكننـا من المحافـظة على الأحـلام، وقصيرة جـداً حيث لا تمكننا من تعميق جـذور القواسم المشتركة بيننا»(٤٤).

والأمر الذي لا يقلّ خطورة عن النزوح، هو الإندماج في المجتمعات وتزايد فرص هذا الاندماج في المجتمعات الليبراليـة المفتوحـة. وقد حـذّر بن غوريـون من هذا الأمـر، واعتبره بمثـابة الكـارثة للصهيـونية، لأنها تفقـد بذلـك النبع، نبـع الجاليـات الذي تغـرف منه لبنـاء دولتهـا اليهودية الخاصة. وكان بن غوريون صريحاً جداً في الدعـوة إلى استخدام العنف، إذا تـطلّب الأمر، ضـد الجاليـات اليهوديـة في العالم، لمنعهـا من الإندمـاج، بإثـارة مخاوفهـا وزرع القـلاقـل في أوساطها. ومن أهم مـا قالـه في هذا الصـدد هو حـديثه المهم لصحيفـة «المحارب» اليهـودية حيث ذكر: «اعترف، دون خجل، أنه لـو كانت لـديّ القدرة، فضـلاً عن الارادة، كنت انتخبت فرقـة من الشباب الأقوياء، المتواضعين والمثقفين من المخلصين لأفكارنا والذين تتأجج فيهم نار الحماسة لمساعـدة اليهود في العودة إلى اسرائيل، وأرسلتهم إلى البلاد التي يغرق فيهـا اليهود بمـأتم القناعـة الذاتيـة. ومهمة هؤلاء الشبـاب ستكون التستر وكأنهم غير يهود، واطلاق الشعارات اللاسامية لدفع اليهود للهجرة»(٤٥).

لذلك لم ينظر غلاة الصهـاينة بـارتياح، إلى تحـرير قـوانين «الكـوتا» الأمـريكية، تلك

---

(٤٣) الوطن (الكويت)، ١٩٧٧/٤/٣٠.

(٤٤) سكيره حودشيت (٣١ آب/أغسطس ١٩٨٧).

(٤٥) المحارب، ١٩٥٢/٧/١١.

القوانين التي صدرت عام ١٩٢٤، لتحديد عدد الأجانب، من كل بلد، المسموح بدخولهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لتجنّب هجرة أوروبية واسعة النطاق صوب العالم الجديد.

وقد رفضت الصهيونية محاولات الأوروبيين لتحرير قوانين «الكوتا» في أثناء المؤتمرات الدولية التي بحثت مشكلة لاجئي الحرب العالمية الثانية. وكانت الصهيونية تعتقد أن «خلق موجة لاسامية» أمر مرغوب فيه. وقد قاتلت لمنع بعض الرؤساء الأمريكيين من السماح بهجرة يهود أوروبا إلى الولايات المتحدة الامريكية يريدون لهم منفذاً واحداً للهرب: هو فلسطين وحدها.

وفي عهد الرئيس جونسون تم تحرير قوانين «الكوتا» في إطار السماح بجمع شمل العائلات، وفي إطار السماح بدخول المهنيين والاختصاصيين. وكان الاسرائيليون النازحون من أوائل المستفيدين من هذا الوضع الجديد.

والزواج اليهودي المختلط في الشتات، يمثّل شكلاً من أشكال الإندماج في مجتمعات العالم المفتوح، وهو كارثة في عرف الصهيونية، إذ إن اليهودي، حسب التعريف الديني، هو من وُلد من أم يهودية فقط. وقد حاول بن غوريون تعديل هذا التعريف للسماح بدخول أبناء اليهودي المتزوج من غير اليهودية اسرائيل بموجب قوانين العودة. وقد سقطت حكومة بن غوريون عام ١٩٥٨ بسبب تلك المحاولة. وجرى تشكيل لجنة من الحكماء اليهود في العالم للبت في تعريف «من هو اليهودي»؟ وقد وفّقت اللجنة، بشكل عام، إلى التعريف الديني، مع بعض تعديلات تسمح لأبناء الزواج المختلط بالاستفادة من قانون العودة، ولكن الموضوع برمته ما زال مجال صراع واسعاً بين العلمانيين والمتدينين حتى يومنا هذا.

وتدلّ كل الاحصاءات أن نسبة الزواج اليهودي المختلط في «الشتات» تتزايد عاماً بعد عام. ولذلك انخفض عدد اليهود في العالم ٦٧٠ ألف نسمة في خلال عامين. وبحسب مقال تيسون رابي في «هآرتس» فإن عدد اليهود الحالي ـ وهو ١٠ ملايين ـ سينخفض بحكم الإندماج والزواج المختلط من غير يهوديات إلى ٨ ملايين عام ٢٠٠٠، وإلى ٥ ملايين عام ٢٠٢٥. وبالطبع هذه مبالغات تستهدف إثارة الخوف لوقف الاندماج اليهودي في مجتمعات العالم المفتوحة.

ويصف يوسف ندية هذا الوضع من اندماج اليهود في المجتمعات وتخليهم عن يهوديتهم الصافية، بأنه كارثة روحية. ويقول في ندوة عقدتها بلدية تل أبيب: «يبدو أننا لن نكون شعباً كبيراً، دائماً تُقتطع منا أجزاء، تارة كارثة جسدية، وتارة كارثة روحية، كما هو حاصل اليوم في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا».

وانخفاض نسبة التوالد اليهودي، في داخل اسرائيل وفي الخارج، هو بالمقاييس الصهيونية، كارثة اخرى. إذ إن معدل إنجاب المرأة اليهودية في الخارج ١,٥ ولادة، ومعدل

انجاب المرأة اليهودية داخل فلسطين هو ٢,٤ ـ ٢,٨ ولادة[٤٦]. وقد دعا شمعون بيريز إلى إنجاب أربعة أطفال لكل عائلة يهودية، وذلك لسد الثغرة الديمغرافية الحالية والمقبلة مع السكان العرب. وقد وصفت بعض الصحف الاسرائيلية بيريز بأنه مواطن سيّىء ـ بالمقاييس التي يطالب بها هو نفسه ـ إذ لم ينجب بيريز سوى ثلاثة أبناء.

ثالثاً: خلاصات واستنتاجات

تواصل اختلال ميزان النزوح والهجرة اليهودية من اسرائيل وإليها لمصلحة النزوح إلى الخارج للسنة الثالثة على التوالي، وهي ظاهرة جديدة، فقد انتشر الرعب في أوساط القيادة السياسية الصهيونية حين تساوى عدد النازحين مع عدد المهاجرين في بعض سنوات السبعينات.

ومن أجل تعديل الميزان، تتجه أنظار الاستراتيجيين الاسرائيليين نحو يهود الإتحاد السوفياتي ويهود الدول الاشتراكية الأخرى. وفي التسعينات سيكون الهدف الاستراتيجي لاسرائيل هو تهجير اليهود من الإتحاد السوفياتي، والدول الاشتراكية، وهم الآن يبذلون أقصى الجهود لتعبيد الطريق نحو ذلك. ويقوم زعماء الرأسمالية اليهودية بزيارات متكررة إلى موسكو، حيث يعرضون المساهمة الإقتصادية السخية في انجاح مرحلة الانفتاح الاقتصادي السوفياتي.

وما زلت أعتقد أنهم سيبذلون أقصى الجهود في الولايات المتحدة الامريكية، ومن خلال اللوبي الصهيوني المنظم، لجعل موضوع هجرة اليهود السوفيات عاملاً حاسماً، في دخول عصر الوفاق الدولي المقبل. وهناك في الاتحاد السوفياتي مراجعة شاملة وعميقة وعلى أعلى المستويات. ويحاول الصهاينة وأصدقاؤهم الامريكيون أن يؤثروا في اتجاهات السياسة السوفياتية المقبلة قبل ان تستقر ملامحها لفترة طويلة مقبلة. ويصبح واجب العرب اذا استوعبوا مخاطر الهدف الاستراتيجي الصهيوني في التسعينات، وهو تهجير اليهود السوفيات، أن يمارسوا دوراً متعدد الأشكال، وأن يمارسوا حوارات مفتوحة وعميقة وعلى كل المستويات الشعبية والرسمية مع الجيل الجديد في الاتحاد السوفياتي، ليتركوا بصماتهم وليس بصمات الصهاينة على سياسات المرحلة المقبلة في الإتحاد السوفياتي.

وإذا فشل الإسرائيليون في التسعينات في تحقيق هدفهم الاستراتيجي السابق الذكر، فإن احتمالات اختلال أوسع في ميزان الهجرة من إسرائيل لمصلحة النزوح، ومغادرة المشروع، على حد تعبير بعض النازحين، ستزداد في السنوات المقبلة وتتفاقم في التسعينات. ذلك أن المنابع التقليدية للهجرة نحو فلسطين المحتلة قد نضبت وجفت تماماً من أوروبا وأمريكا وبعض دول آسيا وافريقيا. وهناك حركة اندماج واسعة للجاليات اليهودية في

---

(٤٦) هاتسوفيه، ١٩٨٧/٩/٢٣.

المجتمعات الغربية التي يعيشون بين ظهرانيها. والجيل اليهودي الجديد الذي ولد على أرض القارة الاوروبية وفي أمريكا قليل التأثر بما سمعه عن مذابح تعرّض لها اليهود في الماضي ويعرف أن الدنيا قد تغيرت، وان احتمالات تكرار المحرقة مرة ثانية، كما يحاول زعماء الصهاينة ايهامه، هي احتمالات بعيدة في ظل المجتمعات الغربية المستقرة التي تسودها حياة ليبرالية كاملة لا رجعة عنها. وكل عوامل النزوح ما زالت قائمة وتزداد تفاعلاً، فالوضع الاقتصادي ـ السبب الأول للنزوح ـ ليس قابلاً للتحسن. فهو اقتصاد يعاني تغيرات بنيوية كاقتصاد طفيلي وتابع، واقتصاد حرب وهجرة، واقتصاد أزواج وشبان ومسرّحين من الجيش، على حد تعبير وزير التجارة الاسرائيلي حاييم بارليف.

وليس هناك من حل لأزمة هذا الاقتصاد إلا في حالة السلام الكامل مع العرب، ووقف العبء الأمني والتسليحي الباهظ. ولذلك فان كل ما يقوم به أساطين معالجة ذلك الاقتصاد المتدهور، لا يعدو أن يكون مسكّنات، فاذا خفّضوا التضخم ازدادت البطالة، وذلك يساعد على النزوح أكثر. يقول شموئيل شيفر، المحرر الاقتصادي في «معاريف» إن البطالة لا يمكن أن تكون دواء للتضخم، فاذا كانت هناك بلاد أخرى ترى في البطالة سموماً شافية فنحن لا نشبه هذه الدول لأننا دولة صهيونية تسعى إلى الاحتفاظ بشبابها، وتعمل على استيعاب مهاجرين جدد.

وإذا انتقلنا من الاقتصاد إلى العوامل الاجتماعية، فما زال الصراع قائماً بين الطوائف الشرقية والطوائف الغربية. يقول ميخائيل بارزوهار في صحيفة «يديعوت احرونوت» اننا ألغينا منذ سنوات وبسعادة، التعبير التعيس اسرائيل الثانية، ويمكننا اليوم أن نخرجه مرة أخرى. فقد بُعثت اسرائيل الثانية، وينمو بيننا شعبان يهوديان شعب يهودي غربي حصل ثلثه على تعليم عالٍ وأقل من الثلث يعمل في حرف يدوية، وإلى جانبه شعب يهودي شرقي حصل ٦ بالمائة منه فقط على تعليم عالٍ و٦٣ بالمائة منه يعملون في حرف يدوية. هذا ما يكشفه بحث يعقوب ناهون من معهد القدس للأبحاث الإسرائيلية الذي يؤكد أن الفجوة الطائفية في اسرائيل قد ازدادت على مرّ السنين.

وكذلك يزداد الصراع بين المتدينين والعلمانيين، وكاد الأمر يتحول إلى حرب أهلية عام ١٩٨٦، فيومها كتب دان مرغليت في «هآرتس» ان العلامات الأولية لإمكانية اندلاع الحرب الأهلية في هذه البلاد وعلى أرضية الصراع الدائر حالياً بين متدينين وعلمانيين من الممكن أن تتطور بسرعة، وأيام هذه الحرب ستكون معدودة كأيام الدولة الإسرائيلية بصورة عامة.

والتوتر الأمني لم يشهد ارتخاء، بل إن الانتفاضة في الأراضي المحتلة ستترك آثارها في نفسية الجنود والضباط الذين يتحولون إلى قتلة بشكل سافر، ويخوضون حرباً ضد شعب أعزل بشكل لا يمكن تبريره. ويلاحقهم العالم عبر شاشات التلفزيون بكل غضب وتنديد. وما زالت التفاعلات مستمرة. ومن الصعب معرفة الآثار المباشرة لهذا الوضع الجديد في النزوح بشكل دقيق، ولكن من المؤكد أن وضعاً كهذا سيدفع نحو تسريع وتيرة النزوح بسبب

تأثيره في معنويات الجنود والضباط، فضلاً عن آثاره الاقتصادية الواسعة النطاق في الاقتصاد الاسرائيلي.

وفي ظل هذا التوتر الأمني، من المستبعد أن تزداد الهجرة إلى الكيان الصهيوني إذ تقول مسؤولة الوكالة اليهودية في كاليفورنيا لمجلة «عال همشمار» ان الحالة الأمنية والسياسية تترك آثارها وانعكاساتها، وأية ضربة أمنية تحدث تأثيراً بعيداً. إننا لا نستطيع بيعهم إسرائيل كمكان أكثر أمناً لهم من الولايات المتحدة الامريكية.

وهكذا، فإن كل عوامل النزوح مرشحة للتزايد والتصاعد في المستقبل المنظور، إضافة إلى أن الصهيونية كايديولوجيا قد فقدت بريقها لدى يهود العالم. إن نبوءة شمعون بيريز بأن يكون لدى اسرائيل عام ٢٠٠٠ ستة ملايين و٢٠٠ ألف يهودي لتوزيع العبء على أكتاف عريضة، ليست قابلة للتحقيق أمام معطيات الواقع.

إن هذا الوضع سيعكس نفسه عاجلاً أم آجلاً على برامج الأحزاب السياسية الصهيونية المتعلقة بالأرض المحتلة، بل إن انعكاساته واضحة نسبياً هذه الأيام. فحين تتوقف الهجرة إلى الكيان، ويزداد النزوح منه ويتزايد ذلك مع تزايد السكان العرب داخل فلسطين، حيث زادت اعداد المواليد العرب عام ١٩٨٧ على أعداد المواليد اليهود لأول مرة بحوالى سبعة آلاف طفل جديد، فإن الانسحاب من المناطق المحتلة يصبح خياراً أقلّ سوءاً من تحويل إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية. ويقول يهوشفاط هركابي، الإستراتيجي الإسرائيلي البارز في كتابه قرارات مصيرية ومحاضرته الموسعة «خيارات مصيرية» إنه في الأصل ليس هناك مهاجرون لتوطينهم في مستوطنات الأرض المحتلة وكل أحلامهم بأن يصل عدد المستوطنين في هذه الأراضي إلى مائة ألف مع مطالع التسعينات عصفت بها رياح الحقائق العنيدة. وما زالوا يفشلون المرة تلو الأخرى في برامجهم الطموحة لاستيطان الجليل الذي ما زال العرب يشكّلون نصف عدد السكان فيه.

وفي نهاية هذا البحث لابد من إبداء ملاحظتين مهمتين:

الملاحظة الأولى: لا بد من إعادة الحياة إلى الحملة التي انطلقت في مطالع السبعينات وعرفت بحملة «إعادة اليهود العرب إلى أوطانهم»، مع الاعتراف المسبق بصعوبات جمة أثناء التطبيق، في مقدمتها أنه ليس من السهل إقناع اليهودي بالعودة إلى منزله السابق وإلى بلدان تفتقد الحد الأدنى من الديمقراطية السياسية والاجتماعية. ولا بد من أن يشرف عليها أناس ذوو اختصاص ومعرفة دقيقة وعميقة في هذا المجال وبنفس طويل لا يتوقع قطف الثمار سريعاً. فاليهود الشرقيون هم الأقلّ نزوحاً عن الكيان الصهيوني، إذ نادراً ما يكون لهم معارف وأقارب في الغرب، وما زالوا بتكوينهم الثقافي والاجتماعي والنفسي جزءاً من الشرق الأوسط.

تقول أرقام مكتب الاحصاء المركزي الإسرائيلي إن ٦٤,٥ بالمائة من النازحين من

مواليد أمريكا، و٢٠ ـ ٣٠ بالمائة من مواليد البلاد ومن اليهود الغربيين (الأشـكنــاز).

الملاحظة الثانية: لا يجوز لأحد منا أن يقع في أوهام انهيار اسرائيل من الداخـل بسبب سيـاسية النـزوح البشري عن فلسطين المحتلة وأبعـادها، ومـا علينا إلا انتـظار ذلك الإنهيـار المقبل. فاسرائيل قادرة على تحمّل أعباء هذا النزف البشري، ويقدّم إليهـا حماتهـا في واشنطن مليارات الدولارات سنوياً من أجل الصمود.

إن الكيان الإسرائيلي، رغم كل مظاهر الأزمة، قادر على البقـاء والصمود، انـه يمتلك عوامل عديدة لذلك في مقدمتها الضعف العربي.

تعقيب

عبدالجواد صالح (*)

أود، بادىء ذي بدء، أن أشكر جمعية الخريجين التي أتاحت للمفكرين والكتّاب العرب الالتقاء في هذا الجو الديمقراطي الرائع، وأتمنى على جمعية الخريجين أن تكرر مثل هذه اللقاءات، وبخاصة في بحث موضوع «أزمة حركة التحرر العربي». وشكراً للكاتب الذي قدّم بالفعل جهداً يُشكر عليه في تغطية كثير من جوانب الموضوع، ولكن في اعتقادي أن الكاتب لم يتطرق إلى المرحلة الأولى من الهجرة، فبدت وكأنها مشكلة معاصرة جديدة، بينما هي كانت موجودة منذ المشروع الصهيوني. ويقول الكاتب اشراريان في كتابه السياسة في اسرائيل (Politics in Israel) : إن بن غوريون أعلن خلال موجة الهجرة الثانية بين ١٩٠٤ و١٩١٤، أن من بين كل عشرة مهاجرين إلى فلسطين يستقر فيها مهاجر واحد والبقية ينزحون، كما أن الكاتب لم يستخدم هذه الأرقام وهذه الاحصاءات في التوصل إلى استنتاجات وظواهر أساسية تبيّن للأمة العربية وجماهيرها، وللحركة الوطنية الفلسطينية، مستقبل هذا الكيان وتطوره.

في اعتقادي، انه كان لا بد من الحكم على عملية النزوح من منطلق الادعاءات التي تبنّتها الحركة الصهيونية، والأهداف التي نادت بها، وهي انشاء دولة يهودية لتجميع يهود العالم في فلسطين، «بلد الأجداد» وبلد العودة. وفي اعتقادي أن الحركة الصهيونية فشلت في هذا فشلاً ذريعاً، ولم تحقق هذا الهدف المعلن. فمن بين ثلاثة ملايين ومائتي ألف مهاجر من القارة الأمريكية وغيرها، هاجر إلى فلسطين مائة وعشرون ألف يهودي فقط. وعلى الرغم من القوانين العنصرية التي حصرت موضوع العودة إلى فلسطين باليهود واعطائهم الجنسية، بمجرد وصولهم إلى الأرض الفلسطينية، فإنه لم يهاجر من كل يهود العالم إلا ٢٠ بالمائة. وما زالت الأكثرية، وهي ثلاثة أضعاف سكان الكيان الصهيوني قابعة في الولايات المتحدة

(*) عضو اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية، ومدير عام مركز القدس للدراسات الانمائية ـ لندن ـ عمان.

الامريكية والاتحاد السوفياتي. ومن هذا يبدو لنا بوضوح فشل الحركة الصهيونية في جلب يهود العالم. وباعتقادي أنه لولا المجازر ـ وهذا مؤشر مهم ـ التي اقترفت بحق اليهود في روسيا القيصرية وبولندا، لما تمكنت الحركة الصهيونية من تنفيذ مشروعها.

القاعدة الثانية والادعاء الثاني الذي قامت عليه الحركة الصهيونية هو، انشاء قوة، بالفعل، تفصل بين افريقيا وآسيا العربية، وتنشىء معسكراً أو قاعدة عسكرية متقدمة للإمبريالية في الوطن العربي من أجل سيطرتها وسيطرة الامبريالية على مقدرات الوطن العربي.

هذا الأمر نجحت الهجرة اليهودية في تحقيقه وهي تحاول أيضاً توسيع أعداد المهاجرين من منطلق أهدافها التوسعية، لتتمكن من السيطرة على مئات الملايين من العرب وعلى المنطقة. هذه قضية مهمة لأنها تنفي مقولة أن الحركة الصهيونية هي حركة تحرر وطني. فاذا كانت كذلك، لماذا لم تنجح هذه الحركة في تجميع كل الطوائف اليهودية في العالم؟ وفي ضوء سياسة هذا الكيان وممارساته ضد الشعب العربي في فلسطين وفي غيرها، فإنه يفتقد المبرر الأخلاقي لإنشائه.

ثم ان هناك قضية خطيرة لم يتطرق إليها الكاتب، وذلك لغياب عملية تطويع الاحصاءات وترجمتها إلى ظواهر سياسية واجتماعية، فما هو أثر هذا النزوح في التطورات الديمغرافية والتركيبة السكانية في داخل الكيان الاسرائيلي والمشروع الصهيوني؟ إن هناك بالفعل تطوراً وتغييراً في تركيبة هذا النظام ـ هذا المشروع ـ إذ إن الطوائف اليهودية التي تنزح أو تخرج أو تهاجر هي من الفئات الأوروبية التي تسمى العامل «السوبيريار» الممتاز من الناطقين باللغات الفرنسية والانكليزية. وإذا ما ربطنا هذا العامل بالنمو السكاني في داخل الكيان، بمعنى تزايد عدد اليهود الشرقيين، وانخفاض نسبة اليهود الغربيين، فمن الممكن ان يصل هذا الكيان إلى دولة عربية يهودية تعتنق الصهيونية تماماً كحزب الكتائب في لبنان. ومن المهم لأي باحث أن يدرس أهمية هذا التطور، هل هذا التطور يفقد الطابع الديمقراطي الذي يتمتع به سكان هذا المشروع؟ ويتوجه بالتالي إلى الفاشية الداخلية، والنازية التوسعية في الخارج، وما هو مدى تأثير هذا التطور في مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

هذه قضايا في اعتقادي، انه من المهم لأي باحث يدرس الكيان الصهيوني أن يسلّط عليها الأضواء، لأنها هي التي تقرر طبيعة الصراع العربي ـ الاسرائيلي. فالكاتب محق في التخوف من موضوع الهجرة السوفياتية، فالاتحاد السوفياتي في الحقيقة مع الدول الإشتراكية الأخرى، هو المصدر الوحيد، ضمن الظروف الحالية التي يعيشها الكيان الصهيوني، الذي يتيح له مزيداً من استيراد المهاجرين، ولكنه في الحقيقة لم ينجح في تسليط الأضواء على أن هذا الخطر، كما حصل مع يهود الفلاشا، هو نتيجة ضغط امريكا، التي قامت في يوم من الأيام بحرمان الاتحاد السوفياتي من صفقة القمح من أجل فرض هذه الهجرة.

قضية أخرى خطيرة لم يتطرق إليها الباحث، وهي محاولة اسرائيل الاتفاق مع رومانيا

على اجبار المهاجرين المنشقين السوفيات أن يأتـوا إلى بوخـارست بالقـوة ليصدَّروا مبـاشرة الى اسرائيل. وهذه، في اعتقادي، قضية يجب الاهتمام بها ومحاولة منعها ـ على الأقل ـ تحت قناع حقوق الإنسان الذي تتشدق به السياسة الأمريكية المنافقـة. وأنا أتفق مـع الكاتب في قضيـة ربط الوضع الديمقراطي بقضية النزوح.

وفـي اعتقـادي أنه كـان يجب على الكـاتب أن يشير إلى بعض الخـطوات العمليـة التي من شـأنها أن تصعّد عمليـة النزوح، وعمليـة ربط الهجرة. وقـد وفّق الكاتب حقـاً في إبـراز العـوامل وراء هـذه الهجـرة وتفسـيرهـا، عـلى الـرغم من أنـه لم يتـطرق إلى الهجـرة في حـد ذاتها. والنزوح يعتمد إلى حد كبير على الوضع الاجباري الذي وجد اليهودي نفسه فيه، فلم يكن له خيار في أن يهاجر إلى بلد آخر.

الفصل التاسع

المياه العربية: أخطار وأطماع

سليمان الشيخ (*)

(*) باحث عربي فلسطيني، يعمل سكرتير تحرير مجلة العربي الكويتية.

قد يكون في الصورة التي أنقل بعض جوانب المبالغة «الكاريكاتورية» المعروفة، لكنها مع ذلك تحمل في ثناياها عناصر الجد، وتثير إشارات تحمل معاني الخطر على وجودنا ومستقبلنا.

جاء في كتاب الزمن الأصفر للكاتب الاسرائيلي دافيد غروسمان، ما يلي[1]:

«ـ قال موني: لقد كنت أحلم أن أرى أورشليم محررة، وبيت لحم كذلك، والمنطقة التي نقف عليها.

● كان حلماً؟

ـ حقاً كان حلماً، وكم أردت أن يتحقق.

● أعتذر عن سؤالي التالي الذي أعتقد أنه تافه، ولكنني مضطر لطرحه.

هل كنت شريكاً في التخطيط لاحتلال المدينة؟

وأجاب موني: لماذا تعتقد أنه سؤال تافه؟ اسمع، في إحدى ليالي سنة ١٩٦٥ سمعت صراخاً في الحادية عشرة، انبعث من شارع رمهام في رحافيا. خرجت إلى الشارع، وهناك رأيت يومي لانفوتسكي، قائد نتهمي، وهو «مبانيك» ابن «مبانيك» ـ أي ينتمي إلى حزب مباي. قال لي تعال إلى هنا. ففعلت. قال: كنت اليوم في معسكر شنيلر، وطلبت أن أرى المخططات لاحتلال القدس. ضحكوا مني وقالوا أي مخططات؟ من أين جئت؟ ذهل يومي، وأنا ذهلت أيضاً، لأنني كنت واثقاً أن هناك من يضع المخططات، أي هناك من يهتم بمصالحي. فقلت له: يا يومي، هذا مذهل. كنت أرتعد. فقال لي: تعال لنبدأ التخطيط.

ـ هل تفهم ما معنى هذا الكلام؟ إن أحداً لم يكلفنا بذلك، فلم نقل شيئاً لأحد. كنا اثنين، يهوديين من القدس، أحضرنا الخرائط والسجلات، وجلسنا في بيته في شارع تشرنيدوفسكي ٣٤، وأعدت لنا القهوة،

---

(١) David Grossman, *Le Vent Jaune: Recits,* traduit de l'hebreu par Suzanne Meron (Paris: Seuil, 1988).

وبدأنا نفكر، نعم، اننا سنكون هناك عندما يبدأ اطلاق النار، نحن سنكون هناك ولا أحد غيرنا، هل تكفي هذه الإجابة؟

● انها اجابة واضحة فيها اختلاط الجد بالهزل، والكوميديا بالتراجيديا بالصورة الكاريكاتورية الساخرة اللاذعة... التي تعمل في أرواحنا قبل أبداننا».

نعم، إنهم يخططون... ويخططون منذ زمن طويل، لتحويل أحلامهم إلى حقائق على الأرض، لندفع ثمن ذلك من أراضينا ودمائنا، ولتنزرع بين أهالينا آلام الحسرة والشقاء والغربة والتشريد.

أولاً: مستعمرات ومياه

والتخطيط عند العدو على الرغم من سيماء «الدروشة» التوراتية التي يتغلف بها أحياناً، يحمل كل المواصفات العلمية الدقيقة الواعية للأهداف والمرامي التي يريد الوصول إليها.

ولو حصرنا الأمر في موضوع المياه، في المخططات الصهيونية في الماضي والحاضر والمستقبل، فإننا نسجل التالي:

في عام ١٩٧٨ كوّن اليهود في الجليل الأعلى من فلسطين واحدة من أولى المستعمرات اليهودية في فلسطين، وهي مستعمرة روشبينا، بأموال البارون روتشيلد، وحذا اليهود الآخرون حذوه، فكوّنوا مستعمرات على الساحل الغربي لبحيرة الحولة سنة ١٩٨٣، ومستعمرة «مشيار هاي ياردن»، بالقرب من جسر بنات يعقوب في جنوب البحيرة، والمطلة قرب الحدود اللبنانية[٢].

هذه المعلومات تلفت نظرنا إلى مجموعة من الاستنتاجات:

١ ـ إن الحركة الصهيونية اتجهت إلى إقامة مستعمرات زراعية عندما أقر قرارها في الاتجاه لاحتلال فلسطين. واقتضى ذلك تحويل مجموعات من كوادرها إلى العمل بالفلاحة، ومن ثم الارتباط بالأرض، بدلاً من الصورة الشائعة عن اليهودي، أي ارتباطه بأسواق المال والسمسرة، والعيش في المدن، وممارسة الأعمال الهامشية أو التحويلية.

٢ ـ قد تكون ظروف عدم اكتشاف مصادر المياه الجوفية في فلسطين في نهاية الربع الأخير من القرن التاسع عشر، هي التي حتّمت إقامة مستعمرة صهيونية بالقرب من الينابيع والأنهار المعروفة والمكشوفة، ومع ذلك فقد أقيمت المستعمرات اللاحقة أيضاً بالقرب من مصادر المياه

---

(٢) عز الدين علي الخيرو، **الأطماع الصهيونية في مياه الأردن والليطاني**، الدراسات الخاصة، معهد البحوث والدراسات العربية، ٨ (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٧٧).

في فلسطين، المكشوفة والمعروفة، ثم الجوفية التي تم اكتشافها لاحقاً وذلك، لوعي الضرورة التي تؤكد على أهمية المياه لأية حياة. واستمر الوعي لأهمية وضرورة المياه للمشروع الصهيوني، كما سنرى في عرضنا اللاحق.

إن عرض تاريخ إنشاء أولى المستعمرات الصهيونية في فلسطين يكشف ببساطة أنها أقيمت زمن الدولة «العليّة» العثمانية، وتوالى إنشاؤها زمن الدولة «الكمالية» بعد ذلك.

ثانياً: تصريحات ومذكرات

وحتى لا يقال إننا نطوّع بعض المعلومات المتعلقة بالمشروع الصهيوني ونحاول توجيهها نحو عنصر المياه فقط، سنقتصر على ايراد التصريحات والوثائق المعروفة والمشهورة للحركة الصهيونية، وبخاصة قبل إنشاء الكيان الاسرائيلي سنة ١٩٤٨، والمقصود بالمياه هنا ليس مياه فلسطين بحسب حدودها السياسية الحديثة فقط، بل المقصود أيضاً المياه المحيطة، أو القريبة من فلسطين الواقعة في الأقطار العربية الأخرى.

١ ـ فعقب الانتهاء من المؤتمر الصهيوني الأول سنة ١٨٩٧، قال ثيودور هرتزل «إنني لو أردت تلخيص نتائج هذا المؤتمر لقلت إننا وضعنا في هذا المؤتمر أسس الدولة الصهيونية بحدودها الشمالية التي ستمتد حتى نهر الليطاني [لاحظ التفكير في المياه] وبالتأكيد سيرى كل إنسان هذه الدولة بعد خمسين عاماً».

٢ ـ وحينما نوقشت قضية فلسطين في المؤتمر الصهيوني في بال سنة ١٩١٩، صدر قرار عنه، جاء فيه: «وفيما يتعلق بفلسطين يجب تذكير عصبة الأمم، إنه لا بد من ادخال المياه الضرورية للري والقوة الكهربائية ضمن هذه الحدود، وذلك بأن تشمل مجرى الليطاني وثلوج جبل الشيخ».

٣ ـ وفي المذكرة التي رفعتها الحركة الصهيونية إلى مؤتمر الصلح سنة ١٩١٩، بعد أن صدر وعد بلفور بإقامة وطن قومي لليهود سنة ١٩١٧، جاء ما يلي: «أن تبدأ في الشمال عند نقطة على شاطىء البحر الأبيض المتوسط بجوار مدينة صيدا. . [حيث]. . يوجد نهر الأوّلي، ونهر الدامور، وتتبع مفارق المياه عند تلال سلسلة جبال لبنان حتى تصل إلى جسر القرعون، فتتجه منه إلى البيرة، إحدى قرى البقاع اللبناني، متبعة الخط الفاصل بين حوضيّ وادي القرن ووادي التيم ـ مناطق في لبنان ـ ثم تسير في خط جنوبي متتبعة الخط الفارق بين المنحدرات الشرقية والغربية لجبل الشيخ ـ حرمون ـ حتى تقترب من الخط الحديدي الحجازي إلى الغرب منه.

وفي الشرق يحدها خط يسير بمحاذاة الخط الحديدي الحجازي، وإلى الغرب منه حتى ينتهي في خليج العقبة. وفي الجنوب حدود يجري الاتفاق عليها مع الحكومة المصرية. وفي الغرب البحر الأبيض المتوسط».

وتضيف المذكرة: «إن الحدود المرسومة أعلاه هي ما نعتبرها جوهرية للأساس الاقتصادي الضروري للبلاد. وفلسطين يجب أن يكون لها منافذها الطبيعية للبحار، والسيطرة على أنهارها، وعلى منابع تلك الأنهار».

٤ ـ في عام ١٩٤١ قال بن غوريون «علينا أن نتذكر أنه من أجل قدرة الدولة اليهودية على البقاء، لا بد أن تكون مياه الأردن والليطاني مشمولة داخل حدودنا».

٥ ـ وجاء في إحدى خطب بن غوريون الذي أصبح رئيساً للوزراء، في الكيان الصهيوني

سنة ١٩٥٥ ما يلي: «إن اليهود يخوضون اليوم مع العرب معركة المياه، وعلى مصير هذه المعركة يتوقف مصير اسرائيل وإذا لم ننجح في هذه المعركة، فإننا لن نكون في فلسطين».

ثالثاً: خطوات التنفيذ

استمر «الوعي» بضرورة توفير المياه والطاقة المناسبة للكيان الصهيوني المنتظر، من خلال دراسات علمية ميدانية للامكانات المتوافرة في فلسطين والأقطار العربية المجاورة، وذلك بوصول عدة بعثات وخبراء اختصاصيين (كلاودرميلك، وهيز، وجونستون، وكيتون، وغيرهم).

ومن المشروعات المتقدمة التي تم انجازها في هذا المجال مشروع شركة روتنبرغ اليهودية لاستثمار مياه نهري الأردن واليرموك في نقطة تلاقيهما عند جسر المجامع الأردني ومستعمرة نهاريم (لاحظ خطورة المكان الذي أقيمت فيه المستعمرة)، لتوليد الطاقة الكهربائية لمدة سبعين سنة، اعتباراً من سنة ١٩٢٦، وقد فرض قانون هذا الامتياز الذي رعته بريطانيا المنتدبة على فلسطين آنذاك، قيوداً على امارة الأردن ـ آنذاك ـ تحدّ من حريتها، وتمنعها من الاستفادة من مياه نهر اليرموك، ومن ري أراضي الغور دون ترخيص مسبق من هيئة الشركة، وهو ترخيص لم يُسمح بإعطائه يوماً مطلقا[٣]. ويضيف صبحي كحالة، ان الامتياز فرض أيضاً منع لواء عجلون في الأردن من تأمين الكهرباء لسكانه، إلاّ عن طريق الشركة اليهودية، صاحبة الامتياز نفسها.

ومنحت سلطات الانتداب البريطاني أيضاً مجموعة من الامتيازات لشركات يهودية لاستثمار أهم الأنهار الداخلية في فلسطين كالعوجا والمقطع وغيرها.

وتابعت الحركة الصهيونية والانتداب البريطاني ضغوطهما على مالكي امتياز تجفيف بحيرة الحولة واستثمار أراضيها من اللبنانيين الذين حصلوا عليه من السلطات العثمانية سنة ١٩١٤، واستطاعا دفعهم إلى التخلي عن المشروع وبيع حقوقهم فيه إلى شركة صهيونية سنة ١٩٣٤. وقد بدىء بتجفيف البحيرة منذ السنوات الأولى لإقامة الكيان الصهيوني، وبالتحديد منذ سنة ١٩٥١، على الرغم من الاحتجاجات والاشتباكات التي خاضتها القوات السورية مع قوات الكيان الصهيوني. وقد وفّر تجفيف البحيرة ٦٠ ألف دونم من الأراضي أصبحت صالحة للزراعة المروية.

وتطبيقاً للاهتمامات التي أولتها السلطات الصهيونية للمياه، أصدرت في السنة الأولى على قيامها، في آب/ اغسطس سنة ١٩٤٩، تشريعاً تؤمم فيها المياه في جميع أنحاء المناطق العربية الفلسطينية التي احتلتها، حيث ألغى هذا التشريع حق الأفراد في ملكية مصادر المياه

---

(٣) صبحي كحالة، المشكلة المائية في اسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي ـ الاسرائيلي، أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٩ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠).

أو المؤسسات المقامة عليها. وحُصر ترخيص الحصول على كمية مياه، سواء من الأنهار أو الينابيع أو حفر الآبار للأفراد أو الجماعات، بوزير الزراعة ومفوض المياه فقط.

وإذا ما كان التشريع يبيّن أهمية المياه للكيان الصهيوني ولمخططاته المستقبلية، وحصر استغلالها بالسلطات المركزية، فإن هذا يجب ألا يخفي عنا أن هدف التشريع في الأساس هو مصادرة حق الفلسطينيين في أملاكهم ومياههم. تماماً كما حصل في تشريعات أخرى مشابهة صدرت اثر الاحتلال الاسرائيلي للأرض العربية بعد حرب عام ١٩٦٧، واطلاق شعار «مستأجر غير مالك»، سواء بالنسبة إلى الأرض أو المياه أو غيرهما.

وتوكيداً لموضوع العلم والتخطيط وتلازمهما في حياة الحركة الصهيونية، وكيانها الوليد في فلسطين، فإن الوكالة اليهودية أسست شركة «ميكوروت» لدراسة المشاريع المائية وتخطيطها في فلسطين منذ سنة ١٩٣٧، إلاّ أن السلطات الصهيونية وجدت، إثر قيام الكيان الصهيوني في فلسطين، إن مسؤولية التخطيط والتنفيذ أوسع وأكبر من أن تقوم بها شركة واحدة، فلجأت إلى تأسيس شركة أناطت بها مهام التخطيط والدراسات والتصميم هي شركة «تاهال» سنة ١٩٥٢. وأبقت مهام التنفيذ والاستثمار لشركة «ميكوروت»، التي مدت ما مجموعه ٢٥٠٠ كلم من الأنابيب، وأنشأت ٢٦٠ بركة تجميع، و٢٣٥ محطة ضخ، وأنشأت خزانات تنتج ٤٧ مليون متر مكعب من المياه، كما حفرت الشركة ٥٣٠ بئراً ارتوازية حتى سنة ١٩٧١[٤].

ومن ضمن تلك المشروعات، استثمار المياه الجوفية، واستغلال مياه الأنهار، واقامة السدود عليها، وتوجيهها التوجيه الأمثل لاستغلالها في الزراعة، وبخاصة في مرج بن عامر- سهل جزريل، أو توفير مياه الشفة، كنهري المقطع والعوجا. وقد أقيمت على النهر الثاني عدة مشروعات أهمها نقل مياهه إلى النقب، هذه الصحراء التي خطط، ويخطّط الاسرائيليون لجعلها واحدة ظليلة، تستوعب أكبر عدد منهم. وفعلاً فإن جر مياه العوجا إلى شمالي النقب قد بدىء به اعتباراً سنة ١٩٥٤.

رابعاً: أهم المشروعات

أما أهم المشروعات التي تم التخطيط لها في الكيان الصهيوني فهو جر مياه نهر الأردن لري جنوب النقب:

وإذا ما كانت بعض المشروعات السابقة لم تصادف اعتراضات واحتجاجات من قبل العرب نظراً إلى وقوع الأنهار ومجاريها داخل الكيان الصهيوني (ينبع نهر العوجا من جبال نابلس ويصب بالقرب من يافا)، فإن نهر الأردن، الذي ينبع من جبال الشيخ ويمر في أراضي

---

(٤) الأطماع الاسرائيلية في مياه الضفة الغربية (عمّان: دار ابن رشد، ١٩٨٧).

أكثر من قطر عربي مع فروعه ووديانه (بانياس، الحاصباني، الدان، اليرموك، الزرقاء وغيرها) هي سوريا، ولبنان، وفلسطين، والأردن، ويصب في البحر الميت، وكان يمر ببحيرة الحولة التي تم تجفيفها سنة ١٩٥٣ وبحيرة طبرية (الخزان الرئيسي للمياه في الكيان الصهيوني الآن)، اكتنفت المشروعات التي تم التخطيط لتنفيذها عليه الكثير من المشكلات والمناقشات، وحتى الحروب.

وقد وضع الكيان الصهيوني مشروعات وخيارات عدة لاستغلال مياه هذا النهر أحدها قبل أن يصب في بحيرة طبرية، وثانيها بعد أن يصب فيها. وقد ووجه المشروع الصهيوني باعتراضات عربية أساسية أهمها أنه يسطو على كمية أساسية من المياه العربية. وحتى لو تم الاستناد إلى قانون المياه الدولي في هذا المجال ـ كون النهر اقليمياً ـ فإن كمية المياه التي سيستولي عليها الكيان الصهيوني من خلال مشاريعه تتجاوز «حصته» المقررة.

وبما أن شريعة الكيان الصهيوني قامت على الاغتصاب، بدءاً باحتلال الأرض وتشريد السكان المالكين الأصليين لها، فهل سيراعي حرمة المياه فيها؟

لقد مضى العدو الصهيوني في تنفيذ مشاريع المياه طوال حقبة الخمسينات، وبدأ بتنفيذ الأسس الأولى لتحويل مياه نهر الأردن. فردت سوريا على ذلك بتقديم الشكاوى للأمم المتحدة، ثم الاشتباك مع العناصر المنفذة، والقوات العسكرية التي تحميها.

١ ـ مشروع جونستون

اختمر في دوائر البيت الأبيض، في الولايات المتحدة الأمريكية، في تلك الفترة بعد اجراء دراسات عدة، المشروع الذي سمي باسم حامله اريك جونستون، فأرسلته الولايات المتحدة إلى المنطقة سنة ١٩٥٣، في محاولة منها لإيجاد بعض الحلول لتوزيع مياه النهر بوساطة مشروعات مشتركة بين الكيان الصهيوني والأقطار العربية التي يمر على حدودها النهر.

وقد اتضح أن الهدف السياسي في مهمة جونستون هو الأهم. وقد ذكر المهندس صبحي كحالة ثلاثة أهداف لرحلات جونستون المكوكية التي استمرت حتى سنة ١٩٥٥، هي:

١ ـ السعي لتصفية مشكلة «اللاجئين» الفلسطينيين بالعمل على توفير الامكانات المادية لتوطينهم في الأقطار العربية التي نزحوا إليها (وبخاصة الأردن)، بغية صرفهم عن التفكير في العودة إلى وطنهم فلسطين.

٢ ـ السعي لمساعدة اسرائيل، بتخصيص أكبر ما يمكن تخصيصه لها من حصة في مياه حوض الأردن، وبموافقة البلدان العربية المجاورة لتتمكن من السير في تنفيذ مشاريعها المخططة لزيادة قدرتها على استيعاب المزيد من ملايين المهجرين اليهود دون أي اعتراض من أحد.

٣ ـ التمهيد لاعتراف البلدان العربية بدولة «اسرائيل» عن طريق استغلال أي اتفاق يعقد بين البلدان العربية و «اسرائيل» حول استثمار مشترك للموارد المائية، لخلق الظروف الملائمة لتلاقي وتعاون فنيي ومسؤولي الفريقين لما فيه مصلحتهما المشتركة[٥].

وقد انتهت مهمة جونستون بالفشل سنة ١٩٥٥، نتيجة لرفض النسب التي حددها لكل من الأطراف المعنية، ونتيجة لانكشاف أهدافها السياسية في توطيد أركان الكيان الصهيوني.

وقد خصص مشروع جونستون ٤٥ مليون متر مكعب لسوريا لري ثلاثين ألف دونم، وخصّص للأردن ٧٧٤ مليون متر مكعب لري ٤٩٠ ألف دونم، وخصّص لاسرائيل ٣٩٤ مليون متر مكعب لري ٤١٦ ألف دونم، ولم يخصّص للبنان شيئاً.

وقد علّق الفريق عفيف البزري على المشروع قائلاً: «إن الأرقام المعطاة في هذا التوزيع هي أرقام كاذبة، كانت الغاية منها ايهام العرب بأن الأردن يحصل على أكبر كمية من المياه»، في حين أن نصيبه من أنهار الأردن واليرموك والزرقاء وبعض الينابيع الأخرى يتجاوز ذلك بكثير. وقد ذكرنا من قبل الهدف السياسي للمشروع، فرفضه العرب، واستمرت اسرائيل في تنفيذ مخططاتها المتعلقة بمشروعها الأساسي الذي يقوم على الاستيلاء على كامل مياه حوض نهر الأردن لوحدها.

٢ ـ المشروع العربي

أعلنت اسرائيل في بداية سنة ١٩٦٤، انها على وشك الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى من تحويل نهر الأردن. فدعا جمال عبد الناصر إلى عقد أول مؤتمر للقمة العربية. وفعلاً عقد المؤتمر في ١٧ كانون الثاني/ يناير من سنة ١٩٦٤.

وكان من أهم نتائج المؤتمر، تشكيل هيئة لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده في كل من لبنان وسوريا والأردن، لمصلحة هذه الأقطار العربية. وتنفيذاً لهذه التوصية، فإن مجموعة من المشروعات كان يجب تنفيذها في هذه الأقطار، أهمها إقامة سد في موقع المخيبة على نهر اليرموك أمام تلاقيه مع وادي الرقاد. وتعود فائدة هذا النهر على سوريا والأردن معاً.

وفعلاً، فإن الهيئة بدأت عملها. إلّا أن قوات العدو الاسرائيلي لم تقف مكتوفة الأيدي ازاء ذلك، فتوالت اعتداءاتها على العاملين في المشروع وعلى الآليات والمكاتب المقامة في موقع التنفيذ، واستمرت هذه التحرشات، يقابلها عدم الرد المناسب من قبل الجهات العربية، إلى أن قامت حرب سنة ١٩٦٧، فتمّ قصف ما تم انجازه من المشروع (وهو بعد المشاهدة العيانية لم يكن كثيراً). وتم احتلال الضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان وسيناء من قبل

---

(٥) كحالة، المصدر نفسه.

اسرائيل. ونتيجة لهذه الحرب بقي المشروع العربي لتحويل روافد الأردن رهين مبنى الورق. واندفعت اسرائيل لتنفيذ مشروعها بتحويل مياه نهر الأردن وفروعه نحو النقب بعد دخوله بحيرة طبرية. والتقى هذا المشروع بالمشروعات الأخرى الداخلية لتصبّ جميعها في صحراء النقب، واحة الحلم الصهيوني التي تستوعب آلاف اليهود المهاجرين من شتى أقطار العالم.

وقد كانت الآلات المطلوبة المستكينة في قعر الوادي والمكاتب المقصوفة والحرث العرضي بين تلال الجولان وتلال الأردن، هي كل الآثار المتبقية من المشروع العربي التي شاهدتها بالعين المجردة ذات يوم من أيام شهر كانون الأول/ ديسمبر من سنة ١٩٨٤.

خامساً: أرض المياه القليلة

هل اكتفى العدو الصهيوني بما صادره من مياه نهر الأردن وفروعه، واطلاق يديه للتصرف بها كما يشاء؟

تحت عنوان «أرض المياه القليلة» نشر تيري بروبي في الملحق الأسبوعي لصحيفة «دافار» الاسرائيلية اليومية، ما يلي[٦]:

«يعيش في دولة اسرائيل حوالى ٤,٣ ملايين نسمة يستهلكون ٢,١٤٥ مليار متر مكعب من المياه سنوياً لأغراض الشرب والاستحمام، من بينها ١,٤٤٥ مليار متر مكعب (أكثر من الثلثين) لتربية الحيوان والنبات، و٤٣٥ مليون متر مكعب للاستهلاك المدني (الأغراض المنزلية والعامة، غرس الحدائق، والنظافة الخ...) و١٠٠ مليون متر مكعب للصناعة، و١٠٥ مليون متر مكعب مخصصة للضفة الغربية التي لا يدخل سكانها ضمن تعداد الـ ٤,٣٠٠ ملايين نسمة وحوالى ٦٠ مليون متر مكعب نقص (بالتبخّر وغيره)». ويضيف الكاتب أن الاحصاءات لا تقول الكثير، وهي تصبح ذات مدلول فقط إذا ذكرنا أن ميزان المياه ـ أي انتاجها ـ يصل إلى حوالى ١,٩ مليار متر مكعب فقط.

ويضيف «إن هذا الأمر يشبه حالة الأسرة التي تنفق ٢١٤٥ شيكل، بينما تصل ايراداتها إلى ١٩٠٠ شيكل فقط، فتلجأ إلى السحب على المكشوف من البنك، والسحب على المكشوف من مصادر المياه الخاصة بالري. وكما هو معروف، فإن السحب على المكشوف ينبغي تسديده، ولكي نغطيه، لا بد من دفع فائدة، والفائدة على المياه يتم دفعها بالعملة المائية: جفاف الينابيع، والأسوأ من ذلك ملوحتها. والينبوع أو المجرى المائي الباطني الذي يجف يمكن أن يمتلىء من جديد بالمياه بعد موسم مناسب أو موسمين من الأمطار. أما إذا أصيبت خزانات المياه الباطنية، أو الينابيع، بالملوحة، فمن الصعب جداً اعادتها إلى طبيعتها الأولى».

وإذا كان الأمر كذلك، فمن أين سيعوّض العدو الصهيوني حاجاته إلى المياه، وعلى ماذا سيعتمد، ولاسيما وأن المنطقة المحتلة أطلق عليها ملحق الدافار «أرض المياه القليلة»؟ «باعتقادي أنها ليست قليلة إذا تم استهلاكها من قبل سكانها، وإذا لم تستعمل لري المستعمرات التي تتزايد يوماً بعد يوم».

---

(٦) دافار، ١٩٨٧/١/٢٣.

عندما طرحت هذا السؤال على المهندس صبحي كحالة الذي أشرف على هيئة استثمار المياه العربية، وتابع جميع أعمالها في شتاء سنة ١٩٨٤، أجاب: «باعتقادي أن أزمة المياه ستبرز واضحة في الكيان الصهيوني في عقد التسعينات».

وذكر المهندس كحالة «أن مشكلة المياه في اسرائيل ما زالت قائمة، وانفراجها خلال سنوات السبعينات إثر استيلائها على مصادر المياه العربية وتصرّفها فيها من دون رادع هو انفراج موقت. ومن المؤكد أن أزمتها المائية ستزداد في العقود القادمة، ما دامت سياستها التوسعية مستمرة، وما دام اصرارها على توطين المزيد من ملايين المهجرين اليهود في أرض فلسطين مستمراً»[٧].

وقد ذكرت الباحثة ليزلي شميدا في كتابها الصراع على المياه أنه: «في عام ١٩٩٠ سوف تحتاج اسرائيل إلى ما بين أربعمائة إلى أربعمائة وخمسين مليون متر مكعب إضافية من المياه لمواجهة الاستهلاك المنزلي فقط، مما يعني أنه يتوجب على اسرائيل مضاعفة استهلاكها الكلي من الماء، إذا كانت تريد تجنّب انخفاض مستوى المعيشة والانخفاض في نموها الاقتصادي».

سادساً: مصادر بديلة

إذا كان الأمر كذلك، فما هي مصادر المياه البديلة التي سيعتمد عليها الكيان الصهيوني كي يسدّ حاجاته المتصاعدة، وخصوصاً أن سيل المهاجرين ما زال مستمراً، وما زالت عشرات المستعمرات تزرع في ملاعب أطفالنا وحقول عيشنا وبساتين حياتنا.

إن سيطرة العدو الصهيوني على منابع معظم الأنهار الجارية فيه، أعني سيطرته على الضفة الغربية، وعلى الجولان، وعلى مياه نهر الأردن وروافده، لم تحلّ له مشكلة المياه، وبخاصة أن المصادر الاسرائيلية تردد أنها استثمرت حوالى ٩٥ بالمائة من مجموع الموارد المائية المتاحة لها.

فما هي الموارد البديلة؟

لقد لجأ الكيان الصهيوني إلى تجريب عدة بدائل منها:

١ ـ تحلية المياه المالحة. ومع أن هذا البديل مكلف جداً، إلاّ أن التقديرات المتفائلة تشير إلى أن الانتاج الأقصى إذا ما تم المضي في إنشاء معامل التحلية الثلاثة وتشغيلها سيبلغ حوالى ١٥٠ مليون متر مكعب سنوياً.

٢ ـ تنقية مياه المجاري والمصانع وتصفيتها، وقد تم انتاج حوالى ١٥ مليون متر مكعب سنوياً من أحد المشروعات التي أقيمت بالقرب من مدينة تل أبيب، ويخططون إلى رفع الانتاجية إلى حوالى ١٣٠ مليون متر مكعب سنوياً في نهاية هذا القرن.

٣ ـ استمطار الغيوم وحقنها بأملاح الفضة أو بثاني أوكسيد الفحم المتجمد. وقد ثبت أن

---

(٧) كحالة، المشكلة المائية في اسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

هذا الأسلوب لم يأتِ بنتائج جيدة، كما أن وقف التبخّر من مياه بحيرة طبرية (يبلغ حوالى ٣٠٠ مليون متر مكعب سنوياً) بواسطة تغطية سطح مياهها بمادة زيت الزيتون أو الغراء، لم يؤدِّ إلى نتائج ايجابية.

٤ ـ كما أن حجز مياه السيول بواسطة سدود صغيرة، أو اللجوء إلى التخزين الجوفي لمياه بعض السيول في فصول الشتاء الغزيرة في بعض المناطق، لم تؤدِّ إلى نتائج ايجابية كبيرة.

٥ ـ مزج المياه المالحة بالعذبة، وهذه الطريقة يتم تنفيذها في بعض المناطق وبحسابات دقيقة، ومعظم استعمالات هذه المياه تتم لأغراض صناعية وزراعية. وقد كان أفضل مواسم هذه الطريقة هو الذي تحقق في موسم ١٩٧٥ - ١٩٧٦، إذ تم توفير حوالى ١٤٠ مليون متر مكعب.

٦ ـ كما أن الكيان الصهيوني لجأ إلى أساليب متطورة في ميادين السقاية والري بالرش أو بواسطة التنقيط (٩٠ بالمائة رش، ٧ بالمائة تنقيط، ٣ بالمائة تروى بواسطة السقاية العادية). وعلينا ألا ننسى مشروع نقل مياه البحر الميت (لتوليد الطاقة الكهربائية) الذي يعرف بقناة البحرين، وقد تم التوقف عن إكمال المشروع رسمياً في ١٢ حزيران/ يونيو ١٩٨٥، على أمل استكمال توفير ميزانية مناسبة للمضي قدماً فيه.

إن كل هذه الأساليب، اضافة إلى ما تم الاستيلاء عليه من مياه الضفة الغربية، لم تحلّ مشكلة المياه في الكيان الصهيوني. فمن أين سيتم تدبير حاجات هذا الكيان؟

١ ـ أساليب السيطرة والاستحواذ

قبل أن نجيب عن هذا السؤال، يجدر بنا الإشارة بسطور قليلة إلى الأسباب التي اتبعها العدو الصهيوني للاستحواذ على مياه الضفة الغربية وتغذية مستعمراته العديدة منها. فالعدو سعى منذ الأيام الأولى لاحتلاله الضفة الغربية وغيرها من مناطق عربية أخرى سنة ١٩٦٧ إلى[٨]:

أ ـ تقييد استغلال المواطنين العرب للمياه على أضيق نطاق (بلغ عدد الآبار العربية في الضفة الغربية المستعملة لأغراض الري ٢٩٤ بئراً سنة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥)، ويبلغ عددها الآن ٣٢ بئراً، ضُخ منها حوالى ٤٠ مليون متر مكعب سنوياً.

ب ـ تمكين المستوطنات الاسرائيلية من استنزاف أكبر كمية من الفائض المائي القابل للاستغلال، الذي يقدّره الخبراء الصهاينة بحوالى ١٥٠ مليون متر مكعب (بلغت كمية المياه المستغلة في الأرض المحتلة قبل عام ١٩٦٧ حوالى ٩٠٠ مليون متر مكعب، وقد ارتفعت هذه

---

(٨) الأطماع الاسرائيلية في مياه الضفة الغربية.

الكمية في أواخر السبعينات إلى ١٦٥٠ مليون متر مكعب، أخذ معظمها من المياه الجوفية في الضفة الغربية ونهر الأردن).

وتروى في هذا المجال قصص كثيرة عن حفر آبار عميقة لبعض المستعمرات، لتكون النتيجة مأساة لبعض القرى والمزارع العربية، إذ إن مياهها تجفّ وتغور (لأن عمقها يقلّ عن عمق الآبار الاسرائيلية)، كما حدث في قرية العوجا شمالي أريحا، حيث حفر الاسرائيليون ثلاث آبار بالقرب من نبع العوجا، وهو من أكبر ينابيع الضفة الغربية ـ لتغذية مستعمرة ييطان المجاورة بالمياه، وكانت النتيجة أن جف الينبوع تماماً في ربيع عام ١٩٧٩، وحلّت كارثة مأساوية بالمزارعين العرب بجفاف آلاف الدونمات من أراضيهم المزروعة بالموز والخضر، الأمر الذي اضطر الآلاف من سكان القرية للهجرة منها[٩].

ويمكن الإشارة في هذا المجال إلى ما حدث إخيراً في المياه القريبة من مدينة بيت لحم، فقد جاء في مجلة «الأرض»[١٠]، ما يلي:

«نشرت صحيفة «كوريرا دي لا سيرا» الايطالية في الثلاثين من حزيران/ يونيو من عام ١٩٨٧ أن اسرائيل قررت ضخ كمية من المياه الجوفية من منطقة بيت لحم في الضفة الغربية (وحجمها ١٨ مليون متر مكعب سنوياً)، وذلك لتلبية الحاجات الاسرائيلية في مدينة القدس». إلّا أن احتجاجات المواطنين العرب والسوق الأوروبية المشتركة، وهيئة الأمم المتحدة، ومصر، والأردن وغيرها أدّى إلى التوقف عن المضي قدماً في المشروع إلى اشعار آخر، بحسب ما جاء في حديث الناطق الإسرائيلي حول الموضوع.

ج ـ اتخاذ الاجراءات الكفيلة بضمان تسرّب المياه الجوفية السطحية إلى المناطق الساحلية من المناطق الغربية للضفة الغربية والتي تشكل مصدر التغذية لأكثر من نصف المياه الجوفية في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ (تقدّر بعض المصادر أن حوالى ٥٠٠ مليون متر مكعب من المياه الجوفية المستغلة في الكيان الصهيوني تأتي من مرتفعات الضفة الغربية).

هذا، ويمكن الإشارة إلى أن الجولان وقطاع غزة يخلوان من الأنهار الجارية لكنهما لا يخلوان من وجود المياه الجوفية أو البرك. وقد مدّ العدو أنابيب للمياه من بحيرة طبرية لنقل المياه إلى بعض المستعمرات في الجولان بغرض الزراعة. وتقدّر كمية المياه المتوافرة سنوياً في غزة من المطر والمياه السطحية أو الجوفية بحوالى ٨٠ مليون متر مكعب.

على الرغم من كل الاجراءات والمشروعات التي قامت بها السلطات الصهيونية للبحث عن المياه واستغلالها، وخوض الحروب للسيطرة على بعض الأنهار، كنهر الأردن، فإن كمية المياه السطحية والجارية والجوفية لا تكفي حتى الآن للاستعمال الزائد للمياه في الكيان الصهيوني، وبخاصة أن تدفق المستوطنين ما زال مستمراً، لينتزعوا الأرض من أصحابها، وليحاولوا السيطرة على كل قطرة مياه متوافرة.

---

(٩) كحالة، المصدر نفسه.

(١٠) الأرض (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧).

فكيف سيتدبر العدو الصهيوني أمره مع المياه في السنوات القليلة القادمة ولا سيما أن الأساليب كافة قد أثبتت محدوديتها؟

إن المطامع الصهيونية تتجه إلى خارج الكيان الصهيوني في حدوده التي تم الاستيلاء عليها بعد عام ١٩٦٧، لتأمين حاجاته للمياه، بخاصة وأن مشكلة الأراضي والسكان ما زالت تمثل مشكلة عصية أمام المشروعات الصهيونية داخل الحدود المحتلة.

فما هي المصادر التي يمكنها سد الحاجات العتيدة الى المياه في الكيان الصهيوني؟

إن الأنظار تتجه إلى نهريّ اليرموك والليطاني، نظراً إلى قربهما من الحدود التي وصل إليها العدو الصهيوني، بل ومشاركته في مياه النهر الأول، واحتلاله الأراضي التي يمر فيها النهر الثاني.

٢ ـ أخطار على اليرموك

إذا كان العرب قد خسروا معركتهم في موضوع نهر الأردن وروافده، وأصبحت معظم مياه هذا النهر تستغل من قبل العدو الصهيوني، مع أن بعض فروعه المهمة، كبانياس والحاصباني وسريد والوزاني والزرقاء وغيرها، تنبع وتسير في أقطار عربية هي سوريا ولبنان والأردن، فهل المصير السابق يمكن أن يحدث لنهر اليرموك؟

يبدو أن العرب قد استفادوا من دروس نهر الأردن ومصيره، فلجأوا إلى محاولة الاستفادة من مياه هذا النهر، وبعض المحاولات قديمة، وبعضها جديد، بخاصة وأن الاتفاق السوري الأردني لبناء سد الوحدة أو المقارن على اليرموك، لم يمضِ عليه سنة واحدة.

ولم يقل العدو الصهيوني كلمته الأخيرة بهذا الشأن بعد، لأن له في النهر مطالب وأطماعاً!

ينبع نهر اليرموك من منطقة حوران في الجمهورية العربية السورية، وتصبّ فيه مجموعة من الروافد والسيول بعضها من سوريا، وبعضها الآخر من الأردن، أهمها الرقاد وعلان، ويبلغ طوله من منبعه إلى مصبه حوالى ١٠٦ كيلومترات. ويصبّ في نهر الأردن، أو على الأصح يلتقي بنهر الأردن جنوبي بحيرة طبرية بحوالى ستة كيلومترات. ولذلك فإنه يعتبر أهم وأكبر الروافد لنهر الأردن، ويكون قسم من مجراه (يصل إلى حوالى ٦٦ كيلومتراً) الحدود السياسية بين قطريّ الأردن وسوريا. ويقدّر معدل ايراده السنوي من المياه بما يتجاوز الـ ٥٠٠ مليون متر مكعب، ما يزيد على ٤٠٠ مليون منها ترد من الأراضي السورية، والباقي من الأراضي الأردنية، وينحدر النهر بحسب ما يذكر المهندس صبحي كحالة، من منسوب ٤٠٠ متر فوق سطح البحر في تلال شهاب في سوريا، إلى منسوب ٢٢٥ متراً تحت سطح البحر عند مصبّه في نهر الأردن. ولذلك فإن انحداره هذا يمكن أن يساهم في إنشاء محطات لتوليد الكهرباء، وإقامة السدود.

وقد ذكرنا من قبل محاولة بناء سد المخيبة بالقرب من مرتفعات الجولان التي قام بها العرب اعتباراً من سنة ١٩٦٤، والتي انتهت باحتلال العدو الصهيوني للمرتفعات سنة ١٩٦٧.

وجرت محاولات بعدها لنقل السد من المخيبة إلى المقارن، على بعد عدة كيلومترات شرقي الموقع. وفعلاً، أقام الأردن بعض المنشآت، وأجرى الدراسات المناسبة لطبيعة الأرض والموقع، وأجرى اتصالاته للحصول على قروض لتمويل إنشاء السد، وقد حصل على بعضها. إلّا أن الخلافات السياسية بينه وبين سوريا عطلت المشروع، إلى أن تكللت المساعي في العام الماضي بتوقيع اتفاق مشترك لاقامة السد الذي أطلق عليه اسم الوحدة، في موقع المقارن.

قلنا إن العدو الصهيوني لم يقل كلمته الأخيرة حتى الآن في هذا الشأن، فما دخله في هذا الأمر، ولماذا يقول كلمته؟

إن نهر اليرموك كان يجمع بين حدود ثلاثة أقطار عربية، هي فلسطين،والأردن، وسوريا، وتسمّى منطقة التجمع تلك بمثلث اليرموك. وباحتلال فلسطين سنة ١٩٤٨، والجولان السورية ١٩٦٧، لم يبقَ للعرب من تلك المنطقة سوى الجانب الأردني فقط. وبعد تلك المنطقة يدخل النهر أراضي فلسطين المحتلة لبضعة كيلومترات ليصبّ في نهر الأردن.

وقد اتفق الخبراء الأجانب الذين درسوا مجرى النهر على أن العدو الصهيوني لا يستحق أكثر من ١٧ مليون متر مكعب سنوياً من مياه النهر. وقد نشرت صحيفة «عال هامشمار» ما يلي: «إن اسرائيل تطالب أولاً بزيادة المياه المخصصة لري مثلث اليرموك من ١٧ مليون متر مكعب المعتمدة قديماً من قبل الأردن، إلى ٤٠ مليون متر مكعب، وثانياً بتخصيص كمية ١٤٠ مليون متر مكعب أخرى بدعوى الاستفادة منها في تغذية أراضي الغور في الضفة الغربية»[١١]. وعلينا أن نشير إلى أن سوريا والأردن قد أقامتا مشروعات عدة على النهر منذ الخمسينات حتى الآن.

فقد أقامت سوريا على سبيل المثال عدة سدود سطحية صغيرة لحجز مياه الوديان والينابيع واستثمارها كزيزون والشيخ مسكين والمزيريب وجلين وتل شهاب وغيرها. وذكر المهندس كحالة: «وقد أدى ذلك إلى تعديل مساهمة أراضي القطر العربي السوري في تغذية مياه النهر من معدل ٤٠٠ مليون إلى معدل ٢٢٠ مليون متر مكعب سنوياً».

وقد جاء في صحيفة «هآرتس»[١٢]حول هذا الأمر ما يلي :«كشفت العدسات التلسكوبية للمراسل التليفزيوني يهود يعري وطاقمه، عن المتغيرات التي تطرأ منذ زمن على هضبة الجولان السورية، [قصده حوران أو الجولان]. لقد أضيفت قنوات طويلة وعدد من بحيرات المياه في المنطقة السهلية في جنوب هضبة الجولان في الناحية السورية، وإلى جانبها يتم إقامة قرى، من المزمع ملؤها بأفراد عديدين. وهذا هو مشروع اليرموك

---

(١١) عال هامشمار، ١٩٨٠/٢/٢٢.
(١٢) هآرتس، ١٩٨٧/٧/٣.

الأعلى السوري، يستهدف تخزين المياه، التي تتدفق في نهر اليرموك الذي يصبّ في نهر الأردن. وسوف يؤثر لدى الانتهاء منه، ليس فقط في هضبة الجولان، وإنما في شبكة الملاقاة في المثلث السوري - الأردني - الاسرائيلي» وهذا بحسب ما ترجمت ذلك مجلة «الملف» الشهرية تموز/ يوليو ١٩٨٧. وإذا ما كان الأمر كذلك، فما الذي سيتبقى للأردن، وبالتالي للعدو الصهيوني من مياه النهر؟

جاء على لسان يحزقنيل زكاي، مدير عام شركة «مكوروت» ما يلي[١٣]: «لقد سحبنا من حوض مجموعات الأمطار التابع لليرموك ١٠٠ مليون متر مكعب فقط هذا العام [١٩٨٧]، من طريق الأجهزة القديمة للمشروع في نهاريم، ولو كنا حفرنا قناة، لكان بمقدورنا سحب ٢٠٠ مليون متر مكعب أخرى من اليرموك إلى بحيرة طبرية».

إن ما يذكره زكاي يعيد إلى الأذهان التساؤلات المتعلقة بسد المقارن أو سد الوحدة، وبقية المشروعات الأخرى الجانبية إن كانت سورية أو أردنية، فما الذي سيتبقى من مياه بعد تنفيذ هذه المشروعات؟ وهل ما سيتبقى يستجيب إلى المطامع الصهيونية، أم أن حرباً وتعطيلات للمشروعات العربية ستقوم عاجلاً أم آجلاً؟

إن المشروع الذي كان يقضي ببناء سد يبلغ ارتفاعه ١٤٨ متراً، وتكوين بحيرة صناعية حجمها ٢٥٠ مليون متر مكعب في موقع المقارن، قد تم استبداله بمشروع آخر بين الأردن وسوريا، هو الذي تم الاتفاق عليه في أوائل أيلول/ سبتمبر الماضي، وهذا المشروع الجديد يقضي ببناء سد سيكون ارتفاعه ١٠٠ متر.

وقد جاء في صحيفة «القبس» الكويتية ما يلي[١٤]: «مسؤول أردني قال للقبس إن مشروع سد الوحدة يشكل ما يعادل ٢٠ بالمائة من حجم سد «المقارن»، السابق الذي كان يخطط له، وأن هذا السد سيتمكن من تخزين مائة مليون متر مكعب من المياه سنوياً. وبموجب الاتفاق الأردني - السوري، فإن الأردن سيحصل على ٧٥ بالمائة من المياه لغايات الشرب وري الأراضي الزراعية. أما سوريا فستحصل على ٢٥ بالمائة من المشروع لغايات توليد الكهرباء. وسوف تقتصر عملية جمع المياه في هذا السد على مياه الأمطار المنحدرة من الهضبة السورية باتجاه الأراضي الأردنية، والتي يقدر حجمها في أسوأ الحالات بما يزيد على طاقة السد وهي ١٠٠ مليون متر مكعب».

إذاً، سيتبقى بعض الكميات من المياه بعد انشاء السد (تقدَّر بحوالى مائة مليون متر مكعب) وهي «الحصة» التي تُركت للعدو الصهيوني، على ما يبدو، إذ إن وزير الزراعة الاسرائيلي أرييه ناهامكين صرّح للصحافيين، كما نقلت وكالة «رويتر» بتاريخ ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧ بأن المشروع لن يضرّ «باسرائيل».

وقد علّق أحد الدبلوماسيين، كما ذكرت «رويتر» في التاريخ نفسه بقوله: «إذا بني السد، فإن اسرائيل ستستمر في الحصول على مياه اليرموك وستحصل عليها في الصيف أيضاً».

هذا ما ذكره بعض المصادر، ولكن إذا ما استمرت سوريا في مشروعاتها القاضية

---

(١٣) مجلة: الملف (شباط/ فبراير ١٩٨٧).
(١٤) القبس (الكويت)، ١٩٨٧/٩/٧.

بالاستفادة من روافد اليرموك في أراضيها، وببناء سد في أراضيها بمساعدة سوفياتية، كما ذكر بعض المصادر الأخرى، فإن الأمر سيكون له مترتباته المختلفة. . . وهذا ما يمكن أن ينكشف في الأيام المقبلة.

٣ ـ والليطاني ما مصيره؟

ذكرنا في بداية هذا البحث أن نهر الليطاني كان مطلباً مستديماً في الكثير من المذكرات التي رفعتها المنظمات الصهيونية إلى أصدقائها أو إلى هيئة الأمم المتحدة.

من هذه التصريحات التي جاءت في هذا المجال في الستينات على لسان أشكول رئيس الوزارة آنذاك، ووزير الدفاع موشي دايان: «إن الحدود الاسرائيلية الشمالية غير مرضية وغير عادلة»(١٥).

والليطاني هو أكبر الأنهار اللبنانية وأغزرها، ينبع بالقرب من مدينة بعلبك البقاعية من تجمّع مياه بحيرة اليمونة وينابيع العليق والعسل واللبن وغيرها، الكائنة في جبال لبنان، ويتجه النهر ليمر بسهل البقاع. وقد أقيمت بحيرة بالقرب من قرية القرعون البقاعية لتتغذى من مياهه، وتساهم في توليد طاقة كهربائية غطت معظم المناطق اللبنانية، وقد تم انجاز البحيرة وبعض مراحل مشروع الكهرباء سنة ١٩٦٦، وتصل طاقة الاستيعاب للبحيرة إلى حوالى ٢٢٠ مليون متر مكعب. في حين أن مجموعة المياه التي تتوافر في حوض النهر تتجاوز الـ ٧٠٠ مليون متر مكعب سنوياً.

ويستمر تدفّق النهر في جريانه، فيمر في الجنوب اللبناني قرب النبطية ومرجعيون، ليصبّ في البحر الأبيض المتوسط، قرب مدينة صور، ويسمّى بالقرب من الساحل نهر القاسمية، ويبلغ طوله من منبعه إلى مصبه حوالى ١٧٠ كيلومتراً.

يتضح من هذا العرض أن النهر من منبعه إلى مصبه هو لبناني. إلّا أن الأطماع الصهيونية لم توفره، فقد طالب العدو الصهيوني في المذكرة التي قدّمها إلى المبعوث الأمريكي جونستون سنة ١٩٥٤، بحصة من مياه الليطاني وصلت إلى ٤٠٠ متر مكعب، ليبقى للبنان، صاحب النهر منبعاً ومصباً، ٣٠٠ مليون متر مكعب فقط!

ولعل غزو اسرائيل جنوب لبنان سنة ١٩٧٨، واطلاق اسم «الليطاني» على عملية الغزو، من المؤشرات الواضحة على طمعها في مياه هذا النهر، بخاصة أنها أقامت منطقة أمنية في الجنوب أبقت مجرى النهر تحت سيطرة المجموعة التي تحالفت معها وأطلق عليها اسم «جيش لبنان الجنوبي». ثم غزا العدو لبنان سنة ١٩٨٢، واندفع من الجنوب لاحتلال بيروت، إلّا أن المقاومة الفلسطينية واللبنانية والسورية أوقفته عند حدود معيّنة، فاضطر إلى

---

(١٥) انظر: Thomas Noff and Ruth L. Matson (eds.), *Water in the Middle East: Conflict or Cooperation?* (London; Boulder, Colo.: Westview Press, 1984).

الإنسحاب في ١٨ شباط/ فبراير ١٩٨٥، بفعل عوامل عديدة، إثر إنسحاب المقاومة الفلسطينية من بيروت سنة ١٩٨٢. إلا أنه وسّع المنطقة «الأمنية» في الجنوب اللبناني، وأبقى مجرى النهر تحت سيطرة أعوانه. وقد ذكرت الباحثة ليزلي شميدا ما يلي:

«لقد أجرى المهندسون الاسرائيليون عدة مسارات للتحويل ـ تحويل مياه الليطاني. واكتملت خطة التحويل الرئيسية لهذا النهر منذ عدة سنوات، وتتكون من مجموعة من القنوات، وقنوات الجر والسيفونات والانفاق التي ستحمل مياه نهر الليطاني إلى بيت ناتوفا البحيرة الاصطناعية القريبة من بحيرة طبرية، لعّلها تفرغ هناك في خط المياه الذي يمتد إلى النقب».

وقد جاء في دراسة لطارق الموسى أن عدداً من التقارير أشار «إلى أن اسرائيل قد باشرت بتدبير تحويل مياه نهر الوزاني الذي يعتبر المنبع الرئيسي، بل الأوحد خلال فصل الصيف لنهر الحاصباني الذي يشكّل هو الآخر أحد أهم الروافد لنهر الأردن، وكانت اسرائيل قد بدأت تحويل وسرقة مياه الوزاني بتوسيع ما كان يسمى قبل الغزو والاجتياح الاسرائيلي للجنوب اللبناني منطقة الشريط الحدودي لتشمل أراضي النبع المذكور». ويضيف الباحث: «وفي شهر حزيران/ يونيو ١٩٨٢، وقبل الغزو الاسرائيلي للبنان، كانت اسرائيل قد وضعت يدها وقضمت المساحات التالية من الأراضي اللبنانية مع ما فيها وما يلزمها من مياه:

- قضم واقتطاع ٥٠ دونماً من خراج بلدة عيتا الشعب، الحدودية.
- اقتطاع ١٥٠ دونماً من أراضي قرية علما الشعب.
- قضم الأراضي المحاذية لجانبيّ وادي الوزاني.
- السيطرة على ١٨٠٠ دونم لاقامة «سياج أمني» يمتد من بلدة العديسة حتى بلدة ميس الجبل»[١٦].

وذكرت صحيفة «السفير» أنّ «الشكوى اللبنانية المقدمة إلى مجلس الأمن في آب/ اغسطس من سنة ١٩٨٤ قد أكدت وجود حفريات بين قريتي كفركلا ودير ميماس اللبنانيتين الواقعتين على أقصر خط نظري بين الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية ومجرى نهر الليطاني، وذلك لتحويل النهر»[١٧].

وذكر نوف وماتسون ما يلي[١٨]:

«عندما أرادت قوات الأمم المتحدة (اليونيفيل) أخذ مواقعها في المناطق التي كانت قد احتلتها اسرائيل حتى الليطاني بعد عام ١٩٧٨، فإن اسرائيل وقوات سعد حداد، منعتها من الانتشار في مساحة تصل إلى ١٣ كيلومتراً تمتد من بلاط [قرية لبنانية] فوق مرجعيون حتى الطيبة [قرية لبنانية] تحت الحدود الغربية لمجرى نهر الليطاني».

وقد لاحظ معلّق لبناني أن المنطقة المعنية هي أقرب منطقة إلى الحدود الاسرائيلية الشمالية.

---

(١٦) طارق الموسى، «مياه الجنوب اللبناني في دائرة الأطماع الصهيونية،» صامد. الاقتصادي، السنة ٦، العدد ٥٢ (تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤).

(١٧) السفير، ١٩٨٤/١/٦.

(١٨) Noff and Matson, *Water in the Middle East: Conflict or Cooperation?*

وجاء في صحيفة «اللواء» ما يلي(19): «واصلت قوات العدو الاسرائيلي اقتطاعها الأراضي اللبنانية في الشريط الحدودي وضمّها إلى فلسطين المحتلة. وأفاد مواطنون قادمون من منطقة الشريط الحدودي، أن قوات العدو الاسرائيلي ضمّت مساحة تقارب ٣٠ كيلومتراً مربعاً، وهي تمتد من بلدة كفركلا إلى الشمال من مستعمرة المطلة، ثم تنحرف في خط طويل مستقيم إلى حد يربط بين كفركلا ونبع الوزاني الذي يقع بالقرب من ضيعة العرب، وهي قرية صغيرة كانت تعتبر نقطة التقاء بين الحدود اللبنانية والفلسطينية والسورية.

وأكد المواطنون أن هذا الخط الذي يخترق سهل الخيام، ويمر تحت بلدتيّ القليعة ومرجعيون، إنما يحاذي خط أنابيب البترول التابع لشركة التابلاين.

وأفاد شهود عيان أن قوات العدو تمنع اقتراب أي كان من هذه المنطقة. وقد احتجزت قوات العدو منذ يومين سيارة تابعة لقوات الطوارىء الدولية لأنها اقتربت من هذه المنطقة».

نخلص من خلال عرضنا للأمثلة السابقة وغيرها كثير، إلى أن المطامع الصهيونية في مياه نهر الليطاني ما زالت على أشدها، وأن الكثير من خطوات التنفيذ قد تمت، ولم يبقَ إلا الخطوة الأخيرة ـ أي خطوة التحويل.

وهذه الخطوة تحتاج إلى حسابات وظروف سياسية لها وقتها وتكييفاتها. وما دام «النهر» تحت السيطرة، وبحوزة أيدٍ «أمينة» فإن «الوقت» المناسب سيأتي أوانه إن عاجلاً أو آجلاً.

سابعاً: أرض ومياه مشاريع

هذه بعض الوقائع والحقائق المتعلقة بنهرين من أنهارنا العربية، وصورة الأطماع الاسرائيلية في مياههما.

ويبدو أن الأرض العربية المنهوبة من قبل العدو الاسرائيلي ما هي إلّا لقيمات تحتاج إلى مياه كي يسهل بلعها وهضمها لأن الأرض من دون مياه، لا توفر حياة مناسبة للمهاجرين الصهاينة الجدد ـ كما يقول زعيم من زعماء الصهيونية.

هكذا تدلّ المخططات والمشروعات الصهيونية التي يتم تنفيذها على الأرض ليكون التنفيذ على حساب حاضرنا ومستقبل أجيالنا.

وإذا ما كان ترشيحنا لنهري اليرموك والليطاني، ووضعهما في أوائل أنهارنا العربية المطموع فيها، فإن أنهاراً أخرى كالنيل والفرات وغيرهما ليست بعيدة عن مطامع العدو الصهيوني الذي يتعامل مع المياه تماماً كتعامله مع الأرض من حيث القضم، ثم البلع، فالهضم. وكل ذلك ضمن توقيت مدروس يوظّف الاجتياح ويوائمه مع الظروف المناسبة!

من خلال العرض السابق، يمكن الاستنتاج أن أي حديث عن «سراب» السلام مع

---

(19) اللواء (بيروت)، ١/٢/١٩٨٦.

العدو الصهيوني، وأي حديث عن انسحاب اسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة، لن يتم إلا بإبقاء «رهائن لدى هذا العدو!». أهم هذه الرهائن، أماكن ومواقع استراتيجية يعتقد العدو أنها مهمة «لأمنه» و«استقراره»، ثم منابع بعض الأنهار وأماكن جريانها. والأهم من ذلك توصيلها وتشغيلها لمصلحته وشرايين حياته.

فهل آن آوان «الجد» في حياتنا العربية؟

ثامناً: أنابيب سلام

قبل أن أنهي بحثي هذا، أود الإشارة إلى مشروع جديد لمد المياه من تركيا إلى العديد من الأقطار العربية، لم يتم الالتفات إليه بالصورة المناسبة، بخاصة وأن خطورته «السياسية» لا تقلّ عن خطورة مشروع جونستون السابق الذكر.

فالمتداول في الصحافة الأجنبية هو[٢٠] أن هناك مشروعين لجر المياه التركية (من نهريّ سيحان وجيحان) إلى أقطار المنطقة العربية.

ـ الخط الغربي، ويسير في الأراضي السورية ليمر في أهم مدنها، ثم يدخل الضفة الغربية، ثم الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٤٨، فالأردن، ثم يوالي سيره وصولاً إلى أربع مدن في المملكة العربية السعودية هي ينبع، المدينة، مكة، وجدة. وإجمالي طول الخط هو ٢٦٥٠ كيلومتراً، يتدفق عبره ٣,٥٠٠,٠٠٠ متر مكعب من المياه يومياً.

ـ أما الخط الشرقي، فسيمر في العراق والكويت، ثم يوالي سيره ليمر في ثلاث مدن سعودية هي الدمّام والخُبر ثم الهفوف، لينتقل بعدها إلى البحرين، ثم قطر، ثم أبو ظبي، فالشارقة، فعجمان. واجمالي طوله هو ٣٩٠٠ كيلومتر يتدفق عبره ٢,٥٠٠,٠٠٠ متر مكعب في اليوم.

والغريب أن النشرة الانكليزية من صحيفة «الايكونومست» لا تغفل الهدف السياسي وراء المشروع، فتفيد بأنه يساعد على زيادة التعاون الاقليمي بين البلدان المشار إليها، وإزالة الخلافات بين الحكومات على أساس المصالح الاقتصادية المشتركة بينها، وبخاصة مع ربط «اسرائيل» بهذا المشروع.

هذا ما ذكرته «فورين ريبورت» في حين أن ما ذكرته بعض وسائل اعلامنا العربية لم يتطرق إلى جريان المشروع في الأراضي العربية المحتلة، ولم تذكر اسرائيل بالذات في هذا الأمر!

---

(٢٠) *Foreign Report*, 2/7/1987.

وأنا أنقل المعلومات العربية من صحيفة «الأنـوار»[٢١]، التي نقلت بدورهـا التفصيلات المتعلقة بالمشروع، وقد ذكرت الصحيفة النص التالي:

«في أواخر الشهر الماضي، أنهى وفد تركي جولة له في عـدد من الدول العـربية، شملت دول الخليـج، حيث اجتمع بالمسؤولين في هذه الدول، كما التقى بـالوزراء، المعنيـين بشؤون الماء والكهـرباء، وعـرض عليهم الصيغـة المعدلـة لمشروع خط أنابيب السـلام، التي سبق لتركيـا أن طرحتـه في العـام الماضي، ثم أجـرت عليه تعديلات تتناول مسار هذا الخط».

فهل المقصود بـ «تعديل مسار الخط» عدم مروره بالأراضي العـربية المحتلة، وبنـاء على ذلـك أغفلت النشرة العربيـة هـذا المرور؟ في حـين أن النشرة الأجنبيـة أكـدت عـلى المسـار السابق، وأوضحت الهدف السياسي للمشروع، إضافة إلى أهميته الاقتصادية؟

وهل الفارق الـزمني بين الكتـابة عن المشروع الأصـلي، ثم التعديـلات التي لحقته هي التي توضح اختلاف الصيغة الأجنبية عن العربية في النشرتين؟

وما معنى عبارة «خط أنابيب السلام» في النشرتين الأجنبية والعربية؟

إن العبارة لها معانٍ سياسية واضحة، فما هو التعديل الذي أدخل على المشروع، إذاً؟

لا نريد استباق الأحداث في هذا المجال، ولا القطع في أهداف المشروع ولاسيما أنه ما زال في طـور المباحثـات التمهيـديـة. لكن علينـا ألا نغفـل جـوانبـه «الاسـتراتيجيـة» المهمـة اقتصادياً، وسياسياً!

فهل نجدة الكيان الصهيوني وانقـاذه من أزمته المـائية، التي أكـدت الكثير من المصـادر أنها ستتزايد مع بداية التسعينات، ستأتي عن طريق هذا المشروع؟

إن أبواب الاحتمالات مفتـوحة كلهـا على مجمـل الخيارات التي ذكـرناهـا من قبل أمـام العدو الصهيوني. . . وبالطبع سيقر قراره على أحدها، أو على مجموعة منها.

فمتى يحين أوان الجد في حياتنا العربية؟

(٢١) الأنوار (بيروت)، ١٩٨٨/٤/٢٥، حسب جريدة الاتحاد (أبو ظبي).

تعقيب

سعيد محمد أبو سعدة (*)

إن «ضراوة الواقع» الذي ورد في عنوان الندوة يجعلني أتساءل لماذا هو ضار إلى هذا الحد البالغ الذي نشعر به جميعاً؟ هل هذه الضراوة هي نتيجة للنموذج السائد في أساليب النمو، هذا النموذج الذي يسعى الجميع إلى تقليده رغم أضراره البالغة على الانسان والبيئة، ودون النظر إلى مدى ملاءمته للحاجات الحقيقية؟

أحسب أن أمتنا ينبغي أن تكون معنيّة بصنع الواقع، وليس بالخضوع الأعمى له، وأحسب أن ندوتكم هذه تصب في سبيل بناء الوعي اللازم لصنع الواقع الذي نريد.

ونظراً إلى ضيق الوقت، سأقتصر في تعقيبي، على طرح بعض الاستفسارات وتقديم بعض التوضيحات والمقترحات الموجزة:

١ ـ بدأ الباحث دراسته بإعطاء صورة هزلية كاريكاتورية لعملية التخطيط لدى الصهاينة مستشهداً بمقتطفات من كتاب الزمن الأصفر لدافيد غروسمان، وخرج من ذلك بنتيجة تتمثل في أن تخطيطهم علمي وطويل المدى لتحويل أحلامهم إلى حقائق. وقد يتساءل القارىء أو المستمع أي تخطيط هذا الذي يتصف بالآنية والارتجال؟ لعل الأخ الباحث يريد أن يؤكد أن روح المبادرة والارادة هما الأهم، ولعله محق في ذلك إذا كان هذا قصده، ولكن شيئاً من التوضيح بهذا الشأن أمر مرغوب فيه.

٢ ـ ذكر الباحث في بحثه أن من يعرض تاريخ انشاء المستعمرات الصهيونية في فلسطين يكتشف ببساطة أنها بدأت تقام في زمن الدولة العليّة (أي الدولة العثمانية)، وتوالى انشاؤها زمن الدولة الكمالية بعد ذلك. والواقع أن هذه الملاحظة تلقي الضوء على حقيقة

(*) خبير عربي فلسطيني في تنمية مصادر المياه ـ الكويت.

مهمة وهي أن جذور المسألة لا تعود إلى مجرد وعد أعطاه بلفور في عام ١٩١٧، لإقامة وطن قومي للصهاينة، بل هي تعود إلى التهاون إزاء إقامة المستوطنات الصهيونية قبل هذا التاريخ بكثير.

٣ ـ إن ايراد الباحث لبعض التصريحات المذكورة في ورقته(١)، توضح قدم أطماع الصهاينة بمياه الليطاني واليرموك والأردن وجبل الشيخ.

٤ ـ من جهة أخرى، يتبين من عرض الباحث للأحداث التي سبقت حرب عام ١٩٦٧، أن هذه الحرب قد قامت أساساً من أجل السيطرة على منابع مياه نهر الأردن، ولتحويل هذا النهر إلى صحراء النقب والاستيلاء على مصادر المياه الجوفية في الضفة الغربية، باعتبارها المصدر الذي تتغذى منه الطبقات الحاملة للمياه في الجهات الساحلية من فلسطين والتي كانت قد احتلت قبل عام ١٩٤٨.

ويتضح من ذلك أن الاستعداد والأداء لم يكونا بمستوى التهديد الذي كان قائماً، كما يتضح من ذلك أيضاً أن البعد المائي في المواجهة العربية ـ الإسرائيلية، ناهيك عن البعد المائي للتنمية العربية، لم يكونا بالوضوح الكافي لدى المستويات العليا لصناعة القرار.

٥ ـ تحت عنوان «أرض المياه القليلة» في البحث ورد أن ٤,٣ ملايين نسمة يستهلكون ٢,١٤٥ مليار متر مكعب من المياه سنوياً لأغراض الشرب والاستحمام، في حين أن كميات المياه المدرجة في الورقة والتي تتكون من حاصل جمعها هذا الرقم، تشمل استعمالات أخرى كتربية الحيوانات والزراعة والصناعة والنقص نتيجة للتبخر.

٦ ـ لقد أشار الباحث إلى أزمة المياه التي ستتعرض لها اسرائيل في المستقبل القريب، وإلى الأساليب التي ستواجه بها الأزمة. وذكر بهذا الخصوص المصادر البديلة المحتملة، من تحلية مياه مالحة وتنقية مياه مجارٍ واستمطار غيوم، ومزج مياه عذبة بمياه مالحة، وتطوير أساليب الري. وبيّن محدودية كل من هذه المصادر وتكلفتها العالية، وخرج بنتيجة هي أنه ازاء حاجتها المتزايدة للمياه فإن أنظارها لا بد من أن تتجه إلى نهري اليرموك والليطاني. وهنا لا بد من التساؤل حول الاستعدادات اللازمة لحماية هذه المصادر من الاعتداءات المقبلة.

٧ ـ فيما يتعلق بمشروع أنابيب السلام (أي مشروع جر المياه التركية من نهري سيحون وجيحون إلى أقطار المنطقة العربية) تتركز ملاحظاتي في:

أ ـ أن حسابات التكلفة/ المنعة غير كافية لاتخاذ القرارات بهذا الشأن، وينبغي عدم اغفال الجوانب الاجتماعية والسياسية، اضافة إلى العوامل الاقتصادية.

---

(١) هرتسل، ١٨٩٧؛ مذكرة الحركة الصهيونية إلى مؤتمر الصلح، ١٩١٩، ودايفيد بن غوريون، ١٩٥٥.

ب ـ عند القيام بدراسات لتقويم الجدوى لهذا المشروع ينبغي أن تؤخذ بالاعتبار أهمية عدم الخضوع كرهائن لمزيد من الاعتماد على الذات.

ج ـ نظراً إلى افتقار المنطقة العربية إلى المياه، فإن الحصول على المياه من المصادر المتعددة أمر مرغوب فيه. ولكن وفرة المياه الأردنية ينبغي ألا تدفعنا إلى الدخول في مشاريع لا تؤخذ فيها العوامل الاجتماعية والآثار السيئة المترتبة على انعدام أسباب الديمومة والاستمرار لمثل هذه المشاريع.

د ـ فيما يتعلق بآثار المشروع الصهيوني للربط الهيدرولي بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الميت، نورد هنا النتائج التي توصّل إليها الياس سلامة(٢):

ـ إن رفع منسوب المياه في البحر الميت لن يؤدي إلى غمر مصانع البوتاس والطرق والمرافق السياحية وبعض الأراضي الزراعية، بالمياه فحسب، بل يؤدي قبل كل شيء إلى آثار سيئة في مصادر المياه الجوفية في الأردن.

ـ ستتقدم المياه المالحة متوغلة أكثر فأكثر في اتجاه اليابسة مع المياه الجوفية العذبة، وهذه سوف تؤدي إلى تصريف المزيد من المياه العذبة عبر الطبقات العليا من الطبقة الحاملة للمياه.

ـ وعلى وجه العموم، فإن العملية سوف تعني إحلال مياه البحر الميت الشديدة الملوحة محل المياه الجوفية العذبة.

ـ ستتناقص المصادر الفعلية الجوفية في الأردن بمقدار ١,٦ مليارات متر مكعب حتى يتحقق الاتزان الهيدروستاتي، اضافة إلى مقدار ٤,٥ مليارات متر مكعب حتى يتحقق الاتزان الكثافي.

ـ عند النظر في رفع منسوب مياه البحر الميت، ينبغي الانتباه أيضاً إلى الاستفادة من التصريف الاضافي للمياه الجوفية، والحيلولة دون السماح لهذا التصريف أن يتوقف من التكوينات الجيولوجية الحاملة له، أو أن يتبخر، أو أن يتسرب إلى البحر الميت دون الاستفادة منه.

لقد صُرف النظر حالياً عن هذا المشروع، ولكن يتوجب الانتباه دائماً إلى احتمال اعادة احيائه، وإلى الأضرار المترتبة على تنفيذه.

بقيت أخيراً، ملاحظة بشأن المراجع التي استخدمها الباحث في بحثه إذ لم يرد ذكر

---

(٢) E. Salameh, «Effects of the Mediterranean-Dead Sea Canal Project on Jordan's Groundwater Resources,» in: A.M. Farid and Sirriyeh (eds.), *Israel and Arab Water* (London: Ithaca Press, 1984).

هذه المراجع في البحث مكتملاً، لأنه ينبغي أن ترفق بـالبحث قائمـة خاصـة بالمـراجع، مـع ذكر التفاصيل الوافية حول كل مرجع بحسب الأصول الأكاديمية للتوثيق.

كذلك كنت أود أن يشتمل البحث على إشارة إلى جهود مهمة تم القيام بها من قبل في مجال بحثه، وهي الجهود المتمثلة بندوة: «اسرائيل والمياه العربية»[٣].

(٣) انظر: مركز الدراسات العربية (لندن)، جامعة اليرموك (الأردن)، نـدوة: اسرائيل والميـاه العربيـة، عمّان، ٢٥ ـ ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٨٤.

المناقشات

١ ـ هاني فارس

هناك بضع نقاط أود أن ألفت الانتباه إليها وهي:

أ ـ موضوع استعمال اسرائيل للمياه الجوفية في الضفة الغربية، وهذا أمر مهم.

ب ـ المشاريع التي يُنظر فيها الآن ببناء محطات تعمل بالوقود الذري لتحلية مياه البحر، واستعمال هذه المياه إما للشرب أو للري.

ج ـ مشروع تفكر فيه اسرائيل منذ عدة سنوات قد لا يتحقق، ولكنه ما زال يُدرس، وهو تحويل مياه البحر المتوسط إلى البحر الميت من خلال أنفاق، واستعماله فيما بعد لتوليد الكهرباء ونحو ذلك.

هذه النقاط الثلاث، فيما أعتقد، تكمل الصورة التي قدمها إلينا عبد الجواد صالح، وأود أن أتساءل هل كان عدم ذكر قناة البحرين مقصوداً، كما أود الاشارة إلى أن من دوافع رفض اسرائيل اقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع أن احتياطي المياه الجوفية في فلسطين كافة يقع في الضفة الغربية، وبالتالي ترفض اسرائيل أي حل فيه سيادة على الأرض أو على المياه.

٢ ـ سليمان الشيخ

أشكر المعقب على النقطة التي ذكرها حول حوار موني مع دافيد غروسمان.

بالنسبة إلى الأرقام التي ذكرها حول موضوع أرض المياه القليلة.

الحقيقة أنني وقفت حائراً لأن الأرقام وردت في المصدر وكانت أرقاماً غير دقيقة ووقفت مثله واضطررت فعلاً أن أنقلها كما هي.

ـ بالنسبة إلى المشروعات البديلة، فيما يتعلق بتعقيب هاني فارس، طرحت كلها ومن ضمنها التحلية بواسطة المشروعات الذرية، وهي حقيقة من أفضل المشروعات التي تم تحقيق جدوى منها. المتولد الآن حوالى ١٠٠ مليون متر مكعب. ويخططون لزيادتها في نهاية القرن إلى حوالى ٢٠٠ مليون متر مكعب.

ـ بالنسبة إلى مشروع مياه قناة البحرين، أشرت إليه في البحث، إلّا أن هذا المشروع أوقف رسمياً، في شهر أيار/ مايو ١٩٨٦، ولا يعني إيقاف المشروع أنه صُرِف النظر عنه، إنما أوقف نظراً إلى تكلفته التي تصل إلى مليار ونصف مليار دولار تقريباً.

وقد فضلوا إيقاف مشروع قناة البحرين ليتفرغوا إلى مشروع طائرة لافي الذي يحتاج إلى المبلغ نفسه، ولكن يبدو أنه حتى طائرة لافي قد غُضّ الطرف عنها، وأكرر أن ايقاف المشروع لا يعني أنه انتهى، ويمكن الرجوع إليه في أي لحظة مناسبة مادياً واقتصادياً وسياسياً.

ـ بالنسبة إلى احتياط المياه في الضفة الغربية، في الواقع أن هناك إشارة في البحث، وهناك أيضاً تأكيد بأن تسوية سياسية قادمة ستكون المياه من ضمنها. وقد وصفتها بأنها رهائن بأيدي الاسرائيليين، والرهائن تتمثل حقيقة، بمياه الليطاني، ومصادر المياه الجوفية الموجودة في الضفة الغربية، ومنطقة الجولان، وقد أثير منذ أشهر قليلة موضوع المياه التي بُحث عنها في منطقة القدس، ووصلت كميتها إلى ١٨ مليون متر مكعب، إلّا أنه نظراً إلى الضجة التي أثيرت حولها عالمياً وداخلياً، فإن الاسرائيليين أوقفوها إلى إشعار معيّن، لم يحدَّد، ولكن التخطيط موجود لاستغلالها في أية لحظة.

الفصل العاشر

تطوّرات السياسة الأمريكيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة

نصير عاروري (*)

(*) أستاذ العلوم السياسية في جامعة جنوب شرق ماساتشوستس دارتماوث الشمالية ـ ماساتشوستس ـ الولايات المتحدة الأمريكية.

يتردد على ألسنة الكثيرين من الناس سؤال كبير: من يصنع السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وما هي أركان تلك السياسة؟ وتثار قبل كل انتخابات مجموعة من التساؤلات حول موقف هذا المرشح أو ذاك من العرب، وحول مدى قوة وتأثير المنظمات الصهيونية في صنع هذه السياسة أو تلك، ومدى ارتباط تلك السياسة بمصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية.

ترتبط عملية صنع القرار السياسي في المجتمع الأمريكي ببنيته السياسية، فهو بالأساس مجتمع مؤسساتي. وهناك مؤسسات غير رسمية تتمتع بنفوذ سياسي وتشارك في صنع القرار السياسي، منها المؤسسات الرأسمالية، والعمالية، والدينية، والعرقية، والمحاربون القدامى وكبار رجال الأعمال، وغيرها من المؤسسات. وتنبثق السياسة الأمريكية عادة من اجماع سياسي (Consensus) على الصعيد الرسمي كخط سياسي تتبناه السلطة، ويُعتبر رئيس الجمهورية كسمسار (Broker) يحاول التوفيق بين مصالح متضاربة في الأساليب، إلّا أنها متجانسة في الأهداف. والقرار السياسي لا يكون بالضرورة دوماً نتيجة الحصول على أغلبية مطلقة، بل كثيراً ما يتم بحسب وجود أغلبية مكمّلة (Concurrent Majority). وإذا برزت معارضة شديدة للقرارا تهدد الاجماع يقوم النظام باستقطابها وتحييدها[1].

إذا درسنا تطور السياسة الأمريكية الخارجية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، نجد أنها لم تتغيّر في الجوهر وإنما تغيّرت في الأسلوب. وكانت طوال تلك الفترة تعكس اجماع المؤسسات ذات المصالح الثابتة، ومن هنا جاءت سياسة الاحتواء (Containment) كحجر الزاوية

---

(١) للتوسع في الموضوع انظر:

Michael Parenti, *Democracy for the Few* (New York: St. Martin's Press, 1987), and Thomas Dye and L.H. Zeigler, *The Irony of Democracy* (Monterey, Calif.: Duxbury Press, 1985).

للسياسة الأمريكية منذ نهاية الحرب العظمى الثانية لغاية وقتنا هذا. ومن هنا كانت السياسة المعادية لتحرر دول العالم الثالث سياسياً واقتصادياً وثقافياً. ومن هنا أيضاً تبلورت السياسة الداعمة للكيان الصهيوني في فلسطين.

أولاً: اللوبي الصهيوني في أمريكا

وبالنسبة إلى دور المؤسسات الصهيونية في صنع القرار، فلا شك في أن مقولة انفراد هذه المؤسسات في مجال السياسة الشرق أوسطية هي أمر مبالغ به. ولا شك في أن تلك المؤسسات تشكل أكثر فئات الضغط وأقواها؛ فهناك اللجنة الأمريكية ـ الاسرائيلية للعلاقات العامة المعروفة باسم ايباك (AIPAC) التي يتهافت الكثيرون من المرشحين للكونغرس وللرئاسة على مؤتمرها السنوي[٢]، حيث تقوم اللجنة في أثناء هذه المؤتمرات بإقرار وصياغة برامج العمل السياسي لكل عام مقبل، ويكون ذلك ضمن بنود واضحة وصريحة مثل اعتراف الولايات المتحدة بالقدس كعاصمة للدولة اليهودية، وتحويل القروض الأمريكية إلى معونة مجانية، وتوسيع التعاون الاستراتيجي وتأطيره، بحيث يصبح تحالفاً استراتيجياً دائماً... وغير ذلك من المشاريع التي تتحول إلى قرارات سياسية بفضل الضغط والعمل الجاد. ومنذ بداية عهد ريغان كرست هذه اللجنة الكثير من جهدها للتصدي للنقد الذي تعرضت له اسرائيل في الصحافة الأمريكية والمجالات العامة بعد هجومها الجوي على بيروت في صيف عام ١٩٨١، وعلى المفاعل النووي العراقي، وضم الجولان ثم اجتياح لبنان في صيف عام ١٩٨٢.

وتتمتع لجنة العلاقات (ايباك) بالاتصال المباشر مع الرئيس ريغان، وتقوم بالتفاوض معه شخصياً أو مع كبار مساعديه بشكل مباشر. ويقول الكاتب ادوارد تيفنان في كتابه اللوبي إن هذه اللجنة قد وصلت إلى درجة كبيرة من القوة جعلتها تصبح مستقلة عن اسرائيل التي كانت قد أسستها في البداية. كما كتبت جريدة «نيويورك تايمز» أن هذه اللجنة تشكل نموذجاً تقتدي به مؤسسات الضغط الأخرى في هذا العصر التقاني. ولا توجد هناك أدلة تبين أن نفوذ اللجنة قد تضاءل بسبب الفضائح المتعلقة بدور اسرائيل في قضية ايران ـ كونترا،

---

(٢) للمزيد من المعلومات عن اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، انظر:

Edward Tivnan, *The Lobby: Jewish Political Power and American Foreign Policy* (New York: Simon and Schuster, 1987); Special Correspondent, «AIPAC'S 28th Annual Policy Conference: In the Lions Den,» *Palestine Human Rights Newsletter* (June-July 1987), pp. 6-7; Neil Lewis, «Jewish Legislators Dine With Shultz,» *New York Times* (23 July 1987); Charles Babcock, «The U.S. and Israel are Closer than Ever,» *Washington Post* (18 August 1987); David Shipler, «On Middle East Policy: A Major Influence,» *New York Times* (6 July 1987); Robert Pear and Richard Berke, «Pro-Israel Group Exerts Quite Might as it Rallies Supporters in Congress,» *New York Times* (7 July 1987), aud Richard Strauss, «Super-Lobby in Washington: Reagan and Co.,» *Washington Post* (27 April 1986).

ودورها في قضية الجاسوس جوناثان پولارد[٣]. وقال عضو الكونغرس الأسود جورج كروكت المعروف بتأييده للقضية الفلسطينية «كم كنت أتمنى أن يكون السود في مثل ذلك المستوى من التأهب للعمل». كما وصف عضو الكونغرس الأسود ميرڤن دايمالي هذه اللجنة بأنها «قطعاً أكثر مؤسسات الضغط أثراً» وعقّب على ذلك قائلاً بأن «قيادة اللجنة تتصدى لأي نقد لسياسة اسرائيل... وحقاً لو انني كنت عضواً في الكنيست لتوفرت لي حرية نقد لاسرائيل أكثر مما تتوفر لي الآن كعضو في الكونغرس»[٤].

ويمكن القول إن لجنة العلاقات بدأت تركز منذ أواسط السبعينات على أهمية اسرائيل بالنسبة إلى المصالح الأمريكية، وعلى خدماتها التي تستحق اسرائيل أن تقبض ثمنها. وتطرح اللجنة أن اسرائيل واللوبي الصهيوني لا يتوسلان المساعدات الأمريكية، إذ إن هذه المساعدات هي مجرد دفعات على بوليصة تأمين. وتقول اللجنة إن قوة اسرائيل العسكرية قد زادت من توسيع نفوذ أمريكا في منطقة الشرق الأوسط، ومن حدّ المدى الثوري هناك. وكثيراً ما يؤكد قادة اللجنة أن السبب في نجاحهم كمؤسسة ضغط يرجع إلى التجانس بين أهداف أمريكا واسرائيل. ولا شك في أن توجه اللجنة إلى اليمين في عهد ريغان قد ساعد على تزايد التجانس، وعلى ظهور أسس جديدة للتفاهم والتعاون مع حركة الأصوليين المسيحيين التي تؤيد الاتجاهات اليمينية لسياسة أمريكا الخارجية. وكان ريغان قد حدّد موقفه من اسرائيل في أثناء الحملة الانتخابية حين كتب في جريدة الـ «واشنطن بوست» بتاريخ ١٥ آب/ اغسطس ١٩٧٩ «ان سقوط ايران أبرز اسرائيل كرصيد استراتيجي فريد يمكننا الاعتماد عليه وحده».

وتذكّر اللجنة الكونغرس والبيت الأبيض بأن اسرائيل هي حجر الزاوية للمصالح الأمريكية الحيوية في منطقة الشرق الأوسط، وهي دون غيرها تشكل الضمان الحقيقي ضد ما تسميه الخطر الشيوعي وخطر «الارهاب الدولي». ويمكننا القول إن الادارة الأمريكية قد تبنّت هذه المقولة، ولم تعد بحاجة إلى التذكير، لأن الرؤية العالمية لإدارة ريغان أصبحت شبيهة برؤية اللوبي الصهيوني. فلجنة العلاقات، منذ مطلع الثمانينات، تعكس وجهة نظر تجمع الليكود واليمين الاسرائيلي المتطرف الذي يتطابق مع تصلب ريغان في مجال السياسة الدولية عامة، والشرق أوسطية خاصة.

أما بالنسبة إلى المرشّحين الرئيسيين لانتخابات الرئاسة الأمريكية مايكل دوكاكس وجورج بوش، فإن كليهما يتقيد بالاجماع الأمريكي حول الشرق الأوسط والنزاع العربي- الاسرائيلي. ولكن آراء دوكاكس حول هذا النزاع تتضارب مع رؤياه العالمية، إذ إنه يُعتبر من أكثر المرشحين ميلاً نحو السلام! وكثيراً ما يركز على ضرورة التفاوض والتحلّي بالليونة مع الاتحاد السوفياتي. أما بالنسبة إلى أطروحاته عن الشرق الأوسط، فإنها على عكس ذلك، إذ إنه يقول في ورقة رسمية ما يلي:

---

(٣) انظر: Pear and Berke, «Pro-Israel Group Exerts Quite Might as it Rallies Supporters in Congress».

(٤) المصدر نفسه.

«ولنا مصلحة حيوية في تأمين حق اسرائيل في البقاء والأمن والازدهار، وفي التقليل من نفوذ الاتحاد السوفياتي وقوى أخرى معادية للغرب عسكرياً وسياسياً في الشرق الأوسط، وفي تأمين حقنا وحق حلفائنا في الحصول على الكميات الكافية من النفط.

إن التوصل إلى اتفاقية سلم شامل يشكل الهدف الرئيسي لسياستنا الخارجية في الشرق الأوسط. ولكن علينا أن نعترف بأن مثل هذه الاتفاقية لا يمكن إلّا أن تنبثق عن تغيير المواقف والظروف في المنطقة، ولا يمكن أن تُفرض من الخارج. كما يجب أن نعترف بأن توصل القادة العرب إلى قرار الاعتراف باسرائيل والدخول في مفاوضات مباشرة معها يعتبر شرطاً أساسياً لاحراز تقدم نحو السلام»[٥].

ويقول دوكاكس في هذا الصدد: كرئيس للولايات المتحدة سوف:

- أعزز التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل.
- أحافظ على مستوى عال من المساعدات الاقتصادية والعسكرية لاسرائيل ومصر.
- أعارض مبيعات الأسلحة التي تشكل تهديداً لأمن اسرائيل.
- أشجع مفاوضات مباشرة بين الأردن واسرائيل لفض النزاع في اطار معاهدة كامب ديفيد.
- أعارض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ما دامت ترفض التخلي عن الارهاب عملياً ونظرياً، وترفض الاعتراف باسرائيل وحقها في البقاء، وترفض قراري الأمم المتحدة (٢٤٢) و (٣٣٨)[٦].

وجدير بالذكر، أن وزير خارجية الكيان الصهيوني شيمون بيريز كان قد زار دوكاكاس في بيته بمدينة بوسطن، قبيل ابتداء المعركة الانتخابية في ٢٢ آب/ اغسطس ١٩٨٧، وأعرب للصحافيين عن أن دوكاكس هو صديق حميم لاسرائيل «يؤيدها مائة بالمائة»[٧]. وكان دوكاكس قد أحضر مصوراً إلى بيته ليأخذ صوراً له مع بيريز يمكن استعمالها في حملته الانتخابية. ومن ناحية أخرى، تعتبر كيتي زوجة مايكل دوكاكس، من أكبر العاملين في النشاط الصهيوني في ولاية ماساشوستس التي يحكمها زوجها.

أما جورج بوش الذي كان نائباً للرئيس ريغان (والذي فاز بانتخابات الرئاسة الأمريكية)، فإن طروحاته لا تختلف في الأساس عن طروحات ريغان ودوكاكس، ولو أن عداءه للاتحاد السوفياتي لا ينبثق من الإيديولوجيا اليمينية نفسها التي تسيطر على أفكار ريغان. وبينما يتمتع بتأييد في الأوساط المحافظة اليهودية، إلّا أنه من المتوقع أن يحصل دوكاكس على أصوات اليهود «الليبراليين». وفي مقال نشرته صحيفة «Jewish Times» في نيسان/ ابريل ١٩٨٧، ذكر أن بوش هو أقل الجمهوريين ميلاً إلى اسرائيل حيث اتهمته الصحيفة بإقناع ريغان بالتصويت ضد اسرائيل في هيئة الأمم على أثر غزوها للبنان. وذكر

(٥) «Mike Dukakis on the Issues: Towards Peace and Security in the Middle East,» (Boston, Mass.: Dukakis for President, [n.d.]).

(٦) المصدر نفسه.

(٧) *Boston Globe* (22 August 1987).

الصحافي المعروف بعدائه للعرب وليام سافاير (William Safire) في جريدة «نيويورك تايمز» أن جورج بوش «قاد الحملة لمعاقبة اسرائيل وايقاف شحنات عسكرية» بعد قيامها بقصف المفاعل النووي العراقي. ولا شك في أن بوش يؤيد اسرائيل تأييداً مطلقاً كحجر للزاوية في الشرق الأوسط، إلّا أنه لا يريد أن يكون ذلك على حساب الأنظمة العربية التي تعتمد على الولايات المتحدة للحفاظ على أمنها. ولذلك فإنه ينتمي إلى مدرسة دالاس وكارتر ولكنه أكثر عداء من كارتر للتغيير الاجتماعي في العالم الثالث.

اللوبي الصهيوني، إذاً، لا يفرض نفسه وطروحاته على النظام الأمريكي، بل إنه يشترك معه في تقويم الوضع الدولي، هو يتبنى، في الوقت نفسه، كياناً عسكرياً مهماً للعمل الجاد ضمن الاطار الأمريكي. فجنرالات اسرائيل يشكلون نوعية تختلف عن جنرالات فيتنام، إذ إن لديهم الأهبة والمقدرة. واسرائيل تشكل، بالنسبة إلى أمريكا، رمزاً للمجابهة. فأمريكا التي انتكست قوتها في أثناء السبعينات، بدأت تتحفز لأخذ زمام المبادرة ضد الاتحاد السوفياتي في الثمانينات، ووجدت أن اسرائيل يمكنها أن تلعب دوراً في ذلك المجال، وهو دور كلب الهجوم.

ثانياً: الثابت والمتغير في السياسة الأمريكية

لا تتغير السياسة الأمريكية بتغير الأحزاب أو الرؤساء أو الوزراء. بل إن العوامل الرئيسية لهذه السياسة ثابتة، وهي كذلك منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وهي تنطلق من توجهات أمريكا للانفراد بالمنطقة دون أي منافسة، بحيث تكون سيطرتها على موارد المنطقة وثرواتها ومواقعها الاستراتيجية كاملة، وبحيث تحد من أي مد ثوري أو وحدوي في المنطقة، وأي اتجاه لتعميق العلاقة مع الاتحاد السوفياتي.

إن هذا الثبات في العوامل الرئيسية للسياسة الأمريكية رافقه تغيّر في أساليب تحقيق الأهداف، بحيث تتكيف مع المعطيات القائمة في كل فترة زمنية. فأسلوب تشكيل الأحلاف العسكرية الذي رافق عهد جون فوستر دالاس، كحلف بغداد وحلف الدفاع عن الشرق الأوسط، استبدل في عهد الرئيس جون كينيدي عبر شعار القومية العربية باعتبارها وسيلة لاحتواء الشيوعية.

ولكن لندون جونسون، خليفة كينيدي، جاء ناقماً على القومية العربية، والناصرية التي اعتبرها مقدمة لثورة شاملة، ولذلك ضُربت بواسطة اسرائيل في حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧، حين ظهرت اسرائيل حينذاك، بشكل معلن وصريح ولأول مرة بدور الوكيل.

ولقد عمل ريتشارد نيكسون، وعبر ما سمي بمبدأ نيكسون ـ كيسنجر بعد ذلك، على تعميق هذا التوجه الذي ينادي بالحد من استخدام الجيوش الأمريكية في صراعات العالم الثالث، ويركز على دور أمريكا كرئيس للشرطة بدلاً من كونها الشرطي الدولي، مستفيدين بذلك من تجربة فيتنام، وما تكبدته أمريكا فيها من خسائر بشرية وسياسية. وقد وصف

الرئيس نيكسون توزيع الأدوار، وفقاً لمبدأ نيكسون ـ كيسنجر، بأن أمريكا تجهز خراطيم المياه ومعدات الاطفائية بينما تقوم الدولة المنابة مثل اسرائيل وايران بتأمين رجال المطافىء[٨]. وكان كيسنجر يسعى إلى توسيع حلقة الدول المنابة في الشرق الأوسط لكي تشمل بعض الأنظمة العربية.

وجاءت سياسة كارتر وبريجنسكي تؤكد على ضرورة تسوية سياسية للصراع العربي ـ الاسرائيلي كتمهيد لخلق اطفائية مشتركة. إذ نوقشت فرضيات تلك السياسة بشيء من الصراحة في تقرير سنوي قدمه، في ١٢ حزيران/ يونيو ١٩٧٨، هارولد سوندرز (Harold Saunders) مساعد وزير الخارجية لشؤون آسيا الجنوبية والشرق الأوسط، إلى اللجنة الخاصة بأوروبا والشرق الأوسط والتابعة للجنة العلاقات الدولية في الكونغرس. ويعتبر ذلك التقرير العمل مع الأنظمة العربية المسماة بالمعتدلة أساسياً للتوصل إلى تسوية سياسية، مؤكداً في الوقت نفسه أهمية ازدهار اسرائيل، وضمان الصحة الاقتصادية لأمريكا وللدول الغربية الرأسمالية بصفة عامة. وقد وُصفت هذه العلاقة الجديدة بأنها علاقة «ترابط». ولا يعني هذا أي ميل إلى مصلحة العرب، أو أي نقص في تعهد الولايات المتحدة كمساندة لاسرائيل. وقد أوضح التقرير أهمية احتواء الثورة الاجتماعية عن طريق الوكلاء العرب. وجاء في هذا الباب ما يلي:

«يمكن للقوى المتطرفة أن تغتنم الظروف التي قد تتولد عن فشل مفاوضات السلم. فقد ولّى القادة العرب المعتدلون وجوههم صوب الولايات المتحدة الأمريكية قصد التعاون لتحقيق السلام والتنمية. وسيضع نجاحهم في ذلك حداً للقوى المتطرفة، كما سيقرر مستوى هذا النجاح بدوره، وإلى حد بعيد، ما إذا كانت اسرائيل ستواجه المستقبل وهي محاطة بدول متطرفة ومناهضة لها، أو من بلدان عازمة على العمل لصالح السلم والتقدم المنتظم»[٩].

هذه الفرضية التي تحمل في طياتها علاقات جديدة وخاصة يرجع أصلها إلى المذهب الاستراتيجي الأمريكي الذي يشكل أساس الحرب الباردة، والذي كان من وحي المدافع عن سياسة الاحتواء جون فوستر دالاس. وقد قام كيسنجر، وحلفاؤه في حكومة كارتر، بجهود جبارة لإقناع اسرائيل بأن أوجه تشابهها مع الأنظمة العربية المحافظة تفوق أوجه الاختلاف، التي ليست في جملتها إلّا هامشية بالنسبة إلى الأبعاد العامة لنزاع الشرق الأوسط. وبالتالي، فإن «تنازلات» بسيطة من اسرائيل تشكل منطلقاً مهماً للاستراتيجية الأمريكية العامة في الشرق الأوسط، وتُعتبر جانباً من مذهب المصلحة الذاتية المتنورة، هذا المذهب الذي اقترحه الكثيرون من أصدقاء اسرائيل. ومن المحللين والساسة الذين أبرزوا هذه الفكرة بوضوح وإيجاز نذكر وزير الخارجية المساعد الأسبق جورج بول (George Ball) الذي كتب دراسة في

---

(٨) للتوسع في مبدأ نيكسون، انظر: مارك سلدن وفرجينيا برودين، السر المعروف: مبدأ نيكسون وكيسنجر في آسيا، ترجمة نصير عاروري وأحمد طربين (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤).

(٩) شهادة هارولد ساندرز أمام اللجنة المصغرة الخاصة بأوروبا والشرق الأوسط والتابعة للجنة العلاقات الدولية بالكونغرس في: ١٩٧٧/٦/١٢.

مجلة «الشؤون الخارجية»، التي تعبر عن وجهة نظر مجلس العلاقات الخارجية، بعنوان مناسب هو «كيف يتم انقاذ اسرائيل رغم أنفها؟»[١٠]. ونذكر أيضاً الأستاذ في جامعة هارفرد ستانلي هوفمان الذي كتب في المجلة نفسها تحت عنوان «سياسة جديدة لإسرائيل»[١١]، وهي الأطروحة نفسها التي كررها عدة مرات انتوني لويس وجيمس ريستون في جريدة «نيويورك تايمز». وقد أوضح هارولد سوندرز النوع الجديد من سياسة «احتواء التطرف» وذلك بقوله:

«إن السلم، إذن، لا يشكل فقط ضماناً لأمن وازدهار اسرائيل، وإنما كذلك وسيلة لتقوية الحكومات المعتدلة في المنطقة، ولدعم المصالح العامة للولايات المتحدة الأمريكية»[١٢].

وهكذا فقد تحدد بصورة واضحة الدور العام للشرق الأوسط في التخطيط الاستراتيجي الأمريكي قبل تولي كارتر للرئاسة.

ولكن تطور الأحداث منذ نهاية السبعينات، وتحديداً اثر الثورة الايرانية ومقتل السادات، أعاد التقويم في أمريكا الأمر الذي دفع بكارتر وبريجنسكي لتبني الأسلوب الذي جمع بين أسلوب دالاس (التحالف الرسمي والتدخل) وأسلوب نيكسون (التحالف غير المعلن والتدخل بواسطة الوكلاء). وتعمّق هذا الأسلوب منذ مطلع الثمانينات على شكل استخدام قوات الانتشار السريع من جهة، وتعزيز الصلات مع اسرائيل وتطويرها الى مستوى العلاقات الاستراتيجية من جهة ثانية، ثم التحالف الاستراتيجي في عهد ريغان؛ وبهذا المزيج من الشكلية تلعب اسرائيل الدور الرئيسي في الحد من أي مد ثوري أو حتى أي تحول اجتماعي في المنطقة، وتكون القوات الأمريكية مستعدة للتدخل إذا تطلب الأمر.

١ ـ من الوكيل إلى الشريك

وضمن هذا الأسلوب تعتبر أمريكا أي معارضة لهيمنتها على المنطقة حدثاً خطيراً يلزمها، أو يلزم اسرائيل، بالتدخل العسكري تحت شعار مكافحة الارهاب أو الحفاظ على القانون الدولي. ومن هنا تم الاجتياح الاسرائيلي للبنان صيف عام ١٩٨٢، والتدخل العسكري الأمريكي في لبنان عام ١٩٨٣، والغارة الجوية على طرابلس الغرب وبنغازي، والغارة الجوية الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير بتونس، والوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج. وبهذا تحول دور اسرائيل خلال ربع قرن من دور الوكيل إلى دور الشريك، بعد أن مرت علاقتها بمرحلة العطف في الخمسينات والستينات ثم التحالف ثم الشراكة. ويمكن تفهم السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية من خلال هذا الاطار لتلك السياسة. ومن أهم أسس هذا الاطار هو اعتبار القضية الفلسطينية عملياً قضية ثانوية في نظر الأمريكيين قياساً بمستوى تحالفهم الاستراتيجي مع اسرائيل.

---

(١٠) *Foreign Affairs*, vol. 55, no. 3 (April 1977).

(١١) *Foreign Affairs*, vol. 53, no. 3 (April 1975).

(١٢) شهادة ساندرز، في: ١٩٧٧/٦/١٢.

تأكد ذلك التحالف بإبرام اتفاقية التعاون الاستراتيجي في أواخر عام ١٩٨١، وقامت واشنطن بتعزيز ذلك التعاون في تشرين الأول/ اكتوبر عام ١٩٨٣، رغم رفض اسرائيل الصريح والقاطع لمشروع ريغان[١٣]. إذا وقع الرئيس ريغان المرسوم (٣) بقرار الأمن القومي الذي يحقق ما وعد به في حملته الانتخابية بأن اسرائيل بصفتها «رصيداً استراتيجياً فريداً» سوف تحصل على امتيازات كبرى في مجالات الأسلحة والتجارة والتقانة. وتم تحويل المعونة الأمريكية إلى منح خالصة، ولم تعد هذه المعونة مربوطة بمشاريع خاصة. ومُنحت اسرائيل أيضاً تسهيلات استثنائية لدخول التقانة العسكرية والأسواق الأمريكية، كما منحت وضع دولة عضو في حلف الناتو يسمح لها بدخول المناقصات على العقود العسكرية الأمريكية، بما في ذلك مجال «مبادرة الدفاع الاستراتيجي» الأمريكي المعروفة باسم «حرب النجوم».

وأصبح وزير الخارجية جورج شولتز الداعية الرئيسي في ادارة ريغان للتعاون الاستراتيجي الوثيق مع اسرائيل. وقد تجاوز في هذا الطريق الحد الذي ذهب إليه سلفه ألكسندر هيغ. فبينما كان إطار عمل هيغ هو «الاجماع الاستراتيجي» الذي يجمع تشكيلة محافظة من القوى الاقليمية «تضم» بينها اسرائيل، فإن إطار عمل شولتز وضع اسرائيل في مركز المحور، وخصص لها دوراً عالمياً علاوة على واجباتها الاقليمية للحفاظ على الوضع الراهن[١٤].

وهكذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية واصلت، بوجود شولتز في السلطة، سياستها في الشرق الأوسط على أساس «الاجماع الاستراتيجي»، اضافة إلى «العلاقة الخاصة». وقد أدى التعاون الاستراتيجي، الذي تحول إلى تحالف استراتيجي بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٨، إلى رفع دور اسرائيل في الحسابات الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة كمّاً ونوعاً[١٥]. وبدأت قيمة اسرائيل بالنسبة إلى المصلحة القومية الأمريكية تطغى في وزنها على المصلحة الأمريكية في التوصل إلى تسوية فلسطينية ـ اسرائيلية. وقد تحددت هذه القيمة لاسرائيل بمعايير الحرب

---

(١٣) انظر: Naseer Aruri [et al.], *Reagan and the Middle East* (Belmont, Mass.: Association of Arab-American University Graduates Press, 1983), pp. 49-86.

(١٤) استعمل الكسندر هيغ اصطلاح «الاجماع الاستراتيجي» لأول مرة حينما كان يقدم شهادة أمام لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي بتاريخ ١٩/٣/١٩٨١، إذ قال: «وعلى الرغم من أننا نقوم بتعزيز قدراتنا العسكرية... إلا أننا لن نستعمل قواتنا العسكرية إلا إذا اقتضت الحاجة. وبالنسبة إلى ردع تهديد سوفياتي يتطلّب دوراً أمريكياً فإننا سنكون بحاجة إلى مساعدة من أصدقائنا في المنطقة وخارجها... وهذا هو الدافع الأكبر لقيامنا بتعزيز التعاون الاستراتيجي مع اسرائيل ومصر والسعودية... اننا لا نبحث عن أحلاف رسمية أو قواعد عسكرية ضخمة... اننا نريد التوصل إلى اجماع استراتيجي يمتد من تركيا إلى باكستان»، انظر:

Secretary Haig, «U.S. Strategy in the Middle East,» (Department of State, Bureau of Public Affairs, Current Policy, no. 312),

وانظر أيضاً: *New York Times* (20 March 1981).

(١٥) للتوسع في العلاقة الخاصة بين اسرائيل وأمريكا، انظر:

Naseer Aruri, «That Very Special Relationship».

الباردة. وبحلول عام١٩٨٣، كانت ادارة ريغان قد قبلت بوجهة النظر الاسرائيلية التي تقول بأن قضية فلسطين هي قضية ثانوية، وأنها لا تشكل السبب الرئيسي لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط. وبعد ذلك لم تعد واشنطن تسمح لهذه القضية بأن تتدخل في العلاقة الخاصة بين القوة العظمى الأمريكية وحليفها الاستراتيجي الاسرائيلي.

وجدير بالذكر أن اسرائيل واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة كانا قد استثمرا جهوداً جمّة في العديد من المستويات للتوصل إلى هذه المرحلة خلال العشرين سنة الماضية، وخصوصاً في عهد كيسنجر وفي أثناء رئاسة رونالد ريغان. فإذا ألقينا نظرة سريعة إلى الوراء نرى أن اسرائيل قد مكّنت أمريكا من الانفراد بدور الدولة الأعظم في منطقة الشرق الأوسط منذ حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، وقبضت ثمن ذلك: تخلي أمريكا الفعلي - وليس الرسمي - عن القرار (٢٤٢) الذي يطالب اسرائيل بالانسحاب. واسرائيل تعرف تماماً متطلبات الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وتعرف مدى اعتماد الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات على ثروات الشرق الأوسط، وتعرف مدى استعداد العسكرتارية الأمريكية للدفاع عن مصالح تلك الشركات. كما أنها تعرف تماماً أهميتها هي لتنفيذ المخططات الأمريكية للهيمنة على المنطقة. ومن هنا كان الابتزاز الاسرائيلي، ومن هنا أيضاً اكتملت الشراكة الأمريكية - الاسرائيلية. فلم تعد اسرائيل تكتفي بدور المناب (Surrogate) بل بدأت تصر منذ حرب تشرين الأول/ اكتوبر على دور الشريك (Partner)، والشريك له الحق بأن يطالب بأكثر مما يطالب به المناب.

طالبت اسرائيل وحصلت على مطالب جديدة من أمريكا بعد حرب تشرين الأول/ اكتوبر، فمن خلال اتفاقية سيناء عام ١٩٧٥، واتفاقات كامب ديفيد (١٩٧٨ - ١٩٧٩) تمكنت اسرائيل من فرض شرطين أساسيين على شريكتها الولايات المتحدة الأمريكية:

أ - ألا يتم الحل النهائي للقضية الفلسطينية على أساس سيادة عربية في شرق فلسطين وغزة. هذا هو المعنى الحقيقي للالتزام الأمريكي بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية في اتفاقية سيناء الكيسنجرية، وهو المعنى الذي كان يؤكده الرؤساء الأمريكيون منذ نيكسون. وكان جيمي كارتر قد صرّح بأن الحل النهائي للقضية الفلسطينية لن يقوم على «الافتراض الخاطىء»[١٦] بأن اسرائيل تعدّت على حقوق الفلسطينيين. وجاء ريغان من بعده يستهل رئاسته بالتركيز على أولوية قضية «الارهاب الدولي»، واعتبار مسألة حقوق الانسان في مرتبة ثانوية، والادعاء بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي منظمة ارهابية، وأن حكومته لا تؤيد فكرة قيام دولة فلسطينية.

ب - الشرط الثاني يتعلق بما يسمى أمن منطقة الشرق الأوسط والخليج، وهو حصول اسرائيل على أحدث الأسلحة الأمريكية بأبخس الأثمان، وانفرادها بالوصاية الحقيقية، مع أمريكا، على المنطقة. ونشأت علاقة خاصة بين الوصيين الشريكين اعتبرتها اسرائيل مصدر

(١٦) *New York Times* (1 April 1976).

صلاحيات واسعة تتمكن من خلالها من فرض هيمنتها ومن تهميش القضية الفلسطينية.

فقد قامت اسرائيل، خلال عام ونصف العام فقط، بأعمال عدوانية يمكن اعتبارها اختباراً للعلاقة الخاصة بينها وبين واشنطن. وتمثلت تلك التدابير في:

- اختراق حدود أربعة أقطار عربية للوصول إلى المفاعل النووي العراقي وتدميره. وهذه الأقطار هي، الأردن والسعودية ولبنان والعراق.

- القصف الجوي لعاصمتين عربيتين ـ بيروت وبغداد ـ في عام ١٩٨١.
- ضم مرتفعات الجولان السورية.
- الهجوم الشامل على لبنان في صيف عام ١٩٨٢.

وعلى الرغم من كل هذه الاعتداءات، لم تتخذ أمريكا موقفاً سلبياً من اسرائيل، ولم تغيّر سياستها تجاهها. بل يمكننا القول، من جراء ذلك، إن أمريكا أعطت الضوء الأخضر للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية للهجوم على لبنان، إذ كان من المتوقع أن تكون مكاسب حرب لبنان مكاسب أمريكية، اضافة إلى كونها مكاسب اسرائيلية. وتعتبر تلك السياسة اعادة للضوء الأخضر الأمريكي لحرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، التي حققت مكاسب اسرائيلية وأمريكية. فكما كان لندون جونسون قد أقرّ بأن انتصار اسرائيل العسكري، عام ١٩٦٧، قد عزّز مصالح أمريكا الاستراتيجية والاقتصادية من خلال تطويق الناصرية التي كانت تدعو إلى الوحدة العربية والاشتراكية، جاء ريغان يقرّ بأن انتصار اسرائيل العسكري، عام ١٩٨٢، كان مكسباً استراتيجياً كبيراً لأمريكا. إذ إنه استهل خطابه بتاريخ ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢ قائلاً: «إن هذا اليوم يجعلنا فخورين جداً، فانسحاب منظمة التحرير الفلسطينية ونهاية الحرب لم تكن لتتم دون وساطة الولايات المتحدة».

وركّز ريغان في خطابه على «الفرصة» التي أتاحتها حرب لبنان للسياسة الأمريكية، وهي فرصة قال هنري كيسنجر بأنها أتاحت للوجود العسكري الأمريكي تعزيز مواقعه في المنطقة. وهي فرصة كانت تخطط أمريكا من خلالها لبلقنة المنطقة بحيث لا يمكنها أن تشكل خطراً على مصالح أمريكا أو اسرائيل. وهي فرصة أيضاً كانت تحاول أمريكا من خلالها أن تربط الحكومات العربية بعجلة السياسة الأمريكية مباشرة، والعمل على زيادة اعتماد هذه الحكومات على أمريكا في المحافظة على كيانها ووجودها، وبالتالي شل ارادتها في التصدي للنفوذ الأمريكي في المنطقة.

إن اعادة تنشيط العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة واسرائيل في أعقاب غزو لبنان في عام ١٩٨٢ قامت على الأسس التالية:

- إن أهداف اسرائيل من حرب عام ١٩٨٢ كانت متفقة مع أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة. فقد كانت السياسة الأمريكية تعتبر الحدّ من النفوذ السوري في المنطقة، وكذلك تدمير الهياكل السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية تطورين ايجابيين، إذ كانت حكومة

ريغان تعتبر سوريا والمنظمة قوتين عميلتين للاتحاد السوفياتي تعملان في أحد مسارح الحرب الباردة.

- إن الخريطة السياسية للبنان، التي نجمت عن الغزو الاسرائيلي، سوف تمكّن واشنطن في النهاية، من خلال قوات مسلحة ذات تدريب أمريكي، من إقامة نظام مؤيد للغرب، يكون قادراً على ربط الفئات غير المتجانسة وتحويلها إلى مجتمع سياسي. واعتبرت حكومة ريغان وجود نظام يميني معادٍ لسوريا في لبنان، له علاقة طبيعية بالكيان الصهيوني، امتداداً طبيعياً للنظام في مصر بعد السادات، وإثباتاً لصلاحية عملية كامب ديفيد وللموقف الأمريكي الدبلوماسي من الصراع العربي - الاسرائيلي، وشهادة على صعود السيطرة الأمريكية وعلى محو النفوذ السوفياتي في المنطقة.

- إن الغزو الاسرائيلي للبنان وفر فرصة لصعود سياسات «الاعتدال»، وكان سيتم تجهيز الأردن بقوة تدخل سريع تستخدم في الخليج على وجه التحديد، ثم الاعتماد على الغزو الاسرائيلي لانتاج استسلام سوري في أي سلام أمريكي - اسرائيلي (Pax Americana-Israelica).

إن إعادة تنشيط العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة واسرائيل، في أعقاب غزو لبنان، قامت على أساس حرية أمريكا في اعادة ترتيب أوضاع الشرق الأوسط دون احراج، ودون خوف من ردود فعل عربية، بعد أن تمت هزيمة «القوى الراديكالية» نتيجة الغزو الاسرائيلي. ومن هنا تظهر أهمية مشروع ريغان الحقيقية: كان ذلك المشروع يهدف إلى تعزيز السيطرة الأمريكية على المنطقة، وإلى تحويل النظر بعيداً عن بطولة الصمود الفلسطيني وعن المقاومة الفلسطينية كطرف رئيسي وأساسي في مشكلة الشرق الأوسط. ويمكن القول أيضاً إن أمريكا قبلت بالأهداف الرئيسية للغزو الاسرائيلي، وهي سحق الهوية الفلسطينية، ويتجلى ذلك في عدم توجيه أمريكا أي نقد للعدوان الاسرائيلي، بينما كانت تركز على ضرورة خروج قوات المنظمة من بيروت. وفي الوقت نفسه، كان مشروع ريغان يهدف إلى تحسين سمعة اسرائيل بعد أن شوهتها الحرب التي أدت إلى أكثر من ٢٠ ألف ضحية عربية، اضافة إلى الرد على اجماع دولي تبلور خلال الحصار، كان يربط انسحاب منظمة التحرير من بيروت بإقامة دولة فلسطينية مستقلة. ولكي تسوغ خروجها هي وحدها على تلك الارادة الدولية، شعرت ادارة ريغان بأنها كانت مضطرة لطرح مبادرة خاصة بها تقوم على أساس «الخيار الأردني» الذي كان قد ثبت أنه ليس خياراً.

٢ - مشروع شولتز

لم يكن مشروع ريغان أول مشروع أمريكي يُطرح ولم ينفذ. إذ تكشف المشاركة الأمريكية في الشرق الأوسط، منذ حرب عام ١٩٦٧، عدداً من مشاريع التسوية التي لا يمكن تنفيذها، تمّ تصميمها فعلاً من أجل تسويغ تعطيل الولايات المتحدة للإجماع الدولي،

وتسويغ احتواء المقاومة الفلسطينية. وكان آخر مثال لهذا النوع من المشاريع هو مشروع شولتز الذي طُرح في أثناء الانتفاضة الفلسطينية ضد الاحتلال الاسرائيلي هذا العام. وهو مشروع يشكل مزيجاً من مشاريع أمريكية سابقة، تتراوح بين كامب ديفيد ومشروع ريغان. ولكنه يختلف عنهما كليهما في جوانب أساسية معينة. فمشروع شولتز يعد الفلسطينيين بحكم ذاتي، ويكرر ما دعت إليه اتفاقات كامب ديفيد من اجراء محادثات حول «الوضع النهائي» لتقرير قضية السيادة في الضفة الغربية وغزة. وذلك على الرغم من أن مشروع ريغان قد أنكر هذه السيادة على اسرائيل وعلى الفلسطينيين بعد كامب ديفيد لمصلحة كونفدرالية أردنية ـ فلسطينية.

وخطة شولتز بهذا المعنى تراجعية حتى بالمقاييس الأمريكية، ناهيك عما أجمع عليه العالم الذي يطالب بانسحاب اسرائيلي من الضفة الغربية وغزة، والاعتراف بحق تقرير المصير الفلسطيني. لذلك فإن خطة شولتز ربما كانت تتجه نحو مصير المشاريع الأمريكية السابقة نفسها، التي استهدفت العلاقات العامة أكثر مما استهدفت التطبيق، بدءاً من مشروع روجرز وانتهاء بمشروع شولتز الراهن، فقد حال وجود التحالف الاستراتيجي بين أمريكا واسرائيل دون التوصل إلى تسوية طوال عقدين من الزمن.

إن مكونات الفشل كانت راسخة في مشروع شولتز إلى حد أن أياً من أطراف الصراع الرئيسيين لم يستمع إليها بصورة جادة: لا الأصدقاء العرب «الشركاء الكاملون» لواشنطن، ولا الفلسطينيون «الجديرون بالتصديق»، ولا «المعتدلون» في الأراضي المحتلة. حتى حليفها الاستراتيجي في الشرق الأوسط لم يعبّر عن حماسته للمشروع(١٧). فالأردن يدرك أن أي تسوية موقتة تطرح الحكم الذاتي بدلاً من حق تقرير المصير هي تسوية محكوم عليها بالفشل، وبخاصة بعد الانتفاضة. أما رئيس وزراء اسرائيل الذي لا يريد أي تسوية على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، فقد أعلن أن الجزء «الوحيد المقبول» من المشروع هو «توقيع شولتز».

وإذا لم يكن مشروع شولتز يستهدف التطبيق، علينا أن نسأل عن الأسباب التي أدت إلى طرح ذلك المشروع. وما دامت اسرائيل ترفض القبول بأدنى حد لمتطلبات سلم يقوم على الانسحاب، فما هي إذاً الأهداف التي يأمل جورج شولتز أن يحققها؟ هناك ثلاثة أهداف:

أ ـ يهدف المشروع إلى إحباط الانتفاضة الفلسطينية عن طريق الاحتواء، ووضع حد لامكانية امتدادها إلى مناطق أخرى، وبالتالي المحافظة على الاستقرار والوضع الراهن الذي يتناسب مع المصالح الأمريكية.

---

(١٧) انظر الخطاب الذي ألقاه شولتز في القدس بفندق الكولونية الأمريكية والذي وجهه إلى الفلسطينيين الذين قاطعوا زيارته:

«Statement by Secretary of State George Shultz addressed to the Palestinians in the Occupied Territories in East Jerusalem, February 26, 1988,» (Washington, D.C.: Department of State, Bureau of Public Affairs, Current Policy, no. 1055).

ب ـ يهدف المشروع إلى التوفيق بين متطلبات الرأي العام في أمريكا ومتطلبات السياسة الأمريكية. فالرأي العام تأثر بالتقارير اليومية المنقولة عبر التلفزيون، والتي أظهرت أن اسرائيل لا تختلف عن التشيلي أو افريقيا الجنوبية. وتمكنت وسائل الاعلام الأمريكية أن تخلق جواً سياسياً يتطلب حلاً سياسياً للقضية الفلسطينية لأول مرة. فعلى الصعيد الشعبي أصبح الجو مهيأً لحل وسط، ولكن الشعور نفسه لا يظهر على الصعيد الرسمي. فالقضية الفلسطينية لم تكن أبداً في الأولويات، ولا تعتبر ضمن القضايا المهمة. وأهداف السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط تتعلق بالنفط واحتواء الاتحاد السوفياتي. وما دامت المسألة الفلسطينية لا تشكل عقبات أمام تلك الأهداف، فإن واشنطن لا تشعر بضرورة الحل. ولكن بما أن ضرورة التسوية أصبحت مطلباً شعبياً، فقد جاء جورج شولتز يقدم مشروعاً يتمتع بإمكانية رفض سهلة، يحاول من خلاله تبرئة الذمة والرد على الناقدين للسياسة الأمريكية، والحد من تشويه السمعة الاسرائيلية.

ج ـ يهدف المشروع أيضاً إلى التذكير بأن أمريكا هي صاحبة القرار في الشرق الأوسط، وهي المسؤولة عن عمليات السلام، ولو أنها لم تؤدِّ خلال العشرين سنة الماضية إلى سلام. يرمز هذا المشروع إلى الاحتكار الأمريكي للمنطقة، ويحاول منع أي فريق سواء أكان من العرب أم الاتحاد السوفياتي من تقديم مبادرات سلام، وبالتالي يحاول تأكيد وتثبيت الهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط. فالبلدان العربية لم تطرح أي مشروع للسلام، على الرغم من دخول الانتفاضة عامها الثاني، وعلى الرغم من قرب انعقاد مؤتمر القمة الأمريكي ـ السوفياتي. وجدير بالذكر أن ١٨ بلداً عربياً كانت قد أبدت موافقتها على عقد مؤتمر قمة عربي لدعم الانتفاضة، ولكن شولتز أعلن عن مشروعه ثم توجه إلى منطقة الشرق الأوسط أربع مرات، وأعلن عن نيته القيام بزيارة أخرى إذا تطلب الأمر ذلك. وبالنسبة إلى زيارته الثالثة في الثالث من حزيران/ يونيو عام ١٩٨٨، فإنها أثرت في تأجيل مؤتمر القمة العربية إلى السابع من حزيران/ يونيو لإعطاء شولتز الفرصة المطلوبة على الرغم من أنه استبعد امكانية وضع أي ضغوطات على اسرائيل، الأمر الذي سوف لا يؤدي إلى أي جديد في تطورات مشروعه. إن شولتز، إذاً، يمنح شامير الوقت اللازم لإخماد الانتفاضة، والبلدان العربية تعطي شولتز الفرصة لمنح شامير ذلك الوقت، إضافة إلى تفويت الفرصة لبلورة موقف عربي يعزّز الجهود الدولية من أجل عقد مؤتمر دولي ذي صلاحيات، ويضغط على الرئيس ريغان في القمة الأمريكية ـ السوفياتية التي عقدت في أواخر أيار/ مايو ١٩٨٨، لمصلحة الموقف العربي والقضية الفلسطينية.

ومن الواضح جداً أن تصريحات شولتز التي تلت زيارته الثالثة، وتصريحاته التي تلت زيارته الرابعة، كانت تختلف تمام الاختلاف من حيث اللهجة والمضمون. فبينما صرّح الوزير الأمريكي في ٥ نيسان/ ابريل عام ١٩٨٨ بأنه لا يحبذ اقامة دولة فلسطينية مستقلة، ولا يحبذ أن يكون للمنظمة أي دور في المفاوضات، وأنه لا يريد من اسرائيل الانسحاب إلى حدود عام ١٩٦٧، جاءت تصريحاته في ٧ حزيران/ يونيو عام ١٩٨٨ مفعمة بالنقد لسياسة

اسرائيل المتصلبة. ولا شك في أن ذلك كان موجهاً إلى مؤتمر القمة العربي لكي لا يتخذ قرارات تشجب مبادرته وتطالب بتحرك دبلوماسي فعال ربما يحد من هيمنة الولايات المتحدة. وعلى سبيل المثال، فإنه قال بأن «سياسة التمييز لا تتفق مع قيم الديمقراطية والحرية» وأن «استمرار الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة وخنق الحريات للفلسطينيين انما يشكلان شارعاً مغلقاً»[١٨].

إن هذه الكلمات، التي وجهت إليها الصحافة الموالية للأنظمة العربية المحافظة اهتماماً شديداً، لا تدل على أي تغيير في السياسة الأمريكية، وإنما جاءت لتدعم موقف هذه الأنظمة في مؤتمر القمة، والتصدي لأي محاولات ربما تدفع باتجاه خط راديكالي في الدبلوماسية العربية. أي أن مصلحة الوزير شولتز ومصالح بعض الأنظمة العربية المحافظة كانت تلتقي حول الحفاظ على الوضع الدبلوماسي الراهن. وجدير بالذكر أن الوزير شولتز كان قد ذكر تلك الأنظمة بأن أي قرارات راديكالية تنبثق عن مؤتمر القمة في الجزائر ربما يكون لها أثر سلبي على تلك الدول وعلى موقف أمريكا في المنطقة.

هكذا يهدف شولتز إلى مواصلة الانفراد الأمريكي في الشرق الأوسط، ويلقى التعاون من اسرائيل ومن بعض الأنظمة العربية التي لا تريد تقييد حركته. ومعنى هذا أن هذه الحكومات العربية تريد مساعدة الولايات المتحدة في تعزيز موقفها أمام الموقف السوفياتي المؤيّد من قبل منظمة التحرير الفلسطينية على الرغم من التناقض الكامل بين موقف الأنظمة العربية المُعلن في مؤتمر فاس عام ١٩٨٢ وبين مشروع شولتز، وعلى الرغم من التماثل الكامل بين موقف البلدان العربية ومشروع بريجنيف لعام ١٩٨١. فقرارات قمة فاس تنص على الاعتراف المتبادل بين الدول العربية بما فيها دولة فلسطين المستقلة ودولة الكيان الصهيوني، وينص أيضاً على ضمانات دولية للسلام تحت اشراف مجلس الأمن الدولي. بينما يستبعد مشروع شولتز قيام دولة فلسطينية، ويكتفي بالحكم الذاتي، ويكتفي بمنح المؤتمر الدولي دوراً شكلياً رمزياً، القصد منه اعطاء الغطاء للأردن لكي يمثل الفلسطينيين، ويفاوض اسرائيل على أساس تقسيم الأدوار في المناطق الفلسطينية الكثيفة السكان. وعلى عكس ذلك، فإن المشروع السوفياتي ينص حرفياً على الاعتراف المتبادل بين فلسطين واسرائيل، ويصر على انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، كما يصرّ على ضرورة انعقاد مؤتمر دولي ذي صلاحيات.

إن هذه التطورات تبيّن أنه بينما يواجه شولتز عقبات رئيسية أمام مشروعه في اسرائيل، على الرغم من تطابق الأفكار بينه وبين حكام اسرائيل، فإنه يجد التعاون غير المعلن من الحكام العرب على الرغم من التنافر بين مشروعه ومشروعهم. فمشروع شولتز يمثل محاولة للتوسط في «أزمة» اسرائيلية داخلية، وليس للتوسط في الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وقد أُرغم شولتز على القيام فعلاً بدبلوماسية مكوكية بين رئيس الوزراء الليكودي ووزير خارجيته العمّالي. وظهر أن دبلوماسية شولتز تعمل بفرضية أن الخيارات هي بين الحكم الذاتي الاداري

---

(١٨) انظر: *Christian Science Monitor* (7 June 1988).

الليكودي والحكم الذاتي «الاقليمي» العمالي؛ بين المؤتمر الدولي الشكلي العمالي والتفاوض المباشر مع الأردن، وهو تفاوض يخلو من أي غطاء كما يريد الليكود على أساس أن القضية ليست اقليمية.

وجدير بالذكر أنه على الرغم من رفض شامير القاطع لهذا المشروع غير الجدي فإن شامير هو الذي حقق مكاسب مهمة من جراء هذا المشروع. فمبادرة شولتز وفرت له الاطار اللازم لتحقيق ثلاثة مكاسب:

أ ـ فقد مكنته زيارة الولايات المتحدة في آذار عام ١٩٨٨ من الرد على الأمريكيين الذين انتقدوا القمع الاسرائيلي في فلسطين المحتلة. فادّعى أن الانتفاضة الفلسطينية ليست تظاهرة عصيان مدني، بل هي حرب يشنها العرب ضد اليهود وضد وجود دولة اسرائيل. لذلك فقد أعلن أن تغطية وسائل الاعلام الأمريكية لم تكن عادلة. كما أنه ادعى بأن اسرائيل كانت قد وفت فعلاً بالتزاماتها الدولية طبقاً للقرار (٢٤٢) بالانسحاب من صحراء سيناء، أي أنه ذكّر واشنطن بالاتفاق غير المعلن بعد حرب تشرين الأول/ اكتوبر أن القرار (٢٤٢) لا يتعلق بالضفة الغربية وغزة. وتمكّن شامير أيضاً من استغلال معاداة الشيوعية في أمريكا لاقناع الأمريكيين بأن فكرة المؤتمر الدولي تمنح روسيا والصين الشيوعية حق التدخل في منطقة الشرق الأوسط التي تعد منطقة نفوذ أمريكي.

ب ـ ومكنته زيارة الولايات المتحدة من مطالبة أمريكا بتأطير العلاقة الاستراتيجية الخاصة وتوسيعها بين اسرائيل وأمريكا، بحيث يعطي هذا التأطير صفة الديمومة لبعض الترتيبات الاستراتيجية التي تمنح اسرائيل الوضع المفضّل نفسه الممنوح لحلفاء الولايات المتحدة الرسميين. وتم ذلك فعلا كهدية أمريكية بمناسبة مرور أربعين سنة على قيام دولة اسرائيل. كما حصل شامير على قرار من الكونغرس بالإسراع في تسليم اسرائيل ٧٥ طائرة مقاتلة من طراز ف ١٦.

ج ـ كما مكنته الزيارة من جمع الأموال من اليهود الأمريكيين، وحثهم على عدم اعلان معارضتهم لسياسة اسرائيل القمعية.

ثالثاً: دور اسرائيل في استراتيجية أمريكا العالمية

وهنا لا بد من التساؤل عن كيفية تفسير هذه الظاهرة المتناقضة: المعارضة الاسرائيلية لمبادرة شولتز على الرغم من تطابق الأفكار بينهما، والتعاون العربي مع شولتز غير المعلن على الرغم من تضارب وجهات النظر. الجواب هو أن التحالف الأمريكي ـ الاسرائيلي أقوى بكثير من اعتبارات السياسة الأمريكية ومصالحها في الشرق الأوسط. فقد أصبح ذلك التحالف يتمتع بأولوية تتقدم على مصلحة أمريكا في التوصل إلى تسوية بين العرب واسرائيل. ولذلك لم يتعرض شامير في واشنطن لأي ضغط سياسي من ريغان أو شولتز. وبينما كان شامير يستعد لمغادرة الولايات المتحدة، أكد له ريغان، على الرغم من الطريق

المسدود الذي نجم عن رفضه لمشروع شولتز، أنه «لن يتم أبداً دق أي أسفين بيننا». بل إن شامير حصل على ما حصل عليه دون أي تعرض لمحاولة قبض ثمن في سبيل انجاح مبادرة شولتز؛ وفي النهاية كان هو الناجح، فرجع محملاً بالهدايا السياسية والعسكرية إضافة إلى ضوء أخضر أمريكي لسحق الانتفاضة الشعبية الفلسطينية بقبضة حديدية.

إن التحالف الاسرائيلي الأمريكي يمكّن اسرائيل، بشكل متزايد، من الضغط على أمريكا بينما تقوم أمريكا بدورها في الضغوطات على الحكومات العربية التي أصبحت تعتمد عليها في مجال الأمن. أما عوامل الضغط الاسرائيلي فلا تكمن في نفوذ اللوبي الصهيوني ـ الأمريكي كما هو شائع، بل إنها عوامل استراتيجية وسياسية تنبثق من تطابق الأفكار والرؤية والتقويم للوضع الدولي في واشنطن وتل أبيب في أثناء رئاسة ريغان وهيمنة الليكود. فكلاهما ينتمي إلى ايديولوجيا يمينية، ويميل إلى معاداة الاتحاد السوفياتي والعالم الثالث، وكلاهما يدعو إلى المجابهة الدولية والتدخل العسكري. وعندما تقلد ريغان الرئاسة بدأ يطرح أن الموقف الأمريكي قد تدهور خلال السبعينات في أنغولا وأثيوبيا وايران وأفغانستان ونيكاراغوا وكمبوديا. وادعى ريغان أن هذا التدهور كان بسبب عقدة فيتنام (Vietnam Syndrome) التي عطلت توسيع الالتزامات العسكرية الأمريكية في العالم الثالث بصورة مبالغ فيها. وانطلقت ادارة ريغان في العمل من فرضية أن سياسات كارتر «الضعيفة» كانت مجرد انقطاع موقت سيتم استبداله بجهد حازم لالغاء المكاسب السوفياتية في العالم الثالث. ومن هنا جاء انتهاج سياسات «مسترجلة» للتدخل في لبنان وغرينادا ونيكارغوا وجنوبي افريقيا، إضافة إلى شن حملة صليبية على ما سمّته اسرائيل ـ واقتبسه ريغان ـ الارهاب الدولي، استهدفت أساساً ليبيا وايران وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد صممت ادارة ريغان هذا النهج من أجل حشد رأي عام أمريكي متردد حول استئناف سياسة التدخل الأمريكي في العالم. فالرأي العام الأمريكي أصبح لا يقبل بسهولة فكرة التدخل لمواجهة الشيوعية، بينما التدخل لمواجهة الارهاب مستساغ أكثر بكثير.

فمن هنا جاء دور اسرائيل المركزي في الاستراتيجية العالمية الأمريكية الريغانية، وهذا الدور هو الذي يمكّنها من الضغط على سياسة أمريكا الشرق أوسطية، ورفض المبادرات الأمريكية دون التعرض إلى أي نوع من العقاب. تشترك أمريكا واسرائيل في عداء للحركات الوطنية في العالم الثالث، وفي احتقار الأمم المتحدة، ودور القانون الدولي في الصراعات العالمية، كما أصبحت اسرائيل قناة لإيصال الأموال والأسلحة الأمريكية إلى قوات «الكونترا» وحركات أخرى. وصدّرت اسرائيل تقانة القمع إلى ميادين القتال في أمريكا الوسطى وجنوب القارة الافريقية وآسيا الشرقية[19].

---

(١٩) للتوسع في دراسة الدور الذي تقوم به اسرائيل في استراتيجية أمريكا العالمية، أنظر:
Noam Chomsky, *The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians* (Boston, Mass.; South End Press, 1985); Jane Hunter, *Israeli Foreign Policy: South Africa and Central America* (Boston, Mass.: South End Press, 1988); Naseer Aruri and John J. Carroll, «The

لذلك فإن أهمية قضية فلسطين تصبح ثانوية في جدول أعمال ريغان العالمي الذي يخصص لاسرائيل دوراً حاسماً كقوة للثورة المضادة. إن ثماني سنوات من الاستهتار بالقيم والعرف الدولي، من التلغيم السري لموانىء نيكاراغوا، إلى التدخل العسكري في لبنان، وسياسة الوجهين في إيران، وتمويل الكونترا، وحملة التشويه الاعلامي لليبيا، ونقل التقانة العسكرية المتقدمة إلى جنوب افريقيا خلافاً لقانون مكافحة التمييز العنصري الأمريكي لعام ١٩٨٦، كل ذلك لا يمثل إلّا جزءاً متواضعاً من جدول أعمال ريغان على الصعيد العالمي الذي له علاقة باسرائيل.

وطالما تتمسك ادارة ريغان باعتبار اسرائيل «رصيداً استراتيجياً استثنائياً» فإن اسرائيل ستتمكن من القيام بالدور الرئيسي لاعادة ترتيب أوضاع الشرق الأوسط ضمن الاستراتيجية الأمريكية. والجواب عن ذلك لا يكون عن طريق تكوين لوبي عربي ينافي اللوبي الصهيوني. فهل عند العرب الاستعداد أو المقدرة ليكونوا كلب الهجوم الأمريكي؟ وهل يشاركون أمريكا عداءها لتحرر الشعوب واصرارها على استمرار الهيمنة على جزء كبير من العالم الثالث؟ لا أظن ذلك. فالجواب إذاً هو أن يرفع العرب الثمن بالنسبة إلى أمريكا، بحيث تبدأ أمريكا ولأول مرة بدفع ثمن باهظ ـ لا يتحمله شعبها ـ لشراكتها مع اسرائيل ضد الشعب العربي.

Anti-Terrorist Crusade,» *Arab Studies Quarterly,* vol. 9, no. 2 (Spring 1987), pp. 173-187; = Israel Shahak, *Israel's Global Role: Weapons for Repression* (Belmont, Mass.: Association of Arab-American University Graduates Press, 1982), and Milton Jamail and Margo Gutierrez, *It's No Secret: Israel's Military Involvement in Central America* (Belmont, Mass.: Association of Arab-American University Graduates Press, 1986).

تعقيب

أحمد الربعي (*)

لقد وجدت أنني على اتفاق كبير مع نصير عاروري، بل أعتقد أن جميع المسائل الجوهرية متفقون عليها، ولكن في رأيي أن هناك خللاً معيناً في الورقة هو شبيه بالخلل السائد في طبيعة التعامل مع قضية «أمريكا والعرب» وهو يتعلق بما يلي:

اننا في الوطن العربي ما زلنا حتى الآن نتحدث عن أمريكا باعتبارها المتغير، والشرق العربي ـ نحن ـ باعتباره الثابت، فبالتالي ننتظر موقفاً أمريكياً، وفي ضوئه ربما يتغير الموقف العربي. والمسألة يجب أن تكون معكوسة.

المشكلة التي نواجهها الآن هي نفسها التي نواجهها منذ الضربة المميتة المشهورة التي تلقتها حركة التحرر العربي، هي انتظار البطل العظيم الذي سيملأ الأرض عدلاً بعد أن ملئت جوراً، وانتشر بيننا أن أمريكا هي واحدة من القوى المختفية وراء الباب، ما أن نفتح الباب حتى تدخل وتحل مشكلة الشرق الأوسط، ولذلك عندما نبحث قضية الشرق الأوسط والعلاقات بالولايات المتحدة، نبدأ دائماً بأمريكا ولا نبدأ بالعرب، وأنا أرى أنه يجب إعادة النظر في هذه المسألة، وأن نقرأ العلاقات العربية ـ الأمريكية انطلاقاً من «العرب وأمريكا»، وليس انطلاقاً من «أمريكا والعرب» لأنه من هذا المنطلق، أرى أن هناك ثوابت أساسية، لو حاولنا أن نتفق عليها، أو نختلف عليها اختلافاً هامشياً ـ على الأقل ـ فربما تساعدنا كثيراً على محاولة فهم طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة وبين العرب.

ـ المشكلة الأولى هي أن أي حديث عن أي لوبي صهيوني في الولايات المتحدة يجب أن يجعلنا نفكر في قضية أخرى هي اللوبي الصهيوني في الشرق العربي. ودائماً هناك لوبي صهيوني في الوطن العربي، وهو أكثر خطراً من اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، وفي

(*) أستاذ في جامعة الكويت.

رأيي ـ وأرجو ألا أكون مبالغاً ـ لو قدر وكتب تاريخ الحركة الصهيونية من جديد، وحاول الكاتب الموضوعي المتمكن أن يضع أبطال الحركة الصهيونية في مواقعهم الأساسية، فسيتربع بعض العرب على العرش في تاريخ الحركة الصهيونية، وإذا كان أنور السادات هو آخرهم فلم يكن أسوأهم على الإطلاق، لأنه في تاريخ الحركة الصهيونية قدم اللوبي الصهيوني العربي خدمة جليلة تشبه إلى حد كبير ما قدمه هرتزل أو بيغن أو غيرهما، ولذلك في الحديث عن اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، يجب أن نتحدث أكثر عن اللوبي الصهيوني في الوطن العربي، وهذه مسألة يجب أن تكون من المفاصل الرئيسية في هذا الموضوع.

ـ المسألة الثانية هي أن اسرائيل ـ وهذه حقيقة مؤسفة ـ في تعاملها مع الولايات المتحدة أكثر استقلالية من تعامل العرب مع الولايات المتحدة، فاسرائيل تتصرف ضمن مصالحها الحيوية، وتصريح وزير الخارجية الاسرائيلية الذي ينص على أن «أمننا» أهم من «سمعتنا» تصريح مهم. أما بالنسبة إلينا فسمعتنا ـ حتى بالمعنى الذي تعرفونه ـ هي المسألة الأساسية، لذا نحاول أن نظهر دائماً أمام الناس باعتبارنا معتدلين. فالمشكلة التي أراها أننا الآن أصبحنا جزءاً من الاستراتيجية الأمريكية في الشرق العربي، وأصبح الوطن العربي هو المكان المناسب للقوات الأمريكية والمكان المناسب للمناورات الأمريكية، والمكان المناسب حتى لدفن النفايات النووية والكيميائية التي وضعت في سيناء ولبنان وغيرهما من المناطق العربية بعد أن أقفلت بوجهها مناطق العالم، وبالتالي عندما نتكلم عن الوطن العربي وعن الولايات المتحدة يجب أن نتحدث باعتبار الوطن العربي ـ الرسمي ـ الآن مشلولاً شللاً كاملاً في التعامل مع الولايات المتحدة.

ـ المسألة الثالثة، وقد استوقفتني في الحقيقة في بحث نصير عاروري، هي تغير الموقف الأمريكي بتغير الادارات الأمريكية، فعبر عنها عاروري باختصار شديد. فعهد دالاس شهد الأحلاف، حلف بغداد وغيره، وعهد جونسون شهد معاداة الحركة القومية معاداة واضحة، وضرب الحركة القومية، في حين أن عهد كينيدي كانت هناك محاولة لاستخدام الحركة القومية وعبد الناصر في ضرب الشيوعية، وفي عهد نيكسون، مبدأ عدم استخدام القوات الأمريكية في الخارج. وفي رأيي أن المسألة ليست بهذا الشكل، فالمسألة معكوسة، فكلما تقدمت حركة التحرر الوطني العربية وكلما تحولت للهجوم، تغير الموقف الأمريكي. ليست المسألة هي أن عهد دالاس تغير نتيجة لتغير دالاس، وإنما التغير على أرض الواقع في الوطن العربي هو الذي يعكس نفسه على تغير الادارات الأمريكية. فعبد الناصر سنة ١٩٥٢ و١٩٥٣ و١٩٥٤ هو غير عبدالناصر سنة ١٩٥٦. ولذلك فإن الادارة الأمريكية ستتغير بالضرورة من النظرة إلى عسكري، قام بانقلاب، إلى قائد لحركة التحرر الوطني، واستطاع أن ينتصر في معركة عام ١٩٥٦، ثم تطورت المسألة أكثر فأكثر. وبالتالي فالتغير الأمريكي هو دائماً مرتبط بالتغير في الوضع العربي. وعندما نتقدم إلى الأمام تتراجع الولايات المتحدة إلى الوراء، وهذه طبيعة الصراع التاريخي في كل مواقع العالم.

ـ المسألة الرابعة، هي أن أي جهد لتغيير الموقف الأمريكي دون تغيير موازين القوى

في الشارع العربي هو إضاعة للوقت، لأن أمريكا اليوم أكبر قوة مستهترة بالقانون الدولي، وهذا ليس سراً، بل إن أمريكا تعلن يومياً، وهي أكبر قوة في تاريخ البشرية من خلال استخدام القوة بالطريقة التي تدل على استهتار كامل بحقوق الانسان وبمواثيقه، ولا أعتقد أن ثمة داعياً لإضاعة الوقت في هذه المسألة، وأعتقد أنه إذا لم تمس المصالح الأمريكية مباشرة في الشرق العربي، فلم يتغير الموقف الأمريكي. فالنظام الأمريكي تحكمه مجموعة من الكارتيلات الضخمة (الشركات الضخمة متعددة الجنسية). هذه الشركات ما دامت تجد أن مصالحها في الوطن العربي مؤمنة فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتحرك. يمكن أن يتغير الموقف الأمريكي بتغير الوضع العربي، وبالتحديد إذا مُسّت مصالح الولايات المتحدة. إنما الدعوة إلى مثل ما ذكره عاروري، كاللوبي العربي أو غيره من المشاريع، فأعتقد أنها إضاعة للوقت أكثر منها مشاريع جدية.

ومن حيث المبادرات فإن الولايات المتحدة تعطينا مبادرة أو مبادرتين في السنة، ونشغل أنفسنا في مؤتمرات طويلة عن مبادرات الولايات المتحدة. فما هو الفرق بين مبادرة فانس ومبادرة كيسنجر؟ وما الفرق بين كيسنجر وبين هيغ؟ وأنا أرى أن جميع المبادرات الأمريكية، منذ أن بدأت في الشرق الأوسط هي دائماً لمصلحة اسرائيل، ضمن مخطط واضح.

فمبادرة روجرز (١٩٦٩ - ١٩٧٠) هي التي أحدثت الشرخ المشهور في الشارع العربي والمعسكر الوطني العربي. ومبادرة كيسنجر تتذكرون أنها انتهت بفك الاشتباك والخيمة (١٠١). والنصر العسكري الذي حققه الجيش المصري سنة ١٩٧٣ تحول إلى هزيمة عسكرية فادحة كلنا نعرفها نتيجة للمشروع الذي أتى به كيسنجر. ومشروع كارتر انتهى بتوقيع كامب ديفيد التي أدت إلى اعتراف مصر، أكبر بلد عربي، باسرائيل وإبعادها عن المواجهة معها. ومبادرة ريغان، أيام القصف الاسرائيلي على بيروت انتهت بإخراج قوات منظمة التحرير من بيروت. كل مشروع أمريكي في تاريخ المشاريع الأمريكية، هو دائماً مرتبط بمحاولة لدفع اسرائيل إلى الأمام وهزم حركة التحرر العربية. ولم يحدث أبداً، في تاريخ الولايات المتحدة مع العرب، أن كان هناك مشروع أمريكي متوازن، أو أن أمريكا تلعب دوراً متوازناً، أو أنها تتصرف على الأقل، كوسيط دولي عنده شعور بالمسؤولية. أعتقد أن المشكلة الكبيرة التي نواجهها تتركز في قضية واحدة، وهي غياب المبادرة العربية. حديثنا عن المبادرات الأمريكية وغيرها هو علة المبادرة العربية. والمبادرة العربية المقصودة ليست مبادرة من نظام عربي (لأن الضرب في الميت حرام) نحن نعرف طبيعة الوضع العربي، ولكن الحديث عن مبادرة عربية يقوم فيها المعنيون، ممن هم في موقع المسؤولية الوطنية والقومية في مواجهة هذه المسألة، وهذه القضية التي أتحدث عنها؛ إننا في انتظار البطل. وفي انتظار الحل السحري المختبىء وراء الباب مهما كان اسمه، إنما هناك حل سيأتي من الخارج، دون أن نحدد اسمه والدليل على هذا أننا قضينا أياماً نتحدث في ندوة عنوانها كما أعرف «بين ضراوة الواقع وطموحات المستقبل» ألم تلاحظوا أن ثلاثة أرباع كلامنا كان عن الماضي وحتى الآن لم ندخل في المستقبل؟ لأن هناك شللاً في طريقة التفكير العربي، نتيجة للهزائم المتتالية أصبحنا

دائماً نحلل و«نقتل» الماضي تحليلاً، ولكننا لا نتكلم عن طموحاتنا في المستقبل، بل إن طموحاتنا قد تنازلت يوماً بعد يوم، وأصبح برنامج الحد الأدنى في سنة ١٩٦٧ ثم انخفض في سنة ١٩٦٩، واستمر في الانخفاض إلى أن وصلنا الآن للقبول بأي شيء نتيجة لهذه المشكلة «غياب المبادرة العربية». وأعتقد أننا، نحن المثقفين العرب، إذا لم نستخلص هذه المسألة، إذا لم نمسك بها وإذا لم نطرح المبادرة العربية لمصلحة شعوبنا فسنظل متفرجين على ما يدور، لأنه في ظل غياب المبادرة العربية والموقف العربي ستظل المبادرات الأمريكية تتوالى يوماً بعد يوم وهي كلها مبادرات، في رأيي، لن تؤدي إلى أي شيء.

- عندما بادر نفر من المناضلين في سنة ١٩٦٥ وحملوا السلاح وردوا الرد المباشر على الحركة الصهيونية، بدأ تاريخ جديد للحركة الفلسطينية، وفي كل تجارب التاريخ من نيكاراغوا إلى الفيليبين، لا يمكن لأي شعب من الشعوب أن يتحرر بالصدفة أو عن طريق المشروع الأجنبي. هناك قوانين معينة لتطور التاريخ، ويبدو أننا من كثرة الضرب بدأنا ننسى أن لنا دوراً كقوى تحرر وكمثقفين، وبدأنا ننتظر دائماً ما سمّيته البطل. إن الضرورة تقتضي مبادرة عربية جريئة وواضحة وبرنامجاً يطرح للناس. برنامجاً نلتزم به ونستفيد منه ونطوره.

الفصل الحادي عشر

تطوّر القوّة العسكريّة الصّهيونيّة ١٩٤٨ - ١٩٨٨

طلعت أحمد مسلم (*)

(*) خبير وباحث استراتيجي في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مصر.

مقدمـــة

تعتبر القوة العسكرية الصهيونية من أكثر القوى العسكـرية تـطوراً في العالم وأسرعهـا. فقد قفزت من ثلاثة ألوية وثـلاثة أسراب من الـطائرات الخفيفـة، وبعض السفن التي كانت مخصصة للهجرة وتحولت إلى سفن حربية عام ١٩٤٨، إلى قـوة عسكريـة فعّالة ومؤثرة، لهـا وزنها في الميزان الاستراتيجي في المنطقة. وتحسب حسابها قوى عسكرية وسياسية كثيرة داخـل المنطقة وخارجها. هذا التطور وسرعته بالذات هو العـامل الـرئيسي الذي يمكن أن يـدفع إلى دراسة عملية التطور هذه بهدف معرفة العوامـل التي ساعـدت عليها وأثـرت فيها واستفـادت منهـا، أملاً في الخـروج بتأثـير ذلك في مستقبـل الصراع العـربي ـ الاسرائيـلي، وفي مستقبـل الإحتلال العكسري الصهيوني للأراضي العربية في فلسطين المحتلة.

لا شك في أن الموضوع يدخل ضمن الدراسات التاريخية التي لا تعتبر مجـالاً لتخصص الكاتب، إلا أن الهدف من الدراسة ليس سر هذا التطور أو حتى مناقشته، بقدر ما هو محاولة للخروج بدروس مستفادة من عملية التـطور. تلك الدروس التي يجب ألا تقتصر عـلى تصور التـطور المستقبلي للقـوة العسكريـة الصهيونيـة في الصراع العربي ـ الاسرائيـلي، بـل يجب أن يتعداه إلى دراسة تأثير ذلك في تطور القوى العسكريـة العربيـة والمجاورة، ومصـادر التهديـد الأخرى، ومدى إمكان الإستفادة من هذه الدروس في مجال تطوير القوة العسكرية العربية.

ورغم ضيق المجال لبحث الأهداف السابقة، فإن تطور القوة العسكريـة الصهيونيـة ما زال موضوعاً متسعاً يصعب تغطيته في صفحات، كما أنـه موضـوع غطتـه كتب كثيرة أغلبهـا صهيوني، وبعضها أجنبي، والقليل منها عربي.

لذا، فقد يكون الأفضل أن يصير تناول الموضوع من خـلال محاولة التعرف الى مـدى

ارتباط القوى العسكرية الصهيونية بمخطط سابق لهذا التطور، بخاصة أنه عادة ما يرتبط في أذهان البعض بمخطط صهيوني بعيد المدى، ومن هنا فإن الدراسة تحاول أن تجيب: عن مدى ارتباط تطور القوة العسكرية الصهيونية بخطة أو بمخطط قديمة سابقة لقيام اسرائيل أو مرتبطة بنشأتها الأولى، وطلائعها المؤسسة عند انشائها.

واذا كان هذا هو الهدف، فإن الدراسة تختط لنفسها خطة تبحث تطور القوة العسكرية الصهيونية بشكل عام، خلال مراحل تطور هذه القوة، التي ارتبطت أساساً بالصراعات المسلحة التي خاضتها هذه القوة ضد القوى العسكرية العربية من ملاحم الصراع والتي كان أهمها الصراع في أعوام ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٧ و١٩٨٢ ثم ما بعد ذلك. وبعد هذا التناول العام تنتقل الدراسة إلى أهم عناصر هذه القوة، تلك العناصر التي عرفت بها القوة العسكرية الصهيونية وهي أساساً القوة الجوية والقوات المدرعة، ثم القوات البحرية أو القوة النووية، والصناعة العسكرية الصهيونية. ثم تنتقل الدراسة إلى الخروج باستنتاج عن احتمالات تأثير ذلك في التطور المقبل للقوة العسكرية الصهيونية، بعد محاولة استنباط قانون تطور هذه القوات، وما يمكن الاستفادة منه في تطوير أي قوات أخرى وبخاصة القوى العسكرية العربية.

أولاً: النواة العسكرية قبل ١٩٤٨

بدأ انشاء النواة العسكرية للقوة العسكرية الصهيونية في عام ١٩٠٧، العام الذي قررت فيه المنظمة الصهيونية البدء بممارسة الاستعمار الصهيوني في فلسطين على أوسع نطاق، والذي صدر فيه قرار مؤتمر حزب عمال صهيون أثناء انعقاده في مدينة الرملة بفلسطين، بالسعي لتحقيق الاستقلال السياسي لليهود في فلسطين[1]، فتكونت منظمة «هاشومير» على نمط جماعات الدفاع الذاتي في روسيا. وتكونت هذه المنظمة أساساً من أعضاء حزب عمال صهيون وبعض الأعضاء القدامى من وحدات الحراسة بالخارج. وكانت تقوم من البداية على مجموعة قوامها ٢٣ شاباً فحسب، ثم انضمت إليهم عناصر يسارية أخرى من اليهود الروس أدخلوا على أساليبها فكرة العمل الإيجابي تحت اسم «النضال والكفاح» وعدم الاكتفاء بأعمال الحراسة السلبية، بل ممارسة العنف ضد السكان العرب. وقد برزت ملامح ايديولوجية هذه المنظمة في ما اقترحته كأسلوب لحماية الإستيطان (الييشوف) على أساس العناصر التالية[2]:

---

(١) Michael Bar-Zohar, *Ben Gurion: The Armed Prophet* (London: Arthur Barker, 1959), p. 21, and Edward N. Luttwak and Dan Horwitz, *The Israeli Army* (London: Allen Lane; Penguin Books, 1975), p. 3,

ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العسكرية الصهيونية، تقديم محمد حسنين هيكل (القاهرة: المركز، ١٩٧٢)، ج ١: المؤسسة العسكرية الاسرائيلية: النشأة والتطور، ص ٣٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٠.

١ ـ ألا يقتصر دور هاشومير على توفير الحماية المادية للمستعمرات اليهودية، بل عليها أن تغرس في السكان الأساس لواجبهم في الدفاع عن أنفسهم.

٢ ـ أن توفر النواة العسكرية القادرة على توسيع نطاق الوظائف الدفاعية في المجتمع اليهودي.

٣ ـ أن تحتكر هاشومير حق الإشراف على الدفاع عن المجتمع اليهودي في فلسطين.

٤ ـ لذلك يجب أن تعمل هاشومير كقوة مسلحة محترفة ومتخصصة في الدفاع عن «البيشوف».

واستناداً الى هذا البرنامج عملت هذه المنظمة، وأسست أجهزة سرية تنظيمية وتنفيذية لممارسة مهامها وتحقيق أهداف تحويل المستعمرات اليهودية إلى تجمّع صهيوني مسلّح، وشكّلت طليعة المؤسسة العسكرية الصهيونية في فلسطين.

سعت الصهيونية الى انشاء جيش يهودي في أثناء الحرب العالمية الثانية، إذ تزّعم فلاديمير جابوتنسكي الدعوة إلى إنشاء قوات مسلحة يهودية تقاتل مع البريطانيين، وتساهم في الإستيلاء على فلسطين تحت شعار «التحرر من ربقة الاحتلال التركي». وفي عام ١٩١٥ أنشئت في مصر بمنطقة برج العرب غربي الإسكندرية، كتيبة نقل بغال من ٨٠٠٠ يهودي من فلسطين[٣]. وفي عام ١٩١٦ وعدت الحكومة البريطانية بقبول فكرة إنشاء كتيبة يهودية في بريطانيا للعمل في فلسطين، بينما ركّز بن غوريون وبن تْسفي جهودهما على تجنيد كتيبة يهودية من يهود الولايات المتحدة الأمريكية وغيرهم، على أن تُلحق هذه الكتيبة بالجيش البريطاني، وفي آب/اغسطس ١٩١٧ أعلنت الحكومة البريطانية موافقتها على تشكيل كتيبة يهودية.

حدثت محاولات أخرى بعد الحرب العالمية الأولى لتطوير القوة العسكرية الصهيونية، إلا أنها تعثرت بسبب الخلافات فيما بينها، إلى أن أمكن الاتفاق في حزيران/يونيو ١٩٢١ على إنشاء أول منظمة عسكرية سرية في فلسطين هي «الهاغاناه»[٤]؛ ومن خلال تطور الحركة الصهيونية واحداث الثورة الفلسطينية نشأت منظمات عسكرية أخرى أهمها منظمة «أرغون تسفاي لئومي» التي هي انشقاق عن منظمة الهاغاناه، كما انشئت عام ١٩٣٤ لجنة خاصة بالصناعات الحربية، وأمكن إنتاج قنابل يدوية وذخائر عام ١٩٣٥. ووافقت سلطات الإنتداب البريطاني في عام ١٩٣٦ على إنشاء مجموعات مسلحة من الشرطة اليهودية سمّيت «الشرطة الإضافية الخاصة»؛ وقد أصبحت واجهة شرعية لامداد الهاغاناه برجال مدربين

---

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٤.

(٤) Amos Perlmutter, *Military and Politics in Israel: Nation-Building and Role Expansion* (London: Frank Cass, 1969), p. 13, and Luttwak and Horwitz, *The Israeli Army*,
حيث يذكر المصدر الأخير أنها انشئت في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠.

ومسلحين بأيد بريطانية[٥]. ثم شكّل اسحق ساديه جماعة عمل عرفت باسم «فوش» بمعنى سرايا الميدان، التي شكلت قوة متحركة تحت سيطرة قيادة حركة الاستيطان (اليشوف)[٦] والمفارز الليلية الخاصة التي شكّلها أورد وينغت في منتصف عام ١٩٣٨[٧].

تطورت القوة المسلحة الصهيونية مع بداية الحرب العالمية الثانية بدرجة كبيرة، اذ عقدت القيادة السياسية للمنظمة الصهيونية اجتماعاً في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٣٩، حضره قادة الهاغاناه، لتحديد خطة العمل في ضوء الموقف الدولي الجديد. وقد حدّد بن غوريون في هذا الاجتماع هدفين له أولهما انشاء الجيش، والثاني انشاء الدولة اليهودية، وأوضح أن هذا يتطلب تغييراً تاماً في استراتيجية الهاغاناه، وطالب بأربعة أمور رئيسية هي[٨]:

أ ـ أن تتمكن الهاغاناه من الدفاع الثابت وتخرج الى مواجهة العدو بعيداً قدر الإمكان عن أهدافه، قريباً ما أمكن من قواعده.

ب ـ تشكيل جيش يكون في مقدوره مواجهة الجيوش النظامية العربية.

ج ـ إقامة صناعة للأسلحة تتسم بالفاعلية وتختلف عن الأسلحة التي تقادمت ولا تفي بالغرض.

د ـ الحصول على أسلحة ثقيلة.

وقد أدركت الصهيونية أن فلسطين قد تتعرض الى الغزو النازي، الأمر الذي دفع جماعة من العسكريين، على رأسهم اسحق صادح (ساديه)، إلى المطالبة بانشاء قوة نظامية منتخبة مستقلة، ودائمة تمكّن من بناء جيش مستديم في المستقبل. وفي أيار/مايو ١٩٤٨ صدّقت المنظمة الصهيونية على انشاء قوات ضاربة (بالماح). وقد شارك بعض هذه القوات في الهجوم البريطاني على قوات فيشي الفرنسية في سوريا ولبنان بعمليات مستقلة خاصة، كان أبرزها التخريب والاستطلاع خلف خطوط «العدو»[٩]. وانقسمت القوات العسكرية الصهيونية التي شكِّلت في أثناء الحرب الى سلاح الميدان، وسلاح الدفاع والبالماح[١٠]، والشرطة اليهودية، ثم اللواء اليهودي الذي شكّل عام ١٩٤٤، أما منظمة «الأرغون» فقد انخفض نشاطها في الأعوام الأولى للحرب، الى أن أعيد تنظيمها عام ١٩٤٥ تحت قيادة مناحيم بيغن، وركّزت عصابة «شترن» طاقاتها في عمليات ارهابية[١١].

---

(٥) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، المصدر نفسه، ص ٩٨.

(٦) Luttwak and Horwitz, Ibid.

(٧) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، المصدر نفسه، ص ١٣٧.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٣٤.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٤٥، و Luttwak and Horwitz, *The Israeli Army.*

(١٠) سلاح الميدان «حيس» وسلاح الدفاع «حيم» و«البالماح» القوة الضاربة عادة ما تقرأ وتكتب بالخاء رغم أنها تكتب بالعبرية بالجيم.

(١١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، المصدر نفسه، ص ١٤٦.

تمكنت الصهيونية بهذه الطريقة من تكوين قوة عسكرية ملموسة خلال الحرب العالمية الثانية، ولكنها واجهت مشكلة الحصول على السلاح. فعملت على التغلب عليها من خلال اتجاهين رئيسيين: الأول، انشاء مصانع حربية لإنتاج الذخائر والأسلحة الخفيفة؛ والثاني شراء الأسلحة الثقيلة(١٢).

تمكّن بن غوريون عن طريق أصدقائه من الأمريكيين من جمع عدة ملايين من الدولارات استغلت في شراء آلات لانشاء صناعة أسلحة مناسبة. ويقول بن غوريون: «بأقل من مليون دولار اشترينا آلات تبلغ قيمتها عشرين مليوناً»، كما تمكن أفريك من عقد صفقة أسلحة ضخمة في تشيكوسلوفاكيا اشتملت على دبابات وطائرات وأسلحة صغيرة(١٣).

عُيّن بن غوريون مسؤولاً عن الدفاع والأمن في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦، في أثناء انعقاد المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرين وركز جهوده في عام ١٩٤٧ لإعادة تنظيم القيادة والوحدات العسكرية، فأنشأ أربع قيادات خاصة وخطّط لتحويل سلاح الميدان «حيس» إلى وحدات متحركة تعمل تحت قيادة قائد المنطقة، في حين تكلّف وحدات سلاح الدفاع «حيم» بباقي المهام. وأنشأ نوايات بحرية وجوية بانشاء السرية البحرية «البالماح»، وكانت تحرس سفن الهجرة، وتدخلها إلى فلسطين بالقوة عند الضرورة. وتدربت السرية الجوية في نادٍ للطيران المدني انشىء في فلسطين في أوائل الثلاثينات. وقامت أساساً بأعمال الاتصال والاستطلاع ـ ولكن أمكن تشكيل نواة القوة المقاتلة الجوية من الطيارين اليهود الذين اشتركوا في الحرب العالمية الثانية حينما عادوا إلى فلسطين.

ثانياً: نشأة القوات المسلحة الاسرائيلية

ارتبطت نشأة القوات المسلحة الاسرائيلية بأسماء عدة أشخاص، وعلى رأسهم بن غوريون الذي كان رئيساً للوكالة اليهودية، وكلّف في حزيران/يونيو ١٩٤٧ بالاشراف على مهام الدفاع والشؤون العسكرية(١٤). وقد ركّز جهوده على ثلاثة اتجاهات رئيسية هي: التمويل، والتسليح، والافراد. فاستطاع قبل نهاية عام ١٩٤٧ أن يضاعف ميزانية الهاغاناه، وخصّص الموارد المالية الصهيونية كافة لتسليح القوات العسكرية الصهيونية المستقلة في فلسطين وتدريبها. وفي مجال التسليح وسّع نطاق المشتريات العسكرية من أوروبا وطوّر الصناعات الحربية التي كانت تنتج كميات محدودة من الأسلحة الصغيرة والهاونات الخفيفة

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٤٧.

(١٣) David Ben-Gurion, *Israel: Years of Challenge* (New York: Holt, Rinehart, 1963), p. 22.

(١٤) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، المصدر نفسه، ص ١٦٩، و
Perlmutter, *Military and Politics in Israel: Nation-Building and Role Expansion*, p. 56.

والذخائر، فأصبح بامكانها انتاج القواذف المضادة للدبابات والمفرقعات على نطاق واسع[15]. وقد كلّف الهاغاناه وبعض أفراد اللواء اليهودي باحضار متطوعين من يهود أوروبا ممن سبق اشتراكهم في قوات المقاومة خلال الحرب العالمية الثانية. وقد بلغ حجم القوات اليهودية العاملة في أيار/مايو ١٩٤٨، خمسين ألف جندي نظّمت في ثلاثة ألوية إضافة إلى ستة ألوية إقليمية، وأصبح لدى القوات الجوية أربعون طياراً يهودياً بعضهم سبق تدريبه في القوات الجوية البريطانية، والآخر في السرية الجوية للبالماخ منظّمة في ثلاثة أسراب من الطائرات الخفيفة وبعض الطائرات المجهزة للعمل كقاذفة مقاتلة[16].

شكل المؤتمر الصهيوني في نيسان/ابريل ١٩٤٨ حكومة موقتة، وأسّس ادارة الدفاع التي تحولت فيما بعد الى وزارة الدفاع وأسندت إلى بن غوريون الذي عرض على الحكومة الموقتة في ١٤ أيار/مايو أمراً بانشاء «جيش الدفاع الاسرائيلي»، وحصل على تفويض بذلك في ٢٦ أيار/مايو، وفي ٣١ منه أصدر الأمر رقم (٤) بانشاء قوات الدفاع وأبرز نقاطه هي[17]:

١ ـ تنفيذ التجنيد الإجباري للتشكيلات والخدمات في أوقات الطوارىء، على أن تحدد الحكومة الموقتة الأعمار المناسبة للخدمة الاجبارية.

٢ ـ انشاء جيش الدفاع الاسرائيلي وتكوينه من القوات البرية والجوية والبحرية.

٣ ـ اعتبار انشاء أي قوة مسلحة أخرى أو الاحتفاظ بها خارج إطار قوات الدفاع الاسرائيلية محظوراً.

وواكب تنظيم الشؤون العسكرية استمرار القتال بانشاء قيادات للمنطقة الشمالية ولقطاع القدس، وإنشاء لواءين جديدين، كما استغلت فترة الهدنة لمناقشة الموقف والقضايا التنظيمية.

واستقر الرأي على عدم إنشاء وحدات جديدة، وعلى تدعيم الوحدات القائمة وتدعيم قوة ميزانها واكتفائها الذاتي، وفصل قيادات المناطق عن القيادات الميدانية، لتوفير حرية المبادأة، ودعم فكرة الدفاع الثابت والتشبث بالأرض لتحقيق العمل التعرفي، وتطوير القوات الجوية[18].

وأعيد تنظيم رئاسة الأركان العامة وعلاقتها بالأسلحة والخدمات، وحددت تبعية كل من القوات الجوية والبحرية لرئيس الأركان العامة مباشرة. واستكمل انشاء قيادات المناطق العسكرية الأربع، الشمالية والوسطى وقيادة حامية القدس والقيادة الجنوبية، وأصبحت

---

(١٥) المصدر نفسه.
(١٦) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، المصدر نفسه، ص ١٧٠.
(١٧) المصدر نفسه.
(١٨) المصدر نفسه، ص ١٧٢.

مسؤولة عن قيادة الوحدات المتمركزة في مناطقها وإدارة القتال فيها لتتفرغ الأركان العامة للتنسيق بين القيادات الأربع.

واهتمت القيادة الإسرائيلية بدعم نظام الدفاع عن الأراضي المستولى عليها، بانشاء وحدات للحراسة، واقامة سلسلة من المستعمرات في المناطق المعرضة والواقعة على الحدود لتخفيف المهام الدفاعية للجيش[19]. وتطورت القوات بتزايد القوة البشرية لجيش الدفاع الاسرائيلي من ٥٠ ألفاً في بداية القتال إلى ٦٠ ألف جندي في نهاية الهدنة الأولى في تموز/يوليو ١٩٤٨. وجاء قسم كبير من الجنود على شكل متطوعين من الخارج وصل عددهم إلى ٢٤٠٠ متطوع من المقاتلين المحترفين، كما دُرِّب المهاجرون في معسكرات التجمع بواسطة مدربين من يهود روسيا وبولندا، وعقدت دورات تدريبية لتخريج معلمين[20].

وتدفقت الأسلحة الى القوات واشتملت على مختلف الأنواع والمعدات، وتنوعت أساليب الحصول عليها بين الشراء والسرقة والقرصنة.

وأصدرت الحكومة الاسرائيلية قانون الخدمة الدفاعية في ٥ آب/أغسطس ١٩٤٥، وأصبحت القوات الإسرائيلية تتكون من جيش من المجندين يشكلون وحدات نظامية عاملة وقوات احتياطية وقوات الناحال (الشباب الطلائعي المحارب) التي أسست قواعد البناء الدفاعي الشامل والهيكل الأساسي للقوات الاسرائيلية[21].

أرسى بن غوريون القاعدة الأساسية التي بني عليها تنظيم القوات الإسرائيلية بتوجهه إلى الأركان العامة في عام ١٩٤٩ لإعداد خطة دفاع شاملة «تحمي البلاد في جميع الأوقات شرط ألا تستنزف اقتصادها من القوى البشريّة المطلوبة لتنمية الأراضي الزراعية واصلاحها. ان الشيء الذي نحتاجه هو نظام للدفاع يمنحنا حماية كاملة ويسمح لنا بتنمية اقتصادنا»[22].

اقترحت رئاسة الأركان العامة نظاماً يتوافق مع مطالب بن غوريون ويشتمل على أربعة عناصر رئيسية شكلت «الجهاز الدفاعي القومي» عن إسرائيل وهي[23]:

أ ـ خدمة وطنية إجبارية لتجنيد الفتيان والفتيات من سن ١٨.

ب ـ جيش نظامي صغير محترف يتكون من الضباط بصفة أساسية.

ج ـ قوات احتياطية تضم القسم الأعظم من القوات المسلحة.

د ـ نظام دفاعي لمستعمرات زراعية على الحدود.

---

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٧٤.
(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٧٥.
(٢١) المصدر نفسه، ص ١٧٦ ـ ١٧٧.
(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٩.
(٢٣) المصدر نفسه.

وقد حدد قانون الخدمة الدفاعية الذي صدر في آب/اغسطس ١٩٤٩ هيكل الجيش ووظائفه فيما يلي(٢٤):

(١) أن يكون الجيش صغيراً ومحترفاً يسنده نظام ضخم للاحتياط.

(٢) أن يتبع الجيش أحدث الأساليب العلمية والوسائل التقانية.

(٣) أن تغرس روح الهاغاناه والبالماح في المجندين الجدد.

(٤) أن يعمل الجيش كصانع للمواطنين، وأن يساعد في اندماج المهاجرين الجدد.

(٥) أن يبدي الجيش الإهتمام الشديد بالزراعة والمساهمة في مجهودات المستعمرات الزراعيّة الجماعية «الكيبوتز».

(٦) أن يكون نموذجاً لحركة الشباب وأن يرتبط بها (من خلال الناحال).

عُيِّن ايغال يادين رئيساً للأركان العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩، وقد كرّس جهده لوضع الأسس وتنفيذ السياسة الرامية الى تحويل المنظمات السرية الى جيش نظامي. واشتملت مهمته على شقين: الأول: إقامة جهاز قيادي واداري متكامل؛ والثاني نظام الدفاع القومي الشامل(٢٥). وقد تميّز نظام الدفاع القومي باحلال الجيش النظامي محل البالماح وبتنظيم القوات الاحتياطية على أساس اقليمي. وقد عبّر يادين عن شكل القوات الاحتياطية باعتبارها تضم كل القادرين على حمل السلاح بقوله: «إن كل مواطن هو جندي يُمنح إجازة قدرها أحد عشر شهراً في السنة، أما الشهر الثاني عشر فهو المخصص للتدريب»(٢٦). وقد اقتبست إسرائيل نظام التعبئة والاحتياط من سويسرا. كذلك وضع أساس اخضاع القوات المسلحة بفروعها الثلاثة (الجيش والطيران والبحرية) إلى قيادة عليا واحدة هي رئاسة الأركان العامة(٢٧)، وأن تشكل قيادة الجيش من العناصر الشابة المحترفة، وأن يكون معدل الترقي سريعاً حتى تتاح الفرصة لظهور المواهب الجديدة. وظهر خلال هذه المرحلة تنظيم الشباب الطلائعي المحارب (ناحال) الذي نص قانون الخدمة الدفاعية عليه بعبارات «لن يستطيع هذا الجيش ان يحافظ على الأمن القومي للدولة إلا إذا تميز بروح معنوية وقدرات فكرية عالية، وأن يعمل هذا الجيش على خلق روح الريادة القتالية في الشباب. ولتحقيق ذلك يفرض التدريب الزراعي داخل القوات المسلحة بغرض إنشاء مستعمرات الحدود التي من دونها لا يتحقق أمن الدولة»(٢٨).

---

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٢١١.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢١٢.

(٢٧) المصدر نفسه، و

Michael I. Handel, *Israel's Political-Military Doctrine*, Occasional Papers in International Affairs, no. 30 (Cambridge, Mass.: Harvard University, Center for International Affairs, 1973), pp. 12-15.

(٢٨) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، المصدر نفسه، ص ٢١٣.

ثالثاً: القوة المسلحة في الحرب عام ١٩٤٨

بحلول خريف عام ١٩٤٨، كان بمقدور أسلحة الخدمات في القوات الاسرائيلية ووحداتها تقديم الدعم الى عمليات هجومية واسعة النطاق في العمق. وكانت قوات المشاة المحملة على عربات نصف مجنزرة هي أساس القوات، واشتملت القوات على كتيبة دبابات واحدة تتألف من سريتين تتألف كل منها من ١٣ دبابة (عشر دبابات فرنسية الصنع من طراز فينتاج، ودبابتين بريطانيتين من طراز كرومويل، ودبابة أمريكية من طراز شيرمان). واشتملت المدفعية على أفواج فيها حوالى ٢٥٠ مدفعاً ميدانياً ومدفعية خفيفة، بينما ضم السلاح الجوي عدة اسراب مقاتلة قاذفة. وقدِّرت طائرات السلاح الجوي بحوالى ٢٠٥ طائرات من طراز «سبيتفاير» و«مسرشميت»، وقاذفات من طراز «ب - ١٧»، وطائرات نقل من طراز «دي سي ٣» و«س - ٤٦»[٢٩].

رابعاً: تطور القوات المسلحة من عام ١٩٤٨ إلى ١٩٥٦

اتجهت اسرائيل بعد توقيع اتفاقات الهدنة، إلى التسلل الى المناطق المجردة من السلاح في منطقة العوجة، على الحدود المصرية، والمطلة على الحدود السورية في أيار/مايو ١٩٥١، حيث واجهت أكبر فشل لها، ثم على قرية فلما الأردنية في كانون الثاني/يناير ١٩٥٣ حيث تمكّن عشرة رجال من العرب المسلحين بالبنادق من صد المهاجمين الإسرائيليين بنجاح عظيم، الأمر الذي دفع موشي ديان، الذي كان رئيساً للعمليات، إلى العمل على تشكيل قوة مقاتلة ذات مستوى عالٍ، فأنشئت وحدة كوماندوس سميت «الوحدة رقم ١٠١» بقيادة ارييل شارون[٣٠].

قدّم بن غوريون في ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٣ «برنامج السنوات الثلاث» الذي كان يهدف إلى تحويل القوات المسلحة الاسرائيلية إلى قوة ضاربة هجومية بغرض «تدعيم منظمة الدفاع القومي الاسرائيلي»، اشتمل على ثماني عشرة نقطة، كان أبرزها ما يلي[٣١]:

١ - تعزيز الوحدات المقاتلة، وتخفيف الأعباء الإدارية عنها، وتكليف المصالح المدنية في وزارة الدفاع مسؤولية الإمداد والأعمال المالية حتى تتفرغ الوحدات للأعمال القتالية البحتة.

٢ - إنشاء قوة هجومية ضاربة تعتمد على القوات الجوية والقوات المدرعة ووحدات الكوماندوس، مع العمل على توفير موارد لشراء الأسلحة والمعدات.

---

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٧٢، و Luttwak and Horwitz, *The Israeli Army*. pp. 53-62.

(٣٠) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، المصدر نفسه، ص ٢١٥.

(٣١) المصدر نفسه.

٣ ـ تشجيع هجرة الشباب من عمر ١٦ إلى ١٨ سنة، وتطوير كتائب الشباب «جدناع» لزيادة الموارد البشرية لجيش الدفاع الاسرائيلي، وتدريب الشباب قبل التجنيد.

٤ ـ استيعاب المهاجرين الجدد في القوات المسلحة، وغرس روح النعرة القومية فيهم.

٥ ـ تطوير نظام للتعبئة السريعة للقوات الاحتياطية، وتزويده بما يحتاج إليه من وسائل فنية.

٦ ـ تشجيع الاستيطان في المناطق الاستراتيجية القليلة السكان والتي يوجد فيها أقليات عربية.

٧ ـ الاهتمام بتطوير فروع الصناعة والاقتصاد ذات الأهمية الاستراتيجية واللازمة لدعم المجهود الحربي، وبخاصة الطيران المدني والأسطول التجاري والصناعات الكيميائية.

وقد عهد بن غوريون إلى موشي ديان، الذي عيّنه رئيساً للأركان في ٨ كانون الأول ديسمبر ١٩٥٣، بتنفيذ البرنامج، فشرع في تطوير القوات الجوية الاسرائيلية على أسس جديدة، واعتبر الحصول على المقاتلات النفاثة للقوات الجوية في عهده واحداً من أهم أعماله الناجحة، والتي عبّر عنها بن غوريون في أثناء مناقشة برنامج السنوات الثلاث بقوله: «إن سيطرتنا الجوية وحدها هي التي تضمن انتصارنا أكثر من أي عامل آخر»[٣٢]. وبدأ الاهتمام بالقوات المدرعة التي نادى قائدها الجديد حاييم لاسكوف بحشد الدبابات في تشكيلات مدرعة ذات مهام منفصلة بدلاً من استخدامها في معاونة المشاة فقط، وطالب بتوفير مدفعية ذاتية الحركة لمعاونة الدبابات، غير أن ديان كان قد عارض هذه الفكرة في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٥٦ قبل أن يوافق عليها وظهرت الوحدات المدرعة الاسرائيلية لأول مرة[٣٣]. إلا أن وحدات المشاة ظلت هي القوة الرئيسية للجيش الاسرائيلي حتى بداية الحرب. وباعادة تنظيم القوات الجوية أدخلت طائرات مقاتلة من طراز «سيتور» البريطانية و «موسكيتو» الايطالية، ثم «أوريغون» الفرنسية، وأخيراً «ميستير» الفرنسية في عام ١٩٥٦، فأصبح لدى اسرائيل ثلاثة أسراب من طراز أوريغون وسيتور وميستير قبل بدء الصراع في تلك السنة. وعلى الرغم من ذلك، فقد رفض كل من بن غوريون ودايان أن تأخذ القوات الجوية الاسرائيلية المبادأة بتوجيه ضربة جوية الى القواعد الجوية المصرية. واعتمد عليها فقط في دعم القوات البرية وضرب خطوط المواصلات، وتوفير الدفاع الجوي لميدان المعركة[٣٤].

وقد تطور الهيكل القيادي للقوات، بحيث أُدخل مستوى جديد أعلى من مستوى اللواء الذي كان يمثل حتى عام ١٩٥٦ أعلى مستوى بعد قيادة الجبهة. فأُدخلت مجموعة العمليات (أجواده) التي تتكون من لواءين فأكثر، وهو تشكيل مدمّر يشمل إطار عمل للقيادة

---

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٢١٩.

(٣٣) Luttwak and Horwitz, *The Israeli Army*, p. 126.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١١٩.

وليس له قوات عضوية، ويقود قوة عمل من الأسلحة المقاتلة والمدعمة وفقاً للمهمة. وكان هذا التنظيم قد استُخدم بشكل تجريبي(٣٥).

خامساً: تطور القوات الجوية

كان للدور الرئيسي الذي لعبه التفوق الجوي في العدوان الثلاثي على مصر، أثره في دفع اسرائيل الى بناء قواتها الجوية، ولذلك تركزت واردات اسرائيل على شراء طائرات «سوبر ستير» المقاتلة و«فوتور ـ ٢» القاذفة الخفيفة حتى عام ١٩٦٣، ثم اتجهت الى شراء طائرات «ميراج ـ ٣» من فرنسا، و«سكاي هوك» من أمريكا؛ بينما حصلت من ألمانيا الغربية على فائض طائرات الهليكوبتر الأمريكية الصنع وصواريخ «هوك» للدفاع الجوي من الولايات المتحدة الامريكية. وقد اهتمت اسرائيل بالقوات الجوية فعملت على تحقيق السيطرة الجوية وتوفير الدعم الجوي الكبير للقوات البرية(٣٦). وعبّر شيمون بيريز، وهو نائب وزير الدفاع عام ١٩٦٢، عن ذلك بقوله: «إن المبدأ الرئيسي الذي يشغل أذهاننا وتفكيرنا حول أمن إسرائيل هو تدعيم القوات الجوية، فإن الجانب الذي سيفاجىء خصمه من الجو سوف يفوز بتفوق حاسم يحدد مصير الحرب من البداية، إن المعركة الفاصلة ستتحقق بالطائرات في الجو وبالمدرعات على الأرض»(٣٧).

ومن الملاحظ أن عيزر وايزمان الذي عُيّن قائداً للقوات الجوية في عام ١٩٥٨، كان يرى: «أن اسرائيل بحاجة إلى سلاح ردع قوي، وأن الصواريخ ارض ارض، وإن كانت سلاحاً يوفر ردعاً معنوياً وقت السلم وأثناء التوتر، إلا أن تكاليفها باهظة لا تتحملها الدول الصغيرة، واسرائيل ليست بحاجة إلى سلاح طويل المدى فحسب، بل هي كذلك بحاجة الى سلاح قادر على حسم الحرب وتحقيق النصر، لذلك فإن القوات الجوية هي التي يمكنها تحقيق هذا الغرض، ولن تغيّر الصواريخ من قيمتها طالما بقيت هذه الصواريخ تقليدية غير مزودة برؤوس نووية»(٣٨).

واهتم وايزمان بالدفاع الجوي أيضاً وبخاصة في المرحلة الأولى للحرب في أثناء قيام القوات الجوية الاسرائيلية بمهمة فرض السيطرة الجوية، وحينما يكون عمق اسرائيل مكشوفاً للضربات الجوية العربية والذي يتطلب صواريخ دفاع جوي وأسلحة مضادة للطائرات واجراءات للدفاع السلبي إضافة الى الطائرات. وقد استبعد القاذفات من تنظيم القوات الجوية على اعتبار أن اسرائيل لا تستطيع الاحتفاظ بثلاثة أنواع من القوات الجوية في وقت واحد: مقاتلات، وقاذفات مقاتلة، وقاذفات. كما وضع وايزمان الخطط الجوية لتوجيه الضربات الى البلدان العربية، وصرّح في عام ١٩٦٣ بقوله: «في حالة الحرب مع العرب، فإن أفضل أساليب الدفاع هو تجنب العمليات فوق أرض اسرائيل، والعمل على تهديد دمشق واحتلال الضفة

---

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٧٦.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٧٠، و

Douglas J. Murray and Paul R. Viotti, *The Defence Policies of Nations*, p. 384.

(٣٧) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، المصدر نفسه، ص ٢٦٣.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٦٤.

الغربية والاندفاع نحو قناة السويس، فلو اكتفت اسرائيل بالدفاع عن تل أبيب فسيكون ذلك انتحاراً جماعياً، إذ ليس أمامها أي عمق استراتيجي بري، لذلك فإن العمق الاستراتيجي يجب أن يكون هو العمق القوي»(٣٩).

سادساً: القوات المدرعة والميكانيكية

طوّر حاييم لاسكوف اهتمام موشي دايان بالقوات المدرعة الذي ظهر قبيل العدوان الثلاثي، وفي ضوء برنامج الردع حددت الاستراتيجية الاسرائيلية شكل الحرب البرية المقبلة على أساس «الحرب الميكانيكية التي تعتمد على صدام مسلح بين قوات مدرعات كبيرة». وتعاقب على قيادة سلاح المدرعات ثلاثة قادة كان دور كل منهم متمماً للآخر: حاييم بارليف، دافيد اليعازر، واسرائيل طال. ونُقل العديد من الضباط ذوي المستوى الرفيع من المشاة إلى سلاح المدرعات، واشترت اسرائيل حوالى ٢٥٠ دبابة «سنتوريون» حديثة من بريطانيا وبعض الدبابات من طراز «باتون» من ألمانيا الغربية(٤٠). واهتم بارليف باعادة التنظيم ومشاكل الأفراد والتدريب، بينما اهتم اليعازر بأساليب استخدام المدرعات وحدد مهمة القوات المدرعة بالعمل على نقل الحرب إلى أرض العدو والوصول بها إلى نتائج حاسمة. وحدد دور المدرعات باختراق الدفاعات والقدرة على شق طريق الى العمق، ضمن فريق متجانس يضم وحدات ميكانيكية ووحدات مهندسي اقتحام ووحدات مظلات وقوات منقولة جواً. وبذلك أصبحت المعارك الحاسمة الأساسية هي المعارك النهارية، ولم تعد العمليات الليلية تحظى بالاهتمام الكبير السابق نفسه. وأخذ اسرائيل طال على عاتقه مهمة رفع الكفاءة القتالية المدرعة(٤١)، وقد اهتم حاييم لاسكوف اهتماماً خاصاً باختيار القادة اذ قال: «إن مهمة الضابط في الجيش أن يكون قائداً يقود جنوده إلى المعركة ويحقق النصر ويده في أيديهم... إن ما يميزه هو الكفاءة أولاً، وبالذات قدرته على اتخاذ القرارات الفورية دون اخطار سابق وبما يحقق الهدف»(٤٢).

سابعاً: تطوير القوات البحرية

إن اختيار عقيدة الحرب السريعة أدى الى أن تقوم القوات البحرية الاسرائيلية بدور ثانوي. إلا أن خبرة الجيش الاسرائيلي أدت إلى تغييرين مهمين: أولهما تخصيص مهام أكثر هجومية وتعرضية للقوات البحرية، فعلى حين اقتصرت مهامها في أثناء العدوان الثلاثي، على الدفاع عن السواحل وحماية خطوط المواصلات، اتجهت الخطط الاستراتيجية العامة الى القول بأن أفضل دفاع ساحلي يكون باغلاق وحصار القوات البحرية المصرية في الاسكندرية

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٢٦٥.
(٤٠) Luttwak and Horwitz, *The Israeli Army*, pp. 170, and 175-176.
(٤١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، المصدر نفسه، ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦.
(٤٢) المصدر نفسه، ص ٢٦٦.

وبـور سعيد. وقـد تحقق ذلك بـاستخـدام الغـوّاصـة الـوحيـدة التي كـانت متـاحـة في ميـاه الاسكندرية وانزال ضفادع بشريـة في ميناءي الاسكنـدرية وبـورسعيد، بهـدف شل القـوات البحرية وإجبارها على الدفاع. وقد أدى هذا الإتجاه تنظيمياً، الى تطوير وحدات كومـاندوس بحـرية، والى طلب اسرائيـل ثلاث غـواصات من بـريطانيـا. أما التغـير الثاني فكـان نتيجـة لوصول زوارق الصواريخ السوفياتية إلى مصر في بداية الستينات، إذ اكتشفت اسرائيـل فجأة أنـه ليس لديهـا ولا لدى أي دولـة غربيـة سفن مماثلة، ولـذلـك قـررت القـوات البحـريـة الإسرائيلية تطوير زوارق صواريـخ محلية، كـما حاولت القـوات البحريـة تطويـر قطع بحـرية قتالية متعـددة الأغراض غـير مكلفة نسبيـاً. إلا أن القوات البحـرية لم تستـطع أن تحقق هذا المطلب قبل بداية الحرب عام ١٩٦٧، أي أن هـذه الفترة كـان بالنسبـة الى القوات البحـرية الاسرائيلية فترة انتقالية(٤٣).

ثامناً: تطور القوة العسكرية الصهيونية بعد عام ١٩٦٧ وحتـى حـــرب رمضـان (تشريـن الأول/اكتوبــر)

كانت نتيجة الصراع المسلح الذي دار في عام ١٩٦٧ أن اقتنعت القيـادات الاسرائيلية بصحة توجهاتها السابقة فسارت في دعم هذه الاتجاهات. إلا أن هـذه التوجهـات نفسها قـد تعرضت للبحث والتحري نتيجـة لبعض المتغيرات، أهمهـا الأوضاع الجغـرافية الجـديدة ومـا وفـرته من عمق اسـتراتيجي، وحرب الاستـنـزاف التي شنتها القـوات المصرية ضـد الخـطوط الاسرائيلية في منطقة مياه السويس، وتطور الـدفاع الجـوي المصري وما فـرضه من قيـود على القوات الجوية الاسرائيلية. فقد أثار العمق الاستراتيجي الجديد تساؤلاً حول الحاجة الى نوع من الضربة الاستباقية أو ضربة الإجهـاض على غـرار ما حـدث عام ١٩٦٧، وقـد أدى هذا بشكل أو بآخر الى اقامة خط دفاعي شبه ثابت على طول قناة السويس، تقـوم بادارتـه قوات صغيرة ومحدودة، بينما يتجمع باقي الجيش للهجوم المضاد. أما بـالنسبة الى حـرب الاستنزاف فقد اضطرت اسرائيل إلى بناء شبكة لمكافحـة الأعمال الفـدائية في المنـاطق المحتلة من جهة، والى اتباع سياسة الردع بالقيام بأعمال انتقامية في عمق البلدان العـربية المجـاورة لمنع الأعـمال الفدائية من تأمين قواعد لها في تلك البلدان.

كان لتطور وسائل الدفاع الجوي المصري أثره في دفع اسرائيل إلى مزيد من الجهـود في مجال الحرب الالكترونية، وتحسين أنظمة الرادار عن طريق استخدام الحاسبات الآلية وتطويـر القدرة الاستطلاعية.

إضافة إلى مـا سبق، فقد شمـل تطور القـوة العسكريـة الصهيونيـة بعد عـام ١٩٦٧

---

(٤٣) Handel, *Israel's Political-Military Doctrine*, p. 44.

تطوراً مهماً في القوات البحرية إذ أصبحت تعتمد أساساً على زوارق الصواريخ، وتعاظم دور الصناعة العسكرية الإسرائيلية نتيجة لقرار فرنسا بفرض حظر أسلحة على اسرائيل، كما شمل التطور قوات المدفعية والمشاة الميكانيكية، وإن كان ذلك ضمن الانتقال إلى الخطة الدفاعية عن الخطوط الجديدة[٤٤].

كان لمجموع هذه العوامل أثره في تطور القوات. فقد أدرك بعض العرب أنه مولع في التركيز على دور الدبابات على حساب دور الوحدات الميكانيكية والمدفعية، وأدرك أن المعركة البرية المعاصرة هي معركة أسلحة مشتركة، واكتُشفت أهمية المدفعية ذاتية الحركة. وهكذا أدخلت تعديلات، بحيث تتمكن هذه العناصر من التكامل في نظام دفاعي يواجه الأعمال الفدائية، وحرب الاستنزاف، ومتطلبات الدفاع عن الخطوط الحربية، مع عدم اغفال التدريب على أعمال هجومية محدودة شملت اقتحام مواقع مائية. كما أن الاعتماد الإسرائيلي قد تحول بعد عام ١٩٦٨ على الولايات المتحدة الأمريكية في تزويدها بالدبابات «ام - ٦٠»، والعربات المدرعة «ام - ١١٣»، والهاوتزر الذاتي الحركة عيار ١٥٥ ملم طراز «ام ١٠٧»، والمدفع الذاتي الحركة عيار ١٧٥ ملم طراز «ام - ١٠٧». وأصبحت القوات الجوية الاسرائيلية تقوم بالدور الرئيسي بعد وقف اطلاق النار إذ كانت تقوم بمراقبة خطوط وقف إطلاق النار لمنع التسلل ومطاردة المتسللين، والردع بضرب الأهداف الاستراتيجية في عمق البلاد العربية، ونقل قوات الكوماندوس الى أهداف مختارة في العمق، وكذلك بأعمال النقل والامداد. وقد زادت قدرات القوات الجوية الاسرائيلية كمّاً وكيفاً بحصولها على الطائرات الأمريكية ذات المدى البعيد وبخاصة من طراز «فانتوم»، وبامدادها بمعدات الكترونية جديدة، وكذلك بحصولها على عديد من طائرات الهليكوبتر الأمريكية التي تستخدم في أعمال الاستطلاع «بي - ٢٠٥»، وطائرات النقل «سي - ١٣٠». ووفقاً لتقدير مركز الدراسات الاستراتيجية بلندن كان مدى السلاح الجوي الاسرائيلي عام ١٩٧٢ حوالى ٤٣٢ طائرة مقاتلة بالمقارنة بـ ٢٧٥ طائرة في حرب ١٩٦٧[٤٥].

تطورت القوات البحرية الاسرائيلية بعد عام ١٩٦٧ كامتداد لتطورها في الفترة السابقة. وقد اعتمدت في ذلك على سرقة زوارق صواريخ كانت فرنسا قد احتجزتها بعد الحرب وبعد قرار حظر تزويد اسرائيل بالسلاح، ثم ببناء صواريخ سعر المميزة بصواريخ «غابرييل» البحرية، وأخيراً بالعمل على تزويد اسرائيل بثلاث غواصات كان قد سبق طلبها من أحواض السفن. وقد بلغ عدد زوارق الصواريخ من طراز سعر التي جهزت برادارات ومعدات توجيه واستشعار الكترونية للصواريخ «غابرييل» اثني عشر صاروخاً.

---

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٥١ - ٦٢؛

Luttwak and Horwitz, *The Israeli Army*, pp. 297, 322-334, and 362-372, and Murray and Viotti, *The Defence Policies of Nations*, pp. 51-62.

(٤٥) Luttwak and Horwitz, Ibid., pp. 328-332.

وكثفت وزارة الدفاع جهودها في مجال البحوث والتطورات لتطوير أسلحة نووية. ويتفق المراقبون أنه بحلول عام ١٩٦٩ توصلت اسرائيل الى الخيار النووي سواء كانت هذه الأسلحة النووية مجمعة أو غير مجمعة. وتعتمد عملية التجميع على القرار السياسي، وليس على محددات تقانية(٤٦).

تعاظم دور الصناعة العسكرية الإسرائيلية في تحسين تسليح القوات سواء البرية أو الجوية أو البحرية، نتيجة لقرار فرنسا بفرض حظر أسلحة على اسرائيل. فعلى الرغم من مبدأ الاعتماد على الذات الذي اعتمدته اسرائيل، وبخاصة بعد العدوان الثلاثي، فإن تقدمها في مجال الصناعة الحربية كان محدوداً نتيجة لمحددات صغر الحجم، ولاعتراف اسرائيل باستخدام إنتاج كل أنواع الأسلحة والمعدات. ألا أن الحظر دفعها إلى الايمان بضرورة التضحية من أجل تقليل الإعتماد على الخارج، والالتزام بانتاج العديد من الأسلحة كلما أمكن، ولتخفيض التكلفة عمدت إسرائيل الى توسيع صادراتها من الأسلحة(٤٧).

عانت فروع جيش دفاع اسرائيل نقصاً في العنصر البشري نتيجة لحرب الاستنزاف، حتى بعد تطويل أمد فترة التجنيد الإلزامي، ودخل عدد من النساء الخدمة العسكرية، وزاد عدد مرات استدعاء الاحتياط خلال السنة الواحدة، وصار العنصر البشري أحد العوامل المحددة أو أحد محددات نمو القوات البرية. وحلّت الفتيات مكان الجنود للعمل كسائقين وفي الخدمات المعاونة، واستدعي إلى الخدمة من تجاوزوا سن الاحتياط بدلاً من تركهم للدفاع المدني أو الإقليمي(٤٨).

تاسعاً: تطور القوات الاسرائيلية بعد حرب عام ١٩٧٣

أعيد النظر في سياسة اسرائيل الدفاعية في ضوء نتائج الحرب عام ١٩٧٣. ويندر أن نجد مرجعاً يتحدث بالتفصيل عن تأثير الحرب أو تطور القوات في هذه الفترة. ويمكن بمتابعة الأرقام المنشورة عن القوات الاسرائيلية في فترة ما بعد الحرب، الخروج بأن حجم الانفاق الدفاعي الإسرائيلي زاد حتى عام ١٩٨٢، أكثر من ست مرات، ثم انخفض عام ١٩٨٦ إلى أكثر من ثلاث مرات عنه في عام ١٩٧٣. وزاد أفراد القوات المسلحة الى أكثر من الضعفين مع بقاء الجزء الأكبر من القوة (أكثر من ثلاثة أرباعها) من القوات الاحتياطية، وزاد عدد دبابات القتال إلى أكثر من الضعفين وزاد عدد عربات القتال المدرعة الى أكثر من ستة أمثال. وزاد عدد طائرات القتال الى أكثر من الضعفين. وزاد عدد قواذف صواريخ الدفاع الجوي بمقدار الخمس، بينما زاد عدد القطع البحرية بحوالى ٤٠ بالمائة(٤٩). ويمكن مما سبق استنتاج

---

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٣٣٣ ـ ٣٣٤.

(٤٧) Murray and Viotti, *The Defence Policies of Nations*, pp. 383-387.

(٤٨) Luttwak and Horwitz, Ibid., pp. 333-334.

(٤٩) Anthony H. Cordesman, *Jordanian Arms and the Middle East Balance* (Washington, D.C.: Middle East Institute, 1983), pp. 146-149.

أن اسرائيل قد خرجت بأن حجم قواتها غير كافٍ، وبخاصة قواتها العاملة وقواة المشاة والمدفعية. واذا كانت اسرائيل قد عادت إلى خفض انفاقها الدفاعي نسبياً، فقد كان ذلك لأسباب اقتصادية وليست عسكرية. وتعكس الأرقام أيضاً أن القوات الجوية الاسرائيلية ظلت تلعب الدور الأساسي في القوة العسكرية الصهيونية.

ويلاحظ أن الهيكل التنظيمي لمجموعة العمليات «الأجوداه» صار أكثر ثباتاً وأقرب الى الفرقة المدرعة. والأغلب أن ذلك يرجع الى الضعف الناتج من عدم التوافق أو الانسجام بين وحدات مختلفة وبينها وبين قيادتها في المجموعة. وعملت في السنين الأولى بعد الحرب على زيادة فترة استدعاء الاحتياطي، إلا أنها اضطرت بعد ذلك ولأسباب اقتصادية الى تخفيضها مرة أخرى. وزاد حجم القوات الميكانيكية من المشاة، ووحدات المدفعية ذاتية الحركة التي ظهر قصورها في أثناء الحرب عام ١٩٧٣.

اهتمت اسرائيل بتطوير القوات الجوية، سواء بالحصول على أحدث الطائرات القتالية أو على انتاجها، فحصلت على طائرات «ف ـ ١٥» للسيطرة الجوية وطائرات «ف ـ ١٦» القاذفة المقاتلة الأمريكية، والطائرات «كفير» من الانتاج الإسرائيلي. وعملت على بناء طائرة مقاتلة تلعب الدورين هي الطائرة «لافي» التي اضطرت إلى الغائها لأسباب اقتصادية مرة أخرى. ومن جهة أخرى سعت اسرائيل إلى زيادة فاعليتها باجراء ابحاث مشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية للتغلب على صواريخ الدفاع الجوي السوفياتية الصنع، وقامت بشراء طائرات القيادة والانذار (E2C) «هوك آي» وطائرات الامداد بالوقود في الجو «K-C135»(٥٠). وقد كان ذلك تمهيداً لمد مدى عمل القوات الجوية الاسرائيلية في المنطقة ليغطي الجزء الأكبر من الإقليم العربي.

وقد تمكنت خلال غزوها لبنان عام ١٩٨٢ من تدمير مواقع صواريخ الدفاع الجوي السورية فيه، إلا أن نتيجة المعركة وفرتها مزايا معينة لاسرائيل قد لا تتوافر لها لو دام صراع مسلح شامل بينها وبين العرب على أكثر من جبهة. فقد عثرت القوات الجوية الإسرائيلية عام ١٩٨٢ على معلومات استطلاع دقيقة، وتنوع واسع في الذخيرة، وأساليب هجومية متعددة، وأنظمة حرب الكترونية ثابتة وطائرة. ويرى المحللون الإسرائيليون أن قدرة اسرائيل على تحقيق تفوّق جوي على البلدان المجاورة سيكون على حساب قدرة القوات الجوية الإسرائيلية على دعم المعركة البرية الهجومية، وأن المدرعات الصاروخية العربية ستؤثر في عمليات القصف الأمر الذي سيؤثر كثيراً في الصراع والتوازن الجوي(٥١).

وقد حسّنت القوات البرية من قوتها بشكل ملموس في أكثر من اتجاه. ولا شك في أن

---

(٥٠) انظر: International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance, 1987-1988* (London: IISS, 1988), p. 102.

(٥١) جامعة تل أبيب، مركز الدراسات الاستراتيجية، **التوازن العسكري في الشرق الأوسط**، ترجمة نبيه الجزائري (عمان: دار الجليل، ١٩٨٤)، ص ٤٢١.

القوات المدرعة ما زالت تحتفظ بدورها القائد. وبدأت تعتمد على الدبابة الاسرائيلية الصنع «ميركافاه» (١) و(٢) المجهزة بنظم إدارة ميدان متقنة وخفة الحركة ووقاية أفضل. كما أدخلت تحسينات على بعض الدبابات الأخرى مثل «سنتوريون» البريطانية و«م. ٦ ـ أ ـ ١» الأمريكية بنظم إدارة ميدان متقدمة. وقد رجع بليزر نظام اطفاء نيران آلي كما سلّح كل أسطول الدبابات بالذخيرة المعدلة الخارقة للدروع من طراز حبيس (سهم)، الإسرائيلية الصنع[٥٢].

مرت الأسلحة المضادة للدبابات بثورة مصغرة بعد حرب رمضان، وكانت تعتبر قبلها ثانوية في ترسانة جيش الدفاع الاسرائيلي، الا أنها أصبحت عنصراً محورياً. وبينما يستمر جيش الدفاع الاسرائيلي في الاعتماد على مقذوفات تاو (Tow) الأمريكية، تقوم الصناعات العسكرية الاسرائيلية بانتاج مقذوفات متقدمة مضادة للدبابات خاصة بها، ومنها الصاروخ مایاتس الذي يعتبر متقدماً كثيراً على الصاروخ تاو في المدى (٤٥ كلم)، وفي قدرته على اختراق الدروع (٨٠ سم في ألواح الصلب) والقدرة على ايجاد المرمى بالليزر والقدرة على العمل الليلي[٥٣].

سجلت المدفعية الإسرائيلية تقدماً ملموساً ولا سيما في مجال نظم إدارة الميدان والذخيرة. فقد زوّدت بطاريات المدفعية بنظم إدارة ميدان متقدمة تعمل بالحاسب الالكتروني مصنوعة في اسرائيل، الأمر الذي يسهّل انتاج نيران أكثر سرعة وثقة. وقد انتجت قنابل عنقودية وذاتية التوجيه. أما المشاة وقوات المظلات، فقد تطورت بدرجة أقلّ، ولكن بثبات. وأهم المعدات الخاصة بها هي معدات الرؤية الليلية والطائرات الموجهة التي تُستخدم أساساً في جمع المعلومات[٥٤].

شهد برنامج تطور القوات البحرية الإسرائيلية تطويراً كمياً ونوعياً، إذ انه يشتمل على بناء ثلاث غواصات وأربع أو خمس فرقاطات صاروخية (هناك شائعات عن بناء ست فرقاطات نووية)، إلا أن هناك مصاعب مالية ومصاعب التعقيدات المكتبية. وعموماً، فإن من المتوقع أن تكون الأولوية لبناء الغواصات، الأمر الذي يعكس البناء الهجومي للبحرية الاسرائيلية كما يجري تطوير نوعي عن طريق نشر طائرات الهليكوبتر دولفين (HH-65) التي تنمي من قدراتها على مكافحة الغواصات، واختبار الصاروخ «باراك ـ ١ اس. سي»، والتوسع في وسائل الحرب الالكترونية على السطح، واطالة أعمار الغواصات الثلاث من طراز جال، وتنمية قدرات نظم أسلحتها[٥٥].

---

(٥٢) Lovan Eytan, *The Middle East Military Balance, 1986* (Jerusalem: Jeffec Center for Strategic Studies,' 1987), p. 138.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ١٣٨ ـ ١٣٩.

(٥٤) المصدر نفسه.

(٥٥) النشرة الاستراتيجية، السنة ٥، العدد ٣ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤)، ص ٢٣.

إضافة الى ما سبق فإنه من الواضح أن تسعى اسرائيل الى تطوير قوة الردع لديها، سواء كانت قواتها النووية، بزيادة الأسلحة النووية، أو بتطوير وسائل ايصالها. واذا كانت اسرائيل قد امتلكت عدداً محدوداً من الأسلحة النووية عام ١٩٧٣، فإن اعترافات الصحافي فانونو عام ١٩٨٦، تشير إلى أن لدى اسرائيل أكثر من مائة سلاح نووي مختلف القوة، كما تشير تقارير وكالة الاستخبارات الامريكية الى تطوير اسرائيل للصاروخ «أريكا - ٢» الذي يزيد مداه على ٨٠٠ كلم والذي يحتمل أن يصل مداه الى حوالى ١٤٠٠ كلم(٥٦)، كما تدّرب طياريها على اسقاط القنابل النووية من القاذفات المقاتلة «ف - ١٦».

ولا تكتفي اسرائيل بقوة الردع، بل تسعى الى تحقيق الاخبار عن طريق محاولة تطوير نظام دفاعي مضاد للصواريخ بمساهمتها في مشروع حرب النجوم الأمريكي. وتشمل الأبحاث، فضلاً عن ذلك، أبحاثاً في بناء قمر صناعي صغير، ومدافع كهرومغنطيسية، وحواسب، وهندسة ميدانية وغيرها.

وفي حين تأثرت القوة العسكرية الصهيونية بقيام الحرب العراقية - الايرانية، وبتوقيع معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية بشكل ايجابي، إلا أنها تأثرت سلبياً بعدة عوامل أخرى مثل حرب لبنان والقيود المالية(٥٧)، وفشل المشروع الصهيوني، والانتفاضة الفلسطينية. فإذا كان العاملان الأولان يمنحان إسرائيل مهلة من الوقت، فإن العوامل الأخرى تؤثر سلباً، حاضراً ومستقبلاً. فحرب لبنان أدت إلى اهتزاز العقيدة الإسرائيلية والروح المعنوية، وأثبتت فشل جميع الأساليب التي استخدمتها اسرائيل سابقاً، فالتفوق الجوي والمدرعات الاسرائيلية لم تستطع أن تحقق الأمن الاسرائيلي في لبنان، والمعارك البرية مع القوات السورية كانت مرتفعة التكلفة البشرية.

وقد أثّرت القيود المترتبة في القوات المسلحة بأن أزاحت جانباً عشرات من الطائرات الجيدة نتيجة لنقص اعتمادات التشغيل، كما أدت الى تخفيض نسبي في قوة جيش الدفاع الاسرائيلي العامل، سواء من حيث الوحدات أو استكمالها بالأفراد. ويقول وزير الدفاع رابين: «لقد خفضنا حجم جيش الدفاع الاسرائيلي. لقد حللنا وحدات، ووضعنا بعض مئات من الدبابات في المخازن، والغي حوالى ٦٠٠٠ - ٧٠٠٠ وظيفة في الجيش العامل». وقد أدى الاستغناء عن بعض الأفراد الى مشكلة مزدوجة في الأفراد: الأولى قصور في القوة البشرية الفنية نتيجة للتخفيضات العامة، والثانية عجز معينّ عن منع خروج أفراد إضافيين من الذين تركوا لارادتهم الحركة حتى لا يستغنى عنهم، وبصفة خاصة أولئك المرتبطين بمهمة فنية يسهل امتصاصها في القطاع المدني. كما أثرت الاعتمادات المالية في التدريب بتخفيض ساعات

---

(٥٦) *International Defence Review,* vol. 20, no. 1 (1987), p. 857.

(٥٧) Zew Shiff, «Israel's Defence in a Changing World,» *Defence and Foreign Affairs* (January 1987), pp. 8-14.

التـدريب وبخاصـة تشكيلات الاحتيـاطي وإن كان قـد عمل عـلى معالجتـه عن طريق دورة تدريب على مدى ثلاث سنوات. وكذلك تأثرت احتياطـات القوات المسلحـة من التخفيضات كـما أوقفت المشروعـات الجـديـدة، ووضعت قيـود عـلى الانشـاءات، وخفضت معـدلات صيانة نظم الأسلحة ومعـدات الطوارىء بـزيادة الفـواصل بـين درجات الصيـانة الـروتينية. وكـذلك تـأثرت بـرامج تـطوير نـظم الأسلحة، وتحـولت مشتريـات الأسلحة الى الشراء من الولايات المتحدة الامريكية أكثر من الصناعات الحربية المحلية، الأمر الـذي أثّر في العـمالة في هـذه الصنـاعـة، إذ اضـطرت الى الاستغنـاء عن آلاف من العـمال المهـرة واغـلاق خـطوط انتاج[٥٨].

تتأثر القوة العسكرية الصهيونية بشدة بما يمكن اعتباره فشـل المشروع الصهيوني وثـورة الشعب الفلسطيني، إذ إنها تضع العسكرية الصهيـونية وجهـاً لوجـه أمام المستقبـل. وتتحول اسرائيل تدريجياً إلى دولة غير يهودية، وتضطر القوات المسلحة الإسرائيلية إلى الانكماش بـدلاً من النمو. والثورة الفلسطينية تجعل الفجوة التقانية ضعيفـة التأثـير بحيث لا تصلح الأسلحة المتقدمة بدءاً من الدبابات والطائرات وانتهاء ببرنامج حرب النجوم لمواجهة الخـطر الداخـلي الناجم عن الثورة الفلسطينية. وتضطر القوات الإسرائيلية للاحتفاظ بجزء كبـير منها لمـواجهة الثورة الداخلية إلى جانب التهديد الخارجي المحتمل، ذلـك التهديـد الذي لم تفلح اتفـاقات كامب ديفيد، ولا معـاهدة السـلام بين اسرائيـل ومصر، في إزالته حتى من اتجـاه مصر. وما زالت القـوات الاسـرائيلية تتحسب ليـوم تعود فيـه القوة العسكـرية المصريـة كعامـل مؤثر في الصراع المسلح بين العرب واسرائيل.

عاشراً: تطور القوة العسكرية الصهيونية وارتباطه بمخطط لعبة المدى

يمكن بسهولة، من عرض مراحل تطور القوة العسكرية الصهيونية وخطواتهـا، الخروج بأن هذا التطور لم يكن وفقاً لخـطة موضـوعة في مـرحلة سابقـة لقيام الكيـان الصهيوني، ولا لخطة وضعت في مرحلة انشاء الدولة أو بعدها بقليل. وان صورة القوات المسلحة الإسرائيلية سـواء في عـام ١٩٦٧ أو في أي لحـظة بعـدهـا لم تكن قـريبـة من أي تصـور لجيش الـدفـاع الاسرائيلي الذي بدأ بن غوريون في انشائه بعد نهايـة الحرب العـالمية الثـانية مبـاشرة، أو أي منظمة عسكرية صهيونية سابقة من هـاشومـير، إلى الهاغـاناه، الى أرغـون، إلى شترن، الى البالماح، أو حيـس، أو حيم أو غيرها. وهكذا فإن تـطور القوة العسكـرية الصهيـونية ليس مرتبطاً بخطة طويلة المدى، أو نظرة مستقبلية بعيدة، بقدر ما هو مرتبط بالتكيّف مع الظروف الخارجية والداخلية المؤثرة في تكوين هذه القوة، تدفع مرات نحو النمو ومرة نحو الانكماش.

---

(٥٨) النشرة الاستراتيجية، السنة ٥، العدد ٣ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤)، ص ١١ - ١٣، و

Eytan, *The Middle East Military Balance, 1986*, pp. 136-138.

وإن كان هذا هو الطبيعي، فوضع خطة تفصيلية محكمة على مدى زمن طويل في اطار حجم المعلومات التي يمكن استنتاجها عن المستقبل، يعتبر عملاً غير عملي ولا منطقي واضاعة للوقت والجهد. وهو في النهاية أمر لا يمكن الالتزام به في مواجهة تغيرات النظام العالمي، والموازين الاقليمية، والحماسة اليهودية للمشروع الصهيوني.

إلا أن هذا لا يعني انعدام عوامل الثبات في نمو القوة العسكرية الصهيونية، وإن كان هذا الثبات لا يرتبط بالخطة قدر ما يرتبط بالمبادىء. فهناك مبادىء يمكن ملاحظة استمرارها مع تطور القوة العسكرية الصهيونية، وقد يتطور تنفيذ المبدأ مع ثبات المبدأ نفسه. وأهم هذه المبادىء هو الاحتفاظ بقوات عاملة صغيرة، مع الاعتماد على قوات احتياطية وشبه عاملة كبيرة، بحيث تتسع هذه القوات غير العاملة لتستوعب كل الشعب. إن هذا هو الحل الصهيوني للموازنة بين جيش محترف وجيش شعبي. والمبدأ الثاني هو الاعتماد على نظام المستعمرات والنقاط الحصينة الدفاعية، وهو أيضاً الحل الإسرائيلي للموازنة بين مطالب الدفاع عن الأرض والقوة الضاربة الهجومية. فرغم أن اسرائيل تعتمد مبدأ أن الهجوم هو خير وسيلة للدفاع، فهي لا تستطيع أن تتحمل خسارة دفاعية واحدة، ولذا ظهر نظام المستعمرات كحل لهذه المعضلة. والمبدأ الثالث هو الاعتماد على قوة هجومية ضاربة تعتمد على القوات الجوية والقوات المدرعة والقوات الخاصة، والمبدأ الرابع هو تحقيق الأمن عن طريق الحصول على الأمن المطلق بتوفير السلاح النووي. والمبدأ الخامس هو تنمية الصناعات العسكرية الاسرائيلية.

وقد ارتبط نمو القوة العسكرية الصهيونية عبر تاريخه بأسماء بعض القادة الاسرائيليين سواء كان ذلك على المستوى العام للقوة العسكرية أو في بعض فروع القوات المسلحة. ولا شك في أن بن غوريون يعتبر مؤسس القوة العسكرية الصهيونية والمحدد للمبادىء السابق ذكرها، ويليه ايغال يادين كرئيس للأركان، ثم موشي دايان، وحاييم لاسكوف. ولا شك في أن القوة العسكرية الصهيونية ترتبط باسم موشي دايان بدرجة قريبة جداً من ارتباطها ببن غوريون. أما في الأسلحة فقد ارتبط تطور القوات الجوية الاسرائيلية باسمي دان تلكوفسكي، وعيزر وايزمان. وارتبط تطور القوات المدرعة بأسماء حاييم لاسكوف وحاييم بارليف ودايفد ألعازر، واسرائيل طال، بينما ارتبط تطور القوات الخاصة أساساً باسمي جابوتنسكي وآرييل شارون. وأما البحوث العلمية، ولا سيما ما يتعلق منها بالبحوث النووية، فقد ارتبطت باسم شيمون بيريز.

سيظل تطور القوة العسكرية الصهيونية نتيجة للجدل الدائم بين الجيش الصغير المحترف والجيش الشعبي الكبير، وبين المخاطرة الهجومية والدفاع عن الكيان، وبين الاعتماد على الذات والتعلق بأطراف قوة عظمى، وبين مواجهة الأخطار الخارجية وقمع الأخطار الداخلية من شعب الأرض المحتلة. ألا أن القوة العسكرية الصهيونية ستظل دائماً صغيرة الحجم بشرياً، وستظل تعتمد على التفوق الجوي والسيطرة الجوية، وتحتفظ بقوة نووية تسعى إلى أن تكون منفردة، وسيظل لها دور في الحفاظ على الأمن الداخلي، وستظل مرتبطة بقوة

عظمى، وستسعى إلى التقدم المستمر في مجال الصناعة العسكرية. إن هذه الاتجاهات لا تتجه اليها اسرائيل اختيارياً بل مضطرة، فليس أمامها إلا أن تفعل ذلك، إلا أن ذلك قد يطيل من عمر الكيان الصهيوني قليلاً، ولكنه لن يستطيع أن يستمر إلى النهاية نتيجة لتدفق النمو الديمغرافي في مقابل النمو العربي، ولانطفاء بريق المشروع الصهيوني، والفشل في إقامة مجتمع متكامل، والى التضاؤل المستمر للفجوة الحضارية والعلمية بين شعوب البلدان العربية المجاورة والشعب العربي في فلسطين والمستوطنين الاسرائيليين.

هل يمكن الاستفادة مما سبق في تطور القوات المسلحة الأخرى وخصوصاً العربية؟ لا شك في أنه يمكن الاستفادة منها. وأهم ما يمكن الاستفادة منه هو اعتناق الفكر الهجومي والمخاطرة المحسوبة واطلاق حرية المبادأة للقادة، بما يتطلبه ذلك من توفير خفة الحركة وقوة النيران، كما يمكن الاستفادة منه في مجال تطور الصناعة العسكرية. فلا شك في أن اجراء البحوث والتطوير المستمر للأسلحة والعلوم العسكرية كان مفيداً لاسرائيل، ويمكن أن يكون مفيداً للبلدان العربية، ويمكن تطوير نظام للدفاع في مناطق الحدود يعتمد على وحدات شبه عسكرية تقوم بواجبات دفاعية إلى جانب الإنتاج. إلا أن هذا يرتبط بإمكان اعتماد هذا النظام على إقامة مجتمع شبه عسكري مشابه لنظام الكيبوتز، وهو أمر يصعب تصوره في المجتمع العربي في سيناء، ولكنه محتمل في لبنان وسوريا والأردن. ولا نرى في نظام التخطيط الإسرائيلي شيئاً خاصاً يمكن اقتباسه، فقد ارتبط التخطيط بقادة معينين كان لهم فكرهم وظروف واجهتهم، وهو إلى حد كبير النظام نفسه السائد في أغلب بلدان العالم، بل إن هناك نظماً للتخطيط سواء في المعسكر الشرقي أو الغربي أكثر إحكاماً يمكن الأخذ بها. وإن أهمية نظام التخطيط الإسرائيلي كانت مرتبطة بنظام تصعيد قادة أكفاء إلى مواقع المسؤولية، وهو الأمر الذي تفتقر اليه البلدان العربية كثيراً.

تعقيب

الهيثم الأيوبي (*)

بعد ٤٠ عاماً من نكبة عام ١٩٤٨، لا يزال الواقع العسكري القائم في المنطقة العربية، مشابهاً لواقع عام ١٩٤٨، في جوهره وخطوطه العريضة، وإن اختلف عنه من حيث الشكل. ويأخذ هذا التشابه طابعه الأكثر وضوحاً، في ظاهرة عجز القدرات العسكرية العربية عن مواجهة الغزوة الصهيونية وتحجيمها والحد من عدوانيتها تمهيداً لتصفيتها بهجمات مضادة استراتيجية.

لقد ظهر هذا العجز مع بداية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ولا يزال مخيماً بظله على ماجريات الصراع حتى اليوم. واذا كان العجز في عام ١٩٤٨ قد أسفر عن سيطرة الاسرائيليين على ٨٠ بالمائة من أراضي فلسطين، فإن وجود العجز في أيامنا هذه، يمنح اسرائيل حرية عمل استراتيجية واسعة، تسمح لها بمتابعة احتلال فلسطين كلها، والجولان، وجزءاً من جنوب لبنان، والتمسك بمخططاتها العدوانية التوسعية، والتعامل مع الأمة العربية بمنطق القوة، والتصرف ازاء مسائل الحرب والسلام وكأنها الارادة المحلية الوحيدة القادرة على رسم مستقبل المنطقة.

وكان في الإمكان فهم هذا العجز وتبريره واعتباره قدراً محتوماً، لو كانت الآلة العسكرية الاسرائيلية أقوى من الجيوش العربية، وكانت الأمة العربية محرومة من مستلزمات بناء القوة. ولكن الحقيقة كانت ولا تزال مغايرة لذلك، سواء في مضمار القوة المتوافرة، أو في مضمار مستلزمات بناء القوة.

ففي العام ١٩٤٨ كانت الجيوش العربية في مصر والعراق والأردن وسوريا ولبنان أكبر بكثير من القوات الإسرائيلية النظامية. وعلى الرغم من ثغرات الجيوش العربية آنذاك، وعلى

(*) ضابط سابق في الجيش العربي السوري، وكاتب في الشؤون العسكرية.

الـرغم من كل مـا قيل فيهـا بعد الحـرب لتبريـر الهزيمـة، فإن أوضـاعها التنـظيمية والقيـادية والتسليحية كانت أفضل بكثير من قوات الهاغاناه والبالماح، التي تحولت الى جيش نظامي مـع اعلان الدولة العبرية، ولا سيما جيوش مصر والعراق والأردن، مؤهلة ونظامية (بالمعنى الشرق أوسـطي)، وتتمتع بميـزة الاحتراف، وتمتلك ـ عـلى ضعفهـا النسبي ـ تشكيـلات من المشـاة والدروع والمدفعية، تدعمهـا أسلحة جـوية مؤهلة منـذ عدة سنـوات. في حين لم تكن ألـوية الهاغاناه والبالماح مستكملة لشروط القوة العسكرية النظامية، ولم يكن فيهـا سوى عـدد محدود من المدافع والدبابات والسيارات المصفحة، ولم يكن يدعمها سوى سلاح جوي صغـير ومعدّ على عجل.

وكما كان إلى جانب القوات الاسرائيلية النظامية قوات غـير نظاميـة (شتـرن، ارغـون، حرس الحدود، منظمات الشبيبة)، فقد كان إلى جانب الجيوش العربية النـظامية قـوات جيش الجهـاد المقدس وجيش الانقـاذ والمجـاهـدون المحليـون والفـدائيـون المصريـون. وكـما كـان الاسرائيليون يستمدون القوة المعنوية من الأساطير والاندفاع لبناء الهيكـل الثالث والعـودة الى أرض الميعاد بعد طول تشرّد، فإن الجنود والمجاهدين العرب كـانوا يستمـدون قوتهم المعنـوية من قـداسة الجهـاد دفاعـاً عن أرض العرب والاسـلام، والاحساس الضمني بـالتفـوق عـلى العدو، والايمان بعدالة الصراع الذي يخوضون.

ولم تكن مسـألة التفـوق التقاني الاسرائيـلي قد ظهـرت بعد. صحيـح أن الاسرائيليين كانوا يمتلكون صناعة حربية أقاموا أسسها في ظل الانتداب الـبريطاني، ولكنهـا كانت صنـاعة بـدائية، تسدّ النقـص في بعض أنواع الأسلحـة والذخـائر، دون أن تتمكن من معـادلـة مـا تمتلكه الجيوش العربية النـظامية من تفـوّق نوعي، في مجـالات الصيانـة والاتصالات والنقـل والقوة النارية وسلاحي الطيران والدروع.

لقد كان مجمل الوضـع العسكري آنئـذ مائـلاً لمصلحة الجـانب العربي، أو غـير مائـل لمصلحـة الجانب الاسـرائيـلي على الأقـل، وبحسب أسوأ التقـديـرات. ولكن هـذا الـوضـع لم يتجسّد في ميادين القتال. وكانت النتيجـة انقلاب مـوازين القوى لمصلحـة الدولـة العبريـة، ووقوع نكبة عام ١٩٤٨.

وحتى لا نضع العربة أمام الحصان، لا بد لنا من التأكيـد بأن الخلل العسكـري الذي أسفـر عن انقلاب مـوازين القوى، لم يكن سـوى نتيجة طبيعيـة لسلبيات الـواقـع السيـاسي العربي الذي كان قائماً آنذاك. وفي مقدمتها تبعية البلدان العربيـة، المستقلة، للدول الغربيـة سياسياً واقتصادياً وتسليحياً.

انـطلاقاً من هـذه السلبية، قـررت البلدان العربيـة في البدايـة، عدم زج جيـوشها في الصراع عند انسحاب البريطانيين من فلسطين في ١٥ أيار/مايـو ١٩٤٨. كما قـررت تقليص الـدعم المقدم الى المجـاهدين الفلسـطينيين وجيش الانقـاذ خوفـاً من إثارة نقمـة لندن، التي كانت تعتبر نشاطات القوات العربية شبه النظامية في فلسطين موجهة ضد سلطات الانتـداب البريطاني.

وأمام تزايد العمليات العسكرية الصهيونية ضد المدن والقرى العربية، واتساع المناطق التي تسيطر عليها العصابات المسلحة اليهودية في ظل الانتداب، وتصاعد الضغوط الشعبية العربية الدافعة في اتجاه التدخل لنصرة الشعب الفلسطيني، قررت البلدان العربية القيام بمبادرة ردعية، تتمثل في حشد قواتها على الحدود، والتهديد بالتدخل بعد انسحاب البريطانيين. وكان الاعتقاد السائد في العواصم العربية آنذاك، هو أن هذه المبادرة كافية لردع العصابات المسلحة اليهودية، ومنعها من القيام بعمليات عسكرية توسعية تتجاوز حدود المنطقة اليهودية (بحسب قرار التقسيم عام ١٩٤٧)، وإجبارها على البقاء وراء تلك الحدود حتى بعد الانتداب. على الرغم من تفوّقها العسكري الملحوظ على القوات العربية شبه النظامية.

وسواء جاء هذا الاعتقاد نتيجة لتقرير غير صحيح لحقيقة القوة اليهودية، أم كان انعكاساً لثقة البلدان العربية بوعود البريطانيين، وإيمانها الساذج بقدرة الأمم المتحدة على فرض الالتزام بقراراتها بما في ذلك قرار التقسيم، فإن تسلسل الأحداث أثبت عدم كفاية التحشد على الحدود لتحقيق الردع. وفُرض على البلدان العربية تحديد يوم ١٥ أيار/مايو، موعداً لدخول جيوشها الى فلسطين.

ولكن المشاركة العربية الرسمية في القتال بقيت محكومة بعامل التبعية للدول الغربية، وخاضعة لتحديدات العمل التي تفرضها مصالح تلك الدول، حتى لا يؤدي تجاوز سقف التحديدات الى انقطاع امدادات السلاح والذخائر والمساعدات الاقتصادية القادمة من الغرب. ولهذا أحجمت البلدان العربية عن زج جيوشها كافة في الصراع، واكتفت بارسال قوات قوامها تسعة ألوية (ثلاثة أردنية، لواءان عراقيان، لواءان مصريان، لواء سوري، لواء لبناني)، لمواجهة تسعة ألوية نظامية اسرائيلية (ثلاثة بالماح وستة هاغاناه).

ولكي لا يتعارض تدخّل الجيوش العربية النظامية في الصراع مع ارادة الدول الكبرى، قامت البلدان العربية بضبط عملياتها العسكرية ضمن إطار قرار التقسيم الذي حظي بموافقة العواصم الغربية، المالكة لمفاتيح الاقتصاد والتسليح العربيين. وباستثناء الجيش السوري، الذي هاجم أهدافاً تقع في حدود الدولة اليهودية (بحسب قرار التقسيم)، فإن الجيوش العربية الأقوى آنذاك (المصري والأردني والعراقي)، حصرت عملياتها في حدود الدولة العربية (بحسب قرار التقسيم)، ولم تحاول تجاوز تلك الحدود، على الرغم من قدرتها المادية على ذلك قبل الهدنة الأولى، على الأقل، الأمر الذي أدى الى حرمانها من المبادرة، وجعل تحركاتها تتم على محاور متوقعة ولا تتمتع بأي قسط من المباغتة.

وفي المراحل اللاحقة من القتال، دفعت البلدان العربية الى مسارح العمليات قوات إضافية. ولكن ذلك الدفع تم بشكل متزامن مع تزايد عدد الألوية الاسرائيلية النظامية. ولم يكن بالتالي خطراً على اسرائيل أو متعارضاً مع ارادة الراغبين في بقائها.

وكان عدم الاحساس بجدية الخطر الاسرائيلي، والاعتقاد بأن أهداف اليهود لا تتعدى

بناء الدولة على الجزء المحدد لهم بقرار التقسيم، من السلبيات الأساسية في الواقع العربي. وبسبب هذه السلبية دخلت البلدان العربية الحرب دون تعبئة كاملة، وتعاملت مع الحرب كصراع يدور خارج أراضيها، ويقوم بحمل أعبائه جزء من قواتها المسلحة، ولا يستوجب انتقال المجتمعات العربية من الحالة العادية الى حالة الحرب الشاملة.

ولم تحظَ التعبئة العربية الشعبية بالاهتمام الكافي، وكانت القوات شبه النظامية التي أفرزتها رمزية ولا تمثل سوى نسبة مئوية لا تذكر من عدد الشبان العرب الراغبين في التطوع للقتال في فلسطين. وحتى الشعب الفلسطيني الذي كان يعيش أوضاعاً تؤهله للتجاوب مع التعبئة، فإن إحجام الحكومات العربية عن دعمه بالأسلحة، وتعاملها مع تنظيماته المسلحة وقياداته السياسية والعسكرية بكثير من الحذر، خفّض تعبئته الى ما دون الحد الممكن.

وفي المقابل، نجحت القيادة الاسرائيلية في اضفاء طابع مصيري على الحرب، وأوجدت علاقة وثيقة بين القاعدة والقمة، وعززت احساس كل اسرائيلي بالترابط بين مستقبله ومستقبل الدولة الوليدة، الأمر الذي ساعد اسرائيل على التحول الى معسكر اسبارطي، وجعل في مقدورها تعبئة ٦٠ ألف مقاتل نظامي وشبه نظامي، مع أن عدد اليهود في فلسطين آنئذ لم يكن يزيد على ٧٠٠ ألف نسمة.

وكانت التجزئة، وسياسة المحاور، والشكوك المتبادلة بين البلدان العربية، السلبية الثالثة في الواقع السياسي العربي. وبسبب هذه السلبية، بقيت الجيوش العربية دون قيادة فعلية تؤمن تنسيق عمل الجبهات. علماً بأن هذه القيادة شكّلت قبل بدء الحرب، ومارست مهامها في الأيام الأولى من القتال، ثم تلاشى تأثيرها القيادي الجماعي مع تعاقب الأحداث، بحيث أصبح عمل الجيوش العربية بعيداً عن متطلبات المناورة والتحشد العملياتي. في حين كانت قوات العدو خاضعة لقيادة مركزية واحدة. وكانت النتيجة انفراد القوات الاسرائيلية بالجيوش العربية الواحد تلو الآخر في ظل جمود الجيوش الأخرى.

ولقد وصلت انعكاسات هذه السلبية الاستراتيجية إلى حدودها القصوى في أعقاب الهدنة الثانية، التي بدأت في ١٩ تموز/يوليو ١٩٤٨. وكانت عطالة الجبهات العربية في مقدمة العوامل التي ساعدت العدو الاسرائيلي على تركيز جهده الرئيسي ضد الجيش المصري والسيطرة على منطقة النقب، واحتلال بئر السبع في ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٤٨. وفي ظل العطالة ذاتها، ركّز العدو جهده الرئيسي على الجبهة الشمالية في أواخر تشرين الأول/اكتوبر، وأجبر جيش الانقاذ على الانسحاب نهائياً من منطقة الجليل. ثم انفرد العدو بالجيش المصري من جديد. وانتقلت القوة الضاربة الاسرائيلية الى الجبهة الجنوبية، وتمكنت من احتلال العوجا وبئر عسلوج في أواخر كانون الأول/ديسمبر، ١٩٤٨، ثم اجتازت الحدود المصرية وهاجمت رفح في مطلع كانون الثاني/يناير ١٩٤٩، وقلّصت منطقة انتشار القوات المصرية في قطاع غزة، واجتاحت الجزء الجنوبي من النقب، على الرغم من اتفاقية الهدنة المصرية ـ الاسرائيلية التي وقّعت في رودس بتاريخ ٢٤ شباط/فبراير ١٩٤٩، ومدّت سيطرتها حتى خليج العقبة في ٩ آذار/مارس ١٩٤٩.

هذه العودة السريعة إلى الواقع الذي كان قائماً في عام ١٩٤٨ لا تستهدف نكء الجراح واجترار التاريخ. ولكنها عودة فرضتها طبيعة الندوة، التي تطرح القضية الفلسطينية في أربعين عاماً، وتتحدث عن ضراوة الواقع القائم. وكل ما أردته من هذه العودة هو تبيان الخلل السياسي ونتائجه العسكرية في عام ١٩٤٨، كمقدمة للتساؤل عما اذا كان هذا الخلل قد زال بعد أربعين عاماً من المخاض العسير، ومعارك تصفية الاستعمار، وتحقيق الاستقلال السياسي على امتداد الوطن العربي؟

إن أول ما يلفت النظر في الواقع السياسي، هو استمرار التجزئة وتجذرها، وتحوّلها من حالة شاذة موروثة من عصر الاستعمار إلى حالة مستقرة لها من يبررها ويدافع عنها. ولا يزال الاحساس بالخطر الاسرائيلي متفاوتاً في البلدان العربية، على الرغم من وضوح أطماع الدولة الصهيونية في الأراضي العربية ومياهها وثرواتها، ورغبتها في فرض سيطرتها على المنطقة كلها، وجهدها الدائم لعرقلة مسيرة الوحدة والانماء العربيين. كما أن الشكوك المتبادلة وسياسة المحاور باقية حتى الآن ومتحكمة بالعلاقات العربية ـ العربية. والنتيجة الطبيعية لذلك كله تفاوت التعبئة لمواجهة الخطر الاسرائيلي، وعدم التوصل إلى صياغة استراتيجية عربية شاملة لمواجهته، وعدم الالتزام حتى باتفاقية الدفاع العربي المشترك التي تعتبر العدوان على أي بلد عربي عدواناً على أمة العرب كلها.

ولا يزال المواطن في الكثير من البلدان العربية، كما كان في عام ١٩٤٨، معزولاً عن المشاركة في انضاج القرارات المصيرية. وفي ذلك تعطيل كبير لتفجير الطاقات وخلق المناخ المناسب لاعداد الصراع.

وعلى الرغم من جلاء موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الصراع في الشرق الأوسط وانحيازه الكامل الى اسرائيل، وارتقاء العلاقة الأمريكية ـ الاسرائيلية الى مستوى التحالف الاستراتيجي، فإن الفكر السياسي في الكثير من البلدان العربية لا يزال غارقاً في مفارقة غريبة، تتمثل في محاولة بناء القوة العسكرية لمواجهة اسرائيل عن طريق الحصول على السلاح من حليفة اسرائيل ومصدر قوتها العسكرية ـ الاقتصادية. واذا كانت هذه المفارقة قد دفعت البلدان العربية من أواخر الاربعينات الى منتصف الخمسينات، الى الاعتقاد بامكانية التصدي لاسرائيل بأسلحة غربية (بريطانية ـ فرنسية أساساً)، فإن المفارقة ذاتها لا تزال وراء اعتقاد حكومات عربية كثيرة بإمكانية التصدي لاسرائيل بأسلحة غربية (أمريكية أساساً). الأمر الذي يتجاهل موقع اسرائيل في استراتيجية المعسكر الغربي في الشرق الأوسط. ولا يأخذ في الحسبان مغزى «التحالف الاستراتيجي» والتزاماته وميكانيكية عمله. ويجرد الأسلحة وما يلزمها من ذخائر وقطع غيار من طابعها كسلعة سياسية لا تقدمها الدول الصناعية إلا في حال تطابقها (أو عدم تعارضها) مع استراتيجيات تلك الدول ومصالحها العليا.

وما دام الموضوع هو الواقع العربي بكل أبعاده، فإن من الضروري، في اعتقادي، إظهار البعد العسكري لهذا الواقع، بصفته الطرف الثاني في معادلة ميزان القوى العربي ـ

الاسرائيلي، بعد أن قدّم الأخ طلعت مسلم صورة متكاملة للآلة العسكرية الاسرائيلية التي تشكّل الطرف الأول من تلك المعادلة.

الحقيقة أن القوات المسلحة العربية قد سارت في العقود الأربعة الماضية خطوات واسعة على طريق التوسع والتحديث. وشهدت تطوراً ملحوظاً على الصعيدين الكمّي والنوعي. إضافة إلى أن الكثير من الجيوش العربية مزود بأسلحة غربية مماثلة لما تمتلكه اسرائيل. وعند بعضها أسلحة غربية عالية التطور لم تحصل عليها الدولة العبرية حتى الآن (أواكس، ستنغر. . .).

وهناك من يعيد هذه الظاهرة الى الهوة التقانية بين العرب واسرائيل وتفوّق الجندي الاسرائيلي في التعامل مع الأسلحة المتطورة والافادة من مواصفاتها الى الحد الأقصى بفضل تقدّمه العلمي والتقاني. ولكن هذه الحجة لم تثبت في حرب عام ١٩٧٣، والمنظّرون الاسرائيليون الذين ركزوا في السابق على وجود الهوة التقانية، يشكون الآن من تقلصها. ويصل بعضهم الى القول بأنها غدت من ذكريات الماضي.

وفي سياق البحث عن الأسباب في الموضع غير المناسب، طرحت مقولات تفسر الظاهرة بشجاعة الجندي الاسرائيلي، وعبقرية جهاز الاستخبارات، وامتياز العقيدة القتالية الغربية المرنة التي يطبّقها الجيش الاسرائيلي، على العقيدة الشرقية المطبقة في الجيوش العربية، الى غير ذلك من الأسباب التي طرحت وسط ضوضاء الانتصارات العسكرية، فصدّقها الكثيرون من جراء الانبهار بالانجازات الاسرائيلية. وغدت متداولة بشكل غطّى على السبب الأهم والأكثر تأثيراً، والمتمثل في الفشل العربي في تحقيق التحشد، والعجز بالتالي عن تبديل موازين القوى، التي لا تحسب على أساس عدد القوات المتوافرة لدى الطرفين، ونوعيتها، وتسليحها، ومستوى تأهيلها، بل تحسب بناء على القوات الموجودة في مسرح الصدام أو القادرة على الوصول الى ذلك المسرح في الوقت المناسب.

ومن المؤكد أن وراء صعوبة التحشد العربي سبباً موضوعياً لا يمكن التحكم فيه، وهو اتساع رقعة الوطن العربي، ووجود مراكز التحشد الوطنية لمعظم القوات المسلحة العربية في مناطق بعيدة جداً عن خط الصدام مع العدو الصهيوني، واضطرار البلدان العربية إلى نشر جزء كبير من قواتها لحماية حدودها وسواحلها الطويلة. ولكن وراء صعوبة التحشد أيضاً أسباباً ذاتية، كان من الممكن الغاؤها أو تخفيف تأثيراتها إلى الحد الأدنى، في ظل وضع سياسي عربي أفضل.

ويدخل التحييد العربي ـ العربي المتبادل في عداد هذه الأسباب الذاتية المعيقة للتحشد. ولقد ظهر ذلك التحييد في عدة حالات، بسبب التنافس أو توتر العلاقات بين لمدين عربيين متجاورين، وانتقال مركز ثقل الاهتمامات الأمنية في هذين البلدين الى المواجهة المحتملة بينهما، الأمر الذي يجمّد قدراتها العسكرية كلياً أو جزئياً، ويحدد بالتالي إمكانية

اشتراك قواتها المسلحة في الصراع مع العدو الرئيسي. والأمثلة على هذا التحييد المتبادل كثيرة في مشرق الوطن العربي ومغربه، وليس هناك حاجة الى تعدادها في ندوة تضم نخبة من المطلعين على أحداث الوطن العربي وتطوراتها وملابساتها.

وتحت تأثير العلاقات غير المتوازنة بين السلطة والجماهير، تقف بعض البلدان العربية عاجزة عن تفجير الطاقات الشعبية الكافية وحشدها. بل ان هذه البلدان تلجأ في بعض الحالات الى اقتطاع جزء من قواتها المسلحة لضبط الوضع الداخلي وحماية السلطة القائمة، الأمر الذي يقلص حجم القوة المعدة لمواجهة الخطر الخارجي، ويجعل وزنها الحقيقي المؤثر في ميزان القوى العربي ـ الاسرائيلي أقل من وزنها النظري.

ومن العوامل المخفضة لقدرة التحشد العربي، انشغال القوات المسلحة في عدة بلدان عربية بالتصدي للحركات الانفصالية المحلية النشطة أو الكامنة، أو بمواجهة دولة مجاورة غير عربية. ومن المتعذر تجاهل دور القوى المعادية للأمة العربية (وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل) في تحريض الحركات الانفصالية وتشجيع الدول المجاورة على مشاغلة بعض البلدان العربية واستنزاف قدراتها وتجميد قواتها المسلحة. ولكن من المتعذر أيضاً عدم الاشارة الى نقص السياسات العربية الاقتصادية والاجتماعية الكفيلة باحتواء الحركات الإنفصالية ومنع التفجرات المحلية، أو التغاضي عن عدم كفاية السياسات الخارجية العربية التي تميز بين الثانوي والرئيسي، وتضمن تحييد الأخطار المحلية الثانوية، من أجل مواجهة الخطر الاسرائيلي الرئيسي الذي يهدد الأمن القومي العربي كله.

ومن غير الممكن ادخال القدرات العسكرية العربية كافة في حساب ميزان القوى، لأن البلدان المحكومة بعامل التبعية التسليحية للولايات المتحدة الأمريكية، لا تستطيع استخدام أسلحتها الرئيسية المتطورة في حرب ضد اسرائيل، ما دامت هذه الحرب تتعارض مع الاستراتيجية الأمريكية وتهدد ركناً أساسياً من أركانها في منطقة جنوبي غربي آسيا، وتؤدي بالضرورة الى اقدام واشنطن على تعطيل فاعلية الأسلحة العربية المتطورة، عبر حظر الذخائر وقطع الغيار، وسحب المستشارين المساهمين في أعمال الصيانة.

غني عن الذكر أن صفقات الأسلحة الرئيسية المتطورة تكون مرفقة بشروط استخدام تصوغها الدول الصناعية البائعة بشكل يضمن تلاؤم الاستخدام مع سياساتها العليا أو عدم تعارضها مع تلك السياسات، على الأقل، ومن هنا تأتي أهمية الجسور الجوية ـ البحرية التي تمدها الدول الصناعية الكبرى إلى حلفائها المحليين إبان الصراع. ولا يمكن تصور حرب عام ١٩٧٣ بالشكل الذي دارت فيه، لولا الجسور الجوية السوفياتية والامريكية التي حملت الأسلحة والذخائر وقطع الغيار الى الطرفين المتصارعين. كما لا يمكن تصور أي جسر جوي أمريكي يُمَدّ الى البلدان العربية الصديقة، في حال اشتباكها في حرب حقيقية مع اسرائيل، أو في حال تحرك جيوشها للتحشد ضد الدولة العبرية.

ولقد جاءت المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية لتضيف الى عوامل اضعاف الوزن العربي

عاملاً بالغ الخطورة، يتمثل باخراج الوزن العسكري المصري بشكل مباشر، وحتمية استبعاد الجزء الأكبر من قوات السودان وبلدان المغرب العربي من الميزان، بعد أن تحولت أرض الكنانة من منطقة أمامية لتحشد التشكيلات العربية القادمة للمشاركة في الصراع (كما تمّ جزئياً في حرب عام ١٩٧٣)، الى دولة عازلة تفصل أي تحشد عربي يتم في افريقيا عن خط الصدام مع الدولة العبرية.

وكان من الممكن تخفيف سلبية هذا الوضع الى حد ما، لو كانت قوات السودان والمغرب العربي تمتلك وسائل نقل استراتيجية بحرية وجوية، تسمح لها بالانتقال السريع الى مناطق التحشد في شمالي اسرائيل أو شرقيها. ولكن هذا الشرط غير محقق (وهو على كل حال شرط يصعب تحقيقه حتى بالنسبة الى دول كبرى كفرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية). وبغيابه تضاءلت الحركيّة الاستراتيجية، وغدت عاملاً معاكساً للتحشد في الزمان والمكان المناسبين. على كل حال، فإن ضعف وسائط النقل الاستراتيجي سلبية عامة تؤثر في كل الجيوش العربية البعيدة عن خط الصدام مع اسرائيل، وتضع العراقيل أمام انتقالها السريع الى مسارح القتال، وتفرض عليها الاشتراك في الصراع بجزء محدود من مجمل قواتها، وقد تؤدي إلى حرمان هذا الجزء المحدود من المشاركة بسبب طول مدة الانتقال وقصر الحروب العربية ـ الاسرائيلية.

إن عمليات الاستقطاع التي تصيب الجيوش العربية لأسباب متعددة وبنسب متفاوتة، تخلّ ميزان القوى في المنطقة بين القدرات العسكرية الاسرائيلية المعبأة الى الحد الأقصى وجزء من القدرات العسكرية العربية الكبيرة، وتفسر بالتالي المنابع الحقيقية للتفوق العسكري الإسرائيلي، الذي يلقي ظلاله القاتمة على المنطقة منذ أربعين عاماً، ويشكّل أكثر ملامح الواقع العربي الحالي ظلاماً وأشدها ضرراً.

ولقد سعت الأمة العربية في العقود الأربعة الماضية الى تعديل الموازين وإبطال التفوق العسكري الإسرائيلي. إلا أن جهودها تمركزت بشكل أساسي على الجانب العسكري، وحققت نجاحاً في تحسين «الأداة»، دون أن تحقق النجاح المماثل في اصلاح الخلل السياسي، الذي يعطل قدرات «الأداة»، ويحدد امكانات استخدامها، ويحدّ من طموح الأمة العربية إلى حرمان اسرائيل من التفوق العسكري، وتحقيق التوازن الاستراتيجي، وابطال الردع الاسرائيلي المحدد لحرية الارادة العربية. والأمور مرهونة بمعالجة الجذور السياسية للخلل، وتحديد هوية العدو الحقيقي الواجب مواجهته، والقوى الدولية الصديقة التي تتوافق مصالحها الاستراتيجية مع مصالح الأمة العربية. عندها يصبح في الامكان صياغة استراتيجية الصراع، وتحديد مهام «الأداة» المتوافرة القادرة على خدمة تلك الاستراتيجية. وتنفتح آفاق تحقيق الطموحات العربية، من جراء تحوّل «القوة الكامنة» إلى «قوة فاعلة».

المناقشات

١ - بهجت أبو غربية

أنا أتهيب أن أدلي بدلوي في هذه الندوة عسكرياً مع لوائين محترفين محترمين، وأنـا مجرد مقاتل عصابات سنة ١٩٣٦، ومقاتل في سنة ١٩٤٨ في جيش الجهاد المقدس شبه النظامي، ومع ذلك نحاول من موقعنا أن نتكلم.

تعليقاً على ما ذكره المحاضر من أن تشكيل القوات الصهيونية في العشرينات والثلاثينات لم يكن مخططاً، أود أن أوضح بأن ذلك غير صحيح، فقوة «الأرغون تسفاي لئومي»، مثلاً، نشأت من تخطيط الحزب الاصلاحي بقيادة جابوتنسكي، الذي نادى باحتلال الأرض بالقوة، وكان شعاره بندقية وجندياً يحملها على أرض فلسطين وشرق الأردن، وأنا أعرف أن جابوتنسكي قاد تظاهرة شبه مسلحة (طابور عسكري)، دون سلاح، الى البراق ذهاباً وإياباً، في صيف آب/أغسطس ١٩٢٩، وسارت مستنفرة كل الأحياء التي أمامه وهي أحياء عربية الأمر الذي استتبع فيما بعد، اضطرابات سنة ١٩٢٩ والمذابح التي تلتها.

فالحزب الاصلاحي بقيادة جابوتنسكي كان عسكرياً تقريباً، وكان يختلف عن الصهيونيين العموميين بقيادة وايزمن، لأن الصهيونيين العموميين في ذلك الوقت كان لهم قوة الهاغاناه التي هي جيش منظم - في رأيي - ومخطط له أيضاً، رغم أن الهاغاناه والصهيونيين العموميين، أي وايزمن وجماعته - كانوا دائماً يسعون الى اخفاء تحركاتهم وتنظيماتهم. أما جابوتنسكي فكان مثل شامير الآن، فموقفه علني وصريح.

النقطة الأخرى حول موضوع التحشد ومصائب التحشد عند العرب، اذكر أنه في سنة ١٩٦٤، وفي مؤتمر القمة الثاني في الاسكندرية، كان اللواء علي علي عامر مكلفاً بطرح خطة عسكرية تمكّن من «تحويل روافد نهر الأردن» وأن تكون قادرة على مواجهة أي رد فعل من الكيان الصهيوني.

كانت خطة اللواء علي علي عامر حاضرة، واضطر أن يعلنها في الجلسة، مع أنها كانت سرية جداً، وكان تحت أمرته فرقتان عراقيتان في «الأتش ثري» وطلب، وفقاً لمتطلبات الخطة، أن تُنقلا فوراً الى خط التماس، فاعترض الأردن، وقال: «نحن لا نسمح الآن، ولكن اذا وقعت حرب فسوف نسمح». فرّد عليه اللواء بالحرف الواحد، وما زلت احفظ رده حرفياً: «إن هذه الحرب اذا وقعت ستقاس بالساعات والأيام، وليس بالأشهر والسنوات، واذا وقعت الحرب وحركت هاتين الفرقتين من الأتش ثري فإما أن تضربا على الطريق الصحراوي المكشوف للطيران الاسرائيلي ولا تصل، أو تصل بعد أن تكون المعركة قد انتهت»، وهذا ما حصل فعلاً سنة ١٩٦٧. هذه من مصائب التحشد. أما عن موضوع الاحتواء، فإن الأخ الأيوبي قال ان الفلسطينيين سنة ١٩٤٨ كانوا يملكون «حرية الحركة» على حد تعبيره. لقد كنت في جيش الجهاد المقدس وأقول لكم إننا لم نكن نملك حرية الحركة، من زوايا متعددة، أولاً حُرمنا من الذخيرة والسلاح، وكانت تقع بيننا وبين قائدنا مشاكل، وبيننا وبين جنودنا مشاكل حول موضوع الذخيرة، أما بالنسبة الى الجيوش العربية التي دخلت فلسطين، وبصفة خاصة الجيشين العراقي والأردني، فقد جُنّد مناضلون ووضعوا لهم كعازل بين الجيشين والقوات الصهيونية لئلا يقع اشتباك مع الجيش العراقي مباشرة أو مع الجيش الأردني مباشرة، فيثور الجندي لثأر أخيه ويبدأ القتال، أما المناضل الفلسطيني فيكون عازلاً بينهما، واستوعبوها بالفعل، لأن المناضل كان يتصور أنه يحصل على بندقية جديدة وذخيرة، فينضم إلى الجيش العراقي أو الأردني كمناضل، وأما جيش الجهاد المقدس فهو جيش «شحّاذ»، من حيث الأكل والملبس والذخيرة. هذا نوع من الاحتواء؛ وهناك نوع آخر من هذا الاحتواء أيضاً، وهو مهم جداً، واعتقد أنه كان مخططاً، ورحم الله عبد القادر الحسيني الذي كان يصرّ على أنه مخطط وهو تشكيل جيش الانقاذ من قبل اللجنة العسكرية العربية بقيادة طه باشا الهاشمي، والتي شكلته بقيادة فوزي القاوقجي، وضم عدداً لا بأس به من المقاتلين العرب فلسطينيين وسوريين وعراقيين ولبنانيين وأردنيين وغيرهم، هذا الجيش ضم عدداً كبيراً من الشبان، الذين كانوا يريدون بالفعل أن يقاتلوا ولا يقفوا على خطوط الهدنة، ولكنهم جعلوهم في حكم الجيوش النظامية مقيّدين بالضبط والربط، وبالأمر من الجهات السياسية العليا. وبهذا حجب عن القوى الشعبية المقاتلة قسم كبير من الكفاءات العسكرية والوطنية. ثم إن كميات الأسلحة ـ وإن كانت محدودة ـ كانت جديدة نسبياً. وقد حصلت عليها اللجنة العسكرية وسلّمت الى جيش الانقاذ. فقد كانت عندنا في القدس سرية من جيش الانقاذ بقيادة فاضل رشيد (عراقي)، وكان عندهم سلاح جديد. أما المقاتلون الفلسطينيون فكان عندهم سلاح لا يصلح.

واذا ما تحدثنا قليلاً عن الاحتواء الحالي وحرية الحركة الحالية، كما طلب الأيوبي فإننا في الوقت الحاضر، في حرب مع الكيان الصهيوني، حرب الانتفاضة، حرب الحجارة، إلا أن العمل الفدائي ممنوع من كل حدود فلسطين تقريباً.

٢ ـ خليل نخلة

بعض المراقبين للساحة الاسرائيلية يتحدثون حالياً عن التركيز على الأسلحة

الكيميائية من ناحية استراتيجية. ولم يشر المحاضر الى هذه الناحية في المحاضرة، وكنت احب سماع تقويم ومقارنة بالتركيز على التسليح النووي.

٣ ـ وليد قمحاوي

لا يستطيع مدني مثلي الا أن يعجب كل الاعجاب عندما يستمع الى رجلين عسكريين يؤكدان على الأهمية الكبرى للانتفاضة الفلسطينية. فقد اعتبرها اللواء طلعت عاملاً أساسياً يؤثر في تطور القوة العسكرية الاسرائيلية. ثم ركز المقدم الهيثم وذكر عدة مرات الثورة الفلسطينية ودورها، أكثر بكثير مما ركز على الأسلحة التي تنفق عليها البلدان العربية مئات البلايين من الدولارات لتصدأ ولا تستعمل إطلاقاً، وإنما يكون ثمنها سلاحاً آخر في يد أعدائنا.

بطبيعة الحال هذا يزيد شعورنا بأن مستقبل صراعنا مع العدو الصهيوني ومع العدو الاستراتيجي الولايات المتحدة الأمريكية، يعتمد إلى أبعد حد ممكن على التعبئة الجماهيرية وعلى البناء الديمقراطي للمجتمعات العربية، وعلى الحد الأدنى من الوحدة العربية بين الشعوب وقواتها، ولعل كلمة «الله أكبر» سلاح في يد أبنائنا يوازي ويعادل المدافع والطائرات التي تدفع أثمانها ملايين الدولارات، ولعل الحجر في يد طفل فلسطيني يعطي مردوداً أكثر من دبابة لا تستعمل، وإنما تصدأ في المستودعات.

٤ ـ أحمد نوفل

بالنسبة الى ورقة طلعت مسلم، كنت أتوقع وأتمنى أن يعرّج قليلاً ليحدثنا عن القوة النووية الإسرائيلية وخطورتها، بخاصة وأن هناك بعض البلدان العربية ـ بعد خروج مصر من ساحة الصراع مع العدو الصهيوني منذ توقيع معاهدات كامب ديفيد ـ تطالب بالتوازن الاستراتيجي. اذا كنا نعرف الآن أن الكيان الصهيوني يملك القنبلة النووية، وأن البلدان العربية التي تطالب بالتوازن الاستراتيجي، حتى يتم هذا التوازن، لا بد أيضاً أن تمتلك القنبلة النووية. والورقة خلت من الحديث عن «الحرب النفسية» التي يستخدمها الصهيوني إضافة إلى مسألة أخرى أريد مناقشتها، وهي ما ذكره السادات بعد خروج مصر من ساحة الصراع مع العدو الصهيوني من أن حرب سنة ١٩٧٣ هي آخر الحروب مع اسرائيل وخروج مصر يعني أن الخطر الرئيسي قد أزيل.

وكان من المفروض، بعد خروج مصر، أن تتوقف أو تتراجع القوة الاسرائيلية العسكرية، لكننا لاحظنا أن قوتها العسكرية قد زادت، وهذا مؤشر في مفهوم السلام مع اسرائيل. ولا نعتقد أن القوة العسكرية الاسرائيلية المتصاعدة هي ضد سوريا فقط أو الأردن أو لبنان أو الفلسطينيين، أو حتى تونس. بل هي ضد مصر أيضاً التي خرجت، كما قلت، من ساحة الصراع مع العدو الصهيوني. وكما حدثنا الأخ الهيثم الأيوبي بأن هذا الخروج قد

أحدث فجوة كبيرة في ساحة الصراع مع اسرائيل، إذاً، كيف يتحقق هذا التوازن؟ ذكر بأنه اذا لم تتحقق الوحدة العربية، واذا لم يتحقق التكامل، فهناك نوع من التنسيق، لكن هناك مستجداً كان من المفروض على اللواء طلعت أن يحدثنا عنه هو الاتفاق الامريكي ـ الاسرائيلي الاستراتيجي الجديد، وهذا أمر خطير بالنسبة إلينا. والبلدان العربية أيضاً تطالب بالتوازن الاستراتيجي. وهناك قوة عسكرية أمريكية دخلت بشكل مباشر الى الساحة ضد العرب. اذاً، كيف يتحقق التوازن الاستراتيجي في ظل وجود اتفاق استراتيجي بين الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل؟

٥ ـ عبد الجواد صالح

أود أن أسأل الإخوة، فيما اذا كان هناك إمكانية عسكرية، في غياب التوازن الاستراتيجي، للقيام بحرب تحرير شعبية، وبخاصة بعد تجربة حرب عام ١٩٨٢ ضد لبنان، وضد قوات الثورة الفلسطينية؟ هل يمكن هذا عسكرياً، أم أن هناك قراراً سياسياً متخذاً يقف وراء عدم العمل بهذا الخيار؟

رد اللواء طلعت مسلم

أحب أن أوضح في البداية أن الموضوع الذي حدد لي هو تطور القوة العسكرية الصهيونية خلال أربعين عاماً، وقد وجدت أن هذا الموضوع يستحق أكثر من كتاب، ولذلك فقد التزمت فيه وجهة نظر محدودة، وفي حدود السؤال الذي طرحته في أول الأمر. أما الحديث عن تطور القوة العسكرية الصهيونية عموماً، أو عن كيفية مواجهة العرب هذا الموقف، فيطول وقد يستغرق الندوة كلها.

أنتقل بعد ذلك الى بعض التعليقات:

أولها، خاص بالأخ الهيثم، حين قال إن العرب يمتلكون التفوق الكمّي والنوعي أو كانوا يمتلكونه، قد يكون التفوق الكمّي موجوداً الآن، ولكنه لم يكن موجوداً عام ١٩٤٨. أما التفوق النوعي، فلم يحدث في يوم من الأيام. وبالنسبة الى ما تفضّل به بهجت أبو غربية، فإنني لم أنفِ أن هناك تخطيطاً اسرائيلياً ولكنني أتحدث عن: هل هو مخطط وُضع من أربعين سنة أو من سبعين سنة وما زال ينفّذ حتى الآن، أم أنه في واقعية معينة، يوضع تخطيط معيّن وينفذ؟

ولا شك في أن هناك تخطيطاً اسرائيلياً، وأن هذا التخطيط يوضع في مراحل مختلفة، وربما قبل عام ١٩٤٨. كل فئة كان لها تخطيط، ولكني أتحدث عن التخطيط المركزي، البعيد المدى، وهو ما أنفيه بالنسبة الى حديث خليل نخلة عن التركيز الاسرائيلي في تطوير الأسلحة الكيميائية، فلم يثبت حتى الآن أن اسرائيل تقوم بتطوير الأسلحة الكيميائية، واعتقد أنه يكفيها التسليح النووي، وهذا ما يمكن أن نتحدث عنه بعد ذلك.

بالنسبة الى وليد قمحاوي عن الانتفاضة والأسلحة الموجودة لا شك في أن الانتفاضة

تمثل جزءاً مهماً جداً من الصراع العربي ـ الاسرائيلي أو من الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، فإن أكبر تهديد يوجه الى أي نظام هو التهديد من الداخل، أما التهديد الخارجي فهو أقل خطورة على أي نظام سواء كان في داخل اسرائيل أو غيرها. إن الانتفاضة الفلسطينية مهمة جداً، ولكنها وحدها لا تكفي. لماذا نريد أن نركز على شيء واحد؟ لماذا لا نقول الانتفاضة الفلسطينية من الداخل، وعلى الأقل القدرة على الدفاع من الخارج؟ أعتقد أن هذا هو الأنسب.

ثم أنتقل الى أحمد نوفل، وهو يتحدث عن القوة النووية الاسرائيلية، الحقيقة انني ذكرتها في ورقتي في حدود تصوري لتطور القوة الاسرائيلية، وقلت إن اسرائيل وصلت الى الخيار النووي حوالى عام ١٩٦٩.

وأعتقد أن فانونو أعفانا من مشقة البحث عن القوة النووية الاسرائيلية. فاسرائيل الآن تمتلك حوالى ٢٠٠ سلاح نووي من مختلف العيارات ومختلف الأشكال، ما بين قنابل طائرات ورؤوس حربية للصواريخ. وهناك احتمال بأن اسرائيل تبني فرقاطات نووية، وتتسلح بقنبلة النيوترون. هذه هي المعلومات المتيسرة، وأعتقد أنها كافية.

أما عن البلدان العربية والتوازن الاستراتيجي، فأنا أعتقد أننا يجب أن نعيد النظر في طبيعة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، فليس هو صراعاً عربياً اسرائيلياً بالمعنى الدقيق، بل هو صراع بين العرب والاستعمار العالمي، الذي تمثل اسرائيل جزءاً مهماً منه. واذا وضعنا في اعتبارنا طبيعة الصراع هذه، يجب أن نعيد كل الحسابات التي نفكر فيها، ولا نتصور أن الصراع يمكن حله في أيام، ولكن له مطالبه الكبيرة، ولنا القدرة عليها. ولكن لن يأتي ذلك إلا بعمل كبير وجدي، ولفترة طويلة. وفي رأيي أنه في النهاية لن يتحقق لنا الأمن الا بتحقيق الوحدة، لا أقول القفز نحوها، ولكن بخطوات متتالية نحوها.

أما الحديث عن خروج مصر، وتراجع قوة اسرائيل، وعن أن حرب عام ١٩٧٣ هي آخر الحروب، فالواقع على الأقل أثبت أنها ليست آخر الحروب. والحرب في لبنان أتت بعد ذلك.

أما أن تتراجع قوة اسرائيل، فهذا غير ممكن، ولا تستطيع أي دولة عنصرية أن تلقي السلاح لأنها ستظل مرفوضة داخلياً من العنصر الذي تهمشه أو تضغط عليه، وخارجياً من المحيط الذي تعيش فيه.

أصحيح أنه وقِّعت معاهدة سلام بين مصر واسرائيل حقيقة؟ رسمياً نعم! ولكن هل قبل الشعب المصري بتطبيع علاقاته مع اسرائيل؟ لا أظن بأن الاتفاق الاستراتيجي الأمريكي الذي أشرت إليه وهو جزء من ضرورة اعتماد أي نظام عنصري على قوة عسكرية عظمى، هو أيضاً ليس خياراً لاسرائيل. إسرائيل منذ قيامها وهي تتحدث عن الاعتماد على الذات، ولكن كلما تحدثت عن الاعتماد على الذات، ازداد اعتمادها على القوة الأجنبية ـ مرة بريطانيا، ومرة فرنسا، ثم الولايات المتحدة الأمريكية.

والاتفاق الاستراتيجي الأمريكي، في رأيي، لا يغيّر كثيراً من الواقع. فهو مجرد تقنين لعلاقات موجودة بين اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وهو عبارة عن وضع الميكانيزم لعملية التعاون بينهما التي هي موجودة فعلاً وتحتاج الى بعض التطوير الداخلي.

في غياب التوازن الاستراتيجي هل هناك إمكانية عسكرية لقيام حرب شعبية؟ أنا واثق من أن الجواب نعم! ولكن من أين وكيف؟ الحرب الشعبية، من وجهة نظري، ممكنة من داخل فلسطين، أما خارج فلسطين فستكون حرباً نظامية.

٦ ـ تعليق الهيثم الأيوبي حول حرب التحرير الشعبية

حرب التحرير الشعبية أسلوب من أساليب الصراع، ولكنه ليس متوافراً لدينا. فنقول نريد حرباً نووية شعبية، نريد حرباً كلاسيكية، نريد حرباً نووية، لا. لكن الشعوب والأنظمة الشعبية تفرز ايديولوجيات شعبية تمارس تكتيكات الحرب الشعبية. فهي تكتيك في النتيجة النهائية، والجيوش البرجوازية في العالم الثالث تفرز جيوشاً «شبه ميكانيكية» وتخوض حرباً كلاسيكية أو شبه كلاسيكية. والدول أو المجتمعات الصناعية المتقدمة، تفرز جيوشاً ممكننة، وتخوض الحرب الخاطفة. فإذاً السؤال: هل يمكن خوض حرب التحرير الشعبية؟ السؤال هل يوجد لدينا الواقع الشعبي الذي يفرز جيشاً شعبياً، وايديولوجية شعبية، ويمارس الحرب الشعبية؟ وكذلك، الحرب الشعبية تتطلب أولاً وقبل كل شيء، «القاعدة الآمنة». وبالنسبة الى الوضع الفلسطيني، فالفلسطينيون حالياً خارج أراضيهم، القوة المسلحة الأساسية خارج الأراضي، في الداخل قوة قابلة للتعبئة وقابلة للصراع.

وهناك جيوش نظامية، لا نلغي الجيوش النظامية، وإنما نبتكر أسلوباً جديداً للحرب الشعبية تتعاون فيه الجيوش النظامية الوطنية بأساليبها التقليدية مع حرب العصابات الشعبية التي تمارسها قوى شبه نظامية، وتكون مدعومة من الداخل بانتفاضات شعبية، عندئذ يحصل تكامل في الحرب الشعبية الحقيقية.

والحرب الفيتنامية، أساساً، لم تكن حرب عصابات فقط، وإنما كان هناك جيش نظامي، ولكنه جيش نظامي شعبي أفرزه مجتمع يتبنى النظام الشعبي، وكان بمقدوره أن يقاتل في الحرب الشعبية على الرغم من أن لديه ألوية دبابات، وعنده مدفعية، وعنده ما شابه ذلك.

يجب ألا نربط ما بين الحرب الشعبية وعدم وجود القوات النظامية، فالقوات النظامية إذا كانت موجودة ومعبأة وأفرزها مجتمع شعبي تستطيع أيضاً أن تساهم في الحرب الشعبية.

إذاً، جد لي منطقة عربية شعبية تفرز جيشاً شعبياً يستطيع أن يقاتل في الحرب الشعبية بوجود الثورة الفلسطينية، ويكون قاعدة آمنة يحميها ويحقق التوازن الاستراتيجي حتى لا تتأثر «بالردع المضاد»، عندئذ تحصل الحرب الشعبية ويحصل التحرير الشعبي.

الفصل الثاني عشر

إتجاهات في الرواية الإسرائيلية

صلاح حزين (*)

(*) باحث عربي فلسطيني، يعمل محرراً في مجلة العربي الكويتية.

أولاً : أدب وثقافة

بعد انطلاق الانتفاضة المجيدة لشعبنا الفلسطيني في الأراضي المحتلة بأسابيع قليلة، بدأت الاخبار عن ردود الفعل داخل معسكر العدو الاسرائيلي تتوالى. ومن هذه الردود التي أثارت دهشتنا كانت تلك الخاصة بالأدباء والمثقفين الاسرائيليين.

يزهار سيميلانسكي، الروائي والسياسي الاسرائيلي العجوز الذي شارك القوات الاسرائيلية في قتالها ضد العرب عام ١٩٤٨، والذي اعتزل الحياة العامة، خرج من عزلته وأدلى بتصريحات حول حق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة. عاموس كينان، المقاتل القديم ضد العرب خلال حرب عام ١٩٤٨، قاد تظاهرة من أربعين روائياً ومثقفاً، واستنكر أعمال البطش الاسرائيلية وأيّد حق الشعب الفلسطيني في دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

الروائية يائيل دايان، ابنة القائد الاسرائيلي العسكري موشي دايان، أعربت عن تأييدها لكفاح الشعب الفلسطيني، وقالت إنها كانت ستفعل الشيء نفسه لو كانت فلسطينية.

ابراهام يهوشوا، وعاموس أوز، أبرز روائيين اسرائيليين الآن طالبا الحكومة الاسرائيلية بالتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، كذلك فعل يوراخ كانيوك، ويهوذا عميخاي وغيرهم أقلّ شهرة. فما الذي حدث للمثقفين والكتّاب والفنّانين الاسرائيليين؟ هل أصابهم «حجر الوعي» - بتعبير شاعرنا الكبير محمود درويش، فجعلهم يخرجون بمواقف لم تعرف عنهم، أم أن حجر الانتفاضة كسر زجاج أبراجهم العاجية فأيقظهم على حقائق غابت عنهم طوال أربعين عاماً أو أكثر؟ أم أن تلك كانت مواقفهم السابقة، لكنها كانت بحاجة الى انتفاضة شعب بأكمله لكي تطفو على

السطح وتصل الينا عبر وكالات الأنباء التي هرعت مع من هرعوا ليعرفوا ما الذي يجري في مدن وقرى الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة، ويتساءلوا عن النار التي اشتعلت في تلك الزاوية المنسية من العالم؟

غير أن دهشتنا كعرب لمواقف الأدباء الاسرائيليين، ربما لم تكن أقل من دهشتهم من عنف الانتفاضة وقوّتها وقدرتها على الاستمرار، فما الذي حدث على الجبهة الثقافية عبر أربعين عاماً فصلت بين آخر رصاصة أطلقت عام ١٩٤٨ معلنة سقوط جزء من فلسطين في أيدي الصهاينة، وبين أول حجر أُطلق في انتفاضة كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ المجيدة، وكيف كان وعينا بما ظل يجري طوال أربعين عاماً على الجبهة الثقافية الإسرائيلية؟

إذا شئت جواباً يتجاوز الكثير من التعقيدات والتفاصيل، فإنني أقول مع بعض التحفظات إننا كنا غائبين عما ظل يجري طوال تلك السنوات. وان كانت معرفة العدو شرطاً أساسياً لمقاتلته، فإنني أزعم أننا لم نعرف عدونا من هذه الزاوية على الأقل. ناهيك عن الزوايا الأخرى. وربما كان شاهدي على ما أقول، ندرة عدد النصوص الاسرائيلية التي ترجمت الى العربية من شعر ورواية ومسرح، وندرة الدراسات النقدية التي تناولت تلك النصوص أو أي نصوص غيرها لم تترجم، الأمر الذي تسبب في جهل تام أو معرفة ناقصة على الأقل من جانبنا للأدب الاسرائيلي بسماته الأساسية وتوجّهاته وتياراته ومستواه، بالنسبة الى الأدب العالمي، ومشكلاته التي يعانيها، بل وبنقاط ضعفه، ومقاتلته اذا أردنا أن نخوض ضده حرباً على الجبهة الثقافية، التي لا تقل أهمية عن الجبهات الأخرى العسكرية والسياسية والاقتصادية.

وقد شمل جهلنا لهذا الأدب حتى الاسم الذي يجب أن نطلقه عليه. فأحياناً هو الأدب الصهيوني، وأحياناً هو الأدب العبري أو الأدب الإسرائيلي، وقد يُطلق عليه اسم الأدب اليهودي. ورغم ما بين هذه التسميات من اختلافات، بعضها جوهري، الا أنها تكاد تعني بالنسبة الى القارىء العربي الشيء نفسه.

وغني عن القول ان عدم التحديد بين هذه العناوين الكبيرة، وهو ناتج من عدم اهتمام ومتابعة بالدرجة الأولى، يُؤدي الى أخطاء منهجية فادحة تعوق فهمنا لهذا الأدب، بدل أن تعيننا عليه. وقد حاول عبد الوهاب المسيري تحديد هذه المصطلحات في كتابه **اليهودية والصهيونية واسرائيل**، فأبرز الفروق بينها دون أن يتبنى أياً منها. أما إميل حبيبي، فقد كان حاسماً في التحديد عندما طرح عليه السؤال(١) فقال: «لقد حسم الموضوع في هذه القضية واتفق على أن الأدب الاسرائيلي هو أدب عبري، وكلمة عبري هي قضية لغة، وليست قضية عرق، لذا لا يصح مطلقاً استخدام مصطلح الأدب اليهودي». وفي هذه الدراسة سوف استخدم المصطلح الذي استخدمه أديبنا الفلسطيني الكبير وهو «الأدب الاسرائيلي»، والذي أعني به ذلك الأدب الذي كُتب على تلك البقعة من الأرض، التي أُقيم عليها الكيان السياسي الذي يُعرف باسم اسرائيل، مع

(١) انظر الندوة التي نشرتها مجلة: بلسم (قبرص)، (١٩٨٤).

الأخذ بعين الاعتبار صلات هذا الأدب بالايديولوجيا الصهيونية وارتباطاتها الدينية اليهودية، وكونه يُكتب، مع بعض الاستثناءات، باللغة العبرية بشكل أساسي.

وليس هذا سوى أحد القصور في معرفتنا بالأدب الاسرائيلي، على أي حال، أما أخطر وجوه هذا القصور فالقراءة السطحية لهذا الأدب باعتباره أدب دعاية مباشرة. وربما يُنظر اليه في أحيان أخرى على أنه تعبير مازح عن تحطّم الحلم الصهيوني، وفشل التجربة الصهيونية، واكتشاف خواء الفكرة الصهيونية من أساسها. وفي أحيان كثيرة، فإنه تطبيق شبه حرفي للأفكار التلمودية والتوراتية، التي كثيراً ما تؤخذ على أنها الأفكار الصهيونية نفسها، وذلك لسبب آخر لكنه وثيق الصلة بالموضوع، وأعني به مرة أخرى الجهل أو المعرفة الناقصة بالفكرة الصهيونية بتجلياتها المختلفة، بل وبتياراتها ومدارسها وشعاراتها وتاريخها البالغ التعقيد.

لذا، فكثيراً ما يحدث أن تعطى أهمية كبيرة لروائيين يهود أو غير يهود من الأمريكيين على وجه الخصوص، وتقدّم أعمالهم وتناقش على أنها النماذج المثالية للرواية الصهيونية، كما هي الحال مع كل من الروائيين الأمريكيين ليون أوريس وهارولد روبنز واسحق ميتز الذين لا تحمل أعمالهم قيمة أدبية أو فنية «تذكر» مع التسليم بالنجاح التجاري الكبير لرواياتهم وللأفلام التي أخرجت عن هذه الروايات. لكن هذه الطريقة كما اعتقد ليست هي المناسبة والصحيحة لقراءة أدب العدو. وباستثناء ذلك الكتاب الصغير الحجم والمهم في الوقت نفسه الذي قدّمه غسان كنفاني بعنوان في الأدب الصهيوني وكتاب هاني الراهب حول الرواية الصهيونية المكتوبة باللغة الانكليزية[٢]، وبعض كتابات عبد الوهاب المسيري، فإن مكتبتنا العربية تشكو فقراً مدقعاً في مجال الدراسات النقدية التي تتناول أدب العدو وفكره. وهو أمر مقلق وخطير، وبخاصة اذا قابلنا ذلك بمعرفة عدونا معرفة جيدة بأدبنا وبفكرنا وبأدبائنا وبانتاجهم الأدبي والثقافي.

لدى تصدينا لدراسة أدب عدونا تلفت نظرنا تلك الاحصائية الصغيرة التي نشرتها مجلة الـ «ايكونومست» البريطانية بمناسبة مرور أربعين عاماً على انشاء اسرائيل. تقول الاحصائية أن نسبة ٢ بالمائة من ميزانية الدولة الصهيونية مخصصة للشؤون الثقافية. وهي نسبة عالية جداً كما تقول الصحيفة حتى لو قورنت ببلد عريق الثقافة مثل بريطانيا حيث لا تتجاوز النسبة ٧ في الألف. ولا أدري شيئاً عن النسبة الموازية في أي بلد عربي آخر. وليس هذا سوى مؤشر ضمن عدة مؤشرات على الاهتمام الكبير بالثقافة داخل الكيان الاسرائيلي. ومن المؤشرات الأخرى، تلك الدراسات والتراجم للأدب والأدباء العرب إلى اللغة العبرية، ونشر

(٢) انظر: غسان كنفاني، في الأدب الصهيوني، سلسلة دراسات فلسطينية، ٢٢ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٧)، و
Hani al-Raheb, *The Zionist Character in the English Novel* (London: Zed Books; Third World Centrefor Research and Publishing, 1985).

دراسات عنهم وعن أعمالهم، واهتمام عدونا الاسرائيلي بما ينشر لدينا من نصوص أدبية، واهتمامه باقامة صلات مع الأدباء العرب والتعرف اليهم شخصياً، ناهيك عن التعرف إلى أعمالهم الأدبية.

وفي آذار/مارس الماضي، ناقش الكنيست الاسرائيلي قصيدة شاعرنا الكبير محمود درويش «عابرون في كلام عابر»[3]. وشارك في المناقشة اسحق شامير نفسه، وذلك قبل أن تنتقل المناقشة الى الأوساط الأدبية هناك. وفي عام ١٩٧٣، وبعد حرب تشرين الأول/اكتوبر طرحت للمناقشة أيضاً قصيدة «العبور» للشاعر الفلسطيني توفيق زياد، في الكنيست. وفي عام ١٩٦٨ أثيرت عاصفة كبيرة في الكنيست حول رواية عاموس أوز ميخائيل الذي يخصني. وفي عام ١٩٦٣ اثيرت في الكنيست عاصفة أخرى حول رواية أ. ب. يهوشوا في مواجهة الغابة. وفي عام ١٩٤٩ أثارت رواية خربة خزعة عاصفة مماثلة. وفي كل هذه الأمثلة كان الكنيست، وهو أعلى منبر سياسي في اسرائيل، مسرحاً لمناقشة أدبية لا تخلو من السياسة بالطبع. ففي اسرائيل، كما في الغرب عموماً يصدّرون لنا كلاماً جميلاً وتعابير بديعة عن أدبية الأدب وفنية الفن، وعدم علاقة الابداع بالمجتمع والسياسة، ومجمل الصراعات الأخرى فننقلها راضين فرحين، ونترك لهم محاكمة قصائدنا وقصصنا ورواياتنا ومسرحياتنا في منابرهم السياسية قبل منابرهم الأدبية والثقافية.

وعلى أي حال فإن هذا الاهتمام الكبير من جانب الاسرائيليين بالأدب ودوره له ارتباطه الوثيق بالحركة الصهيونية نفسها والتي كان الخطاب الأدبي والثقافي أحد أهم وجوهها، وذلك منذ أن كانت أفكاراً توراتية غامضة ومجردة، وقبل أن تتحول الى حركة سياسية واضحة المعالم، محددة الأهداف في عام ١٨٩٧، عندما عقدت مؤتمرها الأول في بال، بسويسرا. ومع انعقاد المؤتمر المذكور لم تخفت حدة الخطاب الأدبي للصهيونية بل تغيّر دوره من ممهّد ومبشر بـ «الدولة اليهودية» فقط ـ على حد تعبير هرتزل، الى أحد ركائز الحركة الصهيونية، التي كانت تبحث عن تحقيق حلمها على أرض فلسطين، والتي كانت تقدم نفسها على أنها حركة احيائية تلعب فيها اللغة العبرية التي كانت لغة طقوس وصلوات حتى سنوات قليلة قبيل انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول دوراً مهماً وأساسياً.

وليس مثل الأدب ما يُثري اللغة ويطورها، ويغني تعابيرها ومفرداتها. وهذا ما استطاعت الحركة الصهيونية فعلاً أن تحققه ليصبح هذا النجاح فيما بعد ـ أي بعد إنشاء الدولة الصهيونية ـ دليلاً على أحقية المشروع الصهيوني في الحياة من وجهة النظر الأوروبية الغربية على الأقل.

ومن الجدير بالملاحظة على أي حال، ذلك الدور البارز الذي يلعبه الأدباء والمفكرون في الحركة الصهيونية، سواء الصهيونية غير اليهودية أو اليهودية، وسواء الصهيونية الثقافية أو السياسية، الأمر الذي جعل الكاتبة بديعة أمين تتبنى وجهة نظر تقول بأن الصهيونية هي

---

(٣) انظر نص القصيدة في: الناقد، العدد ٥، ص ٦١.

حركة «قام بها عدد من المثقفين اليهود». وبالطبع، فإن في هذا القول مبالغة كبيرة، لكنه يشير إلى أهمية الدور الثقافي والأدبي للحركة الصهيونية، وما أسماء آحاد هاعام، وشلوم عليجم، وماكس نورداو، وحاييم نحمان بياليك، ومابو، وبيريز، سوى أمثلة قليلة على الدور الذي لعبه المثقفون اليهود في التمهيد لتحقيق الحلم الصهيوني. بل إن هناك تياراً كاملاً في الحركة الصهيونية يُطلق عليه اسم الصهيونية الثقافية، ومن أبرز أعلامه آحاد هاعام. ولعل من المفيد أن نذكّر هنا بارتباط الأفكار الصهيونية بانبعاث الحركة الرومنسية في الأدب في أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وذلك لما تحويه تلك الأفكار من عناصر ميتافيزيقية تشترك فيها مع الصهيونية بالخيال الرومنسي المنطلق الذي يشكل عنصراً أساسياً في تلك المدرسة الأدبية التي كانت الأفكار الدينية اليهودية موضوعاً مؤثراً لدى كتّابها وشعرائها من غير اليهود.

وقد لاحظ عبد الوهاب المسيري «أن العديد من الفلسفات الأدبية التي تأثرت بها الصهيونية، مثل فلسفة نيتشه، هي أقرب الى الشعر الغنائي منها الى العرض أو الشرح الفلسفي. وإن الانشاء والبلاغة والشاعرية سمات أساسية للأدبيات الصهيونية عموماً لأن علاقة اليهودي بأرض الميعاد علاقة غامضة تنتمي الى الشعر والمجاز أكثر من انتمائها الى الواقع». ونقرأ في كتاب ألكس باين هذه القطعة الشهيرة على لسان مؤسس الحركة الصهيونية ورئيس مؤتمراتها: «ظهر لي المسيح الملك على صورة رجل مسنّ في عظمته وجلاله، فطوقني بذراعيه وحملني بعيداً على أجنحة الريح، والتقينا على احدى تلك الغيوم القزحية بصورة موسى... فالتفت المسيح الى موسى مخاطباً اياه «من أجل هذا الصبي كنت أصلي». إلا أنه قال لي «اذهب واعلن لليهود بأنني سوف آتي عما قريب لاجترح المعجزات الكبيرة، وأسدي الأعمال العظيمة لشعبي وللعالم بأسره»[٤]. هذه الأمثلة القليلة دلائل على مدى حاجة الصهيونية نفسها الى الأدب، ومدى استخدامها له في الترويج لدعوتها التي انتمت الى الشعر أكثر من انتمائها إلى الواقع، والتي تكونت في الأساس من مجموعة من الأفكار الغامضة المجردة المستخرجة من التوراة وقصصها. وهكذا، فقد جاء انشاء الدولة الصهيونية عام ١٩٤٨، وكأنه تحقيق لنبوءة توراتية قديمة، الأمر الذي ساعد على اخفاء الطابع «الدنيوي المحض» لقيام هذه الدولة، والذي يتلخص في تلك المؤامرة بين الحركة الصهيونية التي لعبت دور الأداة المنفذة والامبريالية البريطانية، التي أخلت مكانها فيما بعد للامبريالية الأمريكية، وأطراف عربية ساهم بعضها بوعي والبعض الآخر من دون وعي في تحقيق هذه المؤامرة. وما زال هذا الحلف قائماً بين هذه الأطراف الثلاثة حتى يومنا هذا.

إن كل ما تقدّم ينفي صلاحية النظرة السطحية والمبسطة التي تنظر الى الأدب الاسرائيلي باعتباره أدباً ساقطاً وفجاً ومهزوماً ومبتذلاً ولا أخلاقياً، كما يتردد كثيراً في كتابات عربية، وفي تفسير أشياء كثيرة تتعلق بهذا الأدب، وبخاصة ان مثل هذه الأوصاف ليست استنتاجات تم التوصل اليها بعد رصد للانتاج الأدبي وتحليله واكتشاف سماته وقسماته المميزة ومتابعة تطوره وتطور أدبائه، وهو مشروع ما زال قائماً على أي حال.

(٤) Alex Bein, *Theodore Herzl* (Philadelphia: Jewish Publication Society of America, 1940).

من الخطأ النظر الى الأدب الاسرائيلي باعتباره أدباً جديداً له من العمر أربعـون عامـاً هو عمر الدولة الصهيـونية. انـه أقدم من ذلـك بكثير. فهـذا الأدب الذي جـاء الى فلسطين ناضجاً متقدماً مقارنة بالنتاج الأدبي في فلسطين والمنطقة العربية، هو امتداد لتراث أدبي تكوّن خـارج المنطقـة نفسها، وفي أوروبـا بالتحـديد، وبلغ درجـة متقدمـة هناك قبـل أن يـأتي بـه المستوطنون الأوائل الذين حلّوا بفلسطين في هجراتهم المتتـالية. فليس غـريباً، اذاً، أن نجـد مـلامح من حيـاة الفلسطينيـين، وفي أوقات مبكـرة جداً من هـذا القـرن، مسجلة في أعـمال اليهود من أوروبا وخصوصاً أدباء ما يُعرف بالهجرة الثانية بين عـامي ١٩٠٤ ـ ١٩١٤، وهي أهم وأخطر هجرة استيطانية الى فلسطين في تاريخ الحركة الصهيونية.

وهكذا فإن موشي سيهيلانسكي، واسحق شـامير، ويهـوذا بيرلا، ومـوشي ستافسكي، وناحوم ياروشليمي، وياكوف رابينوفتش، واسرائيـل يزراحي، الـذين قدمـوا الى فلسطين في أوقات متفاوتة، كتبوا روايات تصف المجتمع العربي، الذي كان قائـماً عندمـا استوطنـوا هذه الأرض، سواء كان هذا المجتمع بدوياً أو مدنياً أو قروياً فـلاحاً. وقـد كان الكثـير من أبطال هذه القصص والروايات عرباً، بل ان معـظم تلك القصص والروايـات تحمل أسـماء عربيـة مثل لطيفة مبروك، وعطاالله، وعايشـة، وبنت الشيخ، ورجب، وحـطيط، وانتقام حمـدي، ومحمد الراعي، وسعيـد البدوي، ورشيـد العجوز. بـل ان بعض الأعمال الأدبيـة التي كتبها هؤلاء أرّخت لاحداث تاريخية مهمة مثـل دخول الانكليـز الى فلسطين، وهـزيمة الأتـراك عام ١٩١٨ التي تدور حولها أحداث قصـة الطريق الى الخـارج لحاييم يـوسف برينـر، وانتفاضـة البراق عام ١٩٢٩، وغيرها من الأحداث التاريخية المهمة في تاريخنا الحديث.

وبالطبع، فإن هذه الأعمال الأدبية كتبت من وجهة النظر الصهيونيـة في تلك الأحداث التي جرت في وطننا حتى عام ١٩٤٨. ونحن هنا، لا نتحدث عن المستوى الفني لهذه الأعمال الأدبية، ولا نتحدث عن وجهة النظر التي قـدمت من خلالهـا الأحداث التـاريخية ولا مقـدار الحقيقة في عكس الحياة الاجتماعية أو في رسم الشخصيـات العربيـة في تلك الأعمال، ولكننـا نريد تأكيد حقيقة مرة بـلا شك، هي أن الحيـاة العربيـة في فلسطين قـد انعكست في الأدب المكتوب بأقلام هؤلاء المستوطنين الصهاينـة، ولم تنعكس في أعمال أصحـاب البلاد الأصليـين من السكـان الفلسطينيـين، وذلـك لجملة أسبـاب معقـدة. الا أن اتسـاع رقعـة الاستيـطان الصهيوني الذي انتهى بدولة لأولئك المستوطنين عام ١٩٤٨، وتحـوّلهم الى أغلبية بعـد خروج أصحاب البلاد الأصليين منها، جعل المسألة تبدو كأنها تطور طبيعي، واعتـبرت هذه الأعـمال كـما قلت في المقدمـة المنطقيـة للأدب الـذي انتجه الأدبـاء الاسرائيليـون بعـد عـام ١٩٤٨. وباعتبار الكتّاب الذين أصبحـوا «أدباء اسرائيـل» بعد ذلـك العام هم المـواطنون الشرعيـون لأعمال «أسلافهم» من المستوطنين.

وعلى أي حال، فإن هذا المسـار الذي اتخـذه الأدب أورث الأدب الاسرائيلي الحـديث سمات مهمة، ربما كان أهمها ذلك التناقض الواضـح بين تقـدّم الأعمال الأدبيـة على المستـوى الفني وتمكّن الأدبـاء الاسرائيليين من الأسـاليب الأدبية والفنيـة الحديثـة، وبين ذلـك الخـواء

الروحي وضيق المدى الزماني والمكـاني لتلك الكتابـات. كما ينعكس في المحـاولات الفاشلة، رغم كـل شيء، للانتـماء الى المحيط الجغرافي والتـاريخي الطبيعي. ويبـدو كـذلـك في فشـل العديد من الأدباء الاسرائيليين في إزالـة طابـع الاغتراب عن هـذا المحيط وعدم القـدرة على فهم العلاقات الاجتماعية والارتباطات التاريخية للفلسطينيين، وعدم القدرة على التعايش مـع ذلك الشعب الغريب الذي اثبت لهم أنه عنيد وصلب الى درجة عصية على فهمهم. كـما برز في فشل الأدب الاسرائيلي في ردم تلك الفجوة التاريخيـة التي تفصل الاسرائيليـين عن تاريـخ وجـود أجدادهم المـزعومـين على هـذه الأرض وهي فجوة تتجـاوز الفي عام. وكـذلـك ردم الفجوة الجغرافية التي تجعل المدى الجغرافي الذي تتحرك فيـه الشخصية الـروائية الاسرائيليـة هو أوروبا، وليس الوطن العربي المحيط، والذي يفترض أن يكون المدى الطبيعي لها. وهـذه السمات المهمة في الأدب الاسرائيلي أورثت الأعمال الأدبية الاسرائيلية خللاً هيكليـاً طغى على حقيقة مهمة أخرى، هي تقدم هذا الأدب على المستوى الفني وكونه وريثاً لـتراث أدبي متقدم هو التراث الأدبي الاسرائيلي، وجعل الاستفادة منها مقصورة على الجرأة في طرح الموضوعـات ورسم الشخصيات بأبعادها المختلفة، إلا أنها لم تشعره بالتوازن والاستقرار والشعور بـالانتماء الحقيقي الى المكان والمحيط.

ثانياً: جيل البالماخ

في عام ١٩٤٨ أُعلنت اسرائيل دولة معترفاً بها في الأمم المتحـدة، بعد هـزيمة الجيـوش العربية على أيدي القوات الاسرائيلية، وتحوّل فلسطين إلى ساحة قتـال أدى الى تشريد القسم الأعـظم من الشعب الفلسـطيني في البلدان العـربيـة المجـاورة. وليس هـذا مجـال عـرض الملابسات الخاصة بتلك الهزيمة. المهم في الأمر هنا أن ما نسميه نحن «النكبـة الفلسطينيـة»، مثّل بالنسبة الى الصهيونيـة ذروة انتصارهـا، وهو انتصـار بدا متـوازناً مـع الاعتراف الـدولي بالدولة الجديدة رغم ملابساته هو الآخر. وقد كان لهذا التوازن الموقت أثره الكبـير في الأدب الذي كُتب في تلك الفترة التي غطت العقد الخمسيني، والذي عرف بـأدب «جيل البـالماخ». فقد كان معـظم الأدباء في تلك الفـترة من المحاربـين في صفوف قـوات البالمـاخ التي أسستها الحركة الصهيونية في فلسطين في الثلاثينات لمقاومة ثورة الشعب الفلسطيني ١٩٣٦ - ١٩٣٩. وعند قيام الدولة الاسرائيلية اعتبر هؤلاء أنفسهم «الورثة الحقيقيـين للبلاد، فتصرفـوا وكأنهم طليعـة الصهيونية بنمطها الاشتراكي المرتبط بالدولية الثانية». ويضيف الناقد الاسرائيلي يراح غوفر: «كان على بطل جيل البالماخ أن يكون شخصية إيجابية. ان البطل الذكر يمثل المكانة العامة وقـوّته تمثـل قوة المجمـوع. إنه واسع الحيلة، شجاع وحاسم. عليه أن يخرج من المهمات المستحيلة التي تعرضت من قبل الى الفشل. وكذلـك عليه أن يرسّخ القيم الايجابية المتجسدة في الـرواية». ويمكن اعتبـار الشاعـر والروائي يهـوذا عميخاي أبرز من يمثل هذا الاتجاه، وهكذا ظهر البطل الإسرائيلي الذي لا يُقهر، والانسـاني، صاحب الرسالة، المترفع عن الشهوات، والمقاتل العنيد الذي لا يرهب الموت والأعداء.

وقد تضخمت صورة «البطل الصهيوني» هـذه على أيـدي بعض الروائيـين الأمريكيـين

الـذين ورد ذكرهم، مـع اضافـات خارقـة منحهم إياهـا هؤلاء الكتّاب أنصـاف الموهـوبين، لتخـرج لنا أعـمال هزيلة مثـل الينبوع لاسحق ميتنر، والخـروج لليون أوريس، والقـرصان لهـارولد روبنـز، وغيرهـا. والطريف أنـه فيـما انتهى هـذا الجيـل وهـذا النـوع من الأدب في اسرائيل نفسها، واصل الأمريكيـون كتابـة أعمالهم ليهبـطوا بالصراع العـربي ـ الاسرائيلي الى مستـوى متدنٍ من القتـال المجاني والمعـارك العبثية عـلى الطريقـة الهـوليـودية الشهـيرة. ومن الطريف أيضاً، أنه في حين برزت استثناءات للكتّاب الاسرائيليين ممن سجلوا وحشيـة الجنود الاسرائيليـين، ولا انسانيتهم وقسـوتهم المتناهيـة، فإن مثـل هذه الاستثنـاءات لم تظهـر لدى الكتّاب الأمريكيين الذين ما زالوا يكتبون بروح أدباء جيل البالماخ الـذي انتهى منذ أكـثر من ثلاثين عاماً في بلاده.

والاستثناء الأبرز، والذي يكاد يكون الوحيد لأدباء جيـل البالمـاخ ممن لم تعمهم حقائق النصر والهزيمة عن رؤية الجانب الـوحشي، عام ١٩٤٨، الـروائـي س. يزهـار، وهو الاسم المستعـار ليزهـار سيميلانسكي، وهـو ابن موشي سيميـلانسكي، الـذي سبق ذكـره كـروائي سجّل حياة العرب الاجتماعية في بداية القرن في أعماله الأدبية والكتابية الأخرى.

ففي عام ١٩٤٨ كتب سيميلانسكي روايته القصيرة الأسير، وهي تدور حول مجموعـة من الجنـود الاسرائيليين في طـريقهم لمهاجمة قريـة فلسطينيـة يـدافـع عنهـا عـدد من الجنـود المصريين. وخلال سيرهم يأسرون راعياً عربياً ويشرّدون غنمه قبل أن يعصبوا عينيه ويأخذوه للتحقيق حيث يمـارس عليه الجنـود الاسرائيليون شتى أنـواع الاذلال والاهانـة. أما الـراوي الـذي يُظهـر اشمئزازه من عمـل زملائـه، فإنـه يغرق في تـداع داخـلي عن القـوة والضعف والبـطولة والنصر والهـزيمة. وتنتهي الـرواية الأسـير بين أيـدي القوة الاسرائيليـة التي تمـارس نصرهـا المدمـر لأي معنى انساني لـديها، ولا يفلح تـداعي الراوي في الـوصول الى أكـثر من تسجيل المدى المدمر الذي تصل اليه القوة المنطلقة من عقالها في لحظة عربدة وجنون.

وفي خربة خزعة صورة أكثر اتساعاً وشمولاً للدمار الذي تلحقه بقرية مسـالمة مجمـوعة من الجنود الاسرائيليين، اذ يقتحم هؤلاء الجنود المزهوون بقوتهم «خربة خـزعة»، ويُخـرجون سكانها البسطاء منها، ويبدأون، في حفلة عبث مجنون، بتدمير القرية الخاليـة، ويطغى ايقـاع القوة المعربدة على أي معنى انساني آخر. وكما في الأسير يغرق الراوي هنا أيضاً في تداعٍ حول أحقيـة القوة في التـدمير والاذلال. إن أهميـة روايتي سيميـلانسكي هـاتـين تكمن في كشْفهـما للخراب الداخلي الكبير «بطل البالماخ» المتفوق الذي لا يقهر.

إنه رغم كل شيء مهزوم إنسانياً ومشروخ في روحه رغم كل مظاهر البطش والقوة التي يتيه بها. وبينـما يقف كثير من الـروائيين الاسرائيليـين عند اضـطهاد النـازيين لليهـود ليعطوا لأنفسهم حقاً انسانياً على الأقل في فلسطين، فإن سيميلانسكي يتقدم خطوة ليقارن اضطهـاد النازيين لليهود باضطهاد اليهود الاسرائيليين للعـرب في فلسطين، وهي فكـرة بدأت مـلامحها لـدى سيميلانسكي لتتـطور وتبلغ ذروة أخرى لـدى روائيين آخـرين، ربمـا كـان أهمهم الآن يورام كانيوك في روايته الاخيرة اعترافات عربي صالح، التي سنأتي على ذكرها فيما بعد.

وباستثناء سيميلانسكي، واصل أدباء جيل البالماخ احتفاءهم بـ «البطل الايجابي» الذي لا يقهر، واستمروا مواصلين احتفالاتهم في المستوطنات والمدن الجديدة التي أقيمت فوق قرى ومدن عربية أزيلت عن الوجود، وقدمت هذه المستوطنات باعتبارها المثال الجديد للحياة الجديدة والمجتمع الجديد الذي جاء تحقيقاً «لنضالات الحركة الصهيونية» وتحقيقاً لرسالتها. ولكن الى حين، ففي عام ١٩٦٣ كتب ابراهام يهوشوا روايته الشهيرة **في مواجهة الغابة**. تدور أحداث الرواية حول طالب جامعي يعدّ رسالة جامعية عن الحروب الصليبية، يذهب الى العمل حارساً في غابة يعرف أنها اقيمت فوق قرية عربية. وهناك يقضي أياماً خاوية يستقبل خلالها السياح والزائرين الذين ينشدون الاستمتاع بمنظر البحر من هناك. ويحافظ على الغابة من أي حريق عربي عجوز قطع لسانه، وابنته الصغيرة الجميلة.

وفي لحظة كشف للحقيقة، وبتحريض خفي من الحارس الشاب وتواطؤ معه، يقوم العربي العجوز باحراق الغابة. ويقف الحارس صامتاً مبتسماً برضى «وهناك من بين الضباب والدخان، برزت القرية العربية المدمرة أمام ناظريه، وقد ولدت من جديد، فبدت بخطوطها الأساسية كرسم تجريدي». وفيما يحترق كل شيء في كوخة الصغير، تبقى خارطة المنطقة القديمة التي تحمل اسم القرية العربية المدمرة وموقعها.

وكما حدث مع رواية خربة خزعة أثارت هذه الرواية أيضاً جدلاً واسعاً وعنيفاً في الكنيست، وفي اسرائيل عموماً. الا أن «الليبرالية» الاسرائيلية استوعبت هذا الجدل أيضاً، ومضى يهوشوا وهو في النهاية مثل سيميلانسكي ابن المؤسسة الصهيونية التي تحكم في اسرائيل ليصبح أكثر الكتّاب الاسرائيليين شهرة. غير أن هناك امراً مهماً آخر أبرزته هذه الرواية. فالحريق الذي شب في الغابة كشف تلك الحقيقة التي فشلت في طمسها محاولات الايحاء بأن كل شيء على ما يرام. خرجت النار لتحرق ستاراً كثيفاً كانت الايديولوجيا الصهيونية تحاول الاختباء خلفه. لقد اظهرت رواية يهوشوا أن المشروع الصهيوني ليس نقياً الى الحد الذي يُقدَّم به. وانه لم يقم على أرض نظيفة، بل قام على انقاض شعب وأرض وقضية لم تحل بعد. وهذه الخطوة الثانية التي قطعها الوعي الأدبي الاسرائيلي بعد خربة خزعة. ففي هذه الرواية كان هناك شعور بخواء الانتصار، وكان هناك تسجيل لوجود ضحية. أما في **مواجهة الغابة** فهناك قرية لهذه الضحية أقيمت فوقها غابة كشفها الحريق الذي لم يشب في الغابة فحسب، بل شمل جزءاً مهماً من الحلم الصهيوني، فأحرق أطرافه.

ومع ذلك، فحتى عام ١٩٦٧ بقي بامكان يائيل دايان الكتابة عن إقامة المدن الجديدة في الصحراء، مستمدة طاقة مفتعلة من ذكرى ما يُعرف بالمحرقة النازية التي تبرز عبر ايقاع درامي فج يتكرر طوال روايتها غبار.

وبقي بامكان الكاتب صاموئيل يوسف عجنون الكتابة عن ذكرى موطنه القديم بولندا، والأحياء اليهودية التي كانت منتشرة في مدنها المختلفة، وكذلك اهارون ابلفلدا الذي ما زال يكتب بتكرار ممل ومزعج عن موضوعه الأثير «المحرقة النازية». وحتى كاتب مثل عاموس اوز ظل حتى عام ١٩٦٧ يكتب عن شجاعة المستوطنين الذين اقاموا المدن رغم تهديد القوى

الشريرة المختفية وراء الجبال الشمالية في روايته في مكان آخر ربما، وفي قصصه القصيرة الأخرى.

ثالثاً: حريق عام ١٩٦٧

كانت حرب عام ١٩٦٧ حريقاً من نوع آخر. فقد كشفت تلك الحرب عن وجود شعب بأكمله هو الشعب الفلسطيني. لم تفلح كل محاولات الطمس في إخفائه. لقد ظهر الفلسطينيون بعد ذلك باعتبارهم «جسم الجريمة» الصهيونية، تماماً مثلما ظهرت القرية العربية التي خرجت من رماد الحريق في رواية يهوشوا.

وبعد ذلك لم يعد العربي ضحية ذليلة تستدر العطف والشفقة من جوانب انسانية فقط، كما كان الأمر في روايات سيميلانسكي. ولم يعد قوة شريرة تختفي خلف الجبال السوداء الشمالية تعوق بين آن وآخر برصاصها المجهول «مسيرة بناء المستوطنات»، ومحاولات اقامة مجتمع صغير جديد شجاع، كما في روايات أوز الأولى. كما لم يعد الفلسطيني عنصراً لا وجود له في العالم الجديد المولود وسط الغبار كما في روايات يائيل دايان الأولى.

في عام ١٩٦٨ كتب عاموس أوز رواية ميخائيل الذي يخصني، وفيها عرض للتاريخ الحديث لمدينة القدس في الاربعينات، والخمسينات، والستينات. وعبر تعقيدات السياسة والحرب والتاريخ، تبرز الرواية شخصية «حنا» وعلاقتها بالتوأمين عزيز وخليل ابني رشيد شحادة، الفلسطيني الذي كان يسكن حي القطمون، حيث اعتادت حنا أن تلعب معهما: «كنت الأميرة، وكانا حرسي الشخصي، كنت غازية وهما محاربان، كنت مكتشفة وكانا أعواني المحليين، كنت القبطان وهما بحارتي» وتضيف في مكان آخر من الرواية: «كنت أتصارع معهما بعنف. وفيما بعد عندما بلغت الثانية عشرة احببتها معاً، وكنت أناديهما (خلزيز) ـ خليل وعزيز. كانا ولدين جميلين». وتظل ذكرى هذين التوأمين العربيين اللذين غادرا منزلهما مع والدهما من حي القطمون القريب من القدس عام ١٩٤٨، تلاحق حنا في نومها ليظهرا مرة على شكل شخصين ملثمين يخطفانها من حافلة للركاب في أريحا دون أن يؤذياها، ومرة أخرى في لباس الفدائيين وهما يتدربان على استخدام السلاح وقذف القنابل في تناغم تام.

إن الاشارة هنا واضحة. فلقد تحوّل الضحية عند سيميلانسكي والشاهد الأخرس عند يهوشوا الى فدائي عند أوز في رواية يخيم عليها جو سوداوي قاتم وكآبة تمتد على مدى فصول الرواية. ومن الملفت للنظر أن تأتي هذه الرواية بعد الانتصار الاسرائيلي المدوي عام ١٩٦٧، والذي يفترض أن يعطي الشخصية الاسرائيلية توازنها الذي منحه اياها انتصارها عام ١٩٤٨ وانشاء الدولة، ولكن الى حين.

ومع منتصف السبعينات كان «الكثير من المعايير الأدبية في الستينات قد تم التخلي عنها». ويحدد يراح غوفر ثلاثة مؤشرات على اهتزاز ما يسميه الاسرائيليون «الأساس الأخلاقي» للمشروع الصهيوني. أولها زيادة اعتماد الدولة الصهيونية على القوة العسكرية، بعد أن أصبحت

الحروب قدرها الذي لا فكـاك منه؛ والمؤشر الثـاني هو الاتجـاه السياسي الحـادّ نحو اليمـين، والذي عبّر عن نفسه بوصول حزب الليكود الى الحكم بعد أن كان يعتبر حزباً فـاشياً متـطرفاً غداة قيام الدولة؛ أما المؤشر الثالث فهو ذلك التطرف الشديد في درجة الأصـولية اليهـودية. وغني عن القول إن كل هذه المؤشرات هي بشكل أو بآخر، مظاهر لفشل «المجتمع الجـديد» في إيجاد هوية واضحة محددة، وبنية راسخة في هذا الجزء من العالم.

وفي عـام ١٩٧٧ نشر يهوشـوا روايته العـاشق التي تُبنى عـبر عـدد من العـلاقـات غـير المتكافئة وغير السوية، ويتحول العصاب الذي كان يظهر على شكل حركـات وتصرفات غـير منـظورة في رواية في مـواجهة الغـابة الى نـوع من الفصام الـواضح، إذ يقـوم بطل الـروايـة بالبحث عن شخص يحارب نيابة عنه، ثم عن شخص يعمل نيابة عنه، ضمن حالة حرب لا تنتهي. ولا يبـدو منسجماً مـع نفسه في الـرواية سـوى نعيم، الصبي الذي يـدخل في عـلاقة مبكرة مع ابنه آدم بطل القصة.

ويصل الفصام الى ذروته في رواية يهوشوا الأخيرة **طلاق متـأخر** التي تـدور أحداثهـا في مصح عقلي هو المعادل لاسرائيل التي فقدت حلمها.

وفي رواية سلام مكتمل لعاموس أوز، يجلس البطل المحبط يوناثان ليبشتز متأملاً أجيال المهـاجرين والمستـوطنين، ثم يعـود ليشارك زوجتـه الحامـل مع عشيقهـا في جـو من الكـآبـة والخذلان يلف كيبوتزات المستوطنين التي أنشئت في الأصل لتحتوي المجتمع الجديد. غير أن انهيار الحلم الصهيوني يأخذ أبعـاداً كابـوسية أكـبر في رواية عـاموس كينـان الطريق الى عـين حارود حيث تنتهي اسرائيل كحلم وتبدأ اسرائيل أخـرى، وهي عبارة عن كـابوس يعلو فيـه صـوت العنصرية، وتتحـول البلاد كلهـا إلى مصيدة كبـيرة، باستثنـاء بلدة عـين حـارود التي تتحول الى ملاذ أخير للهاربين من كابوس العسكرية الذي يجثم عـلى صدر الجميـع. ويصبح السعي نحو هذه البلدة هو الطريق الأخير للظفر بالحرية. ومنذ البداية يدرك بطل الرواية أنـه لن ينجح دون الرحيل مع عربي هو ابن المنطقة وابن الشعب «الذي غادر يافا بالقوارب عـام ١٩٤٨». وفي الطريق الى عين حارود يُقتل كثيرون ويسقط أيضاً محمود العربي، الذي يذهب ضحية مجانية لتلك العقلية التي تختصر العربي بلفظة «عربوش» التحقـيرية، وتختصر اليهـودي بلفظة «يهودون» التحقيرية أيضاً. وتسجل الرواية تقـدماً كبيـراً ليس في شخصية العـربي التي تقدَّم باعتبارها المنقذ والدليل الى الحرية، بل في تقديم الشعب الفلسطيني كضحية على مذبح الفاشية والعسكرية الاسرائيلية. وبشكل استثنائي، لا يتردد كينان في توجيه اصبع الاتهام الى المجرم الحقيقي في الظلم التاريخي الذي وقع على العرب.

«توقف السائق. نزل محمود من السيارة. وخرّ راكعاً ملامساً الأرض بجبينه. مرت لحظة صمت. نهض محمود.

ـ يـا أرض أبوي وأجـدادي، بدأ يغني، وهـدية مني لأولادي. أغنيـة حزينـة تنساب انسيـابـاً. انتـابتني قشعريرة.

يا أرض أبوي وأجدادي. غنّي محمود، عرفت أنه عندما يغنّي عن أرضه التي هي أرضي فإنه يغني عن أرضه التي ليست أرضي. . . . ونظرت الى الأرض. لمَ التيه في أرض محمود. انه لم يغنِّ قبور آبائي. عن أرض أبنائه وأجداده غنّى. لكني لم أكن فيها اطلاقاً. لم تكن لي البتة حصة في أرض محمود. لم يكن لي ملكية ولا ميراث».

إن مثل هذا المقطع ومثل هذه الرواية كانا مستحيلين قبل نحو عشرين عاماً. وبقراءة تاريخية لتطور موضوعات الرواية الاسرائيلية، ندرك أن انهيار الحلم بمجتمع قائم على الديمقراطية، كما ظلت الصهيونية تزعم طوال وجودها، قد اقترن باكتشاف الآخر الذي هو الفلسطيني. لكن ردود الفعل على هذا الاكتشاف، تراوحت بين أديب وآخر. غير أن الحقيقة التي يلتقي حولها الجميع هي حقيقة الاكتشاف. ومما يدعم التفسير بأن هذا الاكتشاف لم يكن أمراً فردياً، هو أن رواية أخرى تعرض الرؤيا الكابوسية نفسها التي شاهدناها في رواية كينان، وقد ظهرت في العام نفسه، هي رواية لكاتب اسرائيلي آخر هو عمنون وانكنر، يصور فيها اسرائيل دولة فاشية تتبع مبادىء كاهانا. وفي العام نفسه أيضاً، ظهرت قصة بعنوان خان أرميا لبنيامين تموز، تصور اسرائيل دكتاتورية دينية. وبعد ذلك بعام ظهرت رواية اعترافات عربي صالح ليورام كانيوك التي ترجمت الى الانكليزية عام ١٩٨٧.

في اعترافات عربي صالح يقدم كانيوك سيرة ذاتية معقدة لمواطن في اسرائيل يدعى يوسف شرارة، هو ابن عربي يدعى عزوري شرارة ويهودية تدعى هافا، هاجر والدها الى فلسطين من المانيا لا إيماناً بالفكرة الصهيونية، بل بدعوة من صديقهما العربي عزوري الذي يتزوج ابنتهما، وينجب منها يوسف الذي تسد القوانين الاسرائيلية أمامه كل السبل لأن يصبح مواطناً يهودياً صالحاً في اسرائيل، رغم أنه يعتبر يهودياً بسبب أمومته اليهودية، بحسب القوانين اليهودية نفسها، وكذلك بحسب الديانة اليهودية، فيغادر يوسف اسرائيل إلى باريس حيث يكتب اعترافاته التي تبرز فيها قضية فلسطين، لا باعتبارها صراعاً بين حق صهيوني وباطل عربي، بل بين «حقين» تميل الكفة الحقوقية بينهما نحو الحق العربي الذي يبرزه الكاتب نسبياً بوضوح.

وأهم ما في هذه الرواية هو النظر الى الشخصيات العربية واليهودية وعلاقاتها ضمن تعقيدات كثيرة، وليس من خلال مسلّمات صهيونية كما كان الأمر في كتابات أوز ويهوشوا وياثيل دايان وسيميلانسكي.

وفي أحد مشاهد الرواية يخضع يوسف الذي كان يحمل اسم جده لأمه يوسف روزنتسفايع للتفتيش في حافلة، فيُنتزع من صديقته اليهودية دينا، ويساق الى التحقيق في مخفر للشرطة الاسرائيلية حيث يُستجوب بقسوة، فيقول للشرطي الاسرائيلي الذي سأله ماذا يفعل مع فتاة يهودية: «اسمي يوسف روزنتسفايع، وهذا ما هو مكتوب في بطاقتي». فيجيب الشرطي: «نعم، أعرف، ولكننا نحن الاثنين نعرف الحقيقة، أليس كذلك؟ وبعد ذلك ذهبت الى وزارة الداخلية وغيرت اسمي الى يوسف شرارة. لذا لدي الآن بطاقتان شخصيتان، وكلما افترسني الألم فإنني أحمل البطاقة العربية».

وأكثر من ذلك، فإن الرواية لا تتردد في السخرية من المقولات الصهيونية، وعرض المضايقات التي يتعرض اليها العرب داخل اسرائيل، مثل الاعتقال الاداري والاحترازي، ومصادرة الأراضي، والتضييق عليهم، وسد سبل العمل أمامهم. وعلى مدى صفحات الرواية تبرز شخصية عزوري العربي، عضو الحزب التقدمي، المثقف الواثق المتزن، المدرك لابعاد الصراع الطويل بكل تعقيده. وفوق ذلك كله، فإنه آخر الرومنسيين في زمن فقد رومنسيته.

وبالطبع، فإن أحداً لا يتوقع تطابقاً في وجهات النظر مع الكاتب الذي لا ينسى أن يصور بعض قادة «المنظمة» التي يفترض انها «منظمة التحرير الفلسطينية»، أو على الأقل احدى المنظمات الفدائية بشكل غير واقعي. إلا أن صورة الفلسطيني داخل اسرائيل وحدّة الصراع عُرضت عرضاً معقداً وليس مبسطاً، مع محاولة الكاتب أن يعرض وجهتي النظر العربية واليهودية في الصراع. يقول مثلاً: «ما يدعوه اليهود اضطرابات ١٩٣٦ يسميه العرب الثورة الكبرى»، وما «يسميه اليهود حرب الاستقلال يسميه العرب حرب ١٩٤٨» وهو تطور يظهر فيه العربي باعتباره صاحب حق وليس باعتباره ضحية فقط. ويبرز باعتباره سليل حضارة عريقة، وباعتباره جزءاً من تجمع حضاري خسر معركته، لكنه لم يستسلم، وليس باعتباره فرداً، راعياً يسرح بغنمه بين الجبال والحقول، غير مبالٍ بالحرب الدائرة رغم أن نتيجتها تحدد مصيره دون أن يعرف عن ذلك شيئاً كما في أسير سيميلانسكي، وليس باعتباره مساعداً لحارس الغابة قطع لسانه فانقطع تواصله مع العالم من حوله، الا عبر همهمات واشارات وحركات مبهمة، كما في رواية يهوشوا، ولا حتى باعتباره فدائياً كل ما يجيده هو استخدام السلاح وقذف القنابل كما في ميخائيل الذي يخصني لعاموس أوز.

ولكن، علينا أن نلاحظ هنا أن حدود الوعي بالآخر من جانب الأدباء الاسرائيليين تكاد تقتصر على فلسطينيي عام ١٩٤٨ الذين عاشوا «أقلية في بلادهم»، كما يقول كانيوك في روايته المذكورة آنفاً، وفي أحسن الأحوال فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين. وفي الأغلب، أنه لا يشار اليهم كفلسطينيين بل كعرب مع ما تحمله هذه الكلمة من ايحاءات بالبداوة والحياة الرعوية. وهناك بعض الاستثناءات، بالطبع، لكنها استثناءات وليست قاعدة، مع ملاحظة أن هذه الاستثناءات ازدادت في الآونة الأخيرة، كما لاحظنا في رواية كانيوك اعترافات عربي صالح. أما فلسطينيو الشتات، فلا ذكر لهم الا في أضيق الحدود، وإن ذُكروا فإنهم يُذكرون باعتبارهم أناساً ضلّوا طريق الكفاح الى الارهاب، حيث الأسلحة لعبتهم المفضلة والتآمر جزء من حياتهم اليومية. وهم عصابيون ثرثارون يفتقدون الثقة بأنفسهم. انهم باختصار البدو الذين كانوا يظهرون في روايات أوريس وميتنر، لكنهم هنا استبدلوا اللباس البدوي باللباس المموه، وحل «زعيم التنظيم» محل شيخ القبيلة... وهكذا.

وهذا ما يفسر السقطة الفنية في رواية يوراحيم كانيوك المذكورة، حيث يذهب يوسف شرارة الى بيروت ليلتقي بشخصيات فلسطينية هزيلة تبدو كأنها نقيض الشخصيات العربية

التي تعيش في فلسطين عام ١٩٤٨. فشقيق عزوري انتمى الى المعسكر الكتائبي اللبناني متخلياً عن جنسيته الفلسطينية، معتبراً الفدائيين أعداءه، وهم الذين قتلوا ابنته ومثلوا بها. أما رئيس «المنظمة» نبيل، فيقارنه يوسف برجل الموساد الاسرائيلي الكريه بونيم، الا أنه يستدرك مفضلاً رجل الموساد بونيم عليه لأنه أكثر توازناً وانسجاماً مع نفسه وأهدافه.

إن هؤلاء الروائيين الذين عرضنا أعمالهم هنا يمثلون التيار الرئيسي في الرواية الاسرائيلية. لكن هناك كتّاباً آخرين بعضهم أكثر شهرة، لكنهم ينتمون الى أجيال أخرى، مثل الروائي يهوذا عمنيخاي الذي طغت شهرته كشاعر على شهرته كروائي. ومع ذلك فهو يُعتبر روائياً مهماً هناك. وعلى الرغم من موقفه الذي يطالب بالاعتراف بالحقوق الفلسطينية، من وجهة نظر خاصة به طبعاً ـ فإن هذا الموقف لم يجد تعبيراً عنه في رواياته التي تمتاز بالتجريد الفني، والتي يغلب عليها الطابع الذاتي.

أهارون ابلفلد، شاعر آخر، يكتب الرواية، من أهم أعماله بلانهايم ٣٩ التي تدور أحداثها في المانيا النازية عشية الحرب العالمية الثانية. الحديث عن اضطهاد اليهود، واحراقهم في أفران الغاز النازية والسجون ومعسكرات الاعتقال، هي موضوعاته المفضلة. وهذه نفسها هي أجواء روايتيه الأخرين تزيلي، والانحدار، ويمكن اعتباره «كاتب المحرقة» إذا جاز التعبير. أما قضايا العلاقة المعقدة بين اسرائيل والفلسطينيين أو اسرائيل والعرب، فلا مكان لها في أعماله الروائية.

يائيل دايان، ابنة موشي دايان، تكتب أعمالها الروائية باللغة الانكليزية. ومع أن الأحداث الأخيرة كشفت عن موقف متقدم نسبياً تتبناه من حقوق الشعب الفلسطيني، الا أن أعمالها الروائية تتبنى وجهة نظر صهيونية تقليدية. اليهود ضحايا النازية قادمون لبناء «عالمهم الجديد على أرضهم المقدسة». ومثل عميخاي، تحفل كتاباتها بالاستحضارات التوراتية، لكن هذه الاستحضارات، وكذلك تمكّنها من الكتابة الروائية، لم تستطع أن تجعل روايتها الشهيرة عن حرب تشرين الأول/اكتوبر ثلاثة أسابيع في أكتوبر عملاً ناجحاً. بل طغت عليه روح الميلودراما فقتلت الرواية التي حوت كمّاً كبيراً من البطولات المجانية، بحيث ذكرتنا بأعمال أوريس وميتنر وروبنز.

وقبل أن انهي موضوعي هذا، أود أن ألفت النظر الى بعض الظواهر المهمة والخطيرة التي برزت أخيراً على ساحة المواجهة الثقافية مع عدونا الصهيوني.

أولى هذه الظواهر، تطرحها رواية أرابيسك التي كتبها أنطون شماس، وهو فلسطيني يعيش في اسرائيل منذ عام ١٩٤٨. ووجه الخطورة هنا هو أن هذه الرواية التي حققت نجاحاً كبيراً، وأحدثت دوياً هائلاً في اسرائيل، كُتبت باللغة العبرية وليس باللغة العربية، التي يجيدها صاحبها اجادة تامة. وقد تحدثت الصحف الاسرائيلية، وكذلك صحف أوروبا، عن تضلع الكاتب من اللغة العبرية التي صدرت بها الرواية، وكذلك تمكّنه من فن الكتابة الروائية. وبالطبع، فإن بامكاننا دمغ هذا الكاتب بالخيانة والمروق والاستمتاع بالعبودية، إلا أن هذا لا يحل الاشكال ولا يفسر الظاهرة الغريبة.

أما الظاهرة الثانية، فإنها تتمثل في روائي وقاصّ مصري يدعى نعيم تكلا، نشر أكثر من رواية وأكثر من مجموعة قصصية تتحدث عن عذابات اليهود وعن حضارتهم التي نشروها في المنطقة عندما أنشئت اسرائيل. ولا يكاد يتجاوز في معرفته بالفلسطينيين وتعاطفه معهم أياً من الأدباء الاسرائيليين، رغم أن مواقف بعضهم أفضل من موقفه.

وكان من الممكن تجاوز هذا الكاتب أيضاً لو أنه يكتب أدباً ضئيل القيمة. إلا أن تمكّنه من فن الكتابة القصصية والروائية وموهبته لا شك فيها، الأمر الذي جعل كاتباً كبيراً مثل نجيب محفوظ «يتبناه كموهبة أدبية شابة».

مرة أخرى، فإن بامكاننا أن ننعت هذا الكاتب أيضاً بالخيانة والتمسح بأقدام أعدائه. وكل هذا صحيح. لكن الوقوف عند هذا الحد لا يحلّ الاشكال، ولا يفسر الظاهرة التي يمكن اعتبارها مكملة بشكل أو بآخر لظاهرة شماس. فهما بالقطع وجهان لعملة واحدة. وهما يمثلان نمطاً من التفكير كان مستحيل الوجود قبل سنوات لأنه نتاج ظروف مختلفة هي ظروف الانحدار العربي وانحسار القوى الوطنية فيه، وسيادة الجهل والسطحية والتخلف، وانتشار نزعات اليأس والعبث والعدمية، وصعود موجة التخلف والظلامية.

إنها عملية الصراع الحضاري تأخذ ابعاداً معقدة على الصعيد الأدبي لا تجدي معها أساليب التبسيط والاستسهال، بل نحن بحاجة الى دراسات معمقة لأوضاع عدّونا ومواجهته في قلب الساحة الأدبية. وأي مواجهة لا بد من أن تقوم على معرفة بالخصم، فهل نبدأ؟

تعقيب

وليد أبو بكر (*)

بعد حرب تشرين الأول/اكتوبر، انتشرت في الكيان الصهيوني مجموعة من النكات الساخرة، كانت أحداها تقول إن لافتة كُتبت في مطار اللد تدعو آخر المغادرين إلى أن يطفىء الأنوار.

ونحن نعرف أن النكتة تعبير عن عقل جمعي، وأنها تسبق الموقف المعلن، كما تسبق التعبير الأدبي أيضاً، لأن كليهما يلحق بها بعد ذلك. وليس مفاجئاً لنا أن تأتي الرواية الاسرائيلية بموقف مختلف، بعد أن جاء الشعر بهذا الموقف، وسبقته الآراء والنكتة أيضاً.

وقد استطاع الباحث أن يكشف الاتجاهات الجديدة في الرواية الاسرائيلية من خلال عرضه الجادّ لتطور هذه الرواية منذ بداية القرن حتى أوائل الثمانينات، الأمر الذي ينم عن جهد كبير قام به، في المتابعة والدرس.

هذا الجهد، أقف معه في معظمه، وأحاور بعضه، واختلف معه في بعضه الآخر، ثم أحاول أن أقارن، وأن أضيف ما وسعني ذلك.

- ١ -

- نحن ممنوعون الى حد ما من متابعة النتاج الأدبي الاسرائيلي، ويبدو لي أن المقاطعة «قاصرة»، لأنها لا تفهم ضرورة معرفة العدو من خلال أدبه. كما أنها لا تشمل إلا ما يصل الى علمها، وهو قليل.

واذا كانت المقاطعة حريصة على عقل المواطن العربي، فإن السؤال الذي يُطرح هو: لماذا لا نسعى إلى معرفة كلّ شيء، ونكتفي فقط بما هو رائج؟ أما ما هو أهم فهو: لماذا لا

(*) كاتب وناقد وصحافي عربي فلسطيني، ورئيس القسم الثقافي في جريدة القبس الكويتية.

تكون هناك مراكز فاعلة لمتابعة نتاج العدو وفكره، توفر المصادر لمن يشاء؟

مع ذلك، اختلف مع الباحث في أن قلة هي التي اهتمت، فهناك أسماء كثيرة تابعت نتاج العدو الأدبي والفكري، أؤكد منها كتّابنا في الأراضي المحتلة بابداعاتهم من ناحية، وبمتابعتهم لنتاج العدو، والتصدي لما يطرحه من أفكار، من ناحية ثانية.

ولعل البحث الجيد الذي نناقشه الآن اشار الى أن كثيراً من المصادر قد يتوافر لمن يبذل جهده، حتى وإن أخذنا على الباحث أنه لم يذكر مصادره، كما يتطلب البحث العلمي.

سوف أختلف مع الباحث أيضاً في نظرته الى روايات يائيل دايان، التي لم يهتم بها كثيراً من ناحية، وأعطى فيها رأياً هو موضوع الخلاف في ناحية أخرى.

إن أهمية ما تكتبه يائيل دايان ينبع من أمرين:

أولهما: إنها من جيل الصابرا، الجيل الذي ولد في فلسطين.

ثانيهما: إن لها تجربة في الجيش أيضاً.

- ٢ -

هذا الجيل، لم يشهد المجازر التي ارتكبتها النازية، وجيّرها اليهود لمصلحتهم مع أنهم لم يكونوا وحدهم ضحاياها، وإنما قرأ عنها فقط، وشهد مراحل تحوّل الكيان الصهيوني الى قوة عسكرية كبيرة، تنتصر على العرب في كل الحروب. وهو جيل عاش في غيتو واسع، ولم يحتك بجيرانه العرب، قبل عام ١٩٦٧ بشكل واسع.

وقد حاولت الكاتبة دايان في ثلاث من رواياتها أن تصور واقع جيلها، فاستندت الى الخوف لتبرير البطل المعصوم في طوبى للخائفين، واستندت الى «التاريخ» لتبرير القتل في ولدان الموت، وبينهما كتبت غبار التي تبدو رواية تستلهم فترة السلم بين روايتين، هما حربان على وجه التحديد.

إن اللاوعي الذي يمكن اكتشافه في الروايات الثلاث يوحي بفشل المشروع الصهيوني، أو بعدم تحققه بصورته الحلمية، فالسلم ما زال مجرد استراحة بين حربين، وحين يبدأ البناء خلال هذه الاستراحة، فإنه لا يكون الا غباراً.

إن مصير الشخصيات الأساسية الثلاث في غبار يشير الى ما توحي به الرواية: ياردينا - الحديقة - من جيل الصابرا، تطاردها صورة الموت حتى تموت، وليني الأممي، غير اليهودي، جاء يتفرج على التجربة، ثم يرحل مقتنعاً. ودافيد، اليهودي المهاجر، يبقى لأنه لم يخض التجربة، وما زال ينظر اليها كحلم، رغم أن الرواية تحكم عليها بالفشل، حين تبدأ فصولها «غبار - رماد» ثم تنتهي «رماد - غبار»، وبين ذلك بعض ما يحلم به المشروع من «عشب» وخلافه.

- مثل رواية غبار التي تستكمل حركة دائرية، يمكن النظر الى الرواية الاسرائيلية في حركتها الدائرية أيضاً: جيل الرواد، الذي هاجر الى فلسطين أوائل هذا القرن، ثم اتيحت له فرصة الاحتكاك بالعرب فيها - بعد أن فوجىء بوجود سكان في هذه الأرض - لذلك كتب هذا الجيل، أو بعضه بشيء من العقلانية، دون أن يتخلى عن مشروعه، فكانت أفكار موشي سيميلانسكي التي تدعو الى فهم تقاليد العرب واحترامها، والى اقامة العلاقات معهم، والى السعي الى تسوية مقبولة.

بينما كان الكتّاب اليهود، الذين يكتبون من بعيد، يتخصصون في شتيمة العرب، كما فعل ليون أوريس الخروج، وآرثر كوستلر لصوص في الليل.

وحين ساد منطق القوة، بعد اعلان الكيان، عاد اليهود الى الغيتو، وكان جيل البالماخ، الذي نظر الى الفرد الإسرائيلي، والكيان الاسرائيلي، نظرته الى السوبرمان. لكن حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، واحتلال بقية فلسطين، فتح الغيتو من جديد، وأعاد الاحتكاك مع العرب، ليكتشف الكاتب الاسرائيلي أن شيئاً كبيراً من حلمه لم يتحقق بالحرب، وأن عليه أن يجد سبيلاً آخر للدفاع عن هذا الحلم، فعاد يحسّ بوجود أصحاب الأرض، وعاد يكتب كما كتب الرواد.

واذا كان الباحث قد لمس هذا الاتجاه - المبكّر - عند س. يزهار (وهو ابن موشي سيميلانسكي) ثم عند موس عوز، وعاموس كينان، فإن من الضروري الاشارة الى أن ولادة هذه الاتجاهات الجديدة، كانت ردود فعل لحروب ١٩٤٨، و١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٣ فقط، لأن أول مواجهة اسرائيلية مع المحارب الفلسطيني في بيروت، لم تظهر بعد في الروايات التي درسها الباحث، رغم أنها ظهرت في الشعر الإسرائيلي.

كما أن ما تفعله الانتفاضة المباركة في فلسطين، ستكون له أبعاد أكثر عمقاً في تحديد هذه الاتجاهات، لأن معركة لبنان والانتفاضة، أقوى من كل ما واجهه الكيان الصهيوني من واقع، خلال أربعين عاماً.

- هذا الاحتكاك بين الاسرائيلي والعربي، في الحياة اليومية، أو في الصدام، من العوامل الأساسية لاشعار الأديب الاسرائيلي بوجود الآخر.

لكن الباحث لم يشر اليه وهو يتحدث عن بعض الحقائق التي تخيف الأديب الاسرائيلي، وهي سيطرة العسكر، والاتجاه الى اليمين، والتطرف الديني.

مع ذلك، فإن الحقيقة الديمغرافية تظل ماثلة أمام الاسرائيلي تقضّ مضاجعه، وهي تتعلق بتزايد الوجود العربي، طبيعياً، ثم بسبب احتلال بقية الأرض الفلسطينية. هذا الوجود يظل فاعلاً باستمرار، ولا بد من أن يأتي اليوم الذي يصطدم فيه مع الكيان الصهيوني، والاعتماد على الغير، والاتجاه الى الحياة الاستهلاكية بسبب التأثير الأمريكي. وقد لمس

عاموس عوز هذه الحقيقة في كتابه الذي صدر أوائل الثمانينات بعنوان **بكائيات أحد قدامى الصهيونيين** حين قال: «أنا في الثامنة والسبعين. أخرج إلى العمل في الرابعة أو الخامسة صباحاً. هل تعرف؟ في هذه الساعة تصبح الدولة عربية. من دان وحتى ايلات. العرب يبكرون الى العمل واليهود يواصلون النوم... كان حلمي أن نقيم دولة عبرية دون بوليس ولا سجون، وأن نكون حقاً شعب الله المختار.. لماذا تحولنا إلى شعب من السماسرة واللصوص والشحاذين والطفيليين والمجرمين والغاصبين؟

ماذا حدث لنا؟ ربما أننا فقدنا أخلاقنا على الطريق. وربما أن هذا حدث لنا بسبب حروبنا مع العرب».

- ٤ -

إن تغيّراً ما يحدث في اتجاهات الرواية الاسرائيلية. وما زالت احتمالات أخرى لهذا التغير واردة، بعد تجربة بيروت، ومع استمرار الانتفاضة الشعبية في فلسطين، التي أكدت وجود الشعب العربي الفلسطيني في أرضه، وقوة تحمّله وطول نفسه. فما الذي فعلته هذه الحقائق بالرواية التي يكتبها اليهود، خارج الكيان الصهيوني؟ إن الباحث لم يتطرق الى هذا الأمر، التزاماً بالحدود التي أرادها لبحثه.

لكن ارتباط اليهودي أياً كان سكنه بالمشروع الصهيوني، هو في الغالب جزء من هذا المشروع. وقد ساهمت نتاجات اليهود الأدبية في التبشير بالحلم الصهيوني منذ البداية، كما ساهمت في تصوير الحلم كواقع، والتهليل لانتصارات الكيان الصهيوني العسكرية بعد ذلك.

فهل بقيت الأعمال الأدبية ليهود الشتات كما كانت عليه، صدى لما تريده الصهيونية؟

لقد عبّر صول بيلو (نوبل ١٩٧٦) عن هذا الواقع في كتابه **العودة من القدس** قائلاً:
«إن خطأ الاسرائيليين هو أنهم يودون أن يعيشوا في الشرق الأوسط بمنطق القوة... وأن اسرائيل تظل دولة مستقلة بفضل دولة واحدة، هي الولايات المتحدة».

وتتجه الرواية اليهودية خارج الكيان الصهيوني الى عدد من الاتجاهات، بعضها لا يقطع صلاته بالمشروع الصهيوني، وبعضها الآخر يبتعد كثيراً في نسيانه.

إن أبرز اتجاه في هذه الرواية، هو ذلك الاتجاه الذي عاد بها الى البدايات: فمعظم الكتّاب اليهود في أمريكا وفرنسا خاصة، ممن يقدمون كتابات جادة، عادوا إلى الكتابة عن الغيتو اليهودي، سواء جاءت كتاباتهم من الذاكرة، أو من الواقع. وغالباً ما تتخذ كتاباتهم شكل السيرة الذاتية (دون أن تخلو من تصوير اليهود كأناس طيبين، أو الاشارة الى المذابح التي تعرضوا اليها).

وحتى اذا خرج هؤلاء الكتّاب عن الغيتو والذكريات، فإن أبطال الروايات التي يكتبونها هم في الغالب من اليهود، كما هي الحال في روايات الأمريكي فيليب روث.

وهناك، من ناحية أخرى، كتّاب يهود لا يظهرون يهوديتهم في كتاباتهم مثل الأمريكي نورمان ميلر. كما أن هناك كتّاباً يرفضون نسبة كتاباتهم إلى اليهودية، مثل الكاتبة

الفرنسية كريستيان روشفور، التي تستغرب لماذا ينظر الناس اليها ككاتبة يهودية، بدلاً من النظر اليها ككاتبة نسائية.

أما الاتجاه الآخر، فهو اتجاه عدد من الكتّاب اليهود ـ والكاتبات خاصة، إلى الأدب المكشوف، كما هي الحال مع الكاتبة الأمريكية اريكا يونغ.

ولعل أهم ما في هذه الاتجاهات هو أن هؤلاء الكتّاب لم يعودوا متحمسين للمشروع الصهيوني، وهم لا يكرسون جهودهم لمصلحته، حتى وإن حاول كثير منهم تجميل صورة اليهودي في كتاباته، وربما على حساب الآخرين.

لكن هذا لا يعني غياب الكتّاب المتحمسين للمشروع الصهيوني، والذي يقف على رأس قائمتهم الأمريكي ايرا ليفين، الذي يصفه محمود قاسم بأنه «يضع السم دائماً في طبق شهي كامل الدسم».

ـ ٥ ـ

وإذا اعتبرنا أن بعض الاتجاهات الجديدة تملك شيئاً من الحس الموضوعي فإن هذا لا ينفي أن من واجبنا أن ندرك أن الكاتب الإسرائيلي أو اليهودي لا ينوب عنا في معركتنا، لأنه مهما بالغ في موضوعيته، لن يخرج أبداً عن أساسيات مشروعه الصهيوني، وإن ظل جزء من معركتنا مرتبطاً بمحاولة تغيير الوعي لدى هذا الكاتب، من خلال الحقائق الموضوعية التي تفرضها سبل النضال المتعددة، ومنها التركيز على متابعة النتاج الثقافي لعدونا، وتنمية الاتجاهات الايجابية فيه، ثم محاربة الظواهر السلبية التي تبرز في حياتنا الثقافية، كالظاهرتين اللتين أشار إليهما ذلك الباحث الذي يكتب بالعبرية، والذي يكتب عن عذابات اليهود.

في الوقت الذي تبرز فيه ظاهرة ايجابية ليهودي عربي، إسمه سمير نقاش، عراقي الأصل، يعيش في الكيان الصهيوني منذ طفولته، ويصر على إعادة اشتال جذوره، من خلال الكتابة باللغة العربية.

المناقشات

١ ـ منذر عنبتاوي

تطوعت للحديث عندما لم أرَ أي أصبع للمناقشة يرتفع مع أنني لا أدعي أي معرفة أو خبرة عميقة بالأدب الاسرائيلي، الا أنني تأثرت كثيراً بعمق الدراسة التي قدّمها الأخ صلاح. وكذلك التعقيب الأدبي الرائع الذي أتى به الأخ وليد.

يهمني فقط أن أشير الى نقطتين اثنتين: النقطة الأولى أن أكثر الأدباء شعبية هم أكثرهم تأثراً بأحداث الانتفاضة، وكتبوا متفهمين لمعاني هذه الانتفاضة، ولضرورة الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وان لم يكن بأكملها؛ النقطة الثانية، حساسيتهم المرهفة لكل ما يُكتب على لسان أي أديب في اتجاه قد يفيد، في الخلاص من الوجود اليهودي، وليس الصهيوني أو الدولة الصهيونية في فلسطين، وقد قرأت مؤخراً في ملحق من الملاحق العديدة التي ظهرت في الصحافة الأجنبية، بمناسبة مرور أربعين عاماً على قيام اسرائيل، وأشير هنا إلى الملحق الخاص الذي ظهر في عددين متتاليين أو ثلاثة أعداد على ما أذكر في مجلة «ليبراسيون» الفرنسية الذائعة الصيت والواسعة الانتشار، وفيها إشارات إلى ما ذكرته الآن، ولكن فيها ما أود أن أشير اليه في نقطتي الثانية وهي أن أكثر نسبة من الكتب تنشر في العالم إلى نسبة عدد السكان هي تلك التي تنتشر في اسرائيل، وأن أكثر نسبة من القراء لأي كتاب هي أيضاً موجودة في اسرائيل. أود فقط أن أشير إلى تلك الظاهرة المهمة جداً وأقارنها بحزن شديد بتلك النسبة التي تكاد تكون معدومة نسبياً عند القراء العرب. ليس للأدب فقط، وإنما لكل شيء يتصل ببلادهم ومستقبلها.

٢ ـ بهجت أبو غربية

أود في البداية أن أنوه بأهمية دراسة الأدب كمدخل لمعرفة نفسية العدو، وبالتالي

توجهاته؛ ولا شك في أن الدراسة التي طرحت اليوم تلقي ضوءاً على بعض الاتجاهات.

لكن عندي بعض التساؤلات، بقدر ما أتذكر، وبالقدر القليل الذي اطلعت عليه، قبل سنة ١٩٤٨، وأستطيع أن أقول إن الاتجاه الأدبي عند العدو كان اتجاهاً تحريضياً؛ هل يا تُرى تغيّر هذا الاتجاه التحريضي بعد قيام دولة العدو، أم أن النماذج التي طُرحت اليوم استُبعد منها الاتجاه التحريضي ورُكّز على الاتجاه الانساني أو العاطفي، أو كما قيل، الصوفي؟

السؤال الآخر: يترك الأدب عادة أثراً في سلوكيات الناس، وقد اسعفني عنبتاوي بأن ذكر أن اليهودي قارىء، وطباعة الكتب عندهم كثيرة، فما هو أثر هذه الأدبيات في سلوكية اليهودي، ونحن نشعر أن أقصى درجات الهمجية والوحشية تصدر عن «اليهودي»، سواء كان من الجيش أو من الشرطة أو من المستوطنين، هذه تساؤلات، يبقى أمر واحد وهو أني أتمنى لو يصل إلى من بيدهم القرار الفلسطيني خلاصة عن اتجاهات الأدب الاسرائيلي ومدلولاته، لنستشف منها مستقبلات التصرف ونبني عليها مواقفنا.

الفصل الثالث عشر

تطور الحركات الوطنية الفلسطينية في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨

خليل نخلة (*)

(*) باحث عربي فلسطيني، يعمل في منظمة التعاون، جنيف.

يُظهر هذا العرض المقتضب لتطور الحركات الوطنية الفلسطينية في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨، على فترة الأربعين سنة الماضية، تفاوتاً مستمراً بين التيار الشيوعي والتيار القومي، فيما يخص هوية الجماهير العربية الفلسطينية داخل الدولة الصهيونية، من حيث أساليب نضالها ضد التمييز والقمع تجاهها وتجاه الجماهير الفلسطينية الأخرى، التي وقعت مثلها تحت الاحتلال الاسرائيلي. كما يظهر هذا العرض مدى تأثر هذا التطور بالتطورات الأساسية على الساحة العربية والفلسطينية والاسرائيلية.

سأبحث تطور الحركات الوطنية الفلسطينية في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ في اطار أربع مراحل زمنية يتسم كل منها بتطور نوعي في استراتيجية العمل، من حيث الاستفادة من الخبرات السابقة ومدى تأثير الساحة الخارجية في هذه الاستراتيجية.

أولاً: مرحلة ما بين ١٩٤٨ و١٩٥٩

بعد نجاح الحركة الصهيونية في تقطيع المجتمع الفلسطيني وإقامة الدولة الصهيونية على أنقاضه، لم يبق بين هذا الجزء من الشعب الفلسطيني الذي بقي داخل حدود الدولة الصهيونية أي تنظيم سياسي وطني إلاّ تنظيم الحزب الشيوعي. ومن الناحية الأخرى، كان هناك غياب كلي لقيادات وطنية منظمة خارج إطار التيار الشيوعي. واستمر الوضع كذلك لسنوات، اذ وقعت هذه الجماهير العربية الفلسطينية تحت الحكم العسكري لفترة ثمانية عشر عاماً حتى سنة ١٩٦٦. لكن على الرغم من ذلك، بدأت محاولات لتجميع العناصر القومية الطلابية المتأثرة بالتيار الناصري في إطار لجنة الطلاب العرب في الجامعة العبرية، في القدس.

أما بالنسبة الى الحزب الشيوعي فقد بادر بمحاولات لتوسيع قاعدته وتجميع القوى

الوطنية غير الحزبية تحت لوائه في إطار مقبول. ونجحت هذه المحاولة في عام ١٩٥٨ بتجميع القوى الوطنية وغير الحزبية في إطار جبهة عريضة سميت آنذاك بـ «الجبهة الشعبية». لكن هذه المحاولة لم تدم، اذ بعد عام واحد على تأسيسها، انفضّت وانفصل التيار القومي عن الحزب الشيوعي نتيجة للخلاف الذي دار على الساحة العربية آنذاك بين التيار القومي الناصري والاتحاد السوفياتي، والذي عكس نفسه على هذا الائتلاف الداخلي. وأفرز التيار القومي على أثر هذا الخلاف تنظيماً جديداً سمّي بـ «حركة الأرض»، الذي أصبح أول تنظيم قطري للعناصر القومية. ودامت حركة الأرض مدة ثلاث سنوات إلى أن اعتبرتها محكمة العدل العليا الاسرائيلية تنظيماً مخالفاً للقانون.

ثانياً: مرحلة ما بين ١٩٦٠ و١٩٧٥

على الرغم من قصر عمرها، خلقت حركة الأرض زخماً قومياً بين العناصر الواقعة خارج اطار الحزب الشيوعي. لكن اعتبارها غير قانونية، وهزيمة التيار الناصري في حرب ١٩٦٧، أدّيا الى ركود في التيارات القومية خلال فترة الستينات. وبهذا انتهت أول محاولة لتنظيم قومي قطري. أما في بداية السبعينات، وتحاشياً لضربة السلطات الاسرائيلية، بدأت تظهر تنظيمات عربية قومية محدودة إما جغرافياً أو من حيث البرنامج والمطالب، مثل لجنة المبادرة الدرزية، التي ركزت على العمل ضد تجنيد الشباب الدروز في الجيش الإسرائيلي، وأكدت على عروبة الدروز، وقائمة أبناء البلد التي خاضت الانتخابات المحلية في أم الفحم، ورابطة الأكاديميين في الناصرة التي اعتمد برنامجها على تحسين الأوضاع اليومية والمعيشية في مدينة الناصرة. لكن قائمة أبناء البلد في أم الفحم، وبعد فترة طويلة من المخاض والتجربة، تطورت إلى حركة قطرية مع عدة فروع في قرى مختلفة، ولكن بقي مركز الثقل في أم الفحم. وعلى المستوى الطلابي، كثّفت هذه الحركة دورها وائتلافاتها مع الحركة الوطنية التقدمية التي تبلورت في عام ١٩٧٥، والتي بقي مركز ثقلها داخل الطلاب العرب في الجامعة العبرية، في القدس.

ومن الناحية الأخرى بدأ الحزب الشيوعي (راكاح) في هذه الفترة يعمل جاداً على انشاء أطر قطرية لقطاعات محددة من الجماهير الفلسطينية له ثقل بارز فيها. من ضمن هذه الأطر، اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية، واللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي العربية، واللجنة القطرية للطلاب الثانويين العرب، واتحاد الطلاب الجامعيين العرب. وهكذا بدأت تبرز دلائل التوجه «الجبهوي» للحزب الشيوعي في استراتيجية للعمل السياسي الإصلاحي البرلماني بين الجماهير العربية. وتتحدّد مقومات هذه الاستراتيجية في خلق ائتلافات تضم قواعد عريضة، حيث يكون الحزب الشيوعي العمود الفقري لهذه الائتلافات، وحيث تصبح هذه الائتلافات ركائز أساسية لبرنامج الحزب ومواقفه فيما يخص علاقة الجماهير العربية الفلسطينية بالسلطات الإسرائيلية، والحلّ المقترح للقضية الفلسطينية.

وأثبتت هذه الاستراتيجية نجاحها وجدواها في الفترات اللاحقة، كما سنرى فيما بعد.

أما المحك العملي لهذه الاستراتيجية، فبرز في عام ١٩٧٥ في تكوين «جبهة الناصرة الديمقراطية» حيث نجح الحزب الشيوعي في تكوين جبهة فعلية لخوض انتخابات بلدية الناصرة، ضمت إضافة إلى الحزب، كلاً من رابطة الأكاديميين، والتجار، والحرفيين، والطلاب الجامعيين. وأدى الانتصار الساحق لهذه الجبهة في الانتخابات البلدية إلى تحوّل نوعي في الجهة المسيطرة على البلدية؛ فقد انتقل الحكم من عميل للسلطة وممثل للحزب الصهيوني الحاكم (سيف الدين الزعبي) إلى رمز للقوى الوطنية وعضو بارز في الحزب الشيوعي (توفيق زياد). وأعطى هذا النجاح نموذجاً إيجابياً وعملياً بالنسبة الى الحزب الشيوعي لخوض معارك الانتخابات المحلية في أماكن أخرى. ولكن في أغلب الأحيان طبقت خبرة «جبهة الناصرة» اسمياً فقط دون تحوّل نوعي في مضمون الفئات المتآلفة وتوجّهها.

ثالثاً: مرحلة ما بين ١٩٧٦ و١٩٨٤

إثر نجاح خبرة الناصرة، ومجابهةً لتصاعد قوة حزب الليكود ونفوذه على الساحة اليهودية، بادر الحزب الشيوعي الى تكوين ما سمّي بـ «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة»، تحضيراً لخوض انتخابات الكنيست في عام ١٩٧٧. إضافة الى عمودها الفقري، أي الحزب الشيوعي، ضمّت هذه الجبهة اللجنة القطرية لرؤساء المجالس العربية، ولجنة المبادرة الدرزية، ومن الوسط اليهودي حركة «الفهود السود»، التي تمثل بعض القطاعات المسحوقة من بين اليهود الشرقيين. ومقابل استيلاء حزب الليكود على الحكم للمرة الأولى في تاريخ الدولة الصهيونية، نجحت الجبهة في استقطاب أصوات عربية اضافية مكنّتها من ايصال خمسة أعضاء الى الكنيست. ولكن بالمقابل برز التشديد، وربما للمرة الأولى بهذا الوضوح، على «إسرائيلية» الحزب الشيوعي في برنامجه المطروح، وتكتيكاته في السعي للمساواة في اطار النظام القائم. وأضفى هذا النهج شرعية على التعامل مع الأحزاب الصهيونية التي تقف ضد حزب الليكود، وعلى رأسها حزب «المعراخ».

وبينما نجح الحزب الشيوعي في تثبيت المبدأ الجبهوي في العمل الانتخابي المحلي والبرلماني، والاستفادة من هذا النهج لتصعيد دوره وسط الجماهير العربية الفلسطينية، بقيت العناصر الوطنية القومية ضعيفة ومشرذمة، وغير قادرة على التنظيم القطري. وفي هذه المرحلة لم يكن التنظيم القطري لهذه العناصر بهدف الدخول في الانتخابات البرلمانية وارداً، لأن فكرة المشاركة في الانتخابات البرلمانية الاسرائيلية كانت مناهضة لتوجّه التيار القومي. وبالتعويض عن ذلك، واستغلالاً للقانون الإسرائيلي فيما يخص الجمعيات العثمانية، باشرت هذه العناصر القومية بانشاء وتسجيل «جمعيات عثمانية» لأهداف ثقافية واجتماعية محدّدة، ولكن ذات طابع فلسطيني واضح. وكانت الاستراتيجية من وراء هذا التوجّه أن تكوّن هذه الجمعيات المختلفة والمستقلة، على الأقل من حيث التسجيل، محاور مترابطة للعمل الوطني الفلسطيني في الداخل. أما الأشخاص البارزون والذين مثّلوا هذا التوجه فهم الأشخاص أنفسهم الذين

اقترنت أسماؤهم بحركة الأرض. وأهم هذه الجمعيات التي برزت في هذه الفترة وجسّمت هذا التوجه، جمعية أنصار السجين، وجمعية الصوت لنشر الثقافة الفلسطينية، وحركة النهضة، وجمعية تكريم عبد الرحيم محمود، وجمعية تطوير التعليم في الوسط العربي. وترابطت هذه الجمعيات في الوقت نفسه في علاقاتها بحركة أبناء البلد، والحركة الوطنية التقدمية في الإطار الطلابي.

وعلى صعيد آخر، حصل تصدّع في رابطة الاكاديميين في الناصرة ودعمها لجبهة الناصرة الديمقراطية، الأمر الذي أدى إلى انقسام في داخل الرابطة، ووقوف قسم من الأكاديميين في صف المعارضة لجبهة الناصرة في الانتخابات البلدية. وكوّن هؤلاء الأكاديميون فيما بعد النواة الأساسية للحركة التقدمية للسلام.

وعلى أثر الاجتياح الاسرائيلي للبنان، وضرب المقاومة الفلسطينية هناك، بدأت بعض العناصر القومية بتشجيع ودعم من القيادة الفلسطينية في الخارج، تحضّر لخوض انتخابات الكنيست كحركة موازية ومناوئة للحزب الشيوعي وللجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة. ولكن قبل أن تتأسس الحركة التقدمية للسلام لخوض انتخابات الكنيست لعام ١٩٨٤، دارت مناقشة حادة وعقيمة داخل حركة أبناء البلد على مبدأ الاشتراك أو عدم الاشتراك في الانتخابات البرلمانية الاسرائيلية. وأدت المناقشة الى انشقاق في داخل الحركة، وبالتالي الى اضعافها بشكل جذري والى تحجيم دورها. وأفرز هذا الانشقاق المجموعة الداعمة لمبدأ الدخول في الانتخابات البرلمانية تحت اسم «جبهة الأنصار» التي بقيت محدودة بشكل عام في أم الفحم. أما العناصر التي قررت خوض الانتخابات للكنيست على برنامج مناوىء للحزب الشيوعي، والتي كان نواتها بعض الأكاديميين في الناصرة، أسست في عام ١٩٨٤ الحركة التقدمية للسلام، بالاشتراك مع العناصر اليهودية المتمثلة في حركة «البديل» (الالترنتيفا). وتمكنت هذه الحركة من استقطاب أصوات عربية لانجاح عضوين في الكنيست. كما اشترك في دعم الحركة التقدمية في الانتخابات البرلمانية جبهة الأنصار التي انشقت عن حركة أبناء البلد وحركة النهضة المتمركزة في قرية الطيبة (المثلث). وفيما عدا الاختلاف في رمز قائمة التقدمية في الكنيست (ف ـ لفلسطين) وشعاراتها الانتخابية («فلسطينية الجذور»، و«فلسطينية التطلعات»، «وفلسطينية الألوان». . .) لم يلاحظ أي اختلاف بين برنامجها المطروح لحلّ القضية الفلسطينية وبرنامج الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة.

رابعاً: مرحلة ما بين ١٩٨٥ و١٩٨٨

أدى نجاح الحركة التقدمية في انتخابات الكنيست (اذ حصلت على عضوين) الى نتيجتين، كلاهما ساهم باضعاف التيّار القومي: فمن جهة استقطبت الحركة بشكل فضفاض ومن دون تمييز، عناصر وطنية مخلصة ترى ضرورة الاشتراك في النضال البرلماني ولكن خارج اطار الحزب الشيوعي، ومجموعات من العناصر غير المصنفة والمتناقضة التي جمعها فقط الاطار المناوىء للحزب الشيوعي. ومن الناحية الأخرى، بقيت عناصر رئيسية من التيار القومي

خارج هذا الاطار لقناعتها بعدم الجدوى وبمضرة النضال البرلماني في اطار الصراع الفلسطيني ـ الصهيوني، وبالتالي أدّى نجاح الحركة التقدّمية إلى تهميش هذه العناصر في ضوء المصداقية التي كسبتها الحركة من جراء دعم القيادة الفلسطينية لها. كما أن دخول الحركة التقدمية معركة الانتخابات البرلمانية خلق جواً من المناقشة بين التيارين الشيوعي والقومي فيما يخص الواقع الفلسطيني داخل الدولة الصهيونية. وعلى الرغم من المستوى المتدنّي لهذه المناقشة فإنه أثار من جديد وعلى مستوى الفكر الجماهيري موضوع هوية الفلسطينيين المقيمين داخل الدولة الصهيونية، أي ما أصبح يسمى بـ «أسرلة» أو «فلسطنة» الجماهير العربية.

أما الحزب الشيوعي الاسرائيلي الذي خسر ممثلاً عن جبهته في الكنيست حصيلة نجاح الحركة التقدمية، فأخذ يركّز بمنهجية ومثابرة في هذه المرحلة على تقوية قواعده وتوسيعها، من خلال المؤسسات الجماهيرية التي ساهم في خلقها، والترويج لها في وسائل اعلامه، على أن تصبح هذه المؤسسات والتنظيمات بمثابة «القيادة الشرعية» للجماهير العربية في الداخل. ففي عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦ ركّزت اللجنة القطرية لرؤساء المجالس العربية بدعم وتشجيع وتخطيط من الحزب الشيوعي على إفراز ما سمّي لجان متابعة في المجالات المختلفة، كوسيلة لاظهار النقص والاجحاف وعدم المساواة في هذه المجالات بين الوسطين اليهودي والعربي. وتباعاً للنهج نفسه، تبلورت حتى الآن ثلاث لجان متابعة لشؤون التعليم والصحة والأوضاع الاجتماعية. أما لجنة المتابعة لشؤون الزراعة، فما زالت قيد التحضير. وانتهجت كل لجنة الأسلوب نفسه، ابتداء بلجان تحضيرية ومؤتمرات تحضيرية اقليمية، وانتهاء بمؤتمر قطري تعرض فيه نتائج الأبحاث والدراسات، وتنشر في كتاب يحمل توصيات محددة للسلطات المسؤولة عن هذا المجال أو ذاك.

وبهدف الوصول إلى أوسع قاعدة جماهيرية تضمن للحزب الشيوعي المثقل المسيطر، اضطر الحزب أن يجمع في معادلة مدروسة بين شيوعيين وجبهويين «ومعراخيين»، ونجح في تطوير هذه المعادلة إلى أن تجسمت عام ١٩٨٧ في اطار ما سمي «لجنة المتابعة لشؤون الجماهير العربية في اسرائيل» التي أصبح يشار إليها كبرلمان الجماهير العربية. وتتكوّن هذه اللجنة من أعضاء الكنيست العرب، بغضّ النظر عن الأحزاب الممثلة (ما عدا الليكود)، واللجنة القطرية لرؤساء المجالس العربية، واللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي، وأعضاء اللجنة التنفيذية العرب للهستدروت، واتحاد الكتّاب العرب، واتحاد الطلاب الجامعيين العرب، واللجنة القطرية للطلاب الثانويين العرب، وأعضاء مركز نقابة المعلمين العرب، واللجنة القطرية لأولياء أمور الطلاب العرب، ولجان المتابعة لشؤون التعليم والصحة والأوضاع الاجتماعية.

وبعد أن كانت اللجنة القطرية لرؤساء المجالس العربية هي الهيئة العليا التي تقرّر شؤون الجماهير العربية، استبدلت الآن بـ «لجنة المتابعة». والجدير بالذكر أن هذه اللجنة هي التي اتخذت بأغلبية أصواتها القرار باعلان الاضراب العام في يوم الأرض في ٣٠ آذار ١٩٨٨.

شكل رقم (١)

تطور الحركة الوطنية في مناطق ١٩٤٨

	التيار الشيوعي		التيار القومي
١٩٤٨	الحزب الشيوعي الاسرائيلي		عناصر مستقلة
			لجنة الطلاب العرب، الجامعة العبرية، القدس
١٩٥٨		الجبهة الشعبية	
	الحزب الشيوعي		تيارات قومية
١٩٥٩	الحزب الشيوعي		حركة الأرض
١٩٧٢		لجنة المبادرة الدرزية	قائمة أبناء البلد (أم الفحم)
١٩٧٣		رابطة الأكاديميين (الناصرة) اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية	
١٩٧٤	اللجنة القطرية للطلاب الثانويين		
١٩٧٥	جبهة الناصرة الديمقراطية (البلدية)		الحركة الوطنية التقدمية (طلابية)
	الحزب الشيوعي / رابطة الأكاديميين / التجار والحرفيون / الطلاب الجامعيون		
	اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي العربية اتحاد الطلاب الجامعيين العرب		

١٩٧٧
الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (الكنيست)
- الحزب
- اللجنة القطرية لرؤساء المجالس
- لجنة المبادرة الدرزية
- «الفهود السود»

١٩٧٩
جمعية أنصار السجين
جمعية الصوت
حركة النهضة
صندوق أنيس كردوش
جمعية تكريم عبدالرحيم محمود
جمعية تطوير التعليم في الوسط العربي

١٩٨٣
أبناء البلد
- أبناء البلد
- جبهة أنصار

١٩٨٤
الحركة التقدمية للسلام (الكنيست)

١٩٨٥
اللجنة القطرية لرؤساء المجالس
- لجنة المتابعة لشؤون التعليم
- لجنة المتابعة لشؤون الصحة
- لجنة المتابعة لشؤون الأوضاع الاجتماعية

الحركة الاسلامية

١٩٨٧
«لجنة المتابعة لشؤون الجماهير العربية في اسرائيل»
- أعضاء الكنيست العرب
- اللجنة القطرية لرؤساء المجالس العربية
- اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي
- أعضاء اللجنة التنفيذية العرب للهستدروت.
- اتحاد الكتّاب العرب
- اتحاد الطلاب الجامعيين العرب
- اللجنة القطرية للطلاب الثانويين العرب
- أعضاء مركز نقابة المعلمين العرب
- اللجنة القطرية لأولياء أمور الطلاب
- لجنة المتابعة لشؤون التعليم
- لجنة المتابعة لشؤون الصحة
- لجنة المتابعة لشؤون الأوضاع

١٩٨٨
الحزب الديمقراطي العربي (الكنسيت)

تعقيب

غانم النجار (*)

قبل الدخول في متاهات التعليق والتعقيب، أجدني مضطراً إلى إثارة بعض الملاحظات على المنطلقات الأساسية للبحث الذي تقدم به المحاضر نخلة. فالمشكلة قد لا تكون ـ ولن تكون ـ في دقة المعلومة ولكنها تكمن في الإطار.

إن النضال العربي الفلسطيني في تقديري هو وحدة واحدة لا تتجزأ، ولا يمكن أن تتجزأ، والا فإنها تسقط بلا شك. فهل يناضل من هم في داخل المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ لكي يصبحوا مواطنين «صالحين» مقبولين داخل الكيان الصهيوني، ويناضل من هم خارجها من أجل دولة فلسطينية؟

فالحركة الوطنية والقوى الوطنية ليست، ولا يمكن أن تكون كواكب سيارة، ولكنها على الأرض وجدت، ومن قاعدة ما خرجت إلى حيز الوجود. فأين، وما هي هذه القاعدة، وما هي الطبيعة البنيوية لتلك الحركات؟ أما اذا كانت حركة واحدة بأسماء متعددة، فما الداعي إذاً، لاختلافها وتباينها فيما بينها؟

من هنا، وعلى هامش الاضافة القيّمة لورقة العمل التي قدمها نخلة، سأحاول وضع بعض العناصر التي قد تميز الحركة الوطنية الفلسطينية داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨. فالحركة الوطنية الفلسطينية هي في محصلة الأمر حركة وطنية عربية، تعاني المعاناة نفسها وتعاني مشاكل مماثلة لمشاكلها. ولكن الأرض المحتلة لها خصوصيات تجعل التحرك هناك أمراً يحتاج الى الدقة بعض الشيء. بالتالي فإن احباطاتنا على المستوى العربي، وأذكر على سبيل المثال أننا عندما كنا ندرس في أمريكا وضاقت بنا السبل داخل منظمة الطلبة العرب، قمنا بتأسيس لجنة للتضامن مع فلسطين، ولم يكن بيننا فلسطيني واحد، وقد تكرر الأمر في بريطانيا.

(*) قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت.

١ ـ إنها حـركة وطنيـة تحرريـة تناضـل ضد مستعمـر احتلالي يهـدف الى اقتلاع السكـان الأصليين من أرضهم واحلال آخرين مكانهم. وبالتالي فإنها ليست تلك الحركة المعارضة التي تقود نضالاً سياسياً هـدفه تحسين مستوى المعيشـة أو انشاء دور حضـانة للمـرأة العاملة، أو إضافة بعض البنود المساعدة إلى قانون التقاعد، ولكنها حركة تتعامل مع حقيقة مـرة يابسـة، حقيقة أن تكون أو لا تكون، حقيقة التعامل مـع فكر عنصري فـاشي لا يقبل بـالتعايش ولا يرضى بشيء أقل من الهيمنة والسيطرة الاقليمية الكاملة.

٢ ـ انها حركة وطنية متأثرة بحركـة وطنية أكـبر (العربيـة) وربما كـان هذا قـدرها، ولكنـه ارتباط لا مفر منه، ولا يمكن حله، وبالتالي فإن الحركة الوطنية الفلسـطينية تتـأثر بـالنكسات التي تتعرض لها تلك الحركات الوطنية العربية إن سلباً أم ايجابياً.

٣ ـ على المستوى الفلسطيني القطري. هي حركة مقسـومة، جـزء منها في المنـاطق المحتلة عام ١٩٤٨ وله حقوق، وجزء آخر في الضفة والقطاع وهو جـزء له حقـوقه المختلفـة، وجزء آخر في الشتات بكل تقسيماته هو الآخر. هذه التقسيمات لا شك في أنها تؤثر بشكل أو بـآخر في طبيعة العمل الوطني الفلسطيني في أي بقعة كانت.

٤ ـ انها حركة وطنية تعمل في إطار مجتمع دخلتـه المفاهيم الليـبرالية والـديمقراطيـة ـ من حيث الشكـل عـلى الأقـل ـ وبـالتـالي فهي لا تستـطيـع أن تفهم كيفيـة التعـامـل مـع هـذه المجتمعات من خلال ايجاد الصيغ التي يفهمها هذا المجتمع.

٥ ـ إنها حـركة وطنيـة متجددة دائـماً، كوادرهـا لا تنضب وتتخطى الى حـد كبـير الاطـار الايديولوجي، وبالذات في الداخل.

٦ ـ انها حركة تتطور في أساليب نضالها من خلال التجربة والخطأ، ولعـل تجربـة السجون هي خير بـرهان عـلى ذلك. فـالسجون كـانت خير مـدرسة للمنـاضلين لكي يتعلموا منهجيـة النضال وطريقة التنظيم حتى يصبح النضال أكثر فاعلية.

٧ ـ انها حركة وطنية ارتضت أن تكون مرتبطة بقيادة في خارج المجتمع الموجودة فيه.

المناقشات

١ ـ توفيق أبو بكر

هناك بعض المعلومات سأحاول التدقيق فيها: فمن ناحية انشق الحزب الشيوعي الاسرائيلي مرة أخرى بعد عام ١٩٦٧، وليس فقط عام ١٩٤٧ على التقسيم، وخرجت مجموعة ماكي من الحزب التي اعتبرت حرب حزيران/يونيو حرباً دفاعية، من ناحية أخرى ذكر نخلة أن منظمة التحرير الفلسطينية، لم تعلن رسمياً أنها تدعم الحركة التقدمية للسلام أما التعبير الأدق هو أن عناصر في قيادة منظمة التحرير تدعم هذه الحركة لأنه في الأسبوع الثاني لتشكيلها ظهر مقال للأخ طلعت موسى في «فلسطين الثورة»، وهي المجلة الناطقة بلسان منظمة التحرير، هاجم فيه تشكيل الحركة التقدمية للسلام، واعتبرها محاولة للتخريب على «راكاح» وعلى «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة». أنا أعلم جيداً كيف تمت هذه المسألة، وأعلم جيداً أن عناصر في منظمة التحرير الفلسطينية قدمت دعماً لهذه الحركة التي نشأت في الداخل، وأرجو ألا يُفهم أن المنظمة أنشأت هذه الحركة، فهي حاجة موضوعية نشأت في الداخل وتطورت ولقيت دعماً من بعض العناصر القيادية في منظمة التحرير. أما تشكيل الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة فأعتقد، بحسب معلوماتي، أن قسماً من الفهود السود انضموا الى الجبهة الديمقراطية، وقسماً من متيزن أيضاً انضموا اليها، والأخ خليل يُعذر لأنه قدّم ورقة عمل وليس بحثاً، إذ لا بد من تقويم أكثر عمقاً لأولويات النضال لمن تبقّى من الفلسطينيين في وطنهم عام ١٩٤٨. ففي المرحلة الأولى كانت الأولوية لازالة الحكم العسكري الذي استمر حتى عام ١٩٦٦. وفي مراحل أخرى لا بد من أولويات للنضال منها البقاء على الأرض، ومنها منع مصادرتها، لأنه عندما تضع برنامجاً نضالياً يجب أن تراعي الأولويات، والا يصبح برنامجاً شاعرياً وخيالياً أكثر منه برنامجاً قادراً على احراز نجاحات محددة، وأعتقد أن يوم الأرض الذي ساهمت فيه الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة كان أحد أهم مرتكزات النضال في حدود ١٩٤٨، وأعتقد أنه في مؤتمر شفا عمرو قالت الجبهة

الـديمقراطيـة للسـلام والمسـاواة إن العـرب في اسرائيـل هم جـزء من الشعب الفلسـطيني لا يتجزأ. وفي البند الذي يليه قالت إن الشعب الفلسطيني تمثله منـظمة التحـرير الفلسـطينية. واعتقد أن مسار التطور بالنسبة إلى فلسطينيي المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ كان تدريجياً، ولكن من يراجع الأرقام يلاحظ أن نسبة العرب الذين شاركوا في انتخابات الكنيست قد ارتفع من دورة الى دورة أخرى.

٢ ـ منذر عنبتاوي

لدي ملاحظات قليلة وسؤال. الملاحظات هي التالية:

الملاحظة الأولى، جرى الحديث على لسان نخلة والمعقب وبعض الأخـوة حول عـلاقة الحركة الوطنية عام ١٩٤٨ بالحركة الوطنية الفلسطينية والحركة الوطنية العـربية، دعـوني أذكر أولاً أننا قد ظلمنا اخواننا في المنطقة المحتلة عام ١٩٤٨ ظلماً لا يغتفر في الفترة التي تلت قيام إسرائيـل مباشرة، الى درجـة أننا كنـا، أو كان بعضنـا ينـظر اليهم كخـونـة لأنهم لم يغـادروا البلاد، ولأنهم قبلوا بأن يبقوا هناك كمواطنين في دولة اسرائيلية.

ـ الملاحظة الثانية، علاقة التحولات الايديولوجية في داخل حـدود عام ١٩٤٨ بتـطور الـوضع في البلدان العـربية، فنـظرة بسيطة الى الجـدول في ورقة نخلة تـظهر أن قيـام التيـار القومي في سنة ١٩٤٨، قـد برز مـع تباشـير قيام أول نـواة للوحدة في الـوطن العربي، سنـة ١٩٥٨. وذلك كان موعد قيام «حركة الأرض». وعلى الـرغم من منع السلطات الاسرائيليـة الاعتراف بهذه الحركة، الا أنها استمرت الى حين الانفصال.

ـ الملاحظة الثـالثة هي أن هـذه التطورات انعكـاس طبيعي للتطورات عـلى الساحـة الفلسطينية والساحة العربية، إذ لا نستطيع أن نتصور وجود وحدة في الرؤيـة داخل المجتمـع الفلسطيني المحتل عام ١٩٤٨ عندما يكون هناك انقسام في الوجود السياسي الفلسطيني خارج تلك المناطق، وكذلك الانقسام الموجود على الساحة العربيـة. هذه مسـألة في غـاية الأهميـة، خصوصاً وأن الحزب الشيوعي الذي كان قائماً كحزب شيوعي عربي صرف قبل سنـة ١٩٤٨ والذي استمر يعمل بالتعاون مع الاسرائيليين، وبالمشاركة معهم بعد ١٩٤٨ ظل وحده الذي يدافع عن المصالح الضرورية لشعبنا في سنة ١٩٤٨. هذا ليس دفاعاً عن الحـزب الشيوعي، ولكن مجرد محاولة لفهم تطور الوضع في سنة ١٩٤٨.

ـ الملاحظة الأخيرة، والتي تحدث عنها الأخ أبو بكـر، هي موقف منـظمة التحـرير من قيام الجبهة الديمقراطية، فأنا اختلف معه. فأمام الآخرين ليس المهم أن يكون فلان هو الـذي قام بالاتصال، وهو الذي دعم أو لم يدعم، وإنما هذا الـدعم قد فهم بـأنه دعم من منـظمة التحـرير، مـع الأسف الشديـد، هذا حصـل وهذا واقـع، وهو يعني إن عنى شيئـاً، بـأنكم تعملون في ظل إطار الشرعيـة ولديكم الضـوء الأخضر، واذا كان العمـل في الخارج مـتركزاً نحو وجود فلسطيني شرعي في خارج المناطق المحتلة عام ١٩٤٨، ودولـة فلسطينيـة في الضفة

والقطاع، فلماذا نلوم اخواننا في الداخل لأنهم لم يعملوا ضمن إطار دولة فلسطينية في كل فلسطين؟

أما السؤال الذي أود أن أطرحه فهو: ما هو في الواقع موقف تلك الأغلبية الصامتة من إخواننا في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ الذين لم ينضموا ولم يصوتوا للقائمة الديمقراطية أو للقائمة التقدمية، علماً بأنه كان بامكانهم ـ لو صوّتوا جميعاً، أو الغالبية العظمى منهم ـ أن يأتوا باعداد أكبر بكثير من ممثلي هاتين الجبهتين في الكنيست الاسرائيلي. وأنا هنا لا أتحدث عما اذا كان مجرد الدخول في الانتخابات صواباً أم خطأ. النقطة الأخرى هي أن الأحداث الأخيرة أدّت الى رفع شعارات لم تكن مرفوعة، ولا أريد أن أخوض في موضوع الانتفاضة، ولكن أريد أن أشير إلى أنها أدت الى رفع شعارات لم تكن مرفوعة حتى الآن في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨. مثلاً «من الجليل الى الخليل شعب واحد لا شعبين... غزة هاشم ما تركع للدبابة والمدفع،.. يا رابين ويا شارون، هذا بلدنا واحنا هون» حديث كله يصدر من منطلق الدولة الواحدة، وعدم ارتفاع علم اسرائيلي في تلك التظاهرات، هذه مسألة في غاية الأهمية.

سؤال أخير حول الحركة الإسلامية في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ التي لم تجرِ أي اشارة اليها، أرجو اذا كان بالإمكان اعطاء فكرة عنها، خصوصاً في ضوء الأحداث التي جرت في بلدة الطيبة في يوم الأرض.

٣ ـ عدنان عبد الرحيم

النقطة المهمة التي أشار اليها المعقب: هل هذه القوى التي أشرتم إليها في صراعاتها تعبّر عن فئات اجتماعية مختلفة، وبالتالي تعكس برامج اجتماعية مختلفة وتعبّر عن جذرية أو جذرية أقل، بالنسبة الى القضية الفلسطينية؟ الأجوبة متضمنة في الورقة والنتائج واضحة.

ـ النقطة الأخرى، إن معظم قادة المنظمات التي كانت تقع خارج اطار الحزب الشيوعي «راكاح» عندما احتدمت الصراعات بينها، وخرج قسم منها خارج الأراضي المحتلة كشف عن برنامج، إن لم نقل أكثر ليونة من برنامج الحزب الشيوعي الاسرائيلي، فهو مساوم أكثر من برنامجه، وهذا ليس دفاعاً عن الحزب الشيوعي الإسرائيلي فقط، بل عن طريقته في اختيار أسلوب نضاله وحقه في اختيار أسلوب نضاله الملائم للظروف التي يعيش فيها.

وعلى الباحث ألا يأخذ الشعارات كما يطرحها أصحابها، بل بمدى تعبيرها عن تفاوت في الحركات، وتفاوت في جذريتها على أرض الواقع فعلاً. لذلك هنا يأتي السؤال: لو تناول الباحث البنية الاجتماعية كأرضية ضرورية لفهم التمايز السياسي والأنشطة الثقافية والتربية الأخرى لكنا أكثر وضوحاً فيما يتصل بهذه الخلافات. كان هناك منع عربي للحوار أو للحديث أو للسلام مع عرب اسرائيل عام ١٩٤٨، لأنهم يحملون الجنسية الاسرائيلية، وهذا

أمر معروف لنا جميعاً. يجب أن نضع حداً لهذه الخفة في التعامل مع الظواهر السياسية، وألا نحاسب الناس إلا في اطار الظروف التي يعيشون فيها.

٤ ـ هاني فارس

الحقيقة أود أن أشكر زميلي خليل، وأعتبره واحداً من مجموعة قليلة جداً من الأساتذة العرب الذين لديهم خبرة واسعة في الشؤون الاسرائيلية وفي شؤون الأقلية العربية داخل الأرض المحتلة. وفي العالم الغربي عامة، يعتبر أحد الأصوات الفلسطينية القليلة جداً والمتمرسة بهذه الأمور. وهنا ثمة تساؤل حول التصنيفات التاريخية التي قدمها الينا في الورقة الأولى، فلا شك في أن هذه التقسيمات تمثل المراحل التاريخية التي مر فيها النضال الفلسطيني في الأرض الفلسطينية، ولكن التقسيم يرتكز على المنهج الرسمي، أي المعتقدات المعلنة من تيار قومي إلى تيار شيوعي، فإلى أي مدى يعكس انتماء عقائدياً؟

إن الكثيرين ممن يصوتون للتوجهات والأحزاب أو الحركات الشيوعية التي انضمت اليها الأقلية العربية، لم يقوموا بذلك بسبب عدم وجود انتماء أو شعور قومي لديهم بل على العكس، فالكثيرون منهم قوميون عرب، ولكن كانت هذه هي القناة الوحيدة المتوافرة لديهم للاعراب عن مواقفهم السياسية ومعارضتهم للدولة الاسرائيلية. هذا من جهة، ومن جهة ثانية بالنسبة الى الانتفاضة، فما استرعى انتباهي ـ واعتقد أن الكثيرين منا هنا لا يعلمون ذلك ـ أن الانتفاضة الى حد كبير لم تعكس نفسها بعد على المجتمع الإسرائيلي ضمن حدود ما قبل عام ١٩٦٧، ذلك أن الحكومة الاسرائيلية تحاول أن تخفي تفاصيل الانتفاضة عن الاسرائيليين. والموجود خارج اسرائيل وفي الوطن العربي، يعرف أكثر بكثير تفاصيل الإنتفاضة مما يعرفه الاسرائيلي في تل أبيب أو في المناطق الساحلية. هناك تسرّب للمعلومات ولكنها ضئيلة جداً وأكثر ما أزعج السلطات الاسرائيلية في الفترة الأخيرة هو تحرك عرب فلسطين ضمن حدود عام ١٩٦٧، وقد اعتبروا أن ذلك من أخطر الآثار التي يمكن أن تولّدها الانتفاضة على تطورات المستقبل في المنطقة.

٥ ـ أحمد سعيد نوفل

يلاحظ بالنسبة الى الحركة الوطنية الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ أن هناك سمة رئيسية في الخلافات القائمة داخل هذه الحركة، ولهذا هل تعتقدون بأن الحركة الوطنية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨، على مختلف فئاتها، هي حقيقة في مستوى التحدي الصهيوني القائم في فلسطين المحتلة؟ أعطانا الباحث خليل نخلة صورة عن تطور نضال الحركة الوطنية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨ وهو النضال السلمي أو العلني، لكننا نعرف أن هناك نضالاً سرياً، ولو أنه نضال أفراد أو فئات فلسطينية؛ بخاصة منذ انطلاق الثورة عام ١٩٦٥ ممن التحقوا بالثورة، وقاموا بعمليات وما زال البعض منهم معتقلاً أو خرج من السجون الاسرائيلية منذ فترة قصيرة.

أخيراً، فمن ضمن الحلول المطروحة الآن «الأرض مقابل السلام»... الخ. هذه الحلول اذا أعطت ثمارها فأقصى ما ستعطيه «دولة فلسطينية في الضفة والقطاع» مقابل التنازل أو الاعتراف، حيث سيكون هناك اعتراف رسمي من البلدان العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية ـ الممثل الشرعي والوحيد ـ بالدولة الاسرائيلية، ما هو شعور هؤلاء الفلسطينيين المقيمين في فلسطين منذ عام ١٩٤٨، وينتظرون الحل بانتهاء الإحتلال الاسرائيلي عليهم؟

٦ ـ غانم النجار

أعتقد أن هناك الكثير من الجديد، وسأكتفي بايضاح بعض النقاط التي ثارت في الحوار، وهناك مشكلتان موجودتان: المشكلة الأولى أن هناك أمنية، هي أن يكون النضال الفلسطيني متصلاً في مراحله كافة وفي تقسيماته كافة في عام ١٩٤٨، والضفة والقطاع وخارج فلسطين المحتلة وعلى المستوى العربي. وفي عالم الأمنيات كل شيء جائز.

أما على أرض الواقع فهناك أشياء في الحقيقة يمكن أن تتدخل، ولو قدّر لنا أن نتمنى لتمنينا تحرير فلسطين واعادتها، ولو قدّر لنا أن نتمنى لتمنينا اشاعة الديمقراطية والحريات واحترام الانسان في الوطن العربي، ولو قدّر لنا أن نتمنى لتمنينا قيام الوحدة العربية أيضاً، ولكن هذه كلها أمنيات، أما النضال الذي عرض حسب ما فهمت من العرض الذي تفضّل به نخلة، فهو أن هناك نوعاً من الفصل، وليست هناك خصوصية في النضال بناء على الواقع. أرجو من نخلة أن يصحح هذا الفهم إن كان فهمي خاطئاً، وهل النضال العربي في منطقة ١٩٤٨ هو نضال داخل البنية الاسرائيلية؟ وبالتالي نتكلم عن عرب اسرائيليين ونفصلهم، ودون أن نتكلم عن الضفة والقطاع وننتهي؟ أم نحن نتكلم عن نضال متصل؟ في اعتقادي أن هذا هو الصحيح.

رد خليل نخلة

هناك بعض التساؤلات التي تبحث عن معلومات، إما لتصحيح هذه المعلومات، أو أنها معلومات غير كاملة أو غير دقيقة أو نحو ذلك. سوف أبدأ بهذه التساؤلات، ثم نصل الى النقاط التي تتعلق بصلب الموضوع.

النقطة التي ذكرها توفيق أبو بكر، ولكي أصحح معلوماته، إن انشقاق الحزب الشيوعي الإسرائيلي، للمرة الثانية وهو الانشقاق الرئيسي في سنة ١٩٦٥ وليس في ١٩٦٧ أو بعدها. والانشقاق كان على صهيونية الحزب أو عدم صهيونيته، ولا علاقة له بحرب عام ١٩٦٧، ونتيجة هذا الانشقاق تكوّن (راكاح) في ذلك الوقت، وكلمة راكاح هي الحروف الأولى لاسم الحركة الشيوعية الجديدة، وهو لم يسمَّ حزباً، وبقي الحزب الشيوعي الاسرائيلي مع «ميكونست» و«سني». وسني هو والد «افرايم سني» الذي كان مدير الادارة المدنية في الضفة الغربية.

ـ أما الحزب الشيوعي الاسرائيلي اليهودي، فقد انحل ولم يعد له وجود، وأصبح راكاح تدريجياً هو الحزب الشيوعي الاسرائيلي.

ـ بالنسبة الى الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، فإن «متسبين» وهي «العناصر اليهودية ضد الصهيونية» التي تدعو الى دولة اشتراكية في الشرق الأوسط، لم تدخل مطلقاً، الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة. بالمقابل الفهود السود، وقد حاولت أن ألمح الى ذلك، عندما دخلت في الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ثارت مناقشة حول صهيونية الجبهة أدى الى انقسامها.

أنا أتفق مع كل الملاحظات التي ذكرت بضرورة اعطاء خلفيات اجتماعية واقتصادية، وقد وضعت رؤوس أقلام، كما ذكرت وكتبت عدة مرات ولم أبدأ من نقطة الصفر. ولم تذكر هنا النقطة الأساسية بالنسبة الى هذه التحركات. إن الفارق بينهما ليس فارقاً اجتماعياً أو اقتصادياً. فالحزب الشيوعي والجبهة الديمقراطية اليوم لا يمثلان بالتحديد القوى الكادحة، العمال، لأنها تأتلف مع العمال والرأسماليين، ولأنها جبهة، وهذا هو الاطار الجبهوي. والحركة التقدمية والحركات الأخرى كذلك تضم البرجوازية والمثقفين والعمال، ومنهم من هم ضد الشيوعية، وفيهم المسلمون وفيهم المسيحيون، ولا يوجد أي تمايز في الخلفية الاجتماعية، وكذلك لا فرق بين الحزب الشيوعي والحركة التقدمية بالنسبة الى الطرح السياسي أو النظرة أو التطلع الى الحل، غير أنه يوجد فرق أو تفاوت ايديولوجي بين حركة ابناء البلد، في طرحها ونظرتها للحل السياسي على المستوى الفلسطيني والجبهات الأخرى. وهذا الفارق في الأساس هو ما ذُكر من أننا لسنا جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني فحسب، بل نحن كذلك جزء وامتداد لحركة النضال الفلسطيني التحررية، وقد وُجدنا في داخل إطار دولة إسرائيل، وعملنا يجب أن يكون علنياً.

اذا كنا فلسطينيين موجودين في اسرائيل فهذا يعني أن نضالنا يرتبط بشكل جذري وعضوي بنضال اخواننا الفلسطينيين في الضفة والقطاع، وبنضال الفلسطينيين في المواقع الأخرى. فنحن جزء من الحركة الفلسطينية التحررية، ولكن هذا لا يعبر عن رأي الأغلبية بين الفلسطينيين سنة ١٩٤٨، ويعود سبب هذا الى علاقته بالتثقيف والتوعية. فالحزب الشيوعي الاسرائيلي، وهو الجبهة المنظمة الوحيدة منذ عام ١٩٤٨ ـ وهو حزب علني وله نواديه وصحفه ووسائل اعلامه ـ لم يثقف على أساس «فلسطينية»، وتنمية الهوية الفلسطينية الوطنية لعرب المناطق المحتلة عام ١٩٤٨، مع كل تقديري واحترامي للدور الطليعي الذي قام به. وهذا يعكس نفسه على مستوى الجماهير، فيصبح نتيجة لذلك أن أكثر ما يمكن أن نعمله هو أن نشترك في الانتخابات في الكنيست، نصوّت، ونحتج، وننتقد سياسة السلطة في الغبن وعدم المساواة. . .

لن أتكلم عن القيادات لأن المكان الملائم لذلك ليس هنا، والقيادة الموحدة للانتفاضة سرية أيضاً ويجب أن تبقى سرية، ولا داعي لطرح هذه الأسئلة. إن العلاقة بين المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ والانتفاضة كانت علاقة واضحة وصريحة. فمنذ بداية الانتفاضة، تكونت

لجان شعبية، في كل موقع، وفي كل قرية، وفي كل مدينة فلسطينية - في داخل اسرائيل - ولجان شعبية لجمع التبرعات وايصال المواد الغذائية والأدوية الى المناطق المحاصرة من رفح الى جنين. وما زالت هذه اللجان قائمة، وجمعت تبرعات، وأول شاحنات تحمل تبرعات وصلت إلى قطاع غزة خرجت من أم الفحم، ولم تخرج من نابلس أو من أريحا. وأوقفت ثم دخلت، كما أن اللجان الشعبية عملت (توأمة) مع المناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة المحاذية لها. مثلاً، المثلث الجنوبي (الطيبة والطيرة وكفر قاسم وجلجولية) توأمة مع المناطق المحاذية لها (قلقيلية وطولكرم وعنبتا) كذلك (أم الفحم، ولصلص، والمشيرفة) عملت توأمة مع جنين والقرى المحاذية، ومن حيفا قامت لجنة شعبية بعمل توأمة مع قباطية وهلم جراً. هذا من جهة الدعم. والجهة الأخرى هي مظاهر التضامن، فقد جرى حوار طويل يعكس هذا التوجه السياسي، هل نتضامن مع أهلنا في الضفة والقطاع، أم أننا جزء من هذا النضال؟

بالنسبة الى الحزب الشيوعي فقد قال ونشر في صحفه: يجب أن نتضامن، ومن المضرّ حالياً أن نرفع العلم الفلسطيني في تظاهرات الناصرة والطيبة وأم الفحم وحيفا وغيرها، وكذلك أن نستعمل أسلوب النضال نفسه من ضرب حجارة أو رمي زجاجات حارقة، وأن عملنا حالياً في داخل اسرائيل هو عمل لتغيير الرأي العام الاسرائيلي وهذه مهمتنا في هذا الظرف. وفي التظاهرة التي سميت تظاهرة السلام يوم ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، وفي التظاهرات اللاحقة في يوم الأرض، منع «أبناء البلد» الذين اشتركوا فيها وأصروا على رفع الأعلام الفلسطينية، ورفع شعاراتها التي ذكرها منذر عنبتاوي «بلد واحد لا بلدان من الجليل الى الخليل». والقسم الأول ممن قاموا بالتظاهرة كانوا يعبرون عن التظاهرة الرسمية التي تبناها الحزب. هنا توجد علاقة وطيدة، ولكن ثمة فجوات ناتجة عن تثقيف طويل، وتوجه سياسي يختلف عن مرحلة أن التمثيل في الكنيست هو أعلى حد من حدود النضال.

كلمة بسيطة حول المعلومة التي طرحها الأخ منذر بالنسبة الى الحركة الاسلامية. فهذه الحركة، حالياً، تعمل بشكل مموّل جداً، ومركّز، وتقاد من قبل ادارة مركزية، هي الرئيس، والشيخ عبدالله نمر درويش من كفر قاسم، ولها مجلة «الصراط» التي تصدر في أم الفحم، هذه الحركة لا أستطيع أن أصنفها بالتيار الوطني داخل المناطق المحتلة عام ١٩٤٨. في أم الفحم قامت الحركة الاسلامية بمهاجمة نوادي «أبناء البلد»، وهاجمت نوادي «الجبهة الديمقراطية» أو الحزب الشيوعي في الوقت نفسه، ولكن هناك مفاوضات بين الحركة التقدمية للسلام والحركة الإسلامية لخوض انتخابات الكنيست. ويجب أن ننتظر النتائج.

تعليق بسيط على التصنيفات: الأمر يعتمد على فرضيات وعلى الهدف من التصنيف، والتصنيف ما هو إلا جمع معلومات بطريقة أو بأخرى.

أخيراً سأروي قصة عن رئيس الهستدروت، التنظيم العمالي الصهيوني، واسمه كيسار وهو يتكلم العربية جيداً. فقد تحدث خلال اجتماع مع ابراهيم نمر حسين، رئيس اللجنة

القطرية لرؤساء المجالس المحلية ورئيس بلدية شفا عمرو، عن محمد غنايم، رئيس مجلس بلدية مخنين، وأشار الى وجود مشكلة تتعلق به - أي غنايم - وهو معروف طوال حياته بالانتماء الدائم إلى التجمع «المعراخ» حيث قال: «بالنسبة لمحمد غنايم، أنا لا أفهمه، لقد ربيناه، وأرسلنا أولاده الى المدارس، وأعطيناه وظيفته، وكان قبلها مدرساً، ولكنه الآن، في تصريحاته على التلفزيون، يدلي بتصريحات فلسطينية... فكيف ذلك يا أبا حاتم [ابراهيم نمر حسين]؟» فأجابه أبو حاتم: «يا سيد كيسار: عندما تهد المخول كل مخل بيعرف أمه».

الفصل الرّابع عشر

الثورة الفلسطينيّة الكبرى عام ١٩٣٦ - ١٩٣٩ والانتفاضة الفلسطينيّة عام ١٩٨٧: مقارنة أوليّة

عبد العزيز السيّد (*)

(*) كاتب وصحافي وناشر عربي فلسطيني. عضو مؤسس في الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين.

حول التسمية

يطلق على الثورة الفلسطينية التي انطلقت في ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٣٦، وامتدت حتى عام ١٩٣٩ «الثورة الفلسطينية الكبرى» تمييزاً لها عن «الثورات» التي قامت ما بين ١٩٢٠ و١٩٣٣، كما يطلق على الثورة الشعبية التي تشهدها فلسطين المحتلة منذ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، اسم «الانتفاضة»، وفي تقديري أن التسمية في الحالة الأولى مبالغة بينما في الثانية ظالمة. فإن جميع ما عُرف بالثورات الفلسطينية قبل ثورة ١٩٣٦ لم يكن يعدو «هبّات» أو «انتفاضات» لم ترتقِ بخصائصها وسماتها الى الثورة، حتى أن هبّة أطلقت على احداث عام ١٩٢٩، وانتفاضة أطلقت على أحداث ١٩٣٣، فجميع هذه الأحداث كانت لا تتجاوز أياماً، وفي أكثر الحالات أسابيع معدودة، أما ثورة ١٩٣٦ فقد توافرت لها شروط الثورة هدفاً وأداةً وأسلوباً.

وكذلك «انتفاضة» كانون الأول/ديسمبر (١٩٨٧) فقد أطلقت عليها التسمية انسجاماً مع التسمية التي وُسمت بها الأحداث السابقة في خلال الثمانينات بخاصة، التي كانت ردود فعل على اجراءات صهيونية، كمصادرة الأراضي، وزرع المستوطنات، أو تأييد مواقف منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج، وهي أيضاً بمجرد ردود فعل آنية لا تمثل، في الغالب، أهدافاً عامة، مرحلية أو استراتيجية. بيد أن «انتفاضة» كانون الأول/ديسمبر حصلت معها خصائص الثورة الشعبية ابتداء من بيان النقاط الأربع عشرة الذي اضاف الى المطالب الآنية هدفاً مرحلياً مهماً هو «انهاء الاحتلال الصهيوني للأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧». وهي في تقديري حركة شعب بكامله، تمتاز بسمات مرحلة التحرر الوطني، تغطي جغرافياً كل الوطن، بشمول اجتماعي، طبقات وفئات وأجيالاً وانتماءات، واستمرار زماني وتواصل نضالي مقاوم. غير أن تسميتها بالانتفاضة تعطي دلالة على أنه لم يكن مقدراً لها هذا الاستمرار والشمول، وأنها ستكون ردة فعل على اغتيال شباب في غزة.

لكن التسمية سادت وغدت تعبيراً سياسياً غير ذي دلالة اصطلاحية. واذ يستخدم الباحث تعبير «الثورة الشعبية»، فإنه يدعو الجميع إلى هذا الاستخدام إنصافاً تاريخياً وتمييزاً عما سبق، مع أن هذا الاستخدام لا يعني انفصاماً عن مسيرة النضال الفلسطيني، ولكنه تأكيد على أنها مرحلة رابعة في تاريخ النضال الفلسطيني ضد الاستعمار الاستيطاني بعد الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦، وحرب عام ١٩٤٨، والانطلاقة المعاصرة عام ١٩٦٥.

مقدمة

تمثل الثورة الفلسطينية في عام ١٩٣٦ محطة بارزة في حركة النضال الوطني الفلسطيني ضد الصهيونية والاستعمار البريطاني منذ أواخر القرن الماضي، فهي نقلة نوعية في توجهات هذا النضال بعد حالة الوهن العام التي اعترت الحركة الوطنية الفلسطينية في أعقاب هبّة البراق عام ١٩٢٩. ومع أنها بدأت شبه عفوية فإنها ما لبثت أن استقطبت الشعب على نحو غير مسبوق، على هدف وقف الهجرة اليهودية، ومنع بيع الأراضي، وإقامة حكومة برلمانية. ولجأت إلى الكفاح المسلح اسلوباً، لانتزاع أهدافها من براثن الاستعمار البريطاني، ولم تتوقف إلا عشية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩، لأسباب ذاتية، إضافة الى العامل الموضوعي وهو التدخل العربي الرسمي لإنهاء اضراب عام ١٩٣٦، والتحالف البريطاني ـ الفرنسي عشية عام ١٩٣٩. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، وفي ظروف تحمل أوجهاً من الشبه، هبّ الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، في ثورة شعبية عفوية شملت الوطن كله بتفاعل أوسع من قبل مواطني الأرض المحتلة عام ١٩٤٨، وتفاعل أدنى من قبل مواطني الشتات، وبخاصة في دول الجوار الفلسطيني. ويلاحظ أن هاجس اجهاض هذه الثورة، من خارج الحدود، قائم ويزداد. وقد عبّر عن ذلك بشكل علني بسّام الشكعة حين قال: «احموا الانتفاضة من الخارج، أما من الداخل فاطمئنوا انها محمية». ويتجلى هذا الهاجس من خلال ضعف الدعم العربي رسمياً وشعبياً، والتأييد الأمريكي للاجراءات الصهيونية ضدها من جهة، والتآمر الأمريكي عليها سراً وعلناً في المحيط الرسمي العربي من الجهة الأخرى. وفي ذلك ـ اذا نجح ـ نكسة كبرى لمسيرة النضال الفلسطيني، تغدو معه حدثاً عابراً في مسيرة النضال الفلسطيني.

وتفترض هذه الورقة أن بين الحدثين، ثورة عام ١٩٣٦، والثورة الشعبية الحالية الراهنة، من أوجه الشبه مع أخذ تباعد الزمن بينهما بالحسبان، ما يجعل كشف أوجه الشبه، عبر اجراء المقارنة بينهما، عاملاً مهماً في الافادة من دروس تجربة عام ١٩٣٦، لتعضيد مسيرة الثورة الشعبية. ولا يغرب عن البال أن المقارنة لن تكون متكافئة تماماً، كون الثانية ما زالت حدثاً في أطوار الفعل المستمر، وبالتالي فإن احتمالات تبدّل بعض جوانب الصورة، نمواً أو ضموراً، تظل قائمة، ولذلك فإن المقارنة ستجري بشكل أساسي بين فترة الاضراب العام (٢٠ نيسان/ابريل و١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٣٦) والأشهر الخوالي من عمر ثورة كانون الأول/ديسمبر الشعبية، فذلك أدنى للنصفة، فضلاً عن أن ما حفلت به شهور الاضراب العام من أحداث ترك الأثر في مستقبل ثورة ١٩٣٦.

وستتناول المقارنة الجوانب التالية لكل منها:

١ ـ مقدمات وعوامل قيام الثورتين (١٩٣٦، ١٩٨٧).
٢ ـ السمات الذاتية.
٣ ـ الموقف العربي الشعبي.
٤ ـ الموقف العربي الرسمي.
٥ ـ الموقف البريطاني والموقف الأمريكي من الثورتين (١٩٣٦، ١٩٨٧).
٦ ـ الحقائق والمنجزات التي أحرزها كل منهما.

كما سنتناول أيضاً العوامل التي أدت الى اخماد الثورة عام ١٩٣٩، بما يمكن أن يساعد على تلمّس أسباب الحذر من الوقوع في الأخطاء واجتناب مهاوي السلبيات السابقة.

أولاً: مقدمات وعوامل انفجار الثورتين (١٩٣٦، ١٩٨٧)

١ ـ مقدمات وعوامل انفجار ثورة عام ١٩٣٦

تطورت الأحداث في فلسطين بعد هبّة البراق بحيث شكلت خطراً كبيراً على الوجود العربي فيها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، الأمر الذي جعل قيام الثورة خيار الشعب الوحيد، واضطر القيادة السياسية لركوب صهوته. ونوجز عوامل ذلك فيما يلي:

١ ـ ضعف الحركة الوطنية الفلسطينية، قيادة ومؤسسات تقليدية: والاختلافات التي نخرت صفوفها بين المجلسيين والمعارضين، ولا سيما بعد وفاة رئيس اللجنة التنفيذية موسى كاظم الحسيني، ثم حل اللجنة والشروع في تجربة «القيادة من خلال الأحزاب»، التي كانت مظهراً جديداً للعشائرية والإقطاعية السياسية. وقد ساعدت على ذلك سياسة المندوب السامي البريطاني الجديد واكهوب. فأدى هذا الضعف إلى قيام تحركات وتنظيمات ناشئة: الطلاب والكشافة والشباب، وفصائل حراسة الشواطيء والحدود من التسلل، التي حاولت أطراف القيادة السياسية استقطابها حتى لا تشكل خطراً عليها. ومع هذا وجدت في الجيل الجديد الذي ولد وشب في عهد الانتداب من تصدّى للمقاومة المسلحة من خلال حرب العصابات وعمليات الانصار مثل «الكف الأخضر».

٢ ـ حركة الشيخ عزالدين القسام: التي نجحت في استلهام نبض الأغلبية شبه الصامتة من حيث تحديد معسكر الأعداء (الاستعمار أولاً واليهود ثانياً)، واعتناق الكفاح المسلح أسلوباً للمواجهة، وأعطت المقاومة وآفاق الصراع بعداً عربياً، ودينياً كون القسام عربياً سورياً ورجل دين أزهرياً.

٣ ـ تأثير جو النهوض الوطني والقومي في أقطار الجوار الفلسطيني: والذي تمثل في حصول العراق على شبه استقلال بمعاهدة عام ١٩٣٠ التي ألغت الانتداب، واضطرابات مصر المطالبة باعادة دستور عام ١٩٢٣، حتى كتبت الصحافة تعليقاً على محاولات الحكام

العرب وقف الاضراب. «لو كانت للبلاد قيادة مثل سعد لأخذت الأمر على عاتقها ومضت». واضراب سوريا في كانون الثاني/يناير ١٩٣٦، بهدف الغاء الانتداب، وهنا نشير الى دور حزب الاستقلال العربي (الفلسطيني) الذي كان مرتبطاً في نشأته بالعراق ـ فيصل، وفي أشخاصه بالاستقلاليين بالشام ـ الكتلة الوطنية، حتى أن أمينه العام أكرم زعيتر كان يرى في الانتفاضة السورية إسوة يدعو الى السير على غرارها.

٤ ـ **الزيادة الحادة في الهجرة اليهودية**: حيث قفزت من ١٧٠ ألف مهاجر حتى عام ١٩٣١ الى ٤٠٠ ألف مهاجر عام ١٩٣٦، كما وصفه طنوس «سنة الهجرة الذهبية على يد هتلر»، اذ بلغت الهجرة الرسمية ٦١ ألفاً، يضاف اليها في أدنى التقديرات ١٨ ألفاً من المتسللين الذين أطلقت عليهم «الهجرة غير الشرعية»، وهم وفقاً لتقديرات المندوب السامي يفوقون عدد المهاجرين الرسميين. وتعني هذه الجموع المتدفقة فيما تعنيه تعجيل خطوات بناء الوطن القومي اليهودي بتوفير المادة الأساس في بنائه، الانسان. وقد زاد من كابوسها أن مجلس العموم البريطاني رفض مطلب العرب بالحد من الهجرة في آذار/مارس ١٩٣٦.

٥ ـ **تزايد استملاك الصهاينة للأراضي بمختلف السبل**: حيث قفزت الأراضي التي يمتلكونها الى نحو ٧٠٠ ألف دونم، واستتبع ذلك تهجير الفلاحين وتحولهم إلى عمال، يعاني بعضهم البطالة، والبعض يجد عملاً موقتاً، وقلة تجد العمل الدائم، فالاستيلاء على أرض وادي الحوارث، مثلاً، أفقد عرب الزبيدات البالغين ١٥ ألف مواطن مصدر معيشتهم، في حين امتلك الصهاينة ٤٠ ألف دونم، كما أن نقل امتياز الحولة وفر لهم ٥٠ ألف دونم. وأمام سحب الأرض من تحت أقدام العرب، عُقد مؤتمر «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» فأصدر فتوى بتحريم بيع الأراضي من اليهود، وذلك بعكس تفاقم هذا الخطر. وكان من هزال قيادة الحركة الوطنية وضعف تأثيرها أن تجرأ إعلام المعارضة ممثلاً في جريدة «فلسطين» على نشر ما يمكن وصفه بتطبيع مسألة بيع الأراضي، إذ نشرت مقالات تتضمن وجهة نظر الصهاينة، كما أن ثمانية من مؤسسي صندوق الأمة الذي شُكّل لشراء الأراضي كانوا سماسرة.

٦ ـ **أوضاع العمال والفلاحين**: ازدادت الطبقة العمالية الفلسطينية بمن تحوّل اليها من الفلاحين الذين جُرِّدوا من أراضيهم ولم يجدوا عملاً، فانتشرت البطالة، وضاعف من حدتها مبدأ «العمل العبري»، و«امتلاك العمل» الذي أخذ به الصهاينة، وتفضيل السلطات الحكومية لتلزيم العمل الى مقاولين صهاينة حتى في بعض المناطق العربية. كما كان أجر العامل العربي متدنياً عن أجر العامل الصهيوني في المهنة الواحدة. أضف إلى هذا أن نسبة تأثير الأزمة الاقتصادية في العامل العربي كانت اكثر، اذ انخفض أجره منذ عام ١٩٣٤ بنسبة ٢٥ بالمائة، بينما انخفض أجر العامل الصهيوني ١٦ بالمائة فقط. حتى ان مُلّاك الأراضي ارتفعت الضرائب عليهم من ٩ بالمائة الى ١٥ بالمائة. أما الفلاح فقد كان يدفع ٢٥ بالمائة من صافي دخله ضرائب في هذه السنوات العجاف، والتي بسببها اضطر بعض الفلاحين الى شراء الطحين، كما فقدوا نصف ماشيتهم بسبب المحل.

٧ ـ **نمو الوضع العسكري للصهاينة**: ومن معالم ذلك إعادة تنظيم الهاغاناه بعد هبة

البراق، سواء من حيث العدد والتوسع في المهمات، أو العدوان من قبل المستوطنين على المدن والقرى المجاورة، وحتى في المدن المختلطة السكان كيافا وحيفا. وكذلك تصنيع السلاح، واستيراده بكميات وفيرة بشكل سري، وقصة شحنة الإسمنت البلجيكي في ميناء يافا التي اكتشف أنها أسلحة مشهورة. وقد ساهم انكشافها في صحوة عربية على جسامة الخطر.

لقد أفرزت هذه العوامل مجتمعة مجموعة من الحقائق أهمها:

أ ـ خطأ التعامل مع السلطات البريطانية باعتبارها الخصم والحكم.

ب ـ ان القيادة السياسية عاجزة عن معالجة الأوضاع المنحدرة وبسرعة باتجاه بناء الوطن القومي اليهودي.

ج ـ ان النضال السلبي والعمل السياسي وحده لم يعد مجدياً، وان القوة لا تردّ إلا بالقوة، فبدأت القَناعات بحتمية الكفاح المسلح تنمو وتتطور.

د ـ ان على الشعب وتشكيلاته الاجتماعية المتبلورة (عمالاً وفلاحين وبرجوازية صاعدة) أن تأخذ زمام المبادرة من يد الاقطاع وكبار الملاك.

هـ ـ ان القطرية الفلسطينية غير قادرة على مواجهة المؤامرة بمعزل عن محيطها القومي.

وهكذا كانت البلاد برميلاً من الديناميت ينتظر صاعق التفجير الذي أشعله الشيخ قسام، ثم امتد شاملاً ومتصلاً ابتداء من عملية نور شمس ـ عنبتا في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٣٦، فقامت الثورة في ٢٠ نيسان/ابريل من ذلك العام.

٢ ـ مقدمات وعوامل انفجار ثورة كانون الأول/ديسمبر الشعبية

أحدثت الانطلاقة الثانية للثورة الفلسطينية على يد حركة فتح في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٦٧، وما تلاها من فصائل وقوى، تأثيرها في داخل الوطن المحتل، وراكمت فعلاً متفاوت المدى على المستويات السياسية والتنظيمية والعسكرية والجماهيرية والاقتصادية والاجتماعية، وساهمت إلى حد كبير في الحفاظ على البنية التحتية، ولكن ذلك ترافق بأخطاء عفوية ومقصودة لعل أخطرها هو التعامل مع الأرض المحتلة باعتبارها «تابعاً». وقد يجد البعض تبريراً لذلك بأنه ضريبة محاولة الافلات من التبعية والالحاق الصهيوني، على أننا نرى مردّ ذلك تخوف القيادة من بروز تشكيل قيادي نضالي في الداخل يفصل بينهم وبين الخارج، بدليل أن دعم هذه الجهة أو تلك من قبل القيادة كان يمر بموجات من المد والانحسار تبعاً لتباين المواقف، بل حتى الاجتهادات. وعلى أي حال فقد تمكنت الثورة من تثبيت الهوية السياسية الوطنية من خلال انعقاد الاجماع على الاعتراف بالمنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً.

غير أن الاهتمامات بعد الخروج من لبنان قد تبدلت، فتراجع الاهتمام بالكفاح المسلح عملياً، على الرغم من أن حركة «فتح»، الفصيل القائد في منظمة التحرير الفلسطينية، ومنذ مؤتمرها الرابع عام ١٩٨٠، خصصت ثلث أعضاء قيادتها للعمل في الداخل وثلثاً آخر لقوات

العاصفة ـ العمل العسكري لكن النشاط اتجه نحو العمل الجماهيري والنضال السلمي، الأمر الذي استتبع تركيز الاهتمام على المؤسسات النقابية والجماهيرية، بتغليب واضح على العمل التنظيمي السري، وكذلك العسكري. فأصبحت العمليات العسكرية في السنوات الأربع الأخيرة تصدر باسم «قوات الـ ١٧» لا باسم «العاصفة» التي ارتبط باسمها العمل العسكري (لفتح) منذ انطلاقها، ولا باسم الثورة الفلسطينية بعد تجييش العاصفة في أعقاب الخروج من بيروت ضد جيش التحرير الفلسطيني. لقد أعلنت فتح عند دخولها المنظمة عام ١٩٦٨ انها تفعل ذلك لتنوير المنظمة، وجرى تعديل ايجابي للميثاق الوطني الفلسطيني ـ على أصالته الاستراتيجية ـ بما يعزز ذلك، ولكن الأمر انتهى بوضع مارد العاصفة في قمقم جيش التحرير. إن إناطة العمل العسكري بالـ ١٧، وهي توازي ما يُعرف في الدول بأمن الرئاسة أو الحرس الجمهوري، دلالة على ربط قرار العمل العسكري في فتح برئاسة المنظمة، وهذا لا يعني إلا أحد احتمالين: انهاء عملي لدور العاصفة، أو أن أبواب النصر بعد بيروت قد دنت وأصبح اعداد الجيش ضرورياً، وهو في الحالتين غير استراتيجي في النظرة للكفاح المسلح.

وعلى أي حال، نقف أمام العلامات التالية بعد بيروت:

١ ـ اتجهت القوات الفلسطينية والكادر السياسي للمنظمة بعد خروجها من بيروت عام ١٩٨٢ إلى شتات ثوري في ساحات بعيدة عن بلدان الطوق. وفشلت محاولات التشبث بمواقع المقاومة الباقية في لبنان (البقاع والشمال)، بل جرت محاولة للخروج منها حين قيل أنه جزء من اتفاق الخروج الموّقع مع فيليب حبيب الذي احتج على زيارة سعد صايل لمواقع القوات، وجرى اغتياله بطريقة ـ هي في بعض جوانبها السياسية شبيهة باغتيال خليل الوزير. وعلى أي حال فقد شعبنا في الداخل، برحيل المقاومة، الكتف التي كان يتكىء عليها.

٢ ـ جرت مجموعة من الأحداث المهمة على الصعيدين الفلسطيني والعربي كانت لها انعكاساتها على الوضع الفلسطيني في الأرض المحتلة منها (أ) مبادرة فاس، (ب) توقيع اتفاق ١٧ أيار/مايو بين الكيان الصهيوني والسلطة اللبنانية الذي اسقط في آذار/مارس ١٩٨٤؛ (ج) محاولة التصحيح التي عرفت بـ «انتفاضة فتح»، وفشل جميع المحاولات لتحقيق الإصلاح ومنع الانشقاق في فتح، وأهمها توصيات لجنة الـ ١٨ التي ارتضتها الانتفاضة ورفعتها اللجنة المركزية، وما استتبع ذلك من اقتتال أليم، وما انتهى اليه ذلك من قيام ياسر عرفات بزيارة القاهرة، فيما اعتبر فك الحصار عن نظام كامب ديفيد؛ (د) الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني من خلال مجلس عمّان؛ (هـ) حرب المخيمات في لبنان وما نجم عنها من حصار للمخيمات لم ينتهِ إلا بقيام الثورة الشعبية (الانتفاضة) في فلسطين؛ (و) الاقتتال بين الفصائل الفلسطينية في مخيمات لبنان.

٣ ـ الاتساع في سياسة الاستيطان الصهيونية ولا سيما في عهد الليكود، وفترة رئاسة حكومة الرأسين الحالية، ومن أهمها مشروع شارون «العمود الفقري المزدوج» الذي ينص

على إقامة حزامين متوازيين من المستوطنات، الأول في الغرب ويمتد على الشريط الساحلي الذي يمثل الكثافة اليهودية الأساسية، والثاني إلى الشرق من الجولان شمالاً حتى شرم الشيخ جنوباً، وإقامة مراكز استيطان مدنية كبرى داخل الضفة على مداخل القدس، وفي الخليل، وفي المثلث الشمالي، لفصل المنطقة المحتلة عام ١٩٤٨ عن المنطقة المحتلة عام ١٩٦٧. ومشروع غوش ايمونيم الذي يقوم نظرياً على عقيدة «شعب اسرائيل»، وواجبه في الاستيطان في كل أرضها، ويقوم عملياً على اقامة نقاط استيطانية ثم توسيعها، وكانت الأولوية في نابلس والأغوار؛ إضافة الى السياسة الرسمية التي اعتمدت مشروع غوش ايمونيم وأوصلت المستوطنات الى نحو مائتين مستوطنة استلزم بناؤها مع الدواعي الأمنية، السيطرة على أكثر من نصف أرض المنطقة المحتلة عام ١٩٦٧، وبالتالي تحوّل أصحابها الى العمالة، جزء منها في داخل الأرض المحتلة عام ١٩٤٨. ولا يمكن الحديث عن الاستيطان وما يعانيه من ضغط سكاني، على قلته، إلا بالاشارة الى الدور العسكري للمستوطنين، فقد قتلوا ٩٧ مواطناً بين عامي ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤، وكذلك السيطرة على المياه واستذكار عبارة ان اسرائيل ستخضع العرب عطشاً. فالمواطن العربي يدفع أربعة أضعاف السعر الذي يدفعه المستوطن اليهودي للمياه، كما أن نصيبه منها ١٣٨٠ بالمائة من نصيب العربي البالغ ٢٠٠ متر مكعب.

٤ ـ سياسة الضغط الاقتصادي على المواطنين الفلسطينيين، سواء من حيث فرص العمل ـ حيث ان نسبة عالية من العمال هم من الجامعيين ـ أو الضرائب، أو منع إقامة المصانع، أو التقنين الرهيب في مسائل تصدير المنتوجات وبخاصة الحمضيات، والاستيلاء على شركة كهرباء القدس. ونشير هنا الى أثر ذلك في الدفع باتجاه النزوح خارج الوطن، وتفريغ الوطن من شبابه.

٥ ـ سياسة القمع الصهيوني التي ازدادت حدتها في عهد رابين، ولا سيما سياسة الإبعاد، حيث أن نسبة عالية من بين ٢٥٠٠ مبعد منذ عام ١٩٦٧، كانت في السنوات الخمس الأخيرة؛ ونسف المنازل، والاعتقالات الادارية التي تزايدت أيضاً، وبروز الدور العسكري للمستوطن في الاعتداء على المواطنين كما أسلفنا.

٦ ـ ارتفاع صوت دعاة التعايش الصهيوني ـ العربي، فقد ساهمت الهزيمة في بيروت في أن يجهر دعاة الاتصالات مع الصهاينة باتصالاتهم. واجتماع عدد من القادة البارزين في المنظمة في تونس مع بيليد وأفنيري لحضور المجلس الوطني في الجزائر بعد لقاء ياسر عرفات بأفنيري في حصار بيروت، مؤشر على اتجاه سياسي تبلور بشكل أوضح عند الغاء القيود على هذه الاتصالات في ما سمّي بالدورة التوحيدية للمجلس الوطني.

وهنا نسجل ملاحظتين:

ـ الأولى: إن قرارات المجلس الوطني ابتداء من دورة القاهرة آذار/مارس ١٩٧٧ وحتى دورة الجزائر نيسان/ابريل ١٩٨٧، لم تكن تشريعاً لمخطط مستقبلي في الاتصالات، ولكن لاضفاء شرعية على الاتصالات واخراجها إلى النور، وكتاب صديقي العدو لافنيري وثيقة دامغة لهذا النسق من التعامل.

ـ **والثانية**: تهافتت الدعوى بالقول إن هذه القوى تؤمن بحقنا في إقامة دولة فلسطينية، بل إن البعض ليذهب الى القول إنها افضل في مواقفها من العرب الذين لا يقولون مثلها بحقنا في دولة فلسطينية. إن في هذا من التسطيح ما يقود إلى أن الصهيونية أفضل من الأمة العربية. ولعل من اكثر قرارات دورة الجزائر سلبية، رفع القيود التي حددتها قرارات الدورات التي سبقتها والتي كانت تربط هذه الاتصالات بقيد المناهضة للصهيونية فكراً وممارسة. على أن هذه الاتصالات التي نشطت بعد قمة الجزائر علنية، وعلى أعلى المستويات، كانت للتطبيع النفسي وترويض العقل الفلسطيني والعربي، ولا سيما في الخارج، على قبول وجود الكيان الصهيوني. ومع الإيمان بضرورة العمل على خلخلة المجتمع الصهيوني، إلا أننا نرى في هذا الأسلوب فرصة صهيونية لخلخلة وحدة الصف الفلسطيني.

٧ ـ وترافق مع هذا بروز دعاوى ـ ولا أقول تيارات ـ انهزامية تبشر ضد الكفاح المسلح، مثل اجتماع لندن والحمّامات في سنة ١٩٨٢، أو ما اتفق عليه من مبادىء لإقامة حكومة فلسطينية ودعاوى الحكومة الموقتة، والمقاومة السلبية (مبارك عوض)، وأخيراً نموذج جنوب افريقيا (ساري نسيبة). والذي يلتقي مع نهجه اعتزام حنا سنيورة ترشيح نفسه لانتخابات بلدية القدس، ودعوات بعض مثقفي السلطة الفلسطينية إلى قيام علاقات مع المثقفين الصهاينة، الأمر الذي أحدث ارتباكاً في داخل الوطن، ولا سيما أن هذه الأصوات تجد دعماً من قيادات فلسطينية، أو هي محسوبة عليها. وأخطر ما في هذا أنه يجري تحت لازمة «منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد»، إيحاء بأنه لا يمثل أي تجاوز أو افتئات عليها في حين أنه يمثل معاول هدم لميثاقها ونضالات شعبنا.

٨ ـ تزايد الشكوى من قلة الدعم الاقتصادي للداخل، وتزايد الاتهامات التي تقول إن الدعم لا يصل الى مستحقيه غالباً. ولا ينفق على المجالات ذات الأولوية في تعزز مقومات الصمود كالمشروعات الزراعية والصناعية ونحوهما، بل يتجه الى ما يخدم سياسات آنية وكسب تأييد فئات محددة. وقد مهّد هذا لدخول الأردن من باب مشروع التنمية المموَّل غربياً في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية، وذلك مقدمة لتنشيط التقاسم الوظيفي.

٩ ـ نما التيار الأصولي بفروعه المختلفة في الداخل (ارتفع عدد المساجد في الضفة بعد الاحتلال من ٤٠٠ إلى ٧٠٠ مسجد)، وبرز لأسباب متعددة كنقيض مرتجى لدى شرائح متعددة، في ظل تراجع القوى المرتبطة بفصائل المنظمة أو المنتمية، وانعكس الخلاف حاداً بين أنصار كلا الجهتين ـ بخاصة في الجامعات ـ الى حد الاعتداءات، ناهيك عن التفاخر بين أطراف فصائل العمل الفلسطيني في الخارج وقواه، بمعنى أن أمراض الخارج انتقلت الى الداخل، وعمل هذا على ابتعاد الجماهير عنها في الداخل كما في الخارج.

ومن المهم هنا أن نوضح أن ذلك يجري بينما يتشبّث الفرقاء ـ فيما عدا بعض الاتجاهات الاسلامية ـ براية المنظمة، الأمر الذي يعني أن المنظمة ما زالت تمثل عنوان الهوية الوطنية في الوجدان والوعي الفلسطينيين، في الوقت الذي تزداد فيه الفجوة بين قادتها

(السياسات والممارسات) وجماهيرها (الشعب)، وهذه في تقديرنا اشكالية خطيرة على العمل الفلسطيني ولا سيما في المستقبل.

١٠ ـ تراجع الاهتمام العربي والدولي بالقضية الفلسطينية أمام الحالة الفلسطينية العامة التي أشرنا إلى بعضها، وكذلك لتزايد انتماء المنظمة الى النظام العربي بتوجهاته، وتزايد الهيمنة الأمريكية عليه، إضافة إلى المشكلات القطرية العربية، والاقليمية، وفي مقدمتها حرب الخليج التي تلحق أفدح الضرر بالقضية الفلسطينية. وقد تجلى التراجع العربي في قمة عمّان، والدولي في قمة العملاقين، وكان ذلك انذاراً بسقوط القضية من موقعها.

١١ ـ ومع تراجع الكفاح المسلح المتجه من الخارج الى الداخل، ومن قبل جميع الفصائل، إلى حد أن ثلاثة منها على الأقل لم تعلن عن عملية واحدة منذ الخروج من بيروت، فإن عملية الشراع الطائر أو طائرة العودة، كانت في ظلام الصورة المثقلة اليأس نقطة ضوء باهر سواء من حيث اختيار الهدف أو من حيث الوسيلة أو النتائج، بحيث رفعت من معنويات المواطنين، وبخاصة في الداخل، ولا سيما الشباب منهم، وأعادت اليهم جزءاً من الكبرياء الوطنية، وبعثت الحماسة الحقيقية في نفوس الشباب لمقاومة الاحتلال.

وقد أفرزت هذه العوامل مجموعة من النتائج من أهمها:

أ ـ خطر سياسات الاسترخاء أمام العدو الصهيوني التي سهلت المزيد من عمليات ضم الأرض وتفريغها، وضاعفت من أساليب القمع الصهيوني الإقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ب ـ عقم الأساليب النضالية السلمية، وأثرها السلبي في إضعاف الروح المعنوية للشعب، وضرورة مواجهة العدو بأشكال القوة.

ج ـ الانتباه الى حالة التمزق والتآكل في الخارج فلسطينياً، والشعور بالخطر المتنامي على استلاب القرار بوحدانية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، وضرورة الحفاظ على المنظمة.

د ـ الشعور بتدني مكانة القضية في سلّم الأولويات الدولية، وتراجع الثقة بالمؤتمر الدولي في ظل الأوضاع القائمة، وضرورة إعادة القضية إلى مكانها الطبيعي في دائرة الاهتمام العالمي والدولي.

هـ ـ الشعور بخطر التمزق الفلسطيني سواء في الداخل أو في الخارج، وضرورة انجاز الوحدة الوطنية التي تفاعل المواطنون بما تحقق منها في دورة المجلس الوطني في الجزائر.

و ـ فشل الإعتماد على «الخلاص الوافد» من الخارج، وضرورة انتهاء دور «المتلقي» بالنسبة الى المواطن في الداخل، وأن يتولى الشعب في الداخل دور المبادرة والاضطلاع بمهامه في سياق النضال العام، أي أنه تكشفت للداخل قدراته على مستوى ادارة الصراع، بأكثر من التنفيذ لما يطلبه الخارج، ولا سيما بعد أن فقد الخارج قاعدته الارتكازية المجاورة، وضعفت أوضاعه، وازدادت مشكلاته وتعقدت، وبالتالي أصبح مهماً أيضاً مساندته من الداخل.

ثانياً: السمات الذاتية

١ ـ ثورة عام ١٩٣٦

في ظل الأوضاع السابقة، ومن جراء القناعات التي ولّدتها حركة القسام، والمشاعر التي أثارتها، تحرك الشيخ فرحان السعدي في عملية جريئة بين عنبتا ونور شمس، أوقفت عدداً من السيارات بلغت خلال ثلاثة أرباع الساعة ٢٠ سيارة، وطُلب من ركابها العرب أن يقدموا ما لديهم من أموال لشراء السلاح والعتاد، وقُتل اثنان من الركاب الصهاينة. ثم تتالت ردود الفعل المتبادلة أعقاب تشييع أحدهما (كازان) في يافا، حتى أعلنت يافا الاضراب وكذلك نابلس التي بادرت فدعت اللجان القومية الى تنفيذه شاملاً في جميع أنحاء فلسطين. وعقد مؤتمر في نابلس حدّد أهداف الاضراب ودعا الى استمراره لتشكيل لجان قومية محلية لقيادته. وقد كان الاضراب اختيارياً، لم يكن استجابة لرئيس أو للجنة تنفيذية أو عليا، وإنما كان استجابة لشعب تمور نفوس أبنائه بالغضب والثورة. وللأسف فقد أخطأ بعض السياسيين القياديين البارزين في تقويم حادث نور شمس حينها وصفوه بحادث «تشليح» ومنهم عزة دروزة. وهذا يدل على ذهنية القيادة ونظرتها الى الأمور آنذاك. بل إن الأحزاب لم تتداعَ الا بعد عشرة أيام على بدء الأحداث، وخمسة أيام على الاضراب، فشكّلت اللجنة العربية العليا في ٢٥ نيسان/ابريل، وهي لجنة بدأت غير منسجمة، تسيّرها ردة الفعل من خلال وقوعها بين سندان السلطة ومطرقة الثورة. ولم يلبث الاضراب أن تحوّل الى تظاهرات وصدامات مع القوات البريطانية، ثم بدأ العصيان المدني على نحو غير متدرج أثقل كاهل المواطنين. ومع أن بعض الأطراف الوطنية، ولا سيما في القدس ويافا، كانت ترى التدرج في هذه الخطوات، إلا أن ضغط نابلس بشكل خاص والشمال، لم يُتح وقتاً للتفكير والتخطيط الهادىء.

وغطى الكفاح المسلح الوطن، ووقعت معارك كبرى مثل بلعا، وفي هذه «الحرب الوطنية»، كما وصفتها المصادر البريطانية، استخدم البريطانيون اسلحتهم كافة بما فيها الطائرات لمواجهة الأسلحة البسيطة والألغام المحلية الصنع في يد الثوار، كما استخدم البريطانيون الصهاينة لحراسة المستعمرات والاعتداء على ما يجاورها، وقد بلغ عدد رجال شرطتهم والبوليس الاحتياطي حوالى خمسة آلاف شخص. وشارك الزنار الأحمر وحرس الحدود الأردني مع القوات البريطانية في قمع الثورة، وبالمقابل، شاركت أعداد من المواطنين العرب بينهم مناضلون من ضباط الثورة السورية. ودخل القاوقجي فيما يمكن أن نصفه محاولة لتوازن القوى بين جماعات الحاج أمين التي قادها أخيراً الشهيد عبد القادر الحسيني والجماعات الموالية للعراق والاستقلاليين، وكان هذا بدء قومية النضال في فلسطين. وقابله، للأسف، تعاون الحكام العرب على وقف الثورة، وهو أمر كان مرحباً به من قبل اللجنة العربية، حتى أن أركانها الحاج أمين، راغب النشاشيبي، عوني عبد الهادي أبلغوا المندوب السامي في أيلول/سبتمبر ١٩٣٦، أنهم على استعداد لوقف الاضراب اذا طلب منهم الملوك العرب

ذلك. وهو ما فعلوه في ١٢ تشرين الأول/اكتوبر، ولم يكن ذلك نتيجة أي طلب أو مقابل أي التزام من بريطانيا سوى الوعد بارسال اللجنة الملكية للتحقيق. ونلاحظ في الرسائل المتبادلة بين الحكام العرب أن قلقهم من انتقال عدوى الثورة الى أقطارهم كان الدافع الأول وراء تحركهم. وبمراجعة الصحافة المحلية بعد ذلك التاريخ لمتابعة بيانات البوليس، نجد أن أعمال الثورة لم تتوقف، بدليل أن بين الثوار من كان يرفض وقف القتال. وفي كل الأحوال بقيت الأيدي على الزناد لعدم الثقة في بريطانيا أو لجانها. وكان الحس الشعبي صادقاً، فلم تلبث السلطة أن أعطت تصاريح لمهاجرين جدد، كما أن اللجنة الملكية التي ضغط الحكام العرب على اللجنة العليا لمقابلتها، تمخضت عن مشروع عام ١٩٣٧، فعاد اللهيب من جديد.

كان المقاتلون الفلسطينيون بين متفرعين في الجبال، وفدائيين يخوضون حرب العصابات، حتى قال الجنرال ويلسون إن ٥٠٠ منهم يحتاجون الى فرقة كاملة، وبين أنصار يعملون في المدينة نهاراً ويهاجمون أهداف العدو ليلاً، وبين فزيعة يتحركون لنجدة إخوانهم وفقاً لمقتضيات المعارك. ولم تشهد فترة عام ١٩٣٦ تنظيماً نسبياً في القتال، ولكن عامي ١٩٣٧ و١٩٣٨ شهدا ارتقاء بالافادة من التجربة ومن الضباط العرب، ومن وجود القاوقجي قبيل وقف الاضراب.

أما اجراءات البريطانيين، فقد كانت عنيفة على كل مستوى من حيث الاعتقالات، حتى استحدثت أكثر من سبعة خلال هذه الفترة، والأحكام بالسجن وحتى بالاعدام لامتلاك قنبلة دون استخدامها، والتعذيب حتى الموت ظمأ كما في حلحول، ونسف المنازل والاحياء حتى في كبريات المدن كنسف الحي القديم في يافا، واحراق الأشجار واقتلاعها، والضرائب والعقوبات الجماعية على المدن والقرى.

٢ ـ ثورة كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ الشعبية

شهد قطاع غزة في ٨ كانون الأول/ديسمبر حادث صدم الشباب الأربعة من قبل سيارة المستوطنين، وكان ذلك رداً على مصرع جندي قُتل انتقاماً لمصرع فتاة استشهدت قبله. أضربت غزة والقطاع فتضامنت مناطق الضفة تباعاً، ثم ساد الاضراب، وتداعت قيادات القوى والفصائل المختلفة محلياً إلى العمل على تثبيته. وواجه الصهاينة الاضراب بالقمع المجنون، الأمر الذي دفع الى صياغة المطالب الأربعة عشر، ومعظمها يعكس سوء الوضع في الداخل، اضافة الى المطالب بانهاء الاحتلال، وارتبطت الثورة بتحقيق هذه المطالب، وربما كان ذلك أحد أسباب الالتفاف الواسع حولها.

والأحداث التي تشهدها الأرض المحتلة اليوم تتشابه كثيراً مع أحداث عام ١٩٣٦، سواء على مستوى الفعل النضالي أو قمع العدو واجراءاته التي ذكرناها سابقاً. ولكن هناك وجه شبه أكثر أهمية وهو أنّ هذه الثورة تجيء بعد عقدين من احتلال عام ١٩٦٧ تماماً، كما جاءت ثورة ١٩٣٦ بعد عقدين من وعد بلفور، أي إن كلاً منهما قام على يد الجيل الذي

عاش مأساته، وهي ظاهرة اجتماعية ـ سياسية مهمة لأنها تعني أن الجيل الذي يولد وينشأ في أتون المعركة يكون من الأمانة مع النفس إلى حد النهوض لمهمة «تجديد الثورة»، مع عنفوان شبابه ومعاناته، بعد أن يكون الجيل الذي سبقه قد استسلم لواقع أو ركن إليه لظروف اقتصادية أو نفسية أو اجتماعية بدعوتها ذرائعياً «الواقعية». هذا ما حدث في عام ١٩٣٦ وما يحدث اليوم.

هل أقدّم الدليل على ذلك من بين حضور هذه الندوة؟

أستاذنا، المعلم الثوري بهجت أبو غربية الذي شارك في قيادة ثورة عام ١٩٣٦ من خلال تنظيمه الثوري «الحرية»، كان عمره آنذاك عشرين عاماً. وشبابنا الذين «يجددون شباب الثورة» في الأرض المحتلة الآن، هم من واقع المعلومات ومتابعة الصحافة من جيل الاحتلال. ثمة ملاحظة أخرى هي أن هنالك قلة من الرجال يمتلكون تجارب الحياة والثورة، فلا تبهت رؤيتهم التاريخية بتقدم العمر، ولا تستسلم نفوسهم لدعاوى الواقعية أمام تكاليف الحياة وأعبائها الاقتصادية والنفسية والاجتماعية. لا يتعبون من النضال، ويقعون فريسة اليأس في شباك المساومة والتنازلات. هؤلاء قلة، ولكنهم مشاعل يهتدى بنورها، ويمثّل القسام وفرحان السعدي نموذجين في عام ١٩٣٦، ويمثل أستاذنا بهجت وأستاذنا الصايغ نموذجين في الثورة المعاصرة.

غير أن هناك مؤشرات تختلف فيها الثورة الشعبية الراهنة عن سابقتها، منها:

أ ـ انها «ثورة الحجر»، وبالتالي فهي أول ثورة في التاريخ، فيما نعلم، ذات سلاح غير قابل لأن يُنزع أو يصادر، لأنه بقاء الأرض والانسان، وبالتالي فلا خوف من نزعه أو من نقص العتاد والذخيرة، كما في ثورة عام ١٩٣٦ أو ما تلاها؛ الخوف فقط هو من اسقاط الارادة لأن قوة الحجر مستمدة من إرادة القبض والساعد.

ب ـ أن حجم المواجهة فيها أشمل، بحيث امتدت إلى قرى نائية، ربما لم يفكر الصهاينة في دخولها من قبل، ومن ناحية أخرى فإنها حرب مواجهة تختلف عن ثورة عام ١٩٣٦ في أنها ليست كلاسيكية شبه نظامية أو نظامية. وهذه مؤشرات على حجم المخزون النضالي الكامن في النفوس.

ج ـ أنها تتسم بما يمكن أن نسميه «تصالح الأجيال»، وذلك بتواؤم المشاركة بين الأجيال المختلفة على قاعدة الرؤية الثورية للجيل الجديد.

د ـ وهي أول ثورة تستلهم دروس النضال الفلسطيني وغيره من مراحله السابقة، وبخاصة دروس ثورة عام ١٩٣٦، ولا سيما من تلافي سلبياتها. فالاضراب الحالي يراعي الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي لم يتنبّه لها اضراب عام ١٩٣٦. المحلات مثلاً تفتح أبوابها في أوقات محددة، والعمال يتوجهون الى العمل بنسب معينة، ومؤسسات الخدمات اليومية يراعى في تنظيم عملها تلبية حاجات المواطن. ومن جهة أخرى فالعصيان المدني بدأ بعد قيام ثورة عام ١٩٣٦ بأقل من شهر على نحو شبه شامل، أما الآن، فالخطوات تدريجية

بما يضمن حظاً أوفر من النجاح، ناهيك عن التخطيط الحكيم للتكافل الاجتماعي بين المدن والمخيمات والقرى، وبخاصة مع المحاصرة منها، وكذلك أسلوب التعامل مع العاملين في أجهزة المحتل كالشرطة، والمجالس البلدية والقروية المعيّنة، وجباة الضرائب، بل حتى عملاء الاستخبارات.

هـ - وهي تربط بين مراحل النضال السابقة والمرحلة الراهنة، ولا سيما من خلال إحياء أيامها الخالدة، بما يعزز الذاكرة الفلسطينية والعربية، ويشحن العزائم ويذكي سعير الثورة في النفوس، لأن ذلك لا يتم بالمهرجانات، ومعركة الكرامة، ويوم الأرض، وذكرى دير ياسين، والقسطل واستشهاد عبد القادر الحسيني، ويوم الأسير، وأربعين أبو جهاد، و ١٥ أيار/مايو.

و - وقد أفرزت هذه الثورة قيادة تنظيمية ذات كفاءة عالية، بهرت الجميع بقدرتها، سواء على مستوى التخطيط أو ضبط ايقاع حركة الشعب في مختلف بقاع الوطن، بحيث يتم تنفيذ التعليمات بانضباط والتزام رفيع. وهي قيادة حافظت على قدر كافٍ من السرية ضمن سلامتها حتى الآن.

ونستطيع أن نفترض أن كادر هذه القيادة له من التمرس والتجربة النضالية السابقة، وبخاصة في المعتقلات الصهيونية، ما مكّنه من التعامل مع العدو بوعي ودراية وبصيرة. كما أن الاصرار على ابقاء الأسرى المحررين داخل الوطن في عملية تبادل الأسرى بين الجبهة الشعبية - القيادة العامة - وسلطات العدو أكسب الثورة بضع مئات من المناضلين لا شك في أنهم يقدمون الى الثورة الآن خبرة عريقة، وهم يؤدون دورهم النضالي في مواقعهم المختلفة بين صفوف الشعب، وليس مستبعداً أن يكون إبعاد المناضلين العشرين قد جرى تحسباً من دور قيادي لهم واحترازاً بسبب الدور القيادي الذي كانوا يضطلعون به.

ز - وثمة حقيقة مهمة، لم تصنعها الثورة الشعبية، ولكن أبرزتها لكل من كان في شك من أمرها، وهي استحالة التعايش بين الجزار والضحية، بين المحتل وصاحب الأرض. والحق أن رحى المواجهة الدائرة اليوم هي - بشكل أساسي - بين الجيل الجديد من شعبنا والجيل الجديد من الصهاينة، بين شباب متقاربين في الأعمار. وفي حين يتجلى اصرار شبابنا على اجلاء العدو، يبدو الاصرار الوحشي للجيل الصهيوني على قمعهم بأبشع الأساليب، منطلقاً من القيم التي ربي عليها والمفاهيم التي تشرّبها عن العربي. ومع أن البعض قد يستنتج من هذه الصورة خلاف ما ذكرنا، الا أن انقضاض أبناء المخيمات، مثلاً، على الجنود الصهاينة تعبير عن اصرارهم على العودة الى مدنهم وقراهم. إنه صراع بين المطالبين بفلسطين التاريخية ودعاة اسرائيل الكبرى، وبكلمة اخرى فإن الثورة الشعبية أعادت الصراع إلى مجراه الطبيعي: صراع وجود لانتزاع حدود.

ح - صمتت بفعل الثورة الأصوات الإنهزامية في الداخل بعد أن علا صوتها في سنوات الوهن الثوري الأخيرة، عندما كانت تنادي بالقبول بأشكال من الحلول الاستسلامية تحت المظلة الصهيونية، أو من خلال التقاسم الوظيفي. هذه الأصوات التي صمتت - حينما

كانت الثورة تعيش أيـامها المجيـدة في أواخر الستينـات ـ رموزهـا آنذاك كـالجعبري والمصري والشـوا، بأنهم سـيرحبون بـالثورة إن جـاءت محررة عـلى ظهر الـدبابـات، ولكنهم أصحاب الكلمة إن كان «الحل بالمفاوضات»، ملمحين بذلك الى حتمية عجز الثورة عن التحرير. لقد أكدت الثورة الراهنة مجـدداً على أن هـذه الأيدي غـير الأمينة عـلى حقوق الشعب قـادرة على المهـادنة والانحنـاء لريـاح الثورة حـين تهب عواصفهـا، ولكن من موقـع التربص، حتى اذا لمحت أي بـارقة للظهـور، عادت إلى ممـارسة دورهـا الانهزامي. ومثـل هؤلاء في الـداخـل، آخرون في الخارج لا يقلّون عنهم خـطراً بحكم مصالحهم وارتبـاطاتهم، ومنهم أولئـك الذين تداعوا بعيد غزو لبنان لنعي الكفاح المسلح، والتبشير بعقلانية التسوية الاستسلامية.

ط ـ ولا تقتصر أحـداث الثورة عـلى الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، بـل تتعادهـا لتغطي الأرض المحتلة عام ١٩٤٨، وإن كانت المواجهة فيها بحكم الظروف الموضوعيـة تأخـذ وتيرة أدنى وأشكـالاً مختلفة، ولكنهـا على أي حـال تتجاوز مستـوى الدعم والتـأييـد الى المشـاركـة الفعـالة. لقـد رأى الصهاينـة في تظاهـرات الجليل كـابـوسـاً مفـزعـاً لأنهم رأوا فيهـا رفضـاً لوجودهم.

ي ـ مع أن بعض الاتصالات المحدودة جرت من قبل أفراد في القيـادة الفلسطينيـة مع الصهاينة، مثل اتصالات عزت طنوس وموسى العلمي وعوني عبد الهادي، مع بن غوريـون، إلا أنها كانت سرية، وقـد رفض عزت طنـوس، مثلاً، محـاولة استـدراجه لمقـابلة وايزمن في لندن. كما أن هذه الاتصالات لم تتم بقرار من القيادة، في حين أن القيادة السيـاسية الـراهنة قد شرّعت القيام بهذه الاتصالات، واذا ما تم اللقاء بين أبي عمار ووفد قيـادة حزب العمـل للبحث في انشـاء اتحاد كـونفدرالي اسرائيـلي ـ أردني ـ فلسطيني، كـما صرّح أرييه هيس منـذ فترة، فهل يُـدرج هذا في بـاب التكتيك والمنـاورة؟ إن هذا إهـدار لكل التضحيـات الحاليـة والسابقة، وتخـلٍ عن الأهداف، حتى المرحلية، للنضال الفلسطيني.

ثالثاً: الموقف العربي الشعبي من الثورتين

وقف الشعب العربي مؤيداً لثورة عام ١٩٣٦، وقد شمل ذلك:

١ ـ التطوع في صفوف الثورة، وبخاصة من أبناء شرق الأردن وسوريا.

٢ ـ تقديم السلاح والعتاد، أو تسهيل وصوله، وبخاصة عن طريق سوريـا ولبنان، الأمـر الـذي اضطر السلطات الـبريطانيـة إلى اقامـة الستار الحـديـدي في وقت لاحق عـلى الحـدود الشمالية، لمنع وصول السلاح والعتاد.

٣ ـ تشكيل لجان التضامن والدعم في معظم الأقطار العربية لشرح القضية وجمع التبرعات والقيام بالتظاهرات واصدار البيانات والبرقيات التضامنية.

وننوه هنا بأن التحرك الشعبي العربي قد امتـد الى الكويت، التي كـانت في تلك الفترة

بعيدة عن حركة الأحداث، بفعل ضعف المواصلات والاتصالات، ولكنها مع ذلـك، ورغم المعاهدة البريطانية أيضاً، شكلت لجنة شعبية للتبرعات، وأرسل شبابها السلاح لفلسطين عبر العراق والاردن ولبنان، وتغنّى شعـراؤها، وبخـاصة صقـر الشبيب، بالثورة، وظل يـواكب مـراحلها في شعـره الذي عـالج أوضـاع أسر الشهداء والمقـاتلين، ومؤامرة وقف الاضراب، والخطر الصهيوني على الوطن في ذلك الوقت المبكر في ست قصائد مطولـة، هي أكثر مـا كتبه شاعر عربي عن الثورة من خارج فلسطين. وفي تقديرنا أن ذلك الوعي مردّه إلى:

أ ـ اتصال شباب الحركة الوطنية مع العراق الـذي كان عـلى صلة مباشرة بـالأحداث، وفيه نشاط فلسطيني قوي، وبخاصة لرجال حزب الاستقلال.

ب ـ إذاعة العراق والصحافة التي كانت تصل الى النادي الأهلي من العراق، وبخاصة جريدة «المقطم».

ج ـ زيارة الثعالبي للكويت، وتعريفه بالقضية، وزيارة الحاج أمين الحسيني.

د ـ اتصال بعض الشباب بمحمد علي الطاهر، صاحب «الشورى» في القاهرة.

هـ ـ استقبال الوفود الفلسطينية لشرح القضية.

و ـ التأييد الإعلامي عبر الصحافة، وبخاصة في مصر والعراق وسوريا ولبنان.

ومن المؤسف أن التأييد الشعبي العربي قد انحسر في الثورة الراهنة على النحو التالي:

(١) عـدم مشـاركـة المـواطن العـربي في الثـورة بسبب الحـدود والسـدود التي أحكم اغلاقها، أو أصبح اجتيازها محفوفاً بالخطر من جانبيها العربي والصهيوني.

(٢) الضعف الاعلامي، إجمالاً، مع استثناءات محدودة بسبب الهيئة الرسمية والـرقابـة من جهة، وارتباطات الصحف بهذه الجهة أو تلك من جهة أخرى، وضعف الآلة الإعـلامية الفلسطينية، عـلى الرغم ممـا تمتلكه من وسـائل وإمكـانات. ولا يفـوتنا أن ننـوه بدور إذاعـة القدس كحلقة وسيطة بين أحداث الثورة والشعب لقدرتها على نقل تعليمات قيادة الثـورة من الخارج الى الداخل.

رابعاً: الموقف العربي الرسمي

عمل الحكام على اجهاض ثورة عام ١٩٣٦ بشكل فردي، وبخـاصة الأمـير عبدالله، الـذي كان يخشى الامتـداد عبر النهـر، ولا سيما لتـأييد قيـادة الحركـة الوطنية ممثلة في اللجنة التنفيذية الأردنيـة للثورة الفلسـطينية، إضـافة إلى أطـماعه في التـوسع بضم جـزء من الأرض الفلسطينية، فضلاً عن امتثاله للسلطة البريـطانية، وكـذلك العـراق الذي رأى في نفسـه قوة مؤهلة لزعامة الوطن العربي، كما أن بريطانيا كلفت نوري السعيد بذلك لعلاقته بها وعـلاقته ببعض القيـادات الفلسطينيـة، وبشكل جمـاعي تمثّل في نـداء الملوك والأمير عينـه. وعـلى أي

حال، فقد كانت هذه التدخلات تجد هوى لـدى القيادة الفلسـطينية المعتـدلة ـ كما وُصفت آنذاك ـ لارتباطاتها مع هذه البلدان. وتستوقفنا عبـارة «توسط» البلدان العـربية كمؤشر دلالي عـلى أن هذه البلدان تخشى الخـطر الفلسطيني الموهوم، ولا تخشى بـوعي أو دون وعي الخطر الصهيوني القائم.

مهما يكن من أمر، فقد بدأ مع هذه الثورة التدخل في القضية الفلسطينية، ولكن ليس على قاعدة قومية المعركة، بل من أجل احتواء القضية.

وحينما جاءت ثورة عام ١٩٨٧، كانت العلاقة بالأنظمة العـربية تـوجهاً أسـاسياً لـدى المنظمة، عـلى حساب العـلاقة بـالجماهـير وقواهـا الشعبية. وكـانت المنظمـة قد دخلت لعبـة التوازنات والمحاور العربية، فضلاً عن أنها عضـو كامـل العضويـة في الجامعـة العربيـة. وفي الوقت الذي كان يفترض أن تكون عضويتها عاملاً تنفذ منـه لكسب التأييـد والدعم للعمـل الثوري، رأينا أن العضوية تفرض التزامـات، إن لم نقل قيـوداً على العمـل الثوري لمصلحـة الرسمية الفلسطينية، ساهم في نزع عوامل قوة التأثير لمصلحة الثـورة. وفي ظل قـرار «الممثل الشرعي الوحيد»، أصبحت المنظمة في موقف الضعف الذي تصفه بـ «قرار العجـز العربي»، علماً بأنها أصبحت جزءاً من النظام العربي، ونسق علاقاته السائدة. ويعزز ما نذهب إليـه أن قيادة المنظمة تنتزع من المجالس الوطنية والمركزية الفلسطينية المـوافقة عـلى قرارات القمـة ولا تحاول العكس. فأصبحت المبادرة العربية الرسمية عاملاً مؤثراً في تحرك المنظمة، وغدا تحـرك المنظمة رد فعل تجاهها.

وحينما قامت الثـورة الشعبية، لم تجـد من مؤسسة القمـة العربيـة أي دعم حقيقي، في حين أن هذه الثورة، كحدث تاريخي عربي، تستلزم موقفاً عربياً تاريخياً.

وعلى أي حال، فإن الموقف العـربي، غير المـوحد طبعـاً، اختلف في تعامله مـع الثورة الشعبية. ونلاحظ ما يلي:

١ ـ وجدت أطراف تعلن خشيتها من استمرار الثـورة، وعبّر عنهـا بشكل واضـح الرئيس المصري والملك الأردني، فـدعا الأول الى وقفهـا صراحة، أمـا الثاني فـدعا إلى الافـادة منها، وطلب الأول عدم رفض مبادرة شولتز المصممـة على اجهـاضها، بينـما رأى الثاني فيهـا نقصاً وغموضاً استفسر الامريكيين عنها. وهناك بالطبع أطراف تخشاها وتتصرف على هذا الأساس دون أن تعلن ذلك، وقد أشار شولتز الى انها طلبت منه التحرك لاحتواء الموقف.

٢ ـ أعلنت بعض الأطـراف تأييـدها للثـورة، المصحوب بـرفض مبادرة شـولتز بصيغـة أو بأخرى، ومنها الكويت وسوريا، ودعـا أمير الكـويت في مناسبـات عدة إلى دعمهـا، وساهم بذلك مادياً وسياسياً. كما أعلن الرئيس الأسد أن علينا ألّا نتنازل، واذا كنا غـير قادرين عـلى احراز النصر، فيجب الا نستعجل الهزيمة.

٣ ـ وجهت بعض الأطراف دعمها المبـاشر للأرض المحتلة دون المـرور بقنوات المـنظمة،

ومنها الكويت، ووجهت السعودية دعمها عبر اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة، ولكل أمر مغزاه.

وفي الحديث عن الموقف الرسمي العربي، أود الإشارة الى أن بعض الفلسطينيين العاملين في البلدان العربية اضطرتهم اجراءات العدو للبقاء في الداخل أكثر مما تسمح به اجازاتهم، وسيصبح وضع هؤلاء مشكلة اذ ستتعذرعودتهم الى أماكن عملهم أو الإستمرار في المحافظة على وظائفهم اذا طُبِّقت عليهم الاجراءات المعتادة بالنسبة الى الدخول، أو الانقطاع عن العمل، وهو ما نأمل أن تأخذه الجهات المسؤولة في الأقطار العربية في اعتبارها، وبخاصة بلدان الخليج العربي.

خامساً: الموقفان البريطاني والأمريكي من الثورتين (١٩٣٦، ١٩٨٧)

١ ـ الموقفان البريطاني والأمريكي من ثورة عام ١٩٣٦

امتاز الموقف البريطاني في مواجهة الانتفاضة الفلسطينية بسياسة «اللجان»، بهدف احتواء الموقف العربي الفلسطيني، ثم اشغال الشعب والقيادة بمناقشة تقارير اللجنة، إلى أن تنتهي أصداؤها، فيما استمر الخط التنفيذي لمشروع الوطن القومي اليهودي بوضوح كسياسة ثابتة، خدمة للمصالح البريطانية. ولم يزد ما عرضته بريطانيا في مقابل المطالب العربية عن ارسال لجنة ملكية بعد توقف «الاضراب والاضطرابات»، وباصرار على تجاهل وقف الهجرة، وبيع الأراضي، ناهيك عن الدولة المستقلة، وهو ما عبّر عنه صراحة عضو مجلس العموم الكوماندور لابس، الذي أعلن في ٢٦ تموز/يوليو ١٩٣٦ أنه «يجب أن يكون لنا في فلسطين كتلة من البشر [اليهود] تجعل تلك البلاد [فلسطين] موطناً لها، وتدافع عن قناة السويس المطموع فيها ضد مهاجمينا».

وعلى الجانب الآخر، بذلت بريطانيا كل جهد لقمع الثورة عسكرياً، ومارست كل ضغط على حلفائها وعملائها لوقف الثورة. ولم تتوقف، بل ستمرت في السماح بدخول المهاجرين، ونقل ملكية الأراضي إلى الصهاينة خلال شهور الاضراب.

أما الموقف الأمريكي، فقد أكده مرشحا الانتخابات في دورتي عامي ١٩٣٢ و١٩٣٦ وهو «بذل كل جهد لدعم اليهود في فلسطين».

٢ ـ الموقفان البريطاني والأمريكي من الثورة الشعبية عام ١٩٨٧

تميز الموقف البريطاني بزيارة ميلر، وزير الدولة البريطاني للأرض المحتلة، وإعلانه عن إدانة الاجراءات الصهيونية فيها، وتأييده لحصول الفلسطينيين على حقوقهم، ولكن ذلك لم يتجاوز حدود التصريح، والجانب الإنساني نحو سكان المخيمات. وفيما عدا ذلك، ظل يراوح بين الهامش المصلحي في إطار السوق الأوروبية والتبعية للموقف الأمريكي.

أما الموقف الأمريكي فقد تميز منذ عام ١٩٧٠ بسياسة «المبادرات» التي تتسم أساساً بما لا يجعلها قابلة للتنفيذ إبتداء من مبادرة روجرز عام ١٩٧٠، وانتهاء بشولتز حالياً، مروراً بمبادرة ريغان عام ١٩٨٢.

وفي كل الحالات يكون الهدف استرضاء العرب، وحماية القاعدة الامبريالية في فلسطين ـ الكيان الصهيوني ـ في سنة ١٩٧٠، من حرب الاستنزاف، وفي عام ١٩٨٢ من مستنقع الغزو في لبنان واخراج المقاومة منه، والآن لحماية المشروع الصهيوني كله من مأزقه السياسي والفكري.

وواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الكيان الصهيوني لم يكونا مهيئين للتعامل مع ثورة بهذا الشمول والاستمرار. على أن سياسة الوجهين، الوجه الغامض الذي يقدَّم إلى الجانب العربي، والوجه الأوضح الذي يقدم الى الجانب الصهيوني، سمة تكتيكية أمريكية دائمة. وآخر مثال عليها مقابلة شولتز لابي لغد وادوارد سعيد، وقد أوحى استقباله إياهما بأنه اتصال امريكي رسمي علني مع المنظمة، بينما قُدّم إلى الصهاينة على أنه اتصال مع مواطنين أمريكيين.

وخلال الشهور الستة الأولى للانتفاضة لم تمارس الولايات المتحدة ضغطاً ما على الكيان الصهيوني، وعلى النقيض من ذلك عززت دعمها الاستراتيجي بمذكرة التفاهم الإستراتيجي الجديدة التي تجعل منه حليفاً رئيساً في المجال السياسي والأمني والعسكري والاقتصادي بصفة دائمة، دون حاجة الى الرجوع الى المؤسسات المعنية لأخذ موافقتها، سواء على أوجه الدعم أو على أوجه التعاون. وقد مارست تحدياً واضحاً ومستمراً للعالم برفض ادانتها الممارسات الصهيونية في الأرض المحتلة.

على أن الولايات المتحدة تعبّر عن الحقيقة عندما تقول «اذا لم يتحرك الجميع نحو التسوية، فإن قطار الانتفاضة سيفوت الجميع». وفي قراءة لهذه العبارة التي ذكرها شولتز تحذير للأطراف التي تضر بها الثورة الشعبية، ومنها الأطراف العربية، وهو تحذير يصل إلى التلويح بالخطر على مصيرهم. والسياسة الأمريكية، كالصهيونية تماماً، تسعى الى تشويه صورة الفلسطينيين واظهارهم بمظهر الخطر الداهم على الشعوب العربية. فقد حدثني أحد الأخوة الكويتيين أنه كان مصادفة في الطائرة التي كان يسافر فيها كيسنجر بين دولتين في الشرق الأقصى، وحين سأله كيسنجر عن بلده كشأن المسافرين وأجابه أنه من الكويت، ابدى كيسنجر دهشته قائلاً: إن لديكم مشكلة كبرى! ويتساءل الصديق الكويتي ما هي؟ فردّ عليه: لديكم ٣٠٠ ألف إرهابي، إنهم الفلسطينيون. ولما أجاب الكويتي بأن الكويت ترى فيهم ٣٠٠ ألف أخ عربي، عاد كيسنجر الى مطالعة صحفه. وعلى أي حال، فإن الدور الذي أناطته الولايات المتحدة الأمريكية بالكيان الصهيوني وعبّر عنه ريغان ثابت وليس موضع بحث ـ إضافة الى التطوير الأخير في هذه العلاقة الأمر الذي يجعلها أداة الحماية الأولى لمصالحها في المنطقة.

سادساً: تقويم الثورتين ومنجزاتها

١ ـ ثورة عام ١٩٣٦

اتسعت الثورة عسكرياً، وتطورت تنظيمياً، وسيطرت تقريباً على المدن الرئيسية في سنة ١٩٣٨. ولكن في عام ١٩٣٩، مع اقتراب العالم من الحرب الكبرى ادت مجموعة عوامل الى انهاء الثورة وانتهائها ومنها:

١ ـ اغلقت السلطات الفرنسية مقر الثورة في دمشق، وقمعت العاملين فيه والكادر الفلسطيني في سوريا بالاعتقال أو الطرد أو الهرب، وذلك استعداداً لخوض الحرب مع بريطانيا ضد هتلر.

٢ ـ سبق هذا وواكبه عجز في السلاح والعتاد.

٣ ـ مارست السلطات البريطانية سياسة الضغط العسكري الحاد واستخدمت فصائل السلام التي شكلتها لعملائها من أجل ضرب الثوار.

٤ ـ كان الشعب الفلسطيني متقدماً على قيادته السياسية، ولكن طبيعة العلاقات المجتمعية العشائرية والتخلف وضعف الطبقة الوسطى، جعلت هذه القيادة تستمر في طبقة المُلّاك والوجهاء، هذه القيادة الضعيفة المهادنة، المحدودة الطموح بحكم مصالحها، تستمر في قيادة الثورة في غياب التنظيمات الجماهيرية العريضة، ودون نظرية ثورية الأمر الذي أضعف فرص استثمار الطاقات والتضحيات الهائلة التي قدّمها الشعب لتحقيق أهدافه السياسية.

٥ ـ خلت الساحة من قياداتها، ولا سيما باستشهاد عبدالرحيم الحاج محمد، ومغادرة عارف عبد الرزاق إلى سوريا مع بعض معاونيه، وغياب عبد القادر الحسيني للعلاج في الخارج.

٦ ـ بقاء بعض الأمل الضعيف في أن تتحقق بعض جوانب الكتاب الأبيض (كتاب مكدونالد) الذي جاء فيه «إن بريطانيا لن تسمح بأن تكون فلسطين كلها لليهود».

وعلى أي حال لا يمكن إلا أن نسجل الملاحظات التالية في معرض تقويم الثورة:

أ ـ انخفضت الهجرة إلى فلسطين، وتراجع بيع الأراضي بفعل الثورة على الرغم من رفض الحكومة لهذين المطلبين اللذين حددتهما أهداف الثورة.

ب ـ رفض الشعب الفلسطيني ـ على الرغم من كل الظروف القاهرة ـ مشروعات الاستسلام والتنازل عن حقوقه. وقد أفشل مشروع التقسيم أخطر مقترح عملي واجهته فلسطين حتى ذلك الوقت.

ج ـ أخذت القضية الفلسطينية بعدها القومي العربي الواضح، وكذلك الاسلامي، مع ملاحظاتنا السابقة على الدور الرسمي للأنظمة.

٢ ـ ثورة كانون الأول/ديسمبر الشعبية عام ١٩٨٧

١ ـ إن أول وأهم المنجزات ـ فيما نرى ـ هو استمرارها وتصاعدها معاً، وذلك خلافاً لكل التقديرات التي طرحت في بداياتها الأولى، والتي تراوحت بين أن تستمر حتى ذكرى انطلاقة الثورة (الأول من كانون الثاني/يناير) أي ثلاثة أسابيع، أو أن يمتد عمرها إلى بضعة أسابيع، يتعب الشعب بعدها وييأس، فيذوي عودها. ولكن حادث غزة جاء ليكون عود الثقاب الذي أشعل اللهيب في كومة الحطب ـ كما وصف الشيخ القسام ثورة عام ١٩٣٦ ـ وكانت النفوس مهيأة للاستجابة الى النفير بفعل عوامل شتى ايجابية وسلبية وتناولها المحللون في مقالات وأحاديث عديدة.

٢ ـ إن الثورة الشعبية جسدت شعار «الوحدة على أرض المعركة»، فأنجزت الوحدة الوطنية حول هدف إنهاء الاحتلال، والتأم شمل جميع الفصائل والقوى على أن المرحلة «مرحلة تحرر وطني» بأوضح خصائصها، واستقطبت كل من له مصلحة حقيقية في تحرير الوطن، وذلك بعد أن كانت الصورة من قبل قاتمة إلى حد ينذر بأفدح العواقب. وكلنا ما زال يذكر بألم بالغ الصراع في انتخابات الجامعات الأخيرة.

٣ ـ تحققت وحدة الشعب في القسم المحتل من الوطن عام ١٩٤٨، والمحتل منه عام ١٩٦٧، وأخذت تتحقق وحدة الكفاح المسلح بينهما. فالحجارة والزجاجات الحارقة والتظاهرات والاضرابات والاعتصامات لم تعد وقفاً على الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، والشعارات التي ترفع في القدس وغزة ونابلس والخليل، غدت ترفع في المثلث والنقب والجليل، بل تعدتها إلى الجولان. وفي مقابل ذلك بدأ الانقسام في الرأي حول ضرورة الوجود في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ مع اتجاه طبعاً الى اليمين المتشبث بها.

٤ ـ وتحقق التفوق الاستراتيجي على العدو، ليس في السلاح كمّاً ونوعاً، ولكن في الارادة، وفي طبيعة المعركة وتوقيتها، وسلاحها وأسلوبها وتكتيكها، الأمر الذي جعل ترسانة حرب العدو، بأحدث تقنياتها شبه مشلولة، لأن الصواريخ والدبابات، وحتى القنابل الذرية الصهيونية، أعجز من أن تتصدى لهذه الثورة. والعدو يعترف على لسان قادته، بأن جيشه ليس مهيأً لأعمال عنف كهذه ـ يقصدون «الانتفاضة» ـ سواء بالسلاح الملائم أو بالاستعداد النفسي. ولا نعني بهذا، التقليل من أهمية السلاح وخطره، بل إن ما نعنيه هو أن التوازن الاستراتيجي ليس حكراً على عدة الحرب النظامية والكلاسيكية، فذلك هو شأن البلدان العربية وواجبها، وهو أيضاً غير كافٍ، إذا لم يقترن بارادة القتال. أما شعبنا في داخل الوطن، فقد حقق التفوق الإستراتيجي الذي مكّن جماهيره في إشعال الثورة شعبياً، وفرض المعركة على العدو، حتى أننا لا نغالي إذا قلنا إن ما يصطلي به العدو الآن هو حرب استنزاف

أخذت تتضح بصماتها الموجعة على جميع جبهات العدو العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. فمددت فترة الخدمة المدنية مثلاً إلى ٦٢ يوماً بدلاً من ٤٠ يوماً، وخسر الاقتصاد نحو مليار دولار، نصفها في قطاع السياحة.

٥ - انتزعت الثورة عامل الخوف من نفوس المواطنين، ورفعت من روحهم المعنوية، وارتفعت بوتائر العطاء على كل مستوى وفي كل ميدان، تحت شعارات الاستشهاد، وفداء فلسطين بالروح والدم. وبالمقابل - وهو الأهم - زرعت عقدة الخوف والرعب في نفوس الصهاينة، حتى أصبح منظراً مألوفاً أن تجد الفتيان والنساء يركضون صوب مجندي العدو يصلونهم بالحجارة، بينما يولّي أولئك الأدبار جزعاً، وهم يعتمرون الخوذ ويحملون التروس الواقية، وفي أيديهم الرشاشات والهروات والقنابل. لقد بدا واضحاً عقم ما سمي بـ «القبضة الحديدية» كأسلوب لاجهاض الثورة الشعبية، ففي حرب كهذه، الصراع فيها صراع إرادات، يظل مخزون الإرادة أمضى من مخزون العتاد وأشد فتكاً.

٦ - تجاوزت «الانتفاضة» مرحلة «الثورة من الخارج الى الداخل»، وبدأت مرحلة «الثورة من الداخل في الداخل»، بمعنى أنها حلّت مشكلة «قاعدة الانطلاق»، التي فقدناها في الأردن، حلاً جذرياً، بانطلاق الثورة من القاعدة الأساس (الوطن). ولكن ما زالت الحاجة ماسة الى «قاعدة ارتكاز» ترفد وتمد في أي من بلدان الطوق، بدلاً من القاعدتين اللتين فقدتا في الأردن ولبنان. وفي المقابل طرحت في داخل الكيان الصهيوني مسألة «الحدود الآمنة» وارتدّت مشكلة الأمن إلى داخلها بشكل حاد، وبالتالي طرحت على المناقشة مسلّمة سابقة هي إخضاع الأراضي المحتلة للسيطرة بأبخس الأثمان، بضع مئات من الجنود وشبكة واسعة من العملاء، فانهارت شبكة العملاء، وتضاعف الجيش الى أكثر من ٤٠٠٠ بالمائة.

٧ - أبرزت الدور الايجابي البنّاء للعامل الديني في معركة التحرير على أسس «مرحلة التحرر الوطني» من خلال شعار «الجهاد» وبرز دور المسجد كمنبر تحريض ثوري، كما كان قبل نصف قرن في عهد القسام، وذلك بعد أن دُجّن المسجد وأصبح بصفة عامة منبراً للسلطان، ولمفردات الأمور التي لا ترقى الى الركن الركين للاسلام وهو الجهاد. وقد تعدى ذلك المساجد في الوطن المحتل الى الخارج. كما بدأت مساهمة الكنيسة أيضاً كمركز نضال، وإن كان دورها محدوداً، إلا أننا نأمل أن ينمو ويتطور.

تعيد هذه الصورة إلى الأذهان وضع الجمعيات الإسلامية والمسيحية في فلسطين في العشرينات، حين كانت منطلقاً لمقاومة وعد بلفور والهجرة الصهيونية، ودلت على وعي مبكر بوحدة الوطن من خلال «الدين لله والوطن للجميع»، فساهمت في تجنيب فلسطين شرور الطائفية التي نمت ونمّيت في أجزاء أخرى من الوطن العربي.

٨ - فرضت حلاً - نأمل أن يكون دائماً - لمشكلة المخيمات، الحرب والحصار معاً. هذه الصفحة السوداء في تاريخ العلاقة بين أطراف النضال الوطني والقومي على الساحة اللبنانية، وقد تم ذلك بفعالية عجزت عنها جميع الجهود والمحاولات السابقة.

٩ ـ زرعت بذوراً حقيقة للتفسخ الاجتماعي والنفسي في الكيان الصهيوني، وهي بذور قابلة للنمو والتفاعل بتصاعد الثورة الشعبية.

١٠ ـ أعادت طرح الحقوق الوطنية الفلسطينية في التحرير وانهاء الاحتلال بعقلانية ثورية من خلال تحديد مطالب آنية خاصة بوضع المواطن في الأرض المحتلة والعسف الذي لحق به من خلال قوانين المحتل واجراءاته القمعية، كالاعتقال الإداري والإبعاد وفرض الضرائب الباهظة وهدم المنازل والعبث في المناهج ومنع السفر وزرع الاستيطان... ومطالب مرحلية تنادي برفض الحلول الاستسلامية والحكم الذاتي وكامب ديفيد والاضرار على مطلب إنهاء الاحتلال.

١١ ـ أعادت الحيوية الى الجماهير العربية التي عاشت حالة من التخدير وكادت تستكين لواقع الهيمنة الامبريالية، وترضى بالحلول المفروضة على الأمة. وتشكل التحركات القائمة والمكبوتة، مؤشراً على التفاعل الجديد وبخاصة في الشقيقة الكبرى مصر، إنطلاقاً من واقع مصر الحالي في ظل كامب ديفيد، وموقعها الدائم في الجسد العربي، فصوت مصر الوطني لا يطالب اليوم بسحب السفير المصري من الكيان الصهيوني وطرد السفير الصهيوني من القاهرة ورفض التطبيع فحسب، وإنما يتجاوز ذلك إلى المطالبة بالغاء معاهدة كامب ديفيد ذاتها، وفي هذا رفض لادخال المنطقة في «العصر الإسرائيلي» الذي مثلته المعاهدة، وارهاص جديد بانبعاث عربي قدم.

١٢ ـ أعادت القضية الفلسطينية إلى موقعها الطبيعي في مقدمة قضايا الأمة، وأكدت من جديد على أنها القضية المركزية الأولى مهما بلغت درجة حرارة أية قضية أخرى.

١٣ ـ أعادت القضية الفلسطينية إلى موقع الاهتمام الكبير لدى المجتمع الدولي، شعبياً ورسمياً، ومزقت قناع الديمقراطية الزائف عن وجه الكيان الصهيوني، وأعادت الصورة المقلوبة إلى وضعها السوي. فبعد أن كانت وفود المسؤولين العرب لا تفتأ تشد الرحال إلى دول العالم في محاولات متلاحقة، ولكن ضئيلة الجدوى، استنهاضاً لاهتمامها بالقضية، أضحت فلسطين المحتلة أكبر قطب جذب في المنطقة بما يتصاعد فيها من ألسنة اللهيب المتأجج، وشرعت وفود العالم، الشعبية والرسمية، تيمم شطر فلسطين وعواصم الجوار العربي، تريد أن تستيقن من حقيقة الزلزال الذي تموج به فلسطين، وأن تكتنه مداه وآفاقه. وما من وفد يؤوب إلى بلاده إلا ويرى الصورة بوجهيها: فاشية صهيونية تعيد إلى أذهانهم نازية وفاشية الأربعينات؛ ومقاومة وطنية ضارية وإصرار على طرد المحتل، تذكرهم بمقاومتهم لهتلر. وفي الخلفية العامة للصورة يرون مصالحهم واحتمالات تأثرها إن لم يبادروا إلى تصحيح موقفهم المنحاز إلى الكيان الصهيوني... إن انجازها في هذا المجال يفوق إنجاز الإعلام العربي في أربعين عاماً.

١٤ ـ أعادت القضية إلى الساحة الدولية، وبخاصة على طريق موسكو ـ واشنطن وعلى العكس، من خلال:

أ ـ التحرك الأمريكي المتواصل لاحتواء الثورة الشعبية.

ب ـ القبول الأمريكي بفكرة المؤتمر الدولي السوفياتي بعد طول معارضة الولايات المتحدة لها.

ج ـ فتحت أبواب موسكو لاستقبال ياسر عرفات بعد أعوام.

د ـ فرضت القضية على جدول أعمال العملاقين، ومن قبل خلال لقاءاتهما.

هـ ـ دمغت اتفاقية كامب ديفيد بالفشل تجاه القضية الفلسطينية بتقديم الولايات المتحدة الأمريكية لخطة شولتز التي تتقبل مشاركة سوفياتية لها بعد أن كانت هي الشريك الدولي الأوحد في كامب ديفيد.

إن هذه الأطراف تتحرك الآن بنشاط واسع، قليله فوق السطح معلن، وكثيره تحته هادىء وخفي. وفي التقدير العام، فإن أشكال هذا التحرك التآمري هي، دون أخذ بالترتيب، على النحو التالي:

(١) إمعان الجلادين الصهاينة في البطش والقهر المسعور ضد المواطنين في فلسطين، ومعاودة عزل الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ عن العالم، ومنع الوفود عنها، وغير ذلك من الاجراءات الاقتصادية، وتصعيد اجراءات القمع العسكري والتمادي في الاعتقالات العشوائية، مع اغلاق مختلف المناطق في وجه أجهزة الإعلام، بحيث لا تظهر الصورة على حقيقتها.

(٢) استكمال التحرك الأمريكي الضاغط على العرب الذي تمثل الآن في عشر جولات، وكذلك رحلة شولتز وهي الثالثة خلال ثلاثة أشهر، وهو أمر لم تقم به الولايات المتحدة الأمريكية طوال الصراع العربي ـ الصهيوني.

(٣) استخدام سياسة الترغيب والترهيب (العصا والجزرة) مع قيادة المنظمة لتمارس ما تستطيع من ضغط من أجل وقف الثورة الشعبية، بحيث ينعكس ذلك بشكل أو بآخر على الصف الوطني الواحد في الوطن المحتل، ويؤثر سلباً في مسار قيادات الداخل المبادرة الفاعلة.

(٤) اللجوء الى سياسة الطرد الجماعي بعد تهيئة أجواء سياسية تقلل من ردود الفعل إزاءها، وقد نادى بهذا ايتان وذكّر بأن اجتماعات عدة عقدت لمناقشة الفكرة.

(٥) وقد يبلغ الأمر عملاً عسكرياً صهيونياً كبيراً أو واسعاً، ربما في لبنان أو سوريا، يعيد خلط الأوراق بشكل كبير، حتى أن الأردن غير مستبعد إذا ما تغلّب اتجاه شامير وشارون. ولكن هذا، فيما نرى، مرتبط بمدى هيمنة المواقف الحازمة للثورة الشعبية على الوضع وقدرتها على استمرار التصعيد.

وحتى لا تقع الثورة في اشراك المحاذير السابقة فإن مهمات عاجلة وملحة تنتظر شعبنا

وأمتنا وجميع الحريصين على قضيتنا وسائر الذين يرون في المشروع الامبريالي خطراً على حاضر الوطن العربي ومستقبله، وفي مقدمتها:

(أ) التصعيد المستمر والمبرمج بعناية، للثورة الشعبية في داخل الوطن. ولا أظن أن شعبنا في الداخل بحاجة الى النصائح في هذا المجال، فأهل «فلسطين» أدرى بشعابها، ولكن ينبغي التأكيد على ضمان حماية الثورة في استمرارها.

(ب) مساندة الثورة الشعبية في الداخل بعمل من الخارج، نوعي أولاً، وتقليدي ثانياً، ولنذكر أن عملية الطائرة الشراعية، وهي الأجدر أن تسمى «طائرة العودة»، خلافاً لسفينة العودة، طبعاً، قد ساهمت بشكل رائع في اذكاء حماسة الشبان الفلسطينيين في الوطن المحتل، وكانت بعض شعاراتهم تحوم حولها مثل (في كريات شمونة. . . ستة لواحد). واذا كانت العوائق الذاتية أو الموضوعية تجعل الفصائل في الخارج عاجزة عن الفعل في الداخل، فلا يجوز أن تستمر حالة الركود التي تسود الخارج.

(ج) وارتباطاً بهذا، فإن الثورة الشعبية تجدد المطلب القديم الجديد بفتح الحدود أمام العمل الفلسطيني. لقد مكنت معركة الكرامة عام ١٩٦٨ الجيش الأردني من المشاركة في قتال الصهاينة، وهذه الثورة الشعبية جديرة بأن تسمح بفتح بعض الحدود، إن لم يكن كلها.

(د) وإذا كانت الثورة الشعبية قد حققت في الداخل وحدة وطنية نضالية ونسجت تلاحماً شعبياً رائعاً، فليس هناك أي مبرر لتقاعس أي كان عن الانصهار في وحدة وطنية، تستلهم أسس العمل الوطني في الداخل الذي وضع الثورة بميثاقها ومبادئها واستراتيجيتها وأسلوبها موضع التنفيذ، وتمهد باعادة صياغة البرنامج السياسي للمنظمة استلهاماً لهذه المتغيرات التاريخية ووضع المنظمة في إطار المسؤولية التاريخية. إن الاحتماء برداء الجملة الثورية أو غير الثورية بعد الآن تقاعس لم يعد مقبولاً كاجتهاد وطني. إن ساعة العمل التي دقت في الوطن تجاوزت دعاوى الاجتهاد في ردهات الاسترخاء، لأن لحظة تاريخية شرّعت باب الوحدة الوطنية على مصراعيه أمام الجميع، من خلال القدوة التي قدّمها الى الوطن.

(هـ) إعلان موقف حازم من الأصوات الإنهزامية مثل سنيورة وأبي رحمة بوقف تحركاتهم المشبوهة، وعدم السماح لهم بأداء دورهم الاستسلامي.

(و) توجيه الدعم المتصل، وبأشكاله كافة، الى مستحقيه صنّاع الثورة بما يعزز إمكانات صمودهم في وجه الضغوط الإقتصادية المتلاحقة، ولا سيما في قطاع غزة حيث الإمكانات المتاحة للصمود الإقتصادي أقلّ منها في الضفة الغربية بحكم صغر المساحة وطبيعة الأرض ونسبة عدد السكان، والحرص على ألاّ يكون بعض الدعم أسلوباً لانعاش رموز الانهزام والتقاسم الوظيفي والحلول الاستسلامية.

(ز) وفي سبيل ذلك، فإن مؤتمراً شعبياً قومياً ينعقد بهدف مساندة شعبية عربية للثورة الشعبية أصبح ضرورة لا تحتمل التأخير تحت أية ذريعة، وفي ذلك إحياء روح جديدة للجبهة

العربية المشاركة واستنهاض للقوى الشعبية العربية.

(ح) في ضوء معطيات الثورة، يجب الفرز الواضح والمستمر بين معسكر الأعداء ومعسكر الأصدقاء. إن غطرسة الولايات المتحدة الأمريكية، واستهتارها الفظ بحقوقنا وصلا إلى درجة قرار اغلاق مكتب المنظمة في الأمم المتحدة، وهو قرار من أحد افرازات اتفاق شولتز - رابين لتعزيز التعاون الاستراتيجي مع الكيان الصهيوني. وهو أيضاً إعلان أمريكي من على منبر الأمم المتحدة بأن امريكا على استعداد لنقض اتفاقها مع كل دول الأرض من أجل دعم وحماية مشروعها الأكبر في المنطقة، الكيان الصهيوني. إن الموقف الأمريكي يتطلب بالمقابل اعطاء الصداقة مع الاتحاد السوفياتي اهتماماً أكبر.

(ط) وأخيراً، وهذا هو الأهم، أن تعلن أهداف الثورة الشعبية الآنية والمرحلية، بصوت واحد، ومن جميع القوى والفعاليات بصورة واضحة ومستمرة تقطع الطريق على المترددين والمتخاذلين، وبما يتفق مع طبيعتها كثورة شعبية تشق طريق البداية بثبات ودأب، وثقة ووعي، ولكن دون أن تحمّل فوق طاقتها، ودون استعجال أو حرق لمراحل نموها، لأن أي خلاف جوهري سيؤدي الى تمزق الصف الوطني، ويتيح للعدو النفاذ الى ضرب الثورة من خلاله.

لقد قفزت الثورة الشعبية بالثورة إلى مرحلة جديدة، ووضعت الأساس الذي يبنى عليه طموح المستقبل وإنجاز الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وفتحت للنصر أبواباً كانت موصدة أو أقرب إلى أن توصد. وتقع على عاتقنا جميعاً أمام الأجيال والتاريخ، مسؤولية الحفاظ على هذه الأبواب مشرعة حتى يعبر منها علم التحرير ويرفرف فوق كل بيت وحارة وشارع.

ولنذكر جيداً أن ثوراتنا المتعاقبة لم تُهزم في ساحة المعركة، ولا نتيجة لتراجع في عطاء الشعب وتضحياته، وإنما هُزمت بالقرار السياسي الخاطىء الذي كلفنا غالياً... كلفنا ضياع الوطن، وأربعين عاماً في الشتات والمنافي نعيش ضراوتها المحرقة.

لقد قال بيغن: «أنا اقاتل، إذاً أنا أحيا» فردّ اطفالنا: «نحن نناضل، إذاً، نحن نحيا»!

وذلك هو سبيل الثورة الى التحرير!....

تعقيب

أسعد عبد الرحمن (*)

يهمني أن أوضح أنني لن أعقّب على هذه الورقة لسبب واضح ذكره الأخ المحاضر، والأخ رئيس الجلسة، وهو عدم حصولي عليها قبل المحاضرة، ولذلك ركزت نظري على عنوان الندوة وحاولت أن ألخص ـ بشكل كبسولي ـ أبرز ما أعتقد أنه مقارنة بين ثورة سنة ١٩٣٦ وثورة سنة ١٩٨٧. ولكن، كعادته، الأخ أبو ايهاب، ورغم قراري بألّا أبدي أي ملاحظة على الورقة، أثار أو نجح في إثارتي من زاوية معينة الأمر الذي سيدفعني، قبل الخوض في نقاط حصرت فيها أبرز معامل الفروقات والتشابهات بين الثورتين، إلى أن أبدي الملاحظة التالية: في كل النقاط والقراءات التي قدمها الأخ أبو ايهاب في موضوع المحاضرة، أي المقارنة بين الثورتين، لا أجد نفسي، الآن بعد أن استمعت إليه، في خلاف معه عليها، بل على العكس ستلاحظون في عرضي للنقاط الست وكأنني في بعض الأحيان أكرر ما ذكره، لكنني في الوقت ذاته، لا أقول إنني لا أتفق معه اطلاقاً، ولا أقول إنني أتفق معه بالمطلق في كل ما تعرّض له مما يقع، في رأيي، تماماً وكلياً خارج موضوع المحاضرة، لأن هذا موضوع سياسي طويل، تتنوع فيه الآراء على الأقل بين أربع كتل: جبهة الانقاذ، التحالف الديمقراطي، الجبهة الشعبية، وفتح وتحالفاتها، فلا حاجة بي الى أن أدخل في مناقشة حولها، ولكنني أوجه إليه سؤالاً أرجو أن يكون تقديري فيه صحيحاً. لقد شعرت في أحد المواضع وكأنه يقول إن السبب الرئيسي للانتفاضة هو موقفها من القيادة الفلسطينية، فاذا كان تخميني أو انطباعي هذا صحيحاً، فسأكون في غاية الأسف، وإن لم يكن، فأرجو أن يوضح لأن من السهل أن يحدث التباس لدي. ولكن أرجو ألا يحدث التباس لدى آخرين. ورأيي معروف في هذا المجال من خلال كتاباتي ورغم تسجيل تحفظي على الكثير من ممارسات القيادة الفلسطينية.

(*) كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الكويت.

أعود الآن إلى أبرز نقاط الاختلاف والتشابه بين الثورتين كما أراهما:

لا بأس في أن نلاحظ بشكل مختصر جداً أن الانتفاضتين الثوريتين وقعتا، كما أشير في كثير من الأحاديث، في مظلة نفسية معنوية مختلفة، فثورة سنة ١٩٣٦ جرت في أجواء فلسطينية وعربية مفعمة بالأمل والتفاؤل، ضمن حركة التحرر الوطني في الأقطار المختلفة، وضمن حركة التحرر القومي في عدد من الأقطار العربية في العام ١٩٣٦، ونحن نعلم كيف كانت حالة النهوض الوطني المصري على سبيل المثال، وكم كان هناك من زخم وأمل واحساس بالعروبة. . . الخ.

اذا كانت ثورة ١٩٣٦ قد قامت وسط هذه الأجواء فيجب أن نلاحظ أن أحد أكبر التباينات بين تلك الثورة وبين ثورة الإنتفاضة سنة ١٩٨٧، هو أنها نشأت في ظل مناخ معاكس كلياً. فقد نشأت في عصر ازدهار الاقليميات والكيانيات والصراعات العربية، وفي جو مفعم بالاحباط واليأس والقنوط، ليس كما نحن فيه الآن، ولكن ما كنا نحس به ما قبل كانون الأول/ديسمبر، أي أن النقطة المركزية الأساسية الأولى في الخلاف، هي أن الانتفاضة جاءت من قعر الحالة النفسية العربية والفلسطينية لكي ترفع ضمن انجازاتها المتعددة، المعنويات والمشاعر والآمال العربية، على عكس ما كانت عليه الحال في ثورة عام ١٩٣٦. هذه نقطة أولى، والنقطة الثانية هي أن الانتفاضتين جرتا أيضاً في ظل مظلة قمعية قاهرة قوامها ظروف موضوعية جعلت ميزان القوى في الحالتين مختلاً لمصلحة الأعداء، دون التقليل من حجم القمع والاضطهاد، وحجم التقتيل والتنكيل وتكسير الأيدي وتهشيم الرؤوس. . . الخ، الذي جرى ويجري في المناطق المحتلة إبان الانتفاضة الحالية. يجب أن نسجل أن هذا القمع لم يصل حتى الآن الى المستوى الذي وصل إليه ابان ثورة عام ١٩٣٦، وقد دققت في هذه المسألة ليس مع من كتبوا ـ وقد تابعت تقريباً إن لم تخني الذاكرة كل ما كُتب عن ثورة عام ١٩٣٦، ولكنني تابعتها مع شهود عدول وأحياء، وبعضهم، للأسف، توفي مؤخراً. وعلينا أن نتذكر أن انتفاضة عام ١٩٣٦ جرت في فلسطين المحتلة بأكملها، وليس في بقعة جغرافية محدودة عندما كان الوضع الديمغرافي لا يتجاوز ٦٠٠ ـ ٦٥٠ ألف فلسطيني، في حين أن العدد الآن مليون ونصف المليون، إن لم نذكر الفلسطينيين في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨، فضلاً عن أن بريطانيا العظمى في حينه كانت على أرض فلسطين، وفضلاً عن أن القوات الصهيونية كانت متفوقة عدداً، وفقاً للوثائق، حتى بالنسبة الى الجيوش التي جاءت لتحاربها عام ١٩٤٨، وبخاصة أن بريطانيا عام ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧ استدعت قوات اضافية من مستعمراتها لقمع هذه الانتفاضة. ربما يكون السبب في العملية هو الانكشاف الاعلامي الهائل الذي حدث إبان هذه الانتفاضة بعد أن أصبح العالم، بمعايير ثورة الاتصالات والمواصلات، قرية صغيرة، هذا الانكشاف العالمي أدى إلى منع الاستفراد الكامل بالشعب الفلسطيني كما حصل سنة ١٩٣٦. ودعونا فقط نقارن كم صحيفة في الغرب كتبت ـ ولم تكن توجد تلفزيونات ـ عن ثورة ١٩٣٦ في حينها، وكم كتب عن هذه الانتفاضة المباركة في الداخل.

الانتفاضتان الثوريتان ـ وهذه ملاحظتي الثالثة ـ جرتا في بيئة اجتماعية اقتصادية طبقية متشابهة أو غير متشابهة، أو غير متباينة ومتباينة في آن معاً. هنا لن أضيف، لأن الوقت محدد. ولكن، رغم أن هناك عوامل بيئية وعوامل قومية، وطنية قوية تدخلت في تفجير الانتفاضتين في الحالتين، الا أنه كان هناك باستمرار البعد الطبقي الاقتصادي ـ الاجتماعي الفاعل الذي خلق أوضاعاً مادية أجّجت المشاعر الوطنية القومية، وأججت المشاعر الدينية أيضاً. وكلنا يعلم ـ وهنا التشابهات والتباينات ـ أن ثورة عام ١٩٣٦ عُرفت بثورة الفلاحين الذين لعبوا دوراً كبيراً، دون الانتقاص من دور الطبقات والشرائح الاجتماعية الأخرى في المدن. وفي مرحلة زمنية لاحقة أصبحت ثورة عام ١٩٣٦ ثورة الشعب الفلسطيني بأكمله. أما ثورة عام ١٩٨٧ فكان الطليعة فيها والحطب والوقود النازحون في المخيمات أولاً، والعمال والعاطلين عن العمل والطلاب العاطلين عن العمل والطلاب الذين لهم وضع طبقي يعطيهم باستمرار فرصة أكبر للتحرك. ولكنها عادت الآن أيضاً فأصبحت ثورة الشعب كله. وكلنا يذكر كيف أن التجار في الفترة الأخيرة لعبوا دوراً، إلى درجة أن القيادة الموحدة للانتفاضة وجدت نفسها مهتمة بتحيتهم بيوم خاص، لكن دون أي انتقاص من الجوهر الطبقي للانتفاضتين ـ أي الدور الريادي لطبقات معينة، ولا يتسع الوقت للخوض في تفاصيل هذه المسألة.

الملاحظة الرابعة هي أن موقف البلدان العربية في أثناء ثورة عام ١٩٣٦، والتي كانت تقول «الصديقة بريطانيا»، والذين كانوا يعتقدون أن بريطانيا صديقتهم، كانوا فعلاً يجلسون في الحضن البريطاني ومقتنعين بمجمل الطروحات التي وردت في نداء الملوك والرؤساء والأمراء العرب في حينه. اجمالاً الدولة العربية القطرية كانت ضعيفة، وقوة قمعها بالتالي كانت محدودة. أما البلدان العربية الآن فهي تقول بدل «صديقتنا بريطانيا»، وعن قناعة، «صديقتنا الولايات المتحدة»، «صديقتنا أمريكا». ولكن ربما هناك فرق واحد نتيجة الوعي الفلسطيني المتميز مع مرور السنين، وهو أنه لو وجه الملوك والرؤساء العرب بياناً الآن يدعو أهل الانتفاضة الى ايقافها بناء على حسن نوايا «صديقتنا الولايات المتحدة الأمريكية» ففي تقديري انهم لن يسمعوا جواباً ايجابياً عن هذه المسألة، وفي الوقت نفسه نمت الدولة القطرية، وترسخت، وتجذرت قوتها القمعية، الى درجة أنه في معظم الأحوال أصبحت الدولة هي جهاز القمع، وهذا موجه باستخباراته وشرطته... الخ للداخل وليس مسخراً للخارج، أي أنه ليس احتياطياً يمكن أن تجابه به اسرائيل. ويكفي أن يشير المرء إلى شهادة شولتز أمام الكونغرس التي نقلها هيكل علناً. طبعاً هناك وثائق أخرى تتحدث عن هذه المسألة التي أشير فيها إلى أن معظم الحكومات العربية، وبخاصة بعض الحكومات العربية، اعتبرت الانتفاضة ضدها بقدر ما هي ضد اسرائيل، وتعاملت معها على هذا الأساس، رغم كل التظاهرات الشكلية والتأييدية اللفظية.

نقطة خامسة ترتبط مباشرة بالنقطة الرابعة، هذه، وهي أن الانتفاضتين الثوريتين، نتيجة لما ورد مباشرة في النقطة الرابعة، وجدتا نفسيهما في بيئتين سياسيتين جماهيريتين عربيتين

مختلفتين: في العام ١٩٣٦ وكما أوضح في بعض جوانب المحاضرة، أدى ضعف الدولة الى دور ومشاركة للحركة الوطنية وللجماهير؛ في العام ١٩٨٧، أنتم أدرى بالبشر وبغطائها. قوة قمع الدولة أدت حتى الآن إلى تحجيم دور ومشاركة الحركات والجماهير إلى حدود دنيا، إعلامية ومالية، والجرح في هذا المقام عميق.

النقطة السادسة والأخيرة هي أن الانتفاضتين الثوريتين وقعتا تحت أمرة قيادة عليا متباينة، ثورة عام ١٩٣٦ كانت القيادة فيها لقوى وشرائح اجتماعية عليا سواء تكونت من إقطاع سياسي، وبرجوازية تقليدية، وإقطاع ريفي أي من شرائح عليا، ربما وطنية، ولكنها في أغلب الأحيان تقليدية، وإن كان بعضها قد سقط في الحضن السياسي البريطاني سقوطاً لا قيام بعده.

أما في ثورة عام ١٩٨٧، فالقيادة الميدانية هي لقوى جذرية حقيقة وحقاً، وهي خريجة سجون الاحتلال والقمع، والرقم - اذا سمح لي الأخ أبو إيهاب - الذي قدمته الأمم المتحدة هو نصف مليون خريج حتى ١٩٨٧ من السجون الاسرائيلية. ومن تابع بعض مقالاتي حول الانتفاضة يلاحظ أنني أضيف أو أميز، ولا أفرّق بين القيادة الميدانية في الداخل والقيادة العليا في الخارج والداخل. وهؤلاء - حتى طلبة المدارس والجامعات - هم خريجو السجون قبل أن يكونوا خريجي مدارس وخريجي جامعات. وكانت السجون فعلاً مدرسة نضالية عادت فسلّمت مقاليد هذه الانتفاضة الى القيادة الميدانية، وقيادة اللجان الشعبية في الأحياء المختلفة والمخيمات والريف، إلى هؤلاء المناضلين المتخرجين من السجون. ولو عرضنا البيئة الطبقية للشهداء والمعتقلين منذ العام ١٩٦٧ حتى الآن، لوجدنا أن النسبة الكاسحة منهم إما أبناء مخيمات أو أبناء ريف أو فقراء المدن. أنا لا أقول إن الذي ينتمي الى البرجوازية الصغيرة أو ربما هذا الفرد من هذه العائلة الموسرة لم يشارك في النضال، ولم يكن فدائياً، ولم يعتقل، ولكن النسبة الكاسحة، أي فوق ٩٠ بالمائة اذا عرضنا أسماء الشهداء والمعتقلين، كانت من أولئك، وكانت مفاجأة لنا عندما كنا في السجن، أنه باستثناء دفعات من الطلاب الذين جاؤوا من المانيا أو من بيروت أو من مصر، كان الكل أبناء مخيمات أو أبناء ريف. وفي الأصل، فإن قيادة الثورة الفلسطينية العليا المعاصرة منذ العام ١٩٦٥ حتى الآن، تركيبتها من شرائح البرجوازية الصغيرة أساساً. وما واكبها من تنظيمات وايديولوجيات ماركسية تشكل نقطة تباين واضحة عن واقع ثورة عام ١٩٣٦. ثم إن القوى الاسلامية التي ساهمت مؤخراً في العمل المسلح والإنتفاضة في بنيتها الإجتماعية تنتمي أساساً الى شرائح البرجوازية الصغيرة فما دون، ولذلك فثمة تحوّل في الأصوات القيادية.

كل الأصوات النشاز وشبه النشاز التي كنا نسمع بها قبل الانتفاضة صمتت. ليحدثنا أي منكم، إذا كنتم قد سمعتم لها صوتاً، على الأقل بعد انقضاء الأسبوع الثاني من هذه الانتفاضة، واذا صدر عن أي منهم صوت فهو لتأييد الإنتفاضة، ولو لفظاً ومن باب المتاجرة السياسية، ولا صوت في المناطق المحتلة إلا صوت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة.

المَناقشات

١ - شفيق الغبرا

تلقت الحركة الوطنية الفلسطينية ضربة قاسية عام ١٩٨٢، لا تقل عن طبيعة النكبة التي وقعت بالشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨، مع وجود فروقات طبعاً. ولكن طبيعة الضربة عام ١٩٨٢ كان من الممكن ومن الطبيعي أيضاً - وكما صرّح كثيرون من قادة العدو - أن تؤدي إلى الانتهاء بالساحة، الى حالة شبيهة بما حصل مع القيادة الوطنية الفلسطينية بعد عام ١٩٤٨، وما حدث مع الحاج أمين الحسيني، ثم حالة الضياع والشتات في البنية الفلسطينية العريضة من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٥. وكان من المتوقع أن تحدث في الساحة الفلسطينية كما سعت اسرائيل في عمليتها في بيروت.

الفرق بين منظمة التحرير والحاج أمين الحسيني أن المنظمة، وبفضل تكتيكات، بعضها صائب، وبعضها خاطىء، استطاعت بمجمل عملية الإدامة أن تنفذ من وقيعة ومن نهاية كانت شبه حتمية، من خلال السعي من قبل الكثير من الأطراف - عربية ودولية - الى اغلاق الملف الفلسطيني على رؤوس الشعب الفلسطيني.

وباستشهاد الأخ أبو جهاد، عرفنا أنهم كانوا منذ عام ١٩٨٢ يعملون بصمت، والبعض فوجىء بهذا. وعرفنا أنهم أيضاً طردوا من طرابلس، وعادوا، وطوقوا وحوصروا وصمدوا، والآن هم موجودون إلى حد كبير مع الحركة الوطنية اللبنانية في جنوب لبنان.

وعرفنا أيضاً أن الفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية لم يسقطوا الخيار العسكري. جريمة أن نقول إنهم أسقطوا هذا الخيار، وهم لم يسقطوه. لقد زاوجوا أدوات النضال واكتشفوا طرقاً جديدة مسلحة وغير مسلحة، واكتشفوا أشكال العمل التطوعي في داخل الأرض المحتلة التي ساهمت مساهمة كبيرة في هذه الانتفاضة.

أنت تريد تحرير كامل التراب الفلسطيني، وهم يريدون تحرير جزء من التراب

الفلسطيني، وإقامـة دولة فلسـطينية. اذاً، ضم جهودك الى جهودهم، ونهجك الى نهجهم في مرحلة التحرر الوطني التي يجب أن تجمع كـل فئات الشعب الفلسـطيني وطبقاتـه لاقامـة دولة فلسطينية. بـالتأكيـد إن كنت جديـاً، وإن كان هـذا النهج جـدياً بهـذا التحليل، أعتقد أن بامكانه أن يعمل الكثير اذا كانت له قواعد وكان موجوداً في الخليل وفي غزة بدلاً من الشتات القـاسي حيث يطوّق، وحيث يحـاصر، وحيث يحارَب. فمن لا يتمنى العـودة وتحرير كـامل التراب الفلسطيني، فأنا لي جذور في حيفا، وأريد حيفا، في يـوم من الأيام. ولكني قـد أكون توصلت ربما بفعـل الاجتهاد الى أن تحـرير كـامل الـتراب الفلسطيني يحتـاج إلى دولة الـوحدة العربية، يحتاج إلى دولة من نمط آخر في المنطقـة العربيـة، لا أجد في واقعي اليـومي ما يؤدي إليها في الأمد القريب أو المتوسط أو البعيد، أو الأمد المنظور، أو ربما في جيلي أنا. وإن دولـة الوحدة قد تجد نفسها ـ لست أدري ـ، ولكني أدعوكم الى مناقشة هذه المسألة ـ في حالـة توازن رعب نووي أو عسكري مع الكيان الصهيوني، فتؤجل المعركة عشرين عاماً أو مائة عام، ولا أدري الى متى!

وأعتقد أن كسب أي توجه لمصداقيـة حقيقية يجب ألا يكـون بالكـلام، كما أعتقـد أن مصـداقية منهـج التحريـر الكامـل أو الجزئي تكمن في العمـل، والتـمايـز بـأساليب العمـل والممارسة، وأساليب النضال والتوعية. يجب أن نحـاول كسب العالم كله، والعـرب أولاً، من أجل هذا الهدف ويقوى العرب الذاتية مع الفلسطينيين، وقيام عمل جـدي بهذا الاتجـاه وفي العالم كله، في جبهة الأصـدقاء كـما في جبهة الأعـداء الذين يجب أن نشق صفـوفهم قدر مـا نستطيع. لقد تعلّمت من أحد المناضلين الذي قضى ثمانية عشر عـاماً في سجـون العدو كيف كان يعمل لتغيير عقلية السجان وهو سجين، ولخلخلة بعض مواقعه. ولم يكن أحد يقـول له لا تتصل به، أو لا تتكلم معه، لقد كسر هذه الطريقة بالتفكير لكي يغيّر من ارادتـه وبالتـالي لكي يحقق انجازاً في طرف العدو الذي يعمل على خداعنا، لنعمل على خداعه. أعتقد أننا لم نعرف بعد المغزى السياسي للانتفاضة. لقد زرعت البذور الصعبة الشـاقة لـدولة فلسـطينية. والقائمون بها يعرفون حقيقة، وأكثر منا كلنا في الخارج، كيف يكون التحرير الكامـل، وبأي طريقة، وبأي وسائل، وكيف ينبثّون في الصحـراء يومـاً بعد يـوم وساعـة بعد سـاعة. لقـد علمونا دروساً، وخطابنا السياسي، لم يستوعب بعد هذه الدروس لأسباب كثيرة.

إنهم يساهمون في منع تحوّل الفلسطينيين في كل مكان. لقد منعت الانتفاضـة أن يكون مصير الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، ذلـك المصير الأسـود الذي لاقتـه أرض فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، وكان سبب الجزء الأكبر مزايداتنا، وارتجالنـا، وخلافـاتنا، وعـدم تقديـرنا قـوة العـدو للمراحـل، وللنضال ولـلأساليب... الـخ. ومن المؤسف أننا بعـد أربعين عـاماً من النكبة، ما زلنا نناقش قضايانا في الهواء، ونترك الأرض تتحرك تحت أقدامنا.

٢ ـ توفيق أبو بكر

أرجو من المحاضر الكريم، ومن اللجنة المنظمة، ومن جمعية الخريجين أن تقبل النقد

التالي. كان من المفروض أن تكون هذه الندوة علمية متخصصة تبحث الأمـور بمنهج علمي، وتقدّم أبحاثاً علمية تعتمد على الوثائق وعلى الحقائق، وتـطرح وجهات النـظر كافـة وتستنتج من ذلك ما تريد. هذه هي المرة الثانية التي يتحدث فيها أحد الاخوان بنهج سياسي متكـامل عن موقف سياسي يمثّل اجتهاداً سياسياً معيناً في الساحة الفلسطينية.

هذه بعض الملاحظات، مع اتفاقي في كثير مما قالـه أبو ايهـاب حول ثـورة عام ١٩٣٦ وحول الانتفاضة. لكنني لا أعرف لماذا أغفل العوامل المحـركة لـلانتفاضـة. من الواضـح أو المعروف أن فصائل منظمة التحرير، عموماً، اتجهت في السبعينات إلى العمل السياسي، على حسـاب العمل العسكـري، وأنا أوافق عـلى ذلك. وبـالتالي، شكلت إطـارات من العمل، واسعة جداً: لجان شبيبة في كل مدينة، وفي كل قرية، وزقاق وحي، وجمعيات مهنية، ولجان عمل تطوعي، ونقابات عمالية، واتحادات طلابية بحيث أصبحت الضفة الغـربية وقـطاع غزة غـابة من المؤسسـات، والآلاف من المناضلين الـذين ينتمون إلى فصـائـل منـظمـة التحـريـر والفصائل الوطنية عموماً التي دخل أفرادها السجون في سنوات ١٩٦٧ ـ ١٩٧١.

بـدأوا يخرجـون في أواخر السبعينـات وأوائل الثـمانينات، وهؤلاء جميعـاً كوّنـوا التراكم الذي مكّن الانتفاضة من الاستمرار، بمعنى أن العوامل الحقيقيـة التي فجرت الانتفـاضـة هي التربية الثورية لفصائل منظمة التحرير على مدى العقدين الماضيـين. وطبعاً، لا أحـد يضغط على الزر ليحرك شعباً، فالانتفاضة بدأت عفوياً ككـل الثورات. ومنـذ الأسبوع الثـالث كان واضحاً أن الفصائل الوطنية الفلسطينية هي التي تقود الانتفاضة وتطورها وتصعدها، وتـرسل برنامجها. وأنا أتفق مع الأخ أبو ايهاب في أنه لا يجوز أن يكون الداخل تـابعاً للخـارج. يجب أن تعطى القيادات المحلية في الداخل مرونـة أكبر لتقـدير الـواقع والمهـمات دون إملائهـا من الخارج.

هناك بعض المسائـل، أرجو من أخي أبـو ايهاب أن يـوثقها، فهـو يقول أن العمليـات العسكرية نقصت بعد سنة ١٩٨٢، هذا يتطلب علمياً من أي باحث علمي أن يحضر جدول العمليـات الفدائيـة ويرى العمليـات سنة ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ ويجـري مقارنـة. وهـذه مسـائـل موجودة ومنشورة. وفي أعوام ١٩٨٣ و١٩٨٤ و١٩٨٥ تضاعفت العمليات العسكرية الفدائية داخـل الأراضي المحتلة عدة مـرات، عما كـان عليه الـوضع أيـام «جمهوريـة الفاكهـاني» عام ١٩٨٢، بمعنى أن الدراسة العلمية الموثقة تؤكد أن العمليات الفدائية زادت بعد عـام ١٩٨٣ ولم تنقص.

٣ ـ وليد قمحاوي

أنا أتفق مع الكثير مما جاء في مقارنات الأخوين عبد العزيـز السيد وأسعـد عبدالـرحمن فيما بين الانتفاضتين الثوريتين (١٩٣٦) و(١٩٨٧). ولا بـد لي من أن أؤكد أن أوجـه الشبه بينهما تكمن في أن كلتيهما عادتا، إلى الجذور، الى قانون طبيعي أساسي في الحياة، هو «صراع

البقاء»، أن نكون أو لا نكون، إما نحن أو هم، كلتا الانتفاضتين الثوريتين بُنيت «على وحدة وطنية» تمثل الجسم الفلسطيني سواء كان في كل فلسطين عام ١٩٣٦، أو في الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٨٧.

وفي الخارج أيضاً، ان وجه الشبه ـ وهذا اختلف به مع أخي أسعد ـ كبير جداً. وبغضّ النظر عن المشاركات الفردية، من خارج المنطقة الثائرة، والتضحيات، فإن الأمة العربية وجماهيرها في عام ١٩٣٦ والقوة خارج فلسطين في عام ١٩٣٦، موقفها لم يتغير عما هو عليه الآن. فهذه الأنظمة والقوى يقوم موقفها الحالي على ألا تسبب لها الانتفاضة أي أضرار بمصالحها وأوضاعها، وأن تحاول الاستفادة منها اذا أمكنها ذلك. لكن اتمنى أن أنتقل بالمقارنة الى المستقبل، وهو ما سأتعرض له تحت عنوان «بين طموحات الحاضر وضراوة المستقبل»، وأؤكد أن هذا ليس خطأً لفظياً. ففي عام ١٩٣٦، قامت ثورة شعبية جماهيرية في فلسطين على أساس «نبقى أو لا نبقى»، فكيف انتهت تلك الثورة؟ سمعنا من الأخ بهجت عن المؤامرة الصهيونية ـ البريطانية بافتعال اقتتال داخلي بين أبناء فلسطين في فلسطين، وكيف أن هذا كان السمة البارزة في عام ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩.

أكثر ما يخشاه الانسان هو ـ وأتكلم بالنسبة الى ثورة عام ١٩٣٦ ـ هذا الاقتتال الداخلي الفلسطيني، أو الصراع مع الذات، الذي أدى بالتالي إلى ما يمكن تسميته بانتحار المجتمع العربي الفلسطيني التدريجي الذي ابتدأ في عام ١٩٣٨ وانتهى في عام ١٩٤٨. إن أي شعب يقوم بثورة صراع بقاء ينقلب بالتالي على ذاته ويدخل في صراع مع الذات. إن الانتفاضة في الداخل ترفع شعارات وتتقدم بمطالب. أما العدو الذي تواجهه تلك الثورة فأفضل ما يعبر عن موقفه، جملة نشرتها الصحافة الكويتية عن صحيفة أجنبية، على لسان وزير في حزب العمل يقول: «قبل أن نقرر أي شيء، يجب أن نزيل تلك الابتسامة التي توحي بالكبرياء من على شفاه أولاد الفلسطينيين، اذ لا شيء يقدّم الى هؤلاء ما داموا ثائرين».

ونحن نضيف من عندنا: ولا شيء يقدم إليهم بعد أن تتوقف ثورتهم. من هنا يجب أن نتعامل مع مستقبل الإنتفاضة بحيث لا يكون مستقبلها شبيهاً بمستقبل ثورة عام ١٩٣٦. بطبيعة الحال هذا موضوع يطول بحثه، ولكن باختصار، يجب، أولاً، ألاّ تُجهض الثورة، وبأي أسلوب من الأساليب، من خارج الوطن المحتل، ففي عام ١٩٣٦ أُجهضت ببيان، والآن كما قال الأخ أسعد الناس في الداخل أكثر وعياً من أن يُجهضوا ببيان، ولكن هناك أساليب أخرى يمكن إجهاض الثورة من خلالها.

ثانياً، إن أهم مصدر قوة في هذه الثورة في الداخل هو الوحدة الوطنية، فواجبنا الأول والأهم في الخارج هو أن نسعى للمحافظة عليها وتثبيتها وتدعيمها في الداخل.

ثالثاً، هناك أشكال كثيرة من الدعم يجب أن تقدم، ويجب ألا ننسى أن بحارة يافا الأشاوس الذين أضربوا عام ١٩٣٦ وأغلقوا ميناء يافا، اضطروا لأن يصبحوا أو يصبح بعضهم بحارة أجراء في ميناء تل أبيب بعد عام ١٩٤٨، لذلك اسمحوا لي أن أعيد شعاراً

هو أنه بكل الوسائل والطرائق، وبكل المناهج، يجب أن نعمل على ألا يصبح هؤلاء الثوار ـ ثوار الحجارة ـ حمّالي حجارة لدى اسرائيل.

٤ ـ أحمد الربعي

في الحقيقة هناك نقطة أسمعها تتكرر دائماً في الحديث عن الانتفاضة، وعن الموقف العربي منها، وهي العذر الدائم على لسان الجميع في الوطن العربي. مع الأسف هذه المقولة هي أن الشعوب العربية لا تستطيع أن تقف مع الانتفاضة نتيجة القمع في الأقطار العربية. وأرجو أن تحذف هذه الجملة من قاموسنا لأن هذا الكلام لا يستند إلى منطق. وهل يتوقع أحد أن يناصر القضية الفلسطينية وهو يقول بأن الأنظمة العربية ضد الانتفاضة، وفي الوقت نفسه لا يريد أن يقمع. ماذا تستطيع الشعوب العربية أن تفعل من أجل الانتفاضة طالما أن الأنظمة العربية انظمة قمعية. وما هي مهمة القوى الوطنية في هذه الأقطار العربية؟

الأنظمة قوية لاننا ضعفاء، كما هي الحال مع اسرائيل، نحن ضعفاء ليس لأن اسرائيل قوية، فنحن نمتلك كل الامكانات لكي لا نقاتل اسرائيل. وكنت في القاهرة مؤخراً، وكنا في لقاء مع قيادات مصرية متميزة، وكان الحديث عن موقف الشارع المصري من الانتفاضة، والحديث عن إحياء الجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية من جديد. وكان الكلام نفسه يسمع من مفكرين مهمين في وطننا العربي، وهو أن الوطن العربي مليء بالقمع، فماذا نستطيع أن نعمل؟ الحقيقة أن القمع في مصر أقل في كثير من الأقطار العربية، وفي جامعة عين شمس هناك مناضلون لا نعرفهم، شباب ومواطنون، ليسوا قيادات وطنية، واجهوا واستطاعوا أن يثبتوا أن الشعب المصري مع الانتفاضة. فأعتقد أن هذه القضية يجب أن تنتهي من مناقشتنا لأن هناك خللاً في موقف حركة التحرر العربية، وليس الخلل في أن الأنظمة قمعية، لأن النظام هو قوة قمع طبقية في كل زمان ومكان، والقوى البديلة يجب أن تشكّل مؤسساتها البديلة في وجه النظام وإلا فان الكلام سيدور في حلقة مفرغة. وأذكر أنه في باريس، وفي مؤتمر تحرير فيتنام بسنتين ـ وكان هناك مؤتمر لمناصرة شعب فيتنام ـ وقف أحد الشباب المتحمس من غواتيمالا وقال للسيدة العجوز رئيسة الوفد الفيتنامي: ماذا نستطيع أن نشكل، يا رفيقة، من أجلكم في فيتنام، هل تريدون أن نشكّل لجان تضامن مثلاً؟.. ابتسمت السيدة العجوز صاحبة الخبرة الطويلة في النضال وقالت له: أيها الرفيق، اذا أردتم أن تنتصر فيتنام، فثوروا في غواتيمالا. لأن القوى الإمبريالية هي قوة واحدة، وقوة الشعوب هي قوة واحدة، وبعد ذلك ندور في حلقة مفرغة.

٥ ـ نصير عاروري

كنت لحسن حظي في فلسطين المحتلة في أثناء الانتفاضة، وقد راقبت عن كثب بعض الأمور التي جرت هناك، وعندي نقاط «كبسولية». أنا أرى أن هذه الانتفاضة تشكل مرحلة ثالثة من مراحل النضال الوطني الفلسطيني منذ عام ١٩٦٧.

ـ المرحلة الأولى هي مرحلة الجبهة الوطنية الفلسطينية التي تمكّن الاسرائيليون من الزج بقادتها في السجون عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣.

ـ المرحلة الثانية كما نعرف كانت مرحلة التوجيه الوطني التي كان يقودها رؤساء البلديات عام ١٩٦٧، وكانت تركز على أمرين: الادارة المدنية، وكامب ديفيد.

ـ والآن جاءت الانتفاضة لتشكل المرحلة الثالثة في هذا النظام المتواصل، وأرى أن هناك فوارق بين الانتفاضة في المرحلة الثالثة والانتفاضة في المرحلتين السابقتين، ويجب أن نركز عليها، فالانتفاضة تتمتع بالشمولية: قرى ومدن ومخيمات ونساء وشيوخ وشبان وأطفال وتجار وعمال. ثانياً الانتفاضة لا تركز على سياسات معينة مثل كامب ديفيد كما كانت تركز على «التوجيه الوطني»، بل تقول «لا» للاحتلال نفسه ويعني أنها ترفض الاحتلال كاملاً. وهذا لا يعني أن الاحتلال لم يرفض سابقاً، لكن التركيز الآن على «رفض الاحتلال نفسه» وكان الكلام سابقاً عن ادارة مدنية أو عن كامب ديفيد. الفرق الثالث في أنه لأول مرة منذ عام ١٩٦٧، ثمة ازدواجية في السلطة (صراع قائم بين القيادة الموحدة التي تخاطب الجمهور عن طريق البيانات وبين سلطات الاحتلال).

الفرق الرابع هو أن الانتفاضة شكلت خلال خمسة عشر عاماً تحولاً نوعياً في المجتمع الفلسطيني، الذي يتوجه بشكل عملي نحو الاعتماد على الذات. فالمسألة ليست حجارة لأن هناك تكوين لجان وهيئات في كل حي لسد حاجات الشعب ولتقديم الخدمات الأساسية، وعندما أنظر في هذه القاعة وأرى شعار «الانتفاضة الشعبية تحوّل نوعي» أدرك أنه حقيقة هناك تحوّل نوعي بمعنى نفسي وبمعنى اجتماعي، وهو شيء واضح.

الأمر الآخر الذي سأقوله بشكل سريع هو نتائج الإنتفاضة، فأنا أرى أن هناك أربع نتائج:

١ ـ الانتفاضة شكلت تحدياً ليس له أسبقية، لمقدرة اسرائيل على السيطرة على المناطق المحتلة.

٢ ـ نلاحظ في بعض المرات أن هناك صراعاً بين الداخل والخارج، وفي رأيي أن المسألة ليست مسألة صراع بين قيادة داخلية وأخرى خارجية، فأنا أرى أن الانتفاضة هي مرحلة متقدمة في عملية تحوّل مركز الثقل من الخارج إلى الداخل، وهذا التحول لم يبدأ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، بل بدأ عام ١٩٧٤، عندما دعا المجلس الوطني الفلسطيني لأول مرة إلى مشروع الدولة المستقلة في الداخل. والتركيز على الداخل وقد جاء من المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٧٤. ومنذ ذلك العام كانت القيادة في الخارج معنية بتنفيذ هذا المشروع دبلوماسياً. والآن نرى أن القيادة الداخلية تتعاون مع القيادة في الخارج، لبلوغ الهدف...

٣ ـ النتيجة الثالثة هي أن الانتفاضة غير مقصورة على الضفة الغربية وغزة، بل لأول مرة تشارك فيها المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ مشاركة فعلية.

٤ ـ النتيجة الرابعة والأخيرة هي أن الانتفاضة كونت اطاراً لوحدة الفئات المختلفة، وطبعاً هذا هو المطلوب، فإذا كان بامكان شعبنا أن يتحد في الداخل، فنرجو كلنا أن يتمكن من الاتحاد في الخارج كما في الداخل.

٦ ـ أحمد طربين

أنا اتفق مع كل ما ورد في حديث الباحث عبدالعزيز السيد، وفي كل التعقيب الذي تفضل به الزميل أسعد، ولكن هناك بعض الأمور التي يجب أن تبرز من حيث اختيار هذا الموضوع. كان اختياره موفقاً جداً، ولا أشاطر الذين ينتقدون اختياره. فالتاريخ هو ذاكرة الشعوب ووعيها، ولا بد من أن ننصب بعض اللوحات للمقارنة بين ما جرى بالفعل وما يجري الآن، ومن هنا أهمية هذه الندوة الهادفة. فالقسام مثلاً، فيما أعتقد، كان يمثل قبل خمسين عاماً أطفال حجارة، وشبان الانتفاضة الحالية لأنه أسقط مرة واحدة وإلى الأبد، المقولة الداعية الى التفاهم، والى سياسة المطالبات. الساسة الفلسطينيون في تلك المرحلة التاريخية قصروا أنفسهم على سياسة المطالبات، وكانوا يثقون بالمفوض السامي، وبالسلطات البريطانية ويذهبون إلى لندن، وتذهب وفودهم وتأتي، ولكن دون جدوى. جاء القسام وهو في تاريخ الحركة الفلسطينية ظل محدوداً ولا تكفي لوفائه ريشة أو ريشتان، من هذا الجناح القوي الذي يتخذه، هو الذي أسقط هذه المقولة التفاهمية، ولجأ إلى أسلوب النضال المسلح، ولذلك فإن مغزى استشهاده قد كشف الأسطورة القائلة بوجوب التفاهم، وشدد على وجوب سلوك طريق النضال المسلح. وأشعر أنصار التفاهم بالارتباك والحرج، ولذلك فأنه يجب أن يبقى في تاريخ القضية الفلسطينية معلماً من معالمه. الأمر الآخر، القول على الدوام والتعميم بأن موقف البلدان العربية لم يكن موقفاً محدداً، ولم يكن متعاطفاً مع القضية الفلسطينية. ان هذا في الواقع يحتاج إلى تدقيق.

ولو نظرنا الى برنامج الأحزاب والمؤسسات السياسية العربية لرأينا ما يؤيد دعم ومساندة القضية الفلسطينية على الدوام، وقبل قضية التحرير القطري، كان يطرح شجب وعد بلفور وإنقاذ فلسطين.

هناك إشارة، في كلام الأخ عبد العزيز، إلى القاوقجي. هناك من يقول إنه كان مدفوعاً من العراق لاجهاض ثورة عام ١٩٣٦، ولاجهاض ثورة عام ١٩٤٨، مدفوعاً من الأردن أو سوريا أو ما إلى ذلك. وأنا أرجو أن يكون هناك توثيق لذلك. وهنا أتوجه برجائي الحار بالمناسبة إلى الباحثين بزيادة موضوعيتهم والى الضرب على الايجابيات، وعدم الانجرار إلى الاجتهاد السلبي.

وقيل إن القيادة الفلسطينية في الثلاثينات كانت قيادة تقليدية، وهل كان بمقدور القيادة الفلسطينية في منتصف الثلاثينات أن تكون غير ذلك؟ التقليديون هم الذين نسميهم كذلك على أساس اختلاف المرحلة التاريخية، والقيادة التقليدية كان لها دورها أيضاً، إضافة إلى الفلاحين الذين كان لهم دور أكيد ونضالي وهم وقود الثورة في عام ١٩٣٦.

٧ ـ عبد الجواد صالح

كيف علينا أن نصعّد هذه الانتفاضة، كيف علينا أن نحقق العصيان المدني الذي، في اعتقادي، سيكون أوج انتصاراتنا وقمتها، هذه الحقيقة التي أحزنتني جداً أخ عبد العزيز، وأعتقد أنك وقعت في خطأ وخطيئة الذين انتقدتهم.

هناك موضوع آخر هو أنني أشاركك الرأي في موضوع الإتصالات العربية ـ الإسرائيلية، فالبعض منا يرغب في أن يتم هذا الاتصال، لأن هذا المعسكر (اسرائيل) يجب أن يتم اختراقه، بشكل أو بآخر مع من؟ وبواسطة من؟ وممن؟ وعلى أي أساس؟ الآن الكيان الاسرائيلي نفسه هو الذي شرع قانوناً في الكنيست يحظر الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية. وهذه موضوعة يجب أن يقدم لها الدليل بحسب اعتراضاتك. يجب ألا نغفل هذا الموضوع المهم، كيف نريد أن نحطم معنوياته، وكيف يمكن أن نكسب أشخاصاً إلى جانبنا من بين هذا المعسكر.

وقضية مهمة حزنت وتأثرت لأنك لم تثرها، هي موضوع دور المرأة الفلسطينية داخل الأرض المحتلة. فالحقيقة أن المرأة الفلسطينية في الماضي كان لها دور فعال، لكن في هذه الانتفاضة تميز بشكل غير معقول. فبرز دورها كمرأة مقاتلة، وظهرت لجان المرأة المقاتلة.

٨ ـ عدنان عبد الرحيم

لقد تحدث عبد الجواد حديثاً جوهرياً عما نستفيد من الانتفاضة خارج الأرض المحتلة. بهذه الجدية، نتعامل مع القضايا التي تثيرها مشاكل الانتفاضة، بكل أسف وجدنا في آخر الندوة أن المفروض تلخيصها ضمناً وليس ببيان فيجب أن نتوصل الى فهم مشترك للدروس المستفادة من الانتفاضة في مسألة رئيسية وهي الوحدة الوطنية الفلسطينية. إذا كانوا في الداخل قد حققوا هذه الوحدة، فلماذا لم ننجح حتى الآن في تحقيقها؟ وقد وجدت في حوار اليوم سبباً رئيسياً جوهرياً في عدم القدرة حتى الآن للتوصل إلى هذه الوحدة، تارة باسم الموضوعية وباسم اللامنهجية، وباسم التوزع المكاني بين الناس، وطوراً بالقول إن هناك فرضاً لرأي في مكان آخر.

هل صحيح علمياً بما أن توفيق أبو بكر ليس على المنصة فليس هناك حوار؟ وأن الأخ عبد العزيز السيد فرض رأيه؟

من ناحية أخرى استمعنا الى صديقنا الغبرا طوال الجلسات، ولم يقاطعه أحد مصادراً رأيه كما فعل هو اليوم، قائلاً إن هذا منطق غير علمي، وحجة غير موضوعية. وأحب أن أقول له إن أحد دروس الانتفاضة الجدية أن يحترم بعضنا بعضاً وأن يستمع بعضنا الى بعض بغض النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا. ولكن أرجو ألا تعتقد أن كل ما سمعناه قد أعجبني أنا شخصياً. ثم عندما طرحت علينا بتعالٍ واضح كلمة «نحن»، نحن من؟ نحن نختلف

معك في الرأي ونحترم رأيك في الوقت نفسه وهذا ليس معيباً لنا. لذلك فأنا أعتقد بما أضافه الأخ أسعد في حديثه عن القوى الإجتماعية التي دخلت الانتفاضة المعـاصرة. ويبقى لي سؤال صغير، هل القوى الاجتماعية التي تقود منظمة التحرير في الخارج هي على المستـوى نفسه من الجدية والجذرية لتلك القوى التي تقود الإنتفاضة في الداخل؟ وليس عيباً على منظمة التحرير أن تتعلم من الإنتفاضة، اذا كانت تقول دائماً، وأنا أقول أيضاً، إنـه يشرفنا أن تقـوم منظمـة التحرير، وتحتوي هذه الانتفاضة وأن تـدفع بهـا إلى الأمام. وليس معيبـاً أن نتعلم كمنظمـة تحرير من الانتفاضة والحوار الذي يلخص ضمنـاً ما تـوصلنا إليـه ينبغي أن يتضمن كثيراً من الاحترام لآراء بعضنا بعضاً، فالاختلاف في الرأي ليس نـاجماً دومـاً عن سوء نيـة، أو تخطيط مسبق.

٩ ـ مدير الجلسة

أشكر جميع الأخوة الذين تفضلوا فأبدوا مـلاحظات وأخص بـالشكر أولاً أخي تـوفيق وثـانياً أخي شفيق، ليس لأن تـوفيق أعفانـا من سيف الكتابـة في الجـرائـد، ولكن لأنني من المؤمنين حقاً بأن الرأي الآخر يكون احياناً أهم من الرأي ذاته.

وأنا سعيد للمشاركات الـدائمة من هـذا التصور لـلأخ شفيق في جميع النـدوات، لأنه بذلك يعكس وجهة نظر نحـترمها وإن اختلفنـا في بعض جزئيـاتها، إلا أنها مـوجودة وقـائمة وفاعلة. وكذلك بالنسبة الى الأخ توفيق.

بداية أرجو ألا يكون أحد قد فهم ما فهمه أخي أسعد من أن المنظمة هي سبب البلايا فقط، لأنه، على الأقل، بهذا نكـون قد أسقـطنا دور الكيـان الصهيوني كله في التسبب بهـذه الإنتفـاضة. أنـا لم أقل هـذا ولا يمكن أن أقولـه، ولكني أتحدث عن عـوامـل كثيرة أدت الى الانتفاضة، وعن عوامل أتلفت وضعنـا بالنسبـة الى الداخـل واقلقت أهلنا في الـداخل، من بينها مجموعة نقاط ذكرتها ربما فُهم منها أنها كانت سبباً، لكن أنا أقول بالفهم، الذي أتمنى ألا يكون صحيحاً، وهو ليس صحيحاً.

ذكـر الأخ شفيق أنني لمحت إلى التخلي عن الكفـاح المسلح. لم أقل هـذا ولا يستطيـع إنسان أن يقول هذا، لأن هناك كفاحاً مسلحاً مستمراً. لكني أقول بتراجع الكفاح المسلح في سلم الاهتـمامات، وهـو ما عـبر عنه الأخ تـوفيق وهـو تغليب العمـل السيـاسي عـلى العمـل العكسري.

الدولة الفلسطينية المستقلة والبرنامج المرحلي مسألة خلافيـة على السـاحة الفلسـطينية، ولا نريد أن نقف كثيراً عندها أو عند البرنامج المرحلي، ولكن بالنسبة الى الدولـة الفلسطينيـة فأنا أعتقد أنه لا يمكن لانسان أن يرفضهـا سياسياً أو وطنياً أو عـلى أي مستوى. ولكن يجب ألا تكون هذه العبارة على المستـوى السياسي سيفـاً مسلطاً من الجانب الفكـري، بمعنى كيف نصـل إلى قيام الـدولة الفلسـطينية المستقلة؟ هـذه مسألـة. هل يمكن أن تقـود انتفـاضتنـا في

الداخل إلى انهاء الاحتلال، وهو أهم ما قالته الانتفاضة. هل يمكن أن نحقق هذا الاجلاء وقيام الدولة المستقلة، دون أن ندفع ثمناً سوى مهر التضحيات الغالي الذي يقدمه الشعب في الداخل أم لا؟ مسألة تحتاج الى مناقشة ولكني أعتقد أن عصر الدولة الفلسطينية المستقلة ضمن إمكانات التنازل، أمر لم يقبل به الشعب الفلسطيني عام ١٩٣٦ ولا الآن. هذه المسألة ليست موقفاً سياسياً فقط كما يقول الأخ توفيق، ولكني أضعها في سياق المقارنة بين عام ١٩٣٦ وعام ١٩٨٧. عُرض التقسيم عام ١٩٣٧، ورفضته القيادة التي نقول عنها نحن تقليدية ولم يتفق معنا الأخ طربين عليها.

أما دور الفصائل في الداخل فأنا لم أغمطه حقه، بل على العكس، أنا أقول إنها أنجزت مجموعة هائلة من الانجازات، أهمها أنه أصبح عندنا هوية وطنية فلسطينية موجودة، ولها خصائص إجتماعية ونضالية... الخ.

ومسألة العمل الفدائي... هناك جزء من التاريخ الفلسطيني في الثورة الفلسطينية المعاصرة ابتداء من عام ١٩٦٥ حتى الآن اسمه قوات العاصفة، هذا التاريخ هو تاريخ من النضال ومن التخصص. وهناك القوى الديمقراطية. إن خلخلة الكيان الصهيوني أمر واجب، والاتصالات بالقوى الديمقراطية الصهيونية إن كانت تفعل ذلك فألف أهلاً وسهلاً بها، ولكن هل نفتح الباب على مصراعيه للاتصال بالصهاينة أم لا؟ أنا أقول باتباع السياق التدريجي. ففي عام ١٩٧٧ أخذنا بمبدأ الاتصال بالقوى الديمقراطية، وحددنا المناهضة للصهيونية فكراً وممارسة، هذا ما حددته منظمة التحرير عبر مجلسها الوطني. أما الذي حصل الآن، فهو أنه حذفت تماماً عبارة «المناهضة للصهيونية». والسؤال الذي يطرح نفسه ويحتاج الى جواب سريع جداً هو هل الاتصالات بالقوى الصهيونية مباحة؟ الآن تجري اتصالات، ثم سيأتي التشريع في المستقبل. أنا مع أن يكون هناك تشريع ويجري الالتزام بهذا التشريع، وأنا أحترم ارادة شعبي كمواطن وككاتب وكصحافي وكباحث، لكن الذي يحصل الآن ويعرفه الأخ توفيق أن الاتصالات تجري أولاً والتشريع يأتي ليكون غطاءً لها. واتفق مع كل ما ذكره أخي وليد قمحاوي، وأنا ذكرت مسألة الوحدة الوطنية واجهاض الثورة من الخارج ومسألة الدعم، هذه مسائل ذكرتها كلها، لكن ربما استرسلت كثيراً في مقدمات البحث، فلم يتسنَّ لي أن أذكر النقاط، لكنها كلها واردة في البحث. وركزت أيضاً على إطار الوحدة الوطنية وقلت وأقول أمامكم اذا كانت هذه الإنتفاضة قد صنعت وحدة في الداخل، فلا يجوز تحت أي ذريعة أن تبقى الوحدة الوطنية في الخارج متأخرة إطلاقاً. فالذرائع غير مقبولة الآن.

وأنا ألتقي مع طربين، فيما ذكر عن الشهيد القسام، شيخ النضال القومي. أنا سميته في غلاف أحد كتبي عنه رائد النضال القومي في فلسطين، الذي كان متقدماً علينا في فهمه وتعامله أكثر من ٥٠ سنة إلى أن جاءت الانتفاضة فانصفتنا أمامه. أما الدعم العربي، فقد ذكرت في ورقتي أنه كان في عام ١٩٣٦ متقدماً عنه في هذه المرحلة، آخذاً بعين الاعتبار ظروف عام ١٩٣٦ وظروف عام ١٩٨٧.

أما فيما يتعلق بالقاوقجي ومسألة التوثيق، فهذا استنتاجي، قلت: لاحداث توازن بين التوجه العراقي وتوجه الحاج أمين الحسيني، وهذا الإستنتاج استخلصه من قراءتي لمذكرات القاوقجي واعتمادي عليها. ولست اطلاقاً مع الذين قالوا إنه جاء ليجهض الثورة. فالأخ عبد الجواد أثار موضوع قمة عمّان وأثرها، وأنا أعتقد أن أحد الأسباب التي استفزت الشعور الوطني في داخل الأرض المحتلة وبشكل قوي كان قمة عمّان. لقد قامت تظاهرات فيما بعد ذلك، أو حتى انتفاضة مصغرة كما سميّتها أنا، لأن كل الانتفاضات الصغيرة في الداخل هي ردود فعل لأحداث جزء كبير منها في الخارج وشعور باستهداف المنظمة. وشعبنا بالتأكيد ما زال حتى هذه اللحظة مجمعاً على أن منظمة التحرير هي التعبير عن هويته وانتمائه.

١٠ ـ مرة أخرى الدكتور أسعد

كنت أتحدث عن مشاركة العرب وعن أن نمط الدولة التي كانت قائمة في السابق كان دولة حديثة وحدودها غير مغلقة أمام العرب الذين يرغبون في المشاركة، بدليل أنه في ثورة عام ١٩٣٦ شارك عرب، بغض النظر عن رأينا في حجم المشاركة. لكن الانتفاضة ولو بقيت ست سنوات، فلن يدخل فيها ضمن الأوضاع العربية الراهنة أي عربي إلا إذا كان يطير. للأسف البلدان العربية غير مهتمة. على كل حال «اليأس لا يولّد إلا القعود، لكن خيبة الأمل يمكن أن تولّد حركة ايجابية». أن يخيب أمل الفلسطينيين بالحكومات العربية مثلاً يمكن أن يؤجج عواطفهم ويدفعهم لاستلام زمام الأمور كاملة بيدهم، أما اليأس فيُقعد. خيبة الأمل يمكن أن تحرر، لكن الأهم من اليأس والأهم من خيبة الأمل في تحريك الإنتفاضة هو الطموح والأماني الوطنية والقومية للشعب الفلسطيني وفي تقديري أن هذا هو المحرك الأول، وفيما عدا ذلك عوامل مساعدة لتأجيج هذه النار.

الفصل الخامس عشر

الانتفاضة إلى أين؟ وكيف؟
الاحتمالات والخيارات

منذر عنبتاوي (*)

(*) استاذ القانون الدولي في الجامعة الأردنية سابقاً. عضو مركز حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة في جنيف حالياً.

أولاً: خصوصيات الانتفاضة

- شموليتها سكانياً وعمرياً وجغرافياً. ويذكر على وجه الخصوص دور المرأة المميز ليس بالمشاركة إلى جانب الرجل في التصدي لقوى الاحتلال فقط، ولكن في المساندة خلف خطوط المجابهة في جميع نواحي الحياة، وهو امتداد لما تميزت به نشاطاتها منذ السنوات الأولى.

- في ظل تكافل اجتماعي ووحدة وطنية. تساندها مؤسسات شعبية تعمل في المجالات المختلفة، الاسعاف، الشؤون الاجتماعية، الصحة، الانتاج الوطني... الخ.

- قيادة شابة موحدة وسرية قابلة للتوالد. فما أن يعتقل واحد من أركان تلك القيادة حتى يمسك مكانه آخر، الأمر الذي يعكس قوة التنظيم والإصرار على الاستمرار. من ناحية أخرى فإن القيادة، شأنها شأن جماهيرها الأساسية، قد ولدت أو نشأت في ظل الاحتلال ولا تعرف عن العرب، خارج حدود فلسطين، إلاّ ما أفرزه الواقع العربي من سلبيات التراجع والانهزام والفرقة والالتهاء بالتناقضات الجانبية عن التناقض الرئيسي مع اسرائيل والصهيونية والإمبريالية.

قدرة خارقة على التحمل والتضحية. مع الادراك بأن الطريق طويل، وبأنه في هذه المرحلة العربية الكالحة «ما حك جلدك إلا ظفرك».

- تمسكها بالمنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني وناطقاً أوحد بأهدافها.

ثانياً: نتائجها الظاهرة

- عودة ظهور «الخط الأخضر» نفسياً لدى غالبية الاسرائيليين وزواله نفسياً لدى

غالبية الفلسطينيين على جانبيه. وهذا الخط هو ذاك الذي رسمته حدود هدنة عام ١٩٤٩ بين ما عرف منذئذ بـ «اسرائيل» وكل من الضفة والقطاع. ذلك أن الاسرائيلي الذي انتشى فرحاً بعد عام ١٩٦٧ بـ «عودة كل أرض اسرائيل» إليه، والذي لم يدرك ان استكمال احتلال فلسطين منذ ذلك الوقت قد أعاد اللحمة بين كل أبناء فلسطين المقيمين على أرضها، قد أصبح بعد الانتفاضة غير قادر على التعامل مع كل من الضفة والقطاع كما كان يفعل قبلها: بمعنى اعتبارها استمراراً لاسرائيل التي عاش في ظلها حتى الانتفاضة، بدليل أن الغالبية العظمى من الاسرائيليين امتنعوا خوفاً عن دخول المنطقتين منذ قيامها، في حين لا شيء سوى قرارات الحكم العسكري يمكن أن تحول دون تنقل أبناء فلسطين المقيمين على أرضها من منطقة إلى أخرى.

ـ مكاسب اعلامية عالمية: بروز معالم القضية الفلسطينية وضمور الصورة الاسرائيلية.

ـ أزمة سياسية وفكرية اسرائيلية.

ـ امساك قيادة الانتفاضة بزمام المبادرة في مواجهتها للسلطات الاسرائيلية. الأمر الذي وضع اسرائيل في موقف الدفاع، على غير عادتها، إذ إنها غير قادرة على استعمال قوتها العسكرية الضخمة في استباق الأحداث إزاء شعب أعزل، كما تفعل عادة في مواجهة البلدان العربية ومواقع المقاومة فيها.

ـ فهم مشترك لدى الفريقين للأبعاد الدفينة للانتفاضة. أي ما يمكن أن تحدثه من آثار نفسية وفكرية وسياسية في الأوضاع في داخل فلسطين بما فيها من يهود وعرب، وأهمها ما يتصل بوجود الدولة اليهودية، وكذلك في الأوضاع في الأقطار العربية عامة والمجاورة لفلسطين خاصة.

ـ تهافت دولي وعربي على المؤتمر الدولي بغية اعادة تثبيت «الخط الأخضر»، مع تعديلات يتفق عليها في المفاوضات. وغاية ذلك ليس احتواء الانتفاضة فقط، وإنما تحجيم أبعادها المشار إليها أعلاه ضماناً لاستمرار وجود اسرائيل كدولة في ظل حدود آمنة، وقطع الطريق على مزيد من التلاحم الفلسطيني بين منطقتي احتلال عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧، وحماية للوضع القائم في الأقطار العربية المجاورة.

ـ حاجة الانتفاضة إلى المنظمة أكثر من حاجة المنظمة إليها. أي أن الانتفاضة حتى تستمر هي بحاجة ماسة إلى عمق سياسي ونفسي ليس هناك، في ظل الأوضاع العربية القائمة، من يقدر على تقديمه سوى المنظمة. وهي بحاجة إلى ذلك العمق أيضاً من أجل قطع الطريق أمام أي امكانية لخلق قيادة داخلية بديلة تفاوض على الضفة والقطاع من منطلق اقليمي وليس فلسطيني. أما المنظمة فهي من أجل استمرارها، كياناً معنوياً وممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، ليست بالدرجة ذاتها من الحاجة إلى الانتفاضة. فقد وجدت بتلك الصفات قبل ظهور الانتفاضة وسوف تستمر بعدها، فيما لو أخمدت، لا قدّر الله، ما استمرت معطيات الواقع الفلسطيني والعربي والدولي على ما هي عليه. إلّا أن المنظمة تظل

بحاجة، من أجل تأكيد مصداقيتها، إلى ذراع ضاربة قادرة على إعطاء مضمون حقيقي للمعاني التي يحملها اسمها.

ـ ليس هناك أدلة كافية على ارتقاء المنظمة حتى الآن إلى مستوى الانتفاضة. ثلاثة أمثلة من مئات يمكن ضربها على ذلك: (١) التصريحات غير المسؤولة بشأن اقامة حكومة في المنفى والتي صدرت ولمّا يمض شهران على الانتفاضة، الأمر الذي كان من شأنه، لولا عمق الوعي في الداخل، خلق الانطباع بأن الدولة الفلسطينية على الأبواب، ذلك أن أي قارىء للعلوم السياسية والتاريخ الحديث يدرك أن إنشاء حكومة المنفى لا يكون عادة إلاّ إذا ظهرت بوادر النصر، وأصبح بالإمكان الإعداد للدخول في المفاوضات من أجل التفاصيل؛ (٢) التصريحات الرسمية الصادرة عن قيادة المنظمة بأن عدم استعمال السلاح كان بتوجيه منها، خشية قيام اسرائيل بمذابح بشرية رداً عليها، الأمر الذي قد يخلق في اللاوعي الفلسطيني، مع تكرار ترديد ذلك القول، كما هو حاصل فعلاً، الاحساس بأن استعمال السلاح أمر غير مشروع وأن الرد عليه بالقتل الجماعي قد يكون مقبولاً دولياً علماً بأن القانون الدولي يعترف بالكفاح المسلح ضد الاحتلال، كما ان اتفاقات جنيف لعام ١٩٤٩ والملاحق المقرة في العام ١٩٧٦، ترتب آثاراً قانونية على ذلك؛ (٣) التعليمات الصادرة إلى الداخل (والخارج بالطبع) بتوقيع عرائض شعبية وجهت إلى قمة موسكو التي عقدت مؤخراً بين غورباتشيف وريغان، تطالب بعقد المؤتمر الدولي بغية الوصول إلى حل عادل يلبي المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني. هذه التعليمات تؤكّد استمرار سياسة العرائض التي تستمر القيادات الفلسطينية والعربية في اتباعها كأسلوب رئيسي من أساليب الكفاح، وكأنّ هناك دليلاً واحداً على نجاحها في أي ثورة حقيقية ضد الظلم والاحتلال. ومن ناحية أخرى، يمكن القول إنه حتى لو كانت مثل هذه العرائض مفيدة، فلماذا دعوة الشعب الفلسطيني في كل مكان داخل الوطن العربي وخارجه بأن يقبل ذلك؟ أليست المنظمة هي ممثله الشرعي والوحيد والذي تعترف بها كذلك معظم دول العالم، بل وتعرفها حق المعرفة كل من الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل؟ ولماذا إلهاء شعب الانتفاضة بمثل هذه الأمور بدلاً من تركه متفرغاً للنضال ومستلزماته؟ بل ماذا تأمل المنظمة من قمة موسكو وهي تعلم ما يعلمه العالم كله عن موقف الولايات المتحدة من حقوق الشعب الفلسطيني، وتعلم أو يجب أن تعلم أن موقف الاتحاد السوفياتي الرسمي هو إلى جانب الحقوق، في حين أن موقفه الفعلي من المؤتمر وشروط انعقاده انما يقترب رويداً رويداً من الموقف الأمريكي، ليس تخلياً عن موقفه من الحقوق الفلسطينية، وإنما رغبة منه، نتيجة سياسة اعادة البناء التي تطغى على كل اهتماماته والتزاماته الخارجية، في تكييف علاقاته الدولية مع متطلبات اعادة البناء الداخلي.

ثالثاً: احتمالات تطور الانتفاضة وانعكاساتها على الموقف الإسرائيلي

نبني هذه الاحتمالات على أساس استمرار المعطيات الحالية فلسطينياً وعربياً ودولياً، وفي نطاق المستقبل المنظور:

١ ـ الاحتمال الأول

ـ استمرار الانتفاضة بشكلها الحالي مع استمرار الاجراءات القمعية إلى حين الانتخابات الاسرائيلية.

ـ يرافق ذلك زيادة حدة الاستقطاب السياسي والفكري الاسرائيلي.

ـ استمرار تعلق الجانب العربي والفلسطيني بالمؤتمر الدولي رغم تضاؤل الاهتمام به دولياً مع اقتراب الانتخابات الأمريكية.

ـ تقاسم «المعراخ» و«الليكود» بالتساوي تقريباً لمعظم المقاعد في الانتخابات المقبلة.

وينتج من ذلك:

ـ إما عودة الائتلاف الحالي ومعه تستمر عملية العض على الأصابع، أو يتمكن «المعراخ» وحلفاؤه من تشكيل حكومة أغلبية، وعندها يعتبر ذلك عربياً ودولياً بمثابة انتصار لفكرة المؤتمر الدولي. وتزداد الضغوط العربية والدولية على المنظمة للتساهل وعدم اضاعة الفرصة. ان احتمال عودة الائتلاف الحالي هو وليد قراءة لتاريخ الأحداث السياسية الاسرائيلية، حيث يتجه الرأي العام الاسرائيلي عادة ومعه الأحزاب الصغيرة على جانبي الليكود والمعراخ، إلى المطالبة بحكومة وحدة وطنية في الأزمات الكبرى التي تمر بها الدولة. أما احتمال تولي المعراخ الحكم رغم نتائج استطلاعات الرأي العام الاسرائيلي المتجهة نحو اليمين، فيرجع إلى احتمال اضطرار المؤسسة الاسرائيلية الحاكمة تحت الضغوط الدولية للظهور عالمياً بمظهر الراغبة في السلام، ومن أجل إحداث شرخ في المعسكر العربي بسبب تأكيد المعراخ على التفاوض مع الأردن. ويبقى الليكود في المعارضة ضمانة كبرى ضد أي «تنازل» من خلال الفيتو الذي سوف يتمتع به مع أنصاره في الكنيست.

٢ ـ الاحتمال الثاني

ـ تضاؤل حدة الانتفاضة بسبب زيادة حدة الاجراءات القمعية.
ـ ضعف التجاوب مع قرارات القيادة.
ـ عودة بعض الرؤوس المهادنة.
ـ ظهور بوادر استقطاب فكري بين مؤيدي الاستمرار ودعاة التقاط الأنفاس.
ـ يعتبر ذلك في المجتمع الاسرائيلي بمثابة دليل على صحة موقف الليكود.
ـ فوز الليكود وأنصاره بأغلبية المقاعد وتوليهم الحكم.

وينتج من ذلك:

ـ مضاعفة عمليات مصادرة الأراضي وبناء المستعمرات والاستيطان في المدن العربية.

ـ نمو التيار الاسلامي، المصادم والممثّل في حركة الجهاد، والذي يتوجه إلى المواطنين

بالاستناد إلى القرآن في معركة المواجهة مع اسرائيل، انطلاقاً من أن كل الاتجاهات الأخرى في الوطن العربي قد فشلت في تحقيق النصر، وأن العدو يقاتلنا باسم التوراة ولا مفر من قتاله بالسلاح نفسه: الدين من خلال القرآن.

- نضج ظروف العصيان المدني الشامل. وقد يرافقه استعمال السلاح إن وجد.

- استقطاب جديد في المجتمع الاسرائيلي بين العلمانيين والمتدينين.

- أبعاد جديدة للانتفاضة. إمكانية امتدادها إلى المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ بأشكال قد لا ترقى إلى مستواها في الضفة والقطاع، ولكن سوف تعتبر متقدمة على ما سبقها، وامكانية الانتعاش في صفوف الحركات الاسلامية خارج فلسطين، وامكانية فرض ادارة ذاتية في القطاع، وكذلك امكانية ابعاد أعداد أكبر من المواطنين ولو من خلال افتعال الحرب.

رابعاً: الخيارات الفلسطينية والعربية

١ ـ فلسطينياً: خيار واحد لا غير

النضال في الداخل هو الأساس ـ دعم الانتفاضة حتى تتحقق الأهداف الوطنية ـ البديل هو الاستلام والتسليم. على أساس أننا الآن في بداية الطريق الصحيح وليس في نهاية الطريق، وأنه ليس هناك من طريق سهل وان ثمناً ضخماً لا يزال يتوجب دفعه، وان النصر النهائي لا يتم إلّا بتحقيق أهداف الميثاق الوطني: أي فكفكة الكيان الصهيوني الاستعماري دون أن يعني ذلك القضاء على الوجود اليهودي.

٢ ـ عربياً: خياران

دعم مادي ومعنوي «والقبول بما قبل به الفلسطينيون». وهو الواقع الحالي.

أو العودة كطرف رديف وفاعل على أساس تطابق الهدف القومي العربي مع الهدف الوطني الفلسطيني. وهو ما يعتبر من طموحات المستقبل على النحو الذي سوف يرد فيما بعد.

خامساً: متطلبات دعم الانتفاضة ـ الثورة وتصاعدها

١ ـ فلسطينياً

هذه المتطلبات الفلسطينية ليست ضرورية فقط، ولكنها قابلة للتحقيق في معظم عناصرها في وقت قصير إذا توافرت الارادة.

أ ـ ترسيخ الوحدة الوطنية على قاعدة وضوح الأهداف والشعارات والأساليب

الوحدة الوطنية المقصودة ليست تلك المرجوة بين فصائل المقاومة فقط، ولكنها التي

تضم بقية الشعب الملتزم بقضيته، دون أن يكون بالضرورة من أنصار هذا الفصيل أو ذاك.

ـ الهدف المرحلي: الدولة على أساس تقرير المصير أم العودة وصولاً إلى تقرير المصير؟ عندما تكون الدولة في الضفة والقطاع هي الهدف، وتكون المفاوضة، ولو عبر المؤتمر الدولي، هي الوسيلة، وعندما يتم ذلك ضمن معطيات الواقع العربي والدولي والاسرائيلي الحالي، في ظل موازين القوى القائمة، تكون النتيجة الحصول على أقل من تلك الدولة ولن تتعدى ما تكون اسرائيل مستعدة إلى تقديمه في حينه. حتى على افتراض قبول اسرائيل بالانسحاب وبقيام الدولة الفلسطينية، فإن ذلك سوف يكون مشروطاً ببقاء المستعمرات الحالية في الضفة والقطاع، وبالنهر حدوداً أمنية، وبالأرض منزوعة السلاح، وبالتنازل عن أي حقوق في بقية فلسطين من خلال الاعتراف بحق اليهود في دولة لهم في فلسطين. أمّا العودة فستكون رمزية. وقد وافق بعض منظري الدولة في الجانب الفلسطيني سلفاً على معظم هذه الشروط. فإذا حدث ذلك يتعيّن على المنظمة ليس تعديل الميثاق الوطني فقط، وإنما تغيير اسمها كذلك. أما إذا كان الهدف هو العودة وصولاً إلى تقرير المصير، فإن ذلك لا يكون تماشياً مع مبادىء القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة فحسب، بل انسجاماً مع الحقوق الثابتة والأساسية للشعب الفلسطيني، وضماناً لحق جميع أبنائه في العودة إلى وطنهم، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين خارج فلسطين، والذين قدموا ثلاثة أجيال من زهرة شبابهم وقوداً للثورة، أملاً في العودة إلى قراهم ومدنهم وأراضيهم في الجليل والساحل الفلسطيني. فإذا ما تحققت العودة وتمتع الشعب على أرضه بحق تقرير المصير، تكون الدولة أحد احتمالين. أما الاحتمال الآخر فقد يكون الدولة العلمانية ثنائية القومية على جميع الأراضي الفلسطينية، ومعها ينهار المشروع الصهيوني في فلسطين.

ـ طريق واحد (المؤتمر الدولي) أم طرق متعددة. الطريق الواحد (المؤتمر الدولي) يعكس الرغبة في الحل السريع وفي استخلاص ما يمكن، واستجابة للدعوات المتكررة المشبوهة «بضرورة التعامل مع الواقع وعدم تفويت الفرص المتاحة كما جرى في السابق». والطرق المتعددة تعكس الايمان بالحقوق، والاستعداد للاستمرار في النضال، على أساس النفس الطويل ولحين ضمان الحصول على الحقوق كافة. وهي لذلك متغيّرة بتغير الظروف والامكانات، وهي تتراوح من مجرد الصمود والثبات في الأرض مع اقامة وتعزيز البنية التحتية والبناء الذاتي، مروراً بالمقاومة بأشكالها المختلفة بما فيها المسلحة، وانتهاء بالمفاوضة من موقع القوة.

ـ الكفاح المسلح: يكون عربياً أو لا يكون. والمقصود بذلك العمل الفدائي من الخارج، وقد أثبتت التجارب أنه حتى يكون مؤثراً وفاعلاً فلا بد من أن ينطلق بدعم ومشاركة شعبية عربية خصوصاً في المناطق التي يفترض انطلاقه منها. وقد حدث ذلك في فترات قصيرة في الأردن ولبنان. إلّا أنه غير وارد حالياً. وقد كان من الواجب، حفاظاً على ذلك المفهوم، عدم تجاهل دور الجندي الأردني في معركة الكرامة. وحتى لو لم يشارك لكان

من الواجب اعتبارها معركة عربية. وما يجري حالياً من عمليات متباعدة غير قادرة، رغم روح الاستشهاد والتضحية التي تواكبها، على احداث الأثر المطلوب. وإلى أن يصبح ذلك الكفاح المسلح بذلك المفهوم مقبولاً وممكناً، فإن الواجب يتطلب الاستفادة بأشكال أخرى من آلاف المقاتلين الذين خرجوا من لبنان وأعمارهم تتراوح بين ٢٠ و٣٠ عاماً، والذين لم يتمكن غير النزر اليسير منهم من القيام بأي عملية في الداخل منذ ذلك الخروج. وقد ساعد الاحباط وضعف التوجيه السليم إلى توجيه سلاح الآلاف منهم نحو رفاقهم، وعلى رؤوس مواطنيهم في المخيمات التي يفترض أن تكون حمايتها هي المبرر الوحيد لوجودهم فيها.

- القرار الفلسطيني المستقل: أي مضمون؟ وأي أبعاد؟ واكب ظهور هذا الشعار الاعتراف في مؤتمر الرباط للعام ١٩٧٤ بالمنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب العربي الفلسطيني، وكذلك حصول المنظمة على صفة المراقب في الأمم المتحدة خلال العام ذاته، وما تلاه من رفع شعار الدولة الفلسطينية على أي جزء من الأراضي الفلسطينية يتم تحريره، وعجز الأنظمة العربية عن أداء التزاماتها من أجل تحقيق الأهداف القومية في فلسطين. ولكن إذا كان القرار الفلسطيني قد جاء نتيجة طبيعية لتلك الظروف فهل يعني استقلاليته حتى ولو تعارض مع الهدف القومي؟ وهل يمكن شهره كسلاح في مواجهة البلدان العربية؟ ألا يمكن اعتباره سلاحاً ذا حدين؟ ألا يعطي في الوقت نفسه الحق ذاته لكل بلد عربي بأن يتخذ ما يراه مناسباً من مواقف في القضايا القومية بما فيها قضية فلسطين؟ ألم يبرر ذلك للسادات فيما بعد، إن كان بحاجة إلى مبرر، القيام برحلته المشؤومة وعقد اتفاقية الصلح المنفرد؟ القرار الفلسطيني المستقل لا يكون إلاّ في مواجهة الأعداء وحلفائهم وانطلاقاً من الموقف القومي. أما في مواجهة البلدان العربية فهو مستقل بقدر ابتعادها عن الموقف القومي، وعندما تكون غايته العمل على ارتقاء الموقف العربي إلى الموقف القومي. والأمر ذاته ينطبق على وسائل الوصول إلى الهدف. فالقرار الفلسطيني مستقل بقدر ما تكون الوسائل مشروعة دولياً وانسانياً. وليس كل وسيلة ممكن اتباعها باستقلال عن البلدان العربية أو دون دعمها أو موافقتها. فهل يمكن حقاً تطبيق شعار حرب الاستنزاف من داخل حدود البلدان العربية المجاورة بقرار فلسطيني مستقل، ودون موافقة هذه البلدان والتنسيق معها في ظل الأوضاع القائمة وفي غيبة «بحر عربي» يحمي ويحتضن قوات التحرير الشعبية؟ لقد تمثلت نتيجة التمسك بالقرار الفلسطيني المستقل بالإحساس بقيام نظام فلسطيني جديد إلى جانب الأنظمة القائمة، وإلى ظهور المقولة العربية «نقبل بما يقبل به الفلسطينيون» وهو أمر أدى في النهاية إلى تحول الحركة الوطنية العربية من طرف إلى حليف، إلى صدى، يردد ويؤيد ويبرر جميع مواقف المنظمة وقراراتها الفلسطينية المستقلة.

- العلاقة الفلسطينية العربية: مؤازرون أم حلفاء أم أطراف. المطلوب إذاً أن يؤدي ترسيخ الوحدة الوطنية على قاعدة وضوح الأهداف والشعارات والأساليب إلى اعادة النظر في الجانب الفلسطيني، وفي طبيعة العلاقة الفلسطينية العربية بغية تطويرها من علاقة مؤازرة إلى علاقة حلف، وصولاً إلى اعتبار الأمة العربية طرفاً رديفاً فاعلاً وأن يعاملها على هذا الأساس.

ب ـ الارتقاء إلى مستوى الانتفاضة في العمل

ـ علانية الموقف ووحدته وسرية العمل. وهذا يقتضي أن يكون الموقف المعلن مطابقاً للموقف غير المعلن، وأن يكون موقفاً موحداً صادراً عن جهة واحدة مخوّلة بالتعبير عنه، وأن يجري الكف عن تلك المقابلات الصحافية والتصريحات المتضاربة الصادرة عن أركان المنظمة. وهذا يقتضي أيضاً الحفاظ على سرية العمل وأساليبه، بل وعدم الكشف عن المخططات حتى قبل وضعها موضع التنفيذ، وعدم تكرار التصريحات غير المسؤولة من نوع «ادارة الانتفاضة بالتليفون».

ـ من ادارة بيروقراطية إلى ادارة خلاقة. وهذا يقتضي أن يكون معيار العمل في المنظمة هو الالتزام والكفاءة مع انتقال المسؤوليات في ظل الاستمرارية، وأن يراعى في التخطيط استباق الأحداث وتصوّر المخططات المعادية المحتملة، ووضع البدائل وتطعيم الأجهزة بقيادات شابة، وإفساح المجال للكفاءات العربية الملتزمة للمشاركة في ذلك.

ـ تحديد الاختصاصات ضمن قاعدة المسؤولية والمساءلة. وهذا يتطلب أن يكون المسؤول عن أي عمل يقع في حدود اختصاصه معرضاً للمساءلة عن النتائج المترتبة عن عمله أو عدم القيام به. ترى هل كان الشهيد «أبو جهاد» مسؤولاً عن حماية نفسه، أم أن ذلك كان من مسؤولية آخرين داخل المنظمة يفترض فيهم أن يفرضوا اجراءاتهم الأمنية من أجل حمايته، رضي هو أم لم يرضَ؟ وهل يجوز أن يتم اغتيال أحد القادة التاريخيين للثورة الفلسطينية بهذه الطريقة المهينة للشعب الفلسطيني كله دون أن يحاسب أحد على التقصير في حمايته؟

ـ مركزية التمثيل وديمقراطية الأجهزة. وهذا يقتضي تحديد من يمثل الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وكذلك تحديد الناطقين باسمها واعلان ذلك على الملأ حتى يتوقف الخلط بين قرارات وبيانات ومواقف الفصائل، وتلك الخاصة بالمنظمة. كما يقتضي ذلك وضع القواعد اللازمة وتطبيقها من أجل ضمان تطوير الطابع الديمقراطي في أجهزة المنظمة، بدءاً من الجهاز الرئيسي وهو المجلس الوطني، مروراً بالإدارات المختلفة وانتهاءً بالمكاتب الخارجية. ترى هل يصح القول الآن، وفي غيبة الكفاح المسلح من الخارج، باستمرار تمتع الفصائل بأغلبية مقاعد المجلس الوطني؟ أليس من الأجدى في هذه الحالة تحويلها إلى أحزاب سياسية، مع امكانية احتفاظ كل منها بقواته العسكرية، إن لزم الأمر، وتطعيم المجلس بعناصر شابة من أعضائها حتى يُعرف مبرر تعددها وانقساماتها. أما مكاتب المنظمة في الخارج، فالمطلوب أن تعمل أساساً مع المواطنين الفلسطينيين والعرب القائمة في أوساطهم، بدلاً من اعتبار نفسها سفارات واقتصار تعاملها على المسؤولين الحكوميين ورؤساء البعثات الدبلوماسية. وهذا يتطلب كذلك وضع قواعد للنقل والعزل والتقاعد وتطبيقها، إذ لا يجوز أن تبقى بعض الادارات والمكاتب على الأقل أشبه ما تكون بالاقطاعات والممتلكات الخاصة.

ـ المؤسسات: من أوعية هيكلية إلى بنى فاعلة. وهذا يتطلب قيام المؤسسات والاتحادات بالنشاطات التي أنشئت أساساً من أجلها، وأن يتم ذلك بمشاركة أكبر عدد من أعضائها، سواء أكان ذلك على المستوى الفلسطيني أم العربي أم الدولي، وألا يكون نشاطها قاصراً على المناسبات، كالاجتماعات السنوية والانتخابات، أو على أعضاء القيادات التي تمثلها.

ـ انفتاح وتفاعل على مستوى القاعدة. وهذا يتطلب انفتاح أجهزة المنظمة على الشعب الذي تمثله بكل فئاته، وعلى امتداد الساحة التي يوجد فيها داخل الوطن العربي وخارجه. ترى كم هي نسبة الفلسطينيين من أبناء الشعب التي يلتقي بها قادة المنظمة ومسؤولوها في مناطق عملهم أو في أثناء انتقالهم من مكان إلى آخر، وأي دور خطط ونفّذ لأكبر قدر من المشاركة الشعبية الفلسطينية في نشاطات المنظمة وأعمالها في المجالات المختلفة؟

إذا تحقق ذلك تتحول المنظمة من نظام كالأنظمة إلى مثال للأنظمة حكاماً ومحكومين.

٢ ـ عربياً

ـ عودة إلى تأصيل المواقف. وهي القاعدة التي ترتكز عليها طموحات المستقبل. وهي ضرورية إذا أريد للانتفاضة ـ الثورة أن تستمر حتى يتم ضمان الحقوق الثابتة والأساسية للشعب الفلسطيني على أرضه. وهي ممكنة إذا استطاعت المنظمة أن تتحول استجابة للمتطلبات السابق ذكرها من نظام كالأنظمة، إلى مثال للأنظمة حكاماً ومحكومين. وهي حتمية على المدى الطويل إذا استطاعت النخبة المثقفة والملتزمة على امتداد الوطن العربي أن تتفق في المدى القصير على مشروع للنهضة القومية، وأن تناضل بجميع الوسائل المشروعة وعلى أساس التفرغ لا الهواية من أجل ضمان تحقيقه: أي أن تُدخل إلى قناعة الجماهير العربية من خلال الممارسة جدارة ذلك المشروع، وحتمية تحقيقه، إذا أريد لها وللوطن الخروج من المأزق المأساوي الذي يعيشانه ويكادان يختنقا به.

ـ من رعايا إلى مواطنين. أن تبدأ هذه النخبة بإقناع نفسها قبل غيرها بأن أفراد الشعب، وهي منهم، مواطنون وليسوا رعايا، وأن من حقهم أن يشاركوا في الشؤون العامة، ويتمتعوا بالحدود الدنيا من حقوق الانسان التي كفلتها لهم دساتير بلادهم، وكذلك المواثيق والاعلانات الدولية التي وقعتها أو صادقت عليها أو انضمت إليها حكوماتهم دون أن تقصد الالتزام بها. فإذا تحققت تلك البداية وجب العمل من أجل تحقيقها، وأولى الخطوات في سبيل ذلك النضال الدؤوب من أجل تعديل العقد الاجتماعي غير المكتوب، والقائم عملياً في معظم الأقطار العربية منذ بدء ثورة النفط على الأقل، والذي تسهل الدولة لرعاياها من خلاله «أن يعملوا ويأكلوا ويشربوا ويناموا» على أن يتركوا لها «التفكير والتدبير في شؤونهم العامة وضمان أمنهم الداخلي والخارجي»، والذي كان من نتائجه عزوف جيل النفط عن الاهتمام بالشؤون العامة والسعي وراء الوظائف العامة. وإلى أن تقتنع الأنظمة وحكوماتها بحتمية التغيير فلا بد من بناء المؤسسات التحتية ـ مؤسسات فوق الأرض وليس تحتها أي

علنيـة وليست سريـة ـ سـواء تمثلت في المجـال النقـابي المهني أو في الجمعيـات العلميـة أو في النوادي الثقافية، بمشاركة أكبر عدد من مثقفي الأمة؛ وعلى أساس تعـاون ديمقراطي، بحيث تحقق اكتفاء ذاتياً في مجالات نشاطـاتها تعـوض فيه مـا تفتقده من النـظام، وتخلق من خلالـه صورة مشرقة للمجتمع الجديد: صورة المجتمع الذي يقرر مصيره بنفسه. أهي أحلام؟ نعم ولكن من قال إن المنجزات الكبيرة ليست وليدة أحـلام واسعة؟ وهي في نضالها اليومي تعمل على تأصيل بعض المواقف على النحو التالي.

ـ **من مشكلة «الفلسـطينيين» إلى المشكلة الفلسـطينيـة**. بحيث لا تكـون المشكلة هي «مشكلة الفلسطينيين وحدهم» أو كيفية الـوصول إلى حـل «يخلّصنا من مشـاكل الفلسـطينيين وهمومهم ومتاعبهم»، بل تعود كما كانت في الأصـل مشكلة بقعة من الـوطن تخضع لاستعـمار استيطاني، أدى ضمن ما أدى إليه إلى طرد جزء من أهله خارجه، وخضوع الجزء الآخر منـه لحكم أجنبي على أرضه. كـما أدى إلى قطع التـواصل الأرضي لأول مـرة في العصور الحـديثة بين مشرق الوطن ومغربه، وإلى استبـاحة الأرض العـربية كلهـا، وتعريض حضـارتها وأمنهـا ومستقبلها لمخاطـر شتى بفضل الـطبيعة التـوسعية والعـدوانية المتـأصلة في الفلسفة التي يقـوم عليها.

ـ **من مقـولة «نقبـل بما يقبـل به الفلسـطينيون» إلى الالـتزام بالهـدف القومي**. بحيث يكـون معيار صحـة الموقف الفلسـطيني أو العربي، هـو مقـدار اقـترابـه أو بعـده من الهـدف القومي، وبحيث لا تتخذ تلك المقولة ذريعة تحتج بمثلها أي دولة عربية في مواجهة أي موقف قـومي آخر، وتؤدي بـالتالي إلى اسبـاغ قدسيـة على القـرارات القـطريـة المستقلة في الشؤون القومية.

ـ **من كتابة العـرائض إلى قراءة العلوم السيـاسية**. بحيث يقتنـع الحكام والمحكـومون بعقم استجـداء الحلول من الخارج، وبـأن المفاوضـات تحكمها مـوازين القـوى، وأن ميـزان القوى في أي جانب تحكمه عناصر مختلفة، منها موارده وامكاناته الـذاتية وكيفيـة التصرف بها وادارتها ونظام الحكم الذي يسود فيه وموقعه الجغرافي وعلاقاته وتحالفاته مع المحيط الذي يقع فيه... الخ.

ـ **من القطرية إلى القومية**. أي التحول من وضع الاعتبارات القطريـة في المواقف من القضية الفلسطينية فوق الاعتبارات القومية إلى التضحية بالمصلحة القطرية في سبيل المصلحة القـومية، في وقت فشلت فيـه الدولـة القطريـة في تحقيق أي هدف قـومي، أو ضـمان الحـد الأدنى من متطلبات التنمية والرخاء والأمن والديمقراطية. كما أصبحت نتيجة مشاعر الإحباط واليأس لدى سكـانها معرضـة للانفجـار من الداخـل، والتفتت طائفيـاً أو عنصرياً أو دينيـاً. والبديل الوحيد لهذا المصير هو التوقف عن التبعية عمودياً لمراكـز القوى العـالمية، والانـطلاق أفقياً باتجـاه الأقطار العـربية الأخـرى، إلى أن تتحقق الوحـدة المأمـولة. ففي عـالم التكتلات الـدولية الكبـيرة ومع اقـتراب أوروبا الغـربية من العـام ١٩٩٢، حين تصبـح دول السـوق

الأوروبية سوقاً واحدة بعملة واحدة لا حدود بينها أو على اقامة مواطنيها أو عملهم في أي جزء منها - ليس هناك مكان للدول الصغيرة إلا كدول تابعة.

- من مؤازرين إلى حلفاء إلى أطراف: من موقف خامل إلى موقف فاعل. بحيث يتحول الطرف العربي من متضامن مع الشعب الفلسطيني بالمال والدعوات، إلى حليف استراتيجي يصادق من يسانده ويعادي بجميع الوسائل المتاحة من يعاديه، ثم إلى طرف يضع جميع امكاناته في خدمة القضية القومية دون أن يعني ذلك دخوله الحرب لهذه الغاية. ذلك أن التحرير يبدأ بالداخل وينتهي به، وليست الحرب النظامية في مثل هذه القضية وفي ضوء معطيات الوضع الاقليمي والدولي المعاصر، هي الطريق إلى ضمان تحقيق الهدف القومي في فلسطين.

- من شرطة حدود إلى قوات ردع. بحيث تتحول القوات العربية المسلحة من شرطة حدود تحول دون المشاركة العربية الشعبية في تحرير الأرض، كما هو حاصل اليوم، إلى قوات ردع للعدو فيما لو حاول اجتياز أراضيها بحثاً عن رجال المقاومة.

- إلى قلب معادلة عام ١٩٣٦. في العام ١٩٣٦ أمرت القيادة الفلسطينية بفكّ الاضراب الكبير بناء على طلب ملوك وأمراء العرب آنئذ «اعتماداً على حسن نيات صديقتنا بريطانيا العظمى» والمأمول هنا، أن يصل هذا الموقف يوماً ما الى مرحلة الطلب من الشعب العربي كله خوض النضال والاستمرار فيه حتى تحقيق الأهداف، وعدم الوقوع في اشراك مبادرات من كانوا سبباً مباشراً أو غير مباشر في سقوط فلسطين، واستمرار الاحتلال الاستيطاني الاستعماري لأراضيها.

الفصل السادس عشر

التسوية السياسية في الأفق التاريخي للقضية الفلسطينية

يوسف صايغ (*)

(*) مستشار اقتصادي ـ بيروت.

مقدمة

من الانجازات البارزة للانتفاضة الشعبية في المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، ذات الصلة المباشرة بهذا الموضوع، أن هذه الانتفاضة فتحت المجال الفكري والسياسي للتساؤل حول احتمال تحقيق تسوية سياسية في المدى الزمني القصير - الى المتوسط - مقبولة فلسطينياً وعربياً، ودرجة احتمال، أو على الأقل امكانية تحرير فلسطين في المدى الزمني الطويل.

من أجل تحليل هذين الاحتمالين وتقويمهما والتعرف الى طبيعة شروطهما وظروفهما وامكانية ايجاد مفصل سببي يربط بينهما، سأحاول الاجابة عن ثلاثة أسئلة اعتبرها اساسية ومركزية بالنسبة الى الموضوع الذي أوكل إلي تناوله. أما الأسئلة فهي التالية:

١ - كيف تصبح الانتفاضة منعطفاً فلسطينياً تاريخياً ذا دلالة جوهرية للقضية الفلسطينية؟

٢ - كيف تتحول الانتفاضة الى منعطف تاريخي عربي بالنسبة الى مسار القضية؟

٣ - إذا توافرت الشروط الضرورية والكافية لتحوّل الانتفاضة من منعطف تاريخي فلسطيني الى منعطف تاريخي عربي، وبالتالي اذا جعلت الانتفاضة من الممكن بلوغ تسوية سياسية مقبولة فلسطينياً، فماذا يكون موقع تسوية كهذه في المسار التاريخي للقضية الفلسطينية نحو التحرير الشامل لفلسطين؟

أولاً: كيف تصبح الانتفاضة منعطفاً فلسطينياً تاريخياً؟

لعل الكثيرين سيستغربون طرح سؤال كهذا، إذ إن هناك شعوراً لدى معظم الفلسطينيين وكثيرين من بقية العرب، بأن الانتفاضة، وهي تكاد تنهي الشهر السادس من

عمرها وتحقق انجازات سياسية واجتماعية واعلامية، في تمازجات متنوعة، على الصعد المحلية والاقليمية والدولية، لا يسمح وجودها وزخمها واستمرارها حتى بطرح السؤال. لكنني استميحكم عذراً إن أنا اصرّيت على التمييز بين ما يقوم به ذلك الجزء من الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال الاسرائيلي منذ عام ١٩٦٧، من نضال واع وشجاع وصبور ومتصل، في سلسلة طويلة من الانتفاضات والتظاهرات والصدامات مع المحتَل منذ عام ١٩٦٧. الأمر الذي يستحق بالتأكيد أن يعتبر تحولاً جذرياً في نضال هذا الجزء من الشعب، ومنعطفاً تاريخياً في مساره منذ بدأ الصراع بينه وبين سلطات الاحتلال من جهة، ومن جهة أخرى ما يقوم، أو على الأصح ما لا يقوم به الجزء الآخر من الشعب بدوره، أعني فلسطينيي الخارج. الأمر الذي يسمح لهم ـ لنا ـ بأن يفاخروا بأنهم شركاء فلسطينيي الداخل في انتفاضتهم واعتزازهم بطبيعتها وانجازاتها.

لكيْ أبرر التمييز بين الحالتين: الحالة الفلسطينية في الداخل، والحالة الفلسطينية في الخارج، سأحاول التعرف الى الشروط الثمانية التي لا بد من أن تستوفى في الداخل والخارج معاً، لكي تصبح الانتفاضة تحولاً فلسطينياً جذرياً ومنعطفاً تاريخياً في مسار النضال الفلسطيني بأكمله. هذه الشروط هي:

١ ـ أن تمتد الانتفاضة وتشتد، أي أن تتسع وتتعمق وتتأصل داخل الوطن المحتل، وأن تشمل جميع الطبقات والفئات والمواقع، على جميع الجبهات، وأن تبتكر المزيد من صيغ النضال والمقاومة السلبية والعصيان المدني.

٢ ـ أن تظل «شبكة القيادة» متسعة، بل أن تزداد اتساعاً، بحيث يظل مسؤولو الأنشطة والمؤسسات الفكرية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والنقابية والمهنية ـ الى جانب قياديّي العمل السياسي ـ جميعُهم مادة هذه الشبكة ونسيجَها وقاعدتَها القيادية.

٣ ـ أن يستمر ويتوطد المنحى المسيطر الآن في تغليب التناقض المركزي بين الفلسطينيين والاسرائيليين، على التناقضات الفلسطينية الداخلية الثانوية بالمقارنة، من عقائدية وفكرية وتنظيمية وسياسية، وأن يظل واضحاً تسلسل الأولويات، بحيث لا تنحرف الانتفاضة عن مهامها الخطيرة الملحة والضاغطة نحو الخلاف، حول الانساق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المستقبلية، والأرض لم تتحرر بعد.

٤ ـ في الجانب الفلسطيني الآخر ـ جانب ما يعرف بـ «فلسطينيي الخارج» ـ بالمقابل ينبغي أن يصار الى إقامة وحدة عضوية قيادية، نضالية وحقيقية في منظمة التحرير الفلسطينية، لا الاكتفاء بصيغة جبهوية غير شديدة التماسك، كما هي الحال الآن، عاجزة عن بلورة تصور سياسي واحد ملزم للجميع دون تفلّت. وبالتالي، ينبغي توحيد الاستراتيجية والتكتيك وصيغ العمل.

٥ ـ وجوب سلوك منظمة التحرير الفلسطينية، وهي قائدة العمل الفلسطيني، بجميع مؤسساتها واجهزتها، سلوكاً نضالياً متجرداً، يشكل نموذجاً يحتذى به في سلامة الرؤية،

وعمق التحليل، ورشاد التخطيط، وثورية المنهج، وديناميـة العمل، ومثالية الخلق.

٦ ـ وبالنسبة الى فلسطينيي الداخل والخارج معاً، وجوب الاستمـرار بالالتحـام بين ارادة الفريقين في دفع دينامية التحرك النضالي الداخلي، بموازاة دينامية التحرك النضالي الخارجي في مجالات السياسة والدبلوماسية والكفاح الميداني.

وبالنسبة الى الالتحام المشار اليـه، لا بد من التـأكيد عـلى الدور المـركزي المهم الـذي تمثله وتمارسه منـظمة التحـرير الفلسـطينية في تـوجيه التحـرك الداخـلي ودعمه، وكـذلك من التأكيد على أن نشاط المنظمة المتشعب عبر قيادتها المركـزية ومؤسسـاتها المختلفـة، خلال ربـع قـرن، أي منذ عام ١٩٦٤، قد أبقى خيـار النضال عـلى أنواعـه مفتوحـاً في الداخـل كـما في الخـارج، وبلور الهويـة الوطنيـة للشعب الفلسطيني وحقق لهـذا الشعب اعترافـاً دولياً واسـع النطاق بهويته وحقه في تقرير المصير. وهذا انجاز عظيم للمنظمة ينبغي تثمينه والاعتراف به، وادراك دلالته في قيام الانتفاضة ومسيرتها وارتباطها بالمنظمة.

٧ ـ أما من حيث محتوى أو مضمون الرؤية السياسيـة التي ينبغي ان تلتقي وتلتحم حولهـا ارادة فلسطينيي الداخل والخارج، فينبغي التشديد على أن يكون للهدف الذي تصـوغه هـذه الارادة أفق مستقبـلي تحريـري، متى تـوافـرت شروط التحقيق، حتى وإن كـان الهـدف الآني الأكثر اتاحة في الظروف الراهنة متـواضعاً، وينحصر بـاستهداف تسـوية جـزئية. بمعنى آخـر ينبغي ألا تكـون المقاربـة المرحليـة المعتمدة، وهي ضروريـة، ستـاراً أو حجـاباً يخفي كـون الأهداف المرحلية تنتهي الى أفق مسدود بالنسبة الى التطلع الاستراتيجي الى التحرير، وعـودة جميع الفلسطينيين الى وطنهم، الأمر الذي يوجب استنباط صيغة قادرة على المواءمة بين الهدف المرحلي المحدود من جهة، وابقاء خيار التحرير مفتوحاً وذا مصداقيّة من جهة أخرى.

أما الأهداف الآنية أو المرحلية التي ينبغي ان تمثل الحد الأدنى المقبول فهي:

ـ اعـتراف اسرائيل والـولايـات المتحـدة بمنـظمـة التحـريـر الفلسـطينيـة ممثـلاً شرعيـاً للفلسطينيين.

ـ انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

ـ اعتراف اسرائيل والولايات المتحدة بحق الفلسطينيـين في تقريـر المصير واقـامة دولـة مستقلة.

ـ اعتراف اسرائيل والولايات المتحدة بأن ارتباط هذه الدولة أو عدمه، بـالأردن، و/أو سوريا، شأن خاص بهذه الدولة تقرره بنفسها.

ومن الضروري التأكيد ان استهداف هذه المـطالب الأربعة، ينبغي أن يتم استنـاداً الى الحق الطبيعي غير القابل للتصرف للفلسـطينيين بـالاستقلال من جهـة، والى روح ونصوص قرارات الأمم المتحدة مأخوذة معاً كوحدة متكاملة من جهة أخرى. وبالتالي ينبغي أن تتخذ منظمة التحرير قرارها، وتعلن بوضوح وقوة رفضها لـما يسمى بمشروع شولتـز وما يشبهـه من مشروعات كمشروع ريغان عام ١٩٨٢، مما لا يتعدى إطاره قراري مجلس الأمن رقم (٢٤٢)

و(٣٣٨) المرفوضين فلسطينياً، وكلها مشروعات لا تستجيب لمطالب الحد الأدنى الأربعة التي ذكرتها لتوّي.

٨ - اخيراً، ألاّ تستخدم معاناة فلسطينيي الداخل القاسية، بخاصة منذ قيام الانتفاضة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، ذريعة لتقديم تنازلات سياسية لاسرائيل والولايات المتحدة، وإضافة الى ما يتضمنه الاكتفاء بالمطالب الأربعة المحدودة التي أشير إليها، من تنازلات فلسطينية.

ومن أجل تخفيف المعاناة، لا بد من دعم عربي صادق وواسع في المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، إن لم نقل العسكرية والنضالية، اعترافاً منا بحقيقة الواقع العربي الراهن الذي يبدو انه في معظمه، إن لم نقل في كليته، يتميز بتجميد الخيار العسكري واسقاطه من قاموس المصطلحات العربية. وتحديداً، فمن الضروري رصد وايصال مليون دولار عن كل يوم من الانتفاضة، بواقع عشرة دولارات يومياً لكل من المائة ألف عامل الذين يعملون عادة في الاقتصاد الاسرائيلي، مضطرين - ويطلب اليهم التوقف عن ذلك - هذا عدا ما تتطلبه عملية تنمية طويلة المدى تهدف الى دعم الصمود وخلق فرص عمل دائم للقوى العاملة قبلاً في اسرائيل. وتقديري ان ذلك يتطلب على الأقل عشرة آلاف دولار لخلق فرصة عمل واحدة في المتوسط، هذا عدا ما تتطلبه اقامة البنى التحتية المواكبة والملائمة للتنمية الهادفة الى خلق فرص العمل الجديدة.

أخيراً، بالنسبة الى ما يطلب من الأقطار العربية القيام به، لا بد من الاشادة بأهمية ودلالة المقاومة اللبنانية في الجنوب اللبناني، فهي تشكّل بالفعل دعماً حقيقياً لانتفاضة الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، دعماً يصح توقع استمراره وتصعيده، على أنه ينبغي توفير وسائل الاتساع والتعمق الفاعلين له. ويحق لنا كذلك أن نأمل بأن يصبح من المتاح قيام تحرك موازٍ لمقاومة اسرائيل عبر حدود الأقطار العربية الأخرى المتاخمة.

عند هذه النقطة، وبعد تسجيل الشروط التي اعتبر استيفاؤها ضرورياً لصيرورة الانتفاضة منعطفاً تاريخياً في حياة ونضال الشعب الفلسطيني كله، عليّ أن أدعوكم للتمعن معي فيما اذا كانت هذه الشروط كافية الى جانب كونها ضرورية، لتحقيق تسوية سياسية تلبي مطالب الحد الأدنى الأربعة التي عددتها. في اعتقادي أنها غير كافية لبلوغ هذا الغرض. فالانتفاضة لم تحدث تبدلاً في ميزان القوة العسكرية لا داخل فلسطين المحتلة ولا اقليمياً، كما أنها لم تحدث تبدلاً جوهرياً في نمط توزيع القوة السياسية بين اسرائيل ومن خلفها الولايات المتحدة من جهة، والفلسطينيين والعرب والدول المساندة للقضية الفلسطينية من جهة أخرى، على الرغم من القلق والتساؤل الذي أحدثته في المجتمع الاسرائيلي والمؤسستين السياسية والعسكرية.

فمع الاعتراف بقيام فهم أفضل لهذه القضية على الصعيد العالمي، وتولُّد قدر كبير من التعاطف مع الفلسطينيين، إلا أن هذه المكتسبات وسواها مما قد يضاف اليها، لا تكفي لأن

تشكل معاً اختلالاً في نمط توزيع القوة السياسية لمصلحة القضية يكفي في ذاته لأن يحمل اسرائيل، والولايات المتحدة، على القبول بمطالب الحد الأدنى الأربعة اياها. أقول هذا وأنا أعلم أن معظم دول العالم الغربي، وجيمع دول المجموعة الاشتراكية، والأكثرية الساحقة من دول العالم الثالث إن لم نقل جميعها، تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية وشرعية تمثيلها للفلسطينيين، وبوجوب انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ أو معظمها، وبوجوب الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين، وبما يترتب على هذا الحق من قيام دولة فلسطينية مستقلة. غير أن هذا الموقف الدولي المجسّد لتضامن ودعم عارم للشعب الفلسطيني، يظل أعجز من أن يوصلنا الى تسوية سياسية ركائزها هي المطالب الأربعة المارة الذكر.

يبقى ان مسألة المؤتمر الدولي الذي أصبح محط الأنظار والآمال ـ لدى القيادة الفلسطينية ومعظم المسؤولين العرب ـ ذات صلة بما نحن بصدد بحثه الآن. غير أنني أرى من الأفضل تناولها لاحقاً في الجزء الثالث من البحث، عندما أعرض تصوراتي بالنسبة الى التسوية السياسية وموقعها في السياق التاريخي للقضية الفلسطينية. انتقل الآن، اذاً إلى الجزء الثاني من البحث حيث سأحاول الاجابة عن السؤال التالي: كيف تصبح الانتفاضة منعطفاً تاريخياً عربياً بالنسبة الى مسار القضية الفلسطينية، إذاً ومتى أصبحت بحق منعطفاً فلسطينياً تاريخياً يمثل تحولاً جذرياً في النضال الفلسطيني؟

ثانياً: كيف يمكن أن تتحول الانتفاضة الى منعطف تاريخي عربي بالنسبة الى مسار القضية؟

بعد ما أبديت من تحفظ واشتراطات حول صيرورة الانتفاضة منعطفاً فلسطينياً تاريخياً قادراً على نقل القضية الفلسطينية الى حيّز التسوية المقبولة، أي على أساس مطالب الحد الأدنى الفلسطينية الأربعة، أبدأ الآن بتسجيل موقف نابع من قناعة تستند الى التحليل والاستدلال واستقراء الواقع معاً. هذا الموقف خلاصته، ان صيرورة الانتفاضة محطة تاريخية عربية لا تنطلق بالضرورة وبالمنطق ولا بشكل أكيد من نجاح الانتفاضة في إحداث تحول جذري في مسار النضال الفلسطيني في الداخل والخارج معاً، اذاً متى حصل مثل هذا التحول؟ فهناك سلسلة من العلاقات المتبادلة بين التحولين: الفلسطيني والعربي، وهناك ضرورة لاستيفاء شروط معينة في الجانب العربي، اضافة الى الشروط الواجبة الاستيفاء في الجانب الفلسطيني، الأمر الذي سبق أن بيّنته في الجزء الأول من البحث، إذاً كان لتحرك الجانبين أن يتصل عبر مفصل سببي قوي يربطهما معاً.

ومن أجل الالتزام بمنهجية صارمة في التحليل، أسجل الآن خمسة طروحات (Propositions) آمل أن يظهر صوابها خلال التحليل، وأن يؤدي الاقتناع بمنطقها، بالتالي، الى استكشاف علاقة الانتفاضة كتحول فلسطيني شمولي عميق، إذاً ومتى تحقق، بحدوث

تحول في الموقف العربي يصح توصيفه بأنه يشكل تحولاً جذرياً وتاريخياً عربياً. هذه الطروحات هي التالية:

ـ إذا أجهضت الانتفاضة، أو أوقفت بالاخضاع أو العزل أو التحايل أو التجويع، أو حرّفت عن مسارها، تكون عندئذ حدثاً عابراً فحسب.

ـ إذا ثبت أن الانتفاضة حدث عابر، فلا يمكن ان تؤدي الى حدوث تحول تاريخي عربي، بقطع النظر عن الشروط الذاتية لتحقق تحول كهذا.

ـ اذا صمدت الانتفاضة وتجذّرت وأصبحت تحولاً عميقاً في مسار نضال الفلسطينيين بأكمله، لا تكون حدثاً عابراً، بل منعطفاً فلسطينياً تاريخياً.

ـ إذا صمدت الانتفاضة وتجذّرت وشملت الشعب الفلسطيني كله، ولكن ظل التوجه والموقف العربي، الحقيقي لا الظاهري فحسب، على ما هو عليه من التشوه والاهتراء، تكون الانتفاضة منعطفاً فلسطينياً تاريخياً دون أن يرافق ذلك تحولها الى منعطف تاريخي عربي.

ـ إذا صمدت الانتفاضة وتجذّرت وانتفض العرب الآخرون بدورهم، بحيث أصبح توجههم وموقفهم سلبياً وذا فاعلية ومصداقية، تصبح الانتفاضة العربية منعطفاً تاريخياً عربياً، كما تكون الانتفاضة الفلسطينية منعطفاً تاريخياً فلسطينياً، وتكون الانتفاضة الفلسطينية سبباً في التحوّل الجذري العربي. وعندئذ يرتبط التحولان/ المنعطفان عبر مفصل سببي قوي.

يربط هذه الطروحات معاً عدد من الحقائق والاستدلالات المسبقة (Deduction). لكن دون الدخول في تفصيل الطروحات والتحليل الممتد خلفها، نستطيع ان نجمل أثر ترابطها عبر محاولة الاجابة عن سؤالين اثنين ينبثقان من الطروحات، بعد أن حاولت الاجابة عن سؤال أول يتصل بكيفية صيرورة الانتفاضة في المناطق المحتلة تحولاً تاريخياً فلسطينياً. أما السؤالان فهما:

ـ كيف تصبح الانتفاضة، ما ان تغدو تحولاً فلسطينياً جذرياً، منعطفاً تاريخياً عربياً عبر تأثيرها في المحيط العربي؟

ـ كيف تصبح العلاقة المفصلية بين التحول الفلسطيني والتحول العربي ـ إذا تحقق الأمران ـ فعّالة في تقريب القضية الفلسطينية من طموحاتنا بالنسبة الى التسوية السياسية الجزئية المقبولة، التي ترضي مطالب الحد الأدنى؟

من أجل محاولة الاجابة عن السؤال الأول، أبيّن قناعتي بأن صيرورة الانتفاضة الفلسطينية حافزاً لحدوث تحول تاريخي عربي يتسم بتبدل جذري في الرؤية والموقف والتصميم العربي، يتطلب استيفاء عدد من الشروط في النطاق العربي، خارج النطاق الفلسطيني ولكن بالانسجام والتفاعل معه. هذه الشروط هي:

١ ـ تحوّل الموقف العربي الى موقف جاد ومتماسك بين الدول الداعمة حقاً لفلسطين:

وأعني بذلك الدول التي تضمر ما تنطق به، وتنطق بما تضمر به، وتعمل بما تنطق به، بالنسبة الى انسحاب اسرائيل الكامل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، ولحق الفلسطينيين في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة، ولشرعية منظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد لهم، وبالنسبة الى الادراك بأن الولايات المتحدة التي يدّعي كثير من العرب أنها «تملك ٩٩ بالمائة من أوراق الحل»، في الواقع تخلق ٩٩ بالمائة من ظروف عدم تحقيق حل عادل حتى لاحتلال عام ١٩٦٧. وبالتالي، فلا يجوز التوقع بأن تعمل الولايات المتحدة إلا الحل يرضي إسرائيل ومطامعها على حساب المصلحة الفلسطينية، والعربية كذلك.

٢ ـ توافر إدراك عربي وافٍ بأن ما تعتقد معظم البلدان العربية بإمكان الحصول عليه بفضل التناغم مع الولايات المتحدة، لا يمكن في أحسن الأحوال أن يخرج عن سياق ونطاق ومضمون معاهدة كامب ديفيد. ومصر، وهي البلد العربي الكبير، مثال حي على ضآلة ما يمكن أن يتحقق ضمن توجهات معاهدة كامب ديفيد أو ما يشبهها، بما يرافقها من قيود أمريكية تحد من سيادة مصر بالفعل، عسكرياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً ـ بل وبالنسبة الى النسق الاقتصادي ـ الاجتماعي الذي تعمل أمريكا على تبنيه وتثبيته، وبالنسبة الى دور أمريكا في حرف موقف عدد من المثقفين، وتعزيز المصالح الفئوية المتناغمة مع السياسة الامريكية.

٣ ـ وجوب صياغة تصور استراتيجي بالنسبة الى فلسطين، نضالي في مقاربته وتحرري في اهدافه، وصياغة التكتيكات وأوجه التحرك الملائمة للتصور الاستراتيجي هذا، على أن تكون هذه الصياغات ذات اتساق داخلي، وأن تتسم برؤية متعمقة يتم التوصل إليها عبر تحليل رشيد بحيث تكون واعدة بفاعلية ومصداقية.

هنا ينبغي التوقف عند واقعية هذا الشرط. فلا يعقل أن نتوقع استيفاءه بصدق وأمانة اذا كنا نشترط في الوقت نفسه تضامناً يشمل البلدان العربية جميعها ومنها بلدان تترك الأمر كله في يد الولايات المتحدة، وهي التي تتولى تحجيم الطموحات العربية عامة والفلسطينية خاصة. فمن غير المنطقي أن نتوقع موقفاً صلباً الى جانب الحق الفلسطيني من بلدان هذا شأنها. وبالتالي يحسن بالمحلل القومي، الملتزم والموضوعي، الاكتفاء بالتقاء رؤية تلك البلدان التي تستطيع أن تجرؤ على أن تقول «لا» لمبادرات الولايات المتحدة التي تعني، إذا أخذ العرب بها، موقفاً عربياً استسلامياً وتفتيتياً للإرادة العربية، وأن تستثنى من مقولة التضامن تلك البلدان التي تبشّر بمقولات خطيرة بالنسبة الى الحق العربي وتعمل بموجبها.

أبرز المقولات التي أقصدها وأكثرها انتشاراً هي تلك التي تنص على أن «لا سلم من دون مصر ولا حرب من دون مصر»، كأنما مصر التي تكبل يديها قيود معاهدة كامب ديفيد، في نصها الأساسي وملاحقها، تستطيع ان توفر للفلسطينيين (بفضل اتصالها بالولايات المتحدة وطبيعة العلاقات بينهما) ما هو أفضل من الشروط التي ترضخ هي نفسها لها. أما القول إن لا حرب من دون مصر، فالرد عليه هو بالتساؤل التالي: أي حرب ضد اسرائيل تستطيع مصر أن تكون شريكاً فيها بعد أن قيّدت حرية الحركة لديها بنود وملاحق معاهدة كامب ديفيد؟ فمصر أسيرة هذه المعاهدة ومن قبيل غرس الرأس في الرمال توقّع الدعم الفاعل

منها. أما السلم الذي تطرحه مصر في التداول، فهو أيضاً من نمط ومحتوى ذاك الذي توفره المعاهدة نفسها. ويحسن بنا أن نضيف هنا أن الدعم الحار للفلسطينيين الذي تصرح به القاهرة، وهو يشكل تجسيداً لتعاطف مصر مع الفلسطينيين، يشكل أيضاً تجسيداً لاستفادة مصر من ارتباط اسمها بهذا الدعم الدبلوماسي لفلسطين عربياً واسلامياً. وينبغي على جميع الفرقاء المعنيين ـ منهم القياديون الفلسطينيون ـ ادراك هذه الحقيقة، والاقتناع بأن مصر لا تستطيع أن تقدم للفلسطينيين دعماً يوصلهم الى مطالب الحد الأدنى الأربعة المذكورة قبلاً، بخاصة أنها لم ترفض محتوى مبادرة شولتز للتسوية التي تتجاهل هذه المطالب كلياً.

لكن يبقى من الضروري جداً ان نضيف أنه لا يكفي أن ننتقد دوافع ومواقف الحكم المصري المحدودة والمحددة بقيود كامب ديفيد. فمن الضروري أن نؤكد على وجوب خروج البلدان ذات الالتزام القومي غير المكبّل، بتصور بديل للعمل بالنسبة الى القضية الفلسطينية يكون ذا مصداقية وقابلية للتجسيد.

٤ ـ إذاً، يبقى في غاية الأهمية أن نخرج بالاستنتاج بأن الموقف السوري بشكل خاص، وكذلك إلى مدى ملموس مواقف الجزائر والأردن والكويت والعراق، وهي بلدان اتخذت مواقف صريحة متسقة داخلياً ـ إن مثل هذه المواقف يشكّل مفتاح العمل في الظروف الراهنة وضمن إطار مطالب الحد الأدنى الأربعة. ولئن قل عدد البلدان التي يمكن مبدئياً الارتياح الى سلامة موقفها وتحرره (النسبي على الأقل) من ضغوط الولايات المتحدة، واتسام موقفها بنَفَس نضالي، فلعل ذلك أفضل من أن نضع معاً في إطار توقع سياسي واحد، عدداً كبيراً من البلدان العربية التي لا يمكن ان تلتقي مواقفها إلا حول أهداف سقفها الحقيقي منخفض جداً، ولا يتعدى حدود المشروع الأمريكي الأخير الذي ارتبط اسمه بالوزير جورج شولتز.

غير ان اعادة النظر في مقولة التضامن العربي، بحيث يقتصر التضامن على الأطراف الجادة بسعيها الى تحقيق حد أدنى مقبول من الحقوق الفلسطينية المشار إليها قبلاً، تتطلب تسجيل استدراكين جوهريين:

ـ الأول، وجوب عدم الاكتفاء بالدعم اللفظي للحقوق الفلسطينية، مهما كان قوياً وحاداً، والانتقال الى وضع التصورات والمخططات العملية التي تشكل ترجمة حيّة لهذا الدعم.

ـ الثاني، ابقاء المجال مفتوحاً لانضمام من يشاء من البلدان العربية الانسجام مع دعم مشروط كهذا، وقبول بعض من صيغ الدعم ـ كالمساهمة المالية في دعم الصمود ـ ان لم تشأ البلدان المساهمة جزئياً ان تلتقي سياسياً بالكامل مع محتوى التضامن حول المطالب الفلسطينية الأربعة المحددة سابقاً.

٥ ـ لا يمكن استيفاء الشروط السالفة الذكر لتحول الموقف العربي إلا بفضل توافر إرادة عربية شعبية واسعة القاعدة وقادرة على الضغط على حكوماتها، لتتخذ هذه مواقف صلبة وجريئة، دعماً لمطالب الحد الأدنى الفلسطينية على الأقل. غير أن إمكانية التعبير عن الإرادة الشعبية وإمكانية توليد ضغط شعبي على الحكومات، لا يمكن ان تتوافرا دون وجود

قدر مرض من الحرية والديمقراطية، وهاتان بدورهما لا يمكن الحصول عليهما إلا عبر النضال الشعبي الواسع. وهنا تبرز العلاقة العضوية المركزية بين الديمقراطية والمشاركة السياسية من جهة، وصياغة الحكومات لسياسات تنسجم مع اهتمامات الشعوب العربية، ومع الموقع المركزي لقضية فلسطين في الوجدان العربي، من جهة أخرى.

٦ ـ متى استوفيت سائر الشروط التي سبق ذكرها، وتحوّل الموقف العربي (مدفوعاً بزخم الانتفاضة واتصالها وامتدادها) الى محطة تاريخية عربية، يصبح من الممكن ومن الواجب أن تلتقي الرؤية العربية الفلسطينية الاستراتيجية السليمة، مع الرؤية العربية القومية السليمة، في التحام عضوي وعملية تفاعل دينامي. كما يمكن عندئذ أن يصار الى صياغة قدر مقبول من نسق التحرك التكتيكي واعطائه مضموناً ودلالة مرضيين. وهكذا تتصل الحالة الفلسطينية بالحالة العربية، بفضل سلامة وصلابة مفصل هذا الالتقاء في الرؤية والنسق، بعد أن تميز الوضع الراهن بانفصام حقيقي بين الحالتين.

٧ ـ هنا تبرز مسألة الاصرار الفلسطيني على «استقلالية القرار الفلسطيني» كعنصر في تحليلنا ضمن الاطار العربي. ويتضح بالتأكيد ان هذا الاصرار سيظل ضرورياً ما دامت النزعة العربية الغالبة في جوهرها استسلامية لرغبة الولايات المتحدة ومصلحتها، وما دام الكلام عن السلام يشكل تحايلاً لفظياً لتغطية نزعة الاستسلام الحقيقية، وما دام العرب لا يدركون ادراكاً فاعلاً وبقناعة تامة ان الصهيونية واسرائيل تتهددان مصيرهم بالذات، كما فعلت بالنسبة الى فلسطين والفلسطينيين. وأضيف هنا أن من الانصاف التحذير بوجوب عدم وقوع والفلسطينيين بدورهم في أحد تناقضين:

ـ الأول، القول باستقلالية القرار، وفي الوقت نفسه، ربط هذا القرار و/أو تنسيقه مع ارادة ومواقف بعض الدول المتسمة بانهزامية مفرطة ومفرّطة.

والثاني، عدم ربط هذا القرار و/أو تنسيقه مع مواقف صلبة تدعو الى الاطمئنان مثل موقف سوريا والجزائر والبلدان القليلة الأخرى التي عددتها قبلاً، ذات الموقف القريب من موقف سوريا.

ثالثاً: ما هو موقع التسوية في المسار التاريخي للقضية؟

يحسن بنا الآن أن نطرح السؤال الثالث الذي يتناوله البحث ونحاول الاجابة عنه. هذا السؤال كما قدمته في مطلع الورقة كان التالي: «إذا توافرت الشروط الضرورية والكافية لتحول الانتفاضة من منعطف تاريخي فلسطيني الى منعطف تاريخي عربي، وبالتالي اذا جعلت الانتفاضة من الممكن بلوغ تسوية سياسية مقبولة فلسطينياً، فماذا يكون موقع تسوية كهذه في المسار التاريخي للقضية الفلسطينية نحو التحرير الشامل لفلسطين؟».

اعترف فوراً بأن البحث لا يتناول ما ينبغي تطويره من أوجه ومجالات للعمل العربي،

من سياسية ودبلوماسية وإعلامية وإنمائية، ومن أوجه ومجالات التهيؤ العسكري، إن لم يكن من أجل اللجوء الى الخيار العسكري الميداني، فعلى الأقل من أجل امتلاك رادع عسكري قوي يشكل جهاز ضغط على اسرائيل، وعاملاً ذا مصداقية في نظرها ونظر الولايات المتحدة الامريكية، لحملها على القبول بمطالب الحد الأدنى الأربعة السابقة الذكر، التي تجعل من التسوية السياسية أمراً مقبولاً فلسطينياً وعربياً. غير أنني، مع اعترافي بالموقع الحيوي لأوجه ومجالات العمل التي عددتها لتوّي، في بنية البحث الحالي، لا أستطيع أن أفيها حقها بالمعالجة ضمن حدود البحث المتاحة. وأنا واثق ان المواطن العربي المعني بالشأن القومي العام وبالقضية الفلسطينية خاصة، يمتلك بالضرورة تصوراً ما لطبيعة أوجه ومجالات العمل الواجب تطويرها لكي يكون للموقف الفلسطيني والعربي حظ بالنجاح في تحقيق مطالب الحد الأدنى من أجل تسوية سياسية مقبولة.

ثمة مسألة أخرى جديرة بالاهتمام في سياق استكشاف موقع التسوية السياسية في الأفق أو المسار التاريخي للقضية الفلسطينية، هي تحديد المقصود بالمصطلحات التي سأستخدمها. وفي هذا المجال أحدد فهمي للتسوية السياسية الجزئية على أنها صيغة توفيقية بين طرفي الصراع، اللذين يسعى أحدهما إلى دعم وبلوغ المطالب الفلسطينية الأربعة المذكورة سابقاً، ويسعى الآخر منهما الى التمسك بمكتسباته التي تمتع بها وطوّرها وعمّقها منذ عام ١٩٦٧، والى الدفاع عنها فيما عدا القبول ببعض ما يعتبره في قاموسه السياسي «تنازلات» لا تتضمن في حقيقة الأمر أكثر من أمور تجميلية هامشية وسطحية.

إذاً، فالتسوية السياسية لا بد من أن تنطوي على تنازلات، تكثر أو تقل بحسب القدرة التفاوضية النسبية لكل من الطرفين. وبما أن الطرف الاسرائيلي، مدعوماً بالولايات المتحدة، يمثل الجانب الأقوى بكثير عسكرياً وسياسياً من الجانب الفلسطيني ـ العربي، فإن الاحتمال الأكبر المتوقع ضمن إطار التسوية هو أن الجانب العربي سيضطر لتحمل القدر الأكبر من التنازلات التي ستصيب واحداً أو اكثر من مطالب الحد الأدنى الأربعة، والأرجح أن تصيب كلاً منها وإن بمقادير متفاوتة. أما الجانب الاسرائيلي فلن يقدم تنازلات فعلية لأنه في تخليه عن بعض الأراضي المحتلة مثلاً يتخلى عما لا يملك وإنما عن بعض ما وقع تحت سيطرته بالاحتلال. وفي اعتقادي، فإن هذا المشهد (السيناريو) سيكون صورة لما سيحدث، سواء جرت الفاوضات مباشرة بين اسرائيل من جهة، وواحد أو أكثر من الفرقاء العرب، وبينهم بالطبع منظمة التحرير الفلسطينية، من جهة أخرى، أو جرت في إطار مؤتمر دولي للتسوية مع جواز توقع قدر أقل بقليل من قسوة التنازلات الفلسطينية ضمن المؤتمر الدولي. على أنني سأعود ثانية الى مسألة المؤتمر الدولي وجواز أو عدم جواز ما يعقد عليه من آمال.

كذلك بالنسبة الى التعريف أو التحديد، فإن الأفق التاريخي، منظوراً اليه من نقطة ما في المستقبل البعيد، ينطوي ضمناً على فكرة وأمل تحقيق تحرير فلسطين بأكملها، مع القدر الأقل من التنازلات الفلسطينية، وما تعتبره اسرائيل عندئذ القدر الأكبر من التنازلات من صوبها.

الإشكالية الأساسية هنا هي إذاً موقع مصير فلسطين بين التسوية والتحرير، أو: المجابهة بين حسابات الواقع في المدى الزمني القصير ـ الى المتوسط ـ (أي خلال خمس إلى عشر سنوات مثلاً) من جهة، وآثار الموقف المنطلق من توقعات النهوض العربي ودرجة ملموسة من الوحدة العربية بشكل أو بآخر ذي دلالة لمسار القضية الفلسطينية في المدى الزمني الطويل (لنقل بين ١٠ سنوات و٢٠ سنة). والمطلبان أو الهدفان: التسوية السياسية الجزئية، والتحرير الشامل، لهما أنصارهما الذين يملك كل فريق منهم مجموعة من الحجج والحجج المضادة في مصلحة كل من الهدفين أو ضده. والتوفيق بين الموقفين فكرياً وتحليلياً وعملياً على السواء، صعب للغاية إن لم يكن مستحيلاً. أما أبرز مشكلات التوفيق بينهما فهي التالية حسبما أراها:

١ ـ المشكلة العقائدية/ المبدئية المنطلقة من موقف مثالي كلي مطلق (Absolutist) أساسه الحقوق الفلسطينية التاريخية غير القابلة للتصرف التي لا تسمح بالتفكير في إمكان القبول بما هو دون ذلك، مقابل موقف يقول بالواقعية والمرحلية التي تتيح تجزئة الهدف.

٢ ـ خشية أصحاب الموقف المبدئي المثالي من اقفال ملف القضية الفلسطينية نهائياً عبر المقاربة المرحلية. فالمرحلة أو المحطة التسووية يمكن لها في رأي أصحاب الموقف المبدئي أن تغدو محطة نهائية في ظل الضعف العربي. وهم يرفضون الاستشهاد بتجربة المانيا في تمزيقها لمعاهدة فرساي قبل الحرب العالمية الثانية، على اعتبار ان العرب مقابل اسرائيل لا يمثلون المانيا مقابل فرنسا. بالمقابل، فإن القائلين بالتسوية الجزئية يعتقدون بإمكان اعادة فتح الملف إذا تبدّلت موازين القوى الإقليمية في المستقبل. وخوفاً من عدم تبدّلها لمصلحة الفلسطينيين، فلا يجوز رفض التسوية الآن لأن ذلك يعني ضربة استباقية لكل من التسوية والتحرير.

٣ ـ عدم قدرة الضفة الغربية وقطاع غزة، أي المناطق المحتلة عام١٩٦٧، على استيعاب سكان المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ النازحين عنها. ويضيف القائلون بوجوب اعتماد هدف التحرير الكامل ان التسوية السياسية لا تتولى من القضية الفلسطينية سوى أمر ٢٠ بالمائة من مساحة فلسطين، وهي مساحة سيطلب منها استيعاب ٨٥ بالمائة من مجموع الشعب الفلسطيني خارج مناطق احتلال عام ١٩٤٨، أو إجراء توطين نهائي قسري لأعداد كبيرة. وأضيف أن ضآلة موارد الضفة والقطاع وضيق قاعدتها الاقتصادية وتواضع فرص تنميتها، بالتالي، واضطرارهما للاعتماد المتمادي على المعونات الاقتصادية الخارجية، سيجعل منهما اقتصاداً تابعاً بشكل خطير ومستمر في المستقبل المنظور.

٤ ـ رفض التخلي العربي عن القدس الشرقية مقابل اصرار اسرائيل على استمرار وحدة القدس تحت السيادة الاسرائيلية.

٥ ـ عدم واقعية اعتماد المدى الزمني الطويل اللازم للتحرير في أفضل الظروف، وتخوف القائلين بالتسوية من ان تستمر اسرائيل بخلق ما تسميه بـ «حقائق جديدة» تجعل التحرير أكثر صعوبة يوماً بعد يوم، بل تجعل السعي صوب التسوية بنفسه أكثر صعوبة؛ مع احتمال

اصرار اسرائيل على المزيد من التنازلات الفلسطينية مع مرور الوقت.

٦ ـ اعتقاد القائلين بالتحرير الشامل ان من الأفضل عدم الاقدام على التسوية الآن، لأنها ستكبل الارادة العربية نهائياً، والانتظار حتى تستكمل الأمة العربية تطوير قوتها وتعبئة عناصر هذه القوة، وعندئذ تدخل الأمة عملية النضال من أجل التحرير. هذا دون اسقاط ضرورة العمل المستمر من أجل هز وخلخلة المجتمع الاسرائيلي واستنزافه في نشاط فعّال ولكن دون مستوى المجابهة العسكرية الكلية.

يتضح بقليل من التمعّن ان الخلاف الأساسي بين القائلين بضرورة استهداف التحرير الشامل وإن طال أمد انتظاره، وبعدم الاقدام على الارتباط بشروط تسوية سياسية من شأنها ان تجهض القدرة مستقبلاً على إعادة فتح ملف القضية الفلسطينية بغرض التحرك من جديد باتجاه التجرير الشامل من جهة، ومن جهة أخرى بين القائلين بضرورة استهداف التسوية السياسية المتضمنة مطالب الحد الأدنى الأربعة، لأن استهداف التحرير الشامل أصبح أمراً غير عملي في ظل الحالة العربية المتردية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً ونفسياً، وكذلك في ظل الظروف الدولية التي لا تسمح اطلاقاً بحدوث تغيير بنيوي قسري في كيان دولة اسرائيل: ان الخلاف الأساسي بين الطرفين منشأه الاعتبارات السياسية والعسكرية العملية والواقعية، وإن جرى تغليفه بشعارات عقائدية أو جرى ردّه إلى قضايا مبدئية مجردة.

إذا صح هذا التقويم لحقيقة خلفية المواقف في هذا الجانب وذاك، يصبح لزاماً علينا أن نتساءل، ضمن إطار الاعتبارات العملية إياها، عن مدى الواقعية والاحتمال العملي، في الظروف الراهنة اقليمياً ودولياً، لتحقيق ما هو دون التحرير الشامل بكثير، أي تحقيق تسوية سياسية أرضيتها مطالب الحد الأدنى الأربعة؟ وفيما اذا رؤي ان الاحتمال الواقعي والعملي لتحقيق هذه المطالب متدنٍ جداً نظراً الى موقف اسرائيل والولايات المتحدة المشترك بالنسبة الى رفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للفلسطينيين، وبحقها في المشاركة في أي مفاوضات حول التسوية، ولرفض حق تقرير المصير للفلسطينيين وبالتالي حقهم في اقامة دولة مستقلة، ولرفض مبدأ الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي التي جرى احتلالها عام ١٩٦٧، وبالنسبة الى اصرار الدولتين معاً على حكم ذاتي فقط للفلسطينيين وإصرار اسرائيل على الا يشمل الحكم الذاتي الشأن السياسي الخارجي والأمن، وحق السيطرة على الأرض وموارد المياه في الضفة الغربية والقطاع، وكذلك على عدم تفكيك المستعمرات التي أقيمت فيها، إذا رؤي أن هذا هو بالفعل الموقف الامريكي ـ الاسرائيلي تجاه محتوى التسوية السياسية، في مقابل تحديد الفلسطينيين للمحتوى الواجب استهدافه، فما هي درجة الواقعية وحدود الاعتبار العملي حتى في إطار التسوية السياسية المقبولة لمنظمة التحرير الفلسطينية والشعب الذي تمثله بحق؟

هنا تبرز فكرة عقد المؤتمر الدولي الذي يفترض أن تشارك فيه الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، الى جانب اسرائيل والفلسطينيين (في صيغة ما يتفق عليها) وبلدان الجوار العربية المعنية. وفكرة المؤتمر الدولي، التي مرت عليها عدة سنوات وهي تمر

بعملية تخمير وبحث، أصبحت تعتبر في نظر جميع الفرقاء، عدا اسرائيل والولايـات المتحدة، باب الأمل في الخلاص أخيراً من الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، والعربي ـ الاسرائيلي على السواء. أما بالنسبة الى اسرائيل، فمع أن حزب العمل فيها يدعم فكـرة المؤتمر الـدولي، الا انه يجرد المؤتمر العتيد من أي دلالات عملية حيوية، شأنه في ذلك شأن الولايات المتحدة التي لا ترضى الا بمؤتمر «ممارسة طقـوس»، حيث لا يتعدى دوره تنـظيم حفلة افتتاح المفـاوضات وحفلة اختتامها، دون أن تكـون له أي صفـة أو سلطة تقريـرية. وأمـا تجمع الليكـود، فإنـه يرفض المؤتمرَ فكرة ومبدأ، شكلاً ومضموناً من الأساس، وبـالتالي، فهـو لا يرغب في ايـلائه حتى مهمة تنظيم حفلتي الافتتاح والاختتام.

يبقى السؤال المركزي، إذاً، هو التالي: هل ان عقد مؤتمر دولي تكون الولايات المتحدة (وضمناً اسرائيل)، مركز الثقل فيما يتخذه من قرارات أو تـوصيات، كفيـل بأن يبـدل أياً من لاءات الولايات المتحـدة واسرائيل؟ هـل من المسموح بـه التفاؤل بـأن ما تـرفضه الـولايات المتحدة واسرائيل اليـوم بالنسبـة الى الانسحاب الاسرائيـلي الكامـل، ولشرعية تمثيـل منظمـة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني ولحق تقرير المصير لهذا الشعب واقامته لدولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على جزء من أرضه، ستقبل به غداً إذا ما عقد مؤتمر دولي لصيـاغة أسس التسـوية؟ وانـطلاقاً، إذا اتيح للفلسطينيـين أن يطرحـوا تصوراتهم لأسس هـذه التسـويـة، فطرحوا مطالب الحد الأدنى إياها، فهل هناك ضمانة بأن الولايات المتحدة واسرائيل ستعدلان من حدة رفضهما لهذه المطالب لأنها تُطرح حول مـائدة المفـاوضات في مؤتمـر دولي؟ إن ما هـو أخطر من ذلك، أن الدول الأربع الأخرى، أي الاتحاد السوفياتي والصين وبريطانيا وفـرنسا، ستحاول على الأرجح الضغط بشكل خاص على الجانب الفلسطيني ليقدم بعض التنازلات في سبيل انجاح المؤتمر، على اعتبار ان مبدأ التفـاوض يتضمن الأخذ والعـطاء، وتجربـة العصور الطويلة تُظهر أن العطاء يُفرض دوماً على الفريـق الأضعف ويظل الأخذ من نصيب الفـريق الأقوى، مهما رسم المؤتمرون من ملامح تجميلية سطحية لتنازلات اسرائيلية واجبـة بالمقـابل. والفلسطينيون ـ على أي حال ـ ذوو تجربة طـويلة ومريـرة بالمؤتمرات المفترض ان تتناول جوهر قضيتهم ثم لا ينجم عنها إلا مطالبات إمبريالية بتنازلات جديدة.

يتضـح إذاً، ان المسألـة الملحة الضـاغطة اليـوم ليست ضرورة خلق مفصل يـربط بين محتوى تسوية سياسية مقبولة فلسطينياً، وبين الهدف البعيد الذي هو تحرير فلسطين الشامـل، بحيث لا يُجهض القبول بالتسوية احتمال استمرار النضال من أجل التحـرير. وليست المسألة صعوبة خلق مفصل كهذا.

المسألة المركزية الملحة، مسـألة السـاعة، هي القـدرة على الحصـول على مـطالب الحد الأدنى التي أصبح السعي لتحقيقها طموحاً كبيـراً ولم يعد تحجيمـاً وتقزيمـاً للموقف الفلسـطيني ولأهـداف العمل الفلسـطيني. وينبغي ألا ننسى ان الفلسطينيين والعرب معـاً سيُطالَبـون في مقابل تلبية أي من المطالب الأربعة جزئيـاً إن لم يكن كلياً، بـإنهاء حالـة العداء مـع اسرائيل والاعتراف بها، والدخول معهـا فيما تسميـه اسرائيل والـولايات المتحـدة «ترتيبـات امنية» من

قبيل التهذيب وتغليف حبة الدواء المرّ بطبقة رقيقة من السكّر. ونحن نعلم من تجربة لبنان في اتفاق ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٣ الذي أجهضه النضال الوطني، ماذا تعني الترتيبات الأمنية في الحقيقة، كما تعلم مصر ويعلم معها العرب طبيعة ترتيبات كهذه. وفوق هذا كله ستشترط اسرائيل والولايات المتحدة في ختام الصفقة أن يتم التطبيع بين العرب - جميع العرب - واسرائيل، وهو تطبيع يشمل النواحي السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والسياحية والثقافية والاعلامية. ولعله سيشمل الاستثمار المشترك للموارد تعظيماً للفائدة لجميع الفرقاء! أفلم يقترح رئيس بلد عربي كبير ذو مقام مرموق، ان يساهم الاسرائيليون بذكائهم وقدراتهم التقانية، وعرب البلدان النفطية بأموالهم، وبقية العرب بأسواقهم الواسعة وعضلاتهم وأعدادهم الكبيرة في شراكة من أجل الازدهار والتطوير؟

ما هو الاستنتاج الذي يوحي به هذا المنحى من التحليل والبحث؟ في اعتقادي لا مناص من الاستنتاج بأنه من المتعذر تماماً في ظل نمط توزع القوة السياسية والعسكرية الحالي اقليمياً ودولياً، أن يكون بالامكان تحقيق تسوية سياسية جزئية تتضمن تلبية مطالب الحد الأدنى الأربعة، سواء جَرَت محاولة التسوية داخل مؤتمر دولي أو جرت مباشرة بين الفرقاء الإقليميين، أو على المستوى الثنائي بين اسرائيل من جهة، وكل من الفرقاء العرب المعنيين من جهة أخرى. وما يمكن توقع تحقيقه سيكون دون أرضية ومطالب الحد الأدنى بكثير، بحيث لن تستطيع أي قيادة فلسطينية القبول به، ولا أعتقد أن أي قيادة تقبل به تلقائياً في أعماق وجدانها على أي حال. وكذلك، فإن ما يمكن توقع تحقيقه مما سيكون حتماً دون أرضية مطالب الحد الأدنى، لن يستطيع أي قطر عربي ان يجاهر بالقبول به، مهما كانت رغبته الضمنية.

هل يعني هذا العودة الى نقطة الصفر؟ كلا، فلعل العالم بأكمله، والعرب بشكل خاص، والفلسطينيين بشكل أخص، بحاجة الى المرور باختبار وتجربة يوفرهما المشهد (السيناريو) الذي حاولت استشراف خطوطه العريضة، ليكتشفوا ان لا أمل يرجى لتحقيق مطالب الحد الأدنى ذاتها ما دامت اسرائيل والولايات المتحدة، الحليفتان الاستراتيجيتان، على موقفهما الرافض لكل هذه المطالب، والمصر على تقديم بدائل تافهة لا يمكن القبول بها والتعايش معها، لا فلسطينياً ولا عربياً. إن تجربة كهذه مفيدة لأنها تكشف حقيقة الدور الأمريكي، وتفضح زيف ادعاء الدولة الأمريكية بأنها ترغب في إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية يحفظ أمن اسرائيل مع مراعاة الحقوق المشروعة للفلسطينيين. وتظل ترجمة مصطلح «الحقوق المشروعة» احتكاراً للولايات المتحدة، ولكنها على أي حال لا تشمل حق تقرير المصير.

لهذا، فإنني أرى أن يتاح المجال الوافي للساعين لبلوغ تسوية سياسية للاستمرار في سعيهم، ولكن مع وضع ضوابط محددة وصارمة ورسم خطوط حمر بالنسبة الى تعريف مطالب الحد الأدنى لا يصح الخروج عن حدودها. فإذا صح تحليلي وكان الفشل الثمرة النهائية لهذا السعي، تتضح أمامنا معالم طريق المستقبل. عندئذ يصبح الواجب الاساسي

والملحّ ـ والمقبول على الأرجح في ضوء الفشل ـ انطلاق جميع القوميين العرب التقدميين، ومنهم الفلسطينيون، في عملية توعية على مستوى الوطن العربي من أجل تحقيق مشروع قومي لنهضة عربية، أملاً في توفير الظروف الذاتية والموضوعية في المستقبل من أجل النضال الجاد والفعال لتحرير الارادة العربية، وبالتالي كل ما يمكن تحريره من فلسطين.

عند هذه النقطة أعود الى السؤال الذي لم أتناوله بعد، وهو يدور حول طبيعة المفصل الذي يربط التسوية السياسية بالتحرير، وفيما إذا كانت هناك إمكانات توفيق قابلة لأن تعتمد، ترضي على السواء مخاوف وتطلعات الفريقين القائل أحدهما بالتسوية والآخر بالتحرير. اسمحوا لي بأن أؤكد ضرورة وجود مفصل كهذا فيما لو كان الاحتمال حقيقياً بتحقيق تسوية تتضمن مطالب الحد الأدنى في المدى الزمني القصير، الى المتوسط. عندئذ يكون من الضروري إيجاد صيغة انتقال ـ أي ايجاد مفصل ـ بين مرحلة التسوية المحدودة الأبعاد والمحطة النهائية التي هي التحرير من أجل عدم انقطاع النضال. أما وان تقديري هو أن محاولات التسوية ستفشل لأن الظروف الحاكمة ليست اليوم في مصلحة تحقيق مطالب الحد الأدنى، فلم يعد هناك من ارتباط لأن أحد جانبي الارتباط وهو التسوية، لن يتاح له أن يتبلور بنجاح. وإذا جاز لنا مع ذلك أن نتكلم عن مفصل يربط الحاضر باحباطاته بالمستقبل باحتمالات انجازاته، لقلنا إن فشل التسوية المرجح سيكون هو مفصل ارتباط الحاضر بتطلعات المستقبل واحتمالات تحقيقها.

ملاحظات ختامية

حان الوقت لإنهاء البحث ببعض الملاحظات الختامية، وسأجملها في نقاط قليلة محددة على النحو التالي:

١ ـ لسنا بحاجة الى مزيد من البحث والأدلة بأن الانتفاضة أصبحت تستحق أن تدعى ثورة شعبية، وإن تكن ثورة العصي والحجارة فحسب. وهي تعكس تحولاً جذرياً يشكل منعطفاً تاريخياً في نضال الفلسطينيين في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧. على ان هذه الثورة في الداخل بحاجة الى عدد من التحولات بين فلسطينيي الخارج، لتصبح تحولاً جذرياً تاريخياً في نضال الشعب الفلسطيني بأكمله وليكتمل التحام الداخل بالخارج.

٢ ـ أما بالنسبة الى المحيط العربي، فالواضح أنه لم يشهد بعد التحول المنشود، فلم تمتد الانتفاضة لتصبح محطة تاريخية عربية، لأنها لم تقابل بانتفاضة عربية، لا من حيث التوجهات السياسية والمواقف الرسمية، ولا من حيث التحرك الشعبي الذي لم يخترق بعد جدار الخوف من القهر الرسمي. فالسلطات العربية، فيما عدا قلة لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة إن بلغت هذا العدد، لا تزال تتطلع إلى أهداف هزيلة بالنسبة الى القضية الفلسطينية، ولا تزال توجه سياساتها في اتجاه خاطىء، ولا تتحرك في حدود ما يستطيع المحلل أن يعتبره دعماً ذا دلالة. وحين أظهرت مجموعات صغيرة من المواطنين في بعض الأقطار العربية تعاطفها مع

الانتفاضة، انبرت لها قوى القمع العربية ببعض ما تملكه من الوسائل الوافرة والتي كان يتم الادعاء ان امتلاكها هو لغرض مجابهة اسرائيل.

والمحزن ان الشعوب العربية لم تلتحم بعد، رغم ملاءمة الموعد، مع الشعب الفلسطيني في تحركه النضالي باستثناء الشعب اللبناني الباسل، في جنوبه المقاوم وفي مدن بيروت وصيدا وطرابلس. وكم يكون هذا الالتحام أوسع وأقوى وأكثر فاعلية فيما لو شمل قوى مقاومة عربية تنطلق من نقاط التماس الأخرى بين اسرائيل من جهة، والبلدان المجاورة من جهة أخرى.

٣ ـ وما دام احد جانبي العلاقة ـ أي جانب المحيط العربي ـ لم يتح للانتفاضة الفلسطينية أن تصبح محطة تاريخية عربية، فإن الوطن العربي لا يبدو مستعداً في المدى المنظور لأن يتحرك بمصداقية وفاعلية صوب العمل لتحرير الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، ولا لمجابهة الخطر الصهيوني ـ الاسرائيلي المحدق بهذا الوطن نفسه من جهة اخرى، هذا دون أن يشتد بنا الطموح الى تحرير فلسطين الكامل في المرحلة الراهنة.

٤ ـ والاستنتاج الأشد خطورة هو أن ما تستطيع الانتفاضة بمفردها ان تنجزه، حتى مع ما تمثله من تحول جذري وانعطاف تاريخي، سيظل متواضعاً ودون الحد الأدنى المقبول من المطالب الفلسطينية. وفي هذا السياق ينبغي أن نحاذر من الإفراط في ما نتوقعه من الانتفاضة من انجازات، أو أن نحملها هموم وواجبات مائتي مليون عربي بأقطارهم ومواردهم ومؤسساتهم وعلاقاتهم.

وإذا وضعنا هذا الاستنتاج في سياق ما يجري الآن في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، لقلنا ان فلسطينيي الداخل قد اقتحموا باب المستقبل، بالعصي والحجارة وحسن التنظيم، في الجانب الاسرائيلي، ليجدوا ان الباب الآخر من الجانب العربي، حيث تقف القوى العربية من رسمية وشعبية، موصد. فلم يقتحم العرب الباب لا بالدبابات ولا بالعصي ولا بالحجارة، الأمر الذي يبدو معه ان الانتفاضة العربية لا تزال بعد أملاً عَصِيّاً في الأفق المستقبلي.

٥ ـ أما بالنسبة الى ما يستهدفه الفلسطينيون والعرب الى جانبهم من معالجة للقضية الفلسطينية، فلعله صار واضحاً ان تحقيق تسوية سياسية تلبي مطالب الحد الأدنى الأربعة، لا يبدو ممكناً في ظل التوازنات السياسية والعسكرية الراهنة، اقليمياً ودولياً ـ سواء جاء السعي الى التسوية عبر مفاوضات مباشرة لا تشترك فيها الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، أو جاء عبر مؤتمر دولي تشترك هذه الدول الخمس فيه. وبالأولى إذاً والحالة هذه، أن يكون هدف التحرير الشامل، وهو يحتاج الى اشتراطات وجهود عربية تفوق بكثير، قدراً وأثراً، هدف التسوية، غير ممكن إلا في الأمد الطويل كجزء من نهضة عربية تشمل جميع مناحي الحياة العربية، وكتعبير عن حصول تبدل عميق على مستوى القيادات العربية في جميع المجالات، وعلى مستوى الإرادة المجتمعية في النضال والتضحية. والحالة

هـذه، فإنـه لا مفر من الاستنتـاج ان عملية استهـداف التسويـة السياسيـة الحاليـة مـرشحـة لـلاحبـاط والفشـل في الـظروف الـراهنـة، إلا إذا رضـخ العـرب لعمليـة الإمـلاء الأمريكية/الاسرائيلية وتخلّوا حتى عن مطالب الحد الأدنى. فإذا لم يرتضوا الرضوخ، فسيكون أفق الحل السياسي الممكن قبوله مرحلياً مغلقاً، ولسنوات طويلة. أما إذا تولّدت بعـدئذ إرادة الحياة الحرة والكريمة في المجتمع العربي، وسيطرت الإرادة المصممة على إنقاذ وصيانة وتعـزيز المصـير العـربي في مـواجهـة التحـدي الصهيـوني ـ الاسرائيـلي، فلعـل الـوطن العـربي، والفلسطينيون من أصدق أبنائه عزماً وعناداً، يستطيع ان يحقق ما هو أبعـد مدى من مـطالب الحد الأدنى.

لا مفر، إذاً، من الخروج بالاستنتاج الأخـير المأسـاوي، من أنه الى ان يتبـدل الوضـع العربي السياسي والاجتماعي والنفسي جذريـاً باتجـاه الامساك بـزمام المصـير العربي، فـإن قَدَرَ الفلسـطينيين ان يستمـروا في مجـابهـة الآلام والاستشهـاد وحـدهم، الى ان تصـل تمـوجـات الانتفاضة الفلسطينية الى البصائر والضمائر والعقول والسواعـد العربيـة. فلعل فتيـان العرب يكتشفـون عندئـذ، كم من الطاقـات يتوافـر في النفس العربيـة، وكم من العصيّ والحجارة، يتوافر في الأرض العربية.

تعقيب

جورج طعمة (*)

أود أن اتوجه بالثناء على البحث المقدم من يوسف صايغ الذي استمعنا الى شرحه، فهو يطرح في مطلع البحث ثلاثة أسئلة أساسية:

١ ـ كيف تصبح الانتفاضة منعطفاً فلسطينياً تاريخياً ذا دلالة جوهرية للقضية الفلسطينية؟

٢ ـ كيف تتحول إلى منعطف تاريخي بالنسبة الى مسار القضية؟

٣ ـ اذا توافرت الشروط الضرورية والكافية لتتحول الانتفاضة من منعطف تاريخي فلسطيني إلى منعطف تاريخي عربي، وبالتالي اذا جعلت من الممكن بلوغ تسوية سياسية مقبولة فلسطينياً، فماذا يكون موقع تسوية كهذه في الأفق أو المسار التاريخي للقضية الفلسطينية نحو التحرير الشامل لفلسطين؟

وبحثه بكامله ينطلق من هذه التساؤلات أو الافتراضات الثلاثة وهو يشرحه ويتوسع فيه في عرض منطقي متماسك. اللهم إلا التساؤل، **ماذا عن الواقع العربي. ماذا عن مختلف مشاريع التسوية التي دخلت التاريخ فلا يمكن تجاهلها**. لكنه يتابع البحث فيناقش كل إمكانية من الامكانات التي يطرحها واحدة بعد الأخرى، فيجد على سبيل المثال أن شروطاً سبعة يجب أن تتحقق لكي تتحول الانتفاضة إلى منعطف تاريخي في النضال الفلسطيني. ويضع أربعة أهداف مرحلية تمثل الحد الأدنى المقبول لنجاح الانتفاضة. ويتابع البحث للاجابة عن الأسئلة الثلاثة الأولى التي طرحها: كيف تصبح الانتفاضة منعطفاً عربياً، ماذا يكون موضوع التسوية، حول أي أمور تدور.

لكن الملاحظة الأولى الأساسية نتيجة للطرح ذاته وهو طرح **عقلي محض وبناء عقلي** متكامل، يطرح بدوره عدداً من الأسئلة: **ماذا عن الواقع. وفي هذه الحالة، الواقع العربي**

(*) استاذ مساعد في كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة الكويت.

المرتبط عضوياً بالواقع الفلسطيني، المرتبط عضوياً بالواقع الدولي، بمختلف أوجهه وتشعباته وعوامله. هل ما يصح بالضرورة عقلياً أو منطقياً يجب أن يكون له انطباق واقعي. فالطروحات التي يسميها صايغ «فرضيات» أو (Propositions) تظل كلها في حيز الفرضيات الى أن تمتحن في الواقع الحي. وأنا لست من الآخذين بالمبدأ «ان كل ما هو عقلي فهو حقيقي أو العكس». هناك مشاريع تسوية كثيرة للقضية الفلسطينية أصبحت جزءاً من تاريخنا المعاصر يجد صايغ نفسه وجهاً لوجه أمامها، فيذكرنا بها عندما يشدنا الواقع الى ما فيها من نواح مأساوية. إنه يجد على سبيل المثال بأن أفضل ما يمكن للبلدان العربية امكان الحصول عليه بفضل التناغم مع الولايات المتحدة لا يمكن في أحسن الأحوال أن يخرج عن سياق ومضمون معاهدة كامب ديفيد.

هكذا يجد صايغ نفسه في نهاية البحث مضطراً للعودة الى الواقع العربي والواقع الدولي فيصطدم بنتائج تختلف جوهرياً عن البناء الذي شيده أو افترضه فيقول: «انه لا مناص من الاستنتاج بأنه من المتعذر تماماً، في ظل نمط توزع القوى السياسية والعسكرية الحالي إقليمياً ودولياً، أن يكون بالامكان تحقيق تسوية سياسية جزئية تتضمن مطالب الحد الأدنى الأربعة [التي سبق أن شرحها] سواء جرت محاولة التسوية داخل مؤتمر دولي أو جرت مباشرة بين الفرقاء الاقليميين. أو على المستوى الثنائي بين اسرائيل من جهة وكل من الفرقاء العرب المعنيين من جهة أخرى». ويتابع في موضع آخر معتمداً على حقائق الواقع ليؤكد: «ان لا أمل يرجى لتحقيق مطالب الحد الأدنى ذاتها ما دامت اسرائيل والولايات المتحدة، الحليفان الاستراتيجيان، على موقفهما الرافض لكل هذه المطالب، والمصر على تقديم بدائل تافهة لا يمكن القبول بها والتعايش معها، لا فلسطينياً ولا عربياً».

وهكذا نجد أن العودة الى الأرضية التي نتحرك عليها تكشف عن مأساة حقيقية فيتابع قائلاً: «إن تجربة كهذه مفيدة لأنها تكشف حقيقة الدور الأمريكي، وتفضح زيف ادعاء الدولة الأمريكية بأنها ترغب في إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية يحفظ أمن اسرائيل مع مراعاة الحقوق المشروعة للفلسطينيين».

سوف يعود الى مصطلح الحقوق المشروعة الذي أصبح مصطلحاً شائعاً لمناقشته. ولكن لا بد قبل ذلك من التأكيد على ما برز في نهاية البحث ان المواقف الرسمية العربية تتميز بالدعم اللفظي للحقوق الفلسطينية، ناهيك عن أن بينها من لم يرفض محتوى مبادرة شولتز للتسوية التي تتجاهل كلياً المطالب العربية. أضف الى ذلك أن حرية الشعوب العربية، مقيدة فكيف يمكن أن تتوافر إرادة عربية شعبية حرة؟ ويبن جميع الأبحاث التي قدمت نجد تشديداً للمرة الأولى على أهمية القدس «أولى القبلتين وثالث الحرمين». ذلك أن أي مؤتمر أو ندوة عن فلسطين لا تعطي القدس مركزاً أساسياً لأهميتها لنا، نحن العرب جميعاً، مسلمين ومسيحيين فالمؤتمر أو الندوة ينقصه عندئذ عنصر أساسي في البحث. واذ نقترب من نهاية الندوة تبرز فكرة عقد المؤتمر الدولي - التي قررتها وأبرزتها مجموعة القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة - الجمعية العامة ومجلس الأمن - في حقبة العشر سنوات الأخيرة فيدرس الباحث المشاهد (السيناريوهات) الممكنة، ونتيجة للتحليل يصل بحق إلى أنه ضمن الظروف القائمة - هذا ان عقد المؤتمر الدولي - فسيكون أقرب للطقوس «الدينية الفارغة من المضمون». ولكن «هل يعني هذا العودة الى نقطة الصفر؟» كما يتساءل الباحث. على هذا

السؤال، واضافة إلى ما قلته، فان لي الملاحظات الثلاث الختامية التالية:

١ ـ «المؤتمر الدولي» ومقولة «التاريخ يعيد ذاته». إن فكرة «المؤتمر الدولي» التي تشغل هذا الحيز البارز في التفكير السياسي والتخطيط التابع له، انما تعود بدايتها الى أربعين عاماً، أي الى المنطلق التاريخي الذي اتخذته هذه الندوة بداية لها (عام ١٩٤٨) ومصدرنا عنها الوثائق الاسرائيلية الرسمية السرية التي أخذت اسرائيل بنشرها منذ عام ١٩٧٩ ابتداء بصدور قرار التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ وعامي ١٩٤٨ و١٩٤٩ وذلك في «تقليد جديد يقضي بكشف تلك الوثائق بصورة منتظمة بعد مرور ٣٠ سنة عليها. وقد صدر منها حتى الآن ثلاث مجلدات باللغة الرسمية الرئيسية وهي الانكليزية وهنالك وثائق بالفرنسية وأما الوثائق العربية فقد ترجمت الى العبرية»[١].

ان من يطلع على هذه الوثائق ـ وأنا أشير هنا الى المجلد الثالث منها الذي يتناول المفاوضات التي أدت الى عقد اتفاقات الهدنة مع البلدان العربية ـ سيأخذه العجب للشكل الذي تمت عليه المفاوضات، والاعتباطية التي أدت الى وضع ما سمي بخطوط الهدنة. واذ كنت أقول ذلك لزميل خبير مطلع علق بحق قائلاً: وعندما تنشر الوثائق السرية عن الدور الذي نحن فيه الآن فستجد الأجيال العربية المقبلة ما هو أغرب وأعجب وسيصيبها الذهول. ان كل ما نعرفه عن قضية فلسطين خلال الأربعين سنة الماضية يبدو ناقصاً وباهتاً بعد أن يطلع المرء على هذه الوثائق.

والمهم أن فكرة «مؤتمر دولي» يضم العرب والاسرائيليين تعود الى ما قبل أربعين عاماً، إذ رافقت عقد اتفاقات الهدنة وكانت الغاية كما هي اليوم التوصل إلى عقد سلام عادل ودائم. لكن اسرائيل حاربت حينذاك فكرة عقد مثل هذا المؤتمر الدولي لأنها لا تريد سلاماً غير السلام الاسرائيلي، وهي لا تريد سلاماً الآن. واذا لم تقنع أربعون سنة من التعاون مع اسرائيل والخرائط الخمس لدولتها، التي أقامتها بحروبها المتتابعة ضد العرب، الرأي العام العالمي والعربي أن السلام ليس غاية لإسرائيل، فالنتيجة الواضحة هي اما أننا نجهل التاريخ أو لا نريد أن نعرفه، أو أننا نريد تجاهله تعمداً وعن قصد.

٢ ـ باستثناء الاشارة الى اتفاقات كامب ديفيد التي سبق ان أشرت اليها فان البحث الذي قدمه صايغ لا يتضمن أية إشارة الى القرار ٢٤٢. واننا لنتساءل، ترى هل تعمد صايغ ذلك؟ ان القرار ٢٤٢ دخل التاريخ كأكبر إهانة واستخفاف وجّها للقضية الفلسطينية بالذات. لقد رافقت كسفير ومندوب دائم لسوريا في الأمم المتحدة (١٩٦٥ ـ ١٩٧٢) القرار ٢٤٢ خمس سنوات كاملة. كان شعار عدد من الوفود العربية «انهم يريدون الخروج بقرار قبل نهاية ١٩٦٧ انهم يريدون ورقة [أي قراراً] بأي ثمن» والذي قاد هذه الحملة شخصية عربية مرموقة. إلى أن صدر القرار. وكنت أقول لهؤلاء الزملاء: إن «ورقة بأي ثمن» تعني ان الأجيال العربية المقبلة ستدفع الثمن. والشعوب العربية كلها ـ والشعب الفلسطيني بالذات هو الذي يدفع

---

(١) *Documents on the Foreign Policy of Israel* (Jerusalem: Government Printer, 1982), vol.3.

الثمن الآن وسنستمر في دفعه الى أن يستعيد العرب الكرامة المفقودة.

جميع القضايا التاريخية الكبرى تعرضت لأخطاء لكن من خصائصها أيضاً أن العقل سرعان ما يعمد إلى تصحيح الخطأ. ولقد تم مثل هذا التصحيح للقرار ٢٤٢. فالقرارات التي صوتت عليها الجمعية العامة في عامي ١٩٦٩ و١٩٧٠، وخاصة منذ ١٩٧٤ بعد إعادة ادراج «قضية فلسطين» كبند مستقل على جدول أعمال الأمم المتحدة، واعتبرت نضال الشعب الفلسطيني نضالاً من أجل استعادة حقوقه الثابتة، التي لا يمكن التنازل عنها بما فيها حق تقرير المصير، أقول ان هذه القرارات هي تعديل وتصحيح للقرار ٢٤٢. ولذا يجب اتخاذ القرارات كلها على أنها وحدة متكاملة لا يمكن الفصل بينها. أما مبدأ الأرض مقابل السلام فإن اسرائيل رفضته بصورة رسمية.

٣ ـ الحقوق المشروعة: من أكثر الاصطلاحات والتعابير شيوعاً عند البحث عن الحقوق العربية في فلسطين، يستعملها الكتّاب العرب لغير العرب. ووردت في بحث صايغ ضمن الحديث عن الموقف الامريكي الحليف الاستراتيجي لاسرائيل وكلاهما رافض لكل المطالب العربية والمصر على تقديم بدائل تافهة لا يمكن القبول بها والتعايش معها إلى أن يقول ان تجربة كهذه مفيدة لأنها تكشف حقيقة الدور الامريكي وتفضح زيف ادعاء الدولة الامريكية بأنها ترغب في إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية يحفظ أمن اسرائيل مع مراعاة الحقوق المشروعة للفلسطينيين. لنلاحظ السياق الذي ورد فيه هنا اصطلاح «الحقوق المشروعة» لأننا سنعود اليه بعد نقد هذا المصطلح.

وصف الحقوق بأنها مشروعة تناقض في اللفظ ونقض للمضمون. فكل حق هو حق مشروع وهل يوجد حق غير مشروع؟ وكيف يكون مثل هذا الحق؟ و«المشروعية» هي في ذاتية الحق وجوهره لا تضيف شيئاً إليه لأنه لا يوجد حق غير مشروع كما قلت. ولكن الحقوق العربية المشروعة أصبحت حدوداً وضعها المغتصب لجعل ثمار اغتصابه، أي التوسع في ملكية الأرض من ٥,٦ بالمائة الى ٤٥ بالمائة الى ٧١ بالمائة الى كامل فلسطين إلى الجولان والضفة الغربية وغزة. فأين هي الحقوق المشروعة والحقوق غير المشروعة؟ الحقائق التي تمت على أرض الواقع جعلت الاغتصاب حقاً مشروعاً لا جدال فيه، وجعلت ما يتكرم به المحتل المغتصب، حقاً مشروعاً، أي حقاً يحدده المغتصب ذاته. في هذا الإطار ـ ومن ضمنه فقط ـ يجب أن يفهم إصطلاح «الحقوق المشروعة» كما أورده صايغ في وصف التحالف الاستراتيجي الأمريكي ـ الصهيوني.

تقرير عن النّدوة

أحمد سعيد نوفل (*)

(*) مدير تنمية الموارد في مؤسسة التعاون الفلسطينية ـ جنيف.

كان هدف الندوة التي شارك فيها عدد كبير من المفكرين العرب، تسليط الأضواء على القضية الفلسطينية، في الذكرى الأربعين لمأساة الشعب العربي الفلسطيني، التي جاءت مع تصاعد الانتفاضة البطولية التي يخوضها الفلسطينيون في فلسطين المحتلة، من خلال البحث بشكل شامل في ضراوة الواقع الذي تعيشه الأمة العربية في صراعها مع العدو الصهيوني، واستنباط الحلول الواجب اتخاذها لكي تتلاءم مع طموحات المستقبل العربي.

وناقشت الندوة في جلساتها ستة عشر بحثاً، عولجت فيها جميع جوانب القضية الفلسطينية، حيث توزعت على أربعة محاور أساسية، هي الحركة الصهيونية واسرائيل، وتطور القضية الفلسطينية منذ أربعين عاماً، والمواقف العربية والدولية من القضية الفلسطينية، وأثر الانتفاضة في القضية الفلسطينية.

وفي جلسة الافتتاح تحدث رئيس جمعية الخريجين الكويتية السيد عبد الله الطويل عن ضراوة الواقع العربي، وأكد على أن تحرير فلسطين هو مسؤولية عربية على أساس أن من يواجهون العدو الصهيوني إنما يذودون عن الأمة العربية ويبرهنون على أن اسرائيل من الممكن هزمها إذا وجدت الارادة العربية الحرة لأن (قوة الارادة تصنع ارادة القوة).

وقال صبحي غوشه، عن اللجنة العربية للذكرى الأربعين لاغتصاب فلسطين، بأن الندوة بأبحاثها ومناقشاتها العلمية والموضوعية، بعيدة عن الحماسة والانفعالات والشعارات، سوف تشكل مساهمة نضالية تتكامل مع أشكال النضال الأخرى التي تخوضها الأمة العربية.

وألقى السيد بهجت أبو غربية محاضرة عن «تاريخ القضية الفلسطينية حتى عام ١٩٤٩» خصوصاً أنه كان أحد المناضلين الفلسطينيين الذين شاركوا في ثورة عام ١٩٣٦،

وحرب فلسطين عام ١٩٤٨. حيث ذكر أن من أهم الأسباب الرئيسية التي أدت إلى قيام ثورة فلسطين الكبرى (١٩٣٦ - ١٩٣٩)، هو نقمة العرب على بريطانيا بسبب احتلالها فلسطين وتسهيلها هجرة اليهود، بناء على وعد بلفور، ومساعدة اليهود على تملّك الأراضي في فلسطين. كما نوّه بأهمية ثورة الشيخ عز الدين القسّام المسلحة عام ١٩٣٥، التي عبّرت عن شعور العرب بالخطر الشديد الذي يتهدد مصيرهم، وأن عليهم ممارسة الكفاح المسلح إلى جانب الكفاح السياسي، وأكّد على أهمية المشاركة العربية في تحرير فلسطين.

وفي الجلسة الأولى من جلسات الندوة ألقى عبد الوهاب المسيري بحثاً عن «تطور الفكر الصهيوني منذ قيام الكيان الصهيوني في فلسطين أو ظهور الصهيونية العنصرية الحلولية»، حيث لخص الفكرة الصهيونية بأنها تعتمد على «نقل كل أو بعض أعضاء الأقليات اليهودية من أوطانهم، وتوطينهم خارج أوروبا، في فلسطين، على أن يتم التخلص من سكان فلسطين». وهذه الفكرة حولتها الحركة الصهيونية إلى شعار «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض». ولهذا عملت الحركة الصهيونية منذ البداية على التخلص من الشعب الفلسطيني، واحلال المهاجرين اليهود بدلاً منهم.

وقدّم أحمد سعيد نوفل بحثاً في الجلسة الثانية عن «الحركة الصهيونية بين الفكر والممارسة»، تحدث فيه عن العنف والعنصرية داخل الحركة الصهيونية، وأثر التوراة والدين في مبدأ العنف في الفكر الصهيوني. وتأثر الجيل الاسرائيلي الجديد بتنشئة سياسية يومية، بأفكار صهيونية تدعو إلى ممارسة العنف والتمييز العنصري ضد العرب، لأن التنشئة السياسية في الكيان الصهيوني تهيىء الفرد لكي يصبح معادياً للعرب منذ الطفولة. وبعد بحثه في مفهوم العنف داخل الفكر الصهيوني، عرض الممارسات التي تقوم بها اسرائيل ضد العرب في فلسطين المحتلة، تطبيقاً لما جاء في الايديولوجيا الصهيونية، ثم التناقض القائم بين الديمقراطية والصهيونية.

وتضمنت الجلسة الثالثة بحثاً قدّمه باسم سرحان عن «الحركة الوطنية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨ الى عام ١٩٨٨، المنجزات والمصاعب»، تطرق فيه إلى القطاعات الشعبية الأساسية التي لعبت دوراً مهماً في الحركة الوطنية الفلسطينية، وهي قطاعات الطلاب والعمال والمرأة والمدرسين وجماهير المخيمات الفلسطينية، لأنه لولا وجود المخيمات الفلسطينية لانـدثرت القضية الفلسطينية، حيث كان سكان المخيمات وقود الثورة الفلسطينية. وعن منجزات الحركة الوطنية قال الباحث بأنها ثلاثة هي: إبراز وتثبيت الهوية السياسية والشخصية الوطنية الفلسطينية، وتعبئة طاقات الشعب الفلسطيني، وتنظيمه ضمن اطر نقابية وسياسية. وتطرق سرحان كذلك إلى مراحل تطور الحركة الوطنية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨.

وعرض محمد عيسى صالحية في الجلسة الرابعة «الخروج الكبير- النزوح الفلسطيني عام ١٩٤٧ - ١٩٤٨». وقد أكّد على أن القيادات الفلسطينية لم تعمل على ترحيل الفلسطينيين، مشيراً إلى أن اللجنة القومية في حيفا عام ١٩٤٧ دعت إلى ضرورة بقاء المواطنين في منازلهم وعدم الرضوخ لأي تهديد بالرحيل، ولكن الأعمال الارهابية للمنظمات الصهيونية كمجازر

دير ياسين، هي التي ساهمت في اثارة الذعر عند العرب، ومع ذلك فإن الروايات الصهيونية تركّز على أن النزوح الفلسطيني من الأراضي العربية كان مبعثه دعوة زعمائهم وقياداتهم الى الهجرة، أو بسبب الحرب بين البلدان العربية واسرائيل.

وقدم هاني فارس بحثاً عن «القضية الفلسطينية والقومية العربية» شرح فيه تطور القومية العربية ومساهمتها الايجابية في النضال ضد الاستعمار الأوروبي والحركة الصهيونية، منذ بداية القرن الحالي حتى حرب ١٩٦٧. وذكر بأن القضية الفلسطينية احتلت حيزاً مهماً في أولويات الفكر القومي العربي، الذي اعتبر تحرير الأراضي العربية هو الهدف الأساسي للحركة القومية العربية، كما اعتبر الحركة الصهيونية حركة استعمارية استيطانية عنصرية لا يستطيع المجتمع العربي التعايش معها، على أساس أنها تتناقض مع مصالحه، وتشكل خطراً عليه. وأشار الى أن العقيدة القومية أوجدت حالة من التواصل والتفاعل بين المجتمعات العربية والقضية الفلسطينية. إلاّ أن هزيمة عام ١٩٦٧ ساهمت في إضعاف العقيدة القومية، وتقوية التجزئة القطرية في الوطن العربي.

وشرح جورج طعمة في بحثه في الجلسة الخامسة «المنعطفات الكبرى في قضية فلسطين بالأمم المتحدة» وركز على قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، والمفارقات التي أحاطت بصدور القرار، ثم تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قبول اسرائيل عضواً فيها عام ١٩٤٩. واعتبر طعمة صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٤٢) عام ١٩٦٧ أهم المنعطفات في تاريخ القضية الفلسطينية. وقال إنه على الرغم من جميع المؤامرات والعقبات الاسرائيلية داخل المنظمة الدولية، فإن المنظمة تعترف الآن بأن الشعب الفلسطيني هو طرف أساسي في اقامة السلام في المنطقة.

ثم تحدّث عدنان عبد الرحيم في دراسته في الجلسة السادسة عن «تعليم الفلسطينيين في الخارج»، حيث عرض المشكلات التي تعترض تعليم الفلسطينيين، وذكر بأن السلطات الاسرائيلية تحاول تجهيل الشعب الفلسطيني ووضع العقبات أمامه. ومع ذلك فإن نسبة التعليم عند الفلسطينيين هي من أعلى النسب في المنطقة. وأما عن تعليم الفلسطينيين في البلدان العربية فذكر بأنه لا توجد خطة، أو منهج تعليمي واحد في الأقطار العربية لتعليم الفلسطينيين. ثم تطرق الباحث الى شرح مفهوم التربية الوطنية الفلسطينية والنظام التربوي للطفولة المبكرة، وتنظيم حملات شاملة لمحو الأمية، وتعليم الكبار، والتعليم العالي، والجامعة المفتوحة. وختم بحثه في الحديث عن تعليم الفلسطينين والتأثير الاجتماعي.

وعالج توفيق أبو بكر في الجلسة السابعة «النزوح الصهيوني ١٩٤٨ - ١٩٨٨»، وبيّن في بحثه عن وجود نوعين من الهجرة اليهودية: الأولى هجرة يهود العالم الى فلسطين، والثانية هجرة معاكسة لليهود الذين وصلوا الى فلسطين ولم يتمكنوا من الاستمرار في الحياة فيها. وذكر أنه في عام ١٩٥٣ وصل عدد المهاجرين اليهود من فلسطين الى ١٣ ألف شخص. وبدأت النسبة في الارتفاع منذ منتصف السبعينات مع وصول الليكود الى السلطة. وأوضح الباحث أن من الأسباب التي تدفع الى هجرة اليهود من فلسطين، انهيار حائط الصمود

الايـديولـوجي، وضعف الايمان بـالصهيونيـة، والرغبـة في التضحية من أجـل مبادئهـا، لأن العوامل الاقتصادية وصعوبة الاندماج في المجتمـع الاسرائيلي يمكن السيـطرة عليها، لـو كان يوجد ايمان عند الاسرائيلي المهاجر بالصهيونية وأهدافها.

وفي الجلسة الثامنة القى سليمان الشيخ بحثاً عن «المياه العربية أخطار وأطـماع»، وأشار فيه إلى أن الحركة الصهيونيـة اتجهت الى اقامـة مستعمرات زراعيـة عندمـا خططت لاحتـلال فلسطين، وطلبت من أعضائها العمل في الأرض. ويلاحظ أن معظم المستوطنات الاسرائيلية قد اقيمت بالقرب من مصادر المياه في فلسطين، وان الصهاينة اهتموا منذ البداية بـالمياه قبـل قيام اسرائيل، وقد وضعوا دراسات عديدة عن المياه وكيفية الاستيـلاء عليها. ولهـذا قامـوا بالاستفادة من مياه نهر الأردن واليرموك لري منطقة النقب والمشروعات الزراعية الأخرى.

وعالج نصير عاروري في بحثـه في الجلسة التـاسعة «تـطورات السياسـة الامريكيـة تجاه القضية الفلسطينية»، حيث قال بأن صنع القـرار السياسي في المجتمـع الامريكي يـرتبط ببنيته السياسية التي تتكون من مجموعة من المؤسسات ذات المصالح المتعددة، والتي يعتبر فيها رئيس الجمهورية في هذا النظام السياسي أشبه بـالسمسار يـوفق بين مصـالح متضـاربة في الأسلوب والتفـاصيل، ولكنهـا متجانسـة في الأهداف. وبـينّ عاروري دور اللوبي الصهيـوني واللجنـة الأمريكية ـ الاسرائيلية للعلاقات العامـة في دعم الكيان الصهيـوني، والدفـاع عن مصالحـه. وعرض بعد ذلك الموقف الأمريكي من الصراع العربي ـ الاسرائيلي منذ بداية السبعينات حتى وقتنا الحالي، وما رافقـه من تغيرات في أساليب المعالجة لـلأهداف الثـابتة للسيـاسة الخـارجية الأمريكية.

وشرح صـلاح حزين في بحثـه في الجلسة العـاشرة «اتجاهـات في الـروايـة الاسرائيليـة الحديثة» الأهمية الكبيرة التي يحظى بها الأدب والأعمال الأدبية في الكيان الصهيوني، خصـوصاً وأن بعض تلك الأعـمال تنـاقش في الكنيست الاسرائيـلي. وذكـر بـأن الكتّـاب الاسرائيليـين يعتمـدون على الـتراث الأوروبي في كتابـاتهم، وان هؤلاء الكتّـاب قـد طوروا مـواقفهم عن الشخصية العربية والفلسطينية في كتاباتهم، من شخصية لا حيلة لها، إلى شخصية لها أبعادها الانسانية، وعرض الباحث أعمال بعض الروائيين الاسرائيليين.

وألقى طلعت مسلّم بحثـاً في الجلسـة الحـاديـة عشرة عن «تـطور القـوة العسكـريـة الصهيونية»، وصف فيه هذا التطور بأنه الأكثر والأسرع تطوراً في المجال العسكري في العالم، حيث قفزت القوة من ثلاثة ألوية وثـلاثة أسراب من الـطائرات الخفيفـة وبعض السفن، إلى قوة هجومية ودفاعية عدوانيـة ضاريـة. وعرض مسلّم القـوة العسكريـة الصهيونيـة منذ عـام ١٩٠٧ إلى وقتنـا الحاضر. وشرح عـوامل الثبـات في نمو القـوة العسكريـة الصهيونيـة، وهي الاحتفاظ بقوات عاملة صغيرة مـع الاعتماد عـلى قوات احتيـاطية وشبـه عاملة كبـيرة، بحيث تتسع هذه القوات غير العـاملة لتستوعب كـل الشعب؛ والمبدأ الثـاني هو الاعتـماد على نـظام المستعمرات والنقاط الحصينة الدفـاعية؛ والمبـدأ الثالث هـو تحقيق الأمن عن طريق الحصـول

على الأمن المطلق بتوفير السلاح النووي. والمبدأ الرابع هو الاعتماد على القوات الجوية والمدرعة والخاصة. أما المبدأ الخامس فهو تنمية الصناعات العسكرية الاسرائيلية.

وقدّم خليل نخلة دراسة في الجلسة الثانية عشرة عن «الحركة الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلة» عالج فيها الظروف التي عاشت فيها الحركة الوطنية منذ عام ١٩٤٨، حين منعت اسرائيل قيام أي تنظيم سياسي عن الشعب الفلسطيني الذي بقي في الجزء المحتل من فلسطين باستثناء الحزب الشيوعي. ولكن على الرغم من الحكم العسكري الذي استمر حتى عام ١٩٦٦ مفروضاً عليهم، فقد بدأت محاولات لتجميع العناصر القومية الطلابية المتأثرة بالتيار الناصري، في اطار لجنة الطلاب العرب في الجامعة العبرية في القدس. ثم قامت حركة الأرض عام ١٩٦٠ التي خلقت زخماً قومياً عند الفلسطينيين، وفي السنوات الأخيرة ظهرت حركات وطنية مثل أبناء البلد، ولجنة المتابعة لشؤون الجماهير العربية في اسرائيل والجبهة التقدمية.

ثم ألقى عبد العزيز السيد بحثاً مقارناً في الجلسة الثالثة عشرة عن «الثورة الفلسطينية الكبرى عام ١٩٣٦ والانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧» تحدّث فيه عن ظروف نشأة الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦، وظروف نشأة الانتفاضة عام ١٩٨٧ وقارن بينهما. كما بيّن أن هاجس اجهاض كل منهما من الخارج متشابه.

وشرح منذر عنبتاوي في بحثه عن «الانتفاضة إلى أين؟ وكيف؟ الاحتمالات والخيارات» خصوصيات الانتفاضة ونتائجها الظاهرة، واحتمالات تطورها وانعكاساتها على الموقف الاسرائيلي في المستقبل المنظور.

ووضع عنبتاوي احتمالين حول تطور الانتفاضة، **الاحتمال الأول**: استمرار الانتفاضة بشكلها الحالي، **والاحتمال الثاني**: تضاؤل حدة الانتفاضة بسبب زيادة الاجراءات القمعية الاسرائيلية.

ثم بحث في الخيارات الفلسطينية والعربية لدعم الانتفاضة ومتطلبات دعمها وتصاعدها.

وبحث يوسف صايغ في ختام الندوة في «التسوية السياسية في الأفق التاريخي للقضية الفلسطينية» من خلال الاجابة عن ثلاثة أسئلة طرحها وهي:

١ ـ كيف تصبح الانتفاضة منعطفاً فلسطينياً تاريخياً؟

٢ ـ كيف تتحول الانتفاضة الى منعطف تاريخي عربي بالنسبة الى مسار القضية؟

٣ ـ ماذا يكون موقع التسوية في الأفق، إذا توافرت الشروط الضرورية والكافية لتحوّل الانتفاضة من منعطف تاريخي فلسطيني الى منعطف تاريخي عربي؟

وطالب بوضع ضوابط محددة وصارمة، ورسم خطوط حمر بالنسبة الى مطالب الحد

الأدنى الفلسطينية التي لا يصح الخروج عن حدودها، إذا أراد الساعون لبلوغ تسوية سياسية الاستمرار في سعيهم.

كما طالب بانسجام الشعوب العربية مع الشعب الفلسطيني في دعم قضيته ونضاله.

ولا شك في أن اقامة مثل هذه الندوات الفكرية في العواصم العربية أمر ضروري في هذه الظروف التي تمر بها القضية الفلسطينية مع تصاعد الانتفاضة البطولية للشعب الفلسطيني، من أجل خلق المزيد من التفاعل الفكري والجماهيري بين الأمة العربية والمفكرين العرب.

كلمة الختام

عبدالله الطويل (*)

لقد عشنا خلال أيام أربعة لحظات رائعة تجلي البحث والحوار حول قضية العرب المصيرية، القضية الفلسطينية، استمعنا خلالها الى آراء هذه النخبة المختارة من المفكرين العرب.

حرصت اللجنة المنظمة على انجاح هذا اللقاء العلمي ليكون محطة مهمة على طريق نصرة قضايا الأمة العربية.

ولا شك في أن القيام بعمل من هذا النوع لم يقصد منه عرض آلام السنين الأربعين فحسب، بل إننا أردنا فتح حوار علمي ديمقراطي تتصارع فيه الآراء من أجل الرقي في مستوى دراستنا للواقع المؤلم، تلمساً لآمال المستقبل وطموحاته.

لقد عملت اللجنة العليا المنظمة للندوة على توفير ما استطاعت من السبل لإخراج هذا العمل بما يلائم أهميته، كما ستعمل جاهدة على إعداد برامج أخرى على هذا المستوى، طامعين بسعة صدوركم لتحمّل اخطائنا وتقصيرنا في هذه الندوة مكتفين بأجر المجتهد اذا اخطأ.

استقبلت اللجنة، وبرحابة صدر، النقد الذي وجهه الاخوة المشاركون، والذي قد يفهم منه بأن الندوة اتخذت مساراً سياسياً معيناً. وردّنا على ذلك بأن من شرفونا بحضورهم يمثلون عدداً من كبار مفكري الأمة العربية على اختلاف مشاربهم الفكرية، ولم تتدخل اللجنة المنظمة في ابداء أية ملاحظات على أي بحث، فتركت الحرية لجميع السادة المشاركين بأخذ حقهم في إبداء رأيهم، وكان التوجه الأساسي للجنة هو الحرص على تغليب النزعة العلمية الموثقة لأعمال هذه الندوة، وصولاً الى الحقيقة، غايتها ومبتغاها.

(*) رئيس جمعية الخريجين الكويتية.

ومن جهة أخرى، ستعمل اللجنة على ايجاد السبل لتوفير وثائق هذا الملتقى لأكبر قطاع ممكن من الجماهير العربية، ولذا فسيتم طباعة كتاب يتضمن الأبحاث والتعقيبات والمناقشات التي تمّت في هذه الندوة، ولن يأتي ذلك إلا بتعاون الأخوة الباحثين والمعقبين الذين نأمل ان يوفروا لنا نسخاً منقحة وموثقة من أبحاثهم وتعقيباتهم.

وما كان لهذا العمل أن ينجز لولا مساهمة الجهات الرسمية والشعبية كافة، فلهم منا، وباسم اللجنة العليا المنظمة للندوة، الشكر الجزيل. ولا يفوتني أن أشكر الجنود المجهولين الذين لولا جهودهم المضنية في الإعداد في اثناء جلسات الندوة لما خرجت بهذه الصورة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل الى اجهزة الإعلام والصحافة التي ساهمت في تغطية هذه الندوة.

ولا نعطي أنفسنا الحق في تقويم هذه الندوة، ولكن نترك ذلك للجماهير العربية عامة والفلسطينية بشكل خاص، التي تابعت أعمالها ونتوجه إليهم بالشكر والعرفان.

وأخيراً نقدم جزيل شكرنا للأخوة الباحثين والمعقبين والضيوف الكرام الذين تجشموا أعباء السفر ومشقته لمشاركتنا في هذا الملتقى. شكراً لمتابعتكم والى اللقاء على طريق التقدم والنصر.

الملاحق

ملحق رقم (١)

المشاركون في ندوة القضية الفلسطينية في أربعين عاماً
بين ضراوة الواقع وطموح المستقبل

د. ابراهيم عثمان	معقب	فلسطين
د. أحمد الربعي	معقب	الكويت
د. أحمد سعيد نوفل	باحث	فلسطين
أ. أحمد السقاف	مدير جلسة	الكويت
د. أحمد طربين	معقب	سوريا
د. أسامة عبد الرحمن	مدير جلسة	السعودية
د. باسم سرحان	باحث	فلسطين
أ. بهجت أبو غربية	المتحدث الرئيس	فلسطين
أ. توفيق أبو بكر	باحث	فلسطين
د. جورج طعمة	باحث	سوريا
د. حسن الابراهيم	مدير جلسة	الكويت
أ. حمد الجوعان	معقب	الكويت
د. خلدون النقيب	مدير جلسة	الكويت
د. خليل نخلة	باحث	فلسطين
د. خير الدين حسيب	مدير جلسة	العراق
د. رمزي زكي	مدير جلسة	مصر
أ. سليمان الشيخ	باحث	فلسطين
أ. سليمان العيسى	مشارك	سوريا
أ. سميرة أبو غزالة	مشارك	فلسطين
د. شفيق الغبرا	معقب	فلسطين
أ. صلاح حزين	باحث	فلسطين
اللواء طلعت مسلّم	باحث	مصر
أ. عبد الجواد صالح	معقب	فلسطين
أ. عبد العزيز السيد	باحث	فلسطين
د. عبد المالك التميمي	معقب	الكويت
د. عبد الوهاب المسيري	باحث	مصر
د. عدنان عبد الرحيم	باحث	فلسطين
د. عزيز العظمة	مدير جلسة	سوريا
د. علي الكواري	مشارك	قطر

د. غانم النجار.	معقب	الكويت
د. فضل النقيب	مدير جلسة	فلسطين
أ. فيصل عبد الله المشعان	مدير جلسة	الكويت
أ. فيصل محمد الحجي	مدير جلسة	الكويت
د. محمد سعيد ابو سعدة	معقب	فلسطين
د. محمد صالحية	باحث	فلسطين
د. محمد عودة	معقب	فلسطين
د. محمد المجذوب	مدير جلسة	لبنان
أ. محمد مساعد الصالح	مدير جلسة	الكويت
أ. مشاري العصيمي	مدير جلسة	الكويت
د. منذر عنبتاوي	باحث	فلسطين
د. نصير عاروري	باحث	فلسطين
د. هاني فارس	باحث	فلسطين
المقدم الهيثم الايوبي	معقب	سوريا
أ. وليد أبو بكر	معقب	فلسطين
د. وليد خدوري	مشارك	العراق
د. وليد قمحاوي	معقب	فلسطين
د. يحيى الحداد	مدير جلسة	فلسطين
د. يوسف الخطيب	مدير جلسة	فلسطين
د. يوسف صايغ	مشارك	فلسطين

١ ـ اللجنة العليا المنظمة

د. باسم سرحان
د. جورج طعمة
أ. سعود الراشد العنزي
د. صبحي غوشة
أ. عبد العزيز السيد
أ. عبد الله عبد الرحمن الطويل (الرئيس)
أ. فيصل عبد الله المشعان
أ. فيصل محمد الحجي
أ. هاني الهندي

٢ ـ المشاركون في أعمال اللجان

ابتهاج النجران
امل الغول
آمنة الحمدان
بدر الديحاني
جلال بدار
خالد أحمد
خديجة الكندري
سعود المعيلي
عيد الديحاني
عمر باكير
محمود أبو غلوس
هشام نمر
وليد الرجيب
يوسف البيتاوي

ملحق رقم (٢)

برنامج ندوة القضية الفلسطينية في أربعين عاماً ما بين ضراوة الواقع . . . وطموحات المستقبل
من ٢٨ ـ ٣١ أيار/ مايو ١٩٨٨

السبت ٢٨ أيار/ مايو وقائع جلسة الافتتاح

٦ ـ ٦,٣٠ تلاوة من القرآن الكريم

كلمة جمعية الخريجين: عبد الله الطويل

كلمة اللجنة العربية للذكرى الاربعين لاغتصاب فلسطين: صبحي غوشة

٧ ـ ٨,٣٠ بهجت أبو غربية ـ يقدم بحثاً حول صفحات من تاريخ القضية الفلسطينية «الرؤية التاريخية وملامح تجربة ذاتية»

التاريخ/ الساعة	عنوان الندوة	المحاضر	مدير الندوة	المعقب
الأحد ٢٩ أيار/ مايو ٩,٣٠ ـ ١٠,٣٠	(صباحاً) الجلسة الأولى: تطور الفكر الصهيوني منذ قيام الكيان الصهيوني في فلسطين	عبد الوهاب المسيري	مشاري العصيمي	عبد المالك التميمي
١٠,٣٥ ـ ١١,٣٥	الجلسة الثانية: الحركة الصهيونية بين الفكر والممارسة	أحمد سعيد نوفل	اسامة عبد الرحمن	شفيق الغبرا
١٢,٠٠ ـ ١,٠٠	الجلسة الثالثة: الحركة الوطنية الفلسطينية* منذ عام ١٩٤٨	باسم سرحان	عزيز العظمة	ابراهيم عثمان

الأحد ٢٩ ايار/ مايو ٥,٣٠ - ٦,٣٠	(مساءً) الجلسة الأولى : الخروج الكبير «النزوح الفلسطيني»	محمد صالحية	خلدون النقيب	أحمد طربين
٧,٠٠ - ٨,٠٠	الجلسة الثانية : القضية الفلسطينية والقومية العربية	هاني فارس	محمد مساعد الصالح	وليد قمحاوي
٨,٠٠ - ٩,٠٠	الجلسة الثالثة : المنعطفات الكبرى في قضية فلسطين في الأمم المتحدة	جورج طعمة	فيصل الحجي	حمد الجوعان*
٩,٠٠ -	حفل عشاء يقيمه صندوق الادخار لموظفي الحكومة الكويتية			

* المادة غير واردة ضمن البحوث المنشورة.

التاريخ	عنوان الندوة	المحاضر	مدير الندوة	المعقب
الاثنين ٣٠ أيار/ مايو ٩,٣٠ ـ ١٠,٣٠	(صباحاً) الجلسة الأولى: تعليم الفلسطينيين في الخارج	عدنان عبد الرحيم	حسن الابراهيم	محمد عودة
١٠,٣٠ ـ ١١,٣٠	الجلسة الثانية: النزوح اليهودي من الكيان الاسرائيلي ١٩٤٨ ـ ١٩٨٨ ـ الهجرة المعاكسة	توفيق أبو بكر	يحيى حداد	عبد الجواد صالح
١٢,٠٠ ـ ١,٠٠	الجلسة الثالثة: دور المياه في المشروع الصهيوني	سليمان الشيخ	رمزي زكي	محمد سعيد أبو سعده
٥,٣٠ ـ ٦,٣٠	(مساء) الجلسة الأولى: اللوبي تطور السياسة الامريكية تجاه القضية الفلسطينية	نصير عاروري	فضل النقيب	أحمد الربعي
٧,٠٠ ـ ٨,٠٠	الجلسة الثانية: القوة العسكرية الصهيونية ١٩٤٨ ـ ١٩٨٨	طلعت مسلّم	محمد المجذوب	الهيثم الايوبي
٨,٠٠ ـ ٩,٠٠	الجلسة الثالثة: اتجاهات في الرواية الاسرائيلية الحديثة	صلاح حزين	احمد السقاف	وليد أبو بكر

التاريخ	عنوان الندوة	المحاضر	مدير الندوة	المعقب
الثلاثاء ٣١ ايار/ مايو ٩,٣٠ ـ ١٠,٣٠	(صباحاً) الجلسة الأولى: الحركة الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلة	خليل نخلة	يوسف الخطيب	غانم النجار
١٠,٣٥ ـ ١١,٣٥	الجلسة الثانية: الثورة الفلسطينية ١٩٣٦ وانتفاضة ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ ـ مقارنة اولية	عبد العزيز السيد	فيصل المشعان	أسعد عبد الرحمن
٥,٣٠ ـ ٦,٣٠	(مساءً) الجلسة الأولى: = نظرات مستقبلية على القضية الفلسطينية	منذر عنبتاوي	خير الدين حسيب	
٧,٠٠ ـ ٨,٠٠	= التسوية السياسية في المسار التاريخي للقضية الفلسطينية	يوسف صايغ	خير الدين حسيب	جورج طعمة
٨,٠٠ ـ ٩,٠٠	الجلسة الثانية: الختام	كلمة شكر	عبدالله الطويل	
٩,٠٠ ـ	حفل عشاء تقيمه جمعية الخريجين			

فهرس

(أ)

(ب)

(ح)

(خ)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ض)

(ط)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

سلسلة الثقافة القومية

- حقوق الانسان في الوطن العربي (١) (١٨٠ ص ـ ٢ $) ... حسين جميل
- عن العروبة والاسلام (٢) (٤٧٦ ص ـ ٥ $) ... د. عصمت سيف الدولة
- الوطن العربي الجغرافية الطبيعية والبشرية (٣) (١٨٤ ص ـ ٢ $) ... ناجي علوش
- جامعة الدول العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥ دراسة تاريخية (٤) (١٢٨ ص ـ ١,٥٠ $) ... احمد فارس عبد المنعم
- الجماعة الاوروبية: تجربة التكامل والوحدة (٥) (٢٨٨ ص ـ ٢ $) ... د. عبد المنعم سعيد
- التعريب والقومية العربية في المغرب العربي (٦) (٢٠٠ ص ـ ٢ $) ... د. نازلي معوض احمد
- الوحدة النقدية العربية (٧) (١٦٨ ص ـ ١,٥٠ $) ... د. عبد المنعم السيد علي
- اوروبا والوطن العربي (سلسلة الثقافة القومية (٨)) (٣٦٨ ص ـ ٣,٥٠ $) ... د. نادية محمود محمد مصطفى
- المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في اقطار الخليج العربية في التنمية (٩) (٢٤٤ ص ـ ٣,٥٠ $) ... د. اسامة عبد الرحمن
- نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية (١٠) (١٠٨ ص ـ دولار واحد) ... د. غسان سلامة
- السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ (١١) (١٤٤ ص ـ ١,٥٠ $) ... د. محمد الاطرش
- معوقات العمل العربي المشترك (١٢) (١٥٦ ص ـ ٢ $) ... د. وليد عبد الحي
- رحّل في ارض العرب. عن الهجرة للعمل في الوطن العربي (١٣) (١١٦ ص ـ ١,٥٠ $) ... د. نادر فرجاني
- التجزئة العربية كيف تحققت تاريخياً؟ (سلسلة الثقافة القومية (١٤)) (٢٢٤ ص ـ ٤ $) ... د. احمد طربين
- الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين: بين النظرية والتطبيق (١٥) (٣٠٤ ص ـ ٣,٥٠ $) ... د. نظام محمود بركات
- الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية (١٦) (٢٨٠ ص ـ ٣,٥٠ $) ... محسن عوض
- المشروعات العربية المشتركة: الواقع والافاق (١٧) (١٨٠ ص ـ ٢ $) ... د. سميح مسعود برقاوي
- وحدة العرب في الشعر العربي (١٨) (٤٥٦ ص ـ ٥,٥٠ $) ... عبد اللطيف شرارة

- موقف فرنسا والمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ ـ ١٩٤٥ (١) (٥٤٠ ص ـ ١١ $) ... د. علي محافظة
- تطور الوعي القومي في المغرب العربي (سلسلة كتب المستقبل العربي (٨)) (٣٦٠ ص ـ ٧ $) ... مجموعة من الباحثين
- الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها (جزءان) (١٢٩٦ ص ـ تجليد عادي ٢٦ $/ تجليد فني ٣٠ $) ... د. محمد لبيب شقير
- تطور الفكر القومي العربي (٤٠٨ ص ـ ٨ $) ... ندوة فكرية
- نحو علم اجتماع عربي علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة، (سلسلة كتب المستقبل العربي (٧) (٤٠٨ ص ـ ٨ $) ... مجموعة من الباحثين
- تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي (٥٤٨ ص ـ ١١ $) ... ندوة فكرية
- التصحر في الوطن العربي (١٧٦ ص ـ ٣,٥٠ $) ... د. محمد رضوان الخولي
- كيف يصنع القرار في الوطن العربي (٢٦٠ ص ـ ٥ $) ... طبعة ثانية ... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
- صناعة الانشاءات العربية (٣٩٢ ص ـ ٨ $) ... د. انطوان زحلان
- التراث وتحديات العصر في الوطن العربي الاصالة والمعاصرة (٨٧٢ ص ـ ١٧,٥٠ $) ... طبعة ثانية ... ندوة فكرية
- السياسات التكنولوجية في الاقطار العربية (٥٢٨ ص ـ ١٠,٥٠ $) ... ندوة فكرية
- الفلسفة في الوطن العربي المعاصر (٣٣٦ ص ـ ٦,٥٠ $) ... طبعة ثانية ... ندوة فكرية
- نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة... طبعة ثانية (١٩٦ ص ـ ٤ $) ... د. علي خليفة الكواري
- الاعلام العربي المشترك: دراسة في الاعلام الدولي العربي... طبعة ثانية (١٦٤ ص ـ ٣,٥٠ $) ... د. راسم محمد الجمال
- صورة العرب في صحافة المانيا الاتحادية .. طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٨)) (٢٢٠ ص ـ ٤,٥٠ $) ... د. سامي مسلّم
- ازمة الديمقراطية في الوطن العربي (٩٢٨ ص ـ ١٨,٥٠ $) ... طبعة ثانية ... ندوة فكرية
- التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل.. طبعة ثانية، (سلسلة كتب المستقبل العربي (٦)) (٣٦٠ ص ـ ٧ $) ... مجموعة من الباحثين
- التكوين التاريخي للامة العربية: دراسة في الهوية والوعي... طبعة ثالثة (٣٣٦ ص ـ ٦,٥٠ $) ... د. عبد العزيز الدوري
- دراسات في القومية العربية والوحدة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٥)) (٢٨٤ ص ـ ٧,٥٠ $) ... مجموعة من الباحثين
- الثروة المعدنية العربية: امكانات التنمية في اطار وحدوي... طبعة ثانية (١٥٢ ص ـ ٣ $) ... د. محمد رضا محرم
- البحر الاحمر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين، طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٧)) (٣٦٠ ص ـ ٧ $) ... د. عبد الله عبد المحسن السلطان



من منشورات
مركز دراسات الوحدة العربية

- استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي
(سلسلة وثائق استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي(١)) (٦٤٤ص ـ ١٥ $) .... تقرير
- امريكا والوحدة العربية: ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢
(مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية (٢)) (٢٧٢ ص ـ ٦ $) .... د. علي الدين هلال
- اشكاليات الفكر العربي المعاصر
(٢٠٠ ص ـ ٥$) .... د. محمد عابد الجابري
- التنمية العربية (٤٤٠ ص ـ ١٠$) .... د. سعد الدين ابراهيم واخرون
- يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٨
(٧٩٢ ص ـ ٢٠$) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي (جزءان)
(١٠٨٨ ص ـ ٢٥$) .... ندوة فكرية
- تاريخ الرياضيات العربية: بين الجبر والحساب
(سلسلة تاريخ العلوم عند العرب (١)) (٤٠٤ ص ـ ١٠ $) .... د. رشدي راشد
- الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد (٤٠٤ ص ـ ٨ $) .... ندوة فكرية
- المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل (١٨٤ص ـ ٤$) .... د مصطفى الفيلالي
- الاقتصاد الاسرائيلي (٤٠٤ ص ـ ٨ $) .... د. حسين أبو النمل
- مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات
(٥٧٦ ص ـ ١٠ $) .... د. خير الدين حسيب واخرون
- المجتمع والدولة في الوطن العربي (٤٥٢ ص ـ ٩ $) .... د. سعد الدين ابراهيم واخرون
- العرب والعالم (٤١٢ ص ـ ٨,٥٠ $) .... د. علي الدين هلال واخرون
- المورد الواحد والتوجه الانفاقي السائد (٢١٦ ص ـ ٤,٥٠ $) .... د. اسامة عبد الرحمن
- السلطة والمجتمع والعمل السياسي: من تاريخ الولايات العثمانية في بلاد الشام
(سلسلة أطروحة الدكتوراه (١٣)) (٢٤٨ ص ـ ٥ $) .... د. وجيه كوثراني
- الفلسفة العربية المعاصرة: مواقف ودراسات (٥٠٠ ص ـ ١٠ $) .... ندوة فكرية
- المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩١٧. دراسة توثيقية (٧٦٠ ص ـ ٢٠ $) .... د. يوسف خوري
- البحر المتوسط في العالم المتوسط: دراسة التطور المقارن للوطن العربي وتركيا.
وجنوب أوروبا (١٢٠ ص ـ ٢,٥٠ $) .... د. أمين ود. فيصل ياشر
- سعياً وراء الرزق: دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الاقطار العربية
(٣٥٤ص ـ ٧$) .... د. نادر فرجاني
- التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية
لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥ (٢٥٢ ص ـ ٥$) .... د. محمود عبد الفضيل
- الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينات: دراسة في موضوع الزعامة
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (١٢)) (٢٠٨ ص ـ ٤$) .... د. سلوى شعراوي جمعة
- صورة العرب في الصحافة البريطانية. دراسة اجتماعية للثبات والتغير في مجمل الصورة
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (١١)) (٢٤٨ ص ـ ٧$) .... د. احمد يوسف احمد
- الصراعات العربية ـ العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٨١ دراسة استطلاعية. (٢٣٦ ص ـ ٤,٥٠ $) .... د. احمد يوسف احمد
- تكوين العقل العربي (نقد العقل العربي (١)) .. طبعة ثالثة (٣٨٨ ص ـ ٨ $) .... د. محمد عابد الجابري
- ما بعد الراسمالية (سلسلة كتب المستقبل العربي (٩)) (٢٦٠ ص ـ ٥ $) .... د. سمير امين
- مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي (٢٤٤ ـ ص ٥ $) .... د. اسامة الغزالي حرب
- القوى الخمس الكبرى والوطن العربي ـ دراسة مستقبلية ـ
(٢٢٤ ص ـ ٤,٥٠ $) .... د. ناصيف يوسف حتي

هذا الكتاب

لم تكد القضية الفلسطينية تشرف على عامها الأربعين حتى شهدت أبرز حدث في تاريخ النضال العربي من أجل تحرير فلسطين، وهو حدث الانتفاضة الشعبية في الأرض المحتلة، الذي أعطى القضية الفلسطينية مكانة، على الساحتين العربية والدولية لم تبلغها من قبل.

يمثل هذا الكتاب وقائع ندوة «القضية الفلسطينية في أربعين عاماً: بين ضراوة الواقع... وطموحات المستقبل» التي عقدت في الكويت خلال الفترة ٢٨ - ٣١ أيار / مايو ١٩٨٨، بمناسبة مرور أربعين عاماً على اغتصاب فلسطين، وذلك بناء على دعوة من جمعية الخريجين الكويتية واللجنة العربية في الذكرى الأربعين لاغتصاب فلسطين ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي. وقد شارك فيها نحو خمسين مفكراً وباحثاً وممارساً من مختلف الأقطار العربية، وبينهم من كان له تجربة نضالية شخصية في فلسطين، الأمر الذي أغنى الندوة بمراجعات وملاحظات نقدية ألقت أضواء جديدة على القضية الفلسطينية وعلى مسيرة أربعين عاماً من النضال.

يحتوي الكتاب ستة عشر فصلاً، إضافة الى التعقيبات والمناقشات، تناولت مجمل ابعاد القضية الفلسطينية محلياً واقليمياً ودولياً، فخُصصت فصولٌ لبحث تاريخ هذه القضية ومشاكل الهجرة والتعليم لدى الفلسطينيين، وأخرى لبحث البعد القومي لهذه القضية وتجاربها النضالية منذ ثورة عام ١٩٣٦ وصولاً الى عصر الانتفاضة؛ وفصول أخرى لبحث الحركة الصهيونية والشؤون العسكرية والاقتصادية لاسرائيل؛ وفصول لبحث البعد الدولي للقضية الفلسطينية، وتطور موقعها في الأمم المتحدة، والسياسة الامريكية تجاهها، اضافة الى موضوعات أخرى. فشكل الكتاب بتنوع موضوعاته نظرة علمية تعالج القضية الفلسطينية بمنظور موضوعي شمولي.

الثمن: ... ولارا
أو ما يعادلها

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيملي: ٨٠٢٢٣٣